

أصروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام

خلال "ثورات الربيع العربي"

قناة الجزيرة الإخبارية نموذجاً (2011- 2016)

تحت إشراف الدكتور
عبد الرحيم منار أسليمي

من إعداد الطالب
رزاق عبد السلام

لجنة المناقشة:

- د/عبد الإله العبدى: استاذ التعليم العالي بكلية أكادال جامعة محمد الخامس- الرباط رئيسا
د/ عبد الرحيم المنار أسليمي: أستاذ التعليم العالي بكلية أكادال
جامعة محمد الخامس-الرباط مشرفا
د/الحبيب الدقاق: أستاذ التعليم العالي بكلية أكادال جامعة محمد الخامس-الرباط عضوا
د/ أحمد بوجداد: أستاذ التعليم العالي بكلية أكادال جامعة محمد الخامس- الرباط عضوا
د/حسن طارق: أستاذ التعليم العالي بكلية السويسي جامعة محمد الخامس -الرباط عضوا
د/ الحسين أعبوشي: أستاذ التعليم العالي بكلية بجامعة القاضي عياض -مراكش عضوا
د/ عثمان النجاري: مدير بقناة ميدي 1 تيفي بطنجة عضوا

السنة الدراسية: 2017-2018

كلمة شكر

ما كان لهذه الدراسة أن يستوي عودها بالشكل الذي هي عليه الآن، لولا التوجيهات المنهجية الدقيقة والثاقبة للأستاذ الدكتور عبد الرحيم منار أسلمي؛ فرغم لقاءاتنا القليلة الموزعة بين أبو ظبي والرباط، فإن الروح الأكاديمية التي طبعت تلك اللقاءات، ساهمت في رسم المسارات المنهجية العامة لهذه الدراسة التي أراد لها الباحث أن تكون دراسة تأسيسية في حقل بحثي جديد. فالشكر كل الشكر للسي عبد الرحيم، والشكر كل الشكر أيضا، للأستاذة الدكتورة أعضاء اللجنة الذي تفضلوا بمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم ونقدمهم.

إهداء خاص

*إلى رمزي السخاء والصدق والتضحية

والدتي باني أغلانة ووالدي عبد الله رزاق ...

عساني وفيت بالقليل من العهد والوعد.

*إلى رفيقة درب الصبورة

متيتو الصحراوي

*إلى أولادي

إبراهيم الخليل ومحمد الأمين وقرة العين آيات....

معا لبناء غد مغاير.

*إلى أخوتي

عبد القادر محمد عالي وعبد الصادق وعبد الرزاق ومحمد فاضل.....

من أجل مزيد من العطاء ونكران الذات

*إلى أخواتي فاطمتو واسحابة وسكينة وإزانة

مع خالص الحب والتقدير

*إلى الصغار عمران وعبدو وأميرة وبسمة...

*جميع باقي أفراد عائلة رزاق

أهدي ثمرة هذا المجهود البحثي

مقدمة :

على الرغم من التباين المسجل في وجهات النظر بين الدارسين في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية؛ بشأن الأسباب الحقيقية والمآلات المنتظرة لظاهرة الربيع العربي، فإن هناك حقيقة موضوعية يصعب تجاوزها أو إسقاطها؛ وهي أن هذه الظاهرة تمثل "حدثاً تاريخياً استثنائياً" في الصيرورة العامة للمجتمعات العربية، وذلك لما لهذا الحدث التاريخي من تداعيات مباشرة على راهن ومستقبل البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في ذات المجتمعات خلال العقود المقبلة من الألفية الثالثة. و تتأسس هذه الحقيقة الموضوعية على أن مقولة الحدث التاريخي "الملازمة لظاهرة الربيع العربي ساهمت في خلق معادلة جديدة في السياق العام للمجتمعات العربية المعاصرة تقوم على الأضلاع التالية:

1- إن الربيع العربي كحدث تاريخي واستثنائي في السياق السياسي العربي ، مثله مثل الأحداث الكبرى في تاريخ الشعوب والمجتمعات، لا يتكرر إلا في فترات زمنية متباعدة؛ وأن أهم ما يميز هذا الحدث الاستثنائي هو أنه جاء في صورة تحول سياسي بعد عقود طويلة وممتدة من "الانسداد التاريخي"⁽¹⁾.

2 - إن هذه الحدث ينتقل بالمجتمعات العربية من حالة مجتمعية إلى أخرى متقدمة عنها بالضرورة، إن على مستوى الواقع المادي، أو على مستويات الوعي بالشروط الموضوعية التي تقتضيها معادلات التحول في هذه المجتمعات.

3- إن هذا الحدث التاريخي يفصل بين مرحلتين متميزتين من حيث القضايا المطروحة والفاعلين فيها، كما يدعو مجموع الدارسين إلى إعادة النظر في أدواتهم النظرية والمنهجية لفهم وتفسير هذه المرحلة الجديدة.

وبصرف النظر عن الخصائص الإيجابية المرتبطة بأحداث الربيع العربي وتداعياتها الآنية والمستقبلية في الفضاء السياسي العربي الحديث، يُلاحظ أن هذه الظاهرة المستحدثة وغير المتوقعة، شكلت خلال السنوات الست الأولى من ظهورها (2011-2016)، قضية

¹ - انظر معنى ودلالات مفهوم الحدث التاريخي ، داخل النسق العام لفلسفة فريدريك هيجل في كتاب: هاشم صالح ، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص. ص: 13-15

خلافية توزعت بين مسارين متقابلين من حيث الرؤية والأهداف. ويبدو أن هذا الوضع الإشكالي القائم على تنازع المواقع المعرفية والسياسية، هو الذي حثَّ -من منظور الدراسة- بضرورة المقابلة والموازنة بين المسارين، حتى تتأتى إمكانية الدفع بمقاربة خاصة ومختلفة، من حيث التعاطي مع هذه الظاهرة وفق منظور علمي، يبحث في الراهن الاجتماعي والسياسي وفق رؤية موضوعية لتحديد أبعادها المفاهيمية والدلالية، وامتلاك رؤية واقعية للمستقبل. والمسارين هما:

• المسار الأول:

ويذهب أصحابه إلى أن الربيع العربي، ورغم التغيرات السياسية والاجتماعية الكبرى التي ميّزته خلال العام 2011، فإنه سرعان ما تحوّل إلى شتاء عربي. فهو "ليس بالحدث الواقعي ولا العقلاني، لأنه منذ بدايته قام على مقولات التغيير السياسي عبر المطالبة الشعبية بإسقاط النظم السياسية المستبدة القائمة على التحالف بين سلطة الفرد الحاكم وسلطة الفساد؛ لكنه بعد ثلاث سنوات فقط، "تحول إلى ربيع إخواني/ إسلامي عاد بالمجتمعات العربية إلى الوراء".⁽²⁾ ولا يجد أصحاب هذا المسار أدنى حرج من اختزال الصورة العامة للربيع العربي في صور الحروب الطائفية، والفوضى السياسية والظواهر الكارثية، التي عمت المجتمعات العربية.

فعلى المستوى الداخلي، يؤكد أصحاب هذا المسار أن الثورات العربية هي "ثورات شوارع وصناعة إعلام مُتحامل، ولم تصل بعد إلى درجة الثورات القادرة على إحداث التغيير الجذري والشامل داخل دواليب مؤسسات الدولة والمجتمع. وأن ماهية وأهداف هذه الثورات لم تخرج عن إطار التنفيس عن الغضب الجماهيري، مستندين في زعمهم إلى فكرة أن جماهير الشعب عادة ما تحركها العواطف، وأنه كلما زاد عدد الجماهير تراجعت مؤشرات الاحتكام للفعل العقلاني. وبالتالي فهم لا يرون في التجربة أية إمكانية للانتقال السياسي والديمقراطي في المجتمعات العربية التي عاشت منذ الاستقلال حالة من "الركود

² - هاشم صالح ، مصدر سابق. ص: 51.

السياسي في ظل دولة وطنية محكومة من قبل نظم سياسية استبدادية مغلقة، وذلك على الرغم من بعض الاستثناءات الموجودة؛ والتي لا يمكنها أن تكسر القاعدة العامة".⁽³⁾

أما على المستوى الخارجي، فيذهب هؤلاء إلى أن ما جرى من أحداث ومواقف، لا يعدو كونه مؤامرةً غربيةً ستفقد بالضرورة إلى الفوضى الخلاقة، حسب المخططات العامة لصناع السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، مستدلين في استنتاجاتهم على بعض الأحداث والوقائع التي ظهرت خلال السنوات الست الأولى من الربيع العربي، والمرتبطة بحالات الاضطراب الاجتماعي الذي شهدته أغلب الدول، والحروب الأهلية والطائفية التي اجتاحت ومازالت تجتاح سوريا واليمن وليبيا، والولادة السريعة والانتشار الكاسح لخطاب وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شرقاً وغرباً. فكل هذه المعطيات تمثل - بنظر هؤلاء - محصلة طبيعية لأزمة النظام السياسي العربي، وهشاشة دولة ما بعد الربيع العربي، وأن هذا الفشل هو الذي ساهم في الصعود المتنامي لقوى إقليمية غير عربية مثل إيران وتركيا وقبلهما إسرائيل. وقيامها بالأدوار الكبرى في رسم المستقبل السياسي للعالم العربي، في غياب تام للعرب.⁽⁴⁾

وبالمحصلة، فإن حدث الربيع العربي من منظور أصحاب هذا المسار، لا يُمثل فرصة أخرى ضائعة لتأسيس تجربة ديمقراطية عربية فحسب، بل أنه "كرّس مقولة العجز الديمقراطي في الوطن العربي، وزاد من ارتفاع منسوب هيمنة النظم الاستبدادية العربية".⁽⁵⁾ ويؤكد هؤلاء على أن نجاح الحشود الشعبية في إسقاط مؤسسة الرئاسة في ثلاث دول هي تونس ومصر وليبيا - وهو الأمر الذي لم يتحقق في التاريخ العربي المعاصر والحديث -، لم يكن كافياً لإحداث التحولات المجتمعية العميقة القادرة على تحقيق الشروط الموضوعية التي

³ - من المفارقات أن عدداً كبيراً من الدارسين العرب كانت لهم مواقف إما متحفظة من ثورات الربيع العربي أو رافضة لها، على عكس الدارسين في الغرب. أنظر هاشم صالح في دراسته السابقة "الانتفاضات العربية في ضوء فلسفة التاريخ"، فقد اعتبر كل ما وقع من أحداث في السنوات الثلاثة الأولى من الربيع العربي عبارة عن انتفاضات عربية لا تخرج عن كونها زوبعة في فئجان. أنظر مقدمة الكتاب خاصة، ص، ص: 13-25

⁴ - أنظر دراسة طارق رمضان وتحفظه من الربيع العربي التي ذهب فيها إلى أن ما وقع في العالم العربي لم يرق إلى مرتبة الثورة، وأنها "انتفاضة تحت الطلب تم التحضير لها منذ العام 2003 مع الغزو الأمريكي وسقوط نظام صدام وبداية ما أسماه جورج بوش حركة ديمقراطية عالمية" أنظر الكتاب:

● Ramdan, Tariq, "The Arab Awakening: Islam and the New Middle East", London and New York: Penguin Group 2012.

⁵ - إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2011، ص: 21-23.

تؤدي بالضرورة للديمقراطية، مستدلين بمجموعة من تجارب الانتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، التي تم خلالها إسقاط مؤسسة الرئاسة، لكن بعد ذلك انحدرت تلك البلاد إلى هاوية الدول الفاشلة التي أعادت إنتاج الأنظمة الديكتاتورية من جديد.

• المسار الثاني :

ويذهب أنصاره إلى أن الثورات العربية تمثل "فرصة تاريخية تمنح إمكانات عدة للانتقال السياسي، وإن تطلب الأمر حيزاً زمنياً ممتداً تستلزمه شروط لحظة التحول والانتقال. وأن ما تحقق خلال السنوات الست الأولى (2011-2016) من تحولات إيجابية أو انتكاسات سياسية، لا يعدو كونه الخطوة الأولى في تحقيق المسار الطويل لعملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، وتأكيد توافر الشروط الموضوعية العامة لمقولة الثورة والقابلية للثورة ف المجتمعات العربية".⁽⁶⁾ ويستدل أصحاب هذا المسار في قراءتهم للتجربة، بعدد من التجارب الثورية الغربية الأخرى، خاصة الثورة الفرنسية، التي احتاجت لعقد كامل من الزمن حتى تنجح في إحداث تحولات جذرية وعميقة في المجتمع الفرنسي، كما احتاجت إلى خمسة عقود تالية حتى تتمكن من بناء مجتمع ديمقراطي قائم على قيم وأفكار المجمع الأنواري. وانتظرت خمسة عقود أخرى لتتمكن من تصدير قيم الثورة الفرنسية لدول أوروبا. وهو الأمر الذي ساهم في تصدير التجربة الديمقراطية الأوروبية في أصولها الليبرالية إلى عدد كبير من دول العالم⁽⁷⁾

⁶ - هناك كم كبير من الدراسات التي تبنت الربيع العربي كتجربة سياسية ثورية في العالم العربي، ونحن نقصر هنا على بعض الدراسات التأسيسية، دون أن يعني ذلك أنها تغطي التجربة في كليتها وتعديتها:

- عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الثانية، 2014
 - Fawaz. (Gerges A), "The new Middle east: Protest and Revolution in the Arab world", Cambridge press
 - University, first Published, 2014.
 - Lynch. (Marc), "The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East", public Affairs, New York 2011.
 - Korany . (Bahjat) ,El-Mahdi (Rabab), "Arab spring in Egypt. Revolution and beyond", the American university in Cairo Press, 2012.
- ⁷ - غوستاف لوبون، "روح الثورات والثورة الفرنسية"، ترجمة عادل زعير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 159-169.

إن الدراسة وهي تنخرط ضمن الحدود النظرية العامة للمسار الثاني، تؤسس رؤيتها المنهجية الخاصة خيال هذه الإشكالية، عبر منظور نقدي يقوم على أن الربيع العربي كحدث تاريخي استثنائي في السياق السياسي العربي خلال الألفية الثالثة، يؤسس مشروعيتها من خلال المساهمة في بلورة معادلة جديدة ميزت ومازالت تميز المجتمعات العربية في هذه المرحلة الانتقالية، ويمكن عرض الملامح العامة لهذه المعادلة على النحو التالي:

أولاً: بداية انحسار (المشروع المجتمعي التقليدي) الذي راهنت عليه الدولة الوطنية ونفذه النظام الرسمي العربي منذ بداية الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي؛ فأحداث الربيع العربي أوضحت أن أغلب مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي اعتمدت من قبل النظام الرسمي العربي طوال العقود الستة الماضية لم تحقق النتائج المطلوبة. والسبب في ذلك راجع لكون هذه المشاريع لم تكن ممثلة للإرادة الشعبية ولا نابعة من احتياجات الشعوب، بل إن أغلبها كان عبارة عن مشاريع مستوردة من الخارج. الأمر الذي يؤكد مقولة (الاستعمار الثاني) الذي كانت تسهر على تنفيذه نخبة سياسية مرتبطة بالنظام الرسمي العربي تستمد شرعيتها ومشروعيتها من الولاء للخارج، والاستفادة من السياسات المعتمدة من قبل النظام الشمولي، الذي رهن استمراريته في الحكم بمدى استمرارية تنفيذه لتلك المشاريع.

ثانياً: بروز مشروع مجتمعي جديد أعلن عن وجوده مع اندلاع الشرارات الأولى للربيع العربي، لكنه لم يأخذ بعد شكله النهائي بعد. ويقوم هذا المشروع المجتمعي الجديد على الانتصار للشعب باعتباره المصدر البديل للسلطة، وللشارع والميادين العامة باعتبارها مكاناً لإنتاج المشاريع المجتمعية وتنفيذها، وللاحتجاجات الشعبية باعتبارها الآلية الجديدة للضغط على النظام الرسمي العربي. إضافة إلى أن هذا المشروع المجتمعي الجديد استمد قوته الدافعة من تراكم الأزمات البنيوية التي طبعت مسيرة النظام الرسمي العربي طوال العقود الخمسة الماضية، والتي أخذت شكل انقلابات عسكرية عانت من فقدان الشرعية الكاملة، أو تنامي مظاهر الرفض تجاه أنظمة ديكتاتورية حافظت على ديمومتها في السلطة عبر القبضة الأمنية والحكم الشمولي، أو أزمات اقتصادية زادت من تبعية هذا البلد أو ذاك

للخارج. ومع ذلك تبقى السمة الأساسية لهذا المشروع المجتمعي الجديد هي أنه مشروع مجتمعي قيد التشكل، قد يحتاج لسنوات وربما عقود حتى تتحدد معالمه الأساسية الكلية، وبالتالي فإن استعجال النتائج قد يكون ضرباً من المصادرة على المطلوب.

ثالثاً: استمرار الصراع بين المشروعين المجتمعيين السابقين. وهذه الخاصية ترتبط عموماً بخاصية التدافع السياسي التي تطبع مسيرة جميع التجارب المجتمعية في المراحل الانتقالية. فالمشروع المجتمعي الجديد في صراعه مع المشروع القديم، من الطبيعي أن يواجه تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية. وقد يشهد انتكاسة في بلد ما جراء الاصطفاف الطائفي، أو عودة قوية للمشروع المجتمعي القديم في بلد آخر عبر بوابة المؤسسة العسكرية أو الاستقواء بالخارج، بل وربما - يشهد هذه الانتكاسة - عبر الزج بالبلد في حروب أهلية بهدف تأجيج الوضع لتغيير معادلات داخلية أو إقليمية. وقد يحدث أحياناً أن ينتصر المشروع المجتمعي الجديد في بلد آخر، وإن بصعوبة جراء عدم استعداد الفاعلين السياسيين لاستيعاب الشروط الموضوعية لفعل الانتقال السياسي في أصوله الديمقراطية.

رابعاً: إن وسائل الإعلام الجماهيري ومنصات الإعلام الاجتماعي أضحت فاعلاً مهماً في توجيه المسارات المستقبلية للصراع بين هذين المشروعين المجتمعيين، وتحديد الفاعلين السياسيين فيهما. وبالتالي فتورات الربيع العربي بما أنها تظهر واضحاً للصراع بين المشروعين المجتمعيين السابقين، أضحت المقياس الجديد لتحديد قوة حضور المؤسسات الإعلامية ودرجات تأثيرها في الشارع وصناعة الرأي العام، بل وانخراطها في هذا الصراع من موقعها كسلطة ناعمة قادرة على صناعة قرار سياسي أو المساهمة فيه. ففي مرحلة الربيع العربي لم يعد الإعلام السياسي العربي ذلك الإعلام الذي يقوم بوظيفة إخضاع الناس للنظم السياسية الحاكمة، بل أضحت جزءاً من المشروع المجتمعي الجديد الذي يقوم على تحرير المجتمع من سلطة الدولة وهيمنتها. وهذه الخاصية تتحدد أساساً في وسائل الإعلام السياسي العربي التي تمثل حسب الهيكل العام للدراسة (مجموع القنوات الإخبارية المتخصصة في الخبر السياسي التي استفادت من الطفرة التكنولوجية المتنامية في المجتمع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي، وأضحت تقوم بدور استراتيجي في التنشئة

السياسية والاجتماعية للمواطن، إلى درجة أصبحت معه قوة ناعمة تساهم في صناعة رأي عام قادر على تغيير وجهة الأحداث والانتصار لهذا المشروع أو ذاك).

إن هذه المعادلة الجديدة التي تبلورت مفاصلها العامة مع الربيع العربي، توضح إن درجات التحول التي ميزت التجارب السياسية في الدول العربية منذ العام 2011، سواء تلك التي تأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالربيع العربي، أو حتى تلك التي ظلت بمنأى عن عواصف الثورات العربية، تضع الجميع أمام حقيقة سياسية جديدة وهي أن هناك تحولا واضحا في بنية المجتمعات العربية والفاعلين السياسيين في تلك المجتمعات، وكذا في طبيعة ووظيفة الثقافة السياسية الجديدة للشعوب العربية القائمة على مطالب التغيير والخروج عن سلطة الحاكم المستبد. والأهم من ذلك هو أن هناك تحولا حقيقيا في إدراك الشعوب العربية للواقع العربي في تناقضاته الموضوعية وتفاصيل التحديات السياسية المستقبلية، ودور الشعوب في عمليات التغيير. وبالتالي فإن الملامح والسمات العامة التي ميزت المشهد السياسي والاجتماعي العربي منذ 2011، تؤكد أن مرحلة ثورات الربيع العربي تمثل منطلقا لبناء المستقبل السياسي والاجتماعي والإعلامي في أكثر من بلد عربي، فهي مرحلة تاريخية غاية في الأهمية، قد تطول وقد تقصر، وقد تتباين النتائج أو تتشابه بين بلد عربي وآخر، لكن الميزة الأساسية هي أن أهمية هذه المرحلة تكمن في كونها لحظة مخاض سياسي حقيقي للمجتمعات العربية، سيكون لها بالغ الأثر في رسم معالم مستقبل عدد من الدول العربية وعلاقاتها الإقليمية والدولية خلال ما تبقى من الألفية الجديدة.

إن المشهد السياسي العربي الراهن، الذي أخذ بعضا من دلالاته الجديدة من سقوط أو تلاشي أو خلخلة مؤسسة رئاسة الدولة في عدة بلدان عربية، ونجاح بعض الشعوب في الضغط على الأنظمة السياسية وإلزامها بالاستجابة لمطالب الشعب عبر السيطرة على الساحات والميادين العامة شكلت (الصورة الإطار) التي من خلالها يمكن فهم واستيعاب ظاهرة الربيع العربي باعتبارها حدثا سياسيا محوريا في حياة الدول والشعوب العربية، كما أن هذه الصور شكلت المادة الخبرية في كل القنوات التلفزيونية العربية منها والأجنبية التي تعاطت مع الحدث، وكانت هي الأساس الأولي لخطاب إعلامي عربي جديد يحتاج تحليلا

معمقا لفهم لحظة التحول، وكيف تم التعبير عن هذا التحول من قبل وسائل الإعلام السياسي ومقولاته التحريرية. وإلى أي مدى ساهم ذلك في صناعة رأي عام مناصر لظاهرة الربيع العربي.

فصل تمهيدي: مداخل منهجية

1/ موضوع الدراسة :

تتأطر الحدود العامة لموضوع الدراسة ضمن مساق بحثي يروم مُساءلة وتفكيك العلاقات الجديدة بين حقلي السياسة والإعلام في العالم العربي خلال الألفية الجديدة، من خلال فهم وتفسير أشكال التفاعل بين حدث سياسي جديد وغير مسبوق في السياق السياسي العربي هو حدث الثورات العربية، وبين الإعلام السياسي العربي ممثلاً في قناة الجزيرة الإخبارية، ودور هذه الأخيرة في صناعة رأي عام مناصر لمطالب التغيير السياسي والاجتماعي خلال مرحلة الربيع العربي. فمرحلة الربيع العربي كمرحلة انتقال سياسي في العالم العربي، تؤسس حضورها الموضوعي من خلال قراءة كل ما وقع من ثورات شعبية، باعتبارها محفزات للخروج والانتقال من مجتمعات تقليدية تدور في فلك بنية سياسية استبدادية إلى مجتمعات مفتوحة بالمعني الذي قدمه كارل بوبر (KARL POPPER) لمفهومه، والقائم على بناء مجتمع متناعم تتوافر فيه قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإطلاق قوى الإنسان النقدية في وجه جميع مظاهر المجتمع الشمولي. ولهذا سعت الدراسة إلى التعاطي مع مرحلة الربيع العربي، كمرحلة تصدّع في البناء السياسي العربي، لأنها تميزت بإعادة النظر في عدد كبير من المقولات السياسية والاجتماعية، وشهدت خلخلة طالت مجموعة من الثوابت، ووضعت الفرد والمجتمع أمام حقائق سياسية جديدة. صحيح أن الوضع العام لم يستقر بعد على حال في أغلب الدول العربية؛ لكن المؤكد هو أن هذه الدول دخلت مرحلة جديدة مفارقة لسابقتها؛ هي مرحلة الربيع العربي كمرحلة انتقال سياسي.

وقد عملت الدراسة على صياغة موضوعها ورسم حدوده العامة من خلال الدفع

بمفهوم قديم جديد هو مفهوم الإعلام السياسي La Politique de information / Political Media، باعتباره مفهوماً جديداً في الحقل الأكاديمي العربي، يبحث وفق منظور علمي منهجي في فهم وتفسير التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتتها الدول العربية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ودور الإعلام في معادلات الانتقال السياسي.

ولهذا فموضوع الدراسة يقوم على تفكيك العلاقات الظاهرة والمُضمرة بين الثالوث الجديد: ثورات الربيع العربي/ وسائل الإعلام السياسي/ صناعة الرأي العام العربي، وذلك بغاية فهم وتحليل وتفسير ظاهرة الإعلام السياسي التي اقترنت بالظهور المفاجئ والمتنامي للفضائيات الإخبارية المتخصصة في الخبر السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، واستفادت مع ثورات الربيع العربي من تقنيات الإعلام الجديد، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، ودرجات تفاعل هذه القنوات والوسائل مع الأحداث السياسية الكبرى التي شهدتها تلك الدول ضمن دائرة المنافسة والصراع على الجمهور وصناعة الرأي العام.

ورغم أن موضوع الإعلام السياسي شهد منذ تسعينيات القرن الماضي درجات من التداول في الثقافة الإعلامية والسياسية في العالم العربي، إلا أنه ظل حبيس رؤى صحفية وتأملات شخصية لا تستند إلى تأسيس نظري ولا تأطير منهجي لفهم هذه الظاهرة الجديدة وتفسير أبعادها السياسية والمجتمعية. لكن بالمقابل فإن عددا من الدراسات والأبحاث الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا سعى أصحابها إلى مقارنة ظاهرة (الإعلام السياسي) من منظور علمي جديد، عبر اقتراح أنساق نظرية متكاملة لفهم وتحليل وتفسير دور وسائل الإعلام السياسي في المجتمعات الغربية الحديثة اعتماداً على أطر نظرية وأدوات منهجية مستمدة من علم السياسة والسياسات المقارنة.⁽⁸⁾ ومن هذا المنطلق الإشكالي، بات ضروريا- من منظور الدراسة- أن يتم التعاطي مع موضوع الإعلام السياسي في الدراسات الأكاديمية العربية، من حيث أنه مفهوم وظاهرة بحثية جديدة، تقتضي المزيد من العمل الفردي والجماعي من أجل تحقيق درجات معينة من التأسيس النظري والتقعيد المنهجي لمجموع القضايا والظواهر المرتبطة بهذا الحقل العلمي الجديد.

- نُحيل هنا تحديداً على الدراسات الغربية الثلاثة، وهي ذات الدراسات التي اعتبرناها أهم الدراسات الغربية السابقة في هذا الحقل: ⁸

* Zaller, (John), "A Theory of Media Politics: How the Interests of Politicians, Journalists, and Citizens shape the News", University of Chicago press, 1999.

* Wolf, (Armin), "young Audiences, Mass Media and Political Information", Berlin school of Creative Leadership, Vienna, 2010.

* Bennett.(W, lance), "News: The Politics of Illusion", Longman classic in political science, eighth Edition, 2009.

2/ أهداف الدراسة وأهميتها:

وتسعى الدراسة للمساهمة في عملية التأسيس لحقل معرفي جديد هو علم السياسة الإعلامي، أو علم الإعلام السياسي، الذي يبحث في الدور التغييري لوسائل الإعلام وعلاقة الإعلام بباقي السلطات الأخرى، وذلك ضمن إطار يقوم على التدافع وقانون الصراع والتناقضات (contradictions) الذي يطبع جميع عمليات الانتقال أو التحول الاجتماعي (social change).

فعلى المستوى النظري تهدف الدراسة إلى بناء أطروحة علمية تبحث في تحليل وتفسير عملية الانتقال من حقل " سوسيولوجيا الإعلام" الذي هيمن لأكثر من أربعة عقود كاملة على الدراسات الإعلامية في المجتمعات الغربية أو العربية، والانتقال إلى حقل جديد هو "علم الإعلام السياسي". ويستند هذا التناول لمفهوم علم الإعلام السياسي، ضمن التناول الجديد لعلم السياسة، القائم على فرضية أن الدولة لا يمكنها أن تحتكر السلطة إلى ما لانهاية، وأنه لا بد من فتح المجال السياسي على معادلات سياسية مُغايرة وفاعلين سياسيين جدد غير الدولة، من قبيل سلطة وسائل الإعلام وسلطة الجماهير أو الشارع، وسلطة الرأي العام. وبذلك فإن "علم السياسة الإعلامي" كمبحث علمي جديد، يسترشد من المفهوم الجديد لعلم السياسية الذي يبحث في تجليات السلطة، دون الاقتصار فقط على سلطة الدولة، ولكن بالانفتاح على كافة أشكال السلطات واللاعبين الجدد غير الدولة/non stat factors. وقد عملت الدراسة على إبراز هذا الوضع الجديد من خلال الدفع بنسق نظري لهذا الحقل الجديد، ومحاولة تطبيق بعض أدواته على نموذج تلفزيوني ممثلاً في قناة الجزيرة الإخبارية، ومدى تفاعلها مع وسائل التواصل الاجتماعي وفرص نجاحهما معاً في فرض معادلات إعلامية وسياسية جديدة في مرحلة ثورات الربيع العربي. ويقوم هذا المنظور الجديد لسلطة الإعلام السياسي على إعادة النظر في عملية إنتاج الرسالة الإعلامية، وأن القائم بالاتصال رغم أنه هو منتج المعلومة وموزعها بين أفراد المجتمع لتحقيق شروط التواصل والتفاعل، فإنه لم يعد بإمكانه القيام بجميع الأدوار في ظل بروز متدخلين جدد. كما أن مفهوم الحقيقة السياسية لم يعد بالأمر المحتكر من قبل الدولة أو مَلَائِكُ المؤسسات الإعلامية، فهناك فاعلون جدد يقومون بذات الأدوار التي كانت تقوم بها الدولة في الحقل الإعلامي، وأضحى بإمكان فرد

واحد يمتلك هاتفًا ذكيًا أن يقوم بتصوير الأحداث وبنها مباشرة، دونما خضوع لرقيب خارجي. وأن وسائل التواصل الاجتماعي التي تترجم مفهوم "السلطة الخامسة في المجتمعات الشبكية"، أفرزت وضعًا جديدًا يقوم على ديمقراطية الرسالة وتوزيعها، رغم المآخذ التي قد تُثار بشأن مدى موضوعية هذه الرسالة.

أما على المستوى الإجرائي، فإن الدراسة تراهن في المقام الأول على نقد محتوى الرسالة الإعلامية لقناة الجزيرة، كوسيلة من أهم وسائل الإعلام السياسي خلال مرحلة الربيع العربي؛ والبحث في دورها لتفعيل مقولات سلطة الإعلام السياسي في المجتمعات العربية خلال هذه المرحلة الانتقالية والتي شكلت بداية دخول هذه الدول للعصر الشبكي. وقراءة هذه السلطة في ديناميتها المتواصلة القائمة على قانون الصراع والتناقضات التي تميز جميع التجارب الاجتماعية، على اعتبار أن التناقضات هي الطريق الموضوعي الذي يقود إلى التغيير السياسي. كما تهدف الدراسة في مستوى تحليلي ثانٍ، إلى نقد تأثير الرسالة الإعلامية لقناة الجزيرة على الجمهور السياسي العربي. وذلك عبر اختبار هذا التأثير اعتمادًا على آلية الاستبيان/الاستمارة التي تم تطبيقها على النخبة السياسية العربية، وتقويمها لتجربة الربيع العربي ودور قناة الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر لهذا الحدث ومآلات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال المساهمة في النقاش الموضوعي لواحدة من القضايا الراهنة التي تشغل أكبر نسبة من الرأي العام العربي في بداية الألفية الجديدة؛ ومحاولة تقديم قيمة علمية مضافة في الفضاء البحثي الأكاديمي العربي من خلال تحقيق الرهانات التالية:

أ-التأسيس: إن الدراسة وهي تعمل على محاولة المساهمة في تأسيس علم الإعلام السياسي كمبحث علمي جديد، تسعى من خلال ذلك لفتح آفاق بحثية جديدة في حقل خصب وجديد، وذلك عبر تقديم حزمة من المقترحات النظرية والعملية لفهم وتحليل وتفسير ظاهرة الإعلام السياسي كظاهرة مستحدثة في العالم العربي منذ تسعينات القرن الماضي وهذه الظاهرة لم تنل حظها بعد من قبل الدارسين العرب. ومعلوم أن الدراسات الإعلامية في عدد كبير من

الجامعات العربية ظلت طوال العقود الخمسة الماضية تتحرك ضمن الحدود العامة للعلوم الاجتماعية، خاصة النظريات الاجتماعية الوظيفية التي كانت تُسيج الرسالة الإعلامية داخل إطار وظيفي استاتيكي. في حين أن المنظور الذي تقترحه الدراسة يقوم على أولوية المقرب السياسي، الذي يسعى للتعاطي مع الرسالة الإعلامية ضمن منظور دينامي يُسائل دورها التغييري في إطار الصراع المفتوح بين أشكال السلط في المجتمعات المعاصرة، سواء كانت سلطات تقليدية أم طارئة وجديدة.

ب- الجدة: إن الدراسة وهي تبحث في موضوع الإعلام السياسي، تراهن على تحقيق درجة من المساهمة في الفهم الجديد لآليات صناعة الرسالة الإعلامية في المجتمعات العربية؛ والدور السياسي لهذه الرسالة في صناعة رأي عام موحد تجاه القضايا الكبرى في المجتمعات خلال ثورات الربيع العربي. وبالتالي فالرهان الأول للدراسة يتحدد في إمكانية التعرف على الكيفية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام السياسي للتأثير على الجمهور وصناعة رأي عام موحد تجاه قضية الربيع العربي. ومن ثم موقف النخبة السياسية العربية من هذه الثورات ومدى نجاعة خطاب الجزيرة في دعم هذه التجربة وتحقيق عمليات الانتقال الديمقراطي من عدمه. وقد سعت الدراسة إلى اقتراح مقارنة نسقية لظاهرة الإعلام السياسي وقضاياها المختلفة، مبتعدة عن القراءات الأيديولوجية التي تعاملت مع الظواهر الإعلامية والسياسية الجديدة باعتبارها تمظهرا جديدا لنظرية المؤامرة.

3/ إشكالية الدراسة وفرضيات العمل

تتحدد إشكالية الدراسة في كونها "إشكالية تأسيسية"، تضطلع بمهمة التأسيس لفهم وتحليل وتفسير ثلاث ظواهر سياسية وإعلامية جديدة في المجتمعات العربية، وهي الإعلام السياسي / وثورات الربيع العربي / وصناعة الرأي العام؛ فهي لا تبحث لتأكيد حقائق أو دعم قضايا موضوعية أو نسفها، بقدر ما تراهن على تفكيك العلاقات الظاهرة والمضمرة بين هذه المقولات الثلاث، ودورها في تأسيس أو إعادة صياغة الثقافة السياسية العربية خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين. فمن المعلوم أن عددا من الدول العربية دخلت مع نهايات العام 2010 وبداية العام 2011، منعطفاً سياسياً

جديدا تمثل في الظهور المفاجئ والمتنامي للحراك الثوري العربي الذي بدأ من تونس في 17 ديسمبر 2010؛ ثم انتقل إلى مصر وعدد من البلدان العربية الأخرى، وبات يُعرف بثورات الربيع العربي. وقد شكلت هذه الثورات دينامية جديدة في المشهد السياسي العربي، القائم منذ تأسيس دولة الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي، على نظام سياسي أوتوقراطي تُوْظِرُه مقولات الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والمالي. ثم جاءت تلك الثورات لتُخلخل عددا من الثوابت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. ففي المجال الإعلامي، شكلت وسائل الإعلام السياسي وتحديدًا الفضائيات المتخصصة في الأخبار السياسية مدعومة بوسائل التواصل الاجتماعي، أدوات جديدة ساهمت في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي. ويستطيع المتابع لجذلية الحدث السياسي والتغطيات الإعلامية أن يلحظ ذلك الارتباط المتبادل بين مقومات الفعل الثوري من جهة، والهوية الإعلامية والسياسة التحريرية للقنوات الإخبارية العاملة في الفضاء الإعلامي العربي ضمن شروط زمانية ومكانية محددة من جهة أخرى. كما أن الثورات العربية كتجسيد مباشر لإرادة الشعوب لا يمكن تصورها في غياب نظام اتصالي وإعلامي قادر على حشد قوى الثورة وتنظيمها في اتجاه هدف واحد. ولوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق الفعل الثوري في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين النخبة والجمهور السياسي. وإذا كانت وسائل الإعلام قد عملت على تغطية ثورات الربيع العربي أولا بأول، فما طبيعة الدور الذي قامت به في هذه الثورات؟ وهل استطاعت صناعة رأي عام مدرك لأبعادها وأهدافها؟ هذه التساؤلات تمثل صلب الإشكالية التأسيسية لهذه الدراسة؛ وذلك بالتطبيق على قناة الجزيرة الإخبارية كواحدة من وسائل الإعلام السياسي العربي التي واكبت ذلك الحدث وعملت على تغطيته ومتابعته.

أما الفرضيات التي ينطلق منها هذا البحث، ويسعى إلى اختبارها وتفسير أبعادها فهي كالآتي:

أولا: ثورات الربيع العربي ظاهرة عربية المنطلقات والنتائج؛ فهي حدث تاريخي مفصلي في حياة الشعوب، ومنطلق لبناء مستقبل مغاير للمجتمعات العربية. والأهم من ذلك، هو أنها مرحلة جديدة في السياق العام لتحول المجتمعات العربية نحو مرحلة الانتقال الديمقراطي.

ثانياً: قناة الجزيرة الإخبارية إلى جانب قنوات إخبارية أخرى قامت بإذكاء شرارة الربيع العربي ومواكبة تطوراتهِ وتوحيد مساراتهِ، بهدف التحول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي وبناء مجتمع سياسي جديد، يقوم على أولوية أن يكون الحكم للشعب كبديل عن الارتهان لنظام الحكم الفردي الذي لا يمكنه إلا أن يكون مستبدًا.

ثالثاً: الجزيرة الإخبارية من خلال نشراتها الإخبارية -خاصة نشرات الحصاد- تمكنت من صناعة رأي عام عربي موحد ومتجانس خيال قضايا وشعارات الربيع العربي المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

رابعاً: الجزيرة في مرحلة الربيع العربي ساهمت في إحداث تغيير سياسي في دول الربيع العربي من خلال وضع اللبنة الأساس في مسار الانتقال الديمقراطي في أكثر من بلد عربي.

4/ مفاهيم الدراسة :

جرت العادة أن يتم التعاطي العلمي مع المفاهيم باعتبارها "مجموعة من الصور الذهنية المعنية بخزن التصورات والقناعات والأحكام والتجارب السابقة التي تشكّل نسقا معرفيا ونفسيا لتوحيد جماعة معينة"⁽⁹⁾ لكن يبدو أن عملية إخراج تلك المفاهيم من إطارها التصوري الخالص إلى الواقع العملي، والذي عادة ما يكون مرتبطا بإجراءات مادية يقوم بها الأفراد والجماعات، سرعان ما يُحيلنا على درجات معقدة من التباين والافتراق وحتى الاشتباك. ولهذا قد لا نستغرب اليوم حينما يتحول أماننا الحدث الواحد إلى أحداث متعددة ومتباينة، بتعدد الأفراد أو الجهات التي تسعى لتقديم هذا الحدث، وبالتالي تصبح المفاهيم أو بشكل أدق القيمة التداولية للمفاهيم خاضعة بصورة أو بأخرى لمسألة التأويل التي تخضع بدورها للغة المصالح الشخصية والأيديولوجيات الجماعية. وإذا كانت المفاهيم الراسخة -أي تلك التي تحظى بقيمة تداولية كبرى- عرضة لتباين التفسير والتأويل، وفي كثير من الأحيان لعمليات التوجيه والتعبئة والتهيج التي يمارسها الأفراد والجماعات، فأن الأمر يختلف عندما يتعلق بمفاهيم مستحدثة وتأسيسية. الأمر الذي يقتضي درجة قصوى من الصرامة المنهجية،

⁹ - خليفة الميساوي، "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم"، منشورات دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى، 2013، ص ص: 53- 54.

إن على مستوى التأسيس النظري أو على مستوى الضبط الإجرائي للمفاهيم. وهذا ما سيتم اعتماده في التعاطي مع المفاهيم الأربعة الأساسية المعتمدة في الدراسة.

أولا/ الإعلام السياسي:

يمثل مفهوم الإعلام السياسي -في الدراسة- مفهوما إجرائيا للتعبير عن ظاهرة إعلامية جديدة تبلورت أبعادها العامة مع الطفرة التكنولوجية والانتقال من المجتمع الجماهيري إلى المجتمع الشبكي، ومفهوم التشبيك الذي أضحى الشكل الجديد للتواصل السياسي والاجتماعي في القرن الواحد والعشرين. وبما أن هذا المفهوم لم يأخذ بعد حظه من التأصيل الأكاديمي في العالم العربي، فإننا نقترح تعريفا إجرائيا لمفهوم الإعلام السياسي، والكيفية التي يُمكن بها تفعيل مقولاته العامة وأدواته التحليلية في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة. وهذا التعريف الإجرائي المقترح، استقينا عناصره الإجرائية من خلال تأمل الظاهرة موضوع الدراسة في أصولها الغربية، إلى جانب الاستفادة من مجموع المداخل النظرية التي قدمها كل من هيربرت ماركيز ويورغن هابرماس ومانويل كاستلز للظاهرة الإعلامية، والأدوار السياسية التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة. بصرف النظر عما إذا كانت تلك المجتمعات قد بلغت مرحلة ترسيخ الديمقراطية، أو ما زالت تبحث عن انتقال سياسي وديمقراطي.

يحيل مفهوم الإعلام السياسي في الدراسة إلى "مجموع وسائل الإعلام الجماهيري وتطبيقات الإعلام الجديد بأشكاله الرقمية والتفاعلية والاجتماعية، التي تقوم على عمليات التشبيك باعتبارها بحثا في طبيعة ووظيفة العلاقات الضدية بين شروط تحقق التواصل الديمقراطي وإكراهات السيطرة السياسية في مجتمع ما. وتقوم هذه الوسائل والأدوات ضمن الدائرة التواصلية العامة، المكونة من صاحب الرسالة والرسالة والمرسل إليه والسياق السياسي العام، بتغطية الموضوعات والقضايا السياسية الكبرى، بهدف تشكيل مواقف سياسية، وصناعة رأي عام تجاه قضية خلافية." (10)

¹⁰ - رغم محاولات البحث عن تعريف علمي دقيق يتصف بالشمولية والكفاية التفسيرية لظاهرة الإعلام السياسي، لم نتوصل سوى لأدبيات يغلب عليها التقريرية والبعد الصحفي والإنشائية. وهو ما دفعنا لاقتراح تعريف إجرائي، نزع أنه يقدم منظورا شاملا لطبيعة ووظيفة ظاهرة الإعلام السياسي. وقد تم الاعتماد على المصادر الثلاثة لبناء مفهوم الإعلام السياسي:

ويمكن تفكيك هذا التعريف الإجرائي للمستويات التالية:

1 / ماهية وسائل الإعلام السياسي، وتحدد في:

أ/ وسائل الإعلام الجماهيري (Mass-media): والتي تشمل مجموع وسائل الإعلام المعروفة، مع التركيز على التلفزيون باعتباره الوسيلة الأكثر تمثيلية للإعلام السياسي؛ سيما أن هذا الاختراع الذي ظهر منذ ستينيات القرن الماضي، عرف مع ظهور القنوات الفضائية والطفرة الرقمية، تحولات جذرية احتوى من خلالها وسائل الإعلام التقليدية (الإذاعة والصحافة المكتوبة)، وأصبح جهازا ذكيا يحتوي خاصيات القراءة والاستماع والمشاهدة، وقادرا حتى على التفاعل مع الناس.

ب/ تطبيقات الإعلام الجديد: وتشمل المستويات الثلاثة التالية:

- الإعلام الرقمي (Digital Media): والذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مثل التلفزيون الرقمي والإذاعة الرقمية، أي جميع وسائل الإعلام التقليدية بعد أن أضيفت لها تقنيات التواصل عبر الكومبيوتر والشبكة العنكبوتية.

- الإعلام التفاعلي (Interactive Media): ويضم جميع النظم الإعلامية التي تقوم على التفاعل بين مستخدمي شبكة الأنترنت ووسائل الإعلام التفاعلية من تلفزيون وإذاعة.

-الإعلام الاجتماعي (Social Media): وهو الوجه الثالث والأبرز للإعلام الجديد الذي يشمل جميع التطبيقات التي تقوم على فرضية تبادل المضامين عبر شبكة الأنترنت من أجل الحوار والتفاعل بين الأفراد والمجموعات. (11)

-أنظر مفهوم الإعلام السياسي في المجتمع الشبكي بين مفهوم الديمقراطية التوافقية والتحكم السياسي في كتاب كاستلز:

- Castells,(Manuel),and Cardozo .(Gustavo), "The Network Society from Knowledge to Policy", Washington, DC, Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005, P:6.

- وأنظر مفهوم "الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام" عند يورغن هابرماس وشروط الإعلام الديمقراطي في:

- Habermas, (Jürgen), "Structural Transformation of the Public Sphere", Cambridge, MA: Mit Press, 1989) pp. 171-179

-وأنظر أيضا مفهوم الإعلام والاستيلاء عند ماركيز .هيربرت ماركيز، "الإنسان ذو البعد الواحد"، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988.

¹¹ - مصطفى صادق عباس "الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى ، 2008، ص: 15- 22

ورغم أن هذه التصنيفات الثلاثة تمثل الإطار المعتمد من قبل المتخصصين في حقل الإعلام الجديد، فإن هناك توجهًا عامًا بين المشتغلين في هذا الحقل، يفيد بأن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة موقعي الفيس بوك وتويتر، إلى جانب موقع اليوتيوب المتخصص في عرض المواد الفلمية، تمثل الوجه الأبرز لتطبيقات الإعلام الجديد. وذلك راجع لكون هذه التطبيقات الثلاثة تشكل المظاهر الأبرز لحالات الدمج بين المكون التقني والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الشبكي، والربط بين الأفراد في المجتمع الواحد، وتوحيد التشكيلات الاجتماعية عالميًا على أرضية مناصرة الفكر الحر وحقوق الإنسان بهدف تشكيل "عقل كوني" يؤمن بتغيير العالم. (12)

وبالنظر إلى التنامي المطرد الذي عرفته تقنيات وتطبيقات الإعلام الجديد والانفتاح الكلي على الشأن السياسي، فإن التلفزيون الفضائي اليوم يوجد على رأس قمة هرم الإعلام السياسي في مجتمعات القرن الواحد والعشرين، وهذا الأمر راجع لكون الاكتشافات التكنولوجية دفعت بهذا الجهاز ليخطو خطوات مهمة لاستيعاب واحتواء تطبيقات الإعلام الرقمي والتفاعلي والوسائط الاجتماعية، وتسخيرها في إطار اهتمامه الجديد بالبعد السياسي والتغيير للرسالة الإعلامية.

2: موضوع الإعلام السياسي:

بما أن الإعلام السياسي معنيّ بتقديم مقاربة جديدة للرسالة الإعلامية من منظور سياسي عام، فإنه من البديهي أن يكون موضوعه محصورًا في الأفكار والقضايا السياسية، التي تُحيل إلى ذات الثنائية الضدية المتعلقة بـ "الديمقراطية التواصلية" كمطلب مجتمعي، وإكراهات "السيطرة والضبط السياسي" كخيار معتمد بصورة دائمة من قبل الدولة. وبالتالي، فإن الموضوعات المعتمدة في حقل الإعلام السياسي ترتبط بالقضايا المتصلة بالتمظهر السياسي للسلطة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والصراع بين الأنظمة الاستبدادية ومطالب الجماهير، خاصة في المراحل الانتقالية من حياة الشعوب والمجتمعات. ويبدو أن رسم المعالم العامة لموضوع الإعلام السياسي؛ وتركيزه على القضايا والموضوعات ذات

¹² - نفس المرجع ص: 23

الطابع السياسي، يضعه على مسافة موضوعية مما يسمى الإعلام الترفيهي والإعلام الإيديولوجي.

فالإعلام السياسي يأخذ مسافة موضوعية من الإعلام الترفيهي، الذي يمثل نموذجاً للإعلام الاستهلاكي ضمن الدورة الاقتصادية العامة للمجتمعات الرأسمالية القائمة على تعميم ثقافة الاستهلاك الاقتصادي والاستلاب السياسي ضد إرادة الفرد والجماعة، بما يحقق "سياسة الامتثال"، ويضمن الإبقاء على هيمنة طبقة معينة وإرجاء عملية التغيير.⁽¹³⁾ ومع ذلك، تبقى مهمة الإعلام السياسي صعبة في مضاهاة ومنافسة هذا الإعلام الترفيهي الذي يمتلك هو الآخر سلطته الخاصة، ما دام أنه يتوفر على خاصية التحول إلى عادة اجتماعية. ويقدم نفسه على أنه ضرب من القيم البورجوازية التي تسعى للتمييز عن المجتمع السفلي أو عموم الشعب. وتدعي أنها تدافع عن قيم الحرية والذوق العام عبر جهاز التلفزيون المتخصص في صناعة التسلية،⁽¹⁴⁾ خاصة أن صناعة التسلية الإعلامية عبر التلفزيون تكون موجهة لخدمة الجمهور العريض، وعبر إيمان مشاهدة عينات من المنتج التلفزيوني الاستهلاكي، تتعطل مقومات العقل النقدي، وتزيد معدلات الخضوع لقوة هذا الإعلام الترفيهي وسيطرته على الحشود والجمهور العام عبر عملية المزج بين الواقع والوهم.⁽¹⁵⁾

كما أن الإعلام السياسي يأخذ مسافة موضوعية من الإعلام الإيديولوجي، الذي تكون ضمنه المؤسسة الإعلامية خاضعة لمنظومة فكرية وسياسية واقتصادية مغلقة. تأخذ شكل جهاز دوغمائي مغلق، والدفاع عن هذه المنظومة السياسية بكل الوسائل والطرق. وهذه العينة من الإعلام لا يمكن اعتبارها إعلاماً سياسياً، لأنها تحيل على عينة خاصة من الإعلام الذي يسعى لتبرير سياسة المرسل وإرغام المتلقي على القبول بمحتوى الرسالة الجاهزة، وتحريضه على تبني مواقف وسياسات معينة، في حين تبقى غاية الإعلام الإيديولوجي هي

¹³ - هيربرت ماركيز، "الإنسان ذو البعد الواحد"، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب بيروت، الطبعة الثانية 1988، ص: 47.

¹⁴ - فرانسيس بال، "الميديا"، ترجمة فؤاد شاهين، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص: 78-79.

¹⁵ - فرانسيس بال، "الميديا" مرجع سابق ص: 80.

خدمة جهة معينة واحدة والانتصار لبرنامجها السياسي والاجتماعي ورفض بقية البرامج الأخرى. (16)

فعلى عكس الإعلام الترفيهي والإعلام الأيديولوجي، إن موضوعات وقضايا الإعلام السياسي، تجعله معنيا بالمساهمة في بناء وعي سياسي نقدي، وتفعيل أسس ومقومات "الفضاء العمومي" عبر عرض صور ومظاهر النقاش السياسي في تنوعه وتعدديته، والسعي لإقناع الأفراد وفق أسس ديمقراطية تقوم على عرض القضايا الخلافية من زوايا مختلفة، حتى يتمكن الجمهور من تأسيس اختياراته الفردية والجماعية. وهنا يكون الإعلام السياسي مُساهمًا في تحقيق عمومية الثقافة السياسية في المجتمع، والتي تعني منح الجمهور ملكة التمييز بين الخطابات السياسية، وجعله جمهوراً مُسيّساً، حتى وإن كانت العملية تتم بتفاوت حسب الأفراد وطبيعة الأنظمة السياسية السائدة.

3/ أهداف الإعلام السياسي :

لكل وسيلة إعلامية سياستها التحريرية العامة التي يتم بناؤها من خلال جملة من المعايير المهنية والقيم الأخلاقية التي ترى بضرورة تبنيها وترجمتها على مستوى الممارسة اليومية داخل غرفة الأخبار. وهذه السياسة التحريرية قد يكون مُعبِّراً عنها صراحة في ميثاق مهني وأخلاقي، أو يتم اكتشاف ذلك من خلال المُحتوى الإعلامي للرسالة المقدمة وآلية تعاطيها مع الأحداث السياسية. وبما أن وسائل الإعلام السياسي تعتمد الملفات والقضايا السياسية كموضوع لها، فإنه لا بد أن تؤسس خياراتها العامة مهنية وأخلاقية في شكل أطروحة إعلامية سياسية تحدد أدوار المؤسسة الإعلامية وأهدافها الكبرى. ونجاح هذه الأطروحة الإعلامية السياسية يبقى رهيناً بالابتعاد عن شروط ومقتضيات الإعلام الترفيهي والإعلام الأيديولوجي. وبالمقابل فإن المؤسسة الإعلامية عندما تؤطر أطروحتها الإعلامية والسياسية داخل الحدود العامة المرسومة ضمن "العلاقة الضدية بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية، تكون قد تحولت تلقائياً إلى فضاء عمومي لنشر الوعي والتنشئة السياسية للفرد والجماعة، وتفعيل آليات الحوار بما يضمن شروط التفاعل بين الآراء والقناعات

¹⁶ - د. معتصم بابكر مصطفى، "إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام". مركز التنوير المعرفي، السودان، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2014، ص ص: 50-52

السياسية لدى الجمهور، ويُساهم في تحريك الأفراد والجماعات لإحداث فعل التغيير الاجتماعي والسياسي. وإذا حدث وانحرفت عن هذا المسار، فإنها تتحول إلى جهاز للسيطرة السياسية بيد الدولة لضبط الأفراد والجماعات.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الهدف الأساس من الإعلام السياسي هو عرض وتقديم أطروحة سياسية وإعلامية أمام الجمهور بهدف تشكيل مواقف سياسية، وصناعة رأي عام تجاه قضية خلافية، فإن هذا يعني أن الهدف الذي تنتشده أية وسيلة من وسائل الإعلام السياسي، ضمن سوق المنافسة السياسية هو الظفر بأكبر نسبة من الجمهور السياسي العام، وهو ما يجعل من الجمهور السياسي أو الرأي العام عموماً مقولة مركزية في كل حديث عن الإعلام السياسي. وعلى هذا الأساس، فإن تحليل دور الجمهور السياسي المتلقي لهذه الرسالة، وكيفية تكوين قناعاته الفكرية والسياسية إزاء الأحداث التي تقع داخل محيطه المجتمعي والقطري والعالمي، يمثل مبحثاً مركزياً في حقل الإعلام السياسي، والمتمثل في تشكيل الرأي العام أو صناعته.

4/ مكونات الإعلام السياسي :

أن الإعلام السياسي باعتباره مكوناً من مكونات الإعلام المعروفة، لا يمكن لمكوناته الرئيسية أن تخرج عن القاعدة العامة المؤطرة للرسالة التواصلية المكونة من مرسل ومرسل إليه ورسالة وسياق سياسي. لكن مع فوارق مرتبطة بطبيعة ووظيفة الرسالة الإعلامية السياسية، ضمن الإطار القائم على الصراع والتنافس من أجل صناعة رأي عام.⁽¹⁷⁾ وهذه الأسس هي:

* منتج الرسالة السياسية:

قد يكون مُنتج الرسالة السياسية شخصاً مادياً، في صورة صحفي أو منتج نشرات أخبار أو مدير تحرير النشرات، وهنا نكون بصدد القائم بالاتصال. وقد يكون شخصاً معنوياً يأخذ شكل هيئة سياسية: دولة، أو مجموعة دول أو حزب سياسي، أو منظمة أهلية؛ وقد

¹⁷ - دوريس جرابر ودينيس ماكويل وبيبا نوريس وآخرون، "سياسة الأخبار، أخبار السياسية"، ترجمة د. زين الدين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 31-13

تكون مجموعة اقتصادية، وأحيانا أخرى يكون مالك الوسيلة الإعلامية هو منتج الرسالة السياسية. وعلى العموم فإن منتج الرسالة، سواء أكان شخصا ماديا أو معنويا، فإنه هو من يختار الخبر السياسي حسب تقديره أولا وعلاقته بالجمهور ثانيا، وذلك تبعا للسياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية المعتمدة. وحينها يُصبح منتج الرسالة السياسية هو من يربط بين الحدث وصانعيه والجمهور السياسي، وهذا الامتياز يجعل من منتج الرسالة السياسية المعني الأول بتحديد طبيعة العلاقة بين الرسالة الإعلامية والجمهور، محليا كان أو إقليميا أو دوليا.

* الرسالة السياسية:

عادة ما تأخذ الرسالة السياسية شكل نشرة أو مجموعة نشرات إخبارية، أو برنامج حوار سياسي بشأن أحد موضوعات وقضايا الساعة. ولأننا أثّرنا اختيار عدم وضع فوارق بين الرسالة ومحتواها، فإننا نقول إن الرسالة ومحتواها معا يحددان طبيعة ووظيفة العلاقة بين منتج الرسالة والسلطة السياسية. وهذا الأمر يمكن استجلاؤه من خلال محتوى الرسالة أو الخطاب الذي يجب أن يحمل رؤية سياسية وموقفا من الأحداث، قد لا ينسجم ورؤية النظام السياسي الحاكم،⁽¹⁸⁾ والبحث في محتوى الرسالة أي المادة الخبرية وما إذا كانت هذه المادة تقدم معلومة سياسية أو أنها تقوم بدور الدعاية السياسية؟.

*الجمهور:

قد يكون مفهوم الجمهور مفهوما عاما وشاملا لمجموع المُتلقيين للرسالة السياسية التي تقدمها وسائل الإعلام السياسي، دون تكميم أو تكييف.⁽¹⁹⁾ إلا أن الدراسة تمضي عكس هذا التوجه، على اعتبار أن الجمهور ليس بالجمهور المتجانس ولا يمكن وضعه في خانة واحدة بسبب تفاوت درجات الوعي والإدراك السياسي الذي يملكُ صاحبه من إمكانية التمييز بين محتويات الرسالة الإعلامية وخلفياتها السياسية. ولهذا الاعتبار اعتمدنا تقسيما ثنائيا للجمهور

¹⁸ - المرجع السابق، ص: 17- 18

¹⁹ - المرجع السابق، ص: 21

يأخذ بعين الاعتبار الخلفية المعرفية والسياسية لهذا الجمهور، إلى جانب درجات فاعلية هذا الجمهور في المجتمع. وعلى هذا الأساس تم اعتماد التقسيم التالي:

أ/ الجمهور العام: ويمثل غالبية الجمهور، أو الجمهور العادي، الذي قد يأخذ أحيانا مفهوم الحشد العام وهذه العينة من الجمهور قد تكون مهتمة بمتابعة الأخبار السياسية وملاحقتها في القنوات والوسائل الإعلامية الإخبارية. كما قد يكون لديها معرفة بالخبر السياسي كما هو مقدم في وسائل الإعلام الجماهيري، وقد يكون لها معرفة سطحية يصعب اعتمادها أو القياس عليها. ومع ذلك نجد عددا مهما من المؤسسات الإعلامية التي توصف بصحافة الجمهور أو الصحافة الشعبية، تتعامل مع هذه العينة من الجمهور باعتباره جمهورا مستهدفا وتستجيب لرغباته، وذلك ضمن دائرة المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على صناعة رأي عام متجانس بشأن قضية خلافية.

ب/ الجمهور السياسي/ النخبة السياسية: وهو الجمهور الخاص الذي اكتملت لديه دراية بالأحداث والأخبار السياسية معا وأبعادها الداخلية والخارجية عبر المتابعة القبلية. فهو جمهور متابع وملم بالأخبار السياسية وقادر على الربط بين الأخبار والأحداث والمقارنة بينها. ويبدو أن هذه الخاصية جعلت من هذه العينة من الجمهور السياسي أو النخبة السياسية هي المعوّل عليها لفهم وقياس درجات العلاقة والتفاعل بين الجمهور السياسي والرسالة الإعلامية. خاصة أن لهذا الجمهور متطلبات خيال وسائل الإعلام السياسية، وهو مسؤول عن اختياراته فيما يشاهد، وقد يحدث أن تكون هذه الفئة من الجمهور السياسي هي صانعة الخبر السياسي.

إن الغاية من هذا التقسيم تقوم على فرضية وجود منافسة بين وسائل الإعلام السياسي على الجمهور وصناعة الرأي العام، ومدى رغبة كل وسيلة بالظفر بأكبر نسبة من الجمهور العام، لزيادة أسهمها في سوق المنافسة الإعلامية؛ لكن حينما يتعلق الأمر بالبحث في أثر وسائل الإعلام السياسي في الجمهور العام، فهنا يجب الاقتصار على الجمهور السياسي/النخبة السياسية، باعتبارها عينة تمثيلية ذات كفاية تفسيرية لقياس مدى تأثير هذه

الوسيلة أو تلك في الرأي العام أو صناعته.⁽²⁰⁾ وهذا ما سنعمل على توضيحه في القسم الثالث من هذه الدراسة، والمتعلق بتحليل وتفسير نتائج الاستمارة.

* السياق السياسي: political context

قد يكون هذا السياق جغرافيا محددا داخل البلد الواحد، وقد يتسع ليشمل إقليما بكامله أو أكثر، وقد يتعلق الأمر بسياق سياسي خاص. وميزة السياق السياسي أنه غير مستقر زمانيا ويخضع لدينامية متواصلة تبعا لنوعية العلاقات السائدة بين أطراف الرسالة الإعلامية، أو من خلال تأثيره بالأحداث السياسية الكبرى، التي تخلق سياقاً خاصاً بها يمكن من خلاله البحث في سلوك ومواقف وخيارات الجمهور السياسي، ودرجات تعاطيه مع الأحداث السياسية الكبرى، ونسبة متابعته للأخبار والتعليقات. وعموما يتضمن السياق السياسي مجموع الأطر السياسية البانية للعلاقة بين منتج الرسالة والجمهور السياسي كما هي موضحة عبر الرسالة. كما أن العلاقة بين السياق السياسي وطرفي العملية السياسية خاصة منتج الرسالة السياسية والجمهور السياسي النخبة ليست بالأحادية. فبقدر ما يساهم منتج الرسالة والجمهور السياسي في بناء سياق معين، فإن السياق السائد قد يقوم بدور حاسم في توجيه العلاقة باتجاه معين. وأحيانا أخرى تكون قوة الأحداث السياسية حاسمة في رسم سياق سياسي خاص.

3/ صناعة الرأي العام

* الرأي العام:

بصرف النظر عن التعريفات الكثيرة والمتعددة لمفهوم الرأي العام، يمكن القول إجمالا بأن "هناك اتجاهين رئيسيين لتعريف الرأي العام، أحدهما يحصره في القضايا السياسية بالمعنى الشامل لمفهوم السياسة. والاتجاه الثاني يذهب إلى أن الرأي العام يشمل جميع القضايا العامة في المجتمع الواحد". ورغم الفروقات الظاهرة بين الاتجاهين، فإنه يمكن القول بأن "الرأي العام مفهوماً وممارسةً، لا يمكنه إلا أن يكون مفهوماً سياسياً في

²⁰ - المرجع السابق، ص: 23

جميع أبعاده". ودليلنا في ذلك هو أن أغلب الدراسات التي بحثت في الجذور التاريخية لجينيا لوجيا مفهوم الرأي العام، أرجعته للمرحلة اليونانية خاصة مع التجربة السُّقراطية القائمة على "الحوار السياسي والديمقراطية المباشرة في المدن اليونانية". أما بداية التنظير الحديث للمفهوم، فقد تمت داخل التجارب الديمقراطية الغربية المعاصرة والحديثة، عبر البحث في مظهرات الفعل السياسي المرتبطة بقضايا الانتخابات السياسية ودور المنتخبين في تأسيس اختياراتهم والتميز بين البرامج السياسية للأحزاب السياسية والتصويت لهذا المرشح أو ذاك. كما أن عملية فض الخلاف بين مفهومي (القضايا السياسية/ Political Issues) و (القضايا العامة/ Public Affairs) كما هو مبين في التصنيف السابق، من شأنه أن يضعنا في الإطار الطبيعي للرأي العام، باعتباره مفهوما سياسيا ضمن حقل العلوم السياسية؛ فالقضايا العامة في المجتمع هي قضايا سياسية في المقام الأول، وما دام الإنسان حيوان سياسي حسب المأثور اليوناني القديم، والتعاطي مع القضايا العامة يعتبر تعاطيا مع الفعل السياسي، فإن القضايا العامة تصبح جزءا من الملفات والقضايا السياسية، هذا إن لم تكن جوهرها. (21)

وفي ذات الاتجاه المرتبط بالتمظهر السياسي للرأي العام، يعرف المفكر الاجتماعي "والتر روزنبوم" الرأي العام باعتباره "مجموعة من المعتقدات والقيم والاتجاهات التي يُعبر عنها فرد أو جماعة كبيرة من الناس، تُجاه القضايا السياسية المعاصرة". (22) فهذا التعريف يجعل من الرأي العام فعلا سياسيا ضمن سياق محدد، ومُحصلة فردية أو جماعية تنصهر ضمنها الاعتقادات والقيم والاتجاهات، حيث المعتقدات قد تكون قناعات دينية أو فكرية أو سياسية، في حين أن القيم قد تكون قيما مجتمعية مستمدة من طبيعة المجتمع، أو أخلاقية مستخلصة من القناعات الدينية نفسها. أما الاتجاهات فقد تكون عقلانية أو عاطفية أو هما معا، والرأي العام كلما كان معبرا بصورة واضحة عن هذه القضايا السياسية الآنية، كلما تحول إلى قوة سياسية لكشف طبيعة الثقافة السياسية السائدة وعلاقة هذه القوة السياسية

²¹ طارق الأسود: "الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 1991، ص 91.

²² المرجع نفسه، ص: 93

بالنظام السياسي السائد⁽²³⁾ . وبذلك تُصبح العلاقة بين السياسة أو الفعل السياسي والرأي العام علاقة شرطية واستلزامية، ضمنها لا يمكن الحديث عن جانب دون استحضار الجانب الآخر. ويبدو أن هذه العلاقة أخذت بُعداً جديداً في المرحلة الحديثة، وأصبحت معياراً حقيقياً لقياس درجة التحول أو الانتقال الديمقراطي في المجتمعات. وبما أن الرأي العام لا يُمكنه إلا أن يكون قوة سياسية وعنصراً لازماً لتحريك الفعل السياسي، فإننا نسجل حالة من التباين بين مواقف علماء الإعلام وعلماء السياسة بشأن علاقة الرأي العام بالسلطة السياسية الحاكمة، وهي العلاقة التي يمكن توزيعها لثلاثة مستويات هي رأي عام يشرعن عمل السلطة والسياسية ورأي عام يعارض السلطة السياسية ورأي عام غير معني بعمل السلطة السياسية⁽²⁴⁾

* صناعة الرأي العام

يذهب مانويل كاستلز في دراسته المهمة المجتمع الشبكي/Network Society ، إلى أن "الشكل الجديد من المجتمعات الذي ظهر مع بداية الألفية الثالثة، ودور التكنولوجيا في تغيير هذه المجتمعات سياسياً واجتماعياً وثقافياً، يقوم على العلاقة الجدلية بين الديمقراطية التواصلية والضبط السياسي⁽²⁵⁾". وأن هذه العلاقة خلفت معادلة جديدة مكونة من ثلاثة أضلاع تشغل وفق منظور شرطي وهي: المجتمعات الديمقراطية، أو تلك التي في طريق الانتقال الديمقراطي، والإعلام السياسي، والرأي العام. فكلما نمت المجتمعات وكبرت، زاد منسوب المدنية والديمقراطية بين أفرادها، وتقوّت معه سلطة الرأي العام كقوة سياسية. وهذا الوضع الجديد لا يُمكن أن يتحقق إلا عبر مجموعة من الوسائط الإعلامية التي يتبوأ التلفزيون الإخباري الفضائي مكانة خاصة في أعلى هرمها. وهذه الوسائط يكون من مهامها ووظائفها المركزية نشر المعلومة السياسية بكل أبعادها بما يُحقق نشر الثقافة السياسية ومنح الأفراد والجماعات فرصة وحرية بناء موقف سياسي حيال الأحداث الآنية والمشاركة في صنع

²³ ستوتزل، جان وجيرار ألان: "استطلاع الرأي العام"، ترجمة عيسى عصفور، منشورات دار عويدات ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 1975 ص-ص: 24-21

²⁴ سعدالدين خضر: "الرأي العام وقوى التحريك"، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1983 ص ص: 41-47.

²⁵ -Castells. (Manuel), and Cardozo, (Gustavo), "The Network Society from Knowledge to Policy", Washington, DC, Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005, P:6.

القرار السياسي. وفي هذا المستوى النظري تحديدا نكون بصدد إشكال جديد هو: هل وسائل الإعلام السياسي في المجتمعات الشبكية تُشكل الرأي العام أم أنها تصنعه صناعة؟

عادة ما يتناول الدارسون العلاقة بين وسائل الإعلام السياسي والرأي العام، من خلال رصد هذه العلاقة بين حدي التشكيل والصناعة. فقد ذهب البعض إلى أن مفهوم تشكيل الرأي العام (Making /Forming Public Opinion) يحيل على "عملية التحويل والتغيير المباشر لاتجاهات الرأي العام السائدة تجاه قضية أو أطروحة معينة عبر التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري"، وأن هذه العملية تتحقق من خلال تلقي الجمهور لمحتوى الرسالة الإعلامية، ومع تكرار فعل المشاهدة وارتفاع منسوبه العام يتشبع هذا الجمهور بمحتوى هذه الرسائل وحينها تكتمل عملية التشكيل⁽²⁶⁾. وذلك إما عبر تعزيز قنوات وأفكار كانت موجودة قبليا لدى الجمهور، أو تغيير تلك القنوات كليا واستبدالها بأخرى⁽²⁷⁾. ويستند أغلب الدارسين في تفسير عمليات تشكيل الرأي العام إلى نظرية شهيرة في حقل الدراسات الإعلامية والتواصلية هي: "نظرية الرصاصة السحرية" لصاحبها هارولد لاسويل التي هيمنت على المناخ العام لدراسة تأثير الرسائل الإعلامية على الجمهور منذ ستينيات القرن الماضي. أما صناعة الرأي العام ضمن المنظور الكلاسيكي فهي تعتمد على مجموعة وسائط التي تربط بين وسائل الإعلام والرأي العام، وذلك عبر البدء بإنشاء مشروع أو أطروحة سياسية معينة، ثم تقوم وسائل الإعلام بالترويج لها بمساعدة أفراد الرأي العام القائد/ النخبة السياسية. وعبر عملية التكرار تترسخ عناصر هذه الأطروحة في أذهان الناس بصورة محكمة، إلى أن تتحول إلى صورة نمطية /Stereotype، وحينها نتحدث عن قولبة الوعي الجماهيري. وتستند عملية صناعة الرأي العام على نظرية التأثير الفعال لوسائل الإعلام التي تقوم على تأكيد فرضية قوة التأثير الذي تتميز به وسائل الإعلام الجماهيري، وقدرتها على إحداث التأثيرات القوية في الرأي العام وتغيير مزاجه كليا، وذلك عبر وساطة النخبة، وفي حالات معينة قد لا تحتاج وسائل الإعلام لهذه الوساطة⁽²⁸⁾.

²⁶ - McCombs. (Maxwell), Hulbert. (R. Lance), Kioussis. (Spirou), Wanta. (Wayne) "The News and the Public Opinion, Media Effects on Civic Society". Policy Press Cambridge, USA, P P: 98-9

²⁷ - محمد عبد الحميد، "نظريات الإعلام واتجاهات التأثير"، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2004، ص: 220.

²⁸ - المرجع نفسه، ص: 225.

إن هذا التوجه المعياري في تناول مفهوم صناعة الرأي العام الذي يقوم على منظور قيمي بدعوى أن عملية الصناعة عادة ما تكون مقترنة بتحقيق مآرب وغايات القائمين على الوسيلة وأهدافهم السياسية والاقتصادية، ورغم أن هذا الأمر قد ينسحب بصورة أكبر على المجتمعات الغربية ذات النزوع البورجوازي، فإنه يصعب تعميمه على جميع المجتمعات لاعتبارات مرتبطة بكون صناعة الرأي العام عملية مؤطرة بالأهداف والنوايا السياسية لمن يقف وراء الوسيلة، مسألة مقبولة ظاهريا لكن في مجتمعات بعينها، وضمن سياق سياسي محدد. ففي المجتمع الأمريكي الذي يمثل أكثر المجتمعات الديمقراطية نزوعا إلى السياسة الليبرالية القائمة على الفلسفة النفعية، نجد عالم اللسانيات والمفكر السياسي نوام تشومسكي، يعتمد مفهوم صناعة الرأي العام بالمعنى الحرفي للمفهوم/ manufacturing public opinion، الذي يحيل على تلك العملية التجريبية التي تتم داخل مختبر مغلق حيث يتم التحكم في مدخلاتها ومُخرجاتها بصورة كلية ودائمة. وأحيانا أخرى، نجده يتحدث عن صناعة الرأي العام بمعنى هندسة الرأي العام/engineering public opinion⁽²⁹⁾. وكأن الأمر يتعلق بعمليات حسابية تخضع لمعادلات ذهنية مجردة. وسواء تعلق الأمر بالحرفية أو بالهندسة، فإن صناعة الرأي العام هنا ترتبط ارتباط وثيقا بمفهوم التحكم Domination./ وبالتالي فصناعة الرأي العام وفق الدلالات الحرفية والهندسية، يتم اعتمادها لتفسير عملية تصريف مواقف الطبقات الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا وسياسيا من خلال عزل الموقف النقيض للطبقات المسيطر عليها وتحجيم تأثيره. ولتوضيح هذه القضية، يؤكد تشومسكي، "أن صناعة الرأي العام شكلت القضية الأولى التي هيمنت على التاريخ الأمريكي في القرن العشرين، وذلك جراء العمل التي كانت تقوم به دعاية الدولة والشركات الرأسمالية الأمريكية عبر وسائل الإعلام للسيطرة على العقل الجمعي الأمريكي/American Public Mind، والذي كان يُنظر إليه باعتباره مصدر تهديد لنجاح الشركات. وبالتالي فإن صناعة الرأي داخل المجتمعات الديمقراطية ذات النزوع البورجوازي ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا تعني السيطرة/Control والهيمنة/Hegemony وهندسة القبول أو الإجماع/ Engineering of consent عبر وسائل الإعلام الجماهيري بهدف التحكم في

²⁹ - Chomsky, (Noam), "Media Control: The spectacular achievement of Propaganda", A Seven Stories Press First Edition, New York, 1991, P:26.

العقل الجمعي. وكل هذه العمليات تتم من خلال القوة التأثيرية لوسائل الإعلام الجماهيري التي تمثل جهازا من أجهزة الدولة للسيطرة على المجتمع، والتي ظلت تشتغل حسب تشومسكي لترجمة وتنفيذ الاستراتيجيات العشر المعروفة للسيطرة على الشعوب⁽³⁰⁾.

ويتحدد التناول الإجرائي لمفهوم صناعة الرأي العام في الدراسة من خلال الاستحضار الدائم لمفهوم (تشكيل الرأي العام) لأنه يمثل مرحلة أولى وأساسية في صناعة الرأي العام، وأن قوة تشكيل هذا الرأي العام تؤكد القوة التأثيرية للرسالة الإعلامية على الجمهور السياسي العام الذي يكون هنا في مستوى التلقي السلبي فقط، في حين أن صناعة الرأي العام تمثل عملية خاصة ومرحلة متقدمة في عملية التأثير ضمن الحدود العامة للمجتمع الشبكي. فهي لا تكثر بمقولات السيطرة والهيمنة وهندسة القبول، لأنها أضحت قضايا عسيرة التحقق الفعلي، بل إنها متجاوزة في مجتمع يقوم على ديمقراطية المعلومة، وامتلاك الجمهور السياسي لسلطته الخاصة. ومن هنا تصبح عملية صناعة الرأي العام في سياق الربيع العربي محصلة لقوة الفعل التأثيري للرسالة الإعلامية وعلاقتها بالجمهور السياسي ومدى التقارب المسجل بين أجندة الوسيلة الإعلامية وأجندة الجمهور السياسي. وفي هذا الأمر إقرار بتطور على مستوى معدلات تأثير وسائل الإعلام الجماهيري أي (سلطة الوسيلة)، وفي نفس الوقت أيضا، هي إقرار بتطور درجات وعي الجمهور سواء أكان جمهورا عاما أم جمهورا سياسيا (سلطة الرأي العام)، الذي لم يعد يستسلم لكل ما يتلقاه من رسائل بصورة سلبية. لكن حينما يتعلق الأمر بالبحث في نسب ومستويات التأثير وقياس درجات تأثير الرسالة في علاقتها بقوة الجمهور السياسي العام، فإنه يجب اللجوء هنا لـ(النخبة السياسية)، لأنها أكثر فئات الجمهور إدراكا لتأثير الرسالة الإعلامية في أبعادها الآنية والمستقبلية.

3 / ثورات الربيع العربي

رغم أن مفهوم ثورات الربيع العربي مفهوم مركب يجمع بين أكثر من مصطلح، فإننا نتعامل معه كمفهوم واحد للحديث عن "الدينامية الاجتماعية والسياسية الجديدة التي شهدتها

³⁰ - Herman. (Edward S) and Chomsky. Noam, " Manufacturing consent, The Political Economy of Mass Media", Pantheon Books, New York, 2002, P:10.

مجموعة من البلدان العربية، منذ بداية عام 2011". وإذا كانت ثورات الربيع العربي يمثل منتوجا عربيا خالصا، ومُحصلة تحول سياسي واجتماعي في العالم العربي، فهل يمكن الاطمئنان لمفهومي (الربيع العربي) و(الثورة) لتوصيف هذا الحدث التاريخي الاستثنائي في السياق السياسي العربي؟

● الربيع العربي

بات في حكم المؤكد أن مفهوم الربيع العربي الذي يقابله في اللغة الإنجليزية Arab Spring، وفي اللغة الفرنسية "Le Printemps Arabe"، مفهوما غربي المنشأ؛ فحسب المرصد اللغوي العالمي المتخصص في رصد القيمة العددية والدلالية للمفاهيم المصطلحات والأسماء العشر الأكثر شيوعاً في العالم، جاء مصطلح "الربيع العربي" Arab Spring في المرتبة الأولى بين المصطلحات في عام 2011. ومن المرجح أن يكون أول نحت أو استخدام لمصطلح الربيع العربي لوصف الحركات الشعبية في البلدان العربية التي اندلعت في عام 2011 قد تم في يناير 2011، في مجلة "فورين بوليسي"، حيث كتب مارك لينتش / Marc Lynch، مقالاً بعنوان "ربيع أوباما العربي"⁽³¹⁾. وفي 14 يناير ظهرت الإشارة الثانية في افتتاحية صحيفة "كريستين ساينس مونيتور" بعنوان "ربيع عربي أم شتاء عربي؟". وفي 26 يناير وردت الإشارة الثالثة في صحيفة "دير شبيغل" الألمانية في سياق مقابلة أجرتها الصحيفة مع الدكتور محمد البرادعي، وبحلول منتصف مارس أصبح المصطلح شائعاً في وسائل الإعلام العالمية. لكنه تكرر بصورة واضحة وجلية إثر خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ألقاه في 19 مايو 2011 وخصّصه لشرح السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء موجة الثورات العربية، حتى إنه أطلق عليه في وسائل الإعلام الغربية والعربية "خطاب الربيع العربي للرئيس أوباما". وقد تضمن الخطاب جملة من المقولات التي تحولت بسرعة، وأضحت من مقولات التغيير في العالم العربي⁽³²⁾، فالأصل في الربيع العربي أنه ثورات

³¹ -Foreign Policy magazine, "Revolution in the Arab World", (special report February 24, 2011), see the report at: <http://foreignpolicy.com/2011/02/24/revolution-in-the-arab-world>

³² - أنظر نص خطاب أوباما ورؤيته للثورات العربية ودعوته الحكام العرب للاستماع لصوت الشعوب وتحقيق الديمقراطية على <https://www.youtube.com/watch?v=FhDSTN8H0Uo> الرابط التالي:

عربية انطلقت منذ العام 2011 ولا يمكن التنبؤ بنهايتها أو النتائج التي قد تتمخض عنها، فهي مرحلة تاريخية انتقالية في حياة المجتمعات العربية، وهي مرحلة شديدة الأهمية لأنها مختلفة كلياً عن سابقتها من حيث حركية المجتمعات ونوعية المطالب المقدمة، وهي أيضاً مرحلة صراع بين المشاريع الاجتماعية والسياسية والفاعلين الحقيقيين في هذه المشاريع مع قوى الدولة العميقة. أما تسمية الربيع فقد ألحقت بهذه الثورات من قبل المراكز البحثية الغربية أولاً وبعدها العربية، لتمييزها وتمييزها عن ربيع آخر هو مرتبط بالثورات الملونة في دول أوروبا الشرقية. وفيما تقف المحصلة التداولية لمفهوم الربيع العربي بالنسبة للبعض عند حدود وصف الحراك العربي ودرجة تماهيه مع ربيع "ربيع براغ" فإن النفس الثوري لهذا الحراك العربي، والنتائج التي ترتبت عنه مقارنة مع ما تحقق في التجارب دول أوروبا الشرقية، يجعل من مفهوم الربيع العربي مفهوماً قاصراً عن التعبير عن الحمولة الثورية للحدث.

• ثورات الربيع العربي.

ولتلافي السقوط في شرك التمترس وراء مفاهيم دخيلة، فقد اختارت الدراسة اعتماد مفهوم "ثورات الربيع العربي" لتجاوز حالات الاختزال والتبسيط للأحداث الكبرى التي شهدتها دول العالم العربي. فالإقتصار على مفهوم الربيع وإسقاطه على ذلك الحدث التاريخي العربي، يعني تحجيماً للحدث وتحديدًا لأبعاده الزمانية في فصل واحد من فصول السنة، وتحويل الدول إلى مختبر وإخضاعها للمقاربات المناخية النمطية القائمة على توالي الفصول بصورة جبرية وآلية، وهو الأمر الذي يخالف التجارب الإنسانية. ومن هنا فإن اختيار مفهوم "ثورات الربيع العربي" في الدراسة، للتدليل على الحدث التاريخي العربي يقوم على أولوية الفعل الثوري العربي، في حين أن إضفاء صفة الربيع العربي تأتي فقط في سياق المحافظة على القيمة التداولية التي حظي بها المفهوم. وبالتالي فالربيع العربي باعتباره ثورة أو فعلاً ثورياً عربياً مفتوحاً على رهانات المستقبل، لا يزال يمارس تأثيره داخل المجتمعات الواقعية عبر مظاهرات شعبية واحتجاجات ضد الأنظمة، أو عبر المجتمع الافتراضي المقترن بعمليات التشبيك الإعلامي والسياسي، ولا يمكن اختزاله في مفهوم

ظرفي مقصورا على فصل واحد من الفصول، رغم الحمولة الإيجابية لفصل الربيع في المخيلة الإنسانية. وبالتالي إذا كانت الثورات العربية هي الشفرة الدالة على المواطن العربي الراض للاستبداد والمطالب بالتغيير، فإن التداول العام لمفهوم "ثورات الربيع العربي" في العالم العربي أضحي مرتبطا في اللاشعور الجمعي العربي بشعار: "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي كان وراء سقوط أنظمة عربية عمرت لأكثر من خمسة عقود. وبالتالي فإن مفهوم وحدث "ثورات الربيع العربي" يمثل تجربة سياسية عربية نابعة من احتياجات المجتمع الذي يحاول الخروج من وصاية الحكم الفردي الأوتوقراطي الذي ميز السياسات العربية منذ اتفاقية سايكس بيكو في ال عام 1916، وتم تكريسها مع تأسيس الدولة الوطنية العربية في خمسينيات القرن الماضي. ومن هذا المنظور فإن التأسيس الإجرائي لمفهوم "ثورات الربيع العربي" في الدراسة يتحدد من خلال التعاطي مع هذا المفهوم/الحدث التاريخي من خلال المحددات التالية:

- إن الثورات العربية أخذت تسمية "الربيع العربي" من باب تمايزها عن تجارب ثورية عالمية.

-إن ثورات الربيع العربي لا تمثل حدثا بسيطا يحيل على حراك اجتماعي أو انتفاضة شعبية، بل إنه يمثل في جوهره (ثورات عربية استوفت الشروط العامة للفعل الثوري).

-إن هذا الحدث لا يمكن أن يختزل في ثورة واحدة بعينها، بل إنه يمثل ثورات متعددة ومختلفة، على أساس أن التجارب الثورية العربية سواء في تونس أو ليبيا أو مصر سوريا أو حتى المغرب، لا تستنسخ ولا يمكن إخضاعها لنموذج تفسيري واحد.

-إن هذا الحدث التاريخي يمثل "ثورات شعبية خارج إطار البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، وأن هدفها هو تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. ومن ثمة أخذت شكل حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتريد أن تستبدلها بشرعية جديدة⁽³³⁾".

³³ - عزمي بشارة، "في الثورة والقبالية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، 2012، ص: 161 - 163.

-إن ثورات الربيع العربي لا تخرج عن الإطار العام الذي ميز ويميز كل التجارب الثورية في العالم، والتي تقتضي المرور عبر ثلاث مراحل هي:

* مرحلة الهبة الثورية: وهي التي يمكن اختزالها في الأحداث العامة التي شهدتها

دول العالم العربي في العام 2011

* مرحلة الثورة المضادة: وهي مرحلة انتقالية قد تطول وقد تقصر حسب طبيعة ومآلات الصراع بين المشاريع السياسية المتنافسة، وهذه المرحلة عادة ما تكون مرحلة حاسمة في صياغة مستقبل المجتمعات، لأنها تكون بمثابة المختبر الحقيقي لقياس قوة وفاعلية الشروط الموضوعية للتغيير. ومن ثمة فهي ضرورية لإنضاج الفعل الثوري وتحقيق الحسم

* مرحلة الحسم الثوري: وهي مرحلة التتويج الثوري الذي تتحدد نتائجه إما عبر تحقيق الأهداف العامة والكبرى بصورة كافية للحكم بنجاح الثورة، أو القول بفشل التجربة الثورية، لتبدأ بذلك دورة أخرى من الصراع بين تطلعات مشاريع التغيير والثورة وكوابح وإكراهات الثورة المضادة.

4/ قناة الجزيرة:

منذ انطلاقتها في العام ظلت قناة الجزيرة الإخبارية نفسها لمجموع الدارسين العرب والأجانب، باعتبارها ظاهرة إعلامية مغايرة في السياق الراهن للمجتمعات العربية خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. وأنها أول قناة عربية إخبارية متخصصة في الأخبار السياسية تحمل مشروعا تغييريا في المجتمع العربي. ويذهب الساهرون عليها، إلى أنها تمكنت من تجسيد مقولة السلطة الرابعة للإعلام من حيث هي سلطة قادرة على المساهمة في مواجهة تغول سلطة الدولة، أو على الأقل كسر هيمنة العلاقات الاجتماعية والسياسية المهيمنة والسائدة. وبالتالي فإنها أضحت فاعلا سياسيا وقوة مؤثرة في صياغة القرار السياسي في عدد من البلدان العربية. ومن خلال متابعة التطور العام لخطاب وأداء قناة الجزيرة الإخبارية، وتفاعلها مع الحدث السياسي العربي والدولي منذ انطلاقتها حتى اليوم، يمكن القول بانها مرت عبر ثلاث مراحل هي:

أولاً: مرحلة الصدمة وخلخلة الجاهز:

امتدت المرحلة منذ تأسيس الجزيرة عام 1996 إلى تفجيرات الحادي عشر سبتمبر من العام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وخلالها سعت الجزيرة إلى "خلق نمط إعلامي مغاير لم يألّفه المشاهد العربي في التلفزيونات الرسمية العربية القائم على أخبار القادة والملوك والوزراء". فالرهان الذي اختطته قناة الجزيرة في هذه المرحلة التي امتدت على مدى خمس سنوات، قام على مداهمة المنظومة المعرفية والقيمية التي كانت تتحكم في العملية الإعلامية في العالم العربي سابقاً. ومن ثمة بلورة خطاب إعلامي جديد يقوم على أولوية للخبر الذي يهم أكبر شريحة في المجتمعات العربية، والاعتماد على مبدأ الهرمية في تقييم الخبر وفق القواعد الإعلامية المتعارف عليها دولياً، وعدم الاستكانة للجاهز سواء في علاقتها مع المشاهد أو مع النظام الرسمي العربي. ويبدو أن هذا الاختيار الإعلامي الذي نجح في هدم آليات الإدراك والتلقي لدى المشاهد العربي الذي فتح عينه على إعلام بديل عن الإعلام الرسمي، وجد قبولاً متزايداً في الشارع العربي، في الوقت الذي سعى فيه النظام الرسمي العربي إلى تبني مواقف متحفظة من السياسة التحريرية للقناة وفي أحيان كثيرة مواقف رافضة، بل وعدائية تجاه كل ما تقدمه القناة من مواد إخبارية أو برامجية.

ثانياً : مرحلة تعديل الأجندة والتوجه نحو العالمية:

وقد ابتدأت هذه المرحلة الثانية مع هجوم 11 من سبتمبر وامتدت لغاية 2011. ومثلت اختباراً حقيقياً لقناة الجزيرة وسياستها التحريرية إن على مستوى الداخلي أو الخارجي، فهجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تمخض عنها من دخول للولايات المتحدة الأمريكية في حرب مفتوحة في أفغانستان والعراق على ما يسمى بالإرهاب، وتغطية الجزيرة لهذين الحدثين من منظور لم يرق للساسة الأمريكيين، كشف عن معالم مواجهة شرسة بين قناة الجزيرة والإدارة الأمريكية التي كانت تطالب إدارة القناة بتعديل أجندتها الإخبارية حيال قضايا الإرهاب وبث خطابات زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. وظل الأمر إلى حد اتهام قناة الجزيرة بأنها قناة تدعم الإرهاب.

ويبدو أن هذه المواجهة خلفت حراكا بين تيارين متباينين داخل غرفة الأخبار بين المضي في ذات السياسة القائمة على الانتماء للشعوب ومناصرة مطالب الشارع العربي في مواجهة الأنظمة والحكومات، والعمل على كشف الحقيقة السياسية في تعدديتها دونما خضوع لسلطة السياسة أو المال سواء أكان مصدره عربيا أم غربيا ، وبين تيار يدعو إلى تبني سياسة متدرجة في التعاطي مع الملفات الساخنة كخيار مرحلي دون المساس بالخيارات الكبرى للسياسة. ورغم أحقية كل فريق، فقد لوحظ أن هناك تحولا واضحا في بلورة خطاب يجمع بين الطرحين، وذلك عبر التقليل من مشاهد الحروب والمواجهات العسكرية إلى حالة من التهدئة والتأمل الهادئ للعمل الإعلامي، وفق أسس أقل صدامية مع الآخر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات العربية). ومع ذلك يلاحظ أن قناة الجزيرة ظلت محافظة على سياستها التحريرية القائمة على السير على ذات المنوال القائم على الانتصار للخبر الأكثر أهمية؛ لكن مع التركيز على البعد الإنساني للعملية الإعلامية من خلال توزيع التغطيات الحية والمباشرة لتشمل بقاعاً نائية في القارات الخمسة، والتركيز على القصص الإنسانية في كل من أفريقيا وآسيا والأمريكتين. ولعل التغطيات الخاصة للكوارث الطبيعية على شاکلة المجاعة في أفريقيا، وزلزال إندونيسيا، وتسونامي في دول الشرق الأقصى، وفيضانات باكستان، والأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية أمثلة لتفسير هذا التوجه.

ثالثاً: مرحلة احتضان الثورات وتبني خيار إعلام المواطنة:

و تمثل هذه المرحلة لحظة التحول الحقيقي في المسار الإعلامي للقناة، فرغم أنها انطلقت منذ العام 2011 ولا تزال مستمرة، فإن تعاطي القناة مع ثورات الربيع العربي شكل معطى جديداً في التشكل النهائي للهوية الإعلامية والسياسة التحريرية للقناة. فمنذ اندلاع الثورة التونسية ومن بعدها الثورات المصرية والليبية واليمنية والسورية، توالى سهام النقد الموجهة لقناة الجزيرة من قبل أغلب الأنظمة الرسمية العربية متهمين إياها بقناة "التحريض". ودليلهم في ذلك أن القناة لم تكف عبر تغطياتها اليومية الكثيرة والمتعددة بالنقل الحي للاعتصامات في الساحات أو البث المباشر للمواجهات بين المعتصمين والأمن،

بل إنها أضحت طرفاً في المعادلة عبر انتماءها لخيارات الشعوب ورفعها لشعار "إعلام المواطنة". وبذلك تكون قد نصبت نفسها مدافعا عن خيارات الشعوب ضد سلطة الأنظمة. ورغم أن إدارة القناة لا تنفي تهمة الانتماء لمطالب الشارع، فإنها غالبا ما كانت تلجأ إلى مخرج مهني موضوعي هو أن جميع التغطيات كانت تعتمد مبدأ الرأي والرأي الآخر. الأمر الذي كان يخدم خيارات الثورة ويزيد من تأزيم وضع الأنظمة الحاكمة وإحراجها أمام مطالب الشعوب.

و تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين هذه المراحل الثلاث؛ هو فصل إجرائي اقتضته ضرورات البحث والتحليل، لكن من الواضح أن الإطار العام للهوية الإعلامية والسياسة التحريرية لقناة الجزيرة خلال هذه المراحل الثلاث ظل هو نفسه دونما تغيير، وإن تم اللجوء أحيانا لعميات التعديل والتشذيب استجابة لطبيعة المرحلة القائمة أولا، وحجم وموقع الطرف المقابل سواء تعلق الأمر بدول عربية أو غربية. وبالتالي فحينما يتم الحديث عن التعديل في الأجندة الإخبارية، فالأمر لا يتعلق بتغيير جذري في تلك السياسية، بقدر ما يتعلق بضرب من المرونة التي اقتضتها درجات التحول السياسي في العالمين العربي والغربي، وألزمت الساهرين على السياسة التحريرية للقناة بالتحول وقف منطق المحفز والمستجيب، لتحقيق قاعدة التطوير الداخلي إن على مستوى الرؤية أو العمل.

إن الدراسة وهي تعتمد الجزيرة مفهوما وموضوعا للبحث، فإن الغاية من ذلك هو التعاطي مع المفهوم من حيث هو إحالة على ظاهرة إعلامية عربية، ووضع هذه الظاهرة تحت مبضع النقد والتحليل في هذه المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي نعتبرها الأكثر أهمية في تحديد الهوية الإعلامية لقناة الجزيرة وسياستها التحريرية في مرحلة انتقالية هي مرحلة ثورات الربيع العربي التي تميزت بتحديات داخلية وأخرى خارجية. وهذا ما ستعمل الدراسة على توضيحه وفق منظور تساؤلي يبحث في المستويات التحليلية التالية

- هل اكتفت الجزيرة بدور الناقل لحدث ثورات الربيع العربي؟

- هل قامت الجزيرة بدور الشاهد على حدث ثورات الربيع العربي؟

- هل قامت الجزيرة بدور المنخرط المحرض على حدث ثورات الربيع العربي؟

5/ نظريات الدراسة:

تحيل أغلب النظريات المعتمدة في العلوم الإنسانية على جملة من المفاهيم المجردة والأدوات التحليلية التي تُعتمد لفهم وتحليل ولتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية. وتؤسس الدراسة إطارها النظري اعتمادا على مسلمة مفادها أن أي نظرية مقترحة لتفسير ظاهرة معينة يجب أن تكون نابعة من صلب الأسئلة التي تقدمها الظاهرة المقترحة للدراسة، لا مُسقط عليها بشكل تعسفي. وبالتالي فكلما تكاملت شروط التفاعل والانسجام بين الموضوع والدارس والنظرية، كلما كانت النتائج أقرب إلى الموضوعية، ومجانبة للتعميم وأحكام القيمة. ولأن الدراسة لا تبحث في الحقائق الاجتماعية والسياسية، بقدرما تروم تفكيك العلاقات المعلنة والمضمرة بين ثلاث ظواهر سياسية وإعلامية هي ثورات الربيع العربي والإعلام السياسي ممثلا في الجزيرة وصناعة الرأي العام، ولما كان موضوع الدراسة يبحث في العلاقات الجديدة والملتبسة بين هذه الظواهر الثلاث، فإن الارتهان لنظرية واحدة بعينها وتجريب مقولاتها لن يساعد كثيرا في تقديم مقارنة وافية للظواهر موضوع الدراسة. وبالمقابل فإن الحاجة تبدو ضرورية لبناء إطار نظري متكامل يستفيد من الأسئلة والإشكالات التي تطرحها الظاهرة موضوع الدراسة؛ والمقصودُ بالبناء النظري المتكامل هنا، هو استدعاء نظريات محددة تستقي مرجعيتها من حقل العلوم الإنسانية عموما، وخاصة علوم الاجتماع والسياسة وعلوم الإعلام، والاستفادة منها وفق منظور يقوم على العرض المركز للقانون العام لكل نظرية، والعلاقات السببية النازمة والمؤطرة لمقولاتها المركزية، ثم النتائج المتحصل عليها من خلال تفعيل عناصر النظرية لإضاءة جوانب معينة من الدراسة.

إن السؤال الإشكالي الذي تطرحه ثورات الربيع العربي اليوم هو: لماذا أن الدول العربية، بالرغم من انفتاحها الكلي على مظاهر الحداثة الغربية والمجتمعات الحديثة، وتبنى نمط الإنتاج الرأسمالي، مازالت لم تحقق بعد انتقالها السياسي والديمقراطي؟ وللإجابة عن هذا الإشكال المركزي في الدراسة، اقتضى الأمر الاستفادة من الاجتهادات النظرية التالية:

1/ نظرية التحديث السياسي وفق النسق الفكري والتصوري الذي قدمه صامويل

هينتنغتون/Samuel Huntington والذي تضمن مجموعة من الإضاءات النظرية والمنهجية التي تساعد على فهم وتحليل وتفسير عدد من القضايا التي أفرزتها ظاهرة ثورات الربيع العربي، باعتبارها مرحلة انتقالية في تاريخ المجتمعات العربية الحديثة. ورغم شهرته العلمية في علم السياسة، وارتباطه لدى جمهور الباحثين بنظرية "صراع الحضارات"، فقد عمل صامويل هينتنغتون في دراسته المعنونة بـ "النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة" Changing "Political Order in Societies" (34)، على تقديم حزمة مفاتيح نظرية عامة لفهم الميكانيزمات الداخلية المتحركة في عمليات الانتقال السياسي في مجتمعات دول العالم الثالث، ومحددات مراحل هذا الانتقال، والأطراف المعنية بتحديد مآلات نجاحه أو فشله. فالمجتمعات التي يتحدث عنها هينتنغتون هي مجتمعات العالم الثالث، الموزعة على القارات الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، التي مر على استقلالها عقود عدة دون أن تحقق الانتقال السياسي الحقيقي لمرحلة المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وهذه المجتمعات بنظر هينتنغتون تعاني أزمة مركبة تمثلت في الفجوة السياسية "Political Gap" الموجودة بين المجتمع والدولة. وأن النظام السياسي الحاكم في هذه المجتمعات يمثل نموذجاً لـ "الأنظمة السياسية الضعيفة/Debile Political Systems". والسبب برأيه راجع إلى افتقار هذه المجتمعات لعنصر الإجماع السياسي من قبل الشعب على شرعية النظام. وما دامت "كل دولة تمثل وحدة سياسية تقوم على إجماع من قبل الشعب على شرعية النظام السياسي الحاكم"، فإن غياب الإجماع السياسي يعني دخول هذه المجتمعات في مرحلة المواجهات والمواجهات المضادة. كما أن غياب عنصر الإجماع السياسي، يساهم في تفكك بنية نظام الحكم وعدم قدرة الدولة على السيطرة على المجتمع عبر تحقيق احتياجات الأفراد والجماعات بما يضمن الإقرار بشرعية هذا النظام.

إن الأساس في أطروحة هينتنغتون- وهذا هو مكن استفادة الدراسة منها- هو أن عملية الانتقال السياسي في هذه المجتمعات، ليس اختياراً طوعياً يتم بإرادة الدولة أو

³⁴ - صامويل هينتنغتون، "النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة"، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقى، الطبعة الأولى، 1993 ص:

المجتمع، بل أنه محصلة موضوعية لحالة عامة من الانسداد السياسي الذي طال بنيات هذه المجتمعات التي وصلت لحظة التفسخ والتآكل ال سياسي decay Political، والتي تمثل لحظة تحلل وتفكك التعاقدات السياسية بين الدولة والمجتمع، حينها يتم الدخول في مرحلة جديدة تستدعي تغيير قوانين اللعبة. وحيثما تغيب الوحدة السياسية التي تمثل اللحمة الضامنة للسلم الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، تنهار شرعية النظام وتصبح سلطة الدولة في طريقها للسقوط، وبالتالي وجب الانتقال لمرحلة أخرى يصفها صامويل هينتنغتون بمرحلة "التحديث السياسي" أو "الانتقال السياسي" التي تمثل لحظة "الانتقال أو التغيير الداخلي للمجتمعات والتي تشمل المستويات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية". ومع أن عملية الانتقال تكون ثورية في نظامها الداخلي، فهي أيضا عملية بطيئة تحدث على مراحل مختلفة⁽³⁵⁾. وهنا تضاف الخاصية الثورية التي يجب أن تميز أي عملية انتقال سياسي حقيقي وإلا سيصبح الأمر عبارة عن عملية إصلاح روتيني لا يمكنه أن يصمد أمام القوى التقليدية، فالخاصية الثورية التي تميز عمليات الانتقال السياسي حسب هينتنغتون- لا تعني بالضرورة أن تكون عملية انتقال فجائية من حيث الفعل والحيز الزمني الذي تقع ضمن دائرته؛ فكلما أخذت الأحداث دورتها الزمنية الطبيعية لتتضح، كلما كانت النتائج عاكسة لتطلعات المرحلة. وهذا الأمر لا يعني أن عملية الانتقال تتم بصورة سلسلة دونما معوقات. فتحقيق الانتقال السياسي/الديمقراطي والوصول للحظة التحديث السياسي يتطلب أن يمر المجتمع بأطوار من العنف والاضطرابات⁽³⁶⁾ وهذا يعني بالضرورة وجوب المرور عبر مرحلة انتقال سياسي يتم خلالها التدافع والصراع بين مشروعين سياسيين على الأقل.

2/ نظريات علوم الإعلام: كما استفادت الدراسة من اجتهادات الموجة الرابعة من

نظريات التأثير الإعلامي، التي تبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور السياسي، والطرق التي تتمكّن بها وسائل الإعلام من التأثير في العلاقات العامة بين الأفراد داخل المجتمع، سواء تمت عملية التأثير بصورة واعية أو غير واعية. ولهذا عملت الدراسة على الاستفادة أكثر من نظرية تحديد الأولويات/Priming، ونظرية التأطير/Framing،

³⁵ - صامويل هينتنغتون، "النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة"، مصدر سابق، ص: 221.

³⁶ - صامويل هينتنغتون، "النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة"، مصدر سابق، ص: 222.

ونظرية بناء الأجندة/Agenda-setting. وما يميز النظريات الثلاث هو أنها تقدم نماذج تحليلية في شكل خطوات عملية تقوم على جدلية التفاعل والتكامل بين النظريات الثلاث، وذلك من خلال البحث في طبيعة ووظيفة حضور القضايا السياسية والملفات الكبرى وعرضها في الوسيلة الإعلامية، ودرجات تأثيرها وتأثيرها بالجمهور السياسي على مستوى الرسالة⁽³⁷⁾.

* فظرية تحديد الأولويات/ Priming، والتي اعتمدت أولاً في العلوم السياسية من قبل شانتو اينغير (Shanto Iyengar)، ودونالد كيندر (Donald Kinder)، تتحدد معالمها الأساسية في كون "وسائل الإعلام توفر السياق الضروري للنقاش العمومي تجاه قضية معينة وذلك عبر تحديد الأولويات الأساسية لفهم الجمهور لهذه القضية⁽³⁸⁾". وبهذه الخطوة، تكون وسائل الإعلام هي من يقوم برسم المعالم الكبرى للهرم الإخباري للقضايا المهمة، ومدى تأثير هذا الهرم على درجات استيعاب واهتمام الجمهور السياسي. وهنا يكون للحيز الزماني والمكاني المخصص لقضية معينة بالغ الأثر على الجمهور ودرجات استيعابه وتفاعله مع الحدث والأشخاص الفاعلين فيه.

* أما نظرية تحليل الإطار "Frame Analysis Theory"، فتقوم على فرضية "أن الجمهور السياسي لا يمكنه أن يدرك العالم الخارجي والقضايا المعروضة في وسائل الإعلام عبر إطار محدد لبناء التوقعات تعتمد وسائل الإعلام لجعل الجمهور السياسي أكثر وعياً وإدراكاً للقضايا السياسية الموجودة في العالم الخارجي. وأن عملية التأطير تشارك فيها العناصر الأربعة المؤطرة للفعل التواصلي، أي القائم بالاتصال والرسالة والجمهور والسياق الثقافي والاجتماعي"⁽³⁹⁾. ويتم بناء هذا الإطار من قبل المرسل، الذي يأخذ دور القائم بالاتصال بما يساعد على ترتيب القضايا المعروضة وتوجيهها لخلق درجات من التماهي

³⁷ - Iyengar (Shanto) and. Simon, (Adam F), "News Perspectives and Evidence on Political Communication and Campaign Effects", Annul. Rev. Psychol. 2000. 51:149-169 see at: www.AnnualReviews.or

³⁸ - Iyengar (Shanto), "Media Effects" Paradigms for the Analysis of Local Television News" Prepared for Annie E. Casey Foundation Planning Meeting Center for Communications and Community, September 17th-18th, 1998.

³⁹ - Entman, Robert, M, "How the Media Affects People Think... information processing", the Journal of Politics, volume 51, issue may 1989, PP: 347-370.

بين القضايا المعروضة وإدراكات الناس ووعيهم اليومي"⁽⁴⁰⁾. ويبدو أن الأمور لا تقف فقط عند البناء العام للرسالة الإعلامية، بل تشمل أيضا تشكيل الرسالة، وهنا يرى روبيرت إينتمان المنظر الأول لنظرية الأطر الإعلامية " أن الرسالة قد تخضع لعمليات قصدية وغير قصدية من قبل القائم بالاتصال، والتي تأخذ شكل الحذف والتجاهل والإغفال". وبالتالي فإن "ميكانيزم الانتقاء وإبراز قضايا معينة في مقابل إقصاء قضايا أخرى.

الذي يميز هذه النظرية هو العنصر اذي يفسر كيف تقوم الأولويات التحريرية على تطويع القضايا والملفات وفق الأولويات التحريرية للمؤسسة الإعلامية وعلاقتها مع الأولويات الموجودة لدى الجمهور السياسي". وهذا يعني أنه خلال صناعة الأخبار تقوم وسائل الإعلام باختيار بعض القضايا من بين الكم الهائل الموجود على الساحة لتضعها في مستهل الأخبار، في الوقت الذي لا تكتسي فيه أهمية في أذهان الجمهور، وتصبح هذه القضايا، مع مرور الوقت والتوكيد عليها وتكرارها، مهمة في أذهان الجمهور و جزءا لا يتجزأ من أولوياته العامة.

*وأخيرا "نظرية بناء الأجندة"/"The Agenda Setting Theory" التي تم تطبيق مقولاتها في عالمي السياسة والإعلام، فتقوم على فرضية أن "وسائل الإعلام لا تحدد للجمهور فيم يفكر، بل إنها تحدد له كيف يفكر"⁽⁴¹⁾، مع ما يقتضيه الأمر من تمييز بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور السياسي. فلكل وسيلة إعلامية أجندتها الخاصة التي يتم تصريفها يوميا، ومع توالي فعل المشاهدة من قبل الجمهور السياسي لما تقدمه هذه الوسيلة الإعلامية، تقترب الأجندتان شيئا فشيئا إلى درجة التطابق والتماهي. وهذا الأمر قد يبدو أكثر وضوحا اليوم في عصر الصورة الواقعية والافتراضية، حيث وسائل الإعلام هي المسؤولة عن بناء الصور في أذهان الجمهور، إلى الحد الذي تكون فيه ردود فعل الجمهور تجاه تلك

⁴⁰ - Entman. (Robert, M.), "towards clarification of a fractured paradigm" journal of communication, N 43, December 1993, PP: 51-58. See more at: <https://www.researchgate.net/publication/209409849>

⁴¹ - لمزيد من الاستفاضة بشأن نظرية بناء الأجندة يمكن العودة لأعمال ماكسويل ماكومبس:

- Maxwell McCombs: "The Agenda-Setting Role of the Mass Media in the Shaping of Public Opinion", University of Texas at Austin, P.P. 1-2. : 20/4/2013 At available at: www.infoamerica.org/documentos_pdf/mccombs01
- Maxwell McCombs, Donald Lewis Shaw, and David Hugh Weaver, "Communication and Democracy: Exploring the Intellectual Frontiers in Agenda-setting Theory", (Psychology Press: 1997), P. 2. at: 25/4/2013. Available At <http://books.google.ps/books>

الصور؛ وليس تجاه الأحداث الفعلية، لذلك فإن وضع الأجندة في وسائل الإعلام عملية تهدف إلى إعادة صياغة جميع الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بالجمهور السياسي العام.

وعبر هذا التناول العام يتضح أن هناك خيطا رابطا يجمع النظريات الثلاث، يقوم على التكامل والتفاعل وفق جدلية العام والخاص. فكل نظرية من النظريات الثلاث تضيء جانبا من الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والأحداث السياسية الكبرى والجمهور. وسواء تم البدء بأي واحدة من النظريات الثلاثة، فإن آلية التكامل بين النظريات الثلاثة تبدو واضحة، من خلال إعادة صياغة الأحداث السياسية في العالم الخارجي وتقديمها في قالب جديد، حسب أهميتها في الوسيلة الإعلامية، بما يتناسب مع السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية، وبهدف إقناع الجمهور.

3/ نظريات "تحليل الخطاب" كما عملت الدراسة على الاستفادة من مدارس ونظريات تحليل الخطاب/ *Discourse Analysis*، التي تمثل الإطار النظري الأكثر استجابة لطموح الدراسة، سيما أن هذه النظريات تبحث في "علاقات السلطة والهيمنة داخل المجتمع الواحد والمتعدد. فهي تتناول قضايا الأيدلوجيا والأيدلوجيا المضادة، وتختار كموضوع لها الدراسات التطبيقية المتعلقة بالقضايا الخلافية ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي". هذا إلى جانب كونها تشكل "إطارا نظريا مفتوحا لتلاقي وتمازج العديد من الأطر الفكرية والسياسية ممثلة في أعمال كل من أنطونيو غرامشي ولويس ألتوسير ومدرسة فرانكفورت ورولان بارت وميشيل فوكو وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو. وذلك بالصورة التي قدمها نورمان فيركلاف في دراساته الأخيرة حول العلاقة بين اللغة والسلطة بجميع تمظهراتها داخل المجتمع. والتي عمل من خلالها على إخراج الخطاب مفهوما وممارسة من الإطار اللغوي والسيميائي الصرف، إلى إطار تحليلي يبحث في العلاقة بين الخطاب والعلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة"⁽⁴²⁾. وكيف أن التغييرات الطارئة في استخدام اللغة

⁴² - Fairclough (Norman), "Language and Power", Longman Group, UK Limited, first published, 1989, see the introduction and P: 34-.

تعكس التغييرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في المجتمع من خلال التركيز على مقولات السلطة والقوة والهيمنة⁽⁴³⁾

ويقدم نورمان فيركلاف تعريفا للخطاب قائلا أنه "اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية من وجهة نظر معينة، وأن هذا الخطاب يجب أن يُحيل على مجموع أشكال التواصل الإنساني سواء كان خطابا لغويا أو خطابا سوريا (من الصورة) وجميع الممارسات الاجتماعية، في حين أن الوظيفة الاستثنائية لهذا الخطاب هي تشكيل أو إعادة إنتاج الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. وحينما تتحقق هذه الوظيفة فإن كل خطاب يصبح جزءاً من نظام خطابي داخل مؤسسة معينة أو مساحة معينة من المجتمع"⁽⁴⁴⁾، في حين أن التحليل النقدي للخطاب يضع تصوراً للممارسات الخطابية لمجتمع معين أي الطرق المعتادة لاستخدام اللغة في هذا المجتمع باعتبارها شبكات معينة أطلق عليها "أنظمة الخطاب، ويتكون نظام الخطاب لمؤسسة اجتماعية أو مجال اجتماعي معين من كافة الأنماط والممارسات الخطابية المستخدمة في تلك المؤسسة أو ذلك المجال. كذلك تعتبر أنظمة الخطاب مجالاً وبؤرة للصراع والنزاع الاجتماعي وأحد مجالات الهيمنة الثقافية والأيدولوجية⁽⁴⁵⁾".

وإذا كان الخطاب الإعلامي أو محتوى الرسالة الإعلامية عموماً، يمثل أحد المصادر الأساسية لتشكيل الأطر السياسية والمعرفية سواء بالنسبة لوسائل الإعلام أو الجمهور السياسي، من خلال عناصر الإخبار والتحليل والرأي التي تساعد الجمهور على متابعة الأحداث وفهم السياقات الاجتماعية العامة لهذه الأحداث، وتكوين الآراء والاتجاهات، فإن هذا الأمر يجعل من نظريات التأثير الثلاث (نظرية ترتيب الأولويات /نظرية التأطير/نظرية بناء الأجندة) جزءاً متضمناً ومساعداً في التحليل النقدي للخطاب. فقياس المحتوى الصريح والضمني للتغطية الإخبارية المقدمة في وسائل الإعلام، وإلقاء الضوء على طرق تنظيم الحقائق السياسية المعلن منها والمحذوف يساعد على تحليل موضوعي لأطر التغطية

⁴³ - Fairclough (Norman), Ibid, P: 49

⁴⁴ - Fairclough (Norman), "critical discourse analysis the critical study of language", Longman group limited, first published, 1995, P: 27

⁴⁵ - Fairclough (Norman), ibid, P: 70

الإخبارية والمقارنة بين الأطر المختلفة التي تعرض من خلالها وسائل الإعلام القضية أو القضايا المختلفة. كما أن تقديم تفسير منتظم لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات خيال القضايا البارزة إلى جانب إبراز العلاقة بين وضع الأطر والأيديولوجية المسيطرة ومحتوى الوسيلة، وتوضيح تأثير الأيديولوجية على تشكيل منتجات الوسيلة الاتصالية من خلال استراتيجيات عملية الأطر والتي يتم من خلالها نقل الفكر الأيديولوجي بواسطة وسائل الاتصال. كل هذه المستويات النظرية والتحليلية تمثل مظاهر للتحليل النقدي للخطاب. وبهذا المعنى فإن منظور الدراسة يقوم على اعتماد نظرية التحليل النقدي للخطاب كإطار نظري واختيار منهجي عام، ومن ثم اختبار وتفصيل مقولات نظريات ترتيب الأولويات ووضع الأجندة وتحليل الإطار مع التركيز على المقولات الأربع المؤطرة لكل رسالة إعلامية والمتمثلة في منتج الرسالة الإعلامية/منتج الخطاب/القائم بالاتصال والإعلام والرسالة الإعلامية/الخطاب (سواء كان خطاباً لغوياً أو مرئياً) والجمهور السياسي / السياق السياسي والاجتماعي الذي أطر إنتاج وتلقي الرسالة.

6 / منهج الدراسة:

من المكاسب المعرفية المرتبطة بظاهرة الربيع العربي، -من منظور الدراسة- هو أنه قدم للباحثين الأكاديميين في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية منظورا جديدا للدراسة والبحث؛ فبعدما كانت الدراسات السابقة مرهونة بالمنظور الأكاديمي الذي اقترحه المنظر السياسي ديفيد إيستون "David Easton" في نظرية تحليل النظم، وتفسيره للظواهر الاجتماعية والسياسية اعتمادا على مفهوم القوة ودور الدولة في النظم السياسية وعلاقتها بالمجتمع، فإن التحولات التكنولوجية التي شهدتها العديد من دول العالم والعالم العربي منذ بداية الألفية الثالثة، زاد من التركيز على مقترح "الشبكات السياسية" باعتبارها مقتربا تحليليا جديدا لفهم وتفسير العلاقات الجديدة بين الدولة والمجتمع، ودور الشبكات العنكبوتية في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي وصناعة القرار السياسي⁽⁴⁶⁾. وانطلاقا من هذه النقطة المسجلة على مستوى دور الشبكات السياسية في فهم العلاقات الجديدة بين الدولة

⁴⁶ - Rhodes, RAW and all, "The Oxford Handbook of Political institution", Oxford. Oxford University press, 2006, P: 93

والمجتمع، علمت الدراسة على الاستفادة من المنهج النسقي بعد تطويعه ليكون أكثر ملاءمة لروح الدراسة. فالمنهج النسقي بالصورة التي قدمها ديفيد ايستون، يمثل منظوراً شمولياً للحياة والمجتمع، ضمنه يكون الكل أكبر من الأجزاء، ولا يمكن فهم دور ووظيفة الأجزاء بمعزل عن الكل. ومن الناحية الإجرائية يمثل المنهج النسقي أداة بحثية ونموذجاً تحليلياً قابلاً للتطبيق في مجالات معرفية متعددة ومختلفة عبر تحليل جداول المدخلات والمخرجات؛ لكن بالتطبيق على مجتمعات بعينها وفي سياق سياسي خاص، يصعب تعميمه على جميع الدول في مختلف الأزمنة والسياقات الاجتماعية. ولأن ديفيد ايستون ينظر للظواهر السياسية عموماً باعتبارها "نظرية وظيفية" تربط بين دراسة هذه الظواهر وتفسيرها والدور الذي تقوم به داخل نظام سياسي مغلق، ضمنه تصبح السياسة "هي التوزيع السلطوي للقيم المختلفة داخل المجتمع (47)" فإن هذا المنظور الوظيفي القائم على اعتماد الاستقرار والنزعة المحافظة، قد لا يجد مسوغات نظرية وعملية في اللحظة التي تعيشها المجتمعات العربية اليوم والقائمة على الصراع بين مشروعين سياسيين، وتحول جديد في مفهوم السلطة. ولكل هذه الأسباب قد عملت الدراسة على الاستفادة من الجانب الإجرائي في المنهج النسقي من خلال تفعيل الخطاطة التحليلية النسقية المعروفة لدى ديفيد ايستون وفق محطتين تحليليتين هما :

● تحليل البنية الداخلية لظاهرة الربيع العربي كما هي معروضة في الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة

● تفسير المخرجات العامة لظاهرة الربيع العربي من خلال تحليل الاستمارة. والمقارنة بين المستويين.

وفي الوقت الذي يركز فيه ديفيد ايستون على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية من التركيز على الدولة كفاعل مركزي في هذه العلاقة واحتكارها للسلطة، فإن التحولات الكونية في الألفية الجديدة قدمت نماذج جديدة للفاعلين السياسيين من غير الدولة / non state

⁴⁷ - تمت الاستعانة بدراستين تأسيسيتين للمنظر الأول للمنهج النسقي ديفيد ايستون وطرق تطبيقه في حقل العلوم السياسية:

- Easton, David, "an approach to the analysis of political system", World Politics Vol .9, No 3, (April 1957) pp: 383-340. available at: <http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp>
- Easton, (David), "The new revolution in political science", the American political science review, Vol.63, N.4. (Dec 1969) PP:1051-1061.

factors وبرز أشكال جديدة للسلطة، وهذا ما دفع ببعض الدراسات إلى تبني مقترح "الشبكات السياسية Policy Network " كخيار منهجي يقوم على التعاطي مع الشبكات السياسية باعتبارها أحد المفاهيم البينية الحديثة المستخدمة في تحليل السياسات. وقضايا الانتقال الديمقراطية. وكان الدارس البريطاني فيليب هوارد/Philip Howard، قد كشف في دراسته الشهيرة عن دور الأنترنت والثقافة الرقمية في الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في العالم العربي. والتي دافع فيها عن أطروحة "كون شروط التحول الديمقراطي في دول العالم العربي والإسلامي قامت ولا يمكنها إلا أن تقوم على "التشبيك السياسي" كسلطة سياسية جديدة تعتمد على الاستخدام المكثف للأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بعد تسييسها (48)".

وتذهب الدراسة إلى أن الثورات العربية تمثل حقلا خصبا لتجريب الأدوات التي تُستخدم ضمن هذا المنهج الشبكي، وكيف أن هذه العلاقات الجديدة لعبت دورا جديدا في تغيير نمط العلاقات السياسية السائدة. الأمر الذي ساهم في إسقاط عدد من الأنظمة السياسية المستبدة. وأكد صراحة كيف أن وسائل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب تمكنت من توفير خدمات مترابطة تجمع بين الإخبار السريع بين الأشخاص المتشabكين وتوزيع الصورة والتحليل بما يساعد على تحقيق وحدة الهدف والموقف السياسي. وبالتالي فإن الخيارات المنهجية للدراسة تقوم على الاستفادة من المنهج النسقي خاصة الخطاطة العامة التي قدمها ديفيد ايستون، مدعومة بأدوات "المنهج الشبكي القائم على دور التشبيك السياسي الذي يحيل هنا على المفهوم الجديد للسلطة". وبهذا تكون الدراسة قد ساهمت فيما يمكن توصيفه المقاربة النسقية للظواهر السياسية التي تروم تحقيق درجات متقدمة في فهم وتحليل وتفسير الظواهر السياسية الحديثة، وفق ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة منهجيا ووظيفيا، وهي المدخل النظري التأسيسي والمدخل التحليلي الخطابي والمدخل التفسيري التقويمي.

⁴⁸ - Howard, (Philip), "the Digital Origins of Dictatorship and Democracy", Oxford: Oxford University Press, 2010, P: 180.

7/ عينات الدراسة :

ولتفعيل مجموع الاختيارات النظرية والمنهجية السابقة، اعتمدت الدراسة في القسم الثاني المتعلق بالجانب الخطابي التحليلي، على مادة إعلامية في قناة الجزيرة الإخبارية متمثلة في نشرات الأخبار. وقد وقع الاختيار على متن أرشيفي مكون من ثلاثين نشرة من نشرات حصاد اليوم الإخباري في قناة الجزيرة الإخبارية، التي تغطي سنة كاملة أي سنة 2011، أي سنة الهبة الثورية التي اندلعت فيها شرارة الربيع العربي. والغاية من اختيار متن أرشيفي يغطي سنة واحدة بعينها (2011) يقوم على تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

1- فهم الكيفية التي غطت بها قناة الجزيرة حدث الربيع العربي لحظة تشكله الأولي وتفاعلاته الآنية مع الجمهور العربي.

2- الوقوف على الضوابط العامة التي توطر الأجندة المعرفية والسياسية للتغطيات الإخبارية التي تعتمد قناة الجزيرة للتعاطي مع الأحداث السياسية الكبرى.

وقد تم اختيار النشرات الثلاثون لـ "حصاد اليوم الإخباري" المعتمدة في التحليل بطريقة عشوائية. وغايتنا من وراء ذلك تقديم مقاربة تجمع بين التحليل والتفسير للتوجه العام لتعاطي قناة الجزيرة مع حدث الربيع العربي. مع ملحوظة أساسية هي، أنه على الرغم من عشوائية هذه العينة، إلا أننا تعمدنا ألا نغفل أياما كانت حاسمة في تاريخ الشعوب العربية من ذلك مثلا، يوم مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي والذي كان يوم 14 يناير 2011، وكذلك حدث تنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن السلطة يوم الجمعة 11 فبراير 2011، وحدث مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي يوم 20 أكتوبر 2011.

ونعتبر أن ثلاثين (30) نشرة من نشرات حصاد اليوم الذي يمتد لساعتين كاملتين متضمنا للحصاد المغاربي، كافية للإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة. والقائمة على البحث في تفكيك العلاقات الجديدة بين قناة الجزيرة الإخبارية والربيع العربي ومساهمة هذه القناة في صناعة رأي العام العربي خلال سنة اندلاع ثورات الربيع العربي وما بعدها. دون أن يعني هذا أن الجزيرة كانت لوحدها في المشهد، فالمؤكد أن هناك قنوات إخبارية أخرى كانت

تغطي الاحداث وفق سياسة تحريرية مختلفة، لكننا نعتقد أن تعاطي الجزيرة كان مختلفا، وهذا ما ستعمل الرسالة على إبرازه من خلال فهم وتحليل الآليات المتحركة في بناء الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة وتفسير علاقة هذا الخطاب بالرأي العام العربي. كما أن نشرات الحصاد الإخباري بنظر القائمين على السياسة التحريرية لقناة الجزيرة الإخبارية تُعتبر الأنموذج الأكثر تمثيلا لاتجاهات وتوجهات قناة الجزيرة وسياستها التحريرية. وداخل المنظومة العامة للقناة، يمثل الحصاد الإخباري النشرة الأكثر أهمية على مدار اليوم الإخباري، فالى جانب الجزيرة منتصف اليوم والجزيرة هذا الصباح، يمثل الحصاد موعدا إخباريا مركزيا، مع ميزة كبرى- للحصاد- يتميز بالحضور العام والشامل لمجموع أخبار اليوم والليلة، مع حضور واضح للتحليل والتعليق، الأمر الذي جعل منه المادة الإعلامية التي تحظى بأكبر نسبة مشاهدة في العالم العربي.

أما النشرات التي تم اعتمادها في التحليل فقد جاءت على الشكل التالي:

- النشرة الأولى: الحصاد الإخباري ليوم 1 يناير 2011
- النشرة الثانية: الحصاد الإخباري ليوم 5 يناير 2011
- النشرة الثالثة: الحصاد الإخباري ليوم 14 يناير 2011
- النشرة الرابعة: الحصاد الإخباري ل يوم 18 يناير 2011
- النشرة الخامسة: الحصاد الإخباري ليوم 20 يناير 2011
- النشرة السادسة: الحصاد الإخباري ليوم 25 يناير 2011
- النشرة السابعة: الحصاد الإخباري ليوم 28 يناير 2011
- النشرة الثامنة: الحصاد الإخباري ليوم 31 يناير 2011
- النشرة التاسعة: الحصاد الإخباري ليوم 1 فبراير 2011
- النشرة العاشرة: الحصاد الإخباري ليوم 5 فبراير 2011
- النشرة الحادية عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 6 فبراير 2011
- النشرة الثانية عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 8 فبراير 2011
- النشرة الثالثة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 9 فبراير 2011

- النشرة الخامسة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 13 فبراير 2011
- النشرة السادسة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 15 فبراير 2011
- النشرة السابعة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 16 فبراير 2011
- النشرة الثامنة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 17 فبراير 2011
- النشرة التاسعة عشرة: الحصاد الإخباري ليوم 18 فبراير 2011
- النشرة العشرون: الحصاد الإخباري ليوم 19 فبراير 2011
- النشرة الواحدة والعشرون: الحصاد الإخباري ل يوم 20 فبراير 2011
- النشرة الثاني والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 22 فبراير 2011
- النشرة الثالثة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 15 مارس 2011
- النشرة الثالثة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 24 مارس 2011
- النشرة الرابعة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 28 مارس 2011
- النشرة الخامسة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 21 غشت 2011
- النشرة السادسة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 23 سبتمبر 2011
- النشرة السابعة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 20 أكتوبر 2011
- النشرة الثامنة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 1 دجنبر 2011
- النشرة التاسعة والعشرون: الحصاد الإخباري ليوم 10 دجنبر 2011
- النشرة الثلاثون: الحصاد الإخباري ليوم 31 دجنبر 2011

أما على المستوى التفسيري التقويمي للرسالة، المرتبط برؤية النخبة السياسية العربية /لجمهور السياسي العربي لظاهرة الربيع العربي، ودور الجزيرة في سؤال الانتقال الديمقراطي، فقد وقع الاختيار على عينة بحثية أولية مكونة من (400) أربعمئة عينة مفردة (استمارة أو استبيان) تغطي اثني عشر بلدا عربيا. وذلك بهدف تفسير مجموع الرؤى والتوجهات والاختيارات الموجودة في دول العالم العربي حيال الإشكالات الكبرى للدراسة، إن على مستوى الرأي العام العربي أو على مستوى اتجاهات الرأي في الأقاليم العربية الثلاثة: الشرق العربي المغرب العربي والخليج العربي .

وقد عملت الدراسة على ضبط الحدود العددية للبلدان الاثني عشر وفق مبدأ نسبي بما يحقق تمثيلاً صحيحاً للدول العربية حسب أهمية ودور كل بلد على حدة. والنتائج المتحققة في هذه المرحلة، بالاعتماد على تقسيم يراعي ثلاثة معايير أساسية:

المعيار الأول: وهو المرتبط بالدول العربية التي تأثرت بصورة مباشرة بأحداث الربيع العربي خاصة الدول الخمس: تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا

المعيار الثاني: وهو المرتبط بالدول التي تأثرت بصورة غير مباشرة بأحداث الربيع العربي (المغرب -الأردن- البحرين).

والمعيار الثالث: وهو المرتبط بالدول التي ظلت بمنأى عن رياح الربيع العربي خاصة قطر والكويت والإمارات.

وقد تمت مراعاة أن تكون هذه العينة مستجيبة لثلاث شروط أساسية:

-الكفاية: أي تكون العينة المختارة شاملة لكل الفئات الاجتماعية التي تخدم أهداف البحث

- الكمال: أي أن تكون العينة متضمنة لكل المفردات التي تم تحديدها عدداً ب رقم 400 ثلاثمائة وحدة أو عينة.

-الدقة: أن تكون هذه العينة متوفرة على شروط الدقة طبقاً للمعايير المختلفة خلال لحظة الاختبار.

8/ التوزيع الزمني والمكاني للدراسة :

إن الدراسة وهي تركز على ظاهرة الربيع العربي باعتبارها ظاهرة مستحدثة في السياق السياسي العربي، فمن الطبيعي أن يكون الحيز المكاني للدراسة هو العالم العربي ومدى تفاعلاته مع السياق الإقليمي والدولي. أما بالنسبة للسياق الزمني فقد جاء موزعاً بين السنة الأولى 2011 والتي تم تخصيصها لتحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة. وهذا الاختيار المنهجي راجع لكون أغلب الأحداث السياسية الكبرى للربيع العربي تحققت في سنة واحدة هي 2011 (هروب بن علي من تونس وتنحي ومحاكمة حسني مبارك في مصر ومقتل

القذافي في ليبيا وتنحي علي عبد الله صالح في اليمن). ولهذا فتحليل الخطاب للحدث لحظة تشكله، قد تكون هي الطريقة المثلى للوقوف على التظاهرات الأولية للخطاب والتحول التي قد تطاله مستقبلاً. في حين تم تخصيص الحيز الزمني 2011-2016 لتحليل نتائج الاستمارة واتجاهات الرأي العام حيال قضايا الربيع العربي في السياق السياسي العربي الحديث وتغطيات الجزيرة الإخبارية لهذا الحدث، ومدى نجاحها في صناعة رأي عام عربي تجاهه. ويبدو أن البحث في فهم وتحليل وتفسير العلاقات المعلنة والمضمرة بين الظواهر الثلاثة خلال حيز زمني يمتد لنحو ست سنوات، كافياً لتقديم مقارنة نسقية تقوم على استخراج نتائج التحليل الداخلي ومقارنتها بالتفسير الخارجي، بغية الوصول لنتائج موضوعية قادرة على الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الظواهر الثلاث في هذه المرحلة الانتقالية.

9 / محاور الدراسة :

إن الاختيارات النظرية المنهجية السابقة حتمت بأن تكون الرسالة موزعة إلى مقدمة وفصل منهجي وثلاثة أقسام وخاتمة:

1/ القسم التأسيسي النظري: وتم تخصيصه لبسط الإطار النظري العام للدراسة من

خلال ثلاث فصول. وقد تم توزيع هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لمحاولة التأسيس النظري لمبحث الإعلام السياسي، من خلال الدفع بمجموعة من الاختيارات النظرية والمنهجية لتأسيس مفهوم (الإعلام السياسي) كحقل دراسي يقوم على فهم وتفسير العلاقات الجديدة بين حدث سياسي مفصلي هام وهو الربيع العربي وبين مؤسسة إعلامية تمثل نموذجاً للإعلام السياسي في العالم العربي هي قناة الجزيرة الإخبارية. وكيف تمكنت من صناعة رأي عام مناصر للتغيير السياسي والاجتماعي، في حين تم تخصيص المبحث الثاني للبحث في علاقة الإعلام بالسلطة السياسية في العالم العربي منذ بداية دولة الاستقلال من خلال جدلية القوة والهيمنة، وذلك بناءً على نموذج ثلاثي لرصد هذه العلاقة في التاريخ السياسي العربي وهي المراحل التي تم توصيفها على الشكل التالي: إعلام السلطة وسلطة الإعلام والسلطة الخامسة. أما المبحث الثالث فقد تناولت الدراسة فيه حدث ثورات

الربيع العربي، كظاهرة جديدة في السياق العربي الحديث، ومُساءلتها معرفيا من حيث التوصيف والدلالة وشروط الفعل الثوري في هذه المرحلة، ومدى استجابتها لنظرية الثورة والتجارب الثورية في العالم، وعلاقتها بقضايا الانتقال الديمقراطي.

2/ القسم التحليلي الخطابي:

وضمنه تم تركيز البحث والتحليل في عملية صناعة الخبر في قناة الجزيرة الإخبارية عبر دراسة وتحليل المادة الخبرية المعروضة في النشرات الثلاثين من نشرات الحصاد الإخباري اليومي لقناة الجزيرة. وذلك عبر محطات تحليلية ثلاث شملت كيفية بناء الأولويات التحريرية في النشرات الإخبارية ودور الأطر الخبرية في صياغة الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة وشروط التفاعل بين الأجندة المبنية في هذا الخطاب وعلاقتها بأجندة الجمهور السياسي العربي، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للآليات التي اعتمدتها الجزيرة لصناعة رأي عام عربي مناصر لثورات الربيع العربي وقضايا التغيير السياسي.

3 / القسم التفسيري الخارجي:

وفي هذا القسم التفسيري من الدراسة تمت الاستعانة بالاستمارة للبحث في دور الجزيرة في صناعة الرأي العام العربي عبر التطبيق على النخبة السياسية العربية؛ ومحاولة قياس التوجهات العامة للرأي العام العربي حيال ثورات الربيع العربي والكيفية التي تفاعل بها الرأي العام العربي مع الحدث، من حيث ماهيته واسبابه الحقيقية وأهدافه الكبرى والمعوقات التي اعترضته في هذا البلد أو ذاك، إلى جانب التوجهات العامة للرأي العام العربي حيال تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي وكيف تلقى الرأي العام العربي نفس الرسالة الإعلامية لقناة الجزيرة في تعاطيها لحدث الربيع العربي وكيف فسر هذا الرأي العام أبعاد المادة الخبرية المرسلّة من حيث درجات الموضوعية والمصداقية والحياد. وأخيرا التوجهات العامة للرأي العام العربي بخصوص الانتقال الديمقراطي، وكيف يرى الرأي العام العربي مآلات الربيع العربي في علاقاتها بقضايا الانتقال الديمقراطي التي ميزت أكثر من بلد عربي.

القسم الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول:

الإعلام السياسي الرأي العام: محاولات للفهم والتأسيس

يُحيل مفهوم "الإعلام السياسي" على درجات متقدمة من التقاطع الموجود بين حقلين معرفيين من حقول العلوم الإنسانية، أولهما حقل عام وواسع وهو حقل العلوم السياسية، والثاني حقل خاص وهو علوم الإعلام. ويبدو أن هذا التقاطع بين العام والخاص، يطرح من جديد الوضعية الخاصة والاستثنائية لعلوم الإعلام والاتصال في علاقتها بباقي العلوم الإنسانية. فمذ ستينيات القرن الماضي، ورغم التحولات الكبرى التي طالت عمليات التنظير للإعلام والممارسة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ورغم الكم الهائل من الدراسات التطبيقية، لم يصل بعد هذا الحقل (حقل علوم الإعلام والاتصال) إلى الحد الذي يجعل منه حقلا علميا مستقلا بذاته عن بقية العلوم الأخرى. خاصة علما الاجتماع والسياسة. ومع ذلك، لا يجب أن يُنظر لهذا الأمر على أنه ضرب من القصور المنهجي العائد لبنية حقل علوم الإعلام والاتصال، فـ "التقييم الإستمولوجي" لكل حقل علمي، يرتبط في المقام الأول بقوته المنهجية وكفايته التفسيرية في تقديم أكبر عدد من الأجوبة التي تتضمنها أو تقترحها الظواهر الإنسانية الجديدة. ولأن العلوم الإنسانية منذ انطلاقتها الفعلية في القرن التاسع عشر قامت على قاعدة التلاقح والتفاعل بين الحقول المعرفية من أجل تقديم مقارنة شاملة لطبيعة ووظيفة الظواهر المستحدثة، فإن انفتاح علوم الإعلام والاتصال على باقي العلوم الإنسانية الأخرى، يظل حلا مقبولا منهجيا، إن لم يكن لازما، كما أن الفلسفة المؤطرة للفعل الإعلامي والاتصالي عموما، تؤكد أن هذا الفعل، بما هو فعل إنساني مركب ومتغير باستمرار، يظل محكوما بعلاقات جدلية، يتداخل فيها البعد النفسي بالاجتماعي والسياسي والأخلاقي والديني، وبالتالي فإن التركيز على بعد واحد وإقصاء الأبعاد الأخرى، ورغم أنه قد يجد بعضا من مُسوغاته الموضوعية إما داخل الظاهرة موضوع الدراسة، أو من خلال وجهة نظر الباحث أو الدارس. فإن المقاربة تظل ناقصة وقاصرة عن فهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة في أبعادها الكلية والشاملة.

وقد ظلت الدراسات الإعلامية والاتصالية، على مدى أربعين سنة، حقلاً معرفياً متحركاً، ومجالاً بحثياً مفتوحاً تتقاطع ضمن دائرته مجموعة من العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلوم الإدارة والعلوم القانونية، بل وحتى العلوم الدقيقة كالرياضيات والفيزياء، لكن الميزة الأساس تمثلت في هيمنة العلوم الاجتماعية على الحقل الإعلامي والتواصل. (49) وهذا الأمر قد يكون مُستوعباً، مادام لكل مرحلة تاريخية أسئلتها الكبرى واختياراتها المنهجية المطلوبة للإجابة عن ذات الأسئلة. فطوال عقود الستينيات والسبعينيات وحتى بداية الثمانينات، وفي ظل هيمنة "الدولة الوطنية" على دواليب الحياة سواء في السياقين الغربي أو العربي، شكلت وسائل الإعلام والاتصال جزءاً من البنية الفوقية التابعة للدولة، وكانت وظائف الإعلام حينذاك تتحدد في الوظيفة الاجتماعية والتربوية للرسالة الإعلامية التي تسعى لتحقيق هيمنة وديمومة الخطاب الواحد للدولة. وهنا كان الإعلام، يمثل جزءاً من السياسة العامة للدولة، بما يعنيه ذلك من هيمنة الدولة أو الحزب الواحد على دواليب العملية الإعلامية والتواصلية، وتمكّن أجهزتها الإيديولوجية من السيطرة على عقول الجماهير، والتصدي لكل دعوات التغيير. في مقابل ذلك شهدت حقبة التسعينيات موجات من الثورات التكنولوجية المرتبطة بانتشار الشبكات الرقمية التي تغلغت في مشارب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتزامن ذلك مع ظهور عدد من القنوات الفضائية المتخصصة في الخبر السياسي، التي تحكمها علاقات تنافسية، وتعاطي تلك القنوات مع أشكال الحراك السياسي والاجتماعي. كل ذلك ساهم في انتقال الاهتمام من الدائرة الاجتماعية للعملية الإعلامية، وبدأ اهتمام الباحثين ينصب على البعد السياسي للعملية الإعلامية والتواصلية، من خلال التركيز على الوظائف السياسية للإعلام والاتصال، وفق معادلة جديدة تقوم على استحضار فاعلين سياسيين جدد، غير الدولة، ودورهم في تفسير العلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي تؤسس لحالة

49 - مال موسى، "مقاربات علم الاجتماع الوظيفي والنقدي لوسائل الإعلام"، مجلة نزوى، العدد الخامس والسبعون، يوليو، 2013، صص: 101-102.

أنظر نص الدراسة على الرابط التالي: <http://www.nizwa.com>

الانتقال من علاقات قوامها الثبات والسكون إلى علاقات أخرى تقوم على التحول والتغيير.
(50)

ولا ينبغي أن يفهم من هذه الاستنتاجات الأولية، أن هذه الثورة التكنولوجية هي من كان يقف خلف مجموع التحولات الجديدة في تلك المجتمعات، غربية كانت أم عربية. بل الحاصل هو أن هذه الوسائل والأدوات؛ قامت بنشر وإبراز أبعاد تلك التحولات والفاعلين فيها، وفق معطيات ومتغيرات جديدة: فوسائل الإعلام خاصة التلفزيون الذي جسد بصورة واضحة مقولة عصر الصورة الإعلامية أو سطوة المرئي، القائم على النقل المباشر والحي للحدث عبر الصوت والصورة، وبدعم وتحالف مع وسائل الإعلام الجديد القائمة على "التشبيك/ Networking"، ساهما معا في نشر وإظهار وإبراز هذه التحولات لتصل إلى أكبر قاعدة جماهيرية سواء داخل الحدود الجغرافية للبلد الواحد أو على مستوى الإقليم أو حتى على المستوى العالمي.⁽⁵¹⁾ وهذا الأمر يُفسر مرة أخرى، أن الحراك الاجتماعي والسياسي أمر قائم في المجتمعات، لكن المعادلة الجديدة هنا، تمثلت في الدور الجديد لعمليات "الموسطة/ Mediation" التي قام بها هذا التحالف الجديد بين التلفزيون وشبكات الإعلام الجديد، لإبراز هذه الحراك، ومنحه مزيدا من الشرعية المحلية والعالمية. ولعل هذا التحول على مستوى الأدوار الجديدة للوسائط داخل الثورة الرقمية هو الذي قاد إلى بروز معالم فضاء عمومي مشكل من مجموع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة كما هي مجسدة عبر وسائل الإعلام السياسية.

إن هذا التغيير الذي طال الدور الجديد للوسائط، وما ترتب عليه من تركيز على مستوى الأدوار السياسية للإعلام، هو الذي قادنا إلى التفكير في بناء أطروحة بحثية تختبر عملية الخروج والانتقال من دائرة المنظور الاجتماعي للإعلام والمعروف عادة ب/ Sociology of Media والذي هيمن لأكثر من أربعة عقود، إلى مجال أوسع وأرحب هو المنظور السياسي للإعلام / Policy of Media أو Media Policy. فهذا المنظور الجديد يقوم منهجيا على فرضية تخطي وتجاوز حدود المنظور الاجتماعي للإعلام، عبر

⁵⁰ - يحيى اليحياوي "حدود الإعلام في ظل الشبكات الرقمية"، ورقة قدمت ضمن فعاليات مؤتمر "تقنيات الاتصال والتغيير الاجتماعي" الرياض 15-15، 2009.

⁵¹ - يحيى اليحياوي، المصدر السابق ص: 3 و4

التوسل بمجموعة من النظريات والأدوات المنهجية المستمدة من حقل العلوم الإنسانية عموماً، والعلوم السياسية على وجه الخصوص. لكن من منظور المدرسة الحديثة لعلم السياسة، التي لا تحصر اشتغالها في القضايا الكبرى المتعلقة بعلم الدولة وسلطانها القسرية المبنية على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولكن عبر فتح الحقل السياسي على المعادلات السياسية الكبرى واللاعبين الجدد من غير الدولة / Non state actors، ليشمل الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية، والمؤسسات غير الحكومية من منظمات المجتمع المدني والشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية. وهذا المنظور الجديد لعلم السياسة يجعل من السلطة موضوعه الأساس. لكنه يرى أن قوة الدولة لا يمكنها أن تحتكر هذه السلطة لوحدها، وأن جميع الممارسات الاجتماعية للسلطة التي تشمل قوة الأحزاب وقوة رأس المال وقوة المجتمع المدني وقوة الإعلام وقوة الشارع وقوة الرأي العام، كلها متغيرات جديدة يجب أن تكون حاضرة في التعاطي الجديد مع قضايا الإعلام السياسي داخل دائرة حقل العلوم السياسية. (52)

إن الإعلام السياسي كحقل معرفي جديد، يواجه اليوم جُملة من التحديات المرتبطة بالتأسيس النظري لمفهوم الإعلام السياسي، والتعقيد المنهجي لحقل لا زال يبحث عن رسم حدوده الخاصة، ضمن دائرة الانتقال بين العلوم الاجتماعية التي هيمنت على حقل الإعلام والاتصال، منذ بداية ظهوره في ستينيات القرن الماضي، وتريد فرض وصايتها الدائمة على هذا الحقل، وبين العلوم السياسية التي ترى بعض مدارسها أنه لا يمكن وضع حواجز أو فواصل بين الإعلام والاتصال وبين علم السياسة. وأن العلوم السياسية، مثلها مثل باقي العلوم الإنسانية الأخرى، معنية بالقضايا والظواهر السياسية المرتبطة بحقل الإعلام والاتصال، وأنها تمتلك أدوات تحليلية قادرة على تحقيق شرط الكفاية التفسيرية في تناول القضايا والظواهر السياسية.

من هذا المنظور الإشكالي الجديد، سنحاول في الفصل الأول الذي أخذ بعده المنهجي الكامل من خلال تقديم محاولات للفهم والتأسيس لـ "حقل الإعلام السياسي"، كحقل بحثي

⁵² - ستيفن، دي نانسي، "علم السياسة/الأسس"، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبد الرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012، ص: 34-35.

جديد، مستفيدين من بعض الاجتهادات الغربية المقدمة في هذا الباب وذلك وفق المستويات التالية:

*أولاً: رسم حدود وسقف المقرب الاجتماعي في فهم وتفسير الظواهر الإعلامية والاتصالية.

*ثانياً: دور الوسيط التكنولوجي في إعادة إنتاج المقرب السياسي في فهم وتفسير الظواهر الإعلامية والاتصالية.

*ثالثاً: كيف يمكن صياغة محددات العلاقة الجديدة بين وسائل الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام داخل السياق العام للمجتمعات الشبكية؟ .

وقبل الشروع في تناول أهم مفاصل المقرب الاجتماعي في فهم وتفسير الظاهرة الإعلامية والتواصلية، لابد من توضيح مفهوم المقاربة أو المقرب / Approach، الذي سنعتمده طوال هذه الدراسة. فالمقرب قد يعني الطريقة أو مجموع الطرق التي يعتمدها الباحث للاقترب من الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بغية اكتشافها وتحديدها ثم فهمها وتفسيرها. ومن الناحية المنهجية الصرفة، يحيل مفهوم المقرب على "مجموع الوسائط التي تربط بيننا كباحثين وبين الظواهر المختلفة التي تُساعدنا على تفسيرها، استناداً إلى جملة من المتغيرات أو المتغير الذي نرى بأنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره. وهكذا فإذا كان العامل الذي جلب اهتمامنا سياسياً، نسبنا الاقتراب إليه، وأطلقنا عليه المقرب السياسي، وإذا كان العامل قانونياً كان المتبع هو المقرب القانوني، وكذلك الأمر بالنسبة للمقرب الاجتماعي".⁽⁵³⁾ وبهذا المعنى، فإن البعد الإجرائي للمقرب يتحدد في "مجموع المعايير المنهجية والأدوات المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تُطرح، والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة، أو استبعادها من نطاق البحث". وبالتالي يُستخدم الاقتراب "كإطار منهجي لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها. كما أنه يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فمن الطبيعي أن يؤثر المقرب المعتمد في

⁵³ - محمد شليبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات"، 1997، الجزائر، ص: 116.

اختيار المنهج والوسائل المعتمدة في الدراسة".⁽⁵⁴⁾ لكن يجب التأكيد هنا على أن اعتماد مقترب واحد، لا يعني بالضرورة استبعاد أو إقصاء باقي المقتربات؛ فالظاهرة الإنسانية بما هي ظاهرة مركبة ومتغيرة باستمرار، قد تستدعي الاستعانة بمقترب واحد أو أكثر.

المبحث الأول : المقترب الاجتماعي للإعلام:

منذ البدايات الأولى لظهور وسائل الإعلام الجماهيرية في ستينيات القرن الماضي، وعمليات التنظير المنهجي المواكبة لأداء هذه الوسائل، تم اعتماد "المقترب النفسي" لدراسة وتفسير العلاقات الجديدة بين وسائل الإعلام الجماهيرية، وأثرها على سلوك الأفراد والجماعات، وكذا العلاقات التي تربط هؤلاء الأفراد بمؤسسات السلطة. ورغم أن مدارس التحليل النفسي حينذاك كانت في أوجها العلمي والعملية، من خلال اكتشافات "مدرسة اللاشعور" مع سيغموند فرويد، و"مدرسة اللاشعور الجمعي" مع كارل غوستاف يونغ، فإن المقترب النفسي في الدراسات الإعلامية والتواصلية، لم يأخذ حظه الحقيقي من البحث الأكاديمي، وذلك بالرغم من تعدد الأبعاد والمداخل النفسية في صيرورة العملية الإعلامية والتواصلية، والتي تستدعي بالضرورة الاستفادة من مدارس علم النفس بشتى تفرعاتها النظرية والتحليلية. ويمكن إرجاع هذا القصور لكون نظريات علم النفس لم تستطع المحافظة على قوتها التفسيرية في التعاطي مع الظواهر الإعلامية والاتصالية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المهد الحقيقي لوسائل الإعلام والتنظير للممارسة الإعلامية، جراء هيمنة الفلسفة البراغماتية في المجتمع الأمريكي، وانتصار الجامعات الأمريكية للمقاربات الأمبريقية التي تُكرس اهتمامها لدراسة دور وسائل الإعلام والاتصال في البناء العام للمجتمع الأمريكي والدور الوظيفي لوسائل الإعلام في العمليات الانتخابية والمراحل السياسية الحاسمة، خاصة لحظات الحروب والكوارث. وهذا ما يفسر الحضور القوي لمداخل المقترب الاجتماعي. فطوال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، أحدثت العلوم الاجتماعية سواء المدرسة الأمريكية أو المدرسة الأوروبية، ثورة واضحة في المعارف الإنسانية، تم خلالها إنزال المعارف الاجتماعية لخدمة المجتمع وتفسير الظواهر الطارئة،

⁵⁴ - محمد شليبي، مرجع سابق، ص: 116.

بما في ذلك الظواهر الإعلامية⁽⁵⁵⁾. ورغم تعدد وتباين الاجتهادات النظرية لمداخل المقترَب الاجتماعي في فهم وتفسير الظواهر الإعلامية والاتصالية، فإنه أمكننا حصرها في مدخلين رئيسيين هما: المدخل البنائي الوظيفي ومدخل النظرية النقدية.

أولاً/: المدخل البنائي الوظيفي :

تتحدد مساهمة المدخل البنائي الوظيفي في المعرفة الإنسانية، مع مجموع الاجتهادات التي قدمها "الوظيفيين الجدد"⁽⁵⁶⁾ خاصة تالكوت بارسونز (1902-1979) وروبرت كينغ ميرتون (1910-2003)، الذين سادت أطروحاتهما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وتحت هذا المدخل البنائي الوظيفي، تندرج مجموعة من المدارس والنظريات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، خاصة النظرية التفاعلية الرمزية ونظرية الفينومينولوجيا وتحليل الثقافات.

وتنطلق هذه المدارس من إطار فلسفي موحد يقوم على "حتمية التفاعل بين مفهومي البنية والوظيفة في بناء النسق الاجتماعي، وأن الواقع الاجتماعي كائن مثل باقي الكائنات الحية التي تتم دراستها من قبل العلوم الدقيقة، لكنه يختلف عنها بكونه محكوماً بمجموعة من المعايير والقيم والمعتقدات التي توجه مساراته العامة"⁽⁵⁷⁾. ومن ثم عمل أصحاب هذه المدارس على التعامل مع المجتمع باعتباره كائناً عضوياً حياً، يتكون من مجموعة من الأجزاء التي يؤدي كل عضو فيها وظيفته لصالح بقاء النسق الكلي للمجتمع. ولأن الجهود النظرية والتحليلية للنظريات الاجتماعية كانت محكومة بالتوجهات السياسية السائدة، فإن غاية رواد تلك المدارس كانت تتحدد في البحث عن حالة الاستقرار التي يفتقدها المجتمع الحديث؛ الذي يمتلك جملة من الخصائص القائمة على الدينامية المتواصلة والتعقيد المركب⁽⁵⁸⁾. وهنا تحديداً يأتي دور الإعلام والاتصال في المدخل البنائي الوظيفي، والذي

⁵⁵ - إبراهيم عبد العظيم حسني، "النظرية السوسولوجية وقضايا الإعلام والاتصال". موقع الحوار المتمدن: عدد (3402)، 6/20/2011، انظر الدراسة بالكامل على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20264036>

⁵⁶ - عبد الكريم الحوراني، "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع". دار مجدلوي، عمان، 2007، الطبعة الأولى، 2008، ص: 123-126.

⁵⁷ - إيان كريب، "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى ها برماس"، ترجمة د. محمد حسين غلوم، مراجعة د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة عدد 244 المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب الكويت، 1999، ص: 64.

⁵⁸ - المرجع السابق: ص: 74 - 75

يصبح بموجبه "نسقا اجتماعيا مثل بقية الأنساق الأخرى الموجهة لصيرورة المجتمع، أما وظيفته الأساسية، فتتمثل في الربط بين مجموع الأنساق المشكلة للمجتمع، بما يضمن عنصر التكامل الوظيفي بين الأنساق. في حين تتحدد مسؤوليته في ضبط السلوك الفردي والجماعي، وتوجيه الآراء بما يجعل أصحابها يفكرون من داخل النسق الاجتماعي لا من خارجه" (59).

وقد شكلت هذه الأسس النظرية العامة للمدخل البنائي الوظيفي اللبنة الأساس التي انطلق منها نخبة من العلماء الوظيفيين المتخصصين في علوم الإعلام لتحليل النسق الإعلامي. وهكذا جاءت أعمال بول لازارسفيلد (1901-1976) Paul Lazarsfeld، وويلور شرام (1907-1987) W. Schram، و"بيرنارد بيرلسون" B. Berelson (1912-1979) و"تشارلز رايت" Ch. Wright (1916-1962) وهارولد لاسويل (1902-1978) H. Laswell ترجمة وتطبيقا عمليا لمقولات النظرية البنائية الوظيفية على وسائل الإعلام الجماهيري. وعبر استعراض بسيط للمجهود النظري والتطبيقي لهؤلاء المنظرين، خاصة النظريات المتعلقة بنظريات التأثير الإعلامي ونظرية حارس البوابة، أمكننا الوقوف على مقولتين أساسيتين تؤطران المدخل البنائي الوظيفي في تناوله لوسائل الإعلام وهما: مقولة مركزية المعلومة، ومقولة العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والمجتمع.

أ- مركزية المعلومة في بناء النسق الاجتماعي:

رغم أن النظريات البنائية الوظيفية داخل المقرب الاجتماعي تنظر لوسائل الإعلام باعتبارها وسائل ثانوية في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد على عكس مؤسستي الأسرة والمدرسة؛ اللتين تنتميان لأطر التنشئة الاجتماعية الأساسية، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية داخل الحدود العامة للمدخل البنائي الوظيفي، تمثل "نظما اجتماعية تؤثر في حياة الفرد والمجتمع. فهي التي تمنح الفرد شروط اندماجه العضوي في المجتمع. لكن الأهم هو أن قوة وسائل الإعلام الجماهيري تتحدد في كونها منتجة للمعلومة أو الخبر الذي يمثل البنية التحتية

⁵⁹ - إبراهيم عبد العظيم حسني "النظرية السوسيولوجية وقضايا الإعلام والاتصال"، الحوار المتمدن العدد (3402) - 2011 / 6 / 20 أنظر الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20264036>

المشكلة لكل فعل اجتماعي" (60). وبالتالي فإن هذا الخبر بما هو عملية بناء وتشفير من قبل المرسل؛ وفك لهذا التشفير من قبل المتلقي، وفق تواصل خطي يجمع بين نقطة البداية ونقطة النهاية، شكل المنطلق المنهجي الأول لمحددات المدخل البنائي الوظيفي لدراسة وسائل الإعلام الجماهيري. وما دام الخبر هو الشرط الأساس لتحقيق عملية التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، فإنه يتحول ضمن المنظور الوظيفي إلى قوة اجتماعية يسري أثرها وتأثيرها على جميع الأفراد المكونين لبنية المجتمع. كما أنها تمنح المجتمع قوته المادية كنسق مشكل من مجموعة من الأنساق الفرعية المترابطة عضويا ووظيفيا. وبالمقابل فأي محاولة لحذف المعلومة/الخبر أو إسقاطه، يُفضي بالضرورة لخلل وظيفي مُتصل بنسق فرعي هو النسق الإعلامي والتواصل. وهو الخلل الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على بنية ووظيفة النسق الأكبر الذي هو المجتمع.

ويمثل دينيس ماكويل/ Denis Mac quail أبرز الوجوه الممثلة للاتجاه البنائي الوظيفي في الحقل الإعلامي. ففي دراسته الموسومة "نظرية التواصل الجماهيرية الخاصة بماكويل: MacQuail's Mass Communication Theory"، قدم تصورا متكاملا للدور الوظيفي للعملية الإعلامية في المجتمعات الأوروبية والأميركية، من خلال التعاطي مع الإعلام باعتباره "مجموع المؤسسات المعنية بإنتاج المعلومات والأفكار الثقافية، وطرق توزيعها بين الناس لتلبية حاجاتهم الاجتماعية، وهذه المؤسسات تمثل أجهزة أساسية للعلاقات الاجتماعية" (61). والمُستخلص من كلام ماكويل، هو أن وسائل الإعلام الجماهيري يجب أن تكون على رأس قمة الهرم الاتصالي في المجتمع، لأنها مصدر المعلومة التي بواسطتها يتم بناء العلاقات الاجتماعية، أما دور هذه الوسائل فيتحدد في تحقيق وظيفتين مركبتين:

* الوظيفة الأولى: تتعلق بإنتاج المعلومات والأخبار وبثها وسط أفراد المجتمع، كشرط أساسي لتحقيق اجتماعية المجتمع وضمان التواصل والتفاعل بين أفراد.

60 - أرمأن وميشيل ماتلار، "تاريخ نظريات الاتصال" ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رافع، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، الطبعة الأولى. أنظر الفصل الثالث من الكتاب بعنوان "نظرية المعلومة": صص: 69-79.

61 - Macquail (Denis), MacQuail's Mass Communication Theory, London New York, Longman, 6th Edition, 2005, P: 17

*الوظيفة الثانية: تتحدد في تحقيق شرط الاندماج بين أفراد المجتمع بما يدعم سلوك الأفراد والاتجاهات العامة المؤطرة للنسق الاجتماعي السائد.

إن أطروحة دينيس ماكويل كما هي مقدمة بصورة مركزة أعلاه، ورغم أنها أضحت من الإرث المعرفي الكلاسيكي لسبعينيات القرن الماضي، تطرح قضية غاية في الأهمية، وهي المتعلقة بدور المعلومة في المجتمعات المعاصرة. فالمعلومة أو الخبر عموماً، هما أساس الرسالة الإعلامية ومضمونها، ولا يمكن تصور رسالة إعلامية بدون معلومة أو خبر يرسله المرسل للمرسل إليه. وإذا كانت المعلومة هي الأصل الثابت، فإن توظيفها يبقى متغيراً، ويخضع لاعتبارات مرتبطة إما بالمرسل أو المرسل إليه، أو بالعلاقة بينهما. وبالتالي فإن تعدد التوظيفات يقتضي بالضرورة الانفتاح على حقول علمية مختلفة لفهم أبعادها الكامنة؛ فالتوظيف الاجتماعي يقتضي منهجياً الاستعانة بالعلوم الاجتماعية، والتوظيف السياسي يقتضي الاستعانة بالعلوم السياسية، وكذلك الأمر بالنسبة للتوظيف الديني. كما أن قارئ أطروحة ماكويل يجد من المبررات ما يدعوه للاقتناع بوجود علاقة تبعية بين المجتمع ووسائل الإعلام. وأن هذه العلاقة الحتمية تبدو مقبولة من الناحية النظرية الصرفة، على اعتبار أنه يصعب تصور مجتمع حديث بدون حضور أو استحضار وسائل الإعلام الجماهيري. ودور هذه الوسائل في تحقيق شروط اندماج أفراد المجتمع الواحد. وكيف أن الأفراد لا يمكنهم الفكاك من التوسل بوسائل الإعلام الجماهيري صحفاً كانت أم إذاعة أم تلفزيون، لمعرفة ما يدور في العالم أولاً، وإمكانية فهمه وتفسيره أو حتى تغييره إن أمكن. أما إذا ما حاولنا قراءة الأطروحة ذاتها اليوم وبخاصة الجوانب المتعلقة بالمعلومة وعلاقة وسائل الإعلام بالمجتمع، ومحاولة إسقاط ذات الرؤية المنهجية على وسائل أكثر حداثة مثل وسائل الإعلام السياسي من قنوات فضائية سياسية متخصصة أو وسائل التواصل الاجتماعي، فالجواب سيكون هو أن المجتمعات الحديثة اليوم -غربية كانت أم عربية- تتنفس عبر وسائل الإعلام، وأن تأسيس رؤية الإنسان الحديث وإدراكه الاجتماعي والسياسي للعالم تتأسس اعتماداً على ما يراه ويستهلكه من مواد إعلامية مستمدة من تلك الوسائل.

ب- العلاقة المتبادلة بين المجتمع ووسائل الإعلام والجمهور:

في ذات السياق البنائي الوظيفي الذي رسم معالمه ماكويل، والقائم على مركزية المعلومة أو الخبر، ودور وسائل الإعلام وقدرتها على تحقيق أكبر قدر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي للأفراد، وانعكاس هذا الأمر على دينامية المجتمع واستقراره، يقترح منظرو هذه المدارس رؤية خاصة للعلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع. وهي ذات الرؤية التي نجد أبعادها النظرية الشاملة مجسدة في "نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام". فحسب هذه النظرية، "إن كل نظام اجتماعي يوازيه من حيث الدرجة والقوة، وسائل إعلام تعبر عنه وتسند في لحظات السلم والحرب، وكلما توافرت القدرة لوسائل الإعلام على إشباع احتياجات الجمهور، في تعدده وتنوعه داخل المجتمع، كلما ازدادت أهمية هذه الوسائل وازداد اعتماد المجتمع عليها".⁽⁶²⁾ ولأن المجتمعات لا يمكنها أن تعيش على وضع واحد من حيث درجات الاستقرار والتحول والتغيير، فإنه كلما زادت مراحل عدم الاستقرار في المجتمع زادت معها حاجة الأفراد أو الجمهور إلى المعلومات والأخبار، مما يعني اعتماد أفراد المجتمع على وسائل الإعلام خاصة في المراحل الانتقالية. وبالمحصلة، فإن الطبيعة المختلفة والمتباينة لجمهور وسائل الإعلام تؤسس لدرجات مختلفة من الاعتماد على وسائل الإعلام، فالجمهور العام الذي يعتمد على وسائل الإعلام باعتبارها المصدر الوحيد للمعلومة، يصبح أكثر حاجة واعتمادا على وسائل الإعلام الموجودة في المجتمع، خلال الفترات التي تتميز بالتغيير وعدم الاستقرار. أما جمهور النخبة فيمتلك مصادره الخاصة والمتنوعة للتوصل للمعلومة.

إن العنصر الأساس في نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، هو أنها توضح الإطار البنائي الوظيفي للرسالة الإعلامية من خلال رصد العلاقة الدائرية بين وسائل الإعلام والمجتمع والجمهور ودورها في تحقيق الوظائف الاجتماعية المرتبطة بالرسالة الإعلامية، التي تم تحديدها في الإعلام والتعلم والإقناع والعلاقات العامة والتغيير الاجتماعي⁽⁶³⁾. وعلى هذا الأساس فإن نقطة الارتكاز في نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، تتمثل في

⁶² - Macquail, Denis, MacQuail's Mass Communication Theory, London New York, Longman, 6th edition, 2005, PP: 390-393.

⁶³ - د. مي، العبد الله، "نظريات الاتصال"، دار النهضة الحديثة، بيروت، 2006، ص ص: 190-226.

كونها تكمل وتعزز فكرة مركزية المعلومة عند ماكويل، من خلال التأكيد على قدرة وسائل الإعلام على تحقيق معدلات قصوى من التأثير المعرفي والنفسي والعاطفي على الأفراد داخل المجتمع.

وكمثال توضيحي للمدخل البنائي الوظيفي في الدراسات الإعلامية اعتمادا على مقولتي مركزية المعلومة والعلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع والجمهور، نجد مثالا تطبيقيا مجسدا في الدراسة الميدانية التي قام بها كل ديفلور Defleur و بول روكيتش Boll Rokeach⁽⁶⁴⁾. فقد انطلق الباحثان في دراستهما من أن المجتمع الأمريكي، خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، كان يتكون من ثلاثة أنساق اجتماعية صغرى هي النسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الإعلامي. أما إشكالية الدراسة فقد تم تحديدها، في محاولة فهم وتفسير أسباب ومظاهر الانحلال الخلقي الذي طبع حياة المواطنين الأمريكيين، خاصة فئة الشباب. وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد فرضية أن الشركات الرأسمالية الأمريكية الكبرى التي كانت تُهيمن على صناعة الإعلام والرأي العام، وتتصدى لجميع الأفكار الخارجية الدخيلة، كانت تتحكم في توجهات الجمهور الأمريكي، بحكم توفرها على الشروط اللازمة لصناعة رأي عام أمريكي، حسب مواصفات جاهزة. والسبب في رأي الباحثين هو أن وسائل النظام الإعلامي الأمريكي، كانت تقوم بوظيفة الموجه العام والوحيد للأنساق والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الأمريكية، عبر شبكة مغلقة من التأثيرات المعرفية والذهنية والسلوكية. ولأن دراسة دي فلور وروكيتش كانت محكومة بالسياق السياسي العام لستينيات وسبعينيات القرن الماضي القائم حينذاك على معادلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتداعياتها المختلفة، فقد خلصت ذات الدراسة، إلى أن الحرية في المجتمع الأمريكي، ورغم نتائجها السلبية المرتبطة بالانحلال الخلقي والتفسخ الاجتماعي، أفضل بكثير من القمع وسياسة الحزب الواحد والصوت الواحد كما هو مجسد في المعسكر الشرقي.

من خلال هذا العرض الدور المركزي للمعلومة في النسق الاجتماعي، وكذا العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع، وعلى ضوء هذا النموذج التمثيلي، نخلص إلى

⁶⁴ - Rokeach, S.J. Ball, DE FLEUR (M), "A Dependency Model of Mass-Media Effects", Washington State University, Communication research, VOL 3, N1, January 1976. PP: 7-8

المدخل الوظيفي للمقرب الاجتماعي لفهم وتفسير الظاهرة الإعلامية والتواصلية، يقوم على التعاطي معها باعتبارها جزءاً من نسق أكبر يقوم على درجات عالية من التعالق والتفاعل بين الأنساق الفرعية. وأن وسائل الإعلام الجماهيري تمثل مصدراً حقيقياً للتغيير، اعتماداً على مركزية المعلومة والعلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور. لكنه تغيير داخلي فقط يقوم على التفكير والفعل من داخل النسق الاجتماعي لا من خارجه. وأن مهمة المؤسسات الإعلامية هي تفسير الاتجاهات وأنشطة الأفراد والجماعات في ضوء الحاجات الداخلية للمجتمع. في حين أن الخلفية السياسية للمدخل البنائي الوظيفي ضمن المقرب الاجتماعي، تقوم على منظور استاتيكي محافظ، يقبل بالتعددية وحرية الاختيار، كما هي مجسدة في المنظور الليبرالي المهيمن في المجتمعين الأمريكي والأوروبي. لكنها تعددية مُتحكم فيها، ولا يمكنها أن تشدّ عن السياسة العامة للأنساق الفرعية للمجتمع، والمتمثلة في الاقتصاد والإعلام والسياسة والدين والثقافة عموماً.

ثانياً: المدخل النقدي (النظرية النقدية):

يمثل المدخل النقدي (النظرية النقدية) داخل حدود المقرب الاجتماعي، تطويراً وتجاوزاً للاجتهادات النظرية والعملية المقدمة من قبل البنائية الوظيفية. ويُحسب لهذه النظرية أنها خرجت من الإطار الضيق للعلوم الاجتماعية، وفتحت (الفعل الاجتماعي) على تفسيرات مستمدة من الفلسفة وعلم السياسة، كما انفتحت لى العلوم الدقيقة كعلم الاقتصاد والاقتصاد السياسي. ومن الواضح أن المنظور العلمي والفكري للنظرية النقدية، لا يمكن استيعابه بصورة موضوعية، إلا من حيث هو تجاوز على المستويين النظري والتحليلي لأفكار ومناهج المدرسة البنائية الوظيفية، وهيمنتها على العلوم الاجتماعية. فإذا كانت الاجتهادات العامة للمدرسة البنائية الوظيفية، قد قامت على أساس نظري يستمد مرجعيته من الفلسفة الوضعية، ومنظورها الأدوات القائم على النظر لعلوم الاجتماع باعتبارها أداة للمحافظة على النظام القائم، وأن مهمة الباحث الاجتماعي كما يذهب رائد الفلسفة الوضعية "أوغست كونت" تتحدد في مقولة "إنك تدرس كي تضبط". ومن ثم فإن تركيز الباحث الاجتماعي ينصب على مفهومي البنية/Structure والوظيفة/Function كأدوات رئيسية

لفهم المجتمع وتحليله من منظور استاتيكي خالص. ما يعني أن المدخل البنائي الوظيفي يعبر عن منظور بورجوازي للمجتمع، يجد الكثير من دلالاته وأبعاده في النظرية الرأسمالية. وبالتالي فالنظرية النقدية تمثل الوجه الآخر المناهض لهذه الفلسفة، حيث ينظر أصحاب هذه المدرسة للمجتمع في ديناميته المتواصلة وقانون الصراع والتناقضات/Contradictions الذي يميز المجتمعات الإنسانية، والتي تقود بدورها إلى التغيير الاجتماعي / social change باعتباره حتمية تاريخية تسري على جميع التجارب المجتمعية. وبالتالي فإن الباحث الاجتماعي من منظور النظرية النقدية لا يدرس العالم لكي يضبطه، وإنما لكي يغيره. وهو ما يوضح أن الإطار المرجعي للنظرية النقدية يستمد جذوره العامة من النظرية الاشتراكية بتفريعاتها وتعددتها (65).

ويمكن التمييز داخل النظريات النقدية بين تيارين متمايزين، هما مدرسة فرانكفورت الألمانية، التي أخذت تسمية "النظرية النقدية"، ومدرسة النظرية الثقافية الإنجليزية المعروفة بـ"الدارسات الثقافية". والميزة الأساس التي وحدت المدرستين معاً، هو الموقف النقدي الصارم من وسائل الإعلام الجماهيري. والسبب في ذلك، هو أن الوظائف التي كانت تقوم بها هذه الوسائل في المجتمعات البورجوازية، تم اختزالها في نشر ثقافة الاستهلاك وخدمة الطبقة الحاكمة في المجتمع" (66). وهذا ما أكسب أعمال أصحاب هذه النظرية صفة "النقدية" التي تعني "نقد محتوى الرسالة الإعلامية ونقد تأثيرها على الجمهور" (67). وعكس النظريات البنائية الوظيفية، جعلت النظرية النقدية من الحقل الإعلامي موضوعها الأبرز لتجريب أدواتها التحليلية، وتفرغ روادها للبحث في العلاقات بين المنتج الإعلامي والقضايا الاجتماعية والسياسية، عبر البحث في كيفية استخدام النخبة الحاكمة لوسائل الإعلام، ونتائج هذا الاستخدام وتأثيره على أوضاعهم الاجتماعية السياسية. أي أن أعمال رواد النظرية النقدية سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية كان منصبا على دور الإعلام في تشكيل السياسة العامة للدولة والمجتمع (68). وبهذا فقد جاءت أبحاثهم كاشفة عن دور الإعلام

65 - كمال بومنيير، "النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى إكسيل هونيت"، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص: 86.

66 - عواطف عبد الرحمن، "النظرية النقدية في بحوث الاتصال" دار الفكر العربي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص: 92

67 - عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 93

68 - عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 94.

في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية عبر جملة من المفاهيم المستمدة من حقل العلوم السياسية، مثل القوة والصراع والسلطة والهيمنة والرأي العام والدعاية السياسية والديمقراطية.

إن ماهية ووظيفة وسائل الإعلام والاتصال داخل الإطار العام للنظرية النقدية، لا تقدّم إلا من حيث أنها مؤسسات مجتمعية مُحتركة من قبل الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج. وأن هذه الوسائل هي المسؤولة عن تعثر المشاريع التغييرية في العالم، لأنها اختزلت وظائف الرسالة الإعلامية المعروفة في وظيفة واحدة وهي "الترويج لسياسة رأسمالية هدفها الهيمنة الإيديولوجية، ومحاربة كل الأفكار الرامية إلى التغيير". والملاحظ أن أغلب رواد هذه النظرية سواء في أوروبا خاصة أنطونيو غرامشي (1891-1937) وهيربرت ماركيز (1898-1979) ويورغن هابرماس (1929-) أو في الولايات المتحدة الأمريكية مع نوام تشومسكي (1928-) وريموند وليامس (1921-1988) نشطاء سياسيون ينتمي أغلبهم لحركات اجتماعية وسياسية معارضة. وأن همهم الأساس هو إخراج افتراضاتهم النظرية إلى حيز الوجود، والبحث في الجانب الدينامي للمجتمعات المعاصرة وسبل تغييرها، ودور القوى الاجتماعية في هذا التغيير. ولا تخطيء العين الناقدة الأثر الماركسي الواضح في أغلب أعمال منظري النظرية النقدية، حيث يتم التعاطي مع وسائل الإعلام باعتبارها جزءا من وسائل الإنتاج ضمن الصناعة الرأسمالية، وأن هذه الوسائل محكومة بعلاقات الإنتاج السائدة في المجتمعات البورجوازية. في حين أن دور ووظيفة هذه الوسائل يتحدد في التكيف مع نمط الإنتاج السائد"⁽⁶⁹⁾

انسجاما مع الأسئلة الثلاثة المؤطرة في بداية هذا الفصل، خاصة السؤال المتعلق بحدود المقرب الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإعلامية والتواصلية، ونظرا لصعوبة الإتيان الكلي على مجموع مساهمات رواد النظرية النقدية في فهم وتفسير الدور الاجتماعي والسياسي لوسائل الإعلام الجماهيري في المجتمعات الغربية، ومدى استفادتنا من هذه الأبحاث لقراءة اللحظة الأنية التي تعيشها المجتمعات العربية، فقد آثرنا الاقتصار على

⁶⁹ - كمال بومنيّر، "النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى إكسل هونيت"، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، الطبعة الأولى، ص: 35.

أعمال كل من هيربرت ماركيز خاصة أبحاثه المتعلقة بمفهوم "الإنسان ذو البعد الواحد" ونظريته المتعلقة بـ "ثقافة الهيمنة". إلى جانب أعمال يورغن هابرماس خاصة نظرية "الفعل التواصلي" ونظرية "الفضاء العمومي". والغاية من هذا الاختيار يعود لكون هذه النظريات/المفاهيم الأربعة، والتي تتكامل فيما بينها، تقودنا إلى الوقوف على الحدود القصوى لمساهمة المقرب الاجتماعي في فهم وتفسير الظاهرة الإعلامية والتواصلية، بما يُساعد على تأسيس المنظور الذي اخترناه والقائم على إيجاد مسوغات موضوعية للانتقال إلى المقرب السياسي ودوره الجديد في فهم وتفسير الرسالة الإعلامية والتواصلية.

أ/ مركزية الإنسان ونقد ثقافة الهيمنة:

يعتبر هيربرت ماركيز (1898-1984) من أهم منظري الجيل الأول الذين أرسوا دعائم النظرية النقدية في الدراسات الاجتماعية، وذلك من خلال تبنيه لجملة من المنطلقات النظرية التي تتحدد في رفضه للمجتمع الغربي القائم على القمع والثورة عليه، والتأكيد على الدور الحاسم للعقل في حياة الفرد والجماعة، وعدم التعاطي النظري والمنهجي مع المجتمع من منظور واحد. فبعد انتقاله للولايات المتحدة الأمريكية، جعل ماركيز من المجتمع الأمريكي الرأسمالي موضوعا لدراساته وأبحاثه الاجتماعية، منطلقا من فكرة استكشاف مجموع الطرق التي يتم بها استغلال الإنسان داخل المنظومة الرأسمالية الاستهلاكية. ففي كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد (One Dimensional Man)" (70) قدم ماركيز نسقا نظريا وتحليليا لفهم وتفسير راهن المجتمعات الغربية، خاصة المجتمع الأمريكي ودور وسائل الإعلام الجماهيري في هذا النسق. وتحدد معالم الأطروحة المركزية لكتاب "الإنسان ذو البعد الواحد" في مجموع الأدوار التي يقوم بها التحالف القائم بين أرباب الشركات ومخترفي السياسة وصناعة الرأي العام في المجتمع الصناعي الغربي، الذي يصرُّ على إقالة الإنسان وتحويله لسلعة استهلاكية، في مقابل تحول الدولة إلى غول يلتهم المجتمع، والصراع بين الدائرة الاجتماعية ممثلة في المجتمع والدائرة السياسية التي تمثلها الدولة. (71) فعبّر ملاحظاته السياسية وتأملاته الاجتماعية لأنساق المجتمع الأمريكي خلص ماركيز لتأسيس

70 - هيربرت ماركيز، "الإنسان ذو البعد الواحد"، ترجمة جورج طرايشي، منشورات دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988.

71 - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 41.

مفهوم الهيمنة / Domination كقيمة اجتماعية ثابتة ولصيقة بالمجتمعات المتقدمة صناعياً. والتي تعني استعباد الإنسان الفرد من قبل مجتمع التقنية والعقلانية الأدوات (72) فالإنسان الغربي من منظور ماركيز، يعيش حالة من الاستلاب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي في مجتمع رأسمالي صناعي تُهيمن فيه السلطة السياسية على التنظيم التقني للجهاز الاجتماعي والاقتصادي، أما الحكومات فإن دورها يتحدد في المحافظة على تشغيل واستمرارية الدورة الإنتاجية والتقنية التي تمثل العملية الضرورية للمجتمع الصناعي، بما يُحقق شروط الاستغلال الاقتصادي والتهميش السياسي والاغتراب الثقافي للفرد.

إن المجتمعات الصناعية المتقدمة وأنها التكنولوجية-حسب ماركيز- تحولت إلى سلطة قهرية تتجاوز الفرد والجماعة، وتؤسس لنمط محدد من العلاقات الاجتماعية والسياسية المغلقة. وهنا يأتي دور وسائل الإعلام في النسق الفكري والتحليلي لماركيز، فالسلطة المادية والرمزية للأدوات التكنولوجية، خاصة تكنولوجيا وسائل الإعلام في المجتمع الأمريكي "محكومة بنزعة تجارية توجهها خيارات ومصالح الطبقة البورجوازية وهدفها هو الهيمنة على الإنسان وإخضاعه" (73). كما أن هذه الوسائل التي تدرج -حسب ماركيز- ضمن المؤسسات الثقافية- التي تعمل وفق منظور يقوم على إعادة التنشئة الاجتماعية والسياسية للإنسان الغربي، وتفرض عليه سياسة خاصة، بل وتُثّر غمه على العيش وفق آلية واحدة، يفكر بطريقة محددة ويعيش بطريقة مُنمّطة إلى أن يصبح إنساناً ذا بعد واحد / Dimensional man One، ينصاع لما هو قائم ويتكيف معه. ومن ثمة، فإن وسائل الإعلام المحتكرة من قبل الطبقة البورجوازية، هي التي تحوّل دون تحقيق عمليات التحول الاجتماعي والتغيير السياسي التي تميز التجارب المجتمعية، والسبب برأي ماركيز هو أن الإعلام الغربي نجح في توحيد وتنميط التمثيلات الذهنية التي يقدمها عن المجتمع، ومن ثم تحويله لـ "مجتمع البعد الواحد/ One Dimensional Society حيث الثقافة الواحدة والمُنمّطة، التي يتم صناعتها من قبل محترفي السياسة والرأي العام" (74). فمفهوم "مجتمع البعد الواحد" بنظر ماركيز يحيل على مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

72 - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 22.

73 - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 60.

74 - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 60-62.

غير الطبيعة، التي أنتجها المجتمع الصناعي التقني والرأسمالي الغربي. وهذا المجتمع يمثل نسقا مغلقا يعتمد وسائل الإعلام والتكنولوجيا كأساس لتطويع الإنسان والسيطرة عليه. بل إن هذا المجتمع هو من يحدد احتياجات الفرد/الإنسان ونشاطاته الاجتماعية، حسب ما يستهلكه في حياته اليومية من منتجات مادية ومعرفية، ومع آلية التكرار المتواصلة، يفقد الإنسان خصوصيته الفردية، ضمن الكلية العامة والاجتماعية للمجتمع الصناعي. وعندما تتحالف التكنولوجيا مع الطبقة الحاكمة ضد الإنسان، تسقط عنها صفة الحياد، وتصبح هي الأخرى آلية من آليات الاستبداد. أما الرسالة الإعلامية المعروضة في وسائل الإعلام داخل المجتمع الصناعي، فهي رسالة موجهة ضد الإنسان الفرد. ولأنها تتوفر على مؤثرات مصاحبة، فإنها تجعل المشاهد وهو يستهلك الرسالة الإعلامية ومحتواها الثقافي، يتوهم أنه يُشبع حاجياته الاجتماعية والنفسية، لكن في واقع الأمر تتم السيطرة عليه وإخضاعه تدريجيا، وعبر عامل الزمن يرتفع لديه منسوب الوعي الزائف، وتراجع عنده مقومات الوعي النقدي، وفي النهاية تبسط الدولة هيمنتها على الفرد والجماعة.

إن هذا التحليل النقدي الذي قدمه هيربرت ماركيز للدور المعكوس لوسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع الرأسمالي، الخاضعة للبورجوازية الحاكمة، ودورها الحاسم في صناعة مجتمع ذي بعد واحد، مكون من أفراد متعددين في الشكل وموحدين فكريا وسياسيا، هو الذي جعل ماركيز نفسه، يوجه سيلا من النقد لزيف مقولة "الحرية الملازمة للمجتمع الليبرالي المعاصر". حيث خلص إلى أن الإنسان المعاصر يعيش وفق نمط مُقوَّب، يستهلك عينة محددة من الرسائل المفروضة عليه، وأن هذا الإنسان الفرد يعيش داخل نسق مجتمعي مغلق يخضع لمبدأ "الكلية الاستبدادية" التي تعني "امتلاك هذا المجتمع لجميع مقومات القدرة الاقتصادية والمالية والسياسية للقضاء على أية محاولة لمعارضته ونفيه، وبالتالي فإن الإنسان الفرد في هذه المجتمع المغلق لا يختار من تلقاء نفسه، بل يختار ما يفرضه عليه سادته" (75).

إن وسائل الإعلام الجماهيري برأي ماركيز داخل المجتمع الغربي الرأسمالي، تمثل "وسائل للإخضاع وتزييف الوعي الجماهيري داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة"، أما

⁷⁵ - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 62

وظيفتها داخل مجتمعات البعد الواحد، فتتحدد في "نقل ثقافة ورموز أرباب السوق والقوى السياسية الحاكمة في المجتمع وليس نقل الثقافة الجماهيرية". وأن الرسالة الإعلامية المقدمة في وسائل الإعلام في هذه المجتمعات ذات بعد واحد فقط، ولا تمتلك شرط المصادقية المطلوب في كل رسالة إعلامية. والسبب راجع لكون محتوى الرسالة يوظف لخدمة الفئات المهيمنة. كما أن إنتاج ذات الرسائل يتم وفق رؤية تستوجب تحقيق نسب عالية من التأثير على الجمهور. وبالتالي، تصبح هذه الوسائل عبارة عن "جهاز من الأجهزة الأيديولوجية للدولة على حد تعبير لويس ألتوسر/ Louise Althusser أما تأثيراتها العامة، فتبرز من خلال مقولات الهيمنة على الثقافة الجماهيرية وتحويرها، واستلاب الفرد والجماعة، بما يضمن لهذه الوسائل صناعة خاصة للرأي العام عبر توحيد أفكاره ومشاعره ومواقفه وسلوكياته بصورة سلبية. وبهذا تكون وسائل الإعلام في المجتمع الرأسمالي الغربي قد تملصت من المسؤولية الاجتماعية والسياسية. فبعدما كانت مصدرا للمعلومة وتحقيق وحدة المجتمع، أصبحت وسيلة للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية. أما وظيفتها الجديدة فتتحدد في قدرتها على التلاعب بالعقول من خلال الاشتغال الدؤوب على حدث بعينه، ورسم صورة ذهنية خاصة به، وإرغام الجمهور على مشاهدة الصورة ذاتها إلى أن تصبح جزءا من البناء الذهني للجمهور والرأي العام.

عبر هذا العرض المركز لأهم المقولات المؤسسة لأطروحة هيربرت ماركيز، المتعلقة بدور وسائل الإعلام داخل مجموع العلاقات الاجتماعية والسياسية المؤسسة للمجتمع الرأسمالي؛ يمكن تسجيل الملاحظات الثلاثة التالية:

* إن أطروحة هيربرت ماركيز، تشكل محطة معرفية لازمة للانتقال من المنظور الوظيفي لوسائل الإعلام الجماهيرية القائم على سياسة محافظة وثابتة إلى منظور أكثر دينامية.

* إن أطروحة ماركيز كشفت عن الكثير من مظاهر التحالف بين الثورة التكنولوجية ووسائل الإعلام الجماهيري والطبقة السياسية الحاكمة في تلك المجتمعات بهدف صناعة إنسان ذي بعد واحد في مجتمع ذي بعد واحد.

* إن أطروحة ماركيز قدمت منظورا جديدا لوسائل الإعلام الجماهيري. فكما ان هذه الوسائل قد تكون سببا في السيطرة على الجماهير وإرجاء عمليات التحول والتغيير في المجتمعات، فإنه يمكنها ان تكون أيضا أدوات لكسر الهيمنة وتنمية الفعل السياسي للأفراد المنتمين للدائرة الاجتماعية في صراعهم مع الدائرة السياسية المتمثلة في الدولة. ما يمنح هذه الوسائل والأدوات إمكانية ان تكون جزءا من مشروع انتقالي وتغييرى أكبر. (76).

ب/ من نظرية الفعل التواصلي إلى نظرية الفضاء العام

يمثل يورغن هابرماس (1929-****) أحد أهم ممثلي الجيل الثاني من منظري مدرسة فرانكفورت النقدية؛ فهو يسير في ذات المنحى النقدي الذي تم رصده عند هيربرت ماركيز، مع فارق جوهري يقوم على توجه فلسفي وسياسي أكثر انفتاحا، لا يقف عند مقولات المدرسة الماركسية فقط. بل ينهل من علوم اللغة والعلوم الاجتماعية والسياسية لدراسة المجتمعات الرأسمالية المتأخرة ومدى قدرة هذه المجتمعات على إمكانية بناء ثقافة سياسية بديلة تقوم على "التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين وفق شروط الحوار الديمقراطي الحر داخل فضاء عمومي مفتوح تلعب فيه وسائل الإعلام الجماهيري الدور الأبرز في صناعة رأي عام يشارك فيه جميع الأفراد بصورة ديمقراطية". (77) ورغم مساهماته النظرية الكثيرة وأبحاثه المتعددة والموزعة بين حقول الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، فإن استفادتنا من النسق العام لـ"هابرماس" في هذا الفصل وعموم الرسالة، تتحدد من خلال التعاطي مع مقولات نظرية الفعل التواصلي ونظرية الفضاء العمومي. فالنظريتان معا تقومان على نوع من الترابط التفسيري القائم على وحدة الرؤية في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، ودور الإعلام والتواصل في إعادة صياغة تلك الظواهر.

ضمن مشروعه النظري الضخم عن الفعل التواصلي، الموزع بين الكتاب الأول المعنون بـ "نظرية الفعل التواصلي: العقل وعقلنة المجتمع" والكتاب الثاني المعنون بـ

⁷⁶ - هيربرت ماركيز، المرجع السابق، ص: 58

⁷⁷ - جيمس جوردان فينليسون، "يورغن هابرماس مقدمة قصيرة جدا"، ترجمة أحمد محمد الأيوبي، مراجعة ضياء وراذ، مؤسسة هنداوي للتعليم والتربية، الطبعة الأولى، 2015، ص: 31

“نظرية الفعل التواصلي: حياة العالم والنظام...نقد العقل الوظيفي”⁽⁷⁸⁾، قام يورغن هابرماس بفتح العلوم الاجتماعية والسياسية على الأساس التواصلي باعتباره "الجانب التداولي الأكثر أهمية في وظائف اللغة". وهذا الأساس التواصلي يمثل داخل أطروحة هابرماس "الهوية المؤطرة لكل فعل اجتماعي عقلاني"، الأمر الذي يجعل جميع العلاقات الاجتماعية برأيه، محكومة بآلية محددة سلفا هي آلية التواصل أو الفعل التواصلي. فإذا كان التعريف المتداول للعملية التواصلية، يحيل على عملية نقل معلومة معينة أو خطاب ما من مرسل إلى مرسل إليه، بغاية تبليغ المعلومة أو محتوى الرسالة، عبر قناة اتصالية محددة، فإن مقصدية هذه الرسالة قد لا تكون واضحة لجميع الجمهور، وقد لا تحمل المعنى المراد تبليغه للمرسل إليه. ومن ثمة يصعب الاطمئنان الدائم لوصول المعنى المراد من محتوى الرسالة، الذي يميل باتجاه التعدد والاختلاف والتنوع. وبصرف النظر عن مستوى المتلقي وملكوته في فهم الرسالة وتفسيرها، فإنه قد يمضي أحيانا باتجاه مختلف للمحتوى المراد، أو ما كان يهدف إليه المرسل. بل نجده يحاول استدعاء خبرته المجتمعية والثقافية لمنح الرسالة دلالة معينة، وأحيانا كثيرة تتدخل قناة التواصل لتقوم بدور جديد في توجيه دلالة الرسالة باتجاه مختلف كليا، وذلك تبعا لطبيعتها سمعية كانت أم بصرية.

إن هذا الوضع الإشكالي للعملية الاتصالية في بعدها الخطي، هو الذي دفع يورغن هابرماس لبناء مفهوم علمي جديد هو الفعل التواصلي / Communicative Action الذي يمثل تجاوزا للعملية الاتصالية الخطية كما هي مجسدة في الدراسات الإعلامية الكلاسيكية. وتتأسس دلالاته المفاهيمية داخل النسق الفكري والسياسي لهابرماس من خلال التمييز القبلي بين العمل / work والفعل / Action. فإذا كان (العمل) يحيل على مرجعية ماركسية تختزل الدلالة العامة للمفهوم في أبعاده القيمية الظاهرة والقائمة على الخلفية المادية والتقنية الآنية، فإن الفعل يحيل على "ذلك النشاط الاجتماعي الذي يقوم على القدرة التخيلية والمجازية التي تتجاوز الأفق المادي، لتحيل على مفهوم أكثر تأثيرا هو التفاعل / Interaction والذي

⁷⁸ - Habermas, Jorgen:

1-"Theory of Communicative Action Reason and rationalization of society", Vol 1, translated by Thomas McCarthy, Boston, beacon press, 1984.

2- "Theory of Communicative Action, Life world and system: A critique of functionalist reason" V2, translated by Thomas McCarthy, Boston, beacon press 1984.

يستلزم بالضرورة تعدد الفاعلين الاجتماعيين".⁽⁷⁹⁾ من خلال هذا التمييز الأساسي، يقترح هابرماس تعريفاً للفعل التواصلي باعتباره "مجموع الترابطات التي يتفق حولها المشاركون بـغية تحقيق أعمالهم بطريقة فعالة. ومن ثم فإن الفعل التواصلي هو الفعل الذي يُخرج الوعي الاجتماعي نحو الانفتاح على الآخر".⁽⁸⁰⁾ من خلال التعريفين أعلاه، نخلص إلى أن دلالة الفعل التواصلي عند هابرماس، تحيل على دينامية اجتماعية يشارك فيها مجموعة من الأفراد الأحرار الذين تجمعهم وحدة موضوعية يتفقون على مراحل تنفيذها في المجتمع، وهي مُحصلة علاقات واعية بين عدد من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين (Political and Social Actors)، الذين يتفاعلون فيما بينهم، بطريقة عقلانية وغير خاضعة لهيمنة هذا الطرف أو ذلك، بغاية المشاركة في بناء موقف أو رأي عام. وبالتالي يتحول الفعل التواصلي إلى "محاولات عقلانية لإعطاء دلالات اجتماعية وسياسية وقانونية لهذا الفعل التواصلي ضمن الفضاء العمومي، ودور هذا الفضاء العمومي في تشكيل الرأي العام".⁽⁸¹⁾

وقد عمل هابرماس في إحدى حواراته على تقديم تعريف متطور ومختزل في الآن نفسه لمفهوم الفعل التواصلي، بالقول "يقوم الفعل التواصلي على الربط بين خطط مختلف الفاعلين باستعمال القوة المحفزة عقلانياً التي تستلزمها أفعال اللغة الإنجازية... فالفعل التواصلي لا يقبل أن يعوض بممارسات من جنس آخر مهما يكن السياق... فإذا كنا نسعى لإنعاش الروابط الاجتماعية بكيفية مشتركة، فإننا لا نستطيع رفض الانخراط في هذه الممارسة التواصلية. وهذا يعني أن الإجراءات المرتبطة بالاندماج الاجتماعي وتحقيق الاتصال الثقافي والتكيف الاجتماعي، أمور لا تتم إلا استناداً إلى الفعل التواصلي".⁽⁸²⁾ وعلى الرغم من الطابع التجريدي لمفهوم الفعل التواصلي عند هابرماس، والصعوبات التي قد تواجه قارئ أطروحته عموماً، فإن وضع هذا المفهوم الجديد داخل السياق العام الذي ميز

⁷⁹ - Mitrović, Ljubiša, "New Social Paradigm: Habermas's Theory of Communicative action", University of Nis, Belgrade, 1999 pp. 217 - 223 .

⁸⁰ - انظر مقدمة مترجم كتاب يورغن هابرماس:

Translator Introduction: Habermas, Jorgen, Theory of Communicative Action, vol.1 Reason and rationalization of society, translated by Thomas McCarthy, Boston, beacon press 1984.

⁸¹ - Ibid. P:

⁸² - أنظر نص الحوار المترجم على الموقع الخاص بالمترجم مصطفى الحداد :

<http://mustafahaddad.blogspot.qa/2006/07/blog-post.html>

وانظر أيضاً نص الحوار الأصلي باللغة الفرنسية في مجلة

/ Autrement N°102 : À quoi pensent les philosophes, Novembre 1988.

المجتمعات الغربية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. من شأنه أن يساعد على وضع المفهوم في إطاره الصحيح.

إن الهدف الأساس ليورغن هابرماس من بناء نظرية الفعل التواصلي في أبعاده التفاعلية في الحقلين الاجتماعي والسياسي، يتمثل في تقديم مقترحات نظرية وعملية، لتجاوز الأزمات التي واجهت المجتمعات الغربية المعاصرة على مستوى الممارسة السياسية، والمتمثلة في قضية الديمقراطية، خاصة ما تعلق بأزمة "الديمقراطية التمثيلية" ومدى نجاعة العمليات الانتخابية في ترجمة الخيارات الحقيقية للمجتمعات الأوروبية في تعدديتها وعموميّتها. ولهذا سعى هابرماس عبر مفهوم الفعل التواصلي إلى الدعوة إلى "تأسيس ديمقراطية مثالية للتواصل، خالية من أشكال الهيمنة، تكون فيها الديمقراطية التشاورية أو التداولية/ Democracy Deliberative بديلا للديمقراطية التمثيلية/ Representative Democracy⁽⁸³⁾". ويحتل مفهوم "الديمقراطية التداولية أو التشاورية" دلالة استثنائية في النسق العام لمقاربة هابرماس الخاصة بنظرية الفعل التواصلي. وتكمن أهميته، فيما قد يقدمه من قيمة سياسية مضافة للتجارب الديمقراطية الحديثة، ليس في الغرب فقط، بل حتى بالنسبة للدول التي توجد خارج الدائرة الجغرافية الغربية. فالشكل الجديد من الديمقراطية التداولية، يتجاوز المنظور الليبرالي للديمقراطية القائم على التنازع بين سلطة الدولة والمصالح الشخصية للأفراد، والمنظور الاشتراكي القائم على اختزال العملية السياسية في المنظور الجماعي وإقصاء الفرد. وعبر الدينامية العامة للفعل التواصلي القائمة على النقاش وتبادل الآراء، يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي، أو حتى المجتمعات الساعية للسير في طريق الديمقراطية. وبهذا المعنى يُصبح الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية حسب هابرماس "ليس هو الدفاع عن مصالح الدولة، ولا المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة أو الأغلبية، وإنما الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع في تعدديته وعموميته".⁽⁸⁴⁾

⁸³ - فوزية حيوح، "الديمقراطية التشاورية عند "يورغن هابرماس"، 2013. أنظر الدراسة على الموقع الخاص بمؤسسة مؤمنون بلا حدود على الرابط التالي: <http://www.mominoun.com/articles>
⁸⁴ - محمد الأشهب، "الفلسفة والسياسة عند هابرماس" مجلة دفاتر سياسية، مطبعة النجاح، المغرب 2006 ص: 196-197.

ويعود الفضل أيضا ليورغن هابرماس في نحت مفهوم الفضاء العمومي/ Public Space الذي يمثل الشق الثاني المكمل لنظرية الفعل التواصلي. فهذا المفهوم حسب هابرماس، يحيل على "ذلك المجال المتصل بحياتنا الاجتماعية والذي تتشكل ضمنه مجموع القضايا المتعلقة بالرأي العام، والتي تقتضي بالضرورة مشاركة جميع المواطنين. وهذا الجانب المتعلق بالفضاء العمومي يأتي من أي نقاش ينتقل به الفرد الواحد للانخراط في الجسد العام للمجتمع" (85). ففي هذا التعريف الذي يحيل على البدايات النظرية للمفهوم عند هابرماس، نجده يحصر الفضاء العمومي في مسألة الانتقال الطوعي والواعي للأفراد من حياتهم الخاصة والانخراط فيما هو عمومي ضمن سياق اجتماعي مخصوص. لكنه في كتابه المعروف "التحول البنيوي للفضاء العمومي: تساؤلات ضمن أصناف المجتمع البورجوازي" (86) قام هابرماس بدراسة مظاهر الفضاء العام بما هو انتقال من الفردي إلى العمومي منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، وعبر دراسة أركيولوجية لبنيات المجتمع الأوروبي، خلص إلى أن ظهور الفضاء العمومي في أوروبا ارتبط مع بداية الفكر الأنثوري في فرنسا وألمانيا. وأن هذا الفضاء في بدايته الأولى كان يعرف وضعاً خاصاً لأنه كان يُمثل مظهراً حقيقياً لـ "حلبة النقاش العمومي التي تدور فيها السجلات وتتشكل فيها الآراء والمواقف، حول القضايا التي تُجسد اهتمامات الناس وهمومهم" (87). فهذا التعريف، يشترط التحقق الفعلي للفضاء العمومي عبر توافر فاعلين اجتماعيين وسياسيين غير خاضعين للسلطة الخارجية، إلى جانب توافر حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة والمشاركة في النقاشات والتجمعات السياسية وصناعة القرار. وكلما تحققت هذه الشروط، كلما قام الفضاء العام بمهمته الأولى والمتمثلة في سلطة المراقبة القائمة على النقد العمومي، وممارسة الرقابة ضد المشاريع التي لا تتلاءم مع القواعد العامة للمجتمع. في حين تتحدد

⁸⁵ - Habermas, Jorgen, Sara (Lennox), Frank (Lennox), "New German Critique", No. 3. (Autumn, 1974), pp. 49-55. See in <http://links.jstor.org/sici?sici=0094>

⁸⁶ - Habermas, Jorgen, "Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society", tr. T. Burger and F. Lawrence (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1989).

⁸⁷ - أنتوني غدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2005: ص 511

الوظيفة الاستراتيجية للفضاء العمومي في تكوين رأي عام قوي وفعال لتحقيق أكبر قدر من الوفاق والتوافق لتشكيل السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. (88)

وبالنظر لأهمية هذا التصور النسقي الذي قدمه يورغن هابرماس لمفهوم الفضاء العمومي، ومدى استفادتنا منه في سياق الفصول اللاحقة من الدراسة، فقد حاولنا تكثيف مستوياته في المحددات الستة التالية:

1-إن ماهية الفضاء العمومي تتحدد في تمثُّل وتمثيل مجموع المواقف فردية والجماعية اعتماداً على الرأي الحر والنقد العقلاني، دون اعتبار للسلطة السياسية ولا الخضوع لهيمنتها.

2-إن التحقق الفعلي للفضاء العمومي، لا يقوم إلا اعتماداً على مفهوم الفعل التواصلية بما هو فعل ديمقراطي، لأنه ينظر للفرد والجماعة من منظور علائقي وتفاعلي يقود طوعاً إلى الديمقراطية.

3- إن الفضاء العمومي يحيل على ذلك التشكُّل الاجتماعي المكون من مجموعة من المؤسسات والممارسات التي تتوسط بين حاجات المجتمع وإكراهات الدولة.

4- إن الفضاء العمومي هو المحرك النقدي للوظائف السياسية بين الدولة والمجتمع.

5- إن الهدف من الفضاء العام هو تكوين إرادة عامة ورأي عام، وموقف موحد في المجتمع وهذا الأمر لا يتم إلا بإجماع واتفاق كل الأطراف المشاركة.

6- إن وظيفة الرأي العام تتحدد في امتلاكه لكفاءة سياسية كشرط ضروري في تشكله النهائي حتى يحق له المساهمة في ضمان حرية التعبير وحرية الإجماع وحرية المشاركة في النقاشات والتجمعات وصناعة القرارات السياسية.

إن هذه العناصر الستة تمثل أهم الأسس النظرية التي اعتمدها هابرماس لبناء الفضاء العمومي في أبعاده النسقية، بما هو مُحصلة عمل منظم للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، ووسيلة لتجديد الرأي العام وتأطير عناصره، حتى يصبح قوة سياسية قادرة على ضمان

⁸⁸ - Habermas, Jorgen, "Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society", tr. T. Burger and Lawrence (Cambridge, Mass.MIT Press, 1989) P: 15

دينامية الفعل السياسي وتحقيق المصلحة العمومية للمجتمع. وكلما تحققت هذه العناصر الستة، تحول الفضاء العمومي إلى حلبة للصراع السياسي والاجتماعي، الذي تمثل فيه سلطة المجتمع قوة مضادة لسلطة الدولة.

وإذا كان هابرماس قد اطمأن للوظيفة التي قام بها الفضاء العمومي في المجتمع الأوروبي البورجوازي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وثنى الدور الحاسم الذي قامت به الطبقة البورجوازية الصغيرة المشكلة من الموظفين ورجال القضاء والأطباء والأساتذة المثقفين ورجال الدين في مأسسة مفهوم الفضاء العمومي، فإن المفارقة -حسب يورغن هابرماس- هي أن الفضاء العمومي، مع بداية القرن العشرين عرف انحرافات حادة عن الوظائف المرسومة له منذ عصر الأنوار في أوروبا، وأن المجتمعات الأوروبية الليبرالية عاشت نوعاً من التناقض الصارخ بين الانفتاح على الفرد عبر تأمين مزيد من الحرية في مقابل قمع الشعوب، وإبعاد أي بوادر لتشكيل قوة الرأي العام. وأن هذا الوضع تم بإيعاز من الطبقة البورجوازية الحاكمة التي كان يهمها تأمين مصلحتها الخاصة على حساب المنفعة العمومية. فهذا الوضع العام القائم على التحالف بين مصالح الدولة ومصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة، هو الذي ساهم - حسب هابرماس- في تراجع دور الفضاء العمومي وتقلص اهتمامات الشعوب بالشأن السياسي، وبالتالي فَقَدَ الرأي العمومي دوره التواصلي والنقدي، جراء خضوعه للمصالح البورجوازية الخاصة، وتحول إلى فضاء للتسلية. فحل التسويق السياسي القائم على النفعية محل الخطابة وجدلية الإقناع والاقتناع. وبذلك نجح أباطرة السياسة والمال وصناع الرأي العام، في تدجين المجتمع والسيطرة عليه عبر نشر الثقافة الاستهلاكية. ومن ثم خلاص هابرماس إلى "أن الفضاء العمومي تحول إلى ضرب من الدعاية البورجوازية القائمة على التسويق السياسي والتلاعب بالعقول وأن التوافق المصنوع هو المحرك للمجتمع وليس الرأي العام"⁽⁸⁹⁾

إن الوضع الخاص الذي ميز أداء ووظيفة الفضاء العمومي في المجتمعات الغربية المعاصرة، يقودنا إلى التساؤل عن دور وسائل الإعلام الجماهيري في هذا الوضع الجديد.

⁸⁹ - Ibid, P 56

والإجابة حسب هابرماس تبدأ من خلال اعتماد مفهوم الدعاية كأداة للتحليل. ففي أطروحته التي نشرت سنة 1960 تحت عنوان "الفضاء العمومي، أيديولوجيا الدعاية باعتبارها مكونا بنيويا للمجتمع البورجوازي" (90) اعتبر هابرماس الدعاية/ Propaganda بمثابة جوهر الفضاء العمومي، وهي أحد الأسس التي قام عليها المجتمع البورجوازي. والدعاية عند هابرماس هنا لا تحمل ذات الحمولة السلبية التي تميز المفهوم في الممارسات الإعلامية الحديثة والمعاصرة بل إنها "تتضمن مجموع الأفعال التواصلية التي تحيل على عمليات الترويج لأمر أو رأي أو قناعة شخصية أو جماعية أو مذهب سياسي، إما عن طريق الكتابة أو الخطابة. أي أنها تحتوي مجموع الظواهر المرتبطة بالإعلان والعلاقات العامة. وفي الوقت نفسه، تمثل أيضا نشاطا اتصاليا تحريزيا لتحقيق أهداف معينة" (91). فهذه الفكرة تمثل الأساس النظري الذي انطلق منه هابرماس لتأسيس مفهومه الخاص للفضاء العمومي. وعبر دراسته المرجعية لعصر التنوير في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما شهدته هذه الفترة من انتشار للصالونات العمومية والمقاهي والنوادي والصحف اليومية هو الذي شكل اللبنة الأساس لبناء الفضاء العمومي البورجوازي. أما في القرن العشرين، فقد اختلف الوضع كليا، وأصبحت عملية بناء الفضاء العمومي تتم عن طريق مجموع الأدوار والوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيري خاصة التلفزيون التي أضحت المقولة المعتمدة للحديث عن الفضاء العمومي في المجتمع المعاصر والحديث. ففي عصر الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي، لم تعد الدعاية نشاطا بسيطا لتحقيق غايات قصيرة الأمد، ولم يعد الأمر مقتصرًا على دعاية حكومية، ولا دعاية خاصة بالمعارضة، وإنما أصبحنا أمام دعايات خاصة ومختلفة، تخضع لمنظور الذين يقفون وراءها، ومدى قدرتهم على الهيمنة على الجمهور والمجتمع. وهذا المنظور الذي اعتمده هابرماس يقودنا إلى التمييز بين نوعين من الدعاية:

أولاً: الدعاية الصحفية، أو الدعاية الإعلامية أو (الدعاية الإيجابية)، التي تمارسها وسائل الإعلام. وضمنها نتحدث عن القوة الناعمة التي من أهدافها مراقبة الدولة والتصدي لسلطتها

⁹⁰ - Ibid: P17- 15

⁹¹ - Kellner, Douglas, "Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention". See more at :<http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.htm>

عبر مزيد من العمل من قبل صنّاع الرأي العام لصناعة رأي مضاد". وهنا تصبح الدعاية الصحفية مكوناً أساسياً في المجتمع البورجوازي. (92)

ثانياً : دعاية الدولة وحلفاؤها، والتي تستغل الدولة فيها وسائل الإعلام الجماهيرية كآلية للهيمنة السياسية ونشر سياسة أحادية التوجه والأهداف. فهذا النوع الثاني من الدعاية هو الذي اعتمده هابرماس لاتهام صحافة القرن العشرين بأنها ارتكبت جناية في حق الفضاء العمومي والفاعلين فيه والأهداف والمقاصد التي أنشئت من أجله في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبالتالي فإن وسائل الإعلام الجماهيرية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة خلفت -برأي هابرماس- وضعاً جديداً يمكن حصره واختزاله في المستويات التالية:

- إن وسائل الإعلام تمكنت من السيطرة على العقول والحشود والجماهير
- إن وسائل الإعلام الجماهيرية قضت على النقاشات الجادة التي من شأنها مواجهة سيطرة أباطرة السياسة والمال على الحياة العمومية.
- إن وسائل الإعلام الجماهيرية سيطرت على مضمون الفضاء العام وحولته إلى حلبة للتلاعب السياسي والأيديولوجي، بما يجعله دعامة للمصالح الضيقة لطبقة واحدة غالباً ما تكون هي الطبقة الحاكمة.

انطلاقاً من هذه العرض المركز لأطروحة هابرماس بخصوص نظريتي الفعل التواصلي والفضاء العمومي، وإجابة عن التساؤل الذي طُرح في مقدمة هذا الفصل، والمتعلق برسم حدود المقرب الاجتماعي في فهم وتفسير الظواهر الإعلامية والاتصالية، ودور الوسيط التكنولوجي في بلورة أدوات ومحددات المقرب السياسي في فهم وتفسير الظواهر الإعلامية والتواصلية، يمكن اعتماد الاستنتاجات التالية:

أولاً: إن المقرب النقدي الذي أخذ شكله النهائي في نظريتي الفعل التواصلي ونظرية الفضاء العمومي حقق معادلة مزدوجة، تقوم على احتواء المدخل البنائي الوظيفي وإعادة

⁹² - Habermas, Jorgen, "Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society", tr. T. Burger and F. Lawrence (Cambridge, Mass: MIT Press, 1989, P: 28.

إنتاجه وفق رؤية جديدة تقوم على تأسيس منظور جديد لوسائل الإعلام باعتباره فضاءً عمومياً لبناء وتشكيل رأي عام يعبر عن عمومية مجتمع حر وديمقراطي.

ثانياً: إذا كان المدخل البنائي الوظيفي ضمن المقرب الاجتماعي، قد أبرز مركزية المعلومة/الخبر باعتبارها آلية أساسية في بناء النسق الاجتماعي، ودور هذه المعلومة في المحافظة على بنية النسق الاجتماعي، بما يضمن رسم علاقة سكونية بين وسائل الإعلام الجماهيري والجماهير أو المجتمع، فإن ذات المعلومة في النظرية النقدية، ومن داخل نظرية الفعل التواصلي، أضحت بناءً مؤسسياً يربط بين اللغة أو الخطابات وسياقها التداولي، القائم على حرية الأفراد باعتبارهم فاعلين سياسيين واجتماعيين توحدتهم آلية الفعل الديمقراطي التشاركي. ويضع في الاعتبار تجاوز العلاقات الاجتماعية القائمة على الإكراه والهيمنة، لبلورة علاقات اجتماعية سليمة، قائمة على الحوار والنقاش في أفق تحقيق إجماع عمومي.

ثالثاً: ما كان عند المنظرين البنائيين الوظيفيين محاولة لبناء علاقة تبادلية بين وسائل الإعلام والمجتمع والجمهور، تحول داخل نظرية الفضاء العمومي عند هابرماس إلى "فضاء عمومي لتحقيق وتحقيق الممارسة الديمقراطية"، عبر الحوار الحر، كرهان استراتيجي حاسم في بناء أو تشكيل رأي عام عمومي يعبر عن الإرادة السياسية للأفراد وعمومية المجتمع.

رابعاً: إن الحكم الذي أصدره هابرماس في حق الصحافة ووسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، والتي يحملها مسؤولية جناية "تحويل الفضاء العمومي إلى حلبة للصراع الضيق والتلاعب السياسي والإيديولوجي والسيطرة على عقول الجماهير"، حكم يؤسس موضوعيته فقط إذا ما حاولنا قراءته على ضوء التطورات التي طالت المجتمعات الرأسمالية في ذات المرحلة، حيث أباطرة السياسة والمال يسيطرون على الحياة العمومية.

بهذه الصورة يضعنا هابرماس أمام إشكال جديد تتحدد أبعاده في مجموع الأدوار الجديدة التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيري داخل المجتمعات المعاصرة والحديثة في

القرن الواحد والعشرين، ومدى مساهمتها في الحياة السياسية وبناء الشرط الديمقراطي من عدمه. وللخروج من هذه المأزق المنهجي يقدم اللغوي والمفكر السياسي نوام تشومسكي في كتابه "السيطرة على الإعلام... الإنجازات الهائلة للبروباغاندا/ Media Control: The Propaganda spectacular achievement of" (93) دراسة مفصلة وعميقة لكشف هذه العلاقة الجديدة من خلال اعتماده لمفهوم الدعاية، باعتبارها شكلا من أشكال الإعلام ودورها في المجال السياسي. حيث يذهب تشومسكي في الفصل الأول من الكتاب إلى "أن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في شؤون السياسة المعاصرة، يدفعنا لطرح مزيد من الأسئلة عن العالم والمجتمعات المعاصرة التي نريدها، وما هو الخيار الديمقراطي الذي نرغب أن نعيش فيه، وهنا يُطرح مفهومان مختلفان للديمقراطية: المفهوم الأول يعتبر أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يمنح عامة الجمهور فرصة المشاركة في وسائل الإعلام بطريقة حرة ونزيهة، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحرّة. والمفهوم الآخر للديمقراطية هو أن يتم منع عامة الناس من إدارة شؤونهم، و من الإدارة أو المشاركة وسائل الإعلام التي تظل تحت السيطرة المتشددة." (94)

ففي هذا النص التأسيسي يؤكد تشومسكي على المسلمات التالية:

أولاً: وجود درجات متقدمة من الربط الوظيفي بين وسائل الإعلام الجماهيري والمجتمعات الديمقراطية، وبهذا الربط تتأسس علاقة شرطية بين وسائل الإعلام والشؤون السياسية المعاصرة في المجتمعات الديمقراطية، لدرجة لا يمكن معها، وضع فوارق حاسمة بين ممارسة الأفراد لحياتهم السياسية دون وسيط إعلامي.

ثانياً: إن مجموعة الأدوار التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما، يمكن اعتبارها مُحددا حاسما في نوعية وفاعلية الديمقراطية المعتمدة، وهنا يمكن التمييز-حسب تشومسكي- بين شكلين من أشكال المجتمعات:

⁹³ - Chomsky, Noam, "Media Control: The spectacular Achievement of Propaganda", A Seven Stories Press First Edition, New York, 1991

⁹⁴ - Ibid, PP: 7-8

- المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على (الفعل العمومي) المقترن بقدرة الجمهور أو عامة المجتمع على البحث في إدارة شؤونهم، ومفهوم (إدارة شؤونهم) في النص أعلاه مفهوم شامل وواسع ويتضمن كافة أشكال الممارسات الاجتماعية والسياسية التي يقوم بها الأفراد في المجتمع. وقد يتم اختزاله في مجموع (الأفعال التشاركية) التي يساهم فيها الفرد والجماعة على قدم المساواة، دون اعتبار للخلفيات الاجتماعية والسياسية. أما الميزة الثانية لهذا المجتمع الديمقراطي، فهي أن تكون وسائل الإعلام فيه مفتوحة ومنفتحة/open وأن العلاقة بينها وبين الجمهور لا تخضع لمنظور أحادي. وهي أيضا وسائل إعلام حرة/free، لأنها لا تخضع للإكراه الخارجي، القائم على علاقة تحكم من قبل السلطة الخارجية سواء تعلق الأمر بسلطة المال أو سلطة النفوذ السياسي.

- المجتمع غير الديمقراطي وهو الذي يقوم على آلية المنع والحظر. أي منع الجمهور أو عامة الشعب من المشاركة في الفعل العمومي، وإخضاعه لطبقة سياسية متنفذة، إما عبر سلطة المال أو سلطة السياسة. في حين أن وسائل الإعلام في هذه العينة من المجتمعات تكون ممنوعة هي الأخرى من القيام بدورها الطبيعي القائم على الانتماء لعامة الشعب، وتعمل تحت السيطرة المتشددة لفئة اجتماعية معينة، والتي غالبا ما تكون في شكل قوة سياسية أو اقتصادية. أما دور ووظيفة وسائل الإعلام المعتمدة في هذه العينة من المجتمعات، فإنها تقوم على الدعاية السياسية للنظام الحاكم وحلفائه الاجتماعيين والسياسيين، ما يجعل منها آلية قهرية شبيهة بالهراوات في النظام الشمولي (95). لكن المتغير الأساس حسب تشومسكي هنا هو أنه عندما تدعم الطبقات المثقفة دعاية الدولة، فإن النتائج تكون مضمونة وقوية الأثر (96)

المبحث الثاني : المقرب السياسي للإعلام

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل، فإن المقرب السياسي للظاهرة الإعلامية والاتصالية، لا يُقدم كبديل للمقرب الاجتماعي، بل إن الأول يُمثل تعميقا لعدد من أطروحات الثاني وتجاوزا لبعضها الآخر، وذلك تأسيسا على قاعدة التراكم والتجاوز التي

⁹⁵ - Ibid: p: 12

⁹⁶ - Ibid: P: 13

تُميز المعرفة الإنسانية بشتى فروعها وتوجهاتها. فمن الناحية النظرية الخالصة، يمكن إرجاع هذا الوضع إلى العلاقات القائمة بين النظرية الاجتماعية والنظرية السياسية، ففي الوقت الذي انصب فيه اهتمام منظرو النظرية الاجتماعية على طبيعة الظاهرة الاجتماعية ووظائف البنيات الاجتماعية وعلاقاتها الظاهرة والمستترة داخل الدينامية العامة للمجتمع، فإن رواد النظرية السياسية عملوا على تركيز أبحاثهم في "نظرية الدولة عموماً، وطبيعة ومبررات السلطة والأهداف المؤطرة للسلوك السياسي من الناحية الوصفية والتحليلية والتأويلية".⁽⁹⁷⁾ من هنا أمكن القول، بأن النظرية السياسية، ورغم أنها تستمد جوانب عدة من أصولها المعرفية من النظرية الاجتماعية، فإنها تتجاوزها من خلال تركيز البحث وجعله أكثر تخصصاً في حقول معينة، وفق رؤى منهجية محددة، وأدوات تحليلية مستنبطة من ذات الحقل البحثي. أما من الناحية الإجرائية والعملية، فإن الانتقال من المقرب الاجتماعي إلى المقرب السياسي، قد يجد الكثير من تفسيراته في مسألة العلاقة الجديدة بين المعرفة والواقع الاجتماعي والسياسي. فإذا كانت المعرفة الإنسانية تحيل على مجموع الأجوبة المقترحة للأسئلة التي يطرحها الواقع الاجتماعي في حركيته وتناقضاته، فإن المناهج البحثية منذ تسعينيات القرن الماضي عرفت حالة من التحدي الواقعي والمعرفي الناجم عن بروز ظاهرة العولمة كظاهرة كونية انطلقت من تحولات تاريخية معروفة؛ وداخل حيز زمني ضيق استطاعت أن تفرض جملة من التغييرات الجذرية التي طالت كافة مناحي المجتمعات المعاصرة والحديثة. وألزمت الباحثين بإعادة النظر في فهمهم وتفسيرهم لهذا العالم الجديد من خلال التركيز على أبعاد بعينها؛ وإن كانت أغلب المناهج البحثية قد اقتصرَت على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإعلامية لهذه العولمة.⁽⁹⁸⁾

فالعولمة الاقتصادية أو (أنصار التحليل الكمي للعالم)، يؤكدون على أن العولمة تُحيل على دورة حاسمة من التحولات الاقتصادية في حياة الإنسان المعاصر والحديث، والمرتبطة أساساً بحرية تبادل السلع والأموال والتجارة، وتدفق البضائع وتقويض الحواجز الجمركية، بين مختلف قارات العالم ودوله. في حين يتم تفسير الأبعاد السياسية للعولمة الاقتصادية من

⁹⁷ - ستيفن دي نانسي، "علم السياسة: الأسس"، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبد الرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012، ص: 50.

⁹⁸ - Dimitrova, Anna, "challenging Globalization: Sociological Debate about Globalization", Institute European des Etudes International, France, 2002, pp22-37

خلال نتائج الأداء الاقتصادي والمالي للدول الليبرالية ومدى تحكّمها في الاقتصاديات العالمية، وأهداف ومصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

أما العولمة السياسية، فيذهب دُعائها إلى أن البداية الحقيقية للعولمة، كانت مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي. وأن مظاهرها طالت جميع دول العالم شمالا وجنوبا شرقا وغربا. حتى الدول التي كانت تختفي وراء النزعة الحمائية، لم تستطع الصمود أمام رياح هذه العولمة، في حين أن مُحْتَوَاهَا يحيل إلى حالة من التحول والانتقال من وضع الدولة بحدودها الجغرافية ونظمها وقوانينها الداخلية، إلى وضع جديد تتنازل فيه الدولة- طوعا أو كرها- عن عدد من صلاحياتها بُغْيَة التفاعل والمشاركة والانتماء للعالم المفتوح والقائم على تعدد الفاعلين. أما أبعادها السياسية فتترجم الإطار العام لـ النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الإمبريالية التي تتميز بتفجر الصراع بين الأنظمة الاستبدادية والشعوب أو بين الدولة والمجتمع. وفي ذات المنحى دائما، يذهب بعض دعاة العولمة السياسية، إلى أن أهم مكسب تحقق مع رياح العولمة السياسية هو تعميم مفهوم الحقوق ومنحه مزيدا من الشرعية إن على المستوى القُطري أو الدولي، والدفاع عن المكاسب السياسية والديمقراطية التي عبرت عنها الموجة الثالثة للديمقراطية، أو التأكيد على كونية حقوق الإنسان في مواجهة الاستبداد وسياسة الضبط الاجتماعي والسياسي كما هو معبر عنها في المواثيق الحقوقية الدولية.

أما المنظور الإعلامي للعولمة، فيذهب المدافعون عنه، إلى أن العولمة في بعدها الإعلامي، تمثل طفرة تاريخية كاسحة، اجتاحت ومازالت تجتاح العالم. وهي بصدد إعادة تشكيله اقتصاديا وسياسيا، وفق صورة جديدة وضمن خارطة مُغَايِرة. فتورة الإعلام والاتصال حولت الكرة الأرضية إلى عالم بلا أمة ولا وطن. ولم يعد بإمكان الحكومات السيطرة على فضائها الجُغرافي والجوي الخاص، وأصبح "الفضاء المفتوح هو وطن الإعلام وأرضُ المعركة الكبرى من أجل التصدي للاستبداد السياسي وقضية إنتهاك الحريات الفردية والجماعية". ولعل هذا الوضع الجديد هو ما جعل وسائل الإعلام والاتصال، العنصر الأساس المعول عليه في الصراع على صياغة الرأي العام على

المستوى القطري أو الدولي، وتشكيل الثقافة السياسية للفرد والجماعة. (99) ولا شك أن التحقق الفعلي لمعادلات العولمة الإعلامية يعود في جانب منه، لتقنية البث الفضائي والرقمي لوسائل الاتصال الجماهيري، خاصة التلفزيون، وقدرته على نقل المعلومة بالسرعة اللازمة التي تتجاوز قدرة ورقابة الدولة الاستبدادية، الأمر الذي ساهم في تراجع مقولات الهيمنة السياسية للدولة على المعلومة، وتآكل أطروحة الهندسة السياسية والاجتماعية التي كانت تعتمد على الدول في تعاطيها مع الشعوب والمجتمعات باعتبارها مجتمعات قاصرة، لا باعتبارها قوى سياسية للتغيير، وبالتالي أصبح المواطن، فردا كان أم جماعة، يعيش في قلب التحولات. فإن لم يكن فاعلا فيها، فهو على الأقل يتابعها ويكون على بينة من تفاصيلها دونما رقابة خارجية. ويبدو أن الدولة تفتنت هي الأخرى للدور الحاسم لهذا الجهاز الذي تحول إلى سلطة رمزية لا غنى عنها لكل دولة أو حكومة، تسعى لتحقيق استقرارها الاقتصادي والسياسي ضمن حدودها الجغرافية. وقوة ناعمة حينما يتعلق الأمر بالبحث عن موقع متقدم في مسرح الأحداث العالمية، وترسيخ سياستها الخارجية. (100)

ورغم أهمية هذا التفريع ثلاثي الأبعاد لظاهرة العولمة، ونجاعته في جوانب بحثية خاصة، فإن الدراسة تبني المقاربة النسقية، التي تنظر للعولمة باعتبارها ظاهرة كونية شاملة ومركبة، برزت مظاهرها الأولية منذ تسعينيات القرن الماضي مع سقوط المنظومة الاشتراكية. وعبر تمدد مظاهر هذه العولمة، عرف العالم حالة من الانكماش تحت وطأة التجارة العالمية واقتصاد السوق، لكن تكنولوجيا الشبكات العنكبوتية ووسائل الإعلام الجماهيرية، وعبر قوتها الفعلية والافتراضية أعادت صياغة الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعولمة العالمية. وسواء تعلق الأمر بالتفريع الثلاثي لظاهرة العولمة أو المنظور النسقي لها، فحالات الدمج والانصهار بين وسائل الإعلام الجماهيري والشبكة العنكبوتية التي تمثل التمثيل المركزي للعولمة الإعلامية، شكلت القوة الأساس لظاهرة العولمة في بعدها الكوني والشمولي. قد لا تكون الشبكة العنكبوتية لوحدها، هي القوة الوحيدة لبروز هذا العالم الجديد،

99 - كمال عبد اللطيف، "المعرفي والأيديولوجي والشبكي: تقاطعات ورهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2012، ص 27

100 - جلال أمين، "العولمة، دار الشروق"، القاهرة، مصر، 2009، أنظر الفصل الثالث من الكتاب: العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، ص ص: 64-111.

لكنها بالتأكيد هي المسؤولة عن إعادة صياغة الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعالم خلال الألفية الثالثة.

أن هذا الوضع الاستثنائي للشبكة العنكبوتية، وتغلغلها في مناحي الحياة الحديثة والمعاصرة للفرد والجماعة، قاد إلى إحداث تحولات عميقة في الرؤية على مستوى الفهم والتفسير والفعل. ولربما هو السبب ذاته الذي قاد المنظر الإسباني الأمريكي مانويل كاستلز/ Manuel Castells الذي يُعتبر أهم منظر للثورة الرقمية في القرن الواحد والعشرين، إلى صياغة إطار نظري شامل للتحويلات التي شهدتها دول العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. حيث اعتبر أن الثورة الرقمية القائمة على الاكتشافات التكنولوجية في قطاعات الإعلام والاتصال، تمثل الثورة الثالثة في حياة البشرية، بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية. ففي دراسته الصادرة عام 2004 والمعونة بـ"المجتمع الشبكي، من المعرفة إلى السياسة Network Society, From Knowledge to Policy"، انطلق مانويل كاستلز من نحت وبناء مفهوم المجتمع الشبكي/ Network Society باعتباره مرحلة متقدمة لقياس درجات تفوق الجنس البشري، وانتقاله من مجتمع الإعلام والمعرفة Information Society/ إلى المجتمع الشبكي/ Network Society (101). وأن المجتمع الشبكي يمثل الصياغة الجديدة للمجتمع العالمي الجديد القائم على الأنشطة الاقتصادية والسياسية والإعلامية المُعولمة. في حين أن الشبكة أضحت "البنية الاجتماعية الجديدة" لعصر المعلومات في مجتمع مكون من شبكات الإنتاج والقوة في قطاعي الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، حيث تقوم هذه الشبكات عبر توزيعها للمعلومات بدور مركزي في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المُعولمة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان. (102) هكذا يمثل المجتمع الشبكي برأي كاستلز "روح العصر في القرن الواحد والعشرين؛ والشبكة هي هويته والسمة الرقمية لمجتمع الغد". وبما أن عمليات التشبيك التي تمثل الخاصية المهيمنة في العصر الرقمي، وقوة حضور الشبكة العنكبوتية والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، هي التي ساهمت في تحقيق درجات متقدمة من

¹⁰¹ - Castells, Manuel, and Cardozo.(Gustavo), "The Network Society from Knowledge to Policy", Washington, DC, Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005, P: 6.

¹⁰² - Ibid, P: 7.

التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات والشعوب، ضد إرادة القوى السياسية الخارجية. فإن هذا الوضع الجديد، يمنح المجتمع الشبكي قوة رمزية قاهرة وقادرة على تجاوز سلطة الدول والحكومات. وعلى هذا الأساس تمكن كاستلنز من بناء منظومة فكرية وسياسية لفهم وتفسير تحولات العالم في الألفية الثالثة. وهو ذات الاستنتاج الذي قدمه في شكل مُعادلة ملازمة للمجتمع الشبكي هي أن المجتمع الشبكي يقوم على "التقابل والتضاد بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية" (103)

"Communication democracy versus Political Control "

إن هذا المنظور الجديد للعمليات الإعلامية والتواصلية يوضح أن عمليات التشبيك التي تشكل أكثر عناصر محتوى الثورة الرقمية أهمية، ليست بالعملية التقنية المعزولة عن السياق السياسي العام الذي أنتجت فيه، وأن أية مقارنة لها خارج هذه المنظور القائم على الترابط العضوي بين التقني والسياسي، لن يفضي إلى نتائج مهمة، مادامت المعلومة التي تُمثل محور عملية التشبيك ليست بالمعلومة المحايدة ولا المجردة. فهي تترجم عمليات تحقق الفعل التواصلية الديمقراطي بين الأفراد والجماعات، داخل المجتمع الواحد، ضمن جدلية الصراع المفتوح بين مقولات وأفعال الدولة باعتبارها مصدر السلطة والتسلط السياسي. وبين الدائرة الاجتماعية التي قد تأخذ شكل مجموعة من الأفراد أو الجماعات الذين يسعون لتأسيس قوة مضادة لتعميم مواقفهم وأفعالهم. وكلما تحققت شروط التواصل الديمقراطي، أمكننا الحديث عن فضاء عمومي قائم على الديمقراطية التواصلية.

والملاحظ أن مشروع مانويل كاستلنز، يتقاطع إلى حد بعيد مع مشروع يورغن هابرماس، خاصة الأساس التداولي لنظريته المتعلقة بالفعل التواصلية، بل إننا نلاحظ درجات كبرى من التقاطع والتكامل بين مفهوم (الديمقراطية التواصلية) كقيمة ثابتة في المجتمع الشبكي وعمليات التشبيك التي تُحقق شرط التواصل والتفاعل بين الأفراد خارج دائرة السيطرة الاجتماعية والسياسية للدولة وبين مفهوم الديمقراطية التداولية/ Deliberative Democracy، بالصورة التي بلورها هابرماس، والتي يُمثل تحققها تنويجا لمفهوم الفضاء

¹⁰³ - Ibid, P: 20.

العمومي داخل مجتمع "حر يؤمن بالمشاركة الحرة كرهان حقيقي للمجتمع المتنوع والمتعدد". هكذا يحيل مفهوم المجتمع الشبكي من منظور كاستلز على الديمقراطية التوافقية التي تعني تراجع مقولات الهيمنة السياسية للدولة على المعلومة والمجتمع، وبالتالي فإن قُطبا الصراع داخل نظرية كاستلز هما الدولة والمجتمع، في حين أن مضمونها يحيل على الصراع المفتوح بين التواصل الديمقراطي/Communication Democracy وإكراهات السيطرة السياسية/Political control أما المآلات الأخيرة لهذا الصراع فتتمثل في "القبول بالديمقراطية التوافقية الذي يعني القبول بالديمقراطية المباشرة، وهو ما لم يحققه أي مجتمع على مر التاريخ حسب كاستلز".⁽¹⁰⁴⁾ ولتأكيد هذه المنظور المتصارع بين التواصل الديمقراطي والإكراه الاجتماعي، يذهب كاستلز إلى أن "العملية التوافقية هي الفضاء العمومي والمعرفي، الذي يتلقى فيه الفرد المعلومات من مخاطبيه عبر فك الرموز الاجتماعية. أما النظام الإعلامي فيقوم بتأمين عملية الربط بين المؤسسات من جهة والأفراد من جهة أخرى. ولهذا فإن بنية ودينامية التواصل الاجتماعي مسألة أساسية لتشكيل الوعي والرأي عند الأفراد. ويكون دوره حاسما في صناعة القرار السياسي⁽¹⁰⁵⁾

وعبر هذا العرض المركز لأبرز ما جاء في أطروحة مانويل كاستلز المتعلقة بالمجتمع الشبكي نخلص إلى النتائج التالية:

1/إن مفهوم "التشبيك" يمثل الشكل الجديد للتواصل المجتمعي في مجتمعات القرن الواحد والعشرين، الذي يتجاوز المنظومة العامة التي أطرت طرق اشتغال وسائل الإعلام الجماهيري التقليدي الذي ميز المجتمع الصناعي منذ ستينيات القرن الماضي حتى نهايته تقريبا. إلى منظومة إعلامية شبكية تولي عناية خاصة للوظيفة السياسية لوسائل الإعلام ضمن علاقة صراع بين المنظور الديمقراطي للتواصل والإكراهات السياسية المرتبطة بالسلطة الخارجية. وأن الهدف من عملية التشبيك هي تحقيق الشرط الموضوعي لبناء الوعي والرأي عند الأفراد والجماعات بما يساعدهم على صناعة قرار سياسي.

¹⁰⁴ - Ibid, p: 13.

¹⁰⁵ - Ibid, P: 12.

2/ إن فهم وتفسير مضمون عملية التشبيك من حيث هو عملية صراع مستمرة بين التحقق الكلي لفعل التواصل الديمقراطي وإكراهات السيطرة السياسية. يجعل من (التشبيك) فعلا سياسيا، يرتبط كليا بالفضاء العمومي القائم على التواصل المجتمعي. في حين أن تحول الصيرورة السياسية يتم ضمن شروط الواقع الافتراضي. (106)

3/ إن إبراز مآلات الصراع بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، يقوم على دور الخبراء والساهرين على عملية التشبيك في حسم الصراع على السلطة والمال والثقافة وكلها قضايا مرتبطة بالخيارات الكبرى للمجتمع الشبكي (107)

إن هذه الخلاصات الثلاثة التي تمثل أهم محددات المقترب السياسي لفهم وتفسير الظاهرة الإعلامية، تفتح آفاقا بحثية للخوض في ظاهرة الإعلام السياسي ودور عمليات التشبيك في إبراز الوظيفة السياسية للإعلام في القرن الواحد والعشرين. لكن السؤال الذي يطرح على قارئ مشروع مانويل كاستلز هو: هل يمكن اعتماد هذا الإطار النظري في أصوله الغربية لتفسير محددات المرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم العربي منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؟

والجواب يمكن استخلاصه من داخل أطروحة مانويل كاستلز التي أخذت طابعا نظريا وتجريديا، والتفسيرات التي قدمها الدارسون العرب لأطروحته. والذي يذهب بعضهم إلى أنه سواء تعلق الأمر بالتجارب السياسية داخل المجتمعات الغربية أو بدول الجنوب وبصرف النظر عن الفجوة الرقمية بين المجتمعات، فإن المجتمع الشبكي يمثل صورة عامة للبحث عن تطلعات الفرد والجماعة نحو الاستقرار الاقتصادي والتحديث السياسي، وأن المجتمع الشبكي يمثل "معركة إنسانية غير مقصورة على الغرب أو العرب، وأنه قد يأخذ شكل ترسيخ الديمقراطية في الدول الغربية أو محاولات حقيقية للانتقال الديمقراطي في دول الجنوب (108)

¹⁰⁶ - Ibid, P: 14.

¹⁰⁷ - Ibid, PP: 20-22.

¹⁰⁸ - كمال عبد اللطيف، "المعرفي والأيدولوجي والشبكي: تقاطعات ورهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2012، ص 43 و ص: 44.

المبحث الثالث: الإعلام السياسي والرأي العام

لقد كانت الغاية من التناول النظري للظاهرة الإعلامية من خلال الانتقال بين المقربين الاجتماعي والسياسي تتحدد في تقديم محاولة جديدة للفهم والتأسيس للإعلام السياسي باعتباره ظاهرة حديثة في المجتمعات الغربية والعربية، ارتبطت بتحولات سياسية وأخرى تكنولوجية، وباعتباره أيضا حقلا أكاديميا مستحدثا ضمن دائرة العلوم الإنسانية. فإذا كان علم الاجتماع الإعلامي كحقل أكاديمي قد ظهر خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي في خضم انشغال الدارسين بالإجابة عن الأسئلة المتصلة بإبراز الوظائف الاجتماعية والتربوية والثقافية للرسالة الإعلامية، فإن التنظير السياسي للظاهرة الإعلامية في بداية الألفية الجديدة، جاء في إطار التحول الجذري الذي شهدته دول العالم بعد سقوط جدار برلين، وتراجع سطوة الأنظمة الديكتاتورية وبروز قوى اجتماعية جديدة تحاول مقاومة سلطة الدولة، ودور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية للفرد والجماعة وعلاقة الجمهور السياسي بصناعة الرأي العام وصناعة القرار السياسي.

وإذا كان مفهوم النظرية عموما، يحيل على "جملة بيانات ومعلومات على مستوى عال من التجريد النظري والتحديد العلمي الذي يولد وينتج افتراضات يتم اختبارها بالمقاييس العلمية التي يمكن على أساسها وضع التنبؤات عن السلوك"،⁽¹⁰⁹⁾ فإن المفاهيم والأدوات التحليلية التي تم رصدها عند كل من هيربرت ماركيز ويورغن هابرماس ومانويل كاستلز ودرجات التكامل بين مستويات التنظير المعرفي لهذا الحقل الجديد بين أعمال هؤلاء الرواد الثلاثة يفيد بتوافر عدد من المقولات التي تساعد على بناء نسق فكري محدد قد يأخذ تسمية "علم الإعلام السياسي" ويكون هدفه محددًا في البحث عن الأدوار والوظائف السياسية الجديدة لوسائل الإعلام ضمن سياق سياسي مختلف يتميز بتعدد الفاعلين السياسيين.

إن الفرضيات التي انطلق منها هيربرت ماركيز في قضية التمييز بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية وتركيزه على نقد محتوى الرسالة الإعلامية وكشف محددات

¹⁰⁹ - أحمد بدر، "الاتصال الجماهيري بين الإعلام والدعاية والتنمية"، دار المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 2011، ص-ص: 28/27.

الدور المعكوس لوسائل الإعلام في المجتمع الرأسمالي، وقدرتها على توحيد وتنميط التمثيلات الذهنية للمجتمع وتحويله لمجتمع موحد مكون من أشخاص ذي بعد واحد، شكلت مقولة مركزية داخل الدراسة في البناء التنظيري العام لمحتوى حقل الإعلام السياسي. ودور وسائل الإعلام الجماهيري في تشكيل السياسة العامة للدولة والمجتمع. لكن مع فارق مركزي هو أنه في الوقت الذي تم حصر ماهية وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمعات الرأسمالية في كونها تمثل "حاجة اجتماعية لتحقيق التماسك بين الأنساق المشكلة للمجتمع وربط الدور الوظيفي لهذه الوسائل في قضية إخضاع الجمهور وتزييف الوعي الجماهيري"، فإن ذات الوسائل تحولت مع هيربرت ماركيز إلى أدوات للتغيير الاجتماعي والسياسي ضمن العلاقة الصراعية بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية. وقد ظل هذا الإطار النظري لماركيز في حاجة لسند تواصل يمنحه مزيدا من النسقية والتأطير. وهو ما تم أيجاده ضمن السياق النظري الذي اقترحه يورغن هابرماس، حينما أكد بأن "الأساس التواصل هو الهوية المؤطرة لكل فعل اجتماعي"، ما يعني أن أي دينامية اجتماعية تمثل إطارا عمليا يقتضي مشاركة جميع الأفراد الأحرار الذين تجمعهم وحدة موضوعية، وهنا ينتفي المنظور الاحتكاري القائم على هيمنة طبقة سياسية على وسائل الإعلام وإخضاع فئة أخرى. ومن ثم يتحول أفراد المجتمع إلى مجموعة من الفاعلين السياسيين الذين يتفاعلون بصورة حرة، بُغية المشاركة وبناء موقف سياسي أو رأي عام. كما أن فكرة المشاركة في بناء موقف أو رأي عام عند هابرماس، لا تقوم إلا عبر اعتماد علاقة شرطية بين وسائل الإعلام والشؤون السياسية المعاصرة في المجتمعات الديمقراطية، ودور تلك الوسائل في صياغة محددات الرأي العام. لكن المفارقة حسب هابرماس هي أن "وسائل الإعلام في القرن العشرين قامت بخيانة الفضاء العمومي والفاعلين فيه والمقاصد التي أسست من أجله". وهذا الحكم القطعي عند هابرماس يجد تفسيراً معقولا في المقترح النظري الذي قدمه نوام تشومسكي الذي ذهب بدوره إلى أن وسائل الإعلام مرتبطة أشد الارتباط بالتحويلات الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين وأن أي دراسة للأدوار التي تقوم بها هذه الوسائل في السياسة العامة لدول ومجتمعات القرن الواحد والعشرين هي المحدد الأساس للتوعية بالممارسة الديمقراطية وفعاليتها.

وإذا كانت الإضافات النظرية عند كل من ماركيز وهبرماس وتشومسكي، قد أجابت عن الجوانب السياسية في التنظير لحقل الإعلام السياسي، فإن أطروحة مانويل كاستلز تمثل الشق الإعلامي لهذه الحقل وتأطيره داخل سياق خاص ضمنه يصبح الإعلام السياسي أحد مظهرات الثورة الرقمية في القرن الواحد والعشرين" والمجتمع الشبكي هو روح هذا القرن والشبكة هي هويته والسمة الرقمية لمجتمع الغد"، في حين أن الهدف من هذا الإعلام السياسي هو صناعة الرأي العام يعبر عن الاتجاهات العامة المعبرة عن تعددية المجتمع.

ورغم التأكيد في مقدمة الدراسة على هيمنة البعد السياسي لمفهوم الرأي العام، فإن الأمر لا ينفي كونه ظاهرة مركبة تجمع بين ما هو سياسي واجتماعي ونفسي، وبالتالي فإن المتدخلين في تحديد مفهوم ودلالة الرأي العام هم الفرد والدولة والمجتمع، مما يجعله موضوعا خلافيا على الدوام. لكن يبدو أن الخاصيات المهمة التي تسعى الدراسة إلى إثباتها هي:

-إن الرأي العام ليس بالظاهرة الجامدة ولا المنفعلة، إنه جملة الروى والقناعات والأفكار الواعية التي تُحقق شرط التفاعل بين الفاعلين السياسيين. وهذا التوجه الدينامي لمفهوم الرأي العام يؤسس أبعاده ضمن السياق السياسي العام الذي عرفته دول العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، وانتقالها من مجتمعات جماهيرية إلى مجتمعات شبكية.

-إن الرأي العام الحقيقي يجب أن يمتلك كفاءة سياسية كشرط ضروري في تكوينه، حتى يحق له المساهمة في ضمان حرية التعبير وحرية المشاركة في النقاشات والتجمعات وصناعة القرارات السياسية، وهذا الأمر لن يتم بدوره إلا من خلال الحضور العقلاني والواعي للفاعلين السياسيين.

-إن الرأي العام لا يمكنه أن يأخذ هذه التسمية إلا عندما يعبر حقيقةً عن أفكار وتوجهات وقناعات حقيقية مستمدة ومستنبطة من الدائرة الاجتماعية المتمثلة في المجتمع أو الشعب. أما عندما يكون الرأي العام خاضعا للدائرة السياسية ومصنوعا من قبل أجهزتها، يصبح فعلا مزيفا ولا يمكنه أن يعبر عن طبيعة ذاك المجتمع.

-إن الرأي العام القوي والفعال يرتبط أشد الارتباط بمسألة الوفاق في تشكيل السياسات العامة. وهذه الفكرة، توضح أن الرأي العام، ولكي يكون معبرا عن عمومية وتعددية المجتمع، كما عبر عن ذلك هابرماس، يجب أن يكون نتيجة عملية توافق بين الفاعلين السياسيين.

إن الدلالات الجديدة المقدمة أعلاه لمفهوم الرأي العام، تجعل من مفهوم صناعة الرأي العام، مفهوما مختلفا عن المنظور المعياري الذي هيمن على تناول هذا المفهوم، كما أن صناعة الرأي العام داخل العملية السياسية يتم بناؤها والاشتغال عليها عبر منطلقات محددة للوصول لغايات ومُخرجات متوقعة. وبالتالي فإن عنصر الزمن يكون حاسما في تأمين فعل الصناعة والنتائج المترتبة عنه. وتجاوزا للمنظور القيمي الذي لازم كل حديث عن صناعة الرأي العام يمكننا التمييز بين منظورين متمايزين لصناعة الرأي العام:

زاوية قوة الوسيلة:

وهذا المنظور أضحى اليوم تقليديا، بالنظر إلى كونه شكل الآلية السائدة وسط المجتمعات الجماهيرية التي تعتمد الوسيلة الإعلامية كمحور مهيم في عملية صناعة الرأي العام. في حين يتم التعاطي مع الجمهور باعتباره مجموعة من الأفراد المنفعلين الخاضعين لسلطة الآلة. فالوسيلة الإعلامية هنا (خاصة التلفزيون) قد تصنع حدثا وقد تضخمه؛ وقد تسكت عنه حسب علاقات هذه الوسيلة بالنسق السياسي أو الاقتصادي المهيمن في المجتمع. وهنا نكون أمام منظور خاص لصناعة الرأي يقوم على التلاعب بالعقول على أساس الدعاية. وهي ذات الصورة التي قدمها نوام تشومسكي في تناوله لمفهوم صناعة الرأي العام. حيث صناعة الرأي العام تحيل على منطق التسويق الدعائي، الذي يقدم صورة غير صحيحة عن نسق مجتمعي يخضع لهيمنة مقولة الاقتصاد ومنطق السوق. ومن هنا نفهم كيف أن أغلب مؤسسات الإعلام الغربي يتم التعاطي معها باعتبارها شركات تجارية تبحث عن الربح، وقد تكون درجات المسؤولية الاجتماعية لديها متدنية.

إن هذا المنظور الذي يستند على فلسفة تُعلي من القيمة الاعتبارية للوسيلة، وما تتوفر عليه من مؤثرات تقنية وفنية وقدرتها على التحكم في العواطف والعقول، يجد دلالاته في مفهوم

"الحتمية التكنولوجية" بالصورة التي نظر لها مارشال ماكلوهان. فدرجات التحالف بين الوسيلة الإعلامية والجهة السياسية والاقتصادية المعينة، هي التي تجعل من الإنسان موضوعا للصناعة، والرأي العام عبارة عن مجموعة من الأفراد الخاضعين للسلطة التأثيرية للوسيلة، حيث تستخدم الوسائل للتضليل والتضخيم والبهرجة بما يخدم جهات معينة.

زاوية قوة الجمهور السياسي:

ويجد هذا المنظور الحديث لصناعة الرأي العام أبعاده العامة، في شرط الكفاءة السياسية لدى الجمهور السياسي وقدرته على الفعل. فالجمهور السياسي في المجتمعات الشبكية اليوم لم يعد جمهورا بسيطا يستهلك كل ما يقدم له بصورة سلبية. إنه جمهور سياسي مثقف ووجوده في المجتمع الشبكي يجعله ذاتا لا موضوعا. وفي هذه الحالة فإننا عندما نتحدث عن صناعة رأي عام نكون بصدد الحديث عن رأي عام واع سياسيا، انتقل من المرحلة التأثيرية لسلطة الوسيلة التي تخاطب العواطف، إلى رأي عام قادر على الفعل السياسي وتغيير مجرى الأحداث. وهذه الزاوية تقودنا إلى تأكيد فرضية أن الرأي العام الحقيقي والواعي القائم على التحالف بين الجمهور السياسي والوسيلة يحيل على درجة أكبر من مجرد انطباع عام، لكنه قد لا يصل إلى مرحلة اليقين والحقيقة الشاملة.

ورغم أهمية هذه التقسيم الثنائي القائم على الحتمية التكنولوجية من جهة، والحتمية السلوكية للجمهور السياسي من جهة أخرى، فإن مفهوم صناعة الرأي العام في الدراسة يقدم في شكل محصلة تفاعل بين الحتميتين، ويحيل على عملية بناء توجهات ومسارات منتظمة وواعية للجمهور السياسي، وفق شروط معينة، أهمها عامل الزمن ودينامية المجتمع، ويأخذ شكل الفعل التشاركي بين قوة الوسيلة وقوة الجمهور السياسي ضمن سياق سياسي محدد، تتمكن فيه مكونات الجمهور السياسي من التعبير عن آرائها حيال موقف أو حدث معين، بحيث يكون عدد المؤيدين والمعارضين كافيا لممارسة التأثير في قضية سياسية معينة، سواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشر، وأن هذه الصناعة ليست مفروضة من قبل سلطة أو جهاز ماديا كان أم معنويا.

وإجابة عن الأسئلة الثلاث الكبرى التي طُرحت في بداية هذا الفصل، وعبر اعتماد منظور تكاملي يقوم على التفاعل الدينامي بين مقولات هيربرت ماركيز وأطروحات يورغن هابرماس وتفسيرات نوام تشومسكي ودور مانويل كاستلز في تكملة وتأطير محددات التنظير السياسي للرسالة الإعلامية والتواصلية، يمكن تسجيل الخلاصات العامة لهذا الفصل الأول على الشكل التالي:

أولاً: على مستوى الإعلام السياسي:

1/ يمثل الإعلام السياسي حقلاً بحثياً جديداً في المجال الأكاديمي؛ وتتحدد ماهيته في مجموع وسائل الإعلام الجماهيري التقليدية، خاصة التلفزيون الإخباري الفضائي، مدعوماً بوسائل الإعلام الجديد خاصة وسائل التواصل الاجتماعي. أما موضوعه فيشمل الموضوعات والقضايا السياسية التي تحظى بالأهمية والأولوية لدى الجمهور السياسي، في حين أن الهدف الأساس من عرض هذه القضايا هو تشكيل موقف سياسي وصناعة رأي عام. ويمثل الوسيط التكنولوجي حجر الزاوية في حقل الإعلام السياسي، لأنه هو الإطار الناظم لعمليات التشبيك، التي تمثل الشكل الجديد للتواصل داخل المجتمع الشبكي، والذي يتجاوز المنظومة العامة التي أطرت اشتغال وسائل الإعلام الجماهيري في مجتمع الإعلام والمعرفة.

2/ إن وظيفة الرسالة الإعلامية في حقل الإعلام السياسي، تستمد دلالتها من طبيعة ووظيفة المجتمع الشبكي، الذي يقوم على منظور صراعي بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية، التي توطر جميع العلاقات داخل المجتمعات الشبكية في القرن الواحد والعشرين. فكل وسيلة إعلامية أطروحتها السياسية المعلنة أو المضمرة. وكلما بنت الوسيلة الإعلامية أطروحتها وفق العلاقة الضدية بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية، تكون بذلك قد أسست انتمائها لحقل الإعلام السياسي. وهنا نكون أمام نموذجين للإعلام السياسي:

*الإعلام السياسي الديمقراطي: وهذا إعلام ينتمي للدائرة الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع أو الشعب أو الجمهور السياسي. ومجموع الوسائل التي تندرج ضمن هذه الدائرة،

تقوم بمهمة التأسيس والمساهمة في نشر أشكال ومظاهر الديمقراطية التوافقية داخل المجتمع. وحسب التصنيف السابق الذي قدمه تشومسكي فإن هذه العينة من وسائل الإعلام لا يمكنها أن توجد إلا داخل المجتمعات الديمقراطية أو تلك التي هي في طريق الانتقال الديمقراطي، لأن هذه العينة من المجتمعات تقوم على توافر المعلومة وحرية تداولها، والانفتاح على كافة الفئات الاجتماعية في تعدديتها وعموميتها. وتكون وظيفة هذه العينة من الإعلام هي البحث عن المعلومة السياسية في تعدديتها وديناميتها داخل المجتمع، ودورها في التأسيس للتعاقبات الجديدة مع الجمهور السياسي وفق أفضى ديمقراطية.

*الإعلام السياسي غير الديمقراطي: وهو الإعلام الذي ينتمي للدائرة السياسية، أي الإعلام الذي يمثل جهازا من الأجهزة الأيديولوجية للدولة، وهذه العينة من الإعلام تكون أداة للسيطرة السياسية، وصناعة الإجماع المزيف. وتكون جهازا كاشفا لمجتمعات غير ديمقراطية حسب تصنيف تشومسكي. كما أن هذه العينة من الإعلام السياسي هي التي كان يقصدها هابرماس في حديثه السابق عن جناية صحافة القرن العشرين ضد الفضاء العمومي، التي أتهمها بالسيطرة على العقول، والقضاء على النقاشات العمومية وتحويل الفضاء العمومي إلى فضاء للتلاعب السياسي والأيديولوجي لخدمة الطبقة السياسية الحاكمة.

3/ إن التلفزيون الفضائي الإخباري الذي يجعل من الخبر السياسي مادته التحريرية الأولى، هو الذي يمثل التمثيل الحقيقي للإعلام السياسي والصورة الجديدة للمجتمع الشبكي في القرن الواحد والعشرين. كما يمثل أيضا التمثيل الجديد للفضاء العمومي في القرن الواحد والعشرين، لأنه يقوم بمهمة المحرك النقدي للوظائف السياسية بين الدولة والمجتمع حسب مقولات هابرماس. فعندما توطر وسيلة من وسائل الإعلام السياسي أطروحتها السياسية على أساس الديمقراطية التوافقية، فإنها تتحول تلقائيا إلى فضاء عمومي لتفعيل الحوار والتنشئة السياسية للفرد والجماعة، بما يساعد على صناعة رأي عام حقيقي، وبالمقابل فإنها عندما تنحرف عن هذا الهدف، تتحول إلى ضرب من الدعاية القائمة على التسويق السياسي المُنهَج والتلاعب بالعقول.

4/ إن الوظيفة الاستراتيجية لوسائل الإعلام السياسي باعتبارها تظهرا جديدا للفضاء العمومي، هي تشكيل أو صناعة رأي عام قوي وفعال للمجتمع في تعدديته وتنوعه. لتحقيق أكبر قدر من الوفاق لتشكيل السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. ولتحقيق هذه الوظيفة الاستراتيجية، فإن وسائل الإعلام السياسي ملزمة بالاستجابة للمحددات الست الخاصة بالفضاء العمومي كما هي مستخلصة من أعمال هابرماس.

ثانيا: على مستوى صناعة الرأي العام:

أن العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام والتي أوضحنا سلفا أنها أضحت علاقة دينامية محكومة بسياق سياسي يوجه مساراتها العامة، أخذت منحى متقدما في مجتمعات القرن الواحد والعشرين. فبعدما كان الحديث عن صناعة رأي عام وفق أجندة الدولة الوطنية، فإن انتقال المجتمعات وتحولها الطوعي أو المفروض إلى مجتمعات شبكية، استتبعه انتقال آخر من منطق الضبط الاجتماعي والسيطرة السياسية، إلى منطق التواصل الديمقراطي. وبالتالي فإن صناعة الرأي العام بما هي محصلة تفاعل بين سلطة الوسيلة الإعلامية وسلطة الجمهور السياسي تمثل مرحلة متقدمة في التصدي للهيمنة السياسية للدولة وبناء مشروع تغيري في سياق زمني خاص قد يأخذ تسمية المرحلة الانتقالية، والتلفزيون الفضائي الإخباري السياسي، ولكونه مسؤولا عن نسبة كبيرة من إدراك الجمهور للعالم، يقوم بدور مركزي في رسم علاقة جديدة بين الرأي العام والمجتمع والدولة. وعبر سلطة التشبيك يمكنه صناعة رأي عام. كما أن قنوات الإعلام السياسي بانتمائها للدائرة الاجتماعية ونشر مقولات الديمقراطية التوافقية، لم تكف بنقل الحدث أو تحليله أو التعليق عليه، بل تصبح مساهمة في صناعته، من خلال نشر صور ومعلومات جديدة وتحويلها لنظام معرفي وقيمي جديد في المجتمع. وبالتالي فعملية صناعة الرأي العام بما هي محصلة بين سلطة الوسيلة وقوتها التأثيرية، وبين سلطة الرأي، تأخذ شكلها النسقي -في الدراسة- من خلال تبني منظور جديد للعلاقة المتوازنة والمتفاعلة بين القوة التأثيرية لوسائل الإعلام السياسي، وبين التطور الدينامي للرأي العام كقوة سياسية تأخذ من وسائل الإعلام بقدر ما تمنحها.

وهذا التناول يتفق إلى حد كبير مع ما توصل إليه عدد من الباحثين في نظريات الإعلام الحديثة، حيث يرى منظرو الجيل الرابع من النظريات التأثيرية في الإعلام خاصة نظرية تحديد الأولويات/Priming Theory، ونظرية التأطير الإخباري/ Framing News Theory ونظر بناء الأجندة /Agenda-setting Theory، فالقراءة النسقية للنظريات الثلاثة تقود إلى مجموعة من الملاحظات التي تفيد بأن وسائل الإعلام السياسية عند بناءها لأجندة أولوياتها الإخبارية، يمكنها أيضا أن تحدد أجندة الجمهور، وأن القضية التي تشغل محل الصدارة في أجندة أولويات وسائل الإعلام السياسي، يمكنها أن تصبح بمرور الوقت هي ذاتها محل الصدارة في أجندة اهتمامات الجمهور. ولذلك ظهر من يقول بأن وسائل الإعلام لا يمكنها أن تحدد للجمهور فيم يفكر ولكن أيضا كيف يفكر / Not only what to think about but also how to think about ، وذلك من خلال التركيز على أبعاد محددة في الرسالة الإعلامية وإهمال جوانب أخرى (110). ويبدو أن مجموع المقولات المقدمة في النظريات الثلاثة تكشف عن درجة متقدمة في دراسة وتحليل تأثير الساحة الإعلامية وعلاقتها بالجمهور السياسي ودور هذه العلاقة في صناعة الرأي العام. وذلك من خلال تجاوز السؤال التقليدي هل تؤثر وسائل الإعلام السياسي في صناعة رأي عام؟ إلى أسئلة أخرى أكثر عمقا وإحاحا وهي، كيف تؤثر وسائل الإعلام السياسي في صناعة الرأي العام؟ ومتى تؤثر؟، وما هي مضامين الرسالة الإعلامية المؤثرة وما هي نوعية الرأي العام المعني.

¹¹⁰ - Severin, Werner, .and Tankard, James, "Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media", University of Texas at Austin, 5th Edition, 2001, P: 223.

الفصل الثاني:

الإعلام السياسي العربي

قد يكون التناول النظري والمنهجي لحقل "الإعلام السياسي العربي" بالرؤية التي تقترحه هذه الدراسة، برأي البعض ترفا فكريا أو ضربا من المغامرة المنهجية غير مضمونة النتائج. لكن استنادا إلى الخلاصات النظرية المّتحصّل عليها في الفصل السابق، وبالنظر إلى سلسلة التحولات المتسارعة والعميقة التي شهدتها المنطقة العربية منذ العام 2011، التي أخذت تسمية "ثورات الربيع العربي"، وما ترتب عنها من أحداث وقضايا مرتبطة بسؤال الديمقراطية والانتقال الديمقراطي داخل المجتمعات العربية لحظة دخولها ضمن المنظور الكوني للمجتمع الشبكي، القائم على جدلية الصراع بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية، والدور الجديد لوسائل الإعلام السياسي خاصة التلفزيون الفضائي في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي وتحقيق شروط هذا الانتقال، سنعمد في هذا الفصل الثاني، إلى رسم معالم الإعلام السياسي العربي، من خلال محاولة تفكيك العلاقة بين السياسي والإعلامي في السياق العربي الحديث، وفق الأرضية النظرية والمنهجية التي أوضحناها في الفصل السابق، وذلك عبر الدفع بصنافة أو تصنيف للمراحل التي ميزت هذه العلاقة، والتي تم اختزالها إجرائيا في ثلاث مراحل هي: "مرحلة إعلام السلطة"، و"مرحلة سلطة الإعلام"، و"مرحلة السلطة الخامسة". وهذا التصنيف المقترح يبقى إجرائيا في المقام الأول، لأنه يصعب وضع فوارق حاسمة بين كل مرحلة وأخرى تليها؛ كما أن الغاية من هذا التصنيف تكمن في محاولة رصد تحولات "سلطة الإعلام في العالم العربي" من خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

* ما طبيعة ووظيفة العلاقة بين وسائل الإعلام الجماهيري والدولة العربية في كل مرحلة من المراحل الثلاث؟

* كيف يمكن الحديث عن سلطة الإعلام في المجتمعات العربية؟، وما هي طبيعة ووظيفة الرسالة الإعلامية المهيمنة في كل مرحلة؟

* في أي مرحلة من المراحل الثلاثة، يمكن الدفع بدور وسائل الإعلام العربية في صناعة رأي عربي؟

المبحث الأول : إعلام السلطة

إن الشعوب العربية حديثة العهد بوسائل الإعلام الجماهيرية؛ فقد كان أول اتصال لها بهذه الوسائل في عشرينيات القرن الماضي، أي قبل تأسيس دولة الاستقلال بثلاثة عقود من الزمن. وطوال تلك الفترة تم استخدام الصحافة المكتوبة والصحافة المسموعة على نطاق واسع من قبل الدولة العربية. وذلك في مسعى لتحقيق شروط التعبئة السياسية خلال معركة البحث عن استقلال ضد المستعمر الأجنبي. ومع دولة الاستقلال تم اعتماد ذات الوسيلتين لتحقيق مقومات التماسك الاجتماعي بين مكونات الشعب وضمان شرعية الدولة الوطنية واستمراريتها. ولعل هذا ما يفسر إصرارها على تكريس المنظور الوظيفي للصحافة المكتوبة والإذاعة، واعتمادهما معا كأدوات لتشكيل السياسة الداخلية للدولة العربية والمحافظة على الاستقرار والأمن العام داخل المجتمع".⁽¹¹¹⁾ ويبدو أن هذه السياسة العامة للدولة الوطنية/ القطرية، كانت محكومة حينها بجملة من الإكراهات السياسية المرتبطة بشرعيتها السياسية أو بمشروعيتها المجتمعية، إلى الحد الذي دفعت بعض الدارسين إلى تبني مواقف نقدية صارمة في تناول مفهوم ووظيفة الدولة الوطنية العربية في علاقتها بالمجتمع. ففي نظر هؤلاء "لم تكن دولة بالمعنى المعروف نظريا للدولة وإنما كانت مجرد سلطة لا دولة، تمارس أدوارا تقوم على الاستحضار الدائم للسيطرة الأمنية على الواقع الاجتماعي، من دون أن تقوم بالدور الحقيقي للدولة القائم على المساواة بين المواطنين والمشاركة السياسية وعدم إضفاء صفة القداسة على الحاكم"⁽¹¹²⁾. وأن "مفهوم السلطة ودلالاتها يُختزل في الحاكم الفرد سواء أكان عسكريا أو مدنيا، أو ذاك الذي يمثل امتدادا لأسرة تتوارث الحكم"⁽¹¹³⁾، في حين أن ذات المنظور جعل من الإعلام مجرد خطاب رسمي للتعبير عن الحكومة أو الدفاع عن سياسة الحاكم أو تبريرها. وأن وسائل الإعلام تحولت إلى "مجموعة

¹¹¹ - Zayani, Mohammed, "Arab Satellite Television and Politics in the Middle East", The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, first Published 2004, P P:3-4.

¹¹² - عدنان السيد حسن "الدولة بين الماضي والحاضر. إشكالية وجود الدولة في الوطن العربي. ضمن كتاب جماعي بعنوان "أزمة الدولة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2011، الطبعة الأولى ص:53.

¹¹³ - السيد حسن، عدنان، مرجع سابق ص: 4.

آليات صارمة للضبط الاجتماعي والسياسي بما يعني ذلك القيود المجتمعية القائمة على التنظيم والتعبئة. ولم تقف الدولة الوطنية عند هذا الحد، بل عملت عبر دساتيرها الوطنية على فرض جملة من القيود الرقابية والقانونية للتحكم أكثر في هذه الوسائل⁽¹¹⁴⁾. وإن كان الأمر يختلف من بلد عربي لآخر كما سيتضح لاحقاً.

داخل الحدود العامة لهذا الإطار السياسي المغلق، واستحضارا للأدوار الاجتماعية والسياسية، التي تقوم بها هذه الوسائل في علاقتها بمؤسسات دولة الاستقلال، قام الباحث الإنكليزي وليم راف (William A. Rugh). بتقديم تصنيف لأداء الصحافة العربية في علاقتها بالتحويلات السياسية للدولة الوطنية العربية، من خلال التركيز على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام في الدول العربية ومحتوى الرسالة المقدمة⁽¹¹⁵⁾. وقد اعتمد وليم راف توزيع الصحافة العربية إلى ثلاثة محاور متباينة هي:

1 - صحافة الولاء/Loyalist Press: وهذه العينة من الصحافة تدين بالكامل للنظم السياسية الحاكمة في أقطارها. وهي صحافة مُسخرة كلياً للقيام بأدوار عامة تقوم على تكريس سلطة النظام السياسي الحاكم والمحافظة على الأمن العام. وقد وضع راف في هذه الخانة صحف دول المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات والبحرين وقطر.

2- صحافة التعبئة/Press Mobilizing: وهذه العينة من الصحافة، حسب راف، تترجم الخيارات السياسية الكبرى لبعض الدول العربية التي اختارت التوجه الاشتراكي كآلية للحكم. وضمن هذا العينة وضع صحف الجزائر ومصر والعراق وليبيا واليمن والسودان وسوريا.

3- صحافة التعددية/Press Diverse: وقد وضع راف في هذه الخانة صحف كل من لبنان بدرجة أكبر، والمغرب والكويت. وصحافة هذه الدول حسب رأيه تتميز بكونها تستفيد من درجات متقدمة من الاستقلال النسبي للمؤسسات الصحفية في علاقتها

¹¹⁴ - السيد حسن، عدنان، المصدر السابق، ص 12

¹¹⁵ - Rugh. William, "The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World", Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1987. Pp: 45-46

بالحكومات، إلى جانب اتساع الهامش التحريري في التعاطي مع بعض القضايا الشائكة وليس كلها (116)

ورغم اقتصار دراسة وليم راف على الصحافة المكتوبة كأداة للقياس والتوزيع والتحليل، فإن الجانب الأبرز في الدراسة، هو أنها إضافة إلى كونها أرخت للحظة لنشوء العلاقة بين وسائل الإعلام والدولة الوطنية في السياق العربي منذ الاستقلال، فقد قدمت صورة أولية للخريطة العامة للسياسات الإعلامية العربية السائدة منذ خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية السبعينيات. وهي ذات السياسة التي تتقاطع في نقطة التعامل مع الإعلام والمؤسسات الإعلامية عموماً، باعتبارها الوجه الآخر المكمل لسياسة الدولة الوطنية العربية، التي تُناط بها مهمات ضبط الجمهور والسيطرة عليه، والتحكم في المعلومة وتجميل صورة السلطة الحاكمة بما يجعلها الخيار الوحيد والأوحد أمام الشعوب. واللافت للنظر هنا هو أن الدولة الوطنية العربية، ليبرالية كانت أم اشتراكية، ورغم أنها سعت لمحاكاة التجارب السياسية الغربية والسير على نهج نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه حينما يتعلق الأمر بالسياسات الإعلامية للدول وحقوق المواطن في الإعلام، كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، خاصة الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، فإننا نجد أن الممارسات الإعلامية عموماً كانت تتم تحت وصاية النخبة السياسية الحاكمة الماسكة بسلطة القرار. فصحافة التعددية التي تناولها وليم راف في وصفه للتجارب الإعلامية في لبنان والمغرب والكويت والتي اعتبرها وجهاً مختلفاً لما هو سائد، قد تكون استفادت من هامش معين للحرية الصحفية في تناول القضايا الكبرى للدول، لكنها في واقع الأمر تحيل على تعددية متحكم فيها⁽¹¹⁷⁾. ونظراً لصعوبة الحديث عن سياسة إعلامية موحدة في العالم العربي، على اعتبار أن كل قطر عربي يؤسس سياسته الاتصالية والإعلامية التي تنفذ بتوافق وتناغم مع النظام السياسي الحاكم، فإن القراءة الموضوعية لهذه المرحلة تدفعنا للقول إن السياسة الإعلامية العربية منذ بدء دولة الاستقلال حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي كانت مؤطرة بجملة من المظاهر العامة والمشاركة التي يمكن بسطها كالتالي:

¹¹⁶ - Zayani, Mohammed, "Arab Satellite Television and Politics in the Middle east", The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, first Published 2004. P P: 3-4

¹¹⁷ - راسم الجمال، "الاتصال والإعلام في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1991: ص 150-151.

* إن الدولة الوطنية هي المهيمن على الإعلام، والموجه الأوحد للسياسة الإعلامية. وأن الوسيلة الإعلامية تقوم بدعم سلطة النظام القائم، ليبرالياً كان أم اشتراكياً ما يجعل من هذه الوسائل جزءاً من منظومة السلطة.

* إن التشريعات المعتمدة في الدساتير العربية، إلى جانب أنها تزيد من هيمنة الدولة على السياسة الإعلامية، فإنها تتضمن جملة من القوانين التي تعمل على تكريس مركزية وتمركز الإعلام، وتقنن الممارسة بما يضمن إخضاع الصحفيين وتسخيرهم للقيام بعملية هندسة الإجماع بين أفراد المجتمع الواحد.

* إن محتوى الرسالة الإعلامية في وسائل الإعلام العربية، ذو توجه سياسي واحد. يقوم على التعبئة السياسية والاجتماعية لخدمة النظام السياسي الحاكم وتوجهاته الأيديولوجية. فقد يصطبغ هذا المضمون بالصبغة الدعائية المباشرة في الدول ذات التوجه الاشتراكي، وقد يكون أخف في الدول الليبرالية، لكنه عموماً يبقى قائماً على تعزيز مصالح النخبة الحاكمة، وغرس الولاء في عقول الجماهير. ما يجعل من هذا الإعلام إعلاماً تابعاً للسلطة. أما الغاية من مضمون الرسالة الإعلامية المقدمة، فهو التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد والجماعة، وفق أطر وقوالب جاهزة يحددها رجال النظام وفق مصلحة الحاكم، ما يجعل هذا الإعلام معبراً عن الاحتياجات القُطرية للأنظمة السياسية الحاكمة وخياراتها الكبرى. والتي لا تمثل بالضرورة خيارات الشعب والمجتمع. (118)

وخارج الدائرة التي رسمها وليم راف لوسائل الإعلام العربية المكتوبة في علاقتها بالسلطة، يمكن التأكيد أن الحكومات العربية كانت تتحكم أيضاً في الصحافة السمعية والقنوات الإذاعية. فرغم أن الإذاعات العربية عرفت انطلاقها منذ عشرينيات القرن الماضي، فإنها ظلت محكومة هي الأخرى بـ "نموذج الدولة للممارسة الإعلامية" (119) والذي يعني أن "الدولة هي من يحتكر البث الإذاعي، وهي الراعي والمسؤول عن الخدمة الإذاعية، ما جعل الصحافة الإذاعية في العالم العربي هي الأخرى مجرد خدمة دعائية

118 - راسم الجمال، مرجع سابق ص ص: 53-54

119 - عبد الكريم حيزاوي، "مزيد من الاستقلالية لإذاعة المرفق العام"، مجلة الإذاعات العربية، العدد الأول، 2012، ص: 10

للحكومة". (120) وللتدليل على هذا التناول النظري الصرف، يمكن العودة للتجارب الإعلامية في أي دولة من دول العالم العربي في تلك الفترة. فرغم التباين الجزئي العائد لخصوصية كل بلد، فإن الممارسة الإعلامية في بلد عربي كالمغرب مثلاً وبلد آخر في المشرق العربي كالأردن أو حتى البلد العربي المشهود له بالانفتاح الإعلامي، واتساع هامش الحرية الصحفية في بلد كلبنان، فإن ما كان يقدم من نشرات إخبارية وبرامج سياسية، كانت تتم وفق رؤية موجهة لخدمة الأنظمة السياسية الحاكمة (121). وبالتالي فالأداء العام لوسائل الإعلام العربية في هذه المرحلة كان محكوماً بسياق خاص وفق آلية مرسومة، تقوم خلاله وسائل الإعلام بعملها تحت السيطرة المالية والوصاية السياسية للنظم السياسية، المكونة من النخبة الحاكمة التي ورثت عن المستعمر أدوات السيطرة على مفاصل الدولة، وعملت على رهنها لمصلحتها الخاصة. واستمر أداؤها من خلال تحقيق نوع من التماهي لدى عامة الناس بين عملها كحكومة وبين عمل الدولة. وبالمحصلة فإنه بدلاً من أن يكون الإعلام خدمة عمومية يتحمل مسؤولية الواجهة الرسمية للدولة، ويشارك في مشروع بناء الدولة الوطنية الوليدة، ويساهم في التنمية السياسية والاجتماعية للمواطن، تحول إلى إعلام للحكومة والنظام النخبوي المهيمن في البلد. وبذلك نخلص إلى أنه في الوقت الذي شكل نشوء الدولة الوطنية في أوروبا درجة متقدمة من درجات تطور الحداثة والنهوض السياسي الاجتماعي، فإن مشروع الدولة الوطنية في العالم العربي، اصطدم بهيمنة النخبة الحاكمة التي ورثت المجتمع عن الحقبة الاستعمارية، وعملت على توجيهه بما يخدم ديمومتها في السلطة. وهنا كانت وسائل الإعلام والسياسة الإعلامية المعتمدة آلية من ضمن آليات السيطرة والهيمنة والضبط الاجتماعي.

وفي مساق مختلف عن المساقات الأخرى التي ميزت سيادة إعلام الدولة الوطنية القُطرية في العالم العربي طوال ثلاثة عقود كاملة، وتسخير الصحافة المكتوبة والمسموعة لخدمتها، فإن ذلك لم يحل دون ظهور تجربة إعلامية مختلفة من حيث آلية الاشتغال

120 - عبد الكريم حيزاوي، مرجع سابق ص: 11

121 - يمكن التدليل على هذه الفكرة من خلال الملف الخاص الذي أعدته مجلة الإذاعات العربية، العدد الأول، 2012، أنظر الدراسات التالي:

* محفوظ، عبد الهادي، "التجربة اللبنانية في مجال الإعلام السمعي والبصري": ص- ص: 22-25
 * طالع سعود الأطلسي، "الإعلام العمومي المغربي يسعى إلى تجديد سمعه وبصره" ص- ص: 21-24
 * عادل زيادات، "الإطار القانوني للإعلام الإذاعي والتلفزيوني في الأردن"، ص ص: 32-43

ومحتوى الرسالة الإعلامية، وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية الحاكمة. ففي العام 1953، أقدم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على تأسيس "إذاعة صوت العرب". وكما هو معبر عنه من خلال الاسم، ورغم أنها إذاعة مصرية، فقد كانت موجهة للمواطنين المصريين وجميع دول العالم العربي. وأن الرئيس جمال عبد الناصر أسسها لأغراض سياسية صرفة، اقتضتها مرحلة الخمسينيات والستينيات في العالم العربي. ومُستخدماً إياها لبث "خطاباته وبياناته السياسية عن الوحدة العربية، ومشروعه القومي الناصري في المقام الأول. إلى جانب دورها في دعم المجاهدين في الجزائر والمغرب وتونس، وهو ما جعلها برأي الكثيرين، جزءاً من مشروع التحرر العربي من الاستعمار (122).

ومن الواضح إن فكرة إنشاء إذاعة عربية موجهة لجميع الشعوب العربية في خمسينيات القرن الماضي، تبدو فكرة رائدة بالقياس إلى سياقها التاريخي الخاص. وقد تكون قد حققت على الأقل رهانين أساسيين:

* على المستوى الشكلي: إن إذاعة صوت العرب ببثها من القاهرة نحو جميع دول وشعوب العالم العربي، تكون قد حققت ما أضحى يسمى اليوم بـ "الإعلام العابر للحدود" الذي لا يختلف كثيراً من حيث آلية الاشتغال عن الإعلام الفضائي التلفزيوني. فعبر الإعلام العابر للحدود أضحى بإمكان بلد مثل مصر أن تسمع صوتها داخل الحدود الجغرافية لبلد آخر، كالمغرب مثلاً. وهذا معناه أن صوتاً جديداً ومخالفاً صار يزاحم صوت الإعلام المحلي الذي كانت تهيمن عليه النخب السياسية الحاكمة في تلك الدول التي كان يصلها بث صوت العرب.

* على مستوى مضمون الرسالة الإعلامية: إن الخطاب الإعلامي لإذاعة "صوت العرب" قدم معطى جديداً ووظيفة مغايرة للرسالة الإعلامية في هذه المرحلة. فبعدما كانت الإذاعة جزءاً من بنية السلطة العربية للتحكم في المجتمعات، فإنها مع إذاعة صوت العرب أضحت "سلاحاً جديداً في الحرب السياسية والكلامية بين الأنظمة العربية". (123) فالخطاب

¹²² - مأمون فندي، "حروب كلامية الإعلام والسياسة في العالم العربي"، ترجمة تانيا ناجية، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 85.

¹²³ - مأمون فندي، المرجع السابق، ص 88.

القومي العربي لجمال عبد الناصر، كما كان يقدم في صوت العرب، كان يدعو عبر بياناته السياسية لتوحيد العرب وتثوير الجماهير العربية ضد إسرائيل والاستعمار الخارجي عموماً. لكنه مع ذلك، لم يكن محل إجماع من قبل جميع الأنظمة السياسية العربية خاصة دول الخليج والملكيّات العربية، التي كانت ترى فيه خصماً سياسياً أكثر منه زعيماً عربياً. وكانت هناك مواجهات سياسيات مفتوحة بين المشروع السياسي والفكري لجمال عبد الناصر وبين الأنظمة الملكية في العالم العربي. و السبب في ذلك هو أن عبد الناصر وهو في قمة عنفوانه السياسي والعسكري، كان ينظر لتلك الأنظمة الملكية باعتبارها "ملكيات شبيهة بنظام الملك فاروق الذي أسقطته ثورة الضباط الأحرار".⁽¹²⁴⁾ وبالتالي فمن الطبيعي إن الخطاب الناصري كما هو مقدم في إذاعة صوت العرب كان مرفوضاً -أو على الأقل- غير مرحّب به في الحدود الجغرافية والسيادية للأنظمة الملكية، ومع ذلك كانت سهام النقد والبيانات السياسية التي تستهدف تلك الأنظمة، والتي شملت تهم "الرجعية والتخلف السياسي والاستعمار الجديد" كانت تصل عبر موجات إذاعة صوت العرب إلى قلب عواصم تلك الدول. وهنا تحديداً يمكن ملاحظة بداية انتقال مهم في وظيفة الإعلام السمعي في العالم العربي. فبعد أن كان أداة للهيمنة الاجتماعية للأنظمة السياسية الحاكمة داخل حدودها الجغرافية الخاصة، تحول إلى أداة للصراع السياسي بين الأنظمة السياسية، وأصبح وسيلة "للحرب الكلامية بين الدول العربية، أو بشكل أدق أصبح جزءاً من الحرب بين المشاريع السياسية العربية".⁽¹²⁵⁾

إن العلاقة بين الإعلامي والسياسي في هذه المرحلة والتي وصفناها إجرائياً بـ "إعلام السلطة" كانت تسير وفق منطق عمودي ثابت، ينظر للعملية الإعلامية في حقل الصحافة المكتوبة والإذاعة، باعتبارهما خدمة متمركزة بيد "حكومة ما بعد الاستقلال". ولأن هذه الحكومة كانت مكونة من نخبة موروثية عن الاستعمار تعلمت في الدول الغربية، فقد سعت لاحتكار مؤسسات الدولة وتسخيرها لخدمة مصالحها التي لا تختلف كثيراً عن

¹²⁴ - مأمون فندي، المرجع السابق ص: 90.

وأنظر المزيد عن الأهداف العامة لسياسة عبد الناصر من تأسيس إذاعة صوت العرب في:

*/Jia Ning Diong, Natalie, "Sawt Al-Arab or Sawt Al-Nasser? The Case of Mass Media under Gamal Abdel Nasser and the Convolutd Rise of Pan-Arabism", Journal of Georgetown University-Qatar Middle Eastern Studies Student Association, 2015: P: 3

¹²⁵ - أحمد بدر، "الرأي العام طبيعته وتكوينه"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1987 ص: 162.

المصالح الاستعمارية نفسها. وأحيانا أخرى يتم استغلالها من طرف الحاكم الفرد، الذي يسعى لنشر وتعميم فلسفته السياسية خارج الحدود الجغرافية لبلده. وبالتالي فإن هذا المنظور العمودي للسياسة الإعلامية في تلك المرحلة، حولها إلى نوع من الخدمة الموجهة التي تستهدف السيطرة على المجتمع وإخضاعه لسلطة خارجية هي سلطة حكومة النخبة السياسية المهيمنة. ومع ذلك فإن إذاعة صوت العرب شكلت حالة استثنائية في هذه المرحلة. وقدمت معطى جديدا تمثل في قدرة انتقال تأثير الرسالة الإعلامية خارج حدود الدولة الواحدة، واعتماد هذه الرسالة لتغيير المعدلات السياسية في دول عربية أخرى.

وإجابة عن السؤال المتعلق بمدى مساهمة وسائل الإعلام في هذه المرحلة الأولى "إعلام السلطة" في صناعة رأي عام، يمكن القول إنه بناء على المنظور السياسي المعتمد في الدراسة لمفهوم الرأي العام، والذي يقتضي جملة من الشروط المرتبطة بدرجات الوعي السياسي لدى الجمهور، إلى جانب توافر الحد الأدنى من الانفتاح السياسي للدولة على المجتمع ضمن سياق سياسي محدد، وأن تكون وظيفة وسائل الإعلام هي "مد الجماهير بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساهم في تكوين رأي عام في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشاكل، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها"،⁽¹²⁶⁾ فإن هذه الشروط تظل غير متوافرة بالشكل المطلوب في هذه المرحلة، إلى الحد الذي يصعب فيه الحديث عن رأي عام عربي، فطبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع هي علاقة ذات اتجاه واحد لا تفاعل فيها. ومجموع الأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام تتحدد في الضبط الاجتماعي للفرد والهندسة السياسية للجماعة. صحيح أن إذاعة صوت العرب أسهمت بصورة أو بأخرى في استنبات بوادر أولية لرأي عام عربي تجاه قضايا التحرر الوطني أو قضية فلسطين. لكن المعطيات الموضوعية المتوافرة في هذه المرحلة، لا تخول لنا إمكانية الحديث عن رأي عام عربي بالمعنى العلمي للمفهوم، وكل ما يمكن رصده هو عبارة عن (شكل هلامي للرأي العام) أو لنقل جمهور موجه من قبل السلطة الحاكمة.

¹²⁶ - عاشور فني، "التلفزيون الجديد وما بعد التلفزيون"، مجلة الإذاعات العربية، ال عدد 2، 2013 ص: 54.

المبحث الثاني : سلطة الإعلام

عادة ما يتم اعتماد مفهوم سلطة الإعلام في الأدبيات الإعلامية والسياسية الغربية منها والعربية، للتدليل على وجود سلطة رابعة مستقلة عن السلطات الثلاث المعروفة، والمتمثلة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. فمن الناحية النظرية الصرفة؛ يمكن القول إن حضور هذه السلطة، يُمثل إقرارا صريحا بأن الإعلام يمثل "فاعلا اجتماعيا وسياسيا قادرا على أن يقوم بدور السلطة المعادلة للسلطات الثلاثة، أو الحد من تأثيرها. وهذا المنظور الجديد لـ "سلطة الإعلام" الذي يعبر عن الحمولة السياسية للمفهوم دون حصر هذه السلطة في أبعادها الدستورية والقانونية، يقوم على منح الصحافة والصحفيين درجات متقدمة من الاستقلال عن السلطة التنفيذية، بدل التركيز فقط على الصحافة من حيث هي جهاز له تنظيماته وأدواته التي يمكن أن تصدر عنه قرارات نافذة. وهذا ما يجد الكثير من تجلياته داخل السياق العام للمجتمعات الغربية بشكل أوضح، من خلال الحديث عن قوة وتأثير وسائل الإعلام خاصة جهاز التلفزيون. فهذا الجهاز ومنذ ظهوره في المجتمعات الغربية، تحول إلى جهاز مسيطر يهemin على الدولة والمجتمع معا؛ ويصوغ مضمون العلاقة بين النظام السياسي وباقي أفراد المجتمع، إلى الحد الذي جعل الصحفي الفرنسي فرانسوا هنري دوفيريو ينحت مفهوما جديدا هو مفهوم "الميديا قراطية" La Mediacratie أو "حكم وسائل الإعلام" وذلك للحديث عن السلطة الاعتبارية لهذه الوسائل، وخاصة جهاز التلفزيون وقدرته على التأثير في النظم السياسية السائدة في مرحلة سياسية معينة، وتوجيه الأحداث، ولربما صناعة بالرأي العام⁽¹²⁷⁾، وإذا كان هذا التناول الذي يُعلي من القيمة الاعتبارية للإعلام التلفزيوني لكونه الوسيلة التي أثرت بصورة مباشرة في أهم الأحداث السياسية التي ميزت العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، فإن دخول القطاع الخاص للحقل الإعلامي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ونهاية احتكار القطاع العام، شكل نقطة تحول هامة في هذا المسار. وعبر الطفرة التكنولوجية، أصبح أداء التلفزيون في المجتمعات الغربية يحيل على قواعد جديدة للممارسة الإعلامية، تحولت بموجبه الصحافة التلفزيونية إلى "أداة للحرية، لا وسيلة للسيطرة". وعلى هذا الأساس ذهبت بعض الدراسات إلى النسيج

¹²⁷ - عبد الكريم حيزاوي، مجلة اتحاد الإذاعات العربية، مرجع سابق ص:9

على ذات المنوال الذي تحدث عنه دوفيريو من خلال الحديث عن مفهوم جديد هو "التيليقراطية/ La Telecratie " أي "حكم جهاز التلفزيون" وذلك في مسعى لتأكيد قوة هذا الجهاز كممثل حقيقي للسلطة الرابعة، لما لهذه الوسيلة من قدرة على إقناع الأفراد والجماعات بالأفكار الجديدة ودفعهم لتغيير قناعاتهم ومواقفهم. وبالتالي فإننا قد لا نستغرب اليوم، حينما نلاحظ أن "جهاز التلفزيون" في الحقل السياسي الغربي، يقترب بمفهوم الشرعية/Legitimacy، فبعدما كان أداة وظيفية للهيمنة والتسويق السياسي للدولة وتبرير برامجها السياسية، أصبحت هذه الوسيلة داخل المعتقد السياسي الجديد القائم على تعدد الفاعلين السياسيين غير الدولة، يقوم بأدوار جديدة ومغايرة. فهو قد يكون جهازا لمنح الشرعية للأفراد والأنظمة، كما قد يكون أيضا جهازا لنزعها أو التأثير عليها.

فعندما يقوم جهاز التلفزيون بنقل الحدث السياسي، ومنح الفاعلين السياسيين فرصة الظهور على الشاشة والتواصل الفعلي مع الجمهور، من خلال رسم إطار إيجابي ومحدد للمشاهدة والاستيعاب، فإن التلفزيون هنا يكون أداة لمنح (الشرعية السياسية) للحدث والفاعل فيه. ونكون إزاء ضرب من السلطة السياسية لجهاز التلفزيون، والتي يتحول ضمنها التلفزيون إلى منصة للتواصل والتفاعل مع الجمهور والتأثير في توجهاته العامة. وبالتالي فدور التلفزيون في منح الشرعية، يتأسس عبر مجموعة من القنوات المتصلة ببناء موقف إيجابي من الشخص/ الفاعل السياسي، أو البلد أو سياسة حكومة وانتهاء بصناعة موقف إيجابي لدى عامة الناس/الجمهور.

أما عندما يقوم جهاز التلفزيون ببناء مواقف مضادة للشخص/الفاعل السياسي أو الجماعة أو الدولة، وذلك عبر رسم إطار معين للمشاهدة والاستيعاب، يقوم على كشف أخطاء ونواقص وعيوب الفاعلين السياسيين. ما يساهم في سلبهم قوتهم السياسية الاعتبارية. فإن التلفزيون هنا يتحول إلى جهاز لنزع الشرعية السياسية

ويبدو أن العالم العربي لا يمكنه أن يخرج عن هذه القاعدة العامة، فهذا الجهاز الذي لم يدخل البيوت العربية إلا منذ سبعينيات القرن الماضي، تحول بسرعة فائقة إلى "جهاز للتواصل والإخبار الإقناع والتأثير في الأفراد ودفعهم لتبني آراء جديدة وربما ولاءات

مختلفة، هذا إلى جانب قيامه بدور الشاهد على مراحل التحول السياسي والاجتماعي في دول العالم العربي".⁽¹²⁸⁾ فبعدما ظل هذا الجهاز لعقد ونيف تحت إمرة الدولة الوطنية العربية، فإنه بدءاً من تسعينيات القرن الماضي، وجراء تحولات عالمية وأخرى عربية، دخلت بعض الدول العربية في مشاريع إصلاحية بهدف الانتقال للديمقراطية؛ بعدما أيقنت بأنه لم يعد بإمكانها الحكم بوسائل سياسية قديمة ومن ضمنها طبعا الإعلام. فقامت بفتح مجموعة من الأوراش الإصلاحية التي شملت أكثر من قطاع. استفادت خلاله وسائل الإعلام في أكثر من بلد من الهامش المتاح من عمليات التحرر والتحرير. وتم فتح المجال أمام الملكية الخاصة للاستثمار في الصناعات الإعلامية، ولأن الأمر تزامن مع ثورة تكنولوجية وتحرير لخدمات البث الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية في العالم، فقد ظهرت قنوات فضائية غطت أرجاء المنطقة العربية بالكامل، كان من نتائجها المباشرة تراجع الدور الحكومي وضعف أداء ومنتوج التلفزيونات المحلية. وبالمقابل برزت معالم مرحلة إعلامية جديدة تقوم على تمدد صناعة الإعلام التلفزيوني وتناسل القنوات الفضائية.

وقد أفاد تقرير البث الفضائي الذي أعده اتحاد إذاعات الدول العربية لعام 2012-2013 أن "مجموع القنوات الفضائية العاملة في الفضاء العربي منذ تسعينات القرن الماضي قد انتقلت من 733 قناة فضائية في العام 2010 وانتقل عددها إلى 1096 قناة فضائية في العام 2011 في حين بلغ عددها الإجمالي في العام 2013 إلى 1302 قناة فضائية".⁽¹²⁹⁾ وما يستوقف في هذه الأرقام هو أنه في أقل من عقدين عرف العالم العربي حالة من الانفجار الفضائي والحضور الكاسح للقنوات الخاصة أمام القنوات العمومية. ودون الدخول في معضلة تصنيف الفضائيات العربية من جهة الاستقلالية المالية والتحريرية، والتميز بين الإعلام الرسمي والإعلام الخاص والإعلام المشترك، فإننا سنقتصر على أربع تجارب تمثيلية لقنوات فضائية تلفزيونية متخصصة في الإخبار السياسية هي قناة إم بي سي/ العربية وقناة الجزيرة وقناة المنار وقناة الحرة. وهذه التجارب الإعلامية الأربعة يمكن اعتبارها ممثلة للفضاء الإعلامي العربي في تعدديته وتنوعه، دون أن يعني ذلك إقصاء بقية التجارب،

¹²⁸ - انظر التقرير السنوي للبث الفضائي العربي لعام 2012/2013، الصادر عن اتحاد إذاعات الدول العربية ص-ص: 6-9 .
¹²⁹ - الأسد صالح على الأسد، "انفجار الفضائيات العربية/الأبعاد الأهداف والتأثيرات الثقافية"، دار غيدا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2012 ص: 61 .

وتناولها بصورة نقدية يمكنه أن يقدم صورة عامة لمجمل قضايا وإشكاليات الإعلام الفضائي الإخباري العربي، على أن الأساس من استدعاء التجارب الأربعة هو الوصول إلى مجموعة من الإفادات التي تقدمها كل قناة على حدة للإجابة عن الإشكال المتعلق بعلاقة الإعلامي بالسياسي في السياق العربي الحديث، ومدى تمثيل كل واحدة لنموذج سلطة الإعلام، وقدرتها على صناعة رأي عام.

أولا/تجربة مجموعة إذاعة وتلفزيون الشرق الأوسط (إم بي سي) والعربية :

انطلقت قناة إذاعة وتلفزيون الشرق الأوسط (MBC)، القناة الفضائية التابعة لمجموعة بالاسم نفسه (إم بي سي/ Middle East Broadcasting) في عام 1991، وهي شركة تجارية خاصة برأس مال سعودي. وكانت القناة لحظة انطلاقها عبارة عن قناة فضائية شاملة تبث من العاصمة البريطانية لندن، وتجمع في برامجها بين الإخباري والترفيهي والاجتماعي. وفي العام 2002 أقدمت مجموعة (MBC) على الانتقال لمقرها الجديدة بالمدينة الإعلامية بدبي بالإمارات العربية المتحدة. وقد تمكنت المجموعة في البداية من تحقيق نسبة مشاهدة قوية في العالم العربي، خاصة في المملكة العربية السعودية. لكن وفي خطوة جديدة وغير متوقعة أقدمت المجموعة عام 2003 على إطلاق قناة العربية. لتكون بذلك أول قناة فضائية إخبارية متخصصة تابعة للمجموعة "تهتم بالأخبار السياسية والرياضية والاقتصادية، مع تركيز واضح على المشروع السعودي والترويج له سياسيا واجتماعيا واقتصاديا". وقد كشفت تسريبات موقع ويكيليكس أن ملكية محطة العربية تعود لوليد الإبراهيم صهر الملك الراحل فهد بن عبد العزيز؛ وأن 50٪ من أرباح القناة هي من نصيب الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز الذي ينتمي للجناح الليبرالي في الأسرة السعودية الحاكمة (130)، وهو من يقف خلف التوجه السياسي والفكري للقناة القائم على تأسيس "إمبراطورية إعلامية للهيمنة على خيارات وتوجهات الشارع العربي، وذلك على شاكلة إمبراطورية روبرت مردوخ المالكة لقناة فوكس نيوز، وأستراليان فوكس نيوز

¹³⁰ - أنظر نص الوثيقة المسربة في موقع ويكيليكس على الرابط التالي :
<http://web.archive.org/web/2010121205522/21>

وجريدة وول ستريت جورنال، ونيويورك بوست". (131) وفي إطار التوسع الأفقي في المجال الإخباري، قامت إدارة المجموعة مرة أخرى في عام 2012 بإطلاق قناة العربية الحدث؛ وهي خدمة إخبارية تابعة لقناة العربية، تم تأسيسها بهدف "نقل الأخبار والأحداث المباشرة والندوات الحية لحظة بلحظة". ويبدو أن الغاية من تأسيس هذه القناة تمثل في محاولة ربط المشاهد العربي بالمنظور الذي تتبناه المجموعة، في اختيار وتقديم وتحليل الأخبار السياسية وانعكاساتها على مستقبل منطقة الشرق الأوسط. مع تركيز واضح على الشأن المصري.

وتذهب بعض الدراسات العربية وحتى الأجنبية، إلى أن قناة العربية عملت منذ لحظة انطلاقها، على تقليد قناة الجزيرة القطرية (132)، التي سبق أن انطلقت في العام 1996، حيث كانت برامجها إما متشابهة مع برامج القناة القطرية أو مستوحاة منها. وأن ما يميز مضمون الخط التحريري للقناة منذ البداية هو "التماهي الكبير مع السياسة الأمريكية وحتى الإسرائيلية في المنطقة، وخصوصاً القضايا والأحداث المرتبطة بغزو العراق وحركة حماس وحزب الله في الجنوب اللبناني". (133) ولعل هذه الاختيار التحريري، هو الذي جعل القناة تفقد عدداً من مشاهديها، منذ السنوات الأولى لانطلاقها، خاصة في اللحظات التي اتسمت بالواجهات العسكرية مع إسرائيل في قطاع غزة والجنوب اللبناني. فالجدل الذي واكب الأداء الإعلامي والسياسي لقناة العربية خلال العامين الأولين من ظهورها، وسهام النقد التي وجهت لها بشأن هويتها التحريرية، وتماسها الصريح مع الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، دفع بمالكها وليد الإبراهيم للرد على مجموع الأسئلة والانتقادات التي أثارت في أوساط الرأي العام العربي، مؤكداً أن قناة العربية تمثل في أبعادها العامة "خياراً بديلاً أكثر

131 - أنظر التوجه العام للسياسة التحريرية لقناتي العربية والسعي السعودي لتأسيس إمبراطوريات إعلامية عربية للتأثير على الرأي العام العربي، وفق المنظور الليبرالي الذي اختارته إدارة مجموعة قنوات (إم بي سي BBC) وقناة العربية في:

Cochrane.)Paul), "Saudi Arabia's media influence, "Arab Media & Society, 02 Oct 2007, See more at: <http://www.arabmediasociety.com/?article=421>

132 - رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذه الجزئية، يمكن العودة للدراستين للمزيد:

* Tahtman, Steve, "Losing Arab Heart and Minds, The coalition, Aljazeera and Muslim Public Opinion". Hurst & co Publishers, UK, 2006 PP: 73-75.

*Zayani, Mohamed, and Others, "the Aljazeera phenomenon, critical Perspective on New Arab Media ", Pluto Press, London, 2005, see the introduction of the book, PP: 1-47.

133 - Hammond, Andrew, "Saudi Arabia's Media Empire: keeping the masses at home", in Arab Media society, Issue 3, 2007. See at: <http://www.arabmediasociety.com/?article=420>

اعتدالاً من قناة الجزيرة. وأن الهدف من هذا الخيار هو وضع قناة العربية بالنسبة لقناة الجزيرة في الموقع نفسه الذي تحتله قناة سي إن إن/CNN من قناة فوكس نيوز/ News Fox كمنفذ إعلامي هادئ ومتخصص معروف بالتغطية الموضوعية وليس الآراء التي تقدم في صورة صراخ" (134). فهذا التقابل الذي يستتصر في بعض مضامينه، انبهاراً بالنموذج الإعلامي الغربي الأمريكي يدعو إلى التساؤل عن الهوية التحريرية لقناة فوكس نيوز/ Fox News المعروفة بمعادتها للعرب والقضايا العربية، وانحيازها الصريح للسياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية. ودفاعها المستميت عن الخيارات السياسية العامة لحزب المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا علمنا أن قناة سي إن إن/ CNN كانت أول مؤسسة إعلامية تستحدث فكرة البث الإخباري المباشر، وهي المعروفة برصانتها المهنية ودفاعها عن استقلالية الممارسة الإعلامية، ما جعلها تدخل في مواجهات متكررة مع سلطة القرار الأمريكي، فإنه يسهل على الدارس فرصة التقابل الموضوعي والتمييز بين القناتين العربيتين.

إن السياسة التحريرية المعتمدة في قناة العربية، وتماسها المباشر مع الجناح الليبرالي من الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، إلى جانب دفاع القناة عن السياسة العامة للدولة السعودية ضمن لعبة المحاور في الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وعلاقتها مع الجبران دفع بالباحث العربي مأمون فندي إلى تصنيف قناة العربية ضمن خانة "الإعلام الليبرالي العربي". (135) وأن خطاب قناة العربية تم تأسيسه لمواجهة خطاب الجزيرة، القائم على "تمثيل وجهة نظر التحالف الجديد في الشرق الأوسط بين البعثيين أو القوميين العرب والإسلاميين" (136) وقد ظلت قناة العربية محافظة على ذات النفس الليبرالي، القائم على الانتصار لفكرة إقامة سوق حرة للأفكار والآراء و المعلومات مع ما

134 - أنظر التوجه العام للسياسية التحريرية لقناة العربية وموقفها من الجزيرة، ومحددات الخط التحريري للقناة في الحوار الذي أجراه مالكا، وليد البراهيم مع صحيفة الرياض السعودية بتاريخ الجمعة 7 رمضان 1427هـ - 29 سبتمبر 2006م - العدد 13976 على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/188023> : وأنظر حوار مدير قنوات (إم بي سي) علي جابر بخصوص علاقة قنوات الإم بي سي بالإدارة العامة للمجموعة على موقع وقع الهتلان بوست على الرابط التالي: <http://hattpost.com/interview> : وللمزيد بشأن القنوات التابعة لمجموعة مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC)، يمكن العودة لموقع "شركة آلياد" المالكة للمجموعة، على الرابط التالي:

<http://www.alliedmedia.com/ARABTV/anatvandmiddleeastbroadcast.htm>

135 - مأمون فندي، مرجع سابق، ص: 36

136 - مأمون فندي، مرجع سابق، ص: 260

يعنيه ذلك من كون "الحقيقة السياسية موجودة في السوق وأن باب الحرية مفتوح أمام الأفراد لنيل تلك الحقيقة وما يقتضيه ذلك من انتقال بين السياسة والإعلام"⁽¹³⁷⁾. وهذا الاختيار من شأنه أن يلزم القناة مهنيا وأخلاقيا بعرض جميع الآراء والأدلة والرؤى بشأن قضية معينة كأساس لاتخاذ القرارات المرتبطة بشتى مناحي المجتمع الليبرالي"⁽¹³⁸⁾. ورغم أن المنظور الليبرالي ظل حاضرا وشاهدا على أداء القناة منذ انطلاقتها، فإن مأمون فندي يؤكد بأن جميع المشاريع الإعلامية التلفزيونية السعودية، خاصة مجموعة إم بي سي (MBC) والعربية ظلت مرتبطة بـ (الدولة السعودية)، أو بشكل أدق التيار السياسي الليبرالي المتنامي في ثنايا الدولة والمجتمع السعودي". وفيما يجد البعض صعوبة في الحديث بنوع من الأريحية عن تيار ليبرالي سعودي، فإن الإجابات التي قد تأتي من لدن باحثين سعوديين، تؤكد "وجود هذا التيار واستمراره وسط بنيات الدولة والمجتمع في المملكة العربية السعودية. وأنه يأخذ شكل أشقات مجتمعات، وأحيانا أخرى يأخذ شكل مظلة كبيرة تجتمع تحتها التيارات غير الإسلامية. وأحيانا أخرى يتم اعتماد مفهوم الليبرالي السعودي وتعميمها لتطلق على الفرد المؤمن بالحرية"⁽¹³⁹⁾. هذا وقد عمل المدير السابق لقناة العربية عبد الرحمن الراشد على تأكيد ذات المنظور الليبرالي لكن من خلال ربطه بالدولة السعودية مباشرة. معتبرا أن "دور قناة العربية في لعبة الصراع الجديد في منطقة الخليج العربي يتحدد في الدفاع عن المشروع السعودي، في علاقتها بباقي المشاريع السياسية في المنطقة. وأن قناة العربية لا يمكن أن تكون محايدة في تغطية الأحداث السياسية التي تمس دولة المملكة العربية السعودية، لأنها ملكية سعودية"⁽¹⁴⁰⁾ ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شدد على أن "المملكة العربية السعودية تتعرض للهجوم، ومن الطبيعي أن تُدعم بوسائل إعلام قوية"⁽¹⁴¹⁾. وذلك في إشارة لدور قناة للعربية الفضائية ضمن لعبة الصراع السياسي والمذهبي في المنطقة. ودفاعها عن الاختيار الليبرالي الذي يتماشى وسياسة القناة التي لا تنفصل عن مشروع الدولة السعودية، وحكم آل سعود الذين يعتبرون أنفسهم الممثل الرسمي للإسلام الصحيح وأنهم في

¹³⁷ - ريفرز وآخرون "وسائل الإعلام والمجتمع الحديث": ص: 106

¹³⁸ - ريفرز وآخرون: المرجع السابق، ص: 105

¹³⁹ - عبدالله الرشيد، "الليبراليون السعوديون بعد الربيع العربي وصعود الإسلاميين"، مجلة المجلة عدد (1578) شهر ديسمبر

2012. أنظر التحقيق كاملا على الرابط التالي: <http://arb.majalla.com/2012/12/article55240941>

¹⁴⁰ - أنظر حوار عبد الرحمن الراشد مع جريدة البيان الإماراتية ليوم: 15 / 5 / 2016

¹⁴¹ - أنظر أيضا حوار آخر لعبد الرحمن الراشد مع جريدة المدينة السعودية: 2016/11/13

سعيهم لإرساء صيغة خاصة للإسلام يرفضون كافة أشكال المشروع القومي ومنظريه بذات القوة التي يرفضون بها المشروع الإسلامي ممثلاً في الإخوان المسلمون. وأن هذا الإسلام الليبرالي، هو الصيغة المعتمدة حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية للسعودية وهو أيضاً إسلام سلفي أصولي، حينما يتعلق الأمر بالمستوى الاجتماعي والديني (142)

ثانياً* تجربة شبكة الجزيرة

في عام 1996، وضمن سياق سياسي مختلف في منطقة الخليج العربي، والتداعيات المرتبطة بما بعد حرب الخليج الأولى، وتحول المنطقة العربية إلى ساحة ساخنة للحروب العسكرية والسياسية، أقدمت الدولة القطرية على إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من العاصمة الدوحة. وقد انطلقت القناة بفكرة من أمير قطر الجديد حينذاك حمد بن خليفة آل ثاني. لتشكل أول قناة إخبارية عربية متخصصة في الخبر السياسي والبرامج الحوارية السياسية والتغطيات المباشرة، على شاكلة ما كان يقدم على قنوات بي بي سي (BBC) البريطانية، وسي إن إن (CNN) الأمريكية. (143) وقد قدمت قناة الجزيرة نفسها على أنها "قناة مستقلة ذات شخصية معنوية، تبث من الأراضي القطرية دون أن يعني ذلك تبنيها وجهة نظر الحكومة القطرية. وأن علاقتها مع الدولة القطرية تتحدد في مسألة التمويل، من دون الإشراف أو الإدارة أو التسيير" (144). ولحظة انطلاقها، استفادت قناة الجزيرة الإخبارية من حدثين مهمين ساهما في بلورة وإخراج المشروع بالصيغة التي خرج به في النهاية. فمن الناحية السياسية الخاصة استفادت الجزيرة في انطلاقها من التحول السياسي الذي شهده البيت القطري من الداخل، بعد إسقاط الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، الذي كان يشغل حينها منصب وزير الدفاع، لأبيه خليفة بن حمد آل ثاني وتوليه إمارة البلاد. وقد تم الاعتماد على الجزيرة حينها لتكون جزءاً من مشروع إصلاح وافتتاحي اختاره الأمير الجديد على مستوى الإقليمي والعربي والدولي". ومن الناحية الإعلامية الصرفة، استفادت الجزيرة من تسريح عدد من المنتجين والمذيعين والصحفيين من قبل شبكة "بي بي سي العربية" (BBC)

¹⁴² - حياة، الحويك. "جيوبوليتيك وخطاب الفضائيات العربية"، منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 85.
¹⁴³ - Hugh, (Miles) "Al-Jazeera, How Arab TV News Challenged the world", Abacus, London, 2005, P P: 28-39

¹⁴⁴ - مفيد الزيدي، "قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 34

المملوكة حينها للمملكة العربية السعودية. وتقرر إغلاقها بقرار سياسي من الحكومة السعودية، بدعوى بثها برنامجا وثائقيا تضمن لقاءً مع المعارض السعودي المقيم في لندن محمد المسعري. فالعنصران السالفا الذكر، ساهما بصورة قوية في رسم معالم تجربة قناة الجزيرة كتجربة إعلامية جديدة ومغايرة في فضاء إعلامي عربي مدموغ بهيمنة النمط الإعلامي الموجه. وبالتالي فالذين أسسوا قناة الجزيرة الإخبارية كانوا متشبعين بالتجربة الإعلامية للبي بي سي في أصولها البريطانية، ورافضين للنموذج الأحادي للصحافة العربية منذ خمسينيات القرن الماضي. والقائم على الخضوع للسلطة السياسية أو للسلطة المالية لمالك القناة، وبالتالي فتأسيس قناة إخبارية متخصصة في الخبر السياسي العربي والدولي في الفضاء الإعلامي العربي، بهذه الرؤية الجديدة، وفي سياق مشحون سياسيا وعسكريا، جعل قناة الجزيرة تدخل في مواجهات مفتوحة مع عدد كبير من الحكومات العربية، وحتى الحكومات الغربية التي ترسخت لديها تقاليد عريقة في الممارسة الإعلامية.

إن النشرات الإخبارية في قناة الجزيرة التي تبث على رأس الساعة كانت تتضمن الأخبار التي لا تبث في القنوات الفضائية المحلية، والتي لا يُريد لها الحاكم العربي أن ترى النور. وهذا الاختيار التحريري لقناة الجزيرة هو الذي كان وراء إغلاق عدد كبير من مكاتب القناة في عدد من العواصم العربية، أحيانا بصورة مؤقتة، وأحيانا أخرى بصورة دائمة. كما أن البرامج الحوارية في القناة خلقت درجات إحراج كبرى لدولة قطر خاصة مع دول الجوار، والتفسير الوحيد الذي كان يُقدم حينها من قبل وزارة الخارجية القطرية، هو أن "قناة الجزيرة رغم أنها تُمول من قبل الدولة القطرية، فإنها مستقلة إداريا وتحريريا حسب قانون إنشاء القنوات والمؤسسات الإعلامية في قطر". (145)

145 - شكلت العلاقة بين قناة الجزيرة والدولة القطرية ومسألة التمويل والاستقلالية التحريرية للقناة نقطة خلافية بين عدد من

الدارسين:

- الفريق الأول يذهب أصحابه إلى أن قناة الجزيرة تمثل تجربة تأسيسية مختلفة في المشهد الإعلامي العربي من حيث علاقة الإعلام بالسلطة الحاكمة، كما أنها تقدم منظور جديد للإعلام العربي، استفاد كثيرا من تجربة البي بي سي (BBC) البريطانية، في توخي أكبر قدر من الموضوعية. ويمثل هذا الفريق:

* Miles, Hugh, "Al-Jazeera, How Arab TV News Challenged the world", Abacus, London, 2005

* Lamoum, Olfa, "Aljazeera, Miroir rebelle et ambigu du monde Arabe", Edition la decouverte, Paris, 2004

-أما الفريق الثاني، ويذهب أصحابه إلى أن قناة الجزيرة تمثل مشروعا سياسيا قطريا للتصدي للهيمنة السعودية، وأنه لا يمكن قراءة هذا المشروع الإعلامي إلا ضمن الحروب السياسية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، ويتزعم هذا الفريق :

ولقد سعى القائمون على رسم الهوية الإعلامية للقناة من خلال جملة مبادئ ومعايير عامة عبر تقديم تعريف جامع للقناة أصبحت بموجبه "الجزيرة خدمة إعلامية عربية الانتماء عالمية التوجه، شعارها الرأي والرأي الآخر، وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم المهنية في إطار مؤسسي... وإذ تسعى الجزيرة لنشر الوعي العام بالقضايا التي تهم الجمهور، فإنها تطمح إلى أن تكون جسرا بين الشعوب والثقافات يعزز حق الإنسان في المعرفة وقيم التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان"⁽¹⁴⁶⁾ فهذا التوصيف الذي أضحى من الأدبيات الكلاسيكية لقناة الجزيرة، يقدمها باعتبارها فضاء تعددي وديمقراطيا لعرض كافة الأصوات، دونما وصاية خارجية أو خضوع لإكراه الدولة. فهي أولا منبر تعددي لعرض كافة وجهات النظر السياسية، حتى لو تعلق الأمر بالخصوم السياسيين لقطر. وهي ثانيا تنتصر للقضايا العربية العادلة، وفي ذلك انتفاء لصفة الحياد الذي قد يعني أحيانا الصمت في وجه الظلم والطغيان والفساد. وهي ثالثا وأخيرا منظور ديمقراطي للعملية الإعلامية يمكن اختباره في اللحظات الحاسمة من تاريخ العرب.

إن هذا التوجه في بناء الهوية الإعلامية لقناة الجزيرة منذ السنوات الأولى لانطلاقها، هو الذي قاد المدير العام الأسبق للشبكة وضاح خنفر من بين عامي (2003 و2011) إلى التأكيد بالقول: "نحن لا نرى أنفسنا حزبا سياسيا ولا قوة تغيير اجتماعي، تدخل في إطار ما يصنف بأنه قوى المجتمع المدني، الذي يحاول أن يفعل فعلا مباشرا في تبليغ منهج فكري أو رأي بعينه أو تبني مشروعات محددة للإصلاح، نحن نرى أنفسنا باختصار مؤسسة إعلامية تساند القضايا الكبرى لمجتمعاتنا العربية. ولذلك تحدثنا في رسالة القناة عن ثلاثة عناصر مهمة:

- 1/ حق الإنسان في المعرفة

- 2/ الديمقراطية وحقوق الإنسان

* مأمون فندي، "حروب كلامية، الإعلام والسياسة في الوطن العربي، ترجمة تانيا ناجية، الدار الساقية الطبعة الأولى 2008،
¹⁴⁶ - انظر كتاب "روح الجزيرة"، مؤلف جماعي في الذكرى العاشرة لانطلاقة الجزيرة، إعداد قناة الجزيرة، الطبعة الأولى،
2006، ص: 199

3- أن تكون الجزيرة جسرا للتواصل بين الثقافات المختلفة.، (147)

فهذه العناصر التي شكلت الإطار الناظم للهوية الإعلامية لقناة الجزيرة منذ بدايتها، استطاعت في حيز زمني لم يتجاوز العقد الواحد، أن تحقق تحولا في مضمون الرسالة الإعلامية العربية ورسم أبعاد جديدة للعلاقة بين المؤسسات الإعلامية والدولة الوطنية العربية، كما أنها قدمت منظورا جديدا في تعاطي وسائل الإعلام السياسي مع الشأن العربي خاصة الملف الفلسطيني والخلافات بين الدول العربية. إضافة إلى أن رؤيتها في التعاطي مع القضايا السياسية الكبرى التي تمس المصالح الغربية في دول العالم العربي والإسلامي كانت مختلفة خاصة في الملف الأفغاني والغزو الأمريكي للعراق. كما أن منسوب الحرية والاستفزاز ضمن الشبكة البرمجية للقناة خاصة برنامج "الاتجاه المعاكس" و"أكثر من رأي" و"الشريعة والحياة"، قد خلف ردود فعل قوية في عدد من العواصم العربية، بما فيها جيران الإمارة القطرية وخاصة المملكة العربية السعودية، حيث استعملت جميع السبل والوسائل لمحاولة إسكات قناة الجزيرة أو على الأقل التغيير من لهجتها تجاه محيطها الإقليمي. ولما باءت كل المحاولات بالفشل تم اللجوء إلى السلاح نفسه لمواجهة الجزيرة، والمتمثل في استحداث قناة جديدة هي "قناة العربية" أي أنه بعد ثماني سنوات من انطلاق الجزيرة جاءت قناة العربية التابعة للمملكة العربية السعودية بمثابة سلاح مضاد للجزيرة الإخبارية. (148)

أما على مستوى السياسة التحريرية لقناة الجزيرة، فمعلوم أن القناة منذ انطلاقتها اعتمدت شعار "الرأي والرأي الآخر". وهو ذات الشعار الذي تم تعميمه فيما بعد، وأضحى شعارا موحدًا لكل قنوات شبكة الجزيرة، فإنه يمثل الإطار الناظم للعمل التحريري داخل غرفة الأخبار. ومعلوم أن السياسة التحريرية لأي مؤسسة إعلامية ليست بالعملية الجاهزة القابلة للتصدير والاستيراد، أي أنها عملية تُبنى داخل غرف الأخبار، وفق رؤية تقوم على جماعية القرار. كما أنها أيضا ليست بالعملية الثابتة على قاعدة أو قواعد جامدة، وعناصر

147 - وضاح خنفر "صدقية القنوات الإخبارية في ظل المنافسة على جذب المشاهدين" ضمن كتاب جماعي: "الإعلام العربي في عصر المعلومات"، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 395.

148 - مأمون فندي، "حروب كلامية"، الإعلام والسياسة في الوطن العربي، ترجمة تانيا ناجية، الدار الساقية للطباعة الأولى 2008، ص: 115.

هذه السياسة لا يمكنها أن تكتمل خلال سنة أو سنتين، بل قد يحتاج لعقد كامل وربما أكثر، حتى تستقيم السياسة التحريرية للقناة والتي تقتضي تقديم إجابات موضوعية عن القضايا التحريرية المتعلقة ب:

1/ رؤية المؤسسة الإعلامية لنفسها وعلاقتها بالمؤسسات الإعلامية الأخرى.

2/ تراتبية الخبر وتأطير الأخبار

3/ زاوية أو زوايا معالجة المادة الخبرية التي يختارها منتج الرسالة.

4/ طريقة استخدام الصور

5/ مسألة انتقاء الضيوف

إن هذه العناصر الخمس المشكلة للسياسة التحريرية في كل المؤسسات الإعلامية، قد تكون محصلة تناول نظري لتأسيس تعاقدات خاصة واستثنائية مع الجمهور، وقد يحدث أحيانا أن يصطدم هذا الطموح النظري بالواقع، وأحيانا أخرى، يكون الصدام بارزا بين القناعات النظرية للصحفي أو منتج الخبر والواقع، خاصة حينما يتعلق الأمر بقضايا مرتبطة بقضايا التحيز والموضوعية، أو عندما يكون منتج الخبر طرفا في القصة الخبرية. لكن المطلع على آليات العمل في غرفة أخبار قناة الجزيرة، ومراحل بناء السياسة التحريرية للقناة، سيلاحظ أن هناك انشغالا واضحا ببناء سياسة تحريرية للقناة تنشد النزاهة والموضوعية رغم الإقرار بصعوبة الوصول لبناء سياسة تحريرية موضوعية. فطالما أن القنوات الإخبارية تتعامل مع الحدث باعتباره "حقيقة سياسية يصعب الإمساك بها موضوعيا"، وأن الحدث السياسي يخضع لأكثر من قراءة حسب الخيارات العامة المؤطرة للعناصر الأربعة المشكلة للرسالة الإعلامية، أي منتج الرسالة السياسية، والرسالة السياسية، وجمهور الرسالة السياسية، والسياق السياسي، فإن الحل بنظر القائمين على القناة يقتضي اعتماد "مقاربة موضوعية نقدية سياقية" سواء تعلق الأمر بخبر مفرد أو نشرة أخبار مكونة من مجموعة أخبار.

وبالنظر إلى استحالة الحديث عن استقلالية تامة للقنوات الإخبارية السياسية، وحيادها في التعاطي مع الأخبار السياسية؛ ورغم وجود صلات عدة بين القناة وبين الدولة القطرية، فإنه مع ذلك يصعب القول بالوصاية السياسية للدولة القطرية على القناة، بل الحاصل هو أن هناك مسافة موضوعية بين الدولة والقناة قد تقصر أو تطول حسب الحدث والسياق العام للحدث ومدى تأثير الدولة القطرية بهذا الحدث. لكن أيضا هناك إرادة من قبل الإدارات المتعاقبة على القناة لجعلها "رافعة ضمن مشروع ديمقراطي عربي له تمظهراته الإقليمية وأبعاده العالمية، وهو المشروع الذي يقوم على مساهمة الجزيرة في صناعة سياسة العالم وثقافته وتعزيز نفوذ العالم الإسلامي عبر المساهمة في التحول نحو الديمقراطية وإذا لم يكن بمقدور هذا المشروع أن يغير، فإنه بإمكانه أن يلهم ويساعد على تحقيق الشروط الموضوعية للانتقال نحو الديمقراطية".⁽¹⁴⁹⁾ ورغم إصرار منتقدي الجزيرة على التعاطي معها باعتبارها مشروع الدولة القطرية في بناء سياستها الداخلية والإقليمية، وحماية مصالحها في المنطقة في وجه الأخ الأكبر المملكة العربية السعودية خاصة في السنوات الخمس الأولى من عمر القناة (1996-2001). وأن السياسة التحريرية لقناة الجزيرة تجاه القضايا الإقليمية خلال تلك السنوات من مسيرتها ظلت محكومة بوجهة النظر المقابلة لوجهة النظر السعودية. وهذا التوجه يجد تفسيره الواضح في سعي الدولة القطرية الجديدة للخروج الكلي من تحت عباءة السياسة السعودية، كما كان عليه الأمر في عهد الأمير السابق⁽¹⁵⁰⁾، فإن كل ذلك لا يمنع من الاستحضار الدائم لتلك المسافة الموضوعية بين الدولة القطرية والسياسة التحريرية للقناة. وعلى المستوى الدولي يبدو أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أيقنت الدولة القطرية الصغيرة جغرافيا بحجم التحولات السياسية والعسكرية التي طالت العالم العربي والإسلامي، وسياسة المحافظين الجدد تجاه الإسلام وقضايا الإرهاب، تقتضي ضرورة امتلاك "سلاح ناعم Soft Power"، قادر على مواجهة الخصوم على المستوى الدولي. ولعل المحطات التي شهدت خلافات بين إدارة التحرير في قناة الجزيرة والحكومة الأمريكية، بشأن غزو العراق وبث خطابات بن لادن. وسواء تعلق الأمر بالعلاقة

¹⁴⁹ - فيليب سيب، "تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية" ترجمة عز الدين عبد المولى، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، الطبعة الأولى، ص: 167-176.

¹⁵⁰ - مأمون فندي، المرجع السابق، ص: 119.

مع البيت الأبيض أو مع وزارة الدفاع، فإن النتائج كشفت أن قناة الجزيرة التي أضحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قوة ناعمة قادرة على مقارعة السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية. (151)

ويصر منتقدو الجزيرة على أن القضايا الداخلية القطرية لا تجد لها مكانا ضمن السياسة التحريرية للقناة، وأنه لا يتم السماح للأصوات المعارضة في قطر بالظهور على الشاشة. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تجاهل هذه الملاحظة، فإن الجواب قد يُختزل في كون قطر هذا البلد الصغير جغرافيا لا يقدم مادة إعلامية قادرة على أن تتصدر عناوين النشرات الإخبارية في القنوات العربية والدولية. فباستثناء قضية وضع حقوق الإنسان في ظل تردي أوضاع العمالة الآسيوية وانتقال النظام الحاكم في البلاد عام 1995، فإنه لا توجد أخبار ساخنة في قطر. وأحيانا أخرى يتبنى منتقدو الجزيرة مقولات أخرى من خلال الترويج لفكرة كون الجزيرة قناة إسلاميين أو أنها الجهاز الإعلامي لتنظيم القاعدة والقناة المتخصصة في بث أشرطة بن لادن، وأحيانا يتم تخفيف الحكم والزرع بأن قناة الجزيرة تمثل لسان حال التحالف الجديد بين القوميين والإسلاميين وأن خطابها يمثل مزيجا من الخيارات القومية المطالبة بالحرية والتحرر الشعبي مع الاعتماد الكلي على المرجعية الإسلامية. (152)

وانطلاقا من فرضية كون كل التجارب الإعلامية والصحافية في العالم مسيسة وأنه ليس هنالك إعلام بريء، وأن للإعلام مظاهر معلنة ونوايا مضمرة، فإن تبني الجزيرة للأصوات القومية والإسلامية في الشارع العربي قد يكون برأي البعض خيارا مبررا لأسباب متعددة، أهمها أن عملية التبني جاءت استجابة لطبيعة الشارع العربي اليوم والموزع بين المرجعيات الإسلامية والقومية والليبرالية. ومع ذلك فإن الإدارات المتعاقبة على القناة تصر دوما على أن الجزيرة " قناة كل العرب التي تتناول كل التناقضات السياسية في العالم العربي، بمن فيهم الإسلاميين والليبراليين واليسار وسائر التيارات السياسية. وأنها فضاء واسع لإثارة

¹⁵¹ - مفيد الزبيدي، مرجع سابق: ص ص: 38-39.

للمزيد بشأن الخلاف بين قناة الجزيرة الإخبارية والإدارة الأمريكية من زوايا مختلفة، يمكن العودة للمراجع التالية:

* El-Ibiary, Rasha, "One war, two televised worlds, comparative analysis between Aljazeera and CNN in covering the 2003 invasion of Iraq", Lambert academic Publishing, Saarbrücken, Germany, 2010 .

* Lamloum, Olfa, "Aljazeera, Miroir rebelle et ambigu du monde Arabe", Edition la decouverte, Paris, 2004, PP: 109-138.

¹⁵² - مأمون فندي، "حروب كلامية الإعلام والسياسية في العالم العربي" مرجع سابق، ص ص: 7-8. وأنظر أيضا: ص 260 وما بعدها.

التناقضات السياسية العربية دون التوقع أو التمرس داخل منظومة إقليمية قومية كانت أو دينية⁽¹⁵³⁾ والمتابع لما يقدم على الشاشة من نشرات أخبار وبرامج حوارية سياسية سيلحظ نزوعا واضحا للانتماء للشارع العربي في علاقته الضدية بالدولة الوطنية، وأن هناك انتصارا للتيارين الإسلامي والقومي اللذين يشكلان معا التيار العام المهيمن في الشارع العربي. وكما سبق وأوضحنا في سياق الفصل الأول، واستحضارا للربيع العربي، باعتباره بداية دخول المجتمعات العربية في سياق المجتمع الشبكي القائم على معادلة التواصل الديمقراطي كبديل للسيطرة السياسية وبداية مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية في العالم العربي، فإن قراءة تجربة الجزيرة على ضوء مقولات الفصل السابق، تقودنا إلى تأكيد فرضية كون قناة الجزيرة وعبر هويتها الإعلامية وسياستها التحريرية تدرج ضمن دائرة المجتمع حسب منظور هيربرت ماركيز، وتجسد مقولة الإعلام الديمقراطي حسب توصيف نوام تشومسكي، الذي يعني الانتماء للمجتمع والشعب والجمهور في وجه الدولة. وتكون مهمته التأسيس والمساهمة في نشر أشكال ومظاهر الفعل التواصل الديمقراطي للأفراد والجماعات بالصورة التي بلورها هابرماس.

***ثالثا : تجربة قناة المنار:**

ومن منظور إعلامي آخر، ووفق سياق مغاير، انطلقت في العام 2000 من الضاحية الجنوبية في لبنان، قناة المنار المملوكة لحزب الله اللبناني والناطقة بلسانه. وتذهب الأدبيات المعتمدة في قبل المشرفين على القناة، إلى أن قناة المنار تمثل "قناة إعلامية عامة، وهي شركة مساهمة لبنانية مسجلة وحائزة على التراخيص القانونية المطلوبة ضمن القوانين اللبنانية". وقد باشرت إرسالها الأرضي في العام 1991، والفضائي في العام 2000 تحت شعار "قناة العرب والمسلمين" وذلك في إشارة إلى تبنيها خطابا مفتوحا وموجها لجميع العرب والمسلمين. في حين كانت الغاية من مشروع قناة المنار هو "تعزيز ثقافة الحوار والتلاقي والتعاون بين أتباع الأديان السماوية والحضارات الإنسانية والتركيز على قيمة

¹⁵³ - وضاح خنفر، "صدقية القنوات الإخبارية في ظل المنافسة على جذب المشاهدين" ضمن كتاب جماعي: "الإعلام العربي في عصر المعلومات"، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2006، ص 394.

الإنسان كمحور للرسالات السماوية".⁽¹⁵⁴⁾ ويبدو أن هذا الاختيار المقصود لرسم الهوية الإعلامية للقناة باعتبارها "قناة العرب والمسلمين التي توجه رسالتها للأمة العربية الإسلامية". واستحضار مقولة الحوار بين الديانات السماوية الثلاث، وقيمة الإنسان داخل النسق العام لهذه الديانات، هو الذي قاد إدارة القناة إلى الاعتماد الرسمي بأن قناة المنار تتبنى مقولة إعلام المقاومة عبر مواكبة الأحداث والقضايا السياسية والعسكرية الساخنة في المنطقة العربية، ولاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي سواء على جبهة الداخل الفلسطيني أو على الجبهة اللبنانية⁽¹⁵⁵⁾. وبذلك نكون أمام تجربة إعلامية فضائية خاصة ومختلفة عن تجربتي قناة العربية وقناة الجزيرة. فهي تقدم أولاً صورة مغايرة ومختلفة عن الصورة النمطية لدولة لبنان، كما هي مرسخة في أذهان المشاهدين كبلد ليبرالي مفتوح كلياً، وبالمقابل تتبنى مقولات الإعلام المقاوم من خلال "الدفاع عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية المسلمين الأولى. والدفاع عن الجنوب اللبناني باعتباره مشروعاً جهادياً ضد قوات غازية". وفي الوقت الذي تذهب فيه جميع القنوات الإخبارية العربية العاملة في الفضاء الإعلامي العربي، إلى تبني ذات القضايا، وإن بدرجات متفاوتة، ووقف صياغات تتراوح بين المهادنة الصريحة ورفض القطعي، فإن ما يميز تجربة قناة المنار، هو أن مقولة الإعلام المقاوم، مرتبطة أشد الارتباط بمقولة أخرى هي المضمون الرسالي لقناة المنار، والذي يعني هنا أن "خيار إعلام المقاومة مرتبط بإطار نظري عام وشامل في الفلسفة السياسية لحزب الله، هو الإسلام الشيعي في بعده الإيراني، القائم على مقولتي نظرية ولاية الفقيه وتصدير الثورة".⁽¹⁵⁶⁾ فمنذ تأسيس حزب الله وبداية وجوده التنظيمي والعسكري في لبنان في العام 1982 كمظهر جديد من مظاهر "تصدير مقولات وتعاليم الثورة الإيرانية نحو دول العالم العربي والإسلامي"، عمل الحزب في مرحلة أولى على تركيز وجوده عبر المقاومة السياسية في الداخل اللبناني المعروف تاريخياً بتعدد طوائفه الدينية والسياسية. هو العمل الذي توج بتأسيس قناة المنار في العام 1991، والتي اعتمدت حينها كسلاح للموقع

¹⁵⁴ - للمزيد بشأن الهوية الإعلامية لقناة المنار يمكن العودة لموقع القناة على الرابط التالي: <http://www.almanar.com.lb/aboutus.php>

¹⁵⁵ - Jorisch, Av, "The beacon of hatred, inside Hezbollah's Almanar Television", 2004, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, PP: 9-10

¹⁵⁶ - ibid P:77.

السياسي داخل لبنان، عبر بناء خطاب موجه للفصائل اللبنانية بجميع أطيافها الدينية والمذهبية، تعلن من خلاله وجود حزب الله كقوة سياسية وعسكرية داخل لبنان، لكن ومنذ انطلاق البث الفضائي للقناة في العام 2000 طورت القناة ذات الخطاب عبر التأكيد على مقولة "تصدير المقاومة خارج الحدود اللبنانية". ويبدو أن هذا الاختيار للقناة والحزب معا، جعلهما يدخلان في تحديات وجودية مع جهات محلية وإقليمية وأجنبية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة العربية السعودية (157). فهذه المواقف الراضية لقناة المنار من قبل قوى إقليمية ودولية، توضح جانبا من العلاقة الملتبسة بين المشاريع السياسية للقوى الدولية والإقليمية في المنطقة، ودور وسائل وقنوات الإعلام السياسي في الصراع بين هذه المشاريع. فقناة المنار تمثل جزءا من الاستراتيجية الإعلامية والسياسية لحزب الله، في مواجهة خصومه بالداخل اللبناني وخارجه، وأن قوتها تكمن في عرضها الحي والمباشر للعمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية، ودورها البارز في الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006 (158). وبالرغم من وجود معطيات عديدة تساعد على رصد درجات التماهي السياسي بين قناة المنار وحزب الله اللبناني والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن القائمين على القناة، غالبا ما يعملون على تكييف هذه العلاقة الثلاثية، أو تبريرها من خلال التأكيد على وجود حالة تفاعل بين حزب الله والقناة، وأن المنار ليست قناة حزبية بالمعنى الضيق، لكنها ترتبط بالهامش الإعلامي الذي يتبنى ثقافة المقاومة، دون أن تكون إعلاما حزبيا (159). أما عن الموقف العربي من إيران، والذي غالبا ما يتأرجح بين الخوف والرفض، فإن القناة تأخذ على بعض الأطراف العربية التي تريد أن تحول إيران إلى عدو وهمي للشعب العربي، في الوقت الذي يمكنها فيه أن تشكل "عمقا استراتيجيا للبلاد العربية ولقضية فلسطين.

157 - بشأن الخلافات بين قناة المنار وخصومها السياسيين ، يرجى مراجعة :

- قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بفرض عقوبات على المصارف والأقمار الصناعية التي تتعامل مع قناة المنار وحزب الله الذي تعتبره الولايات المتحدة منذ 1995 "منظمة إرهابية": أنظر قرار مجلس الشيوخ رقم 115 الصادر في يناير 2015. على الرابط

التالي: <https://www.congress.gov>

- قرار المنظمة الأوروبية للاتصالات المالكة للقمر الصناعي "أوتيل سات" بحجب قناة المنار من على القمر، تحت ذريعة "أن القناة تبث برامج معادية للسامية، وأن الجاليات العربية والمسلمة المقيمة في أوروبا تتعاطف مع هذا الخطاب : "

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-0037356>

- وأنظر أيضا ملاحظات قرار المملكة العربية السعودية بحجب القناة عن القمر الصناعي السعودي "عربسات". على الرابط التالي :

http://accronline.com/article_detail.aspx?id=2442

158 - Jorisch, Avi , "The Beacon of Hatred, inside Hezbollah s Almanar Television, 2004, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, P:15

159 - أنظر نص الحوار الذي أجراه مدير قناة المنار في الفترة ما بين (2005- 2013) عبدالله قصير مع جريدة "الشعب" على الرابط التالي: <http://www.elshaab.org/news/40773>

وتشكل عمقا استراتيجيا لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية في المنطقة" (160) أما بشأن مسألة تمويل القناة، وكأغلب القنوات العاملة في المشهد الإعلامي العربي، فإنه غالبا ما يتم التعاطي معها بنوع من السرية والتكتم أو التحوير، وذلك خشية المكاشفة المالية أو المحاسبة السياسية. فإدارة قناة المنار تنفي تمويلها من أية جهات أجنبية، وتقول إنها تعتمد ماليا على رجال أعمال مقربين من حزب الله، بدعوى أن القانون اللبناني يمنع المؤسسات اللبنانية العاملة على أراضيها تلقي أموال من الخارج، ومع ذلك فإن الدراسات المسحية التي تناولت التجربة الإعلامية والسياسية لقناة المنار أكدت أن الميزانية السنوية للقناة خلال عام 2004، والتي بلغت 15 مليون دولار تأتي بصورة مباشرة من إيران (161). وأن الدعم الإيراني السنوي الموجه لحزب الله في الجنوب اللبناني يتراوح ما بين 100 و200 مليون دولار، لتغطية جميع تكاليف الحزب في الجنوب والتي تتضمن العمليات العسكرية والتسليح والأعمال الاجتماعية والمشاريع الإعلامية. (162) وعبر عملية رصد ومتابعة للشبكة البرمجية لقناة المنار ونشراتها الإخبارية، أمكن التوصل إلى معايير ثلاثة رسمت هويتها الإعلامية، وتوجه السياسة التحريرية للقناة هي:

1- الحملات الدعائية ضد السياسة الأمريكية في المنطقة.

2- الدعوة الصريحة لتدمير إسرائيل.

3- الدعوة لدعم جميع حركات المقاومة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

فهذه المعايير الثلاثة يمكن رصد مظهراتها في عدد كبير من نشرات وبرامج قناة المنار منذ بداية انطلاقها الفضائي، بحيث لا تكاد نشرة واحدة من نشرات القناة تخلو من أحد المعايير الثلاثة أو أحدها على الأقل. لكن مع ذلك فإن الهوية الإعلامية والسياسة التحريرية للقناة ظلت مطبوعة بمنظور مركب للعملية الإعلامية، فهي أولا قناة مقاومة، وثانيا قناة مقاومة تتحرك ضمن الإطار العام للإيديولوجيا الإيرانية. ورغم الضربات التي تلقتها القناة

¹⁶⁰ - المصدر السابق (نص الحوار مع عبد الله قصير) على نفس الرابط <http://www.elshaab.org/news/40773>

¹⁶¹ - Jorisch, Avi "Al-Manar Hezbollah TV, 24/7, Middle East Quarterly Winter, 2004, volume 11: November 1.in: <http://www.meforum.org/583/al-manar-hizbullah-tv>

¹⁶² - Jorisc , Avi, "The Beacon of Hatred, inside Hezbollah s Almanar Television, 2004, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, P: 17

من جهات عربية وأخرى دولية، فإن استطلاعات الرأي التي أنجزت منذ سنة 2006 كانت تكشف أن قناة المنار تمثل "واحدة من القنوات الأربع الإخبارية الأكثر مشاهدة في العالم العربي". وفيما وقع شبه إجماع بأن الهوية الإعلامية لقناة المنار سواء عند مناصريها أو عند خصومها تتحدد في كونها قناة المقاومة وقناة الالتزام الديني والسياسي والنضالي والسعي لمأسسة الدور المقاوم لحزب الله والمرجعية الإسلامية من خلال المذهب الشيعي (163). فإن القناة اتجهت منذ سنة 2011 إلى نوع من الانغلاق، ورغم أنها تتبنى خطابا متعاليا عن التمزقات الطائفية التي تركتها الحرب الأهلية في لبنان فإنها لم تستطع الفكك من هويتها الشيعية (164).

***رابعة: تجربة قناة الحرة :**

وبتوصية رسمية من الكونغرس الأمريكي، قام الرئيس جورج بوش الابن خلال خطاب الأمة في العام 2004، بالإعلان عن تأسيس قناة جديدة لقطع الطريق على "ما اعتبره موجات العداء والحرب الإعلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في دول العالم العربي والرفض التي تواجه به السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية". (165) وكانت انطلاقة قناة الحرة الأمريكية الناطقة باللغة العربية، والموجهة بالكامل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في فبراير 2004 من ولاية فيرجينيا المتاخمة للعاصمة واشنطن، بميزانية أولية بلغت 62 مليون دولار. وقد شكل مشروع قناة الحرة لحظة انطلاقتها، أكبر مشروع إعلامي سياسي أمريكي موجه للعالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية. حيث تم الجمع بين إذاعة صوت أمريكا التي كانت تبث برامجها من واشنطن، والمعروفة برصانتها في تعاطيها مع الملفات العربية، ورايو سوا المعروف بتوجهاته الشبابية. وقد عملت إدارة القناة على رسم الحدود العامة للهوية الإعلامية والسياسة التحريرية للقناة، من خلال فك الارتباط بينها وبين وزارة الخارجية، من خلال التأكيد على "إن الحرة لن تكون امتدادا للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية،

¹⁶³ - Tahtman, Steve, "Losing Arab Heart And Minds, The coalition, Aljazeera and Muslim Public Opinion". Hurst & co Publishers, UK, 2006 PP: 73

¹⁶⁴ - Ibid: P: 74

¹⁶⁵ - أنظر مزيدا من التفاصيل عن الهوية الإعلامية والسياسة التحريرية لقناة الحرة الأمريكية على الرابط الخاص بموقع القناة : <http://www.al-bab.com/media/alhurra.htm>

ولن تخضع لوزارة الخارجية أو الإدارة الأمريكية، وأن مجلس أمناء البث الإذاعي والتلفزيوني / Board Governor of Broadcasting سيعمل بمثابة الجدار الوافي لضمان استقلالية الإعلاميين العاملين في القناة من الضغوط التي قد يتعرضون لها".⁽¹⁶⁶⁾ لكن، وأخذا بعين الاعتبار أن انطلاق قناة الحرة جاءت محكومة بالسياق العام الذي أطر أحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتداعياتها الكبرى على المنطقة العربية والإسلامية، خاصة الحرب على أفغانستان، والإنزال الأمريكي في الخليج وغزو العراق في العام 2003. فإن هذه المعطيات جعلت المنظور الأمريكي للقناة يأتي محكوماً بمفهوم "العلاقات العامة للعملية الإعلامية" من حيث هي آلية لتحسين الصورة الأمريكية في الشارع العربي، وضمان استمالة الرأي العام العربي، ومواجهة الخصوم الرافضين للسياسة الأمريكية في المنطقة. سواء تعلق الأمر بأفراد يتظاهرون في الشارع ويحرقون العلم الأمريكي والإسرائيلي أو دولا ترفض الانصياع للأوامر الأمريكية في المنطقة. وعموماً إن الهوية الإعلامية لقناة الحرة جاءت محكومة بثلاثة محددات مترابطة عضويًا وموضوعيًا هي كالتالي:

أولاً: تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي عقب تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، والحد من تأثير الصورة النمطية التي قدمتها القنوات العربية خاصة الجزيرة والعربية والمنار عن واقع السياسة الأمريكية في المنطقة، أو على الأقل تبرير تلك الصورة.

ثانياً: التسويق السياسي لمفهوم الحرب ضد الإرهاب. فهذا العنصر الذي شكل الإطار الناظم للهوية الإعلامية للقناة منذ انطلاقتها، كان يقوم على تسويق "الحملة العالمية للحرب ضد الإرهاب" وتوزيع دول العالم إلى فُسطاطين. فُسطاط مع الحرب الأمريكية وآخر مع الجماعات المسلحة. وقد تم تكيف ذات المفهوم حينما أقدمت الإدارة الأمريكية على إطلاق "

¹⁶⁶ - Douai, Aziz, "The Presumed Influence of US International Broadcasting: Understanding Arab Audiences' Responses to Al-Hurra Television" Democratic Communiqué 26, No. 2, Fall 2014, pp. 138-159.

قناة الحرة عراق". للتسويق لمفهوم سياسي جديد هو " الحرب ضد أسلحة الدمار الشامل في العراق". (167)

ثالثاً: استدراج الشارع العربي المكون في أغلبه من الفئات الشبابية، عبر تزويده بالمعلومات السياسية والعسكرية من وجهة نظر أمريكية خالصة. من دون اعتبار ولا استحضار لوجهات النظر الأخرى.

ورغم سخاء الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد، وسعيهم لإنجاح مشروع قناة الحرة، في فضاء إعلامي عربي يشهد منافسة شرسة بين القنوات الإخبارية السياسية، فإن هناك حالة إجماعاً في أوساط الدراسين في حقل الدارسات الإعلامية والسياسية بأن "قناة الحرة الأمريكية" فشلت في انتزاع موقع في هذا الفضاء، وتحقيق المهمة التي أسست من أجلها، لأسباب، نجملها فيما يلي :

أ/حجب المعلومات المخالفة للسياسية الأمريكية عن المشاهد العربي: إن المتابعة المتأنية لمواد وبرامج القناة تقود الدارس إلى الاقتناع بأن السياسة التحريرية للقناة غالباً ما كانت تتعمد إخفاء أو إقصاء المعلومة التي تعارض السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا الأمر نزوع واضح وصريح نحو "التعتيم الإعلامي". كما كان الأمر في حادثة "سجن أبو غريب" بضواحي العاصمة العراقية، حيث تفادت القناة الحديث عن تناول الموضوع من قريب أو بعيد إلى أن أصبح الموضوع قضية رأي عام في العالم العربي والإسلامي.

ب/الانتقاء المعلوماتي: ويتضح ذلك من خلال التعاطي الموجه مع الأحداث وتغيير سياقاتها الموضوعية، بما يخدم منظور القناة. وأحياناً أخرى يتم التصرف في الخبر وتمويه الحقائق أمام المشاهد الذي أضحي بإمكانه الوقوف على واقع الأحداث السياسية وسياقاتها الموضوعية من قنوات أخرى. وهذا الجانب يمكن تلمسه أكثر حينما يتم التعامل مع الأحداث في قطاع غزة وجنوب لبنان.

167 - ألفت جعفر، "صراع الفضائيات العربية: فاصل ونواصل"، قسم النشر والتوزيع بشركة مودي غرافيك انترناشيونال، الجيزة، الطبعة الأولى، 2011 ص ص: 113 - 114.

ج/الحرب الدعائية اللغوية: وتتمظهر هذه الخاصية من خلال اشتغال القناة على إفراغ عدد من المفاهيم والمصطلحات السياسية من محتواها الدلالي الأولي، وشحنها بدلالات أخرى، تصبح معها فصائل المقاومة الفلسطينية، منظمات إرهابية. وفي أحسن الأحوال "جماعات مسلحة تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في إسرائيل". وفي الجنوب اللبناني لا يسمح بنقل خطابات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، ويصبح "حزب الله اللبناني منظمة إرهابية فاقدة للشرعية في لبنان، موجهة من قبل إيران لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة"، وليست حزبا سياسيا له وزنه في المشهد السياسي اللبناني. أما في الشأن العراقي، فالوجود الأمريكي في العراق ليس احتلالاً بل تحريراً للعراق من قبضة صدام حسين، والقوات الأمريكية هي قوات تحرير وليست قوات احتلال، والمفجرون الانتحاريون ليسوا شهداء بل إرهابيون.

انطلاقاً من هذه المعطيات الموجهة للسياسة التحريرية في قناة الحرة، يمكن القول بأن الصورة العامة للحدث السياسي العربي في قناة الحرة، حدث مصنوع يخضع لمجموعة من التعديلات التحريرية التي تطل الصورة العامة للحدث بشكل ممنهج، بما يؤدي إلى تغيير في المفاهيم لدى الجمهور، وخلق واقع جديد لا علاقة له بالواقع المتحقق فعلياً. كما أن الصورة العامة التي يرسمها القائمون على قناة الحرة للمشاهد العربي، تتحدد في كونه مجموعة من الشباب المنبهر بالغرب الأمريكي الساعي لتقليده والفاقد للتكوين السياسي القادر على مساعدته في فهم محيطه السياسي. وبالتالي نخلص إلى أن المعطيات المتعلقة بالهوية الإعلامية لقناة الجزيرة والقوالب الجاهزة الموجهة لسياستها التحريرية، كانت سبباً رئيسياً في قصور تجربة قناة الحرة الأمريكية، وعدم تمكنها من فهم الواقع العربي في ديناميته المتواصلة. ولعل هذه المخرجات كانت كافية لعدد من الباحثين إلى القول إن قناة الحرة الأمريكية، لم تستطع منذ انطلاقتها الأولى الخروج من دائرة الإعلام التلفزيوني الإيديولوجي (168) الذي يسعى للترويج لأيديولوجية سياسية خارجية، هي أيديولوجية الدولة الأمريكية الطامحة لغرس وتثبيت الرؤية السياسية ونمط الحياة الأمريكية في العالم العربي. ويبدو أن

168 - محمد حمدان مصالحة، "الاتصال السياسي مقترَب نظري تطبيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996، ص:

قُصور الرؤية الأمريكية في فهم حقيقة الرأي العام العربي في تعدديته وديناميته، هو الذي قاد الباحث الأمريكي مارك لينش إلى القول بأن "قناة الحرة غير الحرة في علاقتها بصناع السياسة الخارجية الأمريكية فشلت في سباق الحرية، وكشفت بالملموس فشل السياسة الدعائية الأمريكية". (169)

وقد خلص أحد استطلاعات الرأي الذي أجراه) مجلس أمناء البث الإذاعي والتلفزيوني/ Governor of Broadcasting Board المكون من خمسة أعضاء من الكونغرس الأمريكي، والمشرّف على السياسة الإعلامية الأمريكية الموجهة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن نسبة مشاهدة "قناة الحرة وإذاعة راديو سوا " خلال الفترة الممتدة بين عامي (2007-2008) في ثلاثة عشر بلداً من بلدان العالم العربي لم تتجاوز حاجز 9%. وأن هذه النسبة تبدو ضعيفة جداً، بالنظر إلى الرهانات السياسية والإعلامية التي كانت تنتظرها الإدارة الأمريكية من القناة والإذاعة معا (170) ويبدو أن هذه النتيجة دفعت بمجلس الشيوخ الأمريكي إلى ضخ اعتمادات مالية جديدة بقيمة 112 مليون دولار أمريكي من أموال دافعي الضرائب الأمريكية، لإطلاق حملة جديدة للقناة، في مسعى لإصلاح ما يمكن إصلاحه. لكن في مقابل هذه الإحصائيات المتدنية أصلاً، فإن "المعهد الأمريكي العربي" المتخصص في استطلاعات الرأي العام، والعلاقات الأمريكية العربية، كشف أن نسبة مشاهدة القناة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ذات الفترة، لم تتجاوز 2%، وأن الصورة العامة للقناة في تدهور مستمر جراء الضعف الواضح الذي يميز المنتج التلفزيوني الذي تقدمه القناة والعاملون فيها. ويبدو أن هذه النسبة هي المعتمدة في أوساط الدارسين المتابعين لأداء قناة الحرة في المشهد الإعلامي العربي. بل إن جميس زغبى رئيس المعهد، لم يجد حرجاً في

¹⁶⁹ - Lynch, Marc, "the Alhorra Project: Radio Marti of the Middle East", in: <http://www.arabmediasociety.com/?article=268>

¹⁷⁰ - أنظر نتائج استطلاع الرأي على موقع مجلس الأمناء:

Radio * Sawa and Alhurra TV: Performance Update.20 June 2008. See in Website: <http://www.bbg.gov/about-the-agency/research-report>

وصف قناة الحرة بأنها "النموذج السيئ للإعلام الأمريكي الموجه للعرب"⁽¹⁷¹⁾. والأمر في رأيه راجع لسببين رئيسيين هما:

أولاً: إن قناة الحرة الأمريكية، قدمت صورة سيئة للتجربة الناجحة التي قدمتها إذاعة وقناة "البي بي سي" البريطانية في العالم العربي. ما جعلها - برأيه - مشروعاً ميتاً منذ ولادته الأولى.

ثانياً: إن السياسات الإعلامية المعتمدة في العديد من القنوات العربية، -حسب زغبى- تجاوزت بكثير المنظور التقليدي للإعلام في السياسة الأمريكية القائم على مفهوم العلاقات العامة، وتحسين صورة المؤسسة الإعلامية في علاقتها بالجمهور. وأن هذا المنظور التقليدي، لم يعد مقبولا في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية في علاقتها مع سلطة الدولة، ودور الشبكة التكنولوجية في التغير الجذري للمجتمعات المسماة تقليدية.

وفي السياق ذاته يذهب الباحث البريطاني مارك لينش؛ إلى أن "الحرة فشلت في سباق الحرية في منطقة الشرق الأوسط". وذلك لكون القائمين عليها، كانوا يتعاملون مع الدول والمجتمعات العربية، بالرؤية نفسها التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي السابق خلال السبعينيات والثمانينيات. وأن إدارة الرئيس بوش حصدت فشلاً ذريعاً على المستويين السياسي والإعلامي في العالم العربي، وبالمقابل عرف العالم العربي مع بداية الألفية الجديدة تجارب إعلامية جديدة ومتعددة. أصبح معها المشاهد العربي أمام خيارات متعددة، ما جعل قناة الحرة تفشل في أول اختبار، وتسقط ضحية "سياستها الإعلامية الدعائية، والحضور الكاسح لقناة الجزيرة في الفضاء الإعلامي العربي ونجاحها في وضع أسس ومعايير جديدة للعمل "الإعلامي العابر للحدود".⁽¹⁷²⁾

¹⁷¹ - Zogby, James, "Alhurra Still "A Bad Idea" , see it at: <http://www.huffingtonpost.com/james-zogby/al-hurra-still-a-bad-idea>

¹⁷² - Lynch, Marc, "The Alhurra Project: Radio Marti of the Middle East" see it at: <http://www.arabmediasociety.com/?article=268>

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الحرية كمشروع إعلامي سياسي أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شكل محاولة لترميم ذاك الشرخ الكبير في العلاقات السياسية العربية الأمريكية الذي امتد لأكثر من خمسة عقود كاملة، عرفت فيها المنطقة العربية حروباً عدة مع إسرائيل، وانحيازاً واضحاً وصريحاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لعدو العرب الأول إسرائيل. وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أعطت لهذه العلاقة بعداً جديداً من العدائية المتبادلة والرفض المبدئي، فإن غياب المهنية في أداء قناة الحرية، وعدم قدرتها مع معرفة احتياجات المشاهد العربي، والطرق السلمية في التعاطي معه، جعلها تفشل في استمالة الرأي العام، ناهيك عن أن توجهه أو تعيد تشكيله. ويبدو أن فقدان قناة الحرية للمشاهدين في العالم العربي، تواصل بصورة درامية مع أحداث الربيع العربي، وتراجعت أسهم القناة في الشارع العربي، الذي ظل يربط بين القناة باعتبارها جزءاً من نظرية المؤامرة القائمة على رغبة الإدارة الأمريكية في الإبقاء على الأنظمة العربية التقليدية القائمة، ما دامت تنفذ قراراتها. ومعاداة كل من يسعى لتغيير هذه المعادلة.

انطلاقاً من هذا العرض المركز لمرحلة "سلطة الإعلام" كمرحلة مفصلية لرصد لحظة إخراج الرسالة الإعلامية من "أسر سلطة النظام السياسي الحاكم". ودورها في بلورة الإعلام السياسي في العالم العربي من حيث المفهوم والمظاهر، وعبر الاقتراب من النماذج التلفزيونية الأربعة كنماذج تمثيلية للمشهد الإعلام العربي، يمكن تسجيل المخرجات/المحصلات التالية:

أولاً: في أقل من عقد واحد تقريباً (1996-2006) أصبحنا أمام مشهد إعلامي عربي جديد، تراجعت فيه سطوة الحدود الجغرافية للدول، وأصبح الانتقال الحر للرسالة الإعلامية هو التمثيل الجديد للممارسة الإعلامية. ومن ثمة، فإن تجربة الإعلام العابر للحدود التي تم رصدها أول مرة مع "إذاعة صوت العرب"، أخذت بعدها النهائي مع الإعلام الفضائي. وانتفت بذلك المسوغات التي كانت تعتمد عليها الدولة الوطنية للسيطرة على الإعلام، وأصبح الحديث عن "سلطة الإعلام" وقدرته على تغيير سياسات الدول أمراً قائماً بعدما كان متعذراً في المرحلة السابقة.

ثانياً: إن تراجع سلطة الدولة الوطنية التقليدية على الإعلام تحت وطأة "التحالف بين تكنولوجيا الإرسال التلفزيوني والرأسمال الخليجي خاصة السعودي والقطري"، أفضى بصورة مباشرة لفتح جزئي في الفضاء العام العربي من خلال تحقيق مكتسبات جديدة في مجال حرية التعبير والمساهمة في توفير شروط الديمقراطية العربي. وأصبح بإمكان المواطن العربي الفرد في بلده أن يتنقل بين الفضائيات العربية بحثاً عن معلومة سياسية التي طالما صُودرت من قبل الحكومات. الأمر الذي ساهم في تراجع درجات الخوف لدى المواطن الفرد أمام الدولة، وعزز من درجات تنامي منسوب الوعي السياسي والاجتماعي للمواطن العربي، وجرأته في انتقاد الأنظمة الشمولية والحديث عن فساد الحكومات. والخروج للشارع للتظاهر والتعبير الجماعي عن خيارات اجتماعية وسياسية جديدة.

ثالثاً: إن الإعلام الفضائي الإخباري العربي إعلام سياسي في المقام الأول، و"الدولة هي اللاعب الرئيس في تشكيل الإعلام الفضائي العربي وليس قوى السوق".⁽¹⁷³⁾ على أن الدولة العربية في مرحلة سلطة الإعلام لا تحيل على نموذج الدولة التقليدية، التي تحصر عملها في الهندسة الاجتماعية والسياسية للجمهور، بقدر ما تحيل على نموذج الدولة التي أيقنت بالتحول الناجم عن تضافر مقومات العولمة الإعلامية والعولمة السياسية، والتي تسعى من خلال هذه المعادلة الجديدة لاستثمار الإعلام السياسي في علاقتها مع خصومها السياسيين من باقي الدول.

رابعاً: إن جهاز التلفزيون داخل المشهد الإعلامي الفضائي الجديد، تحول من جهاز للدفاع عن الدولة الوطنية وإيجاد المسوغات الضرورية لاستمرارية هيمنتها على الجمهور، إلى سلطة قاهرة، قادرة على بناء مواقف سياسية جديدة في خضم الصراع الدائر بين الدولة والمجتمع. والتأثير في الرأي العام، الذي أصبح ممتلكاً لدرجات متقدمة من النضج الاجتماعي والسياسي، وتعاطيه مع الأحداث. كما نوعية الأدوار الجديدة للقنوات في التحولات السياسية ضمن لعبة التحولات الإقليمية جعلت من القنوات الإخبارية قنوات مؤسسة لها برنامجها الإعلامي وأجندتها السياسية. وهذه البرامج والأجندات لا تخرج عموماً

¹⁷³ - مأمون فندي، "حروب كلامية، الإعلام والسياسة في الوطن العربي، ترجمة تانيا ناجية، الدار الساقي الطبعة الأولى 2008، ص: 11.

عن الإطار العام المؤطر للخطاب السياسي العربي المعاصر في تعدديته وتعارض طروحاته، سواء تعلق الأمر بالخطاب السياسي الليبرالي أو القومي أو الاشتراكي أو الإسلامي. (174)

خامساً: إن تعدد المشاريع الإعلامية والتحول الذي طال مكونات الجمهور السياسي في هذه المرحلة، شكل محطة متقدمة نسبياً مقارنة مع مرحلة "إعلام السلطة"، لبلورة ونضج الرأي العام العربي كحالة وعي مجتمعي جديد تجاه مجموع القضايا السياسية. وبذلك تكون هذه القنوات الفضائية الإخبارية، قد زادت من منسوب الوعي السياسي للجمهور الذي اضحى بإمكانه التمييز بين الأجندات الإخبارية للقنوات الفضائية وقراءة التوجهات العامة للسياسيات التحريرية لتلك القنوات. لكن مع ميزة أساسية هي أنه في الوقت الذي كنا نتحدث فيه في مرحلة (إعلام السلطة) عن جمهور موجه من قبل الإعلام الرسمي، أصبحنا في مرحلة (سلطة الأعلام) نتحدث عن منافسة وتنافس بين القنوات الفضائية الإخبارية السياسية على نصيب من الجمهور الذي استفاد هو الآخر من هذا التنافس وتولدت وتنامت لديه معدلات الوعي السياسي والمقارنة بين الهوية الإعلامية والسياسة التحريرية لكل مشروع من المشاريع الإعلامية العربية.

المبحث الثالث: السلطة الخامسة:

يمثل مفهوم السلطة الخامسة (The Fifth Estate) واحداً من المفاهيم المستحدثة التي ظهرت في المجال الأكاديمي الغربي في بداية الألفية الجديدة، ويعود الفضل في بناء ونحت هذا المفهوم للعالم وليام. هـ. دوتون / W. H. Dutton مدير معهد أوكسفورد للأنترنت. وقد تمكن دوتون من "بناء تصور نسقي جديد لدور الشبكة العنكبوتية في حياة المجتمعات خلال الألفية الثالثة وعلاقتها بالجمهور أو الشعب في بناء فعل الديمقراطية السياسية" (175). ويؤكد دوتون أن أول تمظهر عملي للمفهوم بدأ مع حدثين سياسيين مهمين هما:

¹⁷⁴ - محمد عابد الجابري، "الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1994، ص: 38-19.

¹⁷⁵ - Dutton, W. H. , "The Fifth Estate Emerging through the Network of Networks , Prometheus, Vol. 27, No. 1, March 2009: pp. 1-15.)

*الحدث الأول: كان عام 2008، إبان الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما والتي كشفت عن وجود "قوة سياسية جديدة تمثلت في تأثير أبناء الشعب المتشابكين عبر الأنترنت" Networked People/ ، ودورهم الحاسم في دعم حملة أوباما، وترجيح كفته في الانتخابات الرئاسية. وحسب دوتون، فإن "فعل التشبيك" خلال فترة الحملة الانتخابية للرئيس باراك أوباما، كشف عن قوته ونجاعته للترويج لجمع الأموال والأصوات، والتسويق الانتخابي لسياسة الرئيس المقبل للولايات المتحدة الأمريكية، القائمة حينذاك على فعل التغيير. وذلك من خلال الربط بين المدونين والشباب الذين يتفاعلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومقاطع الفيديو، ونشر نتائج هذه الحملة على أكبر قاعدة ممكنة من المنتخبين الأمريكيين.

أما الحدث الثاني: فبرز مع حملة الانتخابات العامة البريطانية للعام 2010، التي اعتمدت حينها على وسائل الإعلام التقليدية، لا سيما المناظرات التلفزيونية بين زعماء الأحزاب السياسية. لكن المتغير الحاسم في تلك الحملة، تمثل في خدمة الأنترنت التي أثرت بصورة حاسمة على سير الحملة، ونتائج الانتخابات، وذلك عبر الدور الذي قام آلاف من الأفراد الذي يتواصلون عبر الشبكة العنكبوتية (Networked Individual) وتأثيرهم على سير المناظرات المناقشات والانتقادات التي كانوا يوجهونها عبر التغريدات المباشرة من خلال موقع تويتر أو التفاعلات الحية عبر موقع الفيس بوك والمدونات السياسية. الأمر الذي ساهم في ترجيح كفة مرشح حزب المحافظين ديفيد كاميرون..

وقد دفع المثالان السالفا الذكر عددا من الباحثين لحصر الحديث عن "السلطة الخامسة" ضمن عينة خاصة من وسائل الإعلام الحديثة هي "المدونات السياسية"، وهو ما يمكن تبينه في التجربة الأمريكية والبريطانية. حيث يقوم كل زعيم سياسي في بداية مساره السياسي أو عندما يتطلع لمنصب سياسي كبير، بإنشاء مدونته التي تمكنه من التواصل المباشر مع المواطنين. وبسط آرائه السياسية والاجتماعية، بما يخول له الاقتراب من أكبر قاعدة جماهيرية. لكن يبدو أن هذا المنظور الضيق لفعل التشبيك الإلكتروني المقصور فقط على المدونات السياسية، قد يأخذ شكله في التجارب الديمقراطية الغربية بشكل واضح

وصريح، لكن حينما يتعلق الأمر بدول العالم العربي ودول العالم الثالث عموماً، فالأمر يكون مختلفاً، وبالمقابل فإن الطابع الشعبي لوسائل الإعلام الاجتماعي، خاصة موقعي الفيس بوك وتويتر واليوتيوب. قد تكون هي البديل المتوفر. وهذا التخرّيج يجد ما يسنده في كلام وليام دوتون نفسه حينما يقدم في تعريفه منظوراً للسلطة الخامسة، حيث يقول: "إن السلطة الخامسة ليست مجرد مجتمع مدونات، كما أنها ليست امتداداً لوسائل الإعلام، ولكنها أفراداً متصلون بشبكات يساعدهم الإنترنت بطرق يمكنها أن تعرض السلطات الأخرى للمساءلة." (176)

فعبر التعريف أعلاه، يقرن وليام دوتون بين قوة وتأثير السلطة الخامسة والأفراد المتصلين والمتفاعلين عبر شبكة الأنترنت، واستحضار الجمهور العريض في التعريف أمر بالغ الأهمية؛ لأنه هو الإطار الذي يميز هذه السلطة الجديدة عن باقي السلط المعروفة والتقليدية، التي تجعل من الجمهور أو الشعب هو موضوع السلطة وليس الذات الفاعلة فيها. ومن ثم فإن هذه السلطة التي غالباً ما نرصد بعدها الرمزي في "لحظة التشبيك كفعل سياسي يكتسب مشروعيته من خلال القيام بوظيفة مركزية واحدة، هي تحقيق لحظة التشبيك الجماعي بين أفراد مجتمع المعلومات لتأسيس سلطة مضادة أو بديلة لسلطة الدولة، والشروع في مساءلتها، بما يعينه فعل المساءلة، من أفعال مرتبطة بآلية المراقبة والتقييم والوصاية". وبالتالي فإن التركيز على سؤال التشبيك بين الأفراد أو "الفاعلين السياسيين المنخرطين في الفعل الجماعي"، يسقط من الحساب بعض الطروحات التي تختزل السلطة الخامسة في (مجتمع المدونات) الذي غالباً ما يحيل على مجموعة (محترفي السياسة). ومن هذا المنظور الجديد فإن مجتمع المدونات في نظرنا لا يمكنه لوحده أن يختزل السلطة الخامسة في مجتمعات العالم الثالث، لأسباب كثيرة ومتعددة أهمها، أن المدونات السياسية قليلة، وغير منتشرة وسط المجتمعات الغربية نفسها، ناهيك عن المجتمعات العربية التي لا زالت تعاني من تبعات الفجوة الرقمية. كما أنه لا يمكنها أن تصنع سياسة، لأنها خبوية وتفتقر لعناصر الحشد والجمهور الواسع الذي يزيد من حجم وقوة وتأثير الرسالة وإخراجها من إطار الكمون الفردي إلى إطار الفعل الجماعي. ومن هنا كان تأثير وسائل التواصل الاجتماعي

¹⁷⁶ - Ibid. P: 10.

خاصة مواقع الفيس بوك وتويتر وموقع اليوتيوب الخاص بتحميل المواد الفلمية، إلى جانب الهاتف الجوال، فكل هذه الوسائل قامت وتقوم بدور حاسم في صناعة السلطة الجديدة والمضادة لباقي السلط الأخرى. والقادرة عبر آليات الإخبار والتنسيق والتأثير المرتبط بفعل التشبيك الدفع بالجمهور صناعة فعل سياسي مضاد.

بهذا المعنى، يمكن صياغة الأبعاد الإجرائية لمفهوم السلطة الخامسة، من حيث هو "مجال افتراضي أو فضاء رقمي مفتوح لا يحتاج سوى لجهاز كومبيوتر وشبكة أنترنت وواقع اجتماعي وسياسي يدفع للتغيير وسرعة الوصول إلى الجمهور وتحريضه على المشاركة والدفع به لاتخاذ مواقف بشأن قضية خلافية، والتأثير على عملية صنع السياسة القائمة ". في حين تتحدد أبعاده السياسية في توافر رؤية جديدة لتوظيف الاستخدامات الأساسية للإنترنت بما يساعد على تعزيز القوة التواصلية للأفراد ضد إكراه المؤسسات والسلط الأخرى خاصة الدولة، من خلال تمكين هؤلاء الأفراد من التواصل محليا وعالميا، بما يضمن حصولهم على المعلومات عبر فعل التشبيك بين الأفراد والجماعات وتحقيق التفاعل بين الشبكات المتغيرة باستمرار (177).

وإذا كانت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين هي عقود السلطة الرابعة القائمة على قوة وسائل الإعلام الجماهيرية في تحقيق عنصر الإخبار، ورسم معالم علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، فإن السلطة الخامسة هي الوجه الجديد للقرن الواحد والعشرين سواء في العالمين الغربي وحتى العربي، الذي عرف في عقده الأول حركات شعبية وجماهيرية جديدة تطالب بالتغيير السياسي والانتقال الديمقراطي معتمدة الشبكة الرقمية كسلاح رمزي وقوة ناعمة، وهذا الأمر يجد تجلياته حتى في الدول ذات التجارب الديمقراطية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. (178) وبالتالي فنحن إزاء معادلة جديدة ظهرت عناصرها

¹⁷⁷ - Dutton, W.H, and R. Eynon, "Networked Individuals and Institutions: a cross-sector Comparative perspective on patterns and strategies in government and research", in Information Society, Volume 25, 2009 pp. 1-11,

¹⁷⁸ - ديفيد غريبر، "مشروع الديمقراطية.. التاريخ، الأزمة، الحركة"، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نونبر، 2012، عدد 418.

أنظر مقدمة الكتاب التي تم تخصيصها للحركات الاحتجاجية في العالم، عبر نموذج "حركة احتلوا وول ستريت" ودور الشبكة الرقمية في تدويل عمليات الاحتجاج، وأنظر تقييم الباحث لثورات الربيع العربي، وكيف أنها جاءت كتتويج لحراك اجتماعي وسياسي في العالم العربي. ص ص: 15-27 .

العامة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولربما ستظل محافظة على حضورها لعقود أخرى، وتتمثل هذه المعادلة في ظهور " السلطة الخامسة باعتبارها سلطة الشعب أو سلطة الجمهور أو سلطة المجتمع التي تعتمد خدمات الأنترنت التي يستمدّها الشعب أو الجمهور أو المجتمع عبر فعل التشبيك"⁽¹⁷⁹⁾، فهذه السلطة الخامسة غالباً تقدم نفسها كمنافس حقيقي للسلطات الثلاث المعروفة، أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. لكن حينما يتعلق الأمر بعلاقة السلطة الخامسة بنظيرتها الرابعة أي سلطة الإعلام، فإن الوضع يأخذ بعداً إشكالياً يتأرجح بين الاحتواء حيناً والعلاقة المتفاعلة حيناً آخر. ودراستنا تنحو في اتجاه يقوم على التفاعل بين السلطتين. أي أن لحظة التشبيك التي تمثل عمق السلطة الخامسة شكلت عنصر إضافياً للسلطة الرابعة لتحقيق معادلة التغيير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي خلال ثورات الربيع العربي.

● السلطة الخامسة في السياق السياسي العربي الحديث.

حتى العام 2010 كانت مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها مواقع «تويتر» و«فيس بوك» و«يوتيوب» في اعتقاد الكثير من الباحثين العرب وحتى الأجانب، مجرد مواقع لتكوين صداقات والتواصل بين الأفراد بهدف التعارف والتنفيس عن الضغط الاجتماعي والسياسي. لكن يبدو أن هذه الصيغة من التواصل التي قد تحيل على شكل من أشكال الهروب من الواقع الحقيقي إلى واقع افتراضي، هي التي ساهمت في جعل التشبيك الاجتماعي "social networking" جزءاً أساسياً من الفضاء العمومي العربي. فبالرغم من وجود 100 مليون أمة في العالم العربي، فإن التقرير الصادر عن "معهد التوقعات الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط" يؤكد أنه خلال سنتي 2010 و2011، كان نحو 15 مليون مواطن عربي يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض شخصية، وأن تطبيقاتاً لأنترنت كانت تحقق درجات معقولة من الثقة في المعلومات المتبادلة بين الشباب.

¹⁷⁹ - Ramonet, Ignacio, "Le Cinquième pouvoir", in: <http://www.mondediplomatique.fr/2003/10/RAMONET/1039>

وأنظر أيضاً:

*جودت هوشيار، "السلطة الخامسة: نبض الحياة في القرية العالمية"، دار موكرياني للطباعة والنشر أربيل العراق 2014، ص94.

(180) بالمقابل يذهب محررو تقرير "الإعلام الاجتماعي العربي" إلى أن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 ، شهد طفرة نوعية على مستوى طرق استخدام المواطن العربي لوسائل الإعلام الاجتماعي، سواء تعلق الأمر باستخدام جمهور شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي للتظاهر في الشارع، وسواء أكانت هذه المظاهرات مؤيدة للحكومات أو مناهضة لها. بل إن بعض الحكومات العربية كانت تلجأ للتواصل مع المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في الإجراءات الحكومية، وفي بعض الحالات الأخرى، كانت تلجأ لحجب المواقع الإلكترونية ومراقبة المعلومات التي يتم نشرها وتوزيعها. (181)

وتؤكد الدراسات المسحية التي تضمنها التقرير، أن العدد الإجمالي لمستخدمي فيسبوك في العالم العربي في 5 أبريل 2011 ، قد بلغت 27.711.503 مستخدماً، بعد أن كان 21.377.282 مستخدماً في 5 من يناير 2011. (182) واختبار مدى قوة هذه الفرضيات أجرى "برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية" استبياناً حول استخدام الفيس بوك أثناء الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية على كل مستخدم فيسبوك في تونس ومصر عن طريق "آلية الإعلان المستهدفة لمستخدمي فيسبوك". وقد استمر الاستبيان لمدة ثلاثة أسابيع في شهر مارس 2011 ، وشارك فيه 126 شخصاً من مصر و 105 من تونس.

وقد جاءت الدراسة المسحية كاشفة عن النتائج التالية:

* إن 31% من مستخدمي الفيس بوك اعتبروا أن الموقع يستخدم أساساً لرفع الوعي السياسي في بلدانهم بشأن الحركات الشعبية.

* أن 33% من مستخدمي الفيس بوك ذهبوا على أن الموقع يستخدم أساساً لنشر المعلومات بشأن الحركات الاحتجاجية في الدول العربية.

* أن 33% من مستخدمي الفيس بوك في تونس و 24% من مستخدمي الفيس بوك في مصر، ذهبوا إلى أن الموقع يستخدم للتنسيق بين الناشطين وتنظيم التحركات

180 - أنظر تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، كلية دبي للإدارة الحربية، مايو 2011، ص 9. وأنظر نص التقرير على الموقع الإلكتروني للكلية: www.ArabSocialMediaReport.com

181 - نفس تقرير الإعلام الاجتماعي العربي ، على الموقع الإلكتروني للكلية: ص 2 و 3.

182 - المرجع السابق: ص 9 :

* أن أكثر من 15% من مستخدمي الفيس بوك في كلا البلدين ذكروا أن موقع الفيسبوك كان يُستخدم بشكل أساسي للتسلية أو لأغراض اجتماعية. (183)

* أما بالنسبة لموقع تويتر فقد كشف التقرير أن عدد مستخدمي تويتر النشطين في المنطقة العربية في نهاية مارس 2011 بلغ 6.567.280، في حين أن عدد التغريدات التي أنتجها هؤلاء المستخدمون النشطون في العالم العربي في الربع الأول العام 2011، (أي من 1 من يناير حتى 30 من مارس) بلغت 22.750.000 رسالة تويت. وأن عدد التغريدات اليومية، بلغ 225.000 يومياً، و 175 رسالة تويت كل دقيقة، أو 3 رسائل تويت تقريباً كل ثانية (184)

إن هذه الأرقام الموثقة، تقود إلى استنتاج عام هو أنه خلال العام 2011، تحول موقع الفيس وموقع تويتر إلى منصتان رقميتان لدعم وتنشيط الحراك السياسي والاجتماعي في العالم العربي. وأن هذا النشاط القائم على التشبيك شكل بداية التظاهر الحقيقي للسلطة الخامسة في السياق السياسي العربي الجديد، إذ لأول مرة يتم الكشف عن وسائل إعلام مفتوحة يحررها أناس من عامة الشعب من موقع الحدث؛ وإذا وُضع في الاعتبار ما تسببت فيه هذه الوسائل الإعلامية الاجتماعية الجديدة من أحداث كبيرة أخذت شكل موجات احتجاج سياسي لاستنهاض الشعوب العربية ضد أنظمة ديكتاتورية. فإن عملية التشبيك الاجتماعي، التي أضحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد العام السياسي في العالم العربي، أو ما تم الاتفاق على توصيفه بثورات الربيع العربي تأخذ أبعادها العامة من خلال لحظة التشبيك ثم لحظة استفادة القنوات الإخبارية السياسية من هذه العمليات في نقل الحدث بصورة مباشرة، والتوصل بالأخبار من الأفراد الذين يجمعهم فعل التشبيك. وبالتالي فإن الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في تلك السنة بالذات، دفعت البعض لإطلاق "ثورة الفيس بوك على الثورة التونسية وثورة تويتر على الثورة المصرية".

ومن المفارقات التي طبعت ثورات الربيع العربي ومدى استفادتها من عمليات التشبيك، أن النظام السياسي الحاكم في تونس على عهد الرئيس زين العابدين بن علي

183 - المرجع السابق ص: 12.

184 - المرجع السابق ص: 16.

(1987-2011) كان نموذجاً للنظام السياسي المغلق. فقد أحكم الرئيس قبضته الأمنية على الممارسة السياسية وألحقها بسياسة الدولة؛ ونجح في التضييق على الصحفيين ومنع المراسلين الصحفيين من تغطية الأحداث السياسية في تونس. وحينها كان البديل المتوفر أمام الشباب التونسي هو الشبكة العنكبوتية كطريقة للتواصل والالتفاف على سياسة الضبط الاجتماعي والسياسي الذي تمارسه الدولة. وقد شكلت وسائل التواصل الاجتماعي نقطة الارتكاز في هذه المرحلة. فبعدما كان "الفييس بوك" يُعتمد لتحقيق وظائف التعارف والتنفيس تحول بعد حادثة إحراق البوعزيزي وتداول صورته في الحائط الافتراضي لموقع الفيس بوك.⁽¹⁸⁵⁾ تحول إلى سلاح سياسي ضد الدولة. والأمر نفسه ينطبق على الثورة المصرية التي استفادت من نظيرتها التونسية، لكن من خلال تركيزها على خدمة تويتر للدعوة للتنسيق والتظاهر والاحتجاج. فتويتر تحول مع الثورة المصرية إلى سلاح سياسي لتبادل الرسائل النصية الخاصة بالتوعية السياسية وتعميم المعلومات التي تعمل على تسييس الجماهير وتحديد موعد وأماكن التظاهر والتجمعات وسير المظاهرات.⁽¹⁸⁶⁾ حتى أنه لحظة الإعلان عن إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك يوم 11 من شهر فبراير 2011، بلغت الرسائل النصية ذروة نشاطاتها التي لم تصلها من قبل في مصر.⁽¹⁸⁷⁾

كذلك الأمر بالنسبة للثورة الليبية، أو ثورة 17 فبراير التي استفادت هي الأخرى من التجربتين التونسية والمصرية، فقد قام المدون الصحفي محمد نبوس مؤسس قناة ليبيا الحرة التي يمكن اعتبارها أول محطة إخبارية خاصة على شبكة الأنترنت إبان ثورات الربيع العربي، والتي تم إنشاؤها على الأراضي التي يسيطر عليها المجلس الوطني الانتقالي. وتمكن محمد النبوس عبرها من إرسال صور حية ومباشرة تناقلتها كل القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، عن سير الأحداث السياسية والمواجهات العسكرية في مدينة بنغازي.

¹⁸⁵ - مهدي مبروك ، "ثورة الكرامة والحرية، قراءة أولية في الخلفية الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية" ضمن مؤلف جماعي: "ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص: 177-175.

¹⁸⁶ - نرمين سيد ، "الإعلام الجديد وفرص التحول في الأنظمة السلطوية، دراسة في روى وممارسات الشباب الناشط سياسياً بالتطبيق على مصر نموذجاً"، ضمن مؤلف جماعي: "الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مارس، 2012، ص: 291.

¹⁸⁷ - أنظر حالة الانفجار التي سجلت بين رواد موقع تويتر لحظة إعلان الرئيس المخلوع حسني مبارك عن التنحي من منصب رئيس الجمهورية ضمن تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، كلية دبي للإدارة الحربية، مايو 2011 ص: 20، على الرابط التالي :

ورغم أنه قتل في 19 مارس 2011 برصاص كتائب القذافي في مدينة بنغازي، وهو يقوم بالنقل الحي والمباشر لقصف الكتائب، فإن صورته المباشرة والحية كانت حاضرة في كل القنوات العربية والدولية، كما أنه نشاطه السياسي ظل شاهداً عليه عبر صفحات موقع اليوتيوب (188). أما في سوريا فقد نجح مجموعة النشطاء أطلقوا على أنفسهم فيما بعد تسمية الجيش السوري الإلكتروني من تأسيس صفحات خاصة على موقع الفيس بوك منها: الثورة السورية ضد بشار وصفحة شبكة شام وأوغاريت نيوز (189) نجحوا في نشر المادة الفلمية للمواجهات المسلحة، والعمليات العسكرية وقصف الطيران الحربي السوري للأحياء المدنية.

انطلاقاً من هذا الرصد لدور عمليات التشبيك باعتبارها فعلاً جماعياً وإرادياً لتحقيق التغيير والانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية خلال الألفية الجديدة، وكيفية استثمار وتوظيف المجتمعات العربية لهذه العمليات التشبيكية لبناء منظور جديد لتفعيل ميكانيزمات السلطة الخامسة في السياق العربي الحديث يمكن تسجيل المخرجات التالية:

أولاً/ إن السلطة الخامسة كما هي مجسدة في مواقع التواصل الاجتماعي تحيل على فضاء تواصلي مفتوح يستخدمه الأفراد دون الرجوع أو الخضوع لأي سلطة خارجية، وذلك لنشر الأخبار والآراء بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي، أو عبر آلية متعددة الوسائط؛ ومنذ الظهور الفعلي لهذه الوسائط في العالم العربي خلال عام 2011 استخدمها الشباب العربي كفضاء سياسي مفتوح لتبادل وجهات النظر بخصوص القضايا السياسية بعدما كانت مقصورة في السابق على وظائف الدردشة والتعارف. وبالتالي فإن تحول هذه المواقع إلى فضاء عمومي لممارسة النقد العمومي والمفتوح، جعل منها عنصراً جديداً محفزاً لفعل التغيير في المجتمعات العربية وتهيئة الشروط الموضوعية العامة لتحفيز الوعي لدى الأفراد والجماعات بما يحقق فعل الثورة على الأنظمة السياسية.

¹⁸⁸ - راجع المواد الفلمية التي صورها الناشط السياسي الليبي "محمد النبوس" لوسائل إعلام دولية؛ وأنظر لقائه المباشر مع قناة

CNN الأمريكية : <https://www.youtube.com/watch?v=IfYrXa-zi>

أنظر لقاء الناشط السياسي الليبي مع قناة الجزيرة الإنجليزية على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=qt4TPY0bRXk>

أنظر أحد المواد الفلمية التي صورها محمد النبوس للمواجهات بين الثوار وكتائب القذافي على الرابط التالي :

<https://www.youtube.com/watch?v=GPxtjKa-214>

¹⁸⁹ - حمزة المصطفى، "المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، الخصائص -الاتجاهات وآليات صنع الرأي العام" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، الطبعة الأولى، ص: 13-16

ثانياً / إن وسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل مصدر السلطة الخامسة، لا يمكن اعتبارها المسؤول المباشر والنهائي عن التغيير السياسي في مرحلة الربيع العربي. فالربيع العربي باعتباره حتمية اجتماعية سياسية ناتجة عن "التدابير غير الشعبية التي اعتمدتها الدولة الوطنية منذ خمسينيات القرن الماضي" هي المحفز الحقيقي لفعل التغيير. وعندما تقاطعت هذه الحتمية الاجتماعية والسياسية مع فعل التشبيك كحتمية تكنولوجية، انطلقت الشرارة الأولى لفعل التغيير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي. وككل التجارب التغييرية في العالم فإن هذه التجربة، قد تحقق الأهداف المنتظرة منها وقد تقصر عن ذلك، وقد يمتد فعل التغيير سنة واحدة أو ربما عقداً كامل وقد يمتد أكثر، لكن الأساس هو أنه كلما توافرت الحتمية الاجتماعية والسياسية وتقاطعت مع أدوات الحتمية التكنولوجية انطلق فعل التغيير، وهذه الانطلاقة هي الأساس لأنها تكسر التابوهات السياسية والاجتماعية في المجتمع بما يحرر الجمهور السياسي ويدعوه للفعل التغييري.

ثالثاً/ إن الإعلام السياسي ممثلاً في القنوات الإخبارية استثمر وسائل الإعلام الاجتماعي لبلورة وعرض خطاب سياسي مستمد من الشارع، وبناء أجندة إخبارية لهذه الوسائل من خلال الأحداث البارزة في الشارع العربي أو كما هي معروضة في وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا الوضع يجعل من المادة الإعلامية المستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي عرضة للنقد الدائم، بسبب افتراضية وعدم واقعية المصدر ما يجعل من المعلومة معرضة دوماً لتهم الشك والتحايل والفوضى وعدم الموضوعية.

إن الغاية من هذا العرض المكثف لدور وسائل التواصل الاجتماعي في صيرورة الأحداث في بعض دول من دول الربيع العربي، تتجسد في الوقوف على حالات التحول التي ميزت الساحة الإلكترونية في الفضاء العربي، تحولها إلى ساحة حرب حقيقية ضمن الصراع القائم بين الدولة والمجتمع. وكيف أن هذه الوسائل تحولت إلى سلطة يمكن تفعيلها في حياة الأفراد والشعوب. والأكثر أهمية من كل هذا هو أن التجارب كشفت عن لحظة الانتقال الوظيفي لأدوات الاتصال والإعلام من المؤسسات إلى الجمهور، وهو الانتقال هو الذي جعل من الربيع العربي محصلة عمل مشترك بين الجماهير العربية المطالبة بالتغيير،

والدور الجديد الذي قامت وما زال تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها عاملاً فاعلاً ومحفزاً للانتقال السياسي وفاعلاً فيه ومواكباً لمراحلته وشاهداً عليها. فالقول بأننا نعيش عصر الفيس بوك وتويتر يجعل من التشبيك الاجتماعي والسياسي عاملاً أساسياً في كسر سلطة الدولة وهيمنتها على الفرد. وبالتالي تراجع الإجراءات الحكومية في الدول العربية. كما أن فعل التشبيك يمنح العقل العربي فرصة الاختيار والمساهمة والفعل، وهذا ما تبرزه بعض النظريات السياسية والديمقراطية التي قدمت سنداً نظرياً وفكرياً للسلطة الخامسة من حيث ماهيتها وهويتها وطرق ممارستها. ففيما تذهب بعض المقاربات إلى التركيز على الجوانب المتعلقة بالتطورات في تكنولوجيا الاتصال، فإن البعض يبحث من زاوية أثر هذه الوسائل على الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها، بما يمثل مدخلاً لفهم محددات هي الثورة في سياق التحولات التي يشهدها العالم. لكن دراستنا تقوم على عدم الفصل بين المستويين. ففي الذي نجد فيه استحالة الفصل بين الأدوات التكنولوجية وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، فإن فعل الديمقراطية / Democratization القائم على "مشاركة الشعب ممثلاً في جميع المواطنين في الممارسة الديمقراطية؛ وانخراطهم في الفعل الديمقراطي، يعني تقويض كافة أشكال الوصاية الخارجية، سيما في ظل الانتقادات التي توجه لمفهوم التمثيل الديمقراطي أي أن تمثيل النخب السياسية والمؤسسات النيابية لأفراد المجتمع والشعب، ليست كافية لتحقيق الديمقراطية الكاملة، وأن التحقق الفعلي للديمقراطية يقتضي مشاركة شعبية لجميع أفراد الشعب، بما يضمن تمثيل جميع أفراد المجتمع وضمان استمرارية التنشئة الديمقراطية لهؤلاء الأفراد".⁽¹⁹⁰⁾ وهنا تحديداً تتحقق عملية الدمج الكلي والتعلق العضوي بين الإعلام والسياسة، أو بين المعلومة السياسية وشبكة الاتصالات في العملية إعلامية.⁽¹⁹¹⁾

إجابة عن الأسئلة الثلاثة المطروحة في بداية هذا الفصل، وانطلاقاً مما جاء في مباحثه الثلاثة ورصد مظاهر العلاقة بين الإعلامي والسياسي، يمكن الدفع بالخلاصات التالية

¹⁹⁰ - Castells, Manuel and Gustavo Cardozo, "The network society, from knowledge to policy". Washington, DC: Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005 PP: 14-15

¹⁹¹ - مايكل هيل، "أثر المعلومة في المجتمع دراسة لطبيعتها وقيمتها استعمالها" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي 2004 الطبعة الأولى ص: 105.

* هناك إمكانية منهجية واضحة للتأريخ السياسي للمجتمعات العربية من خلال لحظات التحول الكبرى التي ميزت بنية ووظيفة وسائل الإعلام الجديد ودورها في كل مرحلة على حدة. ففي الوقت الذي سُجل فيه خلال المرحلة الأولى وجود علاقة عمومية أحادية التوجه بين الدولة والمجتمع، وأن وسائل الإعلام شكلت أدوات للهندسة الاجتماعية للأفراد والمجتمع وخيارات النخبة السياسية الحاكمة. وأن هذه المرحلة قامت على أساس وجود جمهور يتم توجيهه، مما يصعب معه الحديث عن رأي عام. فإن المرحلة الثانية، والتي امتدت من 1996 حتى 2011، سجلت بداية الحديث عن (سلطة خاصة بالإعلام)، تمثلت في ظاهرة الإعلام التلفزيون الفضائي الإخباري، والذي كان من نتائجه، تحول أدوار ووظائف الرسالة الإعلامية ضمن العلاقات الجديدة بين الدول العربية أو المحاور الإقليمية في العالم العربي. وبالتالي أصبح الإعلام السياسي ممثلاً في القنوات الفضائية العربية قوة سياسية قادرة على توجيه الأحداث في إطار هذه العلاقات الجديدة بين الدول. وبالنتيجة فإن الحديث عن رأي عام في هذه المرحلة أضحى أمراً ممكناً، سيما وأن تعدد القنوات استتبعه تعدد الخطابات الإعلامية، ومن هنا وجد الجمهور العربي أرضية خصبة لتطوير مداركه السياسية.

* إن السلطة الخامسة باعتبارها مرحلة متقدمة عن مرحلة سلطة الإعلام، وذلك بالنظر للدور الجديد لوسائل التواصل الاجتماعي في توجيه الرسالة الإعلامية في القنوات الفضائية العربية، ودور الناشطين الإعلاميين والسياسيين كفاعلين جدد في المشهد الإعلامي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، قدمت منظوراً جديداً أو رؤية خاصة في رسم مآلات الصراع بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية ضمن مرحلة الربيع العربي. والتي تمثل مختبراً جديداً لرصد طبيعة الصراع السياسي الذي تعرفه الدول العربية.

* إن عمليات التشبيك التي تمثل الصورة المؤسسة للمجتمع الشبكي، شكلت فعلاً سياسياً جديداً ضمن معادلة الصراع بين الدولة والمجتمع. لكنه وفق معطيات جديدة تمثلت في احتضان القنوات الفضائية المتخصصة في الخبر السياسي للفاعلين في المجتمع الشبكي والتعاطي معهم باعتبارهم "مواطنين صحفيين" يقومون بجملة من الأدوار الجديدة. فهم قد

يشكلون مصدرا من مصادر الأخبار والصور الحية والمباشرة، وقد يتحولون بصورة أو بأخرى إلى موضوع لهذه الأخبار. وقد يتحولون إلى فاعلين أو ناشطين سياسيين ما يؤثر أحيانا على مصداقية تلك الأخبار والصور.

الفصل الثالث:

ثورات الربيع العربي:

شكلت ظاهرة الربيع العربي منذ بدايتها في العام 2011 حدثاً تاريخياً مفصلياً في السياق العام للتاريخ السياسي الحديث للمجتمعات العربية؛ فالأحداث الاجتماعية والسياسية التي وقعت في أكثر من بلد عربي، وما تمخض عن هذه الأحداث من نتائج -بالرغم من أنها لم تأخذ بعد شكلها النهائي - تجعل هذا الحدث التاريخي يوازي من حيث القوة والهيمنة والأثر أهم حدثين ميزا التاريخ السياسي العربي المعاصر والحديث منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. وهما حدث النهضة العربية وحدث تأسيس الدولة الوطنية. وهذا ما يقودنا إلى القول بأن التاريخ السياسي العربي المعاصر والحديث مر بثلاث مراحل أساسية هي:

*مرحلة النهضة العربية:

وهي التي تؤرخ سياسياً للحظة التماس المباشر بين العرب والغرب في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبالرغم من أن الأدبيات السياسية لمرحلة النهضة العربية أخذت طابعاً فكرياً وثقافياً وأن الفاعلين في هذه المرحلة لم يكونوا منشغلين بالفعل السياسي بالمعنى الضيق للمفهوم، إلا أنهم أثاروا إشكالات مركزية وهو "لماذا تقدم الغرب وتخلف العرب؟". وهذا الإشكال سيهمين على مسيرة التنظير والممارسة في الفكر السياسي العربي طوال القرن العشرين.

*مرحلة تأسيس الدولة الوطنية:

وهي التي تمثل لحظة التشكل الأولي لدولة ما بعد الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي. والسؤال الذي شغل النخبة السياسية العربية حينها كان هو "كيف السبيل لبناء دولة الاستقلال وتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة العربية الوليدة؟ وعلى عكس ما كان متوقعا فإن الدول العربية عاشت على إيقاع (مركزية الدولة) ودورها الحاسم في التحكم في دواليب المجتمع وتوجيه المسارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. لكن الملاحظ أنه وبدءاً من العقد الثامن من القرن الماضي بدأ دول الدولة الوطنية يتراجع تحت ثقل العولمة

الاقتصادية وموجات الإصلاح السياسي التي طالت دول أوروبا الشرقية، فبدأت الدولة الوطنية تفقد سيطرتها على الحقل الاقتصادي، واكتفت بدور المنظم والموجه للحركة الاقتصادية. كما أن تنامي معدل الحركات الاجتماعية والسياسية الراضية للاستبداد السياسي والاقتصادي، وارتفاع معدلات حضور منظمات المجتمع المدني زاد من انحصار دور الدولة الوطنية. أما على المستوى الإعلامي نجد أن الدولة الوطنية بدأت تفقد سيطرتها تدريجياً على المعلومة التي أصبحت بدورها مع تقنيات الشبكة الرقمية وخدمات الأنترنت متاحة لجميع فئات المجتمع. وبالتالي لم يعد بمقدور الدولة الوطنية التحكم في المعلومة/ المعرفة التي أضحت تمثل أهم عناصر السلطة.

وإذا كانت النخب السياسية الحاكمة خلال المرحلتين السالفتين الذكر، قد فشلت في تحقيق رهانات التقدم السياسي والاقتصادي والاستقلال الكلي عن الغرب؛ وبالتالي الفشل في تقديم مشروع مجتمعي عربي جديد،⁽¹⁹²⁾ فإن التحولات التي شهدتها الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، مدفوعة بالنجاحات التي تحققت في دول الغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتمت بأن تعرف (الدائرة الحضارية العربية) حدثاً خاصاً ومختلفاً هو الربيع العربي. أو ما يمكن تسميته (مشروع الثورة الشعبية العربية) الذي يمثل معادلاً موضوعياً لتجاوز حالات غياب مشروع مجتمعي جديد في العالم العربي، وتأكيداً لفكرة أن " فعل التغيير الذي يجب أن يبدأ من تغيير طريقة النظر للأمور، من تحليل الواقع تحليلاً يجمع بين النظرة الموضوعية والأهداف الاستراتيجية بهدف التغيير وإعادة البناء " (193)

*مرحلة ثورات الربيع العربي:

إن مرحلة الربيع العربي كمرحلة ثالثة وأخيرة تمثل سياقاً سياسياً مختلفاً في علاقتها بالمرحلتين السابقتين من حيث نوعية الأسئلة المطروحة وزاوية المعالجة وكذا الأجوبة المقترحة. فبعدما كانت النخب العربية خلال مرحلتي النهضة العربية والدولة الوطنية تبحث

¹⁹² - محمد عابد الجابري، "المشروع النهضوي العربي مراجعة نقدية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى

1996، ص: 13-15

¹⁹³ - محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص: 164.

في قضايا الوضع الاجتماعي من منظور إصلاحي صرف، وهو المنظور الذي أخذ شكل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فإن الربيع العربي شكل خيارا سياسيا مختلفا يقوم على شعار الثورة باعتبارها ضرورة سياسية لتغيير الأوضاع العامة وتحقيق مشروع الانتقال الديمقراطي. وأن المرحلة تمثل نقطة تحول تاريخية مهمة وبداية مرحلة جديدة كليا على مستوى الحكم والسلطة وفلسفة تدبير شؤون الدولة والمجتمع. في حين أن الفاعل الاجتماعي والسياسي في هذه المرحلة هو الشعوب العربية التي تجسد طموحات ومصالح المجتمع، والتي تضع نفسها على طرفي نقيض مع خيارات ومصالح النخب السياسية الحاكمة، التي يبدو أنها رهنت الدولة والمجتمع لتعاقدات سياسية لم يعد بإمكانها تقديم أجوبة سياسية لواقع مجتمعي يسير وفق دينامية جديدة.

ولهذا فإن الفهم الموضوعي لمرحلة الربيع العربي، يقتضي قراءتها على ضوء التحولات العامة التي عرفت المجتمعات العربية منذ عصر النهضة مرورا بمرحلة الاستقلال حتى اليوم، ورصد هذه المراحل عبر تحليل وتفكيك العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي. وبالتالي فإن ما كان يُعرف بمشروع الدولة الوطنية في العالم العربي القائم منذ خمسينيات القرن الماضي، وبحكم عوامل خارجية وأخرى داخلية أصبح مع أحداث الربيع العربي -ولربما قبل ذلك بعقد كامل- مغامرة سياسية غير مضمونة النتائج، ما دامت الشروط الموضوعية لهذا المشروع قد تآكلت بفعل تدابير سياسية لم تستوعب الدينامية الداخلية للمجتمعات العربية. وتوق الإنسان العربي للحرية والديمقراطية. ولعل هذا الوضع هو ما يفسر تراجع هيمنة الدولة الوطنية منذ بداية الألفية الجديدة على الحياة السياسية في عدد من البلدان العربية، وتراجع سيطرتها على وسائل الإعلام. فتطور الإعلام الفضائي التلفزيوني وقوة الإعلام الإلكتروني، وتحقق نبوءة مارشال ماكلوهان، الذي تحدث عن انكماش العالم وتحوله لقرية صغيرة. كل ذلك جعل مقولة استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع رهانا خاسرا. وعلى هذا الأساس فإن التناول الموضوعي للمرحلة الثالثة أي الربيع العربي، لا يمكن فهمه إلا من خلال التعاطي معه باعتباره بداية فعلية لمرحلة انتقالية بين تجربتين متباينتين في السياق العام للمجتمعات العربية؛ بين مرحلة النهضة وتأسيس الدولة الوطنية من جهة، وبين مرحلة جديدة هي قيد التشكل؛ وهذه المرحلة تجد الكثير من عناصر

تشكلها المعرفي والسياسي في ما يسمى الموجة الرابعة للديمقراطية في دول العالم العربي (194)

إن القراءة المعرفية لأحداث الربيع العربي مجتمعة، والنظر إليها في شموليتها واستنباط القانون الداخلي الناظم لعناصرها، وكذا المخرجات النهائية لهذا القانون، توضح أننا أمام حالة من التصدع الشامل الذي أصاب النظام الرسمي العربي. وأن المنطقة بصدد مرحلة انتقال ديمقراطي. فهذه الأحداث التي أخذت شكل "لعبة الدومينو" وخلفت إسقاط أنظمة سياسية عمرت لعقود من الزمن، ودخول دول أخرى في موجة من الحروب والمواجهات العسكرية، في الوقت الذي اعتمدت فيه دول أخرى مسارا جديدا من الإصلاحات القسرية التي ما كان لها أن تعتمد في السابق لولا أن وقع أحداث الربيع العربي. فكل هذه الأحداث تقدم جملة من المفاتيح المعرفية لفهم حقيقي لطبيعة هذه الأحداث وتفسيرها على ضوء تجارب الشعوب الأخيرة.

فعلى مستوى الحدث، نجد أن النتائج السياسية التي تمخض عنها الربيع العربي تدعونا للقول بأن جملة الأحداث التي وقعت، تمثل حدث تاريخيا بالمعنى الهيجلي لمفهم الحدث التاريخي. (195) والذي يعني هنا كونه مرحلة فاصلة وانتقالية بين تجربتين مختلفتين ومتمايزتين بصرف النظر عن النتائج المتحققة حتى الآن والتي لا يمكن الأخذ بها. لأن نتائج التحول الاجتماعي والسياسي في حياة الشعوب والمجتمعات غالبا ما تحتاج حيزا زمنيا ممتدا لتأخذ صورتها النهائية. وبالتالي فالربيع العربي يمثل لحظة انتقالية من حالة الانسداد التاريخي الذي عرفته المجتمعات العربية منذ الاستقلال إلى حالة سياسية مغايرة تتحرك وفق آليات جديدة. (196) وبالنظر إلى تباين النتائج المسجلة من بلد لآخر، وحالة التراجع النسبي التي سجلت في بعض بلدان الربيع العربي، فإن ما وقع يدعو إلى القول بأن الربيع العربي لا زال تعيش مراحل الأولى، ولم يصل بعد درجة الحدث التاريخي الحاسم. ولربما يحتاج

194 - للمزيد من التفاصيل بشأن قراءة ثورات الربيع العربي وسؤال العلاقة وبين النظم السياسية الحاكمة والشعوب على ضوء النظرات التحديثية الغربية، يمكن العودة لكتاب فوكو ياما التأسيسي:

•ukuyama, Francis, "Political Order and Political decay. From the industrial revolution to the Globalization of democracy", Farrar Straus Giroux.

195 - هاشم صالح، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2013، الطبعة الأولى، ص: 33 .

196 - هاشم صالح، المرجع السابق ص، ص: 18-19

سنوات وعقود حتى يتمكن من تحقيق قطيعة معرفية شاملة مع الثقافة السياسية والمجتمعية السائدة في الوطن العربي. لكن مع ذلك يبقى الربيع العربي بنتائجه الآتية يشكل مرحلة إيجابية في حياة الشعوب والمجتمعات العربية؛ بل إنها مرحلة إجبارية للانتقال نحو الديمقراطية. ولعل هذا الأمر هو ما يفسر حالات الارتداد المسجلة في مسار الانتقال الديمقراطي في بعض الدول العربية حيث عملت الدولة العميقة أو الثورة المضادة على كبح دينامية التغيير أو تأجيله. ولأن النتائج المتحققة حتى الآن تجمع بين الإنجازات والتراجعات والانتكاسات، ورغم حالات التباين المسجلة بين مجموع الدول العربية إن على مستوى الأسباب والنتائج الأولية لثورات الربيع العربي، فإن يمكن حصر أهم التغييرات السياسية الأولية المباشرة لثورات الربيع العربي واختزالها في أربعة نماذج كبرى:

النموذج الأول: في بعض الدول جاء حجم التغييرات قويا، وجمع بين التظاهر السلمي والمواجهات العنيفة المتحكم فيها، وطالت عمليات التغيير مؤسسة الرئاسة، دون أن تطل بصورة كلية طبيعة النظم السياسية الحاكمة، كما كان عليه الأمر في تونس وجمهورية مصر العربية.

النموذج الثاني: في دول أخرى جاءت التغييرات مقرونة بمظاهر التسلح والمواجهات الدموية إلى جانب حضور واضح للقوى الخارجية الإقليمية كانت أم أجنبية، أو هما معا، والدور الحاسم لهذه القوى في مراحل تنفيذ عمليات التغيير. ونظرا لغياب مقومات الدولة المؤسساتية وتقاعس القوى الأجنبية، تحول الوضع إلى ما يشبه حربا أهلية. وهذا النموذج يمكن رصد مظاهره العامة في كل من ليبيا وسوريا واليمن.

النموذج الثالث: ويمكن قراءة تمظهراته العامة في تجارب بعض الدول ذات النظام الملكي، حيث اختارت الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول، الانحناء الظرفي والمدرّوس لقوة الموجات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير، والاستجابة للمطالب الشعبية بعد تكييفها وتحويرها والتحكم في سقف مطالبها، وذلك تلافيا للمواجهة بين السلطة القهرية للدولة والمطالب الشرعية للمجتمع، وتجنب تبعات الأعمال المسلحة أو الدخول في حروب أهلية.

وهذا النموذج يجد الكثير من أبعاده العامة في تجربتي المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

النموذج الرابع: ويمثله مجموع الدول التي ظلت بمنأى عن هذه الأحداث مثلما كان عليه الأمر في دول الخليج العربي، لأسباب مرتبطة ببنية تلك المجتمعات القائمة على سياسة اقتصاد الريع ومجتمع الوفرة، فباستثناء دولة البحرين وبعض مناطق الشرق السعودي؛ فإن دول الخليج العربي الست مثلت النموذج الرابع الذي بقي لأسباب مختلفة ومتعددة خارج مدار الاحتجاجات ومطالب التغيير.

إن هذا التشخيص الأولي لثورات الربيع العربي على ضوء مسارات التحول السياسي للدولة العربية منذ تأسيسها، يؤكد أن ثورات الربيع العربي تمثل حدثا تاريخيا استثنائيا بالمعنى (الهيغلي للمفهوم)، والذي يعني أن العرب "دخلوا فيما يدعوه الفلاسفة بالمصهر التاريخي الخلاق، الذي سيؤدي إلى الولادة الثانية، هذا إذا لم يموتوا أثناء المخاض العسير لهذه الولادة ... لقد دخل العرب مرحلة العبور الحضاري الكبير". (197) وأن هذا الحدث يشكل نقطة البداية في مسار سياسي جديد وطويل في التاريخ السياسي العربي الحديث.

ودون الوقوف كثيرا عند وجهات النظر التي يزعم أصحابها بالفشل الكلي لتجربة الربيع العربي وهو لا زال في بداياته، (198) والذين لم يترددوا في تقديم أحكام قطعية ومتسرعة في حق تجربة عربية جديدة، جاءت لتؤكد مرة أخرى أن عملية التحول السياسي والديمقراطي في المجتمعات الإنسانية، ليست بالعملية الميكانيكية المتحكم في آلية اشتغالها، والنتائج التي قد تتمخض عنها، بل إنها عملية مركبة تحتاج لمسيرة زمنية ممتدة، تقوم على تراكم الأحداث التي تجمع بين النجاحات والإخفاقات. وأن النقطة الحاسمة في أية مسيرة تغيير أو انتقال سياسي هي نقطة البداية، أما ما بعدها فإن النتائج تخضع للشروط

197 - هاشم صالح، المرجع السابق، أنظر الفصل المعنون بـ "هيغل والربيع العربي" ص: 49-وما بعدها.

198 - من المفارقات أن أول من قال بفشل تجربة الربيع العربي هو الكاتب والصحفي الأمريكي توماس فريدمان، وحذا حذوه مجموعة من الكتاب والباحثين العرب ربما عن وعي وعن غير وعي:

- أنظر مقالته الأولى بعنوان: الربيع العربي الآخر "The Other Arab Spring": على الرابط التالي:

<http://www.nytimes.com/2012/04/08/opinion/sunday/friedman-the-other-arab-spring.html>

- وأنظر أيضا مقالته الثانية بعنوان "The Arab Quarter Century": ربع القرن العربي": على الرابط التالي:

<http://www.nytimes.com/2013/04/10/opinion/friedman-the-arab-quarter-century.html>

- وأنظر مقالته الأخرى بعنوان: "البقطة العربية" "The Other Arab Awakening": على الرابط التالي:

<http://www.nytimes.com/2013/12/01/opinion/sunday/friedman-the-other-arab-awakening.html>

الموضوعية المرتبطة بمدى فاعلية القوى السياسية في المجتمع، وقدرتها على إنتاج ثقافة سياسية بديلة تقوم على آلية (الديمقراطية التواصلية) بالصورة التي قدمها "مانويل كاستلز"، والتي تشترط بدورها درجات معنية من التفاعل بين "الحشود الجماهيرية والشبكات الإلكترونية، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي التي تعمل على إنضاج الشروط الموضوعية للتغيير، واختيار الوقت المناسب للفعل التغييري" (199). وعلى هذا الأساس فإن النماذج الأربعة المقدمة أعلاه والمُستخلصة من قراءة بحثية في مجموع المخرجات السياسية العامة لتجربة الربيع العربي في الدول العربية، تؤكد أن هذه الأحداث مجتمعة تؤرخ لمرحلة تصدع سياسي واجتماعي في المسار العام لتجربة المجتمعات العربية. وتفتح الباب أمام منظور جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، أو "بين الشعوب العربية الطامحة للتغيير السياسي والاجتماعي، وبناء دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالطرق السلمية، وبين دولة وطنية موجهة من قبل نخبة سياسية همها الأساس الإبقاء على تركة ومكاسب دولة ما بعد الاستعمار" (200) ورغم أن مقولات التغيير والثورة والحراك ظلت ملتصقة بظاهرة الربيع العربي. فإن أول تحد معرفي يواجه الباحث في هذه المرحلة السياسية الحاسمة هو تأصيل المفاهيم والأدوات المنهجية المعتمدة لفهم وتفسير هذه المرحلة، بما يساعد على الوصول إلى تأطير نظري لمجموع الأحداث المتداخلة حيناً والمتناقضة أحياناً أخرى، وفق منظور نسقي يجمع بين عناصر الظاهرة والسياق العام الذي أنتجها، ورسم المعالم النهائية لمخرجاتها. وذلك ما سنعمل على توضيحه عبر الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

- * إذا كانت أحداث الربيع العربي تمثل منتوجاً عربياً خالصاً، ومحصلة تحول سياسي واجتماعي في العالم العربي، هل يمكن وضع هذه الأحداث في خانة (الانتفاضات العربية)؟.
- * وإذا كان الأمر أكبر من أن يختزل في انتفاضات عربية، فهل تستجيب هذه الأحداث لنظرية الثورة؟ وهل يمكن أن نعتبر أحداث الربيع العربي ثورة عربية كاملة الأركان؟

¹⁹⁹ - Castells, Manuel, "Materials for an exploratory of the network Society", British Journal of Sociology N 51, issue N1, January /March, 2000, P 7

²⁰⁰ - وجيه كوتراني، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، ضمن كتاب جماعي "أزمة الدولة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص: 9.

* و كيف يمكن تفسير وبرهنة /montrer et demontrer/ كون ثورات الربيع تمثل مرحلة انتقال ديمقراطي في مسيرة المجتمعات العربية الحديثة؟

المبحث الأول: الربيع العربي ومقولات الانتفاضة

إن أول إشكال معرفي يواجه الباحث في مجموع القضايا والظواهر المرتبطة بأحداث الربيع العربي، يتحدد في مدى دقة وعلمية المفاهيم والتعريفات التي تُقدم لفهم وتفسير القضايا والظواهر الجديدة المرتبطة بتلك الأحداث؛ فمنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الشارع العربي طُرح السؤال الإشكالي بشأن تقديم التوصيف الدقيق لمجمل ما يحصل. فهناك من ذهب إلى أن ما وقع يمكن وضعه في خانة الانتفاضات الشعبية؛ في حين ذهب آخرون إلى أن قوة الأحداث التي توالى منذ سنة 2011، والنتائج المترتبة عنها تجعل الدارس الموضوعي، ينتهي إلى التأكيد على أن ما وقع لا يمثل ثورة عربية فقط بل ثورات عربية شعبية لها ما بعدها. ويبدو أن هذا التنازع بين مفهومي الانتفاضة والثورة لتوصيف الحراك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي منذ سنة 2011 والذي أخذ من منذ بدايته الأولى تسمية الربيع العربي، سيظل مفتوحا على مزيد من التفسيرات والتفسيرات المضادة إلى حين الوقوف على النتائج النهائية والحاسمة لهذا الحراك.

جرت العادة أن يتم حضور أو استحضار مفهوم الانتفاضة/ Intefadhaa في الوعي السياسي العربي الحديث مقترنا بالانتفاضة الفلسطينية خاصة انتفاضة 1987 و2000. ومعلوم أن قوة تلك الانتفاضة التي أخذت تسمية انتفاضة الحجارة وما حققته من نتائج ميدانية وسياسية، ساهم بشكل واضح في إدخال هذا المفهوم في المعجم الدولي، وأصبحت مصطلحا معتمدا من قبل الهيئات العلمية والأكاديمية في العالم. وبذلك أضحي مفهوم "الانتفاضة" في المعجم العالمي يحيل على كل "حركة شعبية واسعة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لمظاهر الاحتلال والظلم"⁽²⁰¹⁾. لكن ورغم الطابع السلمي للانتفاضة الفلسطينية في بدايتها، فإن ذلك لم يحل دون اللجوء للوسائل العنيفة، التي أخذت شكل

201 - هلال جميل، "واقع الانتفاضات الشعبية الديمقراطية على الحركة السياسية الفلسطينية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 3، أنظر نص الدراسة على موقع المؤسسة :

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

عصيان مدني تُستخدم فيه الحجارة، وأحيانا أخرى تطور الفعل الانتفاضي إلى اللجوء للعمل المسلح. وبالتالي فإن الانتفاضة هنا ورغم طابعها السلمي المهمين، فقد يحدث أن تغلب عليها القوة والعنف والهيجان.

ويذهب الباحث الفرنسي إميليو لوسو في كتابه "نظرية الانتفاضة/ Théorie de l'insurrection" الذي يمكن اعتباره أهم دراسة علمية متكاملة للبحث والتأمل في الانتفاضة مفهومًا وممارسة، إلى التمييز بن ماهية ووظيفة الانتفاضة، ومقارنتها مع مفهوم قريب منها هو الثورة، وذلك من خلال التأكيد على أن "الانتفاضة تمثل مرحلة واحدة من الدورة السياسية التي يطلق عليها الثورة" (202). وهذا الأمر يجعل من الانتفاضة فعلاً مرحلياً يفضي طوعاً إلى الثورة أو أنها جزء من الثورة. لكن إميليو لوسو يمضي أبعد من هذا ليضع شروطاً ثلاثة لا بد من توافرها لإنجاح أي انتفاضة، وهي كالتالي:

أولاً: لا يمكن القيام بأية انتفاضة إذا لم تكن الطبقات الحاكمة تعيش أزمة سياسية حادة، وغير قادرة على الحكم. وإذا لم تكن الطبقات الاجتماعية بدورها تعيش حالة من اليأس والحرمان تدفعها للخروج للشارع والمطالبة بالتغيير.

ثانياً: إن الانتفاضة لا تركز بالضرورة على نظرية المؤامرة، ولا على حزب سياسي بعينه، بل على الطبقة الطليعية التي يجب أن تعتمد على الاندفاع الثورية للشعب لتحقيق الفعل الانتفاضي

ثالثاً: إن الانتفاضة الحقيقية تبدأ فقط عندما تعي الطبقة الطليعية أن الهدف من الفعل الانتفاضي ليس الاستيلاء على السلطة فقط، بل في الدفاع عنها باعتبارها ملكاً مستقبلياً للقوى الشعبية (203)

إن قراءة التحولات السياسية العربية التي اندلعت منذ العام 2011، على ضوء المنظور الفكري والمنهجي الذي اعتمده إميليو لوسو، توضح أن الشروط الثلاثة المؤطرة لـ (الفعل الانتفاضي)، متوافرة بصورة واضحة في تجارب الحراك الشعبي العربي، فهو يُمثل

²⁰² - إميليو لوسو، "نظرية الانتفاضة"، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت الطبعة الأولى،

1989: ص 12.

²⁰³ - إميليو لوسو، "نظرية الانتفاضة"، مصدر سابق، ص 16

أولا مُحصلة أزمة سياسية لازمت الأنظمة السياسية العربية الحاكمة منذ دولة الاستقلال؛ والتي أضحت عاجزة عن تقديم بدائل سياسية وتنموية للطبقات الاجتماعية التي عانت حالات من الاحتقان الناجم عن تنامي معدلات الفقر والفساد. كما أن هذه الدينامية الاجتماعية والسياسية شكلت تعبيراً عفويًا عن تطلعات القوى الاجتماعية الشعبية غير المؤطرة وغير الخاضعة لقوى سياسية خارجية. بل إنه وحتى لحظة تنفيذ هذا الفعل الانتفاضي كانت جميع تجارب الحراك العربي قد تمت دون ما حاجة لنخبة سياسية قادرة على استثمار التدفق الشعبي، وتحويله لفعل سياسي قادر على تحقيق شرط التغيير. ومع أن هذا الحراك العربي يستجيب بسهولة لمقولات الانتفاضة، فإننا نجد صعوبة بالغة في اختزال الدينامية العامة والمتطورة لأحداث الربيع العربي في خانة الفعل الانتفاضي لأن هذا الأخير، فعل مرحلي محكوم بسياق زماني ومكاني محدد، كما هو ماثل في نموذج الانتفاضة الفلسطينية. في حين يظل الفعل الثوري ديناميّة سياسية مفتوحة في الزمان والمكان ويستدعي بالضرورة فعلاً أو أفعالا ثورية مضادة، ما يجعلها مفتوحة على كل الاحتمالات.

إن تأكيد إميليو لوسو على أن "كل انتفاضة هي جزء من ثورة، وأن الأولى تُقضي بصورة تلقائية للثانية"، تمثل بالنسبة لدراستنا منطلقاً منهجياً أساسياً في فهم وتفسير الربيع العربي باعتباره ثورات عربية لا انتفاضات عربية. وهنا يمكننا أن نرصد تقاطعاً مع الأطروحة الماركسية التي تبحث في علاقة مفهوم الانتفاضة بالثورة أو مفهوم (الحرب الشعبية). فمن منظور مقارن خالص يذهب أبو الثورة الروسية فلاديمير لينين إلى إن الانتفاضة "حالة تسبق الثورة، وكل انتفاضة تتضمن بالضرورة اندفاعات ثورية للشعب"⁽²⁰⁴⁾. لكن من المفارقات الكبرى أن نجد عدداً من الباحثين العرب قد ذهبوا في اتجاه تكريس المنظور الاختزالي لأحداث الربيع العربي وحصره في خانة الانتفاضة أو الفعل الانتفاضي لأسباب علمية موضوعية وأحياناً أخرى غير علمية ولا موضوعية. مع العلم أن

²⁰⁴ - إميليو لوسو، "نظرية الانتفاضة"، مصدر سابق، ص، ص: 18-25
(انظر الفصل الثاني من الكتاب المعنون بـ "النظرية اللينينية للانتفاضة")

قوة الأحداث والنتائج التي تمخضت أو ستمخض عنها تتجاوز بكثير هذا المنظور الاختزالي الضيق (205)

فمن منظور ماركسي خالص، يبحث في جدلية "انتفاضات الربيع العربي ومعوقات التنمية ضمن العلاقات الملتبسة بين العرب والعالم الرأسمالي، ذهب الباحث اللبناني جليبر الأشقر في دراسته الموسومة (الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضات العربية⁽²⁰⁶⁾) إلى القول بأن استخدام اسم الثورة وصفا للفران الجاري في المنطقة العربية كان ولا يزال موضع نقاش حار وتنازع، حتى في الحالات التي تكلل فيها الحراك بالانتصارات، حيث نجح الشعب في التخلص من الطاغية الذي كان يقهره، لذا كان العنوان الفرعي لهذا الكتاب يستخدم مصطلح الانتفاضة الأكثر حيادا⁽²⁰⁷⁾. فرغم إقرار الدارس بأن الربيع العربي، يمثل حدثا فارقا في السياق السياسي العربي المعاصر، فإن إحجامه عن توصيف ما حدث بالثورة راجع لكون النقاش الفكري والأكاديمي في العالم العربي لم يحسم بعد في مسألة التأصيل المنهجي والمفاهيمي لهذا الحدث. ومن ثم يؤسس اختياره على اعتماد ذات التسمية حتى بالنسبة لحالات الحراك التي انتهت بإسقاط مؤسسة رئاسة الدولة، لكن وعلى عكس هذا الاستنتاجات التي يمكن قبولها منهجيا، يبقى القول بأن تأكيد جليبر الأشقر بأن مفهوم الانتفاضة مفهوم محايد مسألة يصعب اعتمادها، لأن المفهوم المعتمد غير دقيق لوصف الأحداث، كما أن في الأمر تحجيم للحدث ومصادرة على نتائج المستقبلية في حين يؤكد الأشقر بأن "الثورة تعني التحول الجذري الذي يشمل على الأقل تغيير النظام السياسي بسبل تخالف القوانين السارية".⁽²⁰⁸⁾ وهنا يطرح السؤال، هل يمكن القول بأن سقوط مؤسسة الرئاسة في ثلاث دول عربية هي تونس ومصر واليمن غير كاف لتأكيد ثورية أحداث الربيع العربي؟

205 - هناك عدد من الدارسين الذين يمكن إدراجهم في هذه الخانة:
* حازم صاغية، "الانهايار المديد الخلفية الثقافية لانتفاضات الشرق الأوسط" دار الساقى، الطبعة الأولى، 2013. (أنظر المقدمة والفصل الأول من الكتاب؛ وفيهما تركيز واضح على منطقة الشرق الأوسط وإغفال غير مبرر لمنطقة المغرب العربي ودورها في اندلاع شرارة ثورات الربيع العربي).
* بهاء أبو كروم، "المناعة وتحدي الربيع العربي" دار الساقى، الطبعة الأولى 2013.
206 - جليبر الأشقر، "الشعب يريد... بحث جذري في الانتفاضة العربية"، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.
207 - جليبر الأشقر، "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية"، المصدر السابق، ص: 12.
208 - جليبر الأشقر، "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية"، المصدر السابق، ص: 12.

إن هذه النماذج الثلاثة من المنظور الذي اعتمده الأشقر تبدو كافية للتمييز بين ثورية الحراك العربي وحدود مساهمة الفعل الانتفاضي فيها، لكنه مع ذلك يصر على توصيف تلك الأحداث بالانتفاضة. ولكن حتى لو سلمنا منهجيا بهذا الاختزال للحراك العربي في خانة الانتفاضات، فإن ذلك لا ينفي توفرها على خصوصيات (النفس الثوري) أي أنها انتفاضات انطلقت بموجب محفزات اجتماعية وسياسية ضاغطة بالرغم من غياب طليعة ثورية؛ وبالتالي فإن هذه الانتفاضات وسعت من أفقها السياسي والمجتمعي، وأصبحت فعلا أو أفعالا ثورية، تبحث عن تحقيقها الفعلي في مجتمعات تفتقر لاطلاع سياسية قادرة على إنضاج فعل التغيير.

وفي تحليل لا يخلو من منظور تبريري، يقارن جلبير الأشقر بين الربيع العربي وثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952، والتي يعتبرها الدارس ثورة، فالانقلاب العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر بمعية الضباط الأحرار ذو طبيعة ثورية أو أنه ثورة ما دام أفضى- بنظره- إلى تحول جذري في مصر، وأطاح بسلالة حاكمة، وتمكن من إلغاء الملكية والنظام البرلماني، وإقام نظاما جمهوريا يستند على ترسانة من التغييرات التي شملت سياسة التأمين وضرب الطبقات المالكة في النظام القديم، وتشجيع مجال التصنيع والإصلاحات الاجتماعية. لكن من المفارقات أن هذه الثورة التي أفضت لنظام عسكري ديكتاتوري لم تعمر طويلا. ولما تولى محمد أنور السادات رفيق جمال عبد الناصر في الانقلاب سدة الحكم، قام منذ عام 1970 بثورة مضادة (209) ضد جميع مكتسبات مرحلة جمال عبد الناصر السياسية والاقتصادية والثقافية.

*ومن منظور ليبرالي يستحضر (التنوير الغربي) كمقولة للتحليل والتفسير، والثورة الفرنسية لتجسيد عملي للفعل الثوري الإنساني، انطلق الباحث اللبناني الفرنسي هاشم صالح في دراسته "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، من سؤال استنكاري هو "هل الانتفاضات العربية حدث تاريخي أم زوبعة في فئان؟" وللإجابة هذا السؤال، اعتبر الدارس أن سلسلة التحولات التي شهدتها دول العالم العربي منذ عام 2011 تمثل حدثا

209 - جلبير الأشقر، "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية"، المصدر السابق، ص: 13

تاريخيا، شبيها بالأحداث التي شهدتها التجارب الحضارية البشرية من قبيل الثورة الفرنسية لعام 1789، وحدث سقوط جدار برلين عام 1989، وحدث الحادي عشر من سبتمبر 2011. فكل هذه الأحداث لا يمكن النظر إليها باعتبارها أحداثا عابرة في تاريخ البشرية، بل العكس، فهي ذات "دلالة كبرى لأنها نادرة جدا، ولا تحصل كل يوم، كما أن الأشخاص الذين عاصروا تلك الأحداث يشعرون بالفارق بين لحظتين، وأن شيئا ما قد حصل وقسم التاريخ إلى قسمين: ما قبله وما بعده." (210) لكن رغم هذا التصنيف الأولي، سرعان ما يخلص هاشم صالح إلى أن الربيع العربي لا ينسحب عليه ذات الحكم، ولا يمكن اعتباره حدثا تاريخيا كاملا، و السبب برأيه أن الربيع العربي وبعد سنتين من انطلاقته تبين انه حدث تاريخي ناقص لأن الإخوان المسلمين تمكنوا من الوصول إلى السلطة. (211) فهذه المحصلة الأولية بنظر-هاشم صالح- كافية لوصف الحدث برمته بأنه "زوبعة في فئجان لا حدثا تاريخيا". وعلى ذات المنوال الافتراضي، يتساءل الدارس عن الفرق الجوهرى بين الثورة الفرنسية وانتفاضات الربيع العربي. ورغم أن المقارنة لا تستقيم بين حدثين تاريخيين الأول حدث منجز تم منذ أكثر من قرنين من الزمن، وبين حدث لا زال قيد التشكل، فإنه طوال الكتاب ظل مصرا على ذات التقابل بين نموذج ثوري متكامل يمكن القياس عليه، وبين انتفاضات عربية أوهمت الجميع في بدايتها، ثم انتهت بعد سنتين إلى نماذج مشابهة للثورة الإيرانية التي اندلعت قبل أكثر من ثلاثين عاما. (212) بهذه الصيغة النمطية في التحليل يصنف هاشم صالح أحداث الربيع العربي ضمن خانة الانتفاضات لأنها بنظره أفضت إلى فوز تيارات الإسلام السياسي في العمليات الانتخابية التي انبثقت من صناديق الاقتراع، ولو حدث وفازت تيارات سياسية أخرى لربما نالت تسمية الثورة أو الثورات. ولأن (سلطة النموذج) المتمثل في الثورة الفرنسية القائم على منزع علماني، حيث كانت مضادة بعنف لرجال الدين ولم ترفع صورهم في التظاهرات الحاشدة التي نظمتها في باريس (213) فإن ذلك كان كافيا برأي هاشم صالح لكي يسقط تسمية الثورات عن الحراك العربي.

210 - هاشم صالح ، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، دار الساقى، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013. (أنظر الفصل الأول من الكتاب: "هل الانتفاضات العربية حدث تاريخي أم زوبعة في فئجان". ص ص: 13- 24.

211 - هاشم صالح ، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، مرجع سابق. ص ص: 26-35.

212 - هاشم صالح ، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، مرجع سابق، ص: 16.

213 - هاشم صالح ، "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، مرجع سابق، ص ص: 70-72.

إن هذا المنظور التحليلي، الذي يجد صده في أعمال عدد من الدراسين العرب، للتاريخ السياسي للمجتمعات العربية خلال الألفية الجديدة، والذين اعتمدوا مقولات الانتفاضة لتحليل على حدث تاريخي من حجم الربيع العربي، يحيل على النوع العفوي من أنواع الحراك التي ينطلق من بنيات المجتمع الذي يتوحد على رأي واحد إزاء السلطة. وهو ذات التحليل المعتمد في علم السياسة والمعروف بـ (الانتفاضة العفوية)، والتي عادة ما تكون نتاجا للظروف الموضوعية عبر تراكمات تنعكس على وعي الإنسان لتشكل وعيا جماعيا للتغيير والانتقال للفعل الثوري. لكن إذا كانت الانتفاضات عموما تمثل فعلا عفويا ومرحليا لا تتجه نحو التصعيد المستمر. أي أن الانتفاضات تتوهج أحيانا وتخبو أحيانا أخرى، فإن دينامية الربيع العربي المستمرة منذ 2011 والنتائج المتحققة حتى الآن، تجعل من عملية وضعها في خانة الانتفاضة ضربا من المصادرة على (الفعل الثوري للجماهير العربية)، الذي يسعى إلى التغيير؛ من منظور زمني مفتوح لا يكثرث بالنتائج الآنية، كما أنها تعبر عن منطق تبريري يسعى لإسقاط قناعة الدراسين لهذه الدينامية وغير المسبوقة في السياق العربي الحديث.

إن جليبير الأشقر وهاشم صالح ومن حذا حذوهم، وبالرغم من اعترافهم الضمني بالنفس الثوري الواضح في الحراك العربي، فإنهم يعتمدون على استدعاء تبريرات خارجية مرتبطة بـ (سلطة النموذج)، سياسيا كان أم معرفيا لفهم وتفسير الحراك العربي. وضمنه يطلب من ثورات الربيع العربي إما أن تكون مستجيبة للمنظور الماركسي الذي يتعاطى مع الثورة كآلية للتغيير الجذري ليس على مستوى السلطة السياسية وإنما على مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات كشرط لازم للإقرار بالثورة والفعل الثوري مفهوما وممارسة. أو تبريرات أخرى مرتبطة بسلطة نموذج الثورات الغربية ممثلة في الثورة الفرنسية أو الروسية، ومدى قدرة الثورات العربية على مقارعة ذاك النموذج أو التماهي معه خاصة في الجزئية المرتبطة بالفصل بين الديني والدنيوي.

إن ثورات الربيع العربي، وهي تستضمّر المقولات الأربعة المتعمدة في كل فعل انتفاضي، فإنها تتجاوزها بالضرورة. فهي تحتوي الفعل الانتفاضي في أبعاده المرحلية،

بذات القوة التي تحتوي فيه موقف الحشود من إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة، وغياب النخبة الطليعية القادرة على الدفع بهذا الفعل وحمايته. وبالتالي فالربيع العربي بما هو انتفاضات عفوية بنفس ثوري، حققت بعضاً من شروط الثورة المتمثل في الفجائية والتغيير الجذري، لكنه تجاوز ذلك من خلال فتح الفعل الجماهيري على الأفق الثوري لأن هذا الفعل يتوفر على (قابلية ثورية) تدفع به إلى مزيد من الفعل في المستقبل.

المبحث الثاني: الربيع العربي ونظريات الثورة:

بالنظر إلى صعوبة الدفع بتعريف علمي ودقيق لمفهوم الثورة، وبصرف النظر عن حالة التنازع التي ميزت مسيرة مفهوم الثورة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والقانونية، يمكن القول بأن هناك حالة من الإجماع في الأوساط الأكاديمية تؤكد أن القيمة التداولية العامة لمفهوم الثورة تتحدد بصورة إجمالية في كونها "آلية من آليات التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمعات الإنسانية". في حين أن أبعادها الإجرائية تتحدد في التحقق الفعلي لمجموعة من "التغييرات الفجائية والجذرية التي تتحقق ضمن ظروف اجتماعية وسياسية معينة، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له، بحكم آخر بصورة فجائية، وأحياناً بصورة عنيفة".⁽²¹⁴⁾ ولهذا فالثورة بالمعنى الظاهر في النص أعلاه، عبارة عن تحول جذري وشامل في بنية مجتمع معين. وهذا التحول يعتمد في تحقيقه المادي والفعلي على ثلاثة شروط هي:

* إن الثورة تحيل على تغييرات اجتماعية وسياسية ذات طابع جذري، محكومة بهدف محدد هو إسقاط حكم سياسي قديم، واستبداله بنظام حكم جديد يقوم على بناء أو فرض تعاقبات اجتماعية وسياسية وقانونية جديدة.

* إن التغييرات الثورية عادة ما تكون فجائية وغير متوقعة زمنياً. وعنصر الفجائية هنا لا ينفي كون هذه التغييرات تتم في غياب الشروط الموضوعية للفعل الثوري التي تكون

²¹⁴ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "الموسوعة السياسية" الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان ، 1979، ص: 870.

محصلة تراكم موضوعي لمجموعة من العوامل المرتبطة بالعلاقات الضدية القائمة بين السلطة القهرية للدولة ومؤسساتها، وتطلعات المجتمع لبدائل سياسية جديدة.

* إن التغييرات الجذرية تتم أحيانا بصورة عنيفة. وذلك يعني أنه ليس هناك قانونا عاما بخصوص الوسائل المعتمدة لتنفيذ الثورة. فقد تكون سليمة وقد تكون دموية، وقد يتم الجمع بينهما معا. مع العلم أن السمة العامة للتجارب الثورية العامة هي غلبة النموذج الدموي. لكن قد يحدث أن يتحقق فعل التغيير بصورة سلمية، ومع ذلك نتحدث عن ثورة.

* لكن إلى جانب هذه الشروط الثلاثة المستنبطة من التعريف أعلاه، والتي يمكن النظر إليها كقانون عام للثورة والفعل الثوري. هناك شرط رابع يمكن إضافته للشروط الثلاثة السابقة، ويتمثل في أن هذا القانون المكون من الشروط الثلاثة، ورغم أهميته القصوى في فهم الثورة والفعل الثوري وتفسيرهما، فإنه يظل غير قابل للتعميم على جميع أشكال الحراك الثوري في المجتمعات. فكل الثورات التي ميزت تاريخ الإنسانية- ورغم بعض القواسم المشتركة- تمثل حالة خاصة يصعب القياس عليها أو تعميم نتائجها.

فالثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الإيرانية، والتي تمثل أهم النماذج الثورية في التاريخ السياسي منذ القرن الثامن عشر، تستند كل ثورة إلى مرجعية فكرية وسياسية خاصة، وكل ثورة من الثورات الثلاث شهدت مرحلة انتقالية قبل مرحلة الحسم الثوري، بل تكاد المخرجات النهائية لكل تجربة ثورية تمثل الطرف النقيض لسابقتها. فإذا كانت الثورة الفرنسية تمثل تتويجا لفكر الأنوار في أوروبا والتأسيس الفعلي للمجتمع الليبرالي والنظرية الرأسمالية في أوروبا الغربية (215)، فإن الثورة الروسية تمثل الوجه الآخر لأزمة الديمقراطية الليبرالية، والتأسيس الفعلي للثورة الاشتراكية في أصولها الماركسية (216) في

215 - بخصوص الثورة الفرنسية من حيث مرجعياتها العامة ودورها في تغيير وجه فرنسا وأوروبا والمجتمعات الغربية، تمت الاستفادة من المراجع التالية:

- غوستاف لوبون، "روح الثورات والثورة الفرنسية" نقله إلى العربية محمد عادل زعيتير، المطبعة العصرية، مصر، الطبعة الثانية، 1934، ص-ص: 127-130.

- إيريك هوبزباوم، "عصر الثورة أوروبا: 1798-1848"، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007، ص ص: 125-128.

- برنار روتزون، "فلسفة الثورة الفرنسية"، ترجمة عيسى عصفور، منشورات دار عويدات الطبعة الأولى، 1982.

216 - إيريك هوبزباوم، "عصر التطرف، القرن العشرين الوجيز"، 1991/1914، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، (أنظر الفصل الثاني من الكتاب بعنوان "الثورة العالمية وفيه تفاصيل أكثر عن الثورة الروسية ومكاسبها السياسية وتأثيرها على الخريطة السياسية لأوروبا في النصف الأول من القرن العشرين) ص: 117 وما بعدها.

حين أن الثورة الإيرانية، عكس الثورتين الفرنسية والروسية، تمثل نموذجا خاصا للثورات التي قامت في المجتمعات الشرقية على أساس المرجعة الدينية الإسلامية في أصولها الشيعية.⁽²¹⁷⁾ فهذا التمايز والتناظر بين التجارب الثورية الثلاث يقودنا إلى التساؤل عن مكانة ثورات الربيع العربي من التجارب الثورية الإنسانية الأخرى؟

إن الفهم الموضوعي لثورات الربيع العربي؛ باعتبارها منتوجا عربيا خالصا لا يزال في بدايته، يجب أن يأخذ في الاعتبار أن ما شهدته المجتمعات العربية في هذه الفترة يمثل محصلة طبيعية لعدد من التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم العربي منذ تسعينيات القرن الماضي، جراء الثورة التكنولوجية، التي ألزمت الحكومات العربية بالدخول في مشاريع إصلاحية، شملت مجالات السياسة والاقتصاد والإعلام. وذلك في اتساق مع الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى جانب دول أوروبا الغربية القريبة من العالم العربي خاصة إسبانيا والبرتغال.

ورغم أن البنية العامة للمجتمعات العربية في صورتها التقليدية، كانت تقوم على إخضاع الشعوب وضرورة مولاتها للنخبة الحاكمة، القائمة على سياسة الضبط الاجتماعي والهندسية السياسية التي اعتمدت من قبل الدولة لأكثر من أربعين سنة. فإن شرارة الحراك السياسي والاجتماعي الذي انطلقت أحداثه في العام 2011، غيرت الكثير من معطيات البنية السياسية للمجتمعات العربية. فحادثتي حرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي، وقتل المدون المصري خالد سعيد على أيدي أجهزة الأمن المصرية، شكلا معا بداية (الفعل الثوري العربي). وخلال سنة واحدة توالى جملة من الأحداث والمواقف التي أكدت توافر الشروط المادية والموضوعية للفعل الثوري، وأنه لأول مرة تكون المجتمعات العربية بصدد "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية السياسية، في أن الهدف من

²¹⁷ - رمزي المنياوي، "ثورات غيرت وجه العالم" الجزء الأول، دار الكتاب العربي، دمشق، (أنظر الفصل المعنون ب: "الثورة الإيرانية والشاه محمد رضا بهلوي" ص ص: 233-255)

هذا التحرك الشعبي هو تغيير بنية الحكم في الدولة"، (218) وهو ما يؤكد بالفعل أن العالم العربي يعيش "حالة ثورية متكاملة العناصر والأركان".

إن التشخيص النظري العام لهذه الحالة الثورية العربية، التي طالت آثارها جميع دول العالم العربي بصورة متباينة ومتفاوتة، وما نتج عن هذه الحالة من تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إن على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي، يقودنا إلى القول بأن الثورات العربية كحالة اجتماعية وسياسية مركبة مرت من ثلاث مراحل:

أ/ مرحلة الهبة الثورية:

وهي التي امتدت لسنة كاملة (يناير 2011 - يناير 2012). وهذه المرحلة يمكن تسميتها بسنة (الانفجارات العربية الكبرى)، فأول مرة في التاريخ السياسي العربي تخرج الجماهير العربية، في أكثر من دولة عربية إلى الشارع في وقت متزامن، كشكل من أشكال العصيان المدني، والذي امتد لأشهر في الساحات العامة والميادين. ولأول مرة يصل سقف المطالب الشعبية للجماهير الدرجة القصوى من خلال الاعتماد العلني لشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، بما في ذلك أجهزته السياسية والاقتصادية والدستورية. ما يعني رفض العمليات الإصلاحية التي كانت تنتهجها الدولة العربية لضمان استمراريتها. ولأول مرة أيضا يتم إسقاط الرئيس في ثلاث دولة عربية. فهذا السقوط السياسي والرمزي الذي لم يتحقق في الثورات الثلاث السابقة إلا بعد سنوات من المواجهة بين الثورة والثورة المضادة، يجعل من ثورات الربيع العربي حالة ثورية خاصة. حيث المواقف والأحداث ودلالاتها السياسية والرمزية، تؤكد أن دول العالم العربي دخلت المرحلة الأولى من الثورة والتي توصف بـ (الحالة الثورية) (219).

إن أهمية هذه المرحلة تكمن في أنها كشفت وبالملموس أن الوعي السياسي العربي في صورته الفردية والجماعية، يمكنه أن يحقق تجربته الثورية. وأن هذه التجربة الثورية الخاصة، استمدت قوتها الدافعة من خلال عقود من التناقض القائم بين تطلعات الشعوب

218 - عزمي بشارة، "في الثورة والقبالية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2012 ص:

29.

219 - عزمي بشارة، "في الثورة والقبالية للثورة"، المرجع السابق، ص: 67.

للتغيير، وبين سياسة الدولة، وعجز الحكومات العربية عن تقديم حلول أو بدائل لتلك التناقضات الاجتماعية. كما أن هذه التجربة أسست شرعيتها ومشروعيتها من كونها (تجربة عفوية تمشي على رأسها). فلم تكن لها قيادة ولا تتحرك وفق برنامج سياسي، لكنها كانت تعبر عن حالة قلق عربي شامل وسعي حثيث للديمقراطية والتغيير السياسي.⁽²²⁰⁾ ورغم تراجع معدلات التفاؤل مع بداية عام 2012، جراء طغيان مشاهد الحروب الناجمة عن حروب أهلية في ليبيا أو حروب طائفية ومذهبية في سوريا واليمن، فإن النموذج التونسي الذي يعكس حالة الاستثناء العربي حيث حافظ الشعب على وثيرة الاحتجاجات السلمية والتدبير السلمي لتحقيق أهداف الثورة، ولم ينجر وراء محاولات الزج به في أتون التطرف والاقتتال، فإنه قدم الصورة الحقيقية والعاكسة لهذه الحالة الثورية العربية.

ب/ مرحلة الثورة المضادة

ابتدأت هذه المرحلة منذ العام 2012، وهي ممتدة زمنياً، وتحتاج لمسافة قد تطول وتقتصر حسب طبيعة الفعل الثوري والقوى الثورية المؤسسة لهذا الفعل والسياق العام الذي أنتجه في بلد معين. وتمثل هذه المرحلة (اللحظة التاريخية الأكثر صعوبة في الدينامية الثورية في حياة المجتمعات)، لأنها هي التي تشهد عملياً المواجهة بين النظامين القديم والجديد، أو بين البنى السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية للتحويل والتغيير، وبين النخبة السياسية الحاكمة في مرحلة ما قبل الهبة الثورية، التي تحاول العودة واستعادة الحكم، مستعينة بما لديها من تعاقدات سياسية قديمة ومدعومة من قبل الفئات الاجتماعية المستفيدة من الوضع القديم. وفي هذه اللحظة يكون الصراع مفتوحاً بين النظامين القديم والجديد، حول عملية الهدم والبناء ومحاولة إعادة صياغة النظام السياسي وتوجيه مساراته. فالثورة المضادة بهذا المعنى، تمثل هجوماً معاكساً للتصدي للمكاسب الأولية لمنجزات الهبة الثورية، وأثناء الثورة المضادة، تتحول الطبقات الاجتماعية وعامة الشعب، إلى فئات موالية للثورة، وذلك نتيجة الممارسات القمعية التي تقوم بها النخبة الحاكمة، التي تعمل بكل السبل لاستعادة قوتها السابقة. وبالتالي فإن "كل ثورة أو فعل ثوري يحمل بين طياته ثورة مضادة، تحاول إعادة

220 - محمود حيدر، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها وأسئلتها وتحيزاتها الإيديولوجية" ضمن كتاب جماعي بعنوان: "ثورات قلقة مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2012، ص: 49.

الأوضاع المجتمعية والتعاقدات السياسية التي كانت معتمدة في مرحلة ما قبل الهبة الثورية" ما يجعل من الثورة المضادة مرحلة ضرورية في كل الثورات لأنها تساهم بصورة حاسمة في اختبار معادلات التغيير وفاعلية القوى السياسية والاجتماعية الساهرة على عملية التغيير. إن القراءة السياسية لتاريخ الثورات الكبرى خاصة الثورة الفرنسية والروسية والإيرانية، تؤكد أن مرحلة "الثورة المضادة" كانت المرحلة المهمة في التقييم السياسي النهائي لتلك الثورات الثلاثة والنتائج التي تمخضت عنها:

*الثورة الفرنسية التي انطلقت عام 1789 على أساس تحقيق أو إنزال قيم عصر الأنوار المتمثلة في الحرية والمساواة والإخوة إلى صميم الفئات الاجتماعية الفرنسية، عاشت عشر سنوات من الثورة والثورة المضادة التي قادها الملك لويس السادس عشر مدعوما من رجال الدين. وبعد إعدامه وإلغاء الملكية وإقامة الجمهورية الفرنسية الأولى عام 1792، ودخلت البلاد في صراع دموي بين التيار الثوري والنظام البورجوازي. وفي العام 1799، تمكنت البورجوازية من السيطرة على الحكم، ووضعت دستورا جديدا عبر التحالف مع الجيش. واستمرت حتى عام 1804 مع عودة نابليون الذي نصب نفسه إمبراطورا على فرنسا وألغى النظام الجمهوري الفرنسي⁽²²¹⁾.

*أما الثورة المضادة للثورة الروسية، ورغم أن سنة 1917 هي السنة المعتمدة لهذه الثورة، فإن هذه المرحلة تمثل في واقع الأمر لحظة الحسم الثوري الذي سبقتها مرحلة أخرى لا تقل عنها أهمية. وهي التي امتدت من (1905-1917)، وكانت عبارة عن ثورة بورجوازية ديمقراطية شاركت فيها جميع الطبقات الاجتماعية والسياسية من المجتمع الروسي من عمال وفلاحين وطلبة ومتقنين إلى جانب الطبقة البورجوازية. وكان الهدف من تلك الثورة السياسية، يتمثل في التصدي للنظام القيصري، ممثلا في نظام القيصر نيقولا الثاني. وإقامة "نظام اجتماعي جديد يقوم على الحرية والمساواة. فهذه الثورة السياسية التي أشرف على الإعداد لها وتنفيذها الطبقة البورجوازية الروسية، شكلت مرحلة للانتقال إلى

²²¹ -Darnton, Robert, "the revolutionary charter of French revolution", Conference delivered by Professor Robert Darnton on August 21, 1989, Text available at www.iea.usp.br/english/articles

الثورة الاجتماعية الحاسمة، (222) والتي حسمت الصراع سنة 1917، ورسمت المعالم النهائية للثورة الروسية الاشتراكية في أبعادها الجذرية والشاملة القائمة على ديكتاتورية الطبقة العاملة.

*أما الثورة الإيرانية، ورغم أن غالبية الدراسات التي تناولتها، تؤكد أنها انطلقت عام 1979، مع عودة آية الله الخميني من باريس وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي. فإن القراءة السياسية لهذه التجربة الثورية، تؤكد أنها استمرار للثورة الشعبية التي تزعمها محمد مصدق عام 1957، والتي كان يشغل فيها منصب رئيس وزراء حكومة الشاه، اعتمد فيها برنامجا سياسيا مدنيا شعبيا ضمن معادلة مزدوجة، تقوم على تحرير إيران داخليا وخارجيا. عبر تأمين النفط وتبني ديمقراطية برلمانية قوية في الداخل، مع الدعوة لأن يكون الشاه ملكًا على النمط الإنجليزي، يسود ولا يحكم. إلى جانب التصدي للأطماع الخارجية خاصة من قبل الحكومة البريطانية والأمريكية (223). وأن الفترة الزمنية الممتدة من عامي 1958 حتى 1979، كانت فترة الثورة المضادة، التي قاد فيها شاه إيران ثورة ليبرالية تقوم على ربط إيران بالقوى الخارجية. وبالتالي فإن فترة حكم الشاه رضا بهلوي من عام 1957 حتى عام 1979 تمثل ثورة مضادة للثورة الشعبية الإيرانية بزعامة محمد مصدق. وذلك بالرغم من أن المخرجات العامة للثورة الإيرانية كانت مغايرة للاختيارات السياسية والمذهبية التي اعتمدها محمد مصدق.

والمستخلص من التجارب الثورية الثلاثة، وباقي التجارب الثورية الأخرى هو أن مرحلة الثورة المضادة تمثل محطة الاختبار الحقيقي لقوة ونجاعة الشروط الموضوعية لعمليات التغيير السياسي بالنسبة للحكام والشعوب والأوطان. في حين أن نتائجها تتباين من تجربة ثورية إلى أخرى. ومن هذا المنظور، فإن الثورة المضادة في السياق السياسي العربي، والتي غالبا ما يتم تعريفها عبر مفهوم "الدولة العميقة" تمثل رحلة مفتوحة من الصراع الاجتماعي والسياسي وحتى العسكري بين المشروع المجتمعي الجديد للثورة

222 - إيريك هوبزباوم، "عصر التطرفات، القرن العشرين الوجيز، 1991/1914"، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص: 117.

223 - Eisenstaedt, Michael, "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011" see the full article at: www.ndu.edu/inss

ومؤسسات الدولة العميقة. وإذا كانت دول العالم العربي قد دخلت منذ العام 2012 مرحلة الثورات المضادة، ما خلف صورة عامة تجمع بين النجاحات والانتكاسات، فمن الواضح أن هذه المرحلة ستكون ممتدة تاريخياً، وستشهد صراعاً مفتوحاً بين مشروعين مجتمعين. ويمكن توضيح ذلك من خلال استدعاء مجموعة من الأحداث التي وقعت في الدول العربية خلال هذه الفترة. ففي مصر، وعلى خلفية الصراع المجتمعي والسياسي بين جماعة الإخوان المسلمين وأنصار النظام المخلوع حسني مبارك، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تم إرغام الشعب المصري على قبول فكرة الحاجة لشخصية عسكرية تعيد لمصر هيبتها السياسية، ووقع الاختيار على المشير عبد الفتاح السيسي الذي يقدم اليوم على أنه خليفة للرئيس جمال عبد الناصر، ومخلص الشعب المصري من ديكتاتورية الدولة الدينية. وفي ليبيا وبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي تحت ثقل المطالب الشعبية وبمساعدة دولية، ورغم المحاولات الرامية لتأسيس دولة ليبية ذات سيادة، فإنه بإيعاز من القوى الأمريكية والغربية، تم إحياء النعرات القبلية والجهوية في البلاد، عبر استدعاء أحد رموز نظام القذافي وجيء باللواء "خليفة حفتر" من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع دخول تنظيم الدولة إلى الأراضي الليبية دخلت البلاد في حالة من الفوضى. وفي سوريا بعد الثورة، تحولت جغرافية البلاد إلى معركة مفتوحة بين القوي الإقليمية ممثلة في إيران وتركيا، والقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وفي اليمن، فإن دعوات الحوار الوطني اليمني، لم تصمد أمام التدخل الإقليمي لإيران عبر دعمها المكون الحوثي، وبعد تدخل المملكة العربية السعودية مدعومة بدول التحالف، تحولت اليمن إلى حرب مذهبية مفتوحة تنتظر الحسم العسكري.

ج/ مرحلة الحسم الثوري:

تمثل هذه المرحلة في إطارها العام والشامل المَحْصلة النهائية للتجربة الثورية وتقييماً عاماً ونهائياً للفعل الثوري. وفيها يحسم الصراع بين الثورة والثورة المضادة. فإما النجاح وحينها يتم التغيير الكلي والشامل. وقد أثبتت التجارب الثورية الإنسانية أن الثورات المضادة عادة ما يكون مآلها الفشل، إذا كانت الجماهير الشعبية ومن ورائها النخبة الطليعية وتوابعها السياسية والتقنية قد وصلت إلى الحد الكافي لحسم الأمر لصالح الثورة. وفي حالة حسم

الصراع لصالح الثورة المضادة. فإن مكتسبات الهبة الثورية تصاب بالانتكاسة، لكنها عادة ما تقدم دينامية اجتماعية وسياسية جديدة في شكل ثقافة سياسية جديدة تجدد نفسها تلقائياً وتعمل على توحيد الجماهير الشعبية لثورة مضادة جديدة. وفي السياق العربي الحديث فإن لحظة الحسم الثوري لم تحن بعد وتحتاج لوقت طويل.

ثالثاً / ثورات الربيع العربي والانتقال الديمقراطي :

انتهينا فيما سبق إلى أن ثورات الربيع العربي تمثل حالة ثورية عربية خاصة، وأن قانون الثورات العربية، يقوم على ثلاث مراحل هي: الهبة الثورية والثورة المضادة وأخيراً لحظة الحسم الثوري. وبيننا كيف أن لحظة الثورة المضادة، تمثل الاختبار الحقيقي للثورة والفعل الثوري العربي في صورته العامة، والمحك الأول والأخير للحكم على مدى نجاح هذه التجربة الثورية. وذلك لكون هذه المرحلة تشهد جميع أشكال التدافع السياسي والعسكري بين النظامين القديم والجديد، في إطار الصراع على إعادة صياغة النظام السياسي الجديد، إلى أن تحين لحظة الحسم الثوري وهنا نتساءل، كيف يمكن تفسير كون هذه الحالة الثورية العربية الموسومة بثورات الربيع العربي، تحيل على مرحلة انتقال ديمقراطي في السياق السياسي العربي الحديث؟ .

تمثل نظريات (الانتقال الديمقراطي) أحد مباحث علم السياسة التي تبحث في مجموع الظواهر والقضايا المرتبطة بعملية الانتقال من حالة غير ديمقراطية إلى أخرى ديمقراطية، سواء من حيث مدخلاته أي الأسباب الداعية للانتقال، أو طرق هذا الانتقال، أو مخرجاته النهائية، والتي عادة ما تبحث في النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال وما بعد (224) ودون الخوض في التباينات المتعلقة بقضايا التنظير للانتقال الديمقراطي، وفي ظل غياب نظرية متكاملة، أو نموذج جاهز للانتقال الديمقراطي. يمكن القول بأن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحيل على "مجموع العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من

224 - للمزيد من التفصيل بشأن الخلفيات النظرية للانتقال الديمقراطي وأنواعه ومدارسه، يمكن العودة لدراسة حسن توفيق إبراهيمي، "الانتقال الديمقراطي، إطار نظري"، على موقع الجزيرة نت على الرابط التالي :

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20>

صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي" (225) وعلى هذا الأساس فإن حضور مفهوم الانتقال الديمقراطي في الدراسة يحيل على "لحظة تحول في الدينامية العامة للنسق السياسي في أكثر من بلد عربي، وعمليا يحيل على معادلة سياسية ودستورية جديدة تتم في لحظة سياسية فارقة تقوم على الصراع بين مشروعين مجتمعيين، بهدف تغيير النظم القديمة واستبدالها بنظم جديدة، مع ما يقتضيه ذلك من تدابير سياسية قد تعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المأسسة كنظام للحكم والمجتمع، أو تأسيس تحالفات طبيعية وأحيانا غير طبيعية تفتضيها دقة المرحلة وأحيانا أخرى عبر اللجوء إلى وسائل وتدبير غير سياسية لحسم الصراع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في التجارب السياسية الغربية وحتى العربية، غالبا ما يتم حضوره أو استحضاره جنبا إلى جنب مع مفهوم "الإصلاح الديمقراطي"، مع أن المفهومين ورغم أنهما متلازمين فإنهما يعيشان حالة اشتباك متواصلة.

*الإصلاح الديمقراطي (Democratic Reform) عملية تتم داخل بنية النظام السياسي القائم، عندما يتعرض هذا النظام لخلل ما أو لعدم توازن يقتضي "التدخل الفوري لإصلاحه". وهو يحيل على "تعديل حالة مغلوبة للأشياء أو تحويلها نحو الأحسن، أو العودة بالشيء إلى وضعه الأصلي" (226). وهذا ما يجعل النزوع نحو الإصلاح عملية تطل جميع الأنظمة الأساسية. فهو "تيار فكري ونمط سلوكي عادة ما يتحول ليصبح هو مضمون البرنامج العملي لنظام سياسي عندما تجابه حالة طارئة سياسية دقيقة. وعادة ما يرتبط مفهوم الإصلاح بمفهوم المحافظة والمنزع والمسلك الإصلاحي المخالف جذريا للمنزع الثوري" (227) ويتم اللجوء إلى الإصلاح تحت مجموعة من التعللات منها: التعقل والحكمة والواقعية والمرونة السياسية في التعامل من التحولات الاجتماعية والسياسية. وبالتالي فإن "الإصلاح

225 -Sujian, Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview," Issues & Studies, Vol.35, No.4 (July/August 1999), pp.133-148

226 - عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، مرجع سابق، ص: 84

227 - عبد الله الطاهر، "نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1979 ص: 84.

تدخل سطحي يعطي الانطباع بتغييرات مهمة عن طريق وسائل سلمية، لكنه في الواقع يميل لتكريس الطبقة الحاكمة".

*أما الانتقال الديمقراطي، فهو يحيل على عملية المرور أو الانتقال أو التحول من مسار غير ديمقراطي، إلى مسار ديمقراطي. كمحطة انتقالية ضرورية لترسيخ الحكم الديمقراطي في أفق إقامة المجتمع الديمقراطي. (228)، وبهذا المعنى فإن مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير من الناحية الإجرائية إلى مرحلة وسطى ووسطية تتميز بثلاث مواصفات عامة هي:

1/ إن مرحلة الانتقال الديمقراطي تقوم دوماً على حضور أو استحضار شكل واحد أو أكثر من أشكال عدم الاستقرار السياسي. وغالباً ما تشهد هذه المرحلة صراعات سياسية وغير سياسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو عبر تدخلات إقليمية أو حتى دولية. عبر مساومات وعمليات تفاوض، ولا يتم حسم الأمر إلا عبر مسيرة طويلة من الصراع والفوز في جميع معارك هذه (الحرب الديمقراطية).

2/ إن كل مرحلة انتقالية تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية تتباين فيها نتائج المواجهات بين قطبي الصراع. ويتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي بدرجات متفاوتة، وحسب السياق الداخلي العام لكل بلد في علاقته بمحيطه الإقليمي والدولي. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

3/ إن كل عمليات الانتقال الديمقراطي تتم وفق مستويين اثنين:

*انتقال ديمقراطي من الأعلى، وعادة ما يتم هذا الانتقال بمبادرة من النظام السياسي الحاكم عسكرياً كان أم مدنياً. ويتم اعتماده بصورة اضطرارية، تحت ضغوط مرتبطة بالداخل أو الخارج، لكن نتائجه في الغالب الأعم تبقى ظرفية.

228 - إبراهيم حسن توفيق، "الانتقال الديمقراطي، إطار نظري" مصدر سابق.

* أو انتقال ديمقراطي من الأسفل، وعادة ما يتم بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو عبر التنسيق بين المعارضة والنخبة الحاكمة وأحيانا أخرى عبر التدخل الأجنبي إن بصورة سلمية أو عسكرية⁽²²⁹⁾.

ومن هذا المنظور فإن عمليات الانتقال الديمقراطي، تبدأ حينما ينتهي الإصلاح الديمقراطي، وإذا كانت الثورات العربية تمثل " تحركا شعبيا واسعا خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، السياسية بهدف تغيير بنية الحكم في الدولة" ⁽²³⁰⁾، فإن هذه الثورات بالصور التي قدمت أعلاه لا يمكن إلا أن نعتبرها شكلا من أشكال الانتقال الديمقراطي. ومعلوم أن تحقيق الشروط الموضوعية لعمليات الانتقال الديمقراطي في أصوله الأوروبية، القائمة على مكتسبات الثورة الفرنسية، تطلب عقودا طويلة من الزمن تخللته حروب دينية وقومية، خلفت آلاف الضحايا، والنتيجة كانت إرساء مقومات الدولة العصرية التي انبثقت عنها الديمقراطية الغربية. وعليه فإن ثورات الربيع العربي اليوم تمثل حالة ثورية من الانتقال الديمقراطي، وحركة دافعة تنتقل بالمجتمع أشبه ما تكون بمسلسل سياسي طويل، يتم الانتقال ضمنه من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة التي تقدم نفسها كوصي على الدولة، ولا تسمح بالمشاركة السياسية وفي أحسن الأحوال تقوم بتقييد هذه المشاركة إن سمحت بها، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات ويسمح بتداول السلطة وبالتالي فالدلالة العامة لثورات الربيع العربي تكمن في اختزالها للحظة صراع بين قوى الاستبداد السياسي المرتبط بسياسات الدولة الوطنية العربية، والقوى الجديدة للتححر الاجتماعي والسياسي في تلك المجتمعات، فما جري ويجري منذ 2011 هو عبارة عن مخاض سياسي وصراع مجتمعي من أجل الانتقال للديمقراطية.

*انطلاقا من هذا العرض المركز لثورات الربيع العربي من حيث بنياتها الاجتماعية ودلالاتها السياسية، يمكن القول بأن هذه الثورات جاءت لتؤكد مجموعة من المعطيات الجديدة.

²²⁹ - إبراهيم حسن توفيق، "الانتقال الديمقراطي، إطار نظري"، مصدر سابق.

²³⁰ - عزمي بشارة، "في الثورة والقبلية للثورة"، مرجع سابق، ص: 29.

* إن الانتقال السياسي في العالم العربي أضحى أمرا واقعا، بالقياس لما شهدته هذه الدول في العقود الخمس الماضية، فالدول العربية بصدد منعطف تاريخي حاسم ومرحلة فارقة بين لحظتين تاريخيتين. وفيما كانت الدولة الوطنية تقف ضد أي عمليات انتقال ديمقراطي، عبر اللجوء إلى الإصلاحات السياسية المتحكم فيها لإيهام الجماهير بالتغيير. وقد أثبتت التجارب السياسية الممتدة منذ دولة الاستقلال، عجز تلك الإصلاحات عن تحقيق فعل التغيير، فإن الثورة كانت هي السبيل الأوحى لتحقيق الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

* إن الثورات العربية ليست ثورة ضد الأنظمة السياسية العربية فقط، وإنما ضد البنية الفكرية السياسية التي أفرزت هذه الأنظمة. وبالتالي فإن إسقاط مؤسسة الرئاسة لا تمثل سوى المحطة الأولى من الفعل الثوري العربي. في حين أن أهم عائق يواجه الانتقال السياسي يتمثل في طبيعة البنية الفكرية والسياسية السائدة في المجتمعات العربية، والتي تحتاج لبعض الوقت للتغلب على مفعولها المتجذر في الأفراد والجماعات نتيجة سياسة الضبط السياسي والهيمنة الاجتماعية المتوارثة.

* إن الثورات العربية باعتبارها حالة من الانتقال الديمقراطي ساهمت في إخراج العالم العربي من المعادلة الضدية، إما القبول بالاستبداد السياسي أو الدخول في العمليات العنيفة والحروب الطائفية. وبالتالي فإن الخيار الديمقراطي القائم على إرادة الشعوب واعتماد الشارع مكانا للتعبير عن مقتضيات التغيير والاحتجاج السلمي وهو الطريقة المثلى لفرض التغيير يبقى هو الخيار الوحيد لتحقيق الانتقال السياسي باعتباره المحطة الأخيرة من عمليات الانتقال.

* إن الديمقراطية التي قال عنها تشرشل يوما "إنها أسوأ أنواع الحكم ، لكنها هي أحسن ما هو موجود"، كان يجب أن تصل عدواها يوما ما إلى دول العالم العربي. وفيما نسجل أن انتشار الديمقراطية في العالم، تم عبر موجات متعاقبة، فإن الثورات العربية تمثل الموجة الخامسة من موجات التحول الديمقراطي. فبعد الموجة الأولى التي بدأت مع الثورة الفرنسية والأمريكية في القرن التاسع عشر، والموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية التي تميزت بانتشار القيم الديمقراطية في أوروبا الغربية، والموجة الثالثة في أوائل السبعينيات في

جنوب غرب أوروبا خاصة في إسبانيا والبرتغال، والموجة الرابعة للديمقراطية والتي سميت بموجة الثورات الملونة في أوروبا الشرقية خاصة في دول أوكرانيا وسلوفاكيا وجورجيا، فقد جاء دور ثورات الربيع العربي لتمثل الموجة الخامسة لعميات الانتقال الديمقراطي. (231)

* إن الانتقال الديمقراطي في السياق السياسي العربي والذي يمثل مرحلة الثورة المضادة يحتاج مسافة تاريخية طويلة. والسبب راجع للطبيعة الهشة لبنية النظام الرسمي العربي. والدليل على ذلك أنه خلال السنة الأولى من ثورات الربيع والتي تم وصفها بالهبة الثورية تم إسقاط مؤسسة الرئاسة في ثلاث دول عربية. لكن الأهم من ذلك أنه تم تحطيم عدد من التابوهات السياسية والاجتماعية، وأن السقف السياسي للمطالب الشعبية كان عاليا جدا، إضافة إلى أن فشل المشاريع الإصلاحية التي اعتمدتها الدولة الوطنية خلال العقود السابقة شكلت أرضية خصبة لدعم وتسريع الانتقال الديمقراطي وعجلة التغيير السياسي لأبعد مدى ممكن.

* أن مجموع الأحداث والمواقف والتحوليات التي شهدتها العالم العربي منذ 2011، والتي تختلف من بلد لآخر، يؤكد أننا لسنا أمام ثورة واحدة وإنما أمام ثورات، ما يجعل من مرحلة الثورة المضادة مرحلة انتقالية مفتوحة على تحاليل عدة ومقاربات مختلفة.

²³¹ - رضوي عمار، "الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي" مجلة الديمقراطية عدد (45)، يناير 2012 ص: 2.

خلاصة القسم الأول :

انطلاقاً مما جاء في الفصول الثلاثة من هذا القسم الذي أخذ منحى يجمع بين محاولة التأسيس لعلم السياسة الإعلامي كحقل علمي جديد؛ والتأصيل النظري للمفاهيم المرتبطة بهذا الحقل، خاصة مفهومي الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام، يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

أولاً: إن ثورات الربيع العربي شكلت ولا تزال لحظة فارقة في التاريخ السياسي العربي. ومحطة انتقال ديمقراطي وتحول استراتيجي. ولأنها محطة للانتقال الديمقراطي، فإنها تحيل على حالة ثورية ممتدة من الصراع المفتوح بين مشروعين مجتمعيين أولهما مشروع قديم هو مشروع الدولة الوطنية الذي استنفد شروط الاستمرارية الموضوعية، والآخر مشروع جديد قيد التشكل وهو مشروع القوى الثورية العربية. وهذا التدافع جعل من هذه المرحلة بالنسبة للدراسة "مختبراً لبناء المستقبل السياسي العربي على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في أكثر من بلد عربي".

ثانياً/ إن حالة الانحسار السياسي والاجتماعي الذي طال تجربة المجتمعات العربية منذ ستينيات القرن الماضي أكد عجز الدولة الوطنية في فهم أوعية الديمقراطية ووسائلها في عمليات التغيير السياسي، وبالتالي فإن فشل المشاريع الإصلاحية التي تم اعتمادها من قبل الدولة العربية طوال تلك الفترة، لتحقيق شرط الديمقراطية، هو الذي ساهم في بلورة وإخراج ثورات الربيع كفعل شعبي بديل ما فشلت في تحقيقه الدول.

ثالثاً: إن العولمة في شقها السياسي والإعلامي والتي أضحت منذ تسعينيات القرن الماضي العنصر الحاسم في النهوض بالديمقراطيات الناشئة وتقويض السلطة القسرية للدولة التقليدية التي تؤسس شرعيتها ومشروعيتها على الهندسة الذهنية والضبط الاجتماعي والسياسي للأفراد والجماعات، تكشف اليوم أن "حالات التوسع والتكثيف والتسريع وإلغاء الحدود الجغرافية والسياسية، ألزمت جميع الدول بالعمل ضمن بيئة دولية متداخلة. وأن السرعة المسجلة في مجال العولمة الإعلامية زاد من تقويض الدور التقليدي للدولة وتراجع هيمنتها على المجتمع. ويبدو أن هذا الأمر أخذ منحى أكثر وضوحاً مع ظاهرة الإعلام الاجتماعي،

الذي زاد من قيمة أداء الفرد المواطن، ومنحه فرصة المشاركة في تقويض هذا الدور". وبالتالي أضحى بالإمكان الحديث عن (ديكتاتورية الفيس بوك وتويتر)، كمعادل موضوعي للديكتاتورية السياسية للحاكم العربي.

رابعاً: أننا اليوم نعيش عصر التلفزيون الفضائي العابر للحدود الجغرافية والسياسية والنفسية. فإذا كان التلفزيون الفضائي في المجتمع الجماهيري قد فتح المشهد الإعلامي العربي على خاصية التعدد والتنوع، والخروج من الإطار القطري المحدد جغرافياً إلى مخاطبة الجمهور العربي خارج الدائرة التقليدية للتأثير، فإن قنوات الإعلام السياسي، منحت هذا الفضاء الإعلامي مع ثورات الربيع العربي، بعداً سياسياً يقوم على الصراع بين الدائرة السياسية/ الدولة والدائرة الاجتماعية / الشعب.

خامساً: رغم النقلات النوعية التي شهدتها الإعلام العربي خلال المحطات الثلاث المقترحة في الفصل الثاني من هذا القسم، فإن الدولة العربية ظلت حاضرة بشكل أو بآخر في أغلب التجارب الإعلامية الفضائية، كما أن تعدد المشاريع الإعلامية، والمنافسة بينها أكد وجود درجات متقدمة من "التنازع بين الأجندات الإخبارية للقنوات الإخبارية للمساهمة في صياغة مستقبل العالم العربي". ولأن محطة الربيع العربي تمثل مختبراً لصياغة المستقبل السياسي في أكثر من بلد عربي، فإنها تكون بذلك جديرة بالدراسة، لأنها تمنح الدارس فرصة الوقوف على طبيعة هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ السياسي العربي، ودور وسائل الإعلام السياسي في صياغة مقولاتها الكبرى.

سادساً: إن الهدف الاستراتيجي من كل المشاريع التلفزيونية العربية-خاصة المشاريع الأربعة التي عرضنا لها في الفصل الثاني من هذا القسم- يتمثل في التأثير على أكبر قاعدة من الجمهور العربي ضمن لعبة الصراع الإعلامي والسياسي داخل المحور الإقليمي الممتد من الشرق الأوسط حتى شمال إفريقيا على صناعة رأي عام عربي. وبالتالي فكل قناة كانت تشغل وفق أجندة سياسة مختلفة، والاختلافات الظاهرة بين القنوات الفضائية، هي في واقع الأمر صراع أجندات إعلامية وسياسية، بين دول فيما بينها، وأحياناً أخرى بين محاور إقليمية عربية.

سابعا: إن عمليات التشبيك الإلكتروني خلال لحظة الربيع العربي، وما ترتب عنه من تشبيك اجتماعي وسياسي يمثل الوجه الجديد للمجتمعات العربية في الانتقال الديمقراطي وما بعدها. فالطفرة التي سجلت مع ثورات الربيع العربي ودور منصات الفيس بوك وتويتر في الحراك السياسي، أعلن عن تشكل سلطة جديدة هي السلطة الخامسة، والمتمثلة في سلطة الشعب أو سلطة الدائرة الاجتماعية التي تعتمد خدمات الأنترنت. كما أن ذات اللحظة كشفت عن معالم التحول الوظيفي في أداء وسائل الإعلام الجماهيرية وعلاقتها بالجمهور. وهذا الانتقال هو الذي جعل من الربيع العربي محصلة عمل مشترك بين الجماهير العربية المطالبة بالتغيير، والدور الجديد الذي قامت وما زال تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي. باعتبارها عاملا فاعلا ومحفزا للانتقال السياسي وفاعلا فيه ومواكبا لمراحله وشاهدا عليها. فالقول إننا نعيش عصر الفيس بوك وتويتر يجعل من التشبيك الاجتماعي عاملا أساسيا في كسر سلطة الدولة وهيمنتها على الفرد، وبالتالي تراجع الإجراءات الحكومية في الدول العربية

ثامنا: إن الإعلام الفضائي في المجتمع الشبكي يتوسل بوسائل التواصل الاجتماعي من حيث هي مصدر للمعلومة، ويتعامل من منتجي المعلومة في الشارع والمجتمع باعتبارهم فاعلين سياسيين وهم المعنيون بفعل التغيير. وبالتالي فإنه في الوقت الذي تصعب فيه الاستعاضة عن وسائل التواصل الاجتماعي في ظل تنامي الدور السياسي للشبكات. فإنها في الآن نفسه تمثل تحديا كبيرا حول صدقية ونزاهة المادة الخبرية والمواد الفلمية التي تمثل محتوى الرسالة الإعلامية لوسائل التواصل الاجتماعي.

تاسعا: السلطة الخامسة باعتبارها سلطة الشعب أو سلطة الجمهور أو سلطة المجتمع التي تعتمد خدمات الأنترنت التي يستمدّها الشعب أو الجمهور أو المجتمع عبر فعل التشبيك، تقدم نفسها كمنافس حقيقي للسلطات الثلاث المعروفة، أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. لكن حينما يتعلق الأمر بعلاقة السلطة الخامسة بنظيرتها الرابعة أي سلطة الإعلام، فإن الوضع يأخذ بعدا جديدة يقوم على الاحتواء حيناً والعلاقة المتفاعلة حيناً آخر.

عاشرا: إن الجمهور أصبح الرقم الحاسم في مدى قياس حجم تأثير وسلطة هذه القناة أو تلك، وهذا الأمر يصبح أكبر دلالة إذا علمنا أن الجمهور العربي يتطور بتطور وسائل الإعلام. فبعدما كان جمهورا خاضعا لسلطة الدول تحول مع تجربة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، وأصبح الجمهور يحيل على مجموعة من المستخدمين USERS ضمن منطق التفاعلية Interactivity الذي فرضته آليات التشبيك. فالتحول التكنولوجي ومن قبله التحول السياسي ألزما صناع القرار السياسي والإعلامي بتطوير سيناريوهات إعلامية ضمن جدلية المنافسة على الجمهور، وإلا افتقد خطابه الإعلامي المصدقية. وكلما فقد الجمهور فسيتم بعده فقدان التأثير على الرأي العام والسيطرة عليه.

القسم الثاني:

تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة

الفصل الأول:

تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة

من خلال تغطية الثورات العربية

تقديم:

رغم الطابع الإشكالي لمفهوم الخطاب، إن على مستوى التأسيس النظري أو على مستوى التناول الإجرائي، فإن عددا غير يسير من الدراسات المتأخرة تتقاطع حول تعريف للخطاب ينزع نحو الشمولية والتركيب، وضمن هذا التعريف يتم تناول هذا الخطاب باعتباره "منظومة عامة وشاملة من الرموز والعلامات اللغوية وغير اللغوية التي تعبر عن موقف خارجي معي. وهذا ما يجعل من الخطاب ممارسة اجتماعية في المقوم الأول".⁽²³²⁾ وتكمن قوة هذا التعريف في توافر الطابع الاختزالي للتناول، وضمّه لمجموع العناصر المؤسسة للخطاب من حيث هو بنية لغوية مفتوحة على جميع الأشكال التعبيرية، وعلاقة هذه البنية اللغوية بالممارسات الاجتماعية من حيث هي تظهر أو تعبّر عن مجموع العلاقات المختلفة والمتباينة بين الأفراد والجماعات ضمن سياق اجتماعي مخصوص.

وفيما ذهبت الدراسات الكلاسيكية إلى أن الخطاب بشتى بنياته اللغوية والدلالات يُمثل انعكاساً مرآوياً للواقع السياسي والاجتماعي؛ فإن كون هذا الخطاب يحيل إلى ممارسة اجتماعية تتحقّق ضمن علاقات تواصلية محكومة بسياق اجتماعي معين، يجعل من عملية الانعكاس مسألة غير دقيقة لتوصيف هذه الحالة، وهذا الأمر يمكن إرجاعه إلى كون الخطاب إعلامياً كان أم سياسياً لا يمكنه أن يعكس الواقع الخارجي، بقدر ما يُقدم منظورا خاصا لهذا الواقع. بل إن هذا الأمر هو ما يجعل الخطاب الواحد مفارقا لباقي الخطابات الأخرى، لأنه يعبر عن وجهة نظر فردية أو جماعية لا تخضع بالضرورة للخطابات السائدة. وبهذا المعنى يمكن القول بأنه "لا يوجد خطاب واحد متعال على الواقع الخارجي، وكل خطاب يُمثل في

²³² -Fairclough, (Norman), "Language, and Power", Longman Group, UK Limited, first published, 1989, see the Introduction and P: 19.

جوهره محاولة فردية أو جماعية لترتيب الأحداث والوقائع الخارجية، وإعادة تشكيلها من منظور خاص غير قابل للتعميم".

ومادام الخطاب لا يمكنه أن يعكس الواقع الخارجي، فإنه يؤسس حضوره وقوته الناعمة، من خلال علاقته مع بقية الخطابات الأخرى في المجتمع، ما يجعلنا بصدد خطابات متعددة ومتصارعة داخل سياق مجتمعي واحد. لكن الملاحظ أنه داخل كل سياق مجتمعي معين، عادة ما نكون بصدد هيمنة خطاب واحد؛ بصرف النظر عما إذا كان ذاك الخطاب إعلاميا أو سياسيا أو ثقافيا. وهنا تبرز أهمية الدراسات المتخصصة في تحليل الخطاب، لأنها إلى جانب مساهمتها في تحليل بنية ووظيفة الخطاب موضوع الدراسة، فإنها تقدم صورة عن الجدل والصراع الموجود بينه وبين الخطابات الأخرى. ودور هذه الخطابات في صناعة الأجندات الإعلامية والسياسية لرأي عام خيال قضية سياسية معينة. وفي الوقت نفسه فهو يقدم صورة عن القوة الناعمة لوسائل الإعلام، ودور ذات القوة الناعمة في صناعة هذا الرأي. وهذا الأمر يأخذ دلالة أكبر، حينما يتم استيعاب الدور الجديد لوسائل الإعلام باعتبارها الشكل الجديد للسلطة في المجتمعات الحديثة، الذي أضحي يعتمد بصورة أوضح على الهيمنة الناعمة القائمة على التأثير والإقناع والاستمالة لا على الهيمنة والإكراه السياسي القائم على التعقيم وتزييف وعي الجماهير.

ودون الوقوف كثيرا عند تيارات ومدارس تحليل الخطاب الموزعة بين المدارس اللغوية والثقافية والاجتماعية والنفسية، يمكن القول إن مدرسة "التحليل النقدي للخطاب" تمثل المدخل السياسي لتحليل الخطاب، الذي يقوم على مركزية البحث في الحقول المعرفية المعنية بدراسة "العلاقة بين الخطاب وجميع أشكال السلطة بصرف النظر عما إذا كانت هذه السلطة سلطة سياسة أم أيديولوجية أم سلطة رمزية"⁽²³³⁾. ومن الناحية الإجرائية، تعتمد هذه المدرسة منظورا مفتوحا للدراسة والتحليل يحتوي عددا مهما من المساهمات المعرفية الحديثة عبر المزاجية بين التحليل اللغوي والسيميولوجي من جهة، والاستفادة من الاتجاهات الحديثة في علم السياسة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية وعلم النفس الاجتماعي من جهة أخرى. وقد اختارت الدراسة الاستفادة بشكل أساسي من الأبحاث

²³³ -Fairclough, (Norman), Ibid, PP: 3-4.

التي قدمها عالم اللغة الإنجليزي نورمان فيركلاف "Norman Fairclough"، الذي تمكن من بلورة نموذج للتحليل النقدي لجميع أنواع الخطابات؛ ضمنه يصبح الخطاب من حيث التنظير والممارسة عبارة عن تلك "اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية من وجهة نظر معينة، وكل الخطابات يتم تشكيلها من قبل مستخدم اللغة/ منتج الخطاب، بهدف إعادة إنتاج الهويات الاجتماعية ضمن سياق العلاقات الاجتماعية السائدة" (234)؛ وعلى هذا الأساس فإن كل خطاب يمثل جزءًا من نظام خطابي أكبر داخل مؤسسة كبرى هي المجتمع.

وتبرز أهمية عمل نورمان فيركلاف في تقديمه لنموذج تحليلي موسع وقابل للتطبيق على كافة حقول العلوم الإنسانية، حيث يتم تركيز عمليات التحليل على فهم وتحليل وتفسير العلاقات الجدلية بين منطوق الخطاب الذي لا يقف عند حدود بنية ملفوظ اللغة فقط، بل يمتد ليشمل جميع الأشكال التواصلية والتعبيرية، وبين جميع عناصر الممارسة الاجتماعية. في حين أن الأهداف والغايات المبتغاة من التحليل النقدي بالصورة التي قدمها فيركلاف تتمثل في توضيح كيف أن التغييرات التي تطال عمليات استخدام اللغة منطوقة كانت أو مرئية أو مسموعة تعكس التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بدورها بعلاقات القوة والهيمنة السائدة داخل المجتمع. (235)

انطلاقًا من هذا البناء النظري المستخلص من تنظيرات فيركلاف سيتم تخصيص هذا القسم الثاني من الدراسة لتحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة من خلال تغطيات ثورات الربيع، وذلك عبر مستويين تحليليين هما:

أولاً: تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة من خلال تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي. وذلك عبر تفعيل مقولات نظرية تحديد الأولويات وبناء الأطر الإخبارية وصياغة الأجندات الإخبارية المؤطرة لمقولات العملية التواصلية البانية لخطاب الجزيرة.

²³⁴ -Fairclough, (Norman), Ibid, P: 25.

²³⁵ -Fairclough, (Norman) "Analyzing discourse...Textual analysis for social research", Routledge, First published, 2003, P: 131

ثانياً: فهم وتفسير استراتيجية الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة في صناعة رأي عام عربي خلال ثورات الربيع العربي، وتفكيك الآليات الخطابية المعتمدة لتحقيق فعل الصناعة بما هي تفاعل بين سلطة الوسيلة (قناة الجزيرة) وسلطة الجمهور السياسي (الرأي العام العربي).

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة الدراسة، فقد تمت الاستعانة في هذا المستوى التحليلي الأول، بنظريات تحديد الأولويات والتأطير الإخباري وبناء الأجندة؛ واختيار من هذا القبيل؛ يستند- كما سبق توضيح ذلك أيضاً في مقدمة الدراسة -، إلى وجود درجات متقدمة من التداخل والتفاعل بين نظرية التحليل النقدي للخطاب من جهة، ونظريات التأثير الإعلامي الثلاث. وكما سيتبين ذلك عبر مراحل التحليل فإن تفعيل مقولات النظريات الثلاث يقود إلى التأكيد بأن الأمر لا يتعلق بنظريات مغلقة، بقدر ما يتعلق بنماذج تحليلية تهدف إلى وضع جملة من الضوابط التفسيرية المتحركة في صناعة الخبر السياسي. ومن ثمة فإن القيمة المنهجية المضافة للنظريات الثلاث في الدراسة تتحدد من خلال النماذج التفسيرية التي تقترحها كل نظرية على حدة.

وعلى عكس الدراسات التي تنطلق من نقاط التداخل بين النماذج التحليلية الثلاثة وتكتفي بنموذج تحليلي واحد وتعميم نتائجه على مجموع الدراسة، فإن دراستنا سعت إلى اختبار الأدوات المنهجية المعتمدة في النظريات الثلاث دفعة واحدة، وذلك عبر اعتماد فواصل بين النماذج التفسيرية الثلاثة، بما يساعد على تقديم مقارنة تحليلية متدرجة تنطلق من الخاص إلى العام، كما أن الاختيار ذاته والقائم على استدعاء النظريات الثلاث وتطبيقها يقود إلى أن تحليل الخطاب الإعلامي للحدث السياسي تتم وفق ثلاثة مستويات:

الانتقاء التحريري:

خلال هذا المستوى التحليلي؛ يتم تركيز البحث على الكيفية التي يقوم بها منتج الخطاب على جمع الأخبار وانتقائها وطرق تقديمها، وعملية إبرازها والفاعلين فيها وردود الفعل بشأن تشكلها النهائي. وخلال هذه المرحلة تكون العملية التحليلية موجهة بسؤال إيطاري يقوم على كشف الآليات الواعية وغير الواعية المتحركة في العلاقة الموجودة بين المؤسسة الإعلامية

والحدث الاجتماعي والسياسي ودور هذه العلاقة في بناء وصياغة الأولويات السياسية لدى الجمهور السياسي

الصياغة التحريرية/الصناعة الخبرية:

وضمنه يتم البحث في كيفية صناعة الخبر وتأطيره وتوجيهه. فكل مؤسسة إعلامية وهي تقوم بتأطير مادتها الإخبارية تكون لديها معرفة فعلية عن جمهورها الواقعي أو الافتراضي وحاجياته وتوجهاته وأذواقه. ونتيجة لذلك، فإن كل مؤسسة إعلامية تكون ملزمة باختيار إطار خاص لتقديم المادة الخبرية وصياغتها إخباريا وتقديمها وفق أسلوب خاص وإخراج معين بهدف التأثير أو التفاعل مع الجمهور السياسي. ورغم أن المهمة الأساسية لصناعة الخبر تتحدد في إخبار الناس بما حدث في يومهم، فإن عملية تأطير الخبر تبدو مسألة حاسمة في رسم محددات وتفصيل العلاقة بين منتج الخطاب والمؤسسة الإعلامية والاستراتيجية الخطابية التي تحدد المقاصد الواعية وغير الواعية للخطاب. الإعلامي والجمهور السياسي .

السياق المعرفي والسياسي للصناعة الخبرية:

وخلال هذه المرحلة الثالثة يتم تفسير المادة الخبرية بالكامل ضمن العلاقات الجديدة بين العناصر الأربعة المؤطرة للرسالة الإعلامية، وقراءتها على ضوء السياق الاجتماعي والسياسي لهذه المادة وذلك في إطار صراع الأجندات الإخبارية والسياسية القائمة. وضمن هذا المستوى الثالث يتم تركيز البحث في مظاهر العلاقة بين العناصر الأربعة المشكلة للرسالة الإعلامية والتواصلية. أي منتج الخطاب والرسالة الإعلامية والجمهور السياسي والسياق العام المؤطر للعلاقة بين العناصر الأربعة. ودور هذه الأطراف في التشكل النهائي للأجندات التحريرية والسياسية المتصارعة على مستوى الخطاب أو على مستوى الواقع الاجتماعي الخارجي.

أما في المستوى التحليلي الثاني من هذا القسم، فسيتم التركيز على إعادة بناء الاستراتيجيات التي اعتمدتها قناة الجزيرة لصناعة لرأي عام مناصر لثورات الربيع العربي، وذلك من خلال البحث في الآليات المعرفية والثقافية والنفسية للرسالة الإعلامية، ومدى

نجاح القناة في تحقيق حالة من التفاعل الإيجابي بين محتوى الخطاب وتطلعات الجمهور العربي.

تبقى الإشارة إلى أن الغاية من هذا القسم التحليلي، هو اختبار الفرضية المركزية في الدراسة، والتي تسعى لتأطير نفسها ضمن الحدود النظرية والإجرائية لعلم الإعلام السياسي، والتي تقوم على أن "صناعة الخبر السياسي تتأثر بآليات واعية وغير واعية، وأنها تؤدي بالضرورة لتسليط الضوء على جزء من الحقيقة وإغفال جزء آخر". وعليه فإن أي مؤسسة إعلامية يجب أن تحمل خطابا إعلاميا وهذا الخطاب يُشكل بنية تحتاج لعملية تفكيك بهدف تبيان العناصر المكونة لهذه البنية الظاهرة، والوقوف على طبيعة ووظيفة العلاقات التي تربط بين هذه العناصر، وبالتالي الكشف عن وجه اللاوعي لهذه البنية، لتفسير ما يبرز ويشكل الوجه الواعي، أي منطوق الخطاب.

1/تحديد الأولويات: (PRIMING)

تقوم نظرية ترتيب الأولويات، أو بشكل أدق النموذج التحليلي المستنبط من النظرية، على أن لكل وسيلة من وسائل الإعلام السياسي جدولا خاصا لترتيب وتحديد وبناء الأولويات الإخبارية -خاصة التلفزيون الفضائي-؛ فكل وسيلة إعلامية تركز على عدد محدد من القضايا والموضوعات السياسية العامة، وعبر عملية إبراز الحدث أو الأحداث المختارة من قبل مُنتج الخطاب، وتركيز الاهتمام على هذه الأحداث، يتم العمل على خلق وعي جماهيري بهذه القضايا باعتبارها قضايا سياسية ذات أولوية قصوى. ومع عاملي الزمن وتكرار محتوى الرسالة، ينتهي الأمر بالجمهور إلى التعاطي مع تلك القضايا على أنها أكثر أهمية من قضايا أخرى".⁽²³⁶⁾ ويبدو أن هذا التأسيس النظري ونجاعة التطبيقات والتحليل المقدمة، ساهم إلى حد كبير في تأكيد مقولة عامة تميز جميع النظريات التأثيرية للإعلام والتي تتحدد في أن "هناك دوما علاقة عضوية بين الوسيلة الإعلامية والموضوعات

²³⁶ -Weaver, (David H), "Thoughts on Agenda Setting, Framing, and Priming", Journal of Communication, issue N57, 2007, P: 145.

السياسية المعروضة، وفق ترتيب واهتمامات الجمهور السياسي".⁽²³⁷⁾ وأن هذه العلاقة تأخذ منحى أكثر وضوحاً حينما يتعلق الأمر بالتلفزيون الإخباري السياسي الذي يُعتبر المحرك الأول في عملية بناء الأولويات المحلية والخارجية لدى الجمهور. ومن هنا تصبح عملية بناء الأولويات في القنوات الإخبارية السياسية عملية حاسمة لأنها "لا تحدد للجمهور السياسي والعام كيف يفكر فقط، ولكن بماذا يجب أن يفكر"⁽²³⁸⁾. من هذا المنطلق؛ وارتباطاً بموضوع الدراسة، فإن السؤال المركزي في نظرية تحديد الأولويات هو: كيف يتم تحديد الأولويات التحريرية لتغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي ودور هذا التحديد في إعادة صياغة الأولويات عند الجمهور السياسي العربي العام في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة؟ وللإجابة عن السؤال سيتم البحث في الكيفية التي تم بواسطتها بناء الأولويات التحريرية كما هي معروضة في المادة الخبرية. مع التركيز على العناصر التي تحظى بالأولوية والأهمية داخل المادة الخبرية. إن على المستويات الشكلية، أو تلك المرتبطة بمحتوى الرسالة الإعلامية سواء تعلق الأمر بحدث معين أو شخص مادي أو معنوي، ونقل هذه المستويات إلى دائرة الاهتمام العام بطريقة تدعو إلى إعادة صياغة الأولويات لدى المتلقي/ الجمهور السياسي.

إن الأحداث الاجتماعية والسياسية التي وقعت طوال العام 2011 والتي أخذت تسمية ثورات الربيع العربي، وما استتبعها من وقائع متعلقة بالاعتصامات والمظاهرات والمسيرات في الميادين العامة والساحات والشوارع العمومية في المدن والعواصم العربية وسقوط رؤساء ثلاث دول عربية، ودخول دول أخرى في مواجهات عسكرية ونزاعات طائفية، تمثل الأولوية الخبرية الأساسية في جميع النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل. فالحضور الطاغى لحدث الثورات العربية داخل النشرات يعني أنها تمثل القضية السياسية الأولى لمنتج الخطاب، وغاية هذا المنتج من تقديم هذه النشرات، هي بناء أولويات الجمهور السياسي العربي؛ وجعلها متماهية مع أولويات المؤسسة المنتجة لهذه النشرات.

²³⁷ -Goidel, (R. K., Shields), T. G., & Peffley, "Priming theory and RAS models: toward an integrated perspective of media influence". American Politics Quarterly, 25, 1997, P: 293.

²³⁸ -Ibid, P: 295

أما بالنسبة للجمهور العربي سواء ذلك الموجود في الميادين والساحات العمومية، أو حتى ذاك الذي أثر متابعة الأحداث والوقائع عبر وسائل الإعلام السياسي، فإن الحدث الأبرز الوحيد لديه، كان هو حدث الثورات الشعبية الذي تتحدث عنه جميع النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية العربية. وأن الفاعل الاجتماعي في هذا الحدث هو الشباب العربي. أما السياق الزمني المؤطر لحدث الثورات فقد امتد لسنة كامل هو عام 2011، وهي سنة الهبة الثورية. ولما كانت عملية تحليل بناء الأولويات تتحدد من خلال إحصاء وقياس المحتوى الإخباري المعروض في نشرات الحصاد أو التغطيات المباشرة، وكشف الجانب المعلن والمقدم أو المضمّر والمسكوت عنه في الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، من خلال عرض وتحليل عناصر بنية ووظيفة التغطية الإعلامية للحدث الواحد أو الأحداث المتعددة. فإن تحليل بناء الأولويات في تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي تتحدد حسب الدراسة من خلال مستويين اثنين:

أولا / على مستوى شكل الخطاب الإعلامي:

إن عملية تحديد الأولويات ضمن الإطار العام لتحليل الخطاب الإعلامي، يقوم على أن القنوات الإخبارية لا تحدد أولوياتها التحريرية بصورة اعتباطية. فلكل عنصر دلالاته الخاصة ولكل اختيار تحريري خلفياته التي يجب الكشف عن تفاصيلها وملابساتها، كما أن كل حضور أو استحضار أو غياب أو تغييب سواء أكان شعوريا أو غير شعوري من قبل منتج الخطاب يحتاج تفسيراً ضمن العلاقة الرباعية المكونة لأضلاع الرسالة الإخبارية السياسية المكونة من الخطاب ومنتج الخطاب والجمهور السياسي والسياق العام المؤطر لمجموع العلاقة بين العناصر الأربعة. وإذا كانت سنة 2011 تمثل في الدراسة سنة الهبة الثورية، ولأن المتن الأرشيفي المعتمد في التحليل يعود لذات السنة، فإنه من المفيد أن نبحت في كيفية حضور وإبراز حدث ثورات الربيع العربي طوال سنة 2011 من خلال النشرات المعتمدة في التحليل، على أن يتم في مستوى تحليلي ثان توزيع هذا الحدث على مستوى الدول العربية والدلالة حصة لكل إقليم أو بلد على حدة.

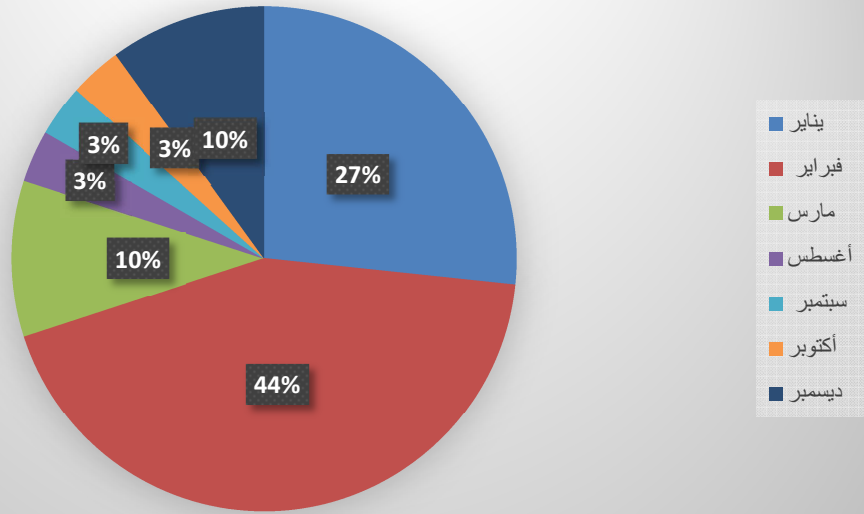
1/ العلاقة بين الحدث والوسيلة.

إن اختيار ثلاثين نشرة من نشرات الحصاد الإخباري، كعينة عشوائية للدراسة والتحليل، تقوم على فرضية اختبار الكيفية التي تم بها حضور حدث ثورات الربيع العربي ضمن نشرات الحصاد الإخباري داخل حيز زمني مغلق هو العام 2011. وهذا الاختيار من شأنه أن يوضح البنية الأساسية الأولية لحدث ثورات الربيع العربي، وحضورها داخل نشرات الحصاد الإخباري، والعلاقة القائمة بين حدث الربيع العربي ومؤسسة الجزيرة. وكيف أصبح حدث الثورات العربية أولوية إخبارية وتحريرية في جميع النشرات الإخبارية.

جدول رقم(1): التوزيع الشهري للثورات العربية على نشرات الحصاد

الشهر	النشرات المعتمدة	النسبة
يناير	8 نشرات	27 %
فبراير	13 نشرة	44 %
مارس	3 نشرات	10 %
أبريل	لا شيء	0 %
مايو	لا شيء	0 %
يونيو	لا شيء	0 %
يوليو	لا شيء	0 %
غشت	نشرة واحدة	3 %
سبتمبر	نشرة واحدة	3 %
أكتوبر	نشرة واحدة	3 %
نوفمبر	لا شيء	0 %
دجنبر	3 نشرات	10 %

التوزيع الشهري للثورات العربية على نشرات الحصاد



فكما هو مبين في الشكل الهندسي أعلاه، فإن القراءة العامة للمادة التحريرية، توضح أن جميع النشرات الثلاثون المعتمدة في التحليل، جاءت مخصصةً بالكامل لحدث ثورات الربيع العربي، مع بعض الاستثناءات المرتبطة بأحداث طارئة لا يمكن التغاضي عنها. لكن حينما يتعلق الأمر بتوزيع النشرات على الأشهر الاثني عشر المكونة لسنة الهبة الثورية، نجد أن النتائج الإحصائية جاءت موزعة وفق منظور حسابي غير متماثل ولا متجانس، حظي خلاله كل من شهر يناير وفبراير ومارس بنسبة مئوية بلغت 81 % من مجموعة النسبة العامة لحضور حدث ثورات الربيع العربي ضمن نشرات الحصاد طوال سنة 2011، وأن حصة كل من شهر أبريل ومايو ويونيو ويوليو كانت صفرًا. في حين أن النسبة المتبقية 19% كانت من نصيب شهر غشت وشهر سبتمبر وشهر أكتوبر وشهر دجنبر. وهذا يعني أن حضور حدث ثورات الربيع العربي في تغطيات الجزيرة ضمن العينة المختارة من نشرات الحصاد التي سبق وأوضحنا إنها عينة عشوائية جاء موزعاً على ثلاث مستويات:

*المستوى الأول: وضمنه ن سجل كثافة حضور الحدث الثوري؛ وكأننا بمنتج الخطاب يسعى إلى أن يُقنع متلقيه بأن الربع الأول من سنة الهبة الثورية المحدد في الأشهر الثلاثة أي شهر يناير وفبراير ومارس كان حاسماً في تحديد قوة وملامح ثورات الربيع العربي، ليس فقط على مستوى البلد الواحد، بل على مستوى جميع البلدان العربية.

* المستوى الثاني: وضمنه نجد أن الأحداث التي وقعت في خلال الأشهر الأربعة التي تليها من العام، أي أبريل ومايو ويونيو ويوليوز، لم تشهد أحداثا ثورية كبرى وكل ما وقع فيها من أحداث، كان عبارة عن تداعيات أو ردود فعل لأحداث تحققت في الأشهر الأربعة الأولى.

* المستوى الثالث: وضمنه تعود الأحداث مرة أخرى إلى التصاعد في الأشهر الخمسة الأخيرة من العام. فالأحداث التي وقعت في شهر غشت وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ودجنبر تميزت بزخم كبير على مستوى الأحداث الكبرى. صحيح أنها لم تصل إلى مستوى قوة الأحداث التي تحققت في الربع الأول من العام، لكنها شهدت عودة جديدة للحدث الثوري.

من هذا المنظور الإحصائي يتضح أن الأولويات التحريرية لتغطية قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي من خلال المتن الأرشيفي المعتمد في التحليل، يتحدد في شكل منحى تصاعدي ينطلق من حالة السكون ليصل الذروة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة الهبة الثورية، ليعود إلى حالة من الاضمحلال والفتور في الأشهر الأربعة التالية، ثم يعود بعدها إلى الصعود في الأشهر الخمسة الأخيرة من السنة. ويبدو أن هذا هو شأن جميع التجارب الثورية التي ميزت الثورات الإنسانية. فنقطة الانطلاق التي غالبا ما تمثل القوة الدافعة للفعل الثوري، تكون قوية لتليها بعد ذلك مرحلة من التراجع المطلوب، بهدف التقاط الأنفاس والانطلاق من جديد لتحقيق أهداف الثورة. دون أن يعني ذلك أن كل الثورات حققت بالضرورة أهدافها المرجوة في مرحلة الحسم الثوري.

ويبدو أن هذا التخريج الإحصائي يجد ما يسنده على مستوى الواقع الفعلي لثورات الربيع العربي، سواء تعلق الأمر بالدول الخمس الكبرى التي شهدت تحولات سياسية نوعية جراء ثورات الربيع العربي، أو تلك التي تأثرت بصورة غير مباشرة بالثورات. وبالعودة إلى تفاعل الأحداث، نجد أن الأحداث الكبرى المرتبطة بثورات الربيع العربي تحققت فعليا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2011:

ففي تونس ورغم أن أحداث "ثورة الحرية والكرامة" انطلقت منذ 17 من دجنبر، مع موجات "التضامن الشعبي الإلكتروني" التي قام بها الشباب التونسي تضامنا مع الشاب

محمد البوعزيزي، الذي أضرّم النار في جسده احتجاجاً على تردي الوضع الاقتصادي والسياسي وامتهان كرمته الإنسانية، فإن حضور الحدث على مستوى نشرات الحصاد في قناة الجزيرة لم يظهر إلا في نشرة يوم 5 من يناير،⁽²³⁹⁾ من خلال العنوان الأول في النشرة "اشتباكات في حيين في العاصمة التونسية ودعوات لإضراب عام... وواشنطن ولندن قلقتان من الاستخدام المفرط للعنف" ليتم بعد ذلك تخصيص تغطية مفتوحة لحدث فرار الرئيس زين العابدين بن علي يوم 15 من يناير. ما يعني أن الثورة التونسية، أو بشكل أدق الهبة الثورية التونسية، تحققت في أربعة أسابيع.⁽²⁴⁰⁾ في حين أن الأحداث التالية في تونس لم تشكل سوى تداعيات أو تبعات لهذا الحدث.

وفي جمهورية مصر العربية، نجد أن كرونولوجيا الأحداث لثورة 25 يناير جاءت موزعة على خمس محطات أولها يوم 25 يناير الذي شهد مظاهرات شعبية عارمة في القاهرة احتجاجاً على قمع الشرطة للمتظاهرين في اليوم الوطني للشرطة؛ وثانيها يوم 29 من يناير الذي أعلن فيه الرئيس حسني مبارك في خطاب رسمي عن تنصيب حكومة جديدة تحت ضغط الشارع برئاسة أحمد شفيق. وثالثها يوم 1 فبراير الذي تضمن تعديلات دستورية وانطلاق ظاهرة المسيرات المليونية. ورابعها يوم 4 فبراير الذي أعلن فيها المحتجون باستمرار الاعتصامات في ميدان التحرير إلى حين رحيل الرئيس. والمحطة الخامسة كانت يوم 11 من فبراير الذي تميز بإعلان عمر سليمان تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.⁽²⁴¹⁾

وفي المغرب انطلقت الأحداث ابتدأت رسمية يوم 20 من فبراير مع خروج مجموعة من الشباب من كافة التيارات السياسية إلى الشارع من دون أية وصاية سياسية أو حزبية، وأطلقوا على أنفسهم تسمية "حركة 20 فبراير"، ورفعوا شعار "الشعب يريد إسقاط الفساد". وبعد جدل غير مسبوق داخل المشهد السياسي المغربي، تدخل الملك محمد السادس في

²³⁹ - انظر أول تغطية للثورة التونسية منذ بدايتها في نشرات الحصاد على قناة الباحث على اليوتيوب على الرابط التالي للنشرة:

<https://www.youtube.com/watch?v=2AYRmkBPmvs&t=4s>

²⁴⁰ - انظر المزيد عن كرونولوجيا الثورة التونسية وعلاقتها بباقي الثورات العربية في دراسة محمد علي الكبيسي "كيمياء الربيع التونسي والعربي" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى 2014، ص. 136 وما بعدها.
²⁴¹ - عزمي بشارة، "الثورة المصرية الجزء الأول... من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، أنظر الجوانب التوثيقية والتحليلية للمحطات الخمس لكرونولوجيا الثورة المصرية في الفصل الثالث من الدراسة والمعنون بـ "العبور الكبير من الاحتجاج إلى الثورة" ص: 357-526

خطاب ألقاه يوم 11 من مارس تضمن مجموعة من الإصلاحات السياسية المرتبطة بنظام الحكم، وفتح هامشاً كبيراً أمام الأحزاب السياسية للمشاركة الفعلية في تدبير الحياة العامة. (242)

والمستخلص من السير العام للتجارب الثورية الثلاث أعلاه، وباقي الثورات العربية الأخرى، سواء في المنطقة المغاربية أو الخليجية أو الشرق أوسطية، هو أن كل الهبات العربية اندلعت في حيز زمني لم يتجاوز ثلاثة أشهر، تلتها فترة مخاض سياسي امتد من شهر مارس حتى شهر غشت لتكمل الهبة الثورية العربية دورتها في العالم العربي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، من خلال النموذجين اليمني والليبي قبيل اكتمال العام 2011.

ففي اليمن ورغم أن ثورة الشباب اليمنية أو "ثورة الـ11 من فبراير" انطلقت يوم 27 من يناير عبر سلسلة من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط منظومة حكم الرئيس علي عبد الله صالح؛ ورغم انضمام عدد كبير من القادة العسكريين للثورة الشبابية، واشتباكات متقطعة مع الحرس الجمهوري، فإن الهبة الثورية اليمنية لم تكمل دورتها إلا خلال الربع الأخير من السنة، أي في يوم 23 من نوفمبر بعدما وقع الرئيس علي عبد الله صالح على "المبادرة الخليجية" لحل الأزمة السياسية. التي عطل بموجبها الدستور واعتبرت المبادرة مرجعية دستورية لإدارة البلاد، ومُنح الرئيس صالح حصانة من الملاحقة القانونية (243)

أما الهبة الثورية الليبية التي اندلعت هي الأخرى يوم الـ17 من فبراير، ولا اعتبارات مرتبطة بتباين المواقف الدولية من الثورة الليبية وتباين المواقف السياسية الدولية بشأن مستقبل القذافي، ومدى استفادة دول الغرب من امتيازات عقود النفط الليبية بعد القذافي، فقد انتظرت حتى الربع الأخير من السنة لتقول كلمتها الأخيرة بعد تدخل قوات حلف الناتو)

²⁴² الطالب محمد الحبيب، "الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)" ضمن كتاب جماعي، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 541-574.

²⁴³ عبد الملك المخلافي "اليمن من الأزمة إلى الثورة: خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والانتقال الديمقراطي" ضمن كتاب جماعي بعنوان "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي... نحو خطة طريق" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2012، ص ص: 479-486.

(NATO) (244) ، ومادام لكل قاعدة استثناء، فإن الهبة الثورية السورية وعلى عكس نظيراتها العربية بقيت مفتوحة على مزيد من الاحتمالات جراء التدخل الأجنبي وتنازع الأجندات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية. ورغم أن انطلاقها كانت في مارس 2011، فإن تفاصيلها الداخلية والخارجية النهائية لم تكتب بعد، وذلك لتضافر مجموعة من المواقف الإقليمية والدولية من الثورة وتحول الرقعة الجغرافية السورية ومعها مناطق أخرى في الشرق الأوسط لحلبة صراع بين المصالح السياسية والطائفية. (245)

2: العلاقة بين الحدث والوسيلة والبلد.

وبالانتقال إلى حصة كل بلد عربي ونسبة حضوره على مستوى النشرات المعتمدة في التحليل، نجد أن الحصة جاءت هي الأخرى متفاوتة من بلد لآخر، فالحضور العام للثورة المصرية على مستوى نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل حظي بنصيب وافر تجاوز حاجز 25 % من النسبة العامة لحضور حدث الثورات على مستوى نشرات الحصاد، وهذا يعني أن هناك تركيزا واضحا من قبل منتج الخطاب على دور الثورة المصرية في التحقق العام للفعل الثوري العربي. ويبدو أن إبراز الدور المصري من قبل منتج الخطاب ليس بالعملية الاعتبائية، فرغم أن الهبة المصرية لم تنطلق إلا في الـ 25 من يناير، أي بعد أسبوعين من الثورة التونسية، فإن هناك إصرار من قبل منتج الخطاب على منح الثورة المصرية بعدها القيادي في منح الفعل الثوري العربي حجما أكبر. وهذا التركيز المقصود يجد دلالاته من خلال المستويات التالية:

أولاً: التركيز على البعد الجماهيري للثورة المصرية كثورة شعبية جماهيرية تعتمد على قوة الحشد الجماهيري كآلية للضغط السياسي ضد النظام السياسي الحاكم. فنقطة انطلاق الهبة الثورية المصرية كانت من خلال مظاهرات شعبية حاشدة في الذكرى السنوية ليوم الشرطة في مصر والذي صادف يوم الـ 25 من يناير، وبعدها تحولت الهبة الثورية المصرية بصورة سريعة إلى "مظاهرات مليونية" احتلت ميدان التحرير. ومن هنا أضحت

²⁴⁴ - ولفرام لآخر، "تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديد"، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي الطبعة الأولى، 2014. ص-ص: 23-24.

²⁴⁵ - انظر مزيدا من التفاصيل بشأن كرونولوجيا الثورة السورية وملاساتها في دراسة الدكتور علي محمد علي، "أسبابها وقواها ومآلاتها" مركز سوريا للبحوث والدراسات على الرابط التالي: <http://www.syriasc.net/>

ظاهرة حشد" الجماهير السياسية وتظاهرها في الميادين العامة بأعداد مليونية، تمثل أحد الخصائص الجديدة التي ميزت ووحدت جميع الهبات الثورية العربية".

ثانياً: التركيز على رمزية ميدان التحرير كفضاء جديد لصناعة القرار السياسي الشعبي في المشهد السياسي العربي. فاقتران فعل الاعتصام الجماهيري بميدان التحرير، شكل سببا رئيسيا في تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، كما شكل أيضا آلية الضغط السياسي ضد الأنظمة الحاكمة. والرسالة التي أريد لها أن تصل من قبل من منتج الخطاب هي أن إصرار الجماهير الشعبية على البقاء في الميدان إلى حين تنحي الرئيس حسني مبارك، قدم نموذجا لنجاح الفعل السياسي الشعبي القائم على الشارع كفضاء عمومي لصناعة التغيير. وأن نجاح هذه التجربة في مصر ساعد على تعميمها في باقي العواصم العربية، حتى وإن جاءت النتائج متفاوتة تبعا لخصوصية كل بلد.

ثالثاً: تكريس الدور القيادي لمصر في المجال السياسي الشعبي/الجماهيري. وهذا التوجه يجد تفسيره في مجموع التنظيرات التي تناولت الدور السياسي لمصر باعتبارها صاحبة الدور القيادي في السياسة العربية على المستوى الرسمي في مرحلة ما قبل ثورات الربيع العربي. وبالتالي فإن تركيز منتج الخطاب على دور الهبة المصرية في إسقاط الرئيس عبر الضغط الشعبي، يجعل من نجاح هذه الثورة الشعبية تجربة قابلة للتصدير لباقي الدول العربية. دون أن يعني ذلك التطابق التام بينها وبين باقي التجارب.

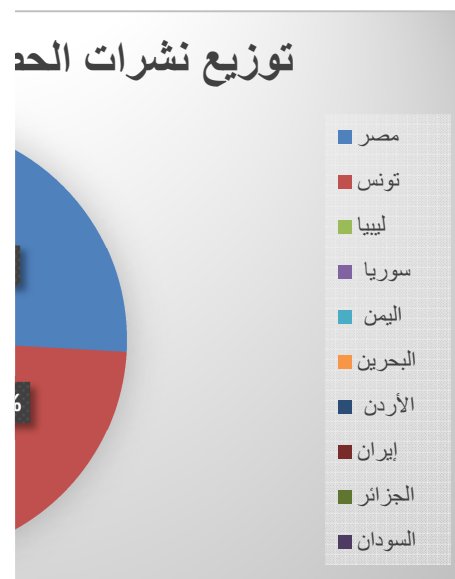
إن هذه الخصائص الثلاثة التي ميزت المسار العام للهبة الثورية المصرية، والتي شكلت أحد الأوليات التحريرية لمنتج الخطاب، لا يجب أن يفهم منها أنها إعلاء من دور الهبة الثورية المصرية وتحجيم لباقي الهبات العربية في تونس واليمن وباقي الدول، بل الحاصل هو أن منتج الخطاب ومن ورائه المؤسسة الإعلامية، كانت ترى بأن أي نجاح أو إخفاق للثورة المصرية سيكون له بالغ الأثر على باقي التجارب العربية الأخرى.

وعبر الانتقال إلى مستوى تحليلي أخص، والمرتبط بحضور الدول العربية في نشرات الحصاد الإخباري، ومن خلال قراءة النتائج في بعدها العام والشامل، نلاحظ حضور أحد عشر بلدا عربيا شملتتها رياح ثورات الربيع العربي، وإن كان هناك تركيز واضح على

الدول الخمس المتمثلة في: مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن والتي تأثرت بصورة مباشرة بثورات الربيع العربي.

جدول رقم (2): حصة الدول العربية على مستوى النشرات

النسبة المنوية	البلد
% 25.5	مصر
% 17.5	تونس
% 11	ليبيا
% 9.5	اليمن
% 8	سوريا
% 5.5	البحرين
% 4.75	الأردن
% 3.5	إيران
% 3	الجزائر
% 3	السودان
% 2.75	المغرب
% 2.5	فلسطين
% 2	العراق
% 1.5	دول أخرى



فالمعطيات المستخلصة من التوزيع الجدولي والشكل الهندسي، تفيد بأن هناك هيمنة واضحة للأحداث التي تحققت على مستوى الدول الخمس، وحصولها على ما نسبته 53 % من مجموع الأحداث والمساحة الزمنية في النشرات المعتمدة في التحليل. وبالانتقال إلى تحليل أقاليمي صرف، نلاحظ أن الأقاليم العربية الثلاثة حاضرة في المتن الأرشيفي المعتمد؛ فمنطقة الشرق الأوسط حضرت بنسبة 47 % ممثلة في مصر وسوريا والأردن والسودان،

ومنطقة المغرب العربي حضرت نسبة 34 % ممثلة في دول تونس وليبيا والجزائر والمغرب، ثم منطقة الخليج العربي بنسبة 19 % ممثلة في اليمن والبحرين، لكن مع إضافة إيران إلى منطقة الخليج. وبالتالي فثورات الربيع العربي كما هي مقدمة في تغطيات قناة الجزيرة، ورغم أنها شملت جميع الدول العربية، فإن البنية العامة لهذه الثورات وتشكلها النهائي كانا يسيران وفق منطق ينمّح أولوية أكثر واهتماما أكبر لمنطقة الشرق الأوسط أمام منطقة المغرب العربي التي كان لها قصب السبق في قدح شرارة الثورات. كما أن دول الخليج العربي، وبالرغم من سيادة نمط الاقتصاد الريعي القائم على شراء السلم الاجتماعي مقابل استمرارية سياسة الرفاه الاقتصادي، فإنها كانت حاضرة هي الأخرى بنسبة قاربت الثلث.

والملفت للنظر في هذا التوزيع الجغرافي، هو أن تحديد الأولويات التحريرية لقناة الجزيرة، تم وفق قاعدة التعاطي مع أحداث الربيع العربي باعتبارها أحداثا عربية خالصة من حيث المنطلقات والأهداف والنتائج. لكن مع ذلك يلاحظ أنه تم إدراج إيران ضمن هذه المعادلة وكأننا بمنتج الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، في تركيزه على الأحداث التي شهدتها إيران، يريد أن يبني أولوية تحريرية جديدة مضمونها أن الأحداث التي شهدتها إيران في العام 2011، سواء تعلق الأمر بالأحداث السياسية المرتبطة بالمظاهرات المطالبة بالإصلاح، أو المتعلقة باستئناف المفاوضات النووية بين إيران والمجتمع الدولي، تمثل امتدادا لثورات الربيع العربي، وذلك في إطار تفسيري يحيل إلى "نظرية الدومينو".⁽²⁴⁶⁾ إن هذا الحضور المقصود من قبل منتج خطاب الجزيرة، إلى جانب كونه يمثل استجابة لحدث إخباري قوي فرض نفسه في الأجندة الإخبارية اليومية، فإنه يستتضر رغبة من قبل منتج الخطاب وصانع القرار في قناة الجزيرة الإخبارية، في جعل إيران جزءا من الحدث الثوري العربي الباحث عن استثمار كافة بذور ومظاهر التغيير وإبراز تفاصيلها للجمهور السياسي العربي.

²⁴⁶ - انظر رابط النشرة ليوم 2011-12-31 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=SN3o6grtJ6M

ومعلوم أن إيران شهدت في العام 2009 ثورة شعبية اعتمدت هي الأخرى على وسائل الحشد الإلكتروني، كآلية للتعبير الجماعي والخروج للشارع للمطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية ضد حكم ولاية الفقيه، وهو الحدث التي تناولته قناة الجزيرة حتى لحظة إجهاضه من قبل قوات "الباسيج الإيرانية"، ولهذا جاء حضور إيران في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل ضمن منظور تحريري خاص، يتناول مظاهرات وأشكال الحراك الإيراني باعتبارها جزءا من الثورات العربية.

ثانيا /على مستوى محتوى الخطاب :

وبالانتقال إلى المحتوى المعروض لحدث الهبات الثورية العربية في نشرات الحصاد الإخباري بقناة الجزيرة، والكيفية التي بواسطتها تتم عملية بناء الأولويات التحريرية من خلال صناعة الخبر، نجد أن قناة الجزيرة وكباقي القنوات الإخبارية المتخصصة في الخبر السياسي تعتمد القوالب التحريرية الأربعة التي لا تخرج عن القاعدة التصنيفية العامة للتعاطي مع الخبر السياسي وهي:

1/ التقرير الإخباري

2 / المقابلة الصحفية

3/ التغطيات المفتوحة

4/ الخبر المفرد.

وتكاد تكون هذه القوالب التحريرية الأربعة هي المعتمدة في جميع النشرات الإخبارية في أغلب القنوات الإخبارية العربية والدولية. مع ميزة خاصة وهي أن لكل قالب تحريري بنيته المستقلة ووظيفته المتغيرة التي تتغير تبعا لتحديد الأولويات التحريرية المعتمدة ضمن السياسة العامة للوسيلة الإعلامية. وعبر مراحل التحليل اللاحقة سيتم التركيز على القوالب التحريرية الثلاث، لأنها هي المهيمنة في تغطيات الجزيرة لحدث الثورات العربية، ورغم أن القالب التحريري الرابع "الخبر المفرد" موجود بين الفينة والأخرى في بعض النشرات فإن حضوره يكاد يكون خافتا وغير ذي دلالة مؤثرة.

أولاً/ التقرير الإخباري أو القصة الخبرية وهو عبارة عن "سرد لتفاصيل حدث سياسي واحد أو أكثر؛ يتناول جوانب محددة من الحدث في مدة زمنية لا تتجاوز دقيقتان مع تضمنه تصريحات لمسؤولين أو خبراء لإكمال عناصر القصة الخبرية". وتتضمن صياغة التقرير الإخباري اعتماد إحدى الأولويات التحريرية التي يرى الصحفي بأهميتها على حساب باقي الجوانب الأخرى. وذلك عبر التركيز على الأبعاد التي يرى أهميتها القصوى في صياغة وتوصيل الخبر. مع ما يقتضيه السياق من التفاصيل والآراء التي تخدم صياغة التقرير ودوره في بناء أولويات الجمهور السياسي، وإذا كان التقرير الإخباري يمثل القالب التحريري الأكثر أهمية في العمل الإخباري التلفزيوني، فإن عملية إعداده لا تخضع لمنطق ثابت؛ وكل ما هنالك هو مجموعة من القواعد المتعارف عليها لدى العاملين في حقل الإعلام التلفزيوني، ومضمونها أنه ليس هناك قالب تحريري خاص لإنجاز التقرير الإخباري. فكل قناة إخبارية أسلوبها التحريري في بناء الأخبار وإعداد التقارير. ومع ذلك يمثل التقرير الإخباري المنتج الأول في التلفزيون الإخباري، وهو ما يميز أداء قناة متخصصة في الخبر السياسي عن باقي القنوات المنافسة، وأن قوة التقرير الإخباري يزيد من قوة تأثير الرسالة الإعلامية على الجمهور السياسي وذلك اعتماداً على القاعدة الصحفية التي تقول بأن "أن قوة بناء القصة الخبرية يقوم على اختيار الحدث وتحديد زوايا النظر وقوة المعالجة"⁽²⁴⁷⁾ ولهذا الاعتبار تحديداً، لا نستغرب حينما نجد في النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل، احتفاء كبيراً بالتقارير الإخبارية سواء تلك التي يتم إنجازها من قبل المراسلين في الميدان، أو تلك التي يقوم بإنجازها صحفيين داخل غرف الأخبار

الشكل رقم (3) التقارير الإخبارية المعتمدة في نشرات الحصاد

عدد التقارير	نوعية التقارير	النسبة	توزيع التقارير حسب الوظيفة
208	تقارير داخلية	33.65 %	التقارير الداخلية الإخبارية 70

²⁴⁷ -Melvin. (Mencher), "News Reporting and Writing" McGraw-Hill, Singapore, 2000, 8th Edition, P: 283.

41	التقارير الداخلية التحليلية	19.71 %	111
73	التقارير الخارجية الإخبارية	35.09 %	تقارير خارجية
24	التقارير الخارجية التحليلية	11.53 %	97

إن أول ما يسترعي الانتباه في الإحصاءات أعلاه، هو أن العدد الإجمالي للتقارير الإخبارية بلغ 208 تقريراً؛ وهذا الرقم يبدو مقبولا بالنظر إلى المساحة الزمنية لنشرات الحصاد التي سبق القول بأنها تتكون من ساعتين. أي أن النسبة العامة لتوزيع التقارير على عدد نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل بلغت 6.8 تقريراً في اليوم الواحد، أي بمعدل تقريرين وأكثر عن الملف الواحد من الملفات الثلاثة المعتمدة في الحصاد. كما أن ذات النسب توضح أن منتج الخطاب يراهن على تحديد أولويات الجمهور السياسي العربي من خلال التركيز على أهمية وفاعلية التقرير الإخباري في إقناع الجمهور السياسي بالأطروحة المركزية للرسالة الإعلامية. ومع ذلك يبقى الوضع العام للتقرير الإخباري في الإعلام الإخباري السياسي سواء في العالم العربي أو الغربي محكوماً بوضع إشكالي بين التناول السياسي ومسألة الموضوعية. وهذا الأمر يمكن تحديده من خلال مستويين اثنين هما:

أولاً: نوعية التقارير المعتمدة

ثانياً: الوظيفة التحريرية المهيمنة والموجهة في بناء تلك التقارير.

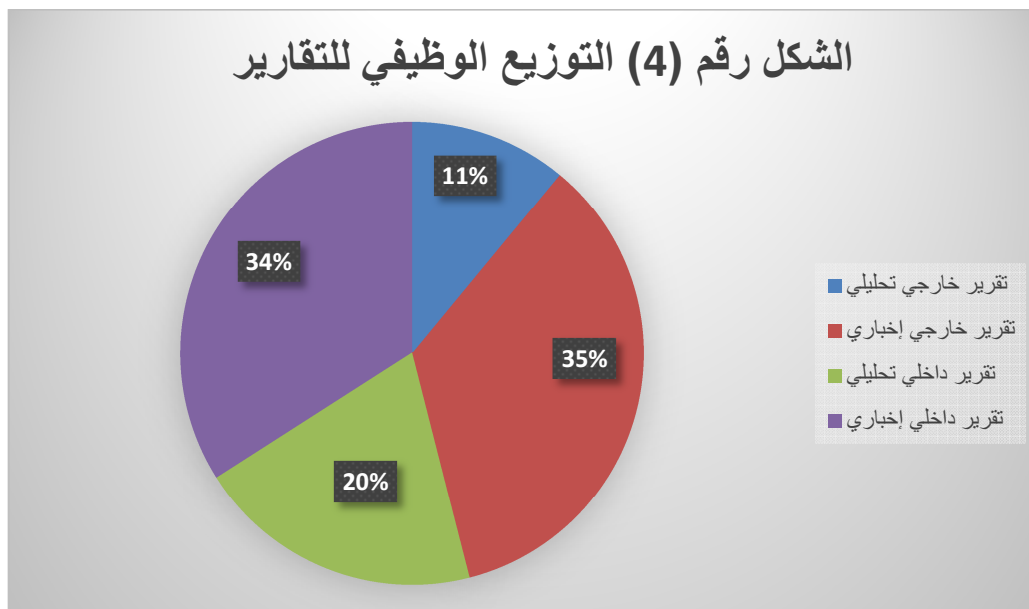
فالقول بأن أي تقرير إخباري هو محصلة علاقة بين أربعة أطراف هي الحدث السياسي ثم الصحفي (مراسل ميدانياً كان أم صحفياً داخل غرفة الأخبار) والجمهور السياسي ثم المؤسسة الإعلامية، يفترض ضمناً في كل تقرير إخباري أن يقدم مضموناً خبرياً ورصداً لحدث أو قضية أو واقعة معينة. إلا أن الصحفي أو المراسل غالباً ما يُضفي على تقريره مزيداً من التفاصيل حول العناصر الخمسة البانية للقصة الخبرية المعروفة (من/ متى/ كيف/ بأية وسيلة/ لماذا)، فضلاً عن تضمينه انطباعاته الشخصية عن الواقعة أو الحادثة التي يقوم بالكتابة عنها. وهنا تطرح إشكالية الذاتية أو التذويت في صياغة التقرير الإخباري؛ فالأصل في التقرير الإخباري أن يقوم بإعداده المراسل الميداني، لأنه هو الأقرب

للحدث من حيث تفاصيله الآنية ومعطياته الساخنة. وكلما كان التقرير ميدانيا كلما كان أقرب إلى روح الحدث. لكن يحدث أحيانا أن يتم إعداد التقرير داخل غرفة الأخبار لاعتبارات متعددة. وهنا تطرح قضية قناعات الصحفي في غرفة الأخبار والسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية ودورها في توجيه الرسالة والانتصار لموقف معين.

وبالعودة للأرقام أعلاه نجد أن عدد التقارير الخارجية التي كانت من إعداد مراسلي الجزيرة في الميدان هو 97 تقريراً، في حين أن التقارير الداخلية التي أعدها صحفيون داخل غرفة الأخبار هو 111 تقريراً. وهذه النسب تمثل اختياراً تحريراً يجب الوقوف عنده وتفسير مراميها، فقد جرت العادة أن التقارير الداخلية يتم إنتاجها داخل غرفة الأخبار من قبل صحفي بتوجيه من منتج النشرة أو المشرف التحريري. ما يجعلها متأخرة زمنياً بالمقارنة مع الخارجية التي يقوم بإعدادها المراسلون الميدانيون، وهو ما يفسح المجال أكثر لدخول أو تدخل المنزع الذاتي في إعداد وصياغة التقارير. وبالتالي فإن غلبة عدد التقارير الداخلية التي تتم داخل غرفة أخبار قناة الجزيرة في تغطيتها للثورات العربية، يعني أن هناك رغبة من قبل صناع الخبر في القناة في صناعة الخبر وتناوله وفق منظور محدد يتسق مع مسارات السياسة التحريرية للمؤسسة. لكن مع ذلك يبقى الفرق بين النسبتين (التقارير الداخلية والخارجية) ليس بذاك الفرق الذي يمكن البناء عليه لتأسيس استنتاجات ذات دلالة كبرى، فأربعة عشر تقريراً كفارق بين النسبتين يعد فرقاً يسيراً، ما يدعو إلى القول بأنه بالرغم من أن التقرير الإخباري لا يمكنه الفكك من سلطة ذات المراسل أو الصحفي ومن بعدهما سلطة المؤسسة الإعلامية، فإن إعداد التقارير في قناة الجزيرة لا تخضع بالضرورة لهذه القاعدة. وحتى إن كان الأمر كذلك، فإن أثره يكاد يكون غير مرئي. لكن الميزة الأساسية في هذا المستوى، هي أن هناك درجات متقدمة في التوازن المنشود بين التقارير الداخلية والخارجية بما يساعد على تحقيق معدلات متقدمة في طلب التعاطي الموضوعي مع الحدث، وإن كان الأمر لا يستقيم على الدوام. أما بالنسبة للوظيفة التحريرية للتقارير المعتمدة، نجد الأدبيات الإعلامية تميز بين التقرير الإخباري والتقرير التحليلي؛ وأن الفصل بينهما يقوم على ضرورة الفصل والتمييز بين الخبر والتحليل. فالتقرير الإخباري هو عبارة عن قصة خبرية لحدث معين يقوم على أولوية الحدث على باقي العناصر الأخرى، ومن

مميزاته السرعة في الإنجاز وتحري الموضوعية في النقل، مع إخفاء أو اختفاء وجهة نظر الصحفي أو انطباعه الشخصي عن الحدث. وبهذا المعنى فإن التقرير الإخباري يقوم على أولوية نقل الحدث بأقصى درجات تفاصيله الموضوعية، وذلك بهدف الاستجابة لرغبات الجمهور وحقه في المعرفة بتفاصيل الحدث. وفي هذه الحالة نكون أمام نمط تحريري يخضع لسلطة سرد التفاصيل الملتصقة بالحدث وصانعه وزمن صناعته والظروف العامة التي رافقت فعل الصناعة. أما التقرير التحليلي فيمتاز عن سابقه بزيادة جرعات التحليل والتفسير إلى جانب العناصر الخبرية الخاصة بالحدث. فالتقرير التحليلي يتضمن ويحتوي التقرير الإخباري على اعتبار أنه لا تحليل في غياب المادة الخبرية الأولية. لكن مع التحليل يتم نقل تفاصيل الحدث وهي مغموسة بانطباعات وآراء واتجاهات وسرد تفاصيل وخلفيات الواقعة التي لم تكن مطروحة عند وقوع الحدث.

الشكل رقم (4) التوزيع الوظيفي للتقارير الإخبارية



وحسب المعطيات المستخلصة من الشكل الهندسي أعلاه، فإن التوزيع الوظيفي العام للتقارير في النشرات المعتمدة في التحليل يوضح أن التقارير الداخلية التي أوضحنا سلفاً بأن عددها بلغ 111 تقريراً، جاءت موزعة بين 70 تقريراً إخبارياً و41 تقريراً تحليلياً. في حين

بلغ عدد التقارير الخارجية 97 تقريراً، جاءت هي الأخرى موزعة بين 73 تقريراً إخبارياً و24 تقريراً تحليلياً. أما الدلالة العامة لهذه الأرقام والنسب فتتحدد في كون تناول الوظيفة للتقارير لا يخرج عن قاعدة التوزيع العام لنوعية التقارير. حيث نلاحظ غلبة التقارير الإخبارية على نظيرتها التحليلية سواء تعلق الأمر بالتقارير الداخلية أو الخارجية. ولهذا الأمر دلالاته الخاصة، والتي تختزل في هيمنة الوظيفة الإخبارية في النسبة الغالبة من التقارير الخاصة بتغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي. وأنه بالرغم من نسبة التقارير التي يتم إعدادها داخل غرفة الأخبار أكثر من التقارير التي تعد في الميدان، فإن هناك انتصاراً للوظيفة الأولى للرسالة الإعلامية والمتمثلة في وظيفة الأخبار والإعلام. فقد بلغ مجموع التقارير الإخبارية داخلية كانت أو خارجية 143 تقريراً من مجموع 208 تقارير، ما يعني أن النسبة العامة للتقارير الإخبارية في تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية لثورات الربيع العربي بلغت 54%، وأن هذه النسبة المئوية هي التي تفسر كون تعاطي المؤسسة مع الحدث كان من زاوية الانتصار لحق المتلقي أو الجمهور السياسي العربي في المعلومة على حساب التحليل والرأي، لكن هذا لا يعني بالضرورة غياب جرعات التحليل في التقارير. فمجموع التقارير التحليلية الداخلية منها والخارجية بلغت 65 تقريراً بنسبة مئوية بلغت 46%. وهذه النسبة لا تبتعد كثيراً عن نسبة التقارير الإخبارية إلا بأربع درجات، وهي بهذا لا تمثل فارقاً حسابياً ذا دلالة كبرى. وبالمحصلة فإن هذا التقارب في النسب يوضح حالة من التنازع لدى منتج الخطاب وكذا المؤسسة التي توظف عمليات إنتاج واستهلاك الرسالة الإعلامية بين الانتصار للخبر والانتصار للتحليل، في إعداد وتنفيذ التقارير الإخبارية. ومع ذلك فإن في المفارقة في التمييز الوظيفي بين التقارير الإخبارية ونظيرتها التحليلية، خاصة تلك التي يتم إنجازها داخل غرفة الأخبار بنفس تحليلي واضح، هي التي تكون أكثر إبلاغاً في إيصال الرسالة الإعلامية. وكمثال على هذا التوجه نجد أن التقارير التي أعدها عدد من صحفيي قناة الجزيرة داخل غرفة الأخبار لحظة سقوط بن علي أو لحظة تنحي الرئيس مبارك أو حتى لحظة مقتل القذافي كانت أكثر تأثيراً وإبلاغاً لدى المتلقي أو المشاهد العربي، فهذه العينة من التقارير الداخلية التحليلية، ورغم أنها تنطلق من الحدث، فإنها سرعان ما تفتح الخبر على مزيد من التفسيرات والمقارنات، وتتوسل

بالاستعارات والإحالات المستمدة من التاريخي السياسي والعسكري العربي، وذلك بغية الانتصار لموقف على حساب باقي الخيارات الأخرى. ولعل درجات إقبال المشاهد العربي على هذه التقارير الإخبارية التحليلية على صفحات التواصل الاجتماعي وموقع اليوتيوب تحديداً (248) والتي بلغت نسبة مشاهدة عالية هي التي تفسر الإقبال المتزايد للمواطن العربي على هذه العينة من التقارير لأنها تتضمن درجات عليا من التفاعل على مستوى تحديد الأولويات بين المؤسسة الإعلامية وبين الجمهور السياسي العربي.

ثانياً/القالب التحريري الثاني: المقابلات الصحفية

تمثل المقابلات الصحفية القالب التحريري الثاني في القنوات الإخبارية السياسية، وتتحدد "ماهية هذا القالب ووظيفته في مجموع الضيوف أو الأشخاص الذين يتم استدعائهم للتعليق على حدث معين". وهذا القالب التحريري لا غنى عنه في إعداد وتنفيذ جميع النشرات الإخبارية، لأنه يقوم بوظيفة إضاءة جوانب قد تكون معتمدة في التقرير الإخباري، وأحياناً أخرى يتم اللجوء إليه لتصريف مواقف سياسية للمؤسسة الإعلامية عبر عدد معين من الضيوف يتم انتقاؤهم بعناية. وهذا ما توضحه المعطيات الرقمية المستخلصة من نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل.

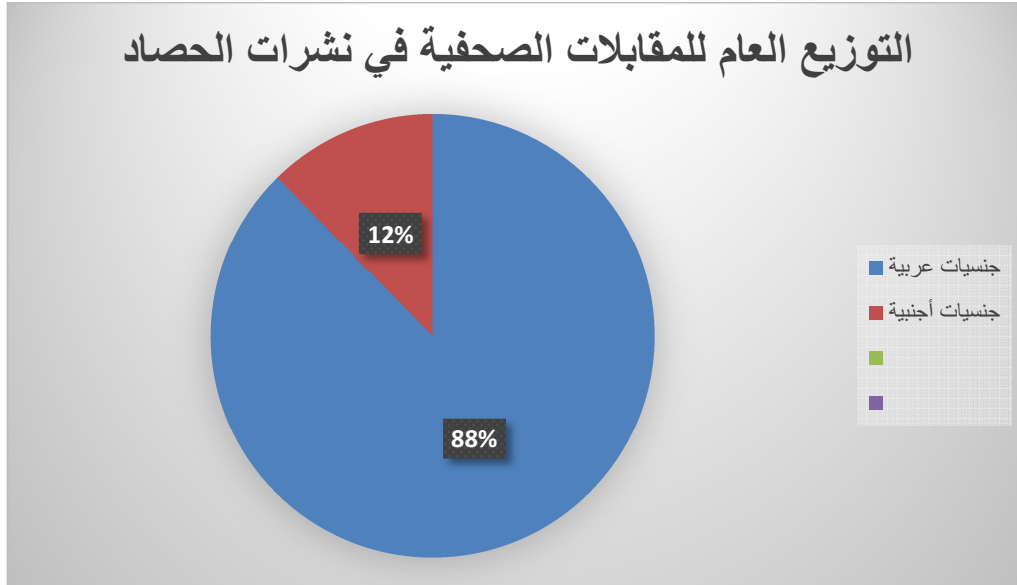
الشكل(5): التوزيع العام للمقابلات الصحفية في نشرات الحصاد

الضيوف	التوزيع العام للمقابلات	النسب
	ضيف عربي	256 88%

²⁴⁸ - انظر التقارير الداخلية التي قام بإنجازها الصحفي السوداني في قناة الجزيرة فوزي بشرى وانظر نسب المشاهدة العالية لتقاريره على موقع اليوتيوب:

- التقرير الخاص عن يوم تنحي الرئيس مبارك على الرابط التالي:
- <https://www.youtube.com/watch?v=LwpNqDYtIzY>
- وأنظر التقرير الخاص عن مقتل العقيد القذافي على الرابط التالي:
- <https://www.youtube.com/watch?v=fqgD8p4GASU>
- وانظر أيضاً التقرير عن فرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي:
- https://www.youtube.com/watch?v=Wprzy_F0wBE
- وأنظر أيضاً تقريراً رابعاً عن النهاية السياسية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح على الرابط التالي:
- <https://www.youtube.com/watch?v=FXYPqhIvBD8>

ضييفا292	ضيف أجنبي	36	12%



إن أول ما يستوقف النظر في التوزيع أعلاه هو أن نسبة المقابلات الصحفية المعتمدة في نشرات الحصاد تميزت بغلبة واضحة للضيوف العرب مقارنة مع الأجانب. فقد تم استضافة 256 ضيفا عربيا بنسبة مئوية بلغت 88 % مقابل 36 ضيفا أجنبيا بنسبة 12 % من مجموع الضيوف. وبذلك فإن هامش الفرق، أو الهوة الشاسعة بين نسبة الضيوف العرب والأجانب، يوضح أن هناك إصرارا من قبل صنّاع الخبر في قناة الجزيرة على غلبة الصوت العربي على حساب الأجنبي. واختيار من هذا القبيل يستتضر أيضا موقفا للمؤسسة تجاه ثورات الربيع العربي. فالحضور المكثف للصوت العربي يعني أن قضية الربيع العربي- من منظور قناة الجزيرة- هي قضية عربية في المقام الأول، وأن المعني الأول بهذه الثورات هم العرب، سواء تعلق الأمر بحدث الثورات ومن صنعه وساهم في إخراجه للوجود، أو بمن يحلله ويفسره ويعلق عليه في وسائل الإعلام. وهذا المنظور من شأنه يسقط من حساباته "نظرية المؤامرة" في تفسير ظاهرة الربيع العربي، التي يذهب بعض من الباحثين العرب للاستنجاد بها لتفسير حدث الثورات دونما تقديم إضافات معرفية جديدة لفهم

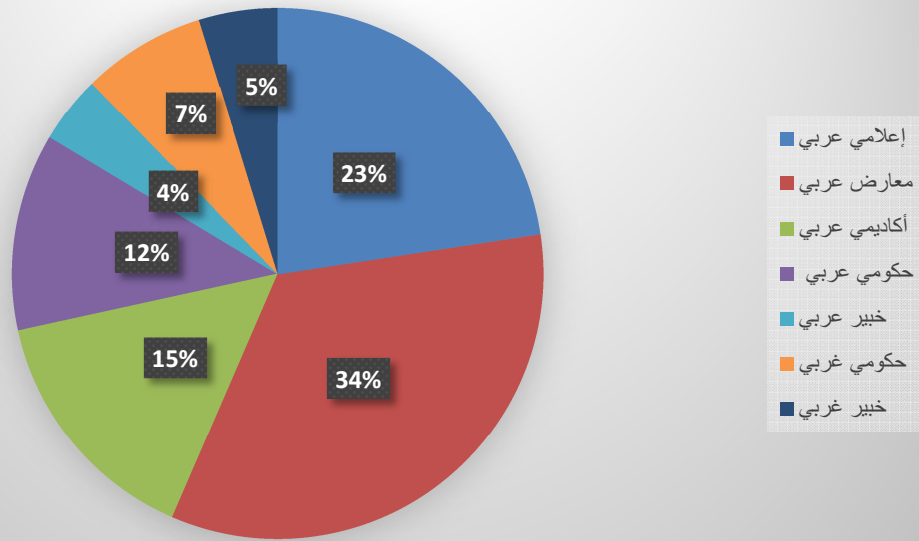
حقيقي للحدث وتداعياته الآنية والمستقبلية.⁽²⁴⁹⁾ وما يزيد من تأكيد عملية الانتصار للصوت العربي في نشرات الحصاد، هو أن غالبية الضيوف الغربيين والأجانب الذين تم استدعاؤهم للتعليق على حدث الثورات، والذين لم يتجاوز عددهم 36 ضيفاً، كانوا موزعين على 22 ضيفاً حكومياً و14 خبيراً في مجالات وقضايا تقنية. وبذلك فإن حضور الصوت الغربي والأجنبي في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، جاء إما من موقع شرح وتفسير الموقف الرسمي للحكومات الغربية والأجنبية من الثورات العربية، أو من موقع الخبراء الذي يمكنهم تفسير وتوضيح قضايا تقنية خاصة، دون الخوض في القضايا والتداعيات السياسية لهذا الحدث على الشعوب العربية. وبالانتقال إلى مجال تخصص الضيوف نجد أن الأمور تنحو باتجاه منح هذه الأحداث الثورية العربية بعداً أكثر خصوصية في السياق السياسي العربي.

الشكل رقم (6) التوزيع العام للمقابلات الصحفية حسب الاختصاص .

الضيوف	مجال الاختصاص	العدد	النسب المئوية
	معارض عربي	99	34 %
	إعلامي عربي	66	23 %
	أكاديمي عربي	44	15 %
	حكومي عربي	35	12 %
	حكومي غربي	22	7 %
	خبير غربي	14	5 %
	خبير عربي	12	4 %

²⁴⁹ - محمد الشرقاوي "الربيع العرب بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود" ضمن مواد التقرير السابع للتنمية الثقافية بعنوان "العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير"، أربع سنوات من الربيع العربي" مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014 الطبعة الأولى ص ص: 113-129 .

التوزيع العام للمقابلات في النشرات حسب الوظيفة



إن التوزيع العام لمجموع الضيوف البالغ عددهم 292 ضيفا جاء وفق تقسيم موزع على ثلاث دوائر كبرى هي دائرة الإعلام ودائرة التحليل ودائرة الرأي. فهذا التقسيم المستنبط من تحليل المادة الخبرية الموجودة في النشرات، يقدم مداخل مهمة لفهم وتحليل الدور الوظيفي للمقابلات الصحفية في صناعة الخبر داخل نشرات الحصاد الإخباري بقناة الجزيرة.

- **دائرة الإخبار، (صوت الإخبار والإعلام)، والتي تتضمن مجموع الضيوف الذين ينتمون لحقل الإعلام والاتصال أي رجالات الإعلام سواء تعلق الأمر بصحفيين مهنيين، أو باحثين أكاديميين في حقل الدارسات الإعلامية. ومعلوم أن الوظيفة الأولى والأساسية للرسالة الإعلامية هي الإخبار والإعلام. وهذه الوظيفة تقوم على أساس مدّ الجمهور بالمعلومة الصحيحة والموثقة. وبالتالي فإن مجموع الصحفيين الستة والستين (66) الذين تم تقديمهم كضيوف في النشرات، كانوا يقومون بوظيفة إثراء الجانب الخبري للرسالة الإعلامية وتقديم مزيد من الجرعة الخبرية وإضاءة جوانب لم يتم تناولها في التقارير الإخبارية. وهذا الأمر قد يكون مفهوما إذا علمنا أن الصحفيين في مسيرة ثورات الربيع العربي شكلوا جزءا من الحشود والجماهير المطالبة بالتغيير السياسي التي كانت تتظاهر في الشوارع وتعتصم في الميادين والساحات العامة، وهو ما جعل من هذه الفئة جزءا من**

الحدث إن لم تكن مساهمة في صناعته، فالأخبار المتعلقة بسير المظاهرات وقرارات الحشود في وجه الحاكم العربي إلى جانب صور المظاهرات المنقولة عبر الهواتف النقالة وأجهزة الحاسوب المحمول، كانت بيد هؤلاء الصحفيين الذين غالباً ما كانت تتم استضافتهم عبر الهاتف من وسط الحشود في الميادين والساحات العامة. ما جعل منهم صناع الحدث وموضوعه في الآن نفسه. وقد بلغ عدد الضيوف الصحفيين في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل إلى ست وستين (66) إعلامياً.

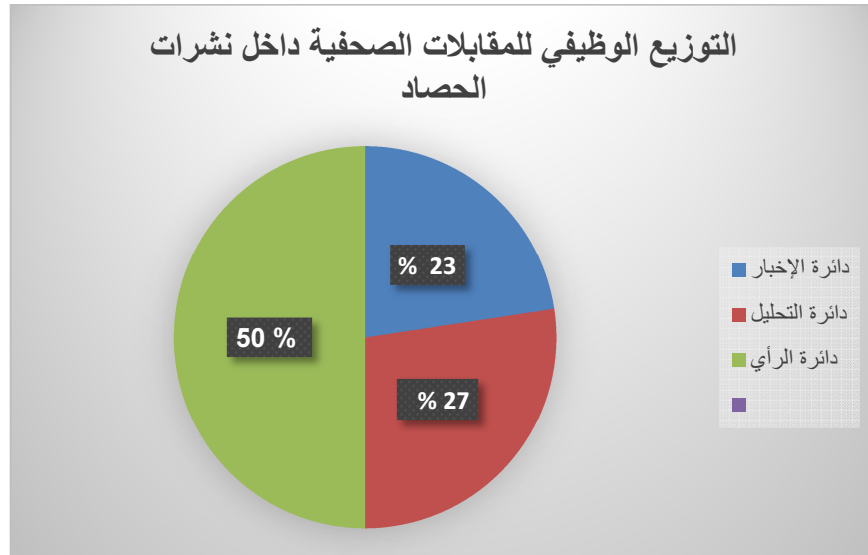
● **دائرة التحليل، (صوت التحليل)،** وضمنها تم إدراج مجموع الضيوف الذين يتم استحضارهم بصفته الأكاديمية، أي كإساتذة جامعيين أو خبراء في مجالات وحقوق معرفية متخصصة مثل القانون الجنائي أو القانون الدولي والخبراء العسكريين. ورغم صُعوبة وضع فوارق حاسمة بين التحليل والتعليق والحديث، وكلها مفاهيم متقاربة من حيث الأهداف والنتائج في الحقل الإعلامي، فإن مفهوم التحليل والذي يقدم في هذا السياق كمفهوم قابل للرصد والتفسير والتقييم، يحيلنا إلى "كل مقارنة معرفية لحدث أو أحداث معينة من موقع أكاديمي أو من موقع خبير في حقل معرفي خاص". وقد يفهم التحليل أيضاً بأنه "الطريقة التي يتم بها التفسير أو الحكم على حدث سياسي بطريقة تهدف إلى قراءة تفاصيل الحدث كحقيقة سياسية في أبعادها الموضوعية بعيداً عن أهواء السياسة ولعبة التوقعات السياسية". وقد بلغ عدد الضيوف المنتمين لدائرة التحليل في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل 80 ضيفاً.

● **دائرة الرأي (صوت الموقف)** وضمنها تم إدراج جميع الضيوف الذين تم استدعاؤهم في النشرات للتعبير عن رأي أو موقف أو وجهة نظر فرد أو جماعة تُجاه جوانب محددة من ثورات الربيع العربي. وقد جاء الضيوف الذين ينتمون لهذه الدائرة موزعين بين ضيوف حكوميين يعبرون عن صوت وموقف الحكومات العربية من بعض جوانب ثورات الربيع العربي، أو ضيوف ينتمون للمعارضة سواء تعلق الأمر بشخصيات حزبية أو نقابية تعبر عن موقف مُعَايير للموقف الرسمي للحكومات العربية. ومن البديهي القول إن الضيوف الذين ينتمون لهذه الدائرة، لا يدعون الموضوعية ولا يبحثون عنها. وبالمقابل فهم يُراهنون خلال حضورهم الإعلامي على استغلال الفرص لتقديم وجهة نظر الجهة التي

ينتمون لها بصورة لا تخلو من نزعة ذاتية تروم الدفاع عن مصالح فردية أو جماعية،
دونما اكتراث أو تركيز على الحقائق الخارجية الموضوعية. وقد بلغ عدد الضيوف الذين
ينتمون لدائرة الرأي 146 ضيفا.

شكل رقم (7) التوزيع الوظيفي للمقابلات الصحفية في نشرات الحصاد

الضيوف	التوزيع الوظيفي للمقابلات	العدد	النسب
292	دائرة الإخبار	66 ضيفا	23 %
	دائرة التحليل	80 ضيفا	27 %
	دائرة الرأي	146 ضيفا	50 %



إن النسب المئوية المقدمة عبر الشكل أعلاه، توضح أن التوظيف العام للمقابلات
الصحفية في تغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي قامت على فكرة الانتصار لدائرة
الرأي في مقابل دائرة الإخبار والتحليل. فدائرة الرأي التي تتضمن ضيوفا أصحاب مواقف
مناصرة، أو أخرى معارضة لأحداث الربيع العربي في تطورها الكلي والشامل، شكلت
النصف، أي 50 % من النسبة العامة للمقابلات الصحفية، متبوعة بدائرة التحليل بـ 27 %
وبعدها دائرة الإخبار بـ 23 %. وهذا الترتيب الهرمي للدوائر يوضح جملة من الخلاصات
التي يمكن اختزالها على الشكل التالي:

1/ إن اتساع دائرة الرأي يقوم على كون ثورات الربيع العربي قضية خلافية بين الدولة والمجتمع. ومن ثم وجب الاستماع لطرفي الخلاف، وهذا ما يفسر عملية التوسع من قبل منتجي الخطاب في الاستماع لصوت الحكومات العربية والمعارضة العربية، انسجاماً مع قاعدة الرأي والرأي الآخر. مع ملاحظة فارقة هي أن عدد أصوات المعارضة بلغ 99 في حين أن عدد الضيوف الحكوميين لم يتجاوز 35 ضيفاً.

2/ إن الحضور الكاسح للضيوف من أصحاب الرأي يكشف عن درجة متقدمة من الاحترافية في التعامل مع قضية سياسية من حجم ثورات الربيع العربي. حيث يتم السماح للضيف صاحب الرأي بالتعبير عن موقف فردي أو جماعي دونما مصادرة أو رقيب. لكن في واقع الأمر فإن فعل اختيار الضيوف يقوم على توافر مواصفات معينة للتعبير عن وجهة نظر قد تكون كافية لاستشراف الموقف الذي قد يفصح عنه الضيف موضع الاختيار، فاختيار ضيف حكومي تابع للنظام السياسي في بلد عربي، لا يمكنه أن يخرج عن معادلة الدفاع عن الموقف الرسمي أو تبريره على الأقل. وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضة، فالضيف الذي ينتمي للمعارضة إما أن ينتقد الموقف الحكومي أو يقترح بديلاً له. لكن هذا التناول الذكي في اختيار الضيوف يوضح أن قالب المقابلات الصحفية تمثل في واقع الأمر "آلية تحريرية لتصريف المواقف السياسية لقناة الجزيرة الإخبارية بصورة مقبولة دون مسؤولية منها، ما دام الضيف يعبر عن موقف شخصي".

3/ إن حضور التحليل بنسبة مئوية فاقت الربع (27%)، يؤكد أن القضايا والظواهر المرتبطة بثورات الربيع العربي كانت قضايا سياسية عصية على الفهم لحظة اندلاعها بالنسبة لشرائح كبرى من الجمهور السياسي والرأي العام العربي. ومن ثمة كانت الحاجة ماسةً لأساتذة جامعيين وخبراء في مجالات القانون العام والقانون الدستوري والقانون الإنساني الدولي والاستراتيجيات العسكرية لإنارة الرأي العام العربي. وبالعودة إلى نشرات الحصاد نلاحظ تركيزاً واضحاً على عدد من الأساتذة في هذه المجالات القانونية الحقوقية والعسكرية والأمنية. (250)

250- انظر الحضور المتكرر للضيوف الآتية أسماؤهم في أكثر من نشرة:

إن هذه المخرجات الثلاثة المستخلصة من تحليل الدور الوظيفي للمقابلات الصحفية في نشرات الحصاد يطرح إشكالا يصعب تجاوزه، وهو الإشكال المرتبط بحضور "الخبر السياسي أو نشرات الأخبار عموما في القنوات الإخبارية السياسية و في إطار خبري مجرد ومفصول عن القنوات الفردية والجماعية"، وهذا التناول يبدو واضح المعالم حينما يتعلق بقضايا خلافية من حجم ثورات الربيع العربي كحدث سياسي حاسم في السياق السياسي العام للمجتمعات العربي من المحيط إلى الخليج.

ولتفسير هذا الإشكال نجد عددا من النظريات ما بعد الحداثية لوسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة، خاصة المقترحات النظرية التي قدمها نظريات التأطير الإخباري روبيرت إينتمان، الذي يذهب فيها إلى إن تناول الخبر في وسائل الإعلام المعاصرة عموما والخبر السياسي على وجه التحديد يمثل "موردا اجتماعيا تؤدي آليات إنتاجه وتشكيله إلى إنتاج سلسلة من القيم والقيود والمحددات التي تؤثر بدورها أشكال المعرفة التي يمكن إنتاجها وندعوها الواقع." (251) فمنظور إينتمان هنا يكشف عن كون الخبر السياسي يمثل في جوهره مقولة لغوية لتأسيس تعاقدات مجتمعية جديدة بين أفراد توحدتهم هوية قد تكون معرفية وقد تكون سياسية. وبالتالي فإن أي خبر يقوم على ضرورة التوقيع في دائرة معينة في مواجهة دائرة أخرى أو ربما أكثر. من هنا يصبح الخبر السياسي "فعلا اجتماعيا وصراعا مفتوحا حول سلطة مجتمعية" (252) ويبدو أن هذا البعد الصراعى الذي يميز طبيعة ووظيفة الخبر السياسي يجعل منه "عملية أيديولوجية ورمزية تهدف إلى دعم أو نفوذ أطروحة معينة للواقع." (253) وبالتالي فإذا كان التقرير الإخباري في تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي يقوم على أولوية النقل الإخباري القائم على التعاطي المباشر مع الحدث ونقل تفاصيله الموضوعية، فإن المقابلات الصحفية تقوم بدور وظيفي آخر يقوم على

-
- عزمي بشارة: مفكر عربي
 - صفوة الزيات / الخبير العسكري والاستراتيجي
 - سيف الدين عبد الفتاح: أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
 - حسن نافعة: أستاذ القانون الدولي الإنساني

²⁵¹ -Entman. (M.Robert)," How the Media affects what People think: an information processing approach ", Journal of Politics, volume N51, issue 2 (may 1998), P: 349

²⁵² -Entman. (M.Robert)," How the Media affects what People think: an information processing approach ", Journal of Politics, volume N51, issue 2 (may 1998), P: 351

²⁵³ -Ibid, P: 353.

إنتاج معرفة خارجية، ليست بالضرورة هي المعرفة الموجودة في الواقع. إنها واقع مبني، وهي تقوم على تفسير هذا الواقع من موقع خاص. ولهذا فإن دائرة الرأي المكونة من ضيوف يتم اختيارهم بعناية من قبل إدارة التحرير في قناة الجزيرة، هي المعنية بتقديم هذا الواقع المبني أو الواقع المرغوب فيه من قبل المؤسسة. فالدور الوظيفي لأغلب المقابلات الصحفية باعتبارها قالباً تحريرياً في تغطيات الجزيرة، يقوم على إنتاج معرفة بديلة للواقع الخارجي، القائم على تأسيس واقع مبني ومحاولة غرسه ضمن أولويات الجمهور السياسي العربي. وهذا ما يفسر غلبة دائرة/صحافة الرأي على دائرتي الإخبار والتحليل في جميع النشرات المعتمدة في التحليل. إن هذه الدائرة هي التي يتم تبنيتها والاعتماد عليها في وسائل وقنوات الإعلام السياسي لصناعة رأي عام خيال قضية خلافية وتوجيهه ضمن دائرة الصراع التي تميز جميع التجارب المجتمعية خاصة في مراحل الانتقال السياسي. وهي بهذا تكون دائرة/صحافة الرأي مرحلة متقدمة من العمل الصحفي، لأنها تستضمر صحافة الخبر وصحافة التحليل، أما الهدف منها فهو محدد سلفاً، ويقوم على الترويج لفكرة أو مبدأ ما ضمن بورصة الأفكار في المجتمع. وهي بذلك تعتبر مؤشراً دالاً على دينامية مجتمعية وسياسية جديدة. لأنها تكشف عن مواجهة مفتوحة بين وجهات نظر متصارعة داخل سوق الأفكار، ما يجعلها مؤشراً صحياً على تشكّل فضاء عام. ومن الواضح أن هذا الاختيار يتماشى مع ماهية ووظيفة علم الإعلام السياسي ضمن السياق العام للمجتمعات العربية في بداية الألفية الجديدة الذي سبق وأوضحنا في القسم الأول من الدراسة أنه علم يبحث في الدور التغييري للإعلام وعلاقة الإعلام بباقي السلطات الأخرى مادية كانت أو رمزية، وذلك ضمن إطار قانون الصراع والتناقضات "contradictions" الذي يمثل مقولة أساسية في جميع تجارب المجتمعات التي عرفت أشكالاً من التحول الاجتماعي "social change".

إن حالات التصدع الذي شهدته المجتمعات العربية خلال العام 2011، أكدت أننا بصدد انفجار اجتماعي وسياسي كبير، وأن دول العالم العربي في الدوائر الجغرافية الثلاث تعيش مخاضاً اجتماعياً وسياسياً، وأن الإعلام السياسي العربي ممثلاً في القنوات الفضائية الإخبارية يتواجد في قلب كل عمليات المخاض والتدافع السياسي والصراع المجتمعي الذي دخلته الدول العربية مع ثورات الربيع العربي. وإذا كانت فترة ثورات الربيع العربي شهدت

-ولا تزال- حالة من الانقسام والاستقطاب بين مشروعين مجتمعيين، وأن كل مواطن عربي معني بمآل هذين المشروعين لتأسيس أو بناء موقف تجاه هذه الأحداث التاريخية. فإن عملية الزج بالعمل الصحفي القائم على سلطة الإخبار ضمن نوااميس الموقف السياسي الصريح مغامرة غير مضمونة النتائج. ولتلافي حالات التداخل المكشوف بين الصحافة والإيديولوجيا، واحترام التعاقدات التي اعتمدتها مؤسسة الجزيرة مع الجمهور باعتبارها "قناة الرأي والرأي الآخر" ومقولة "حق الجمهور في معرفة ما يقع في العالم"، نجد أن السياسة التحريرية للقناة، ورغم أن الأمر يتعلق بثورات الربيع العربي، فإن صُنَّاع القرار التحريري داخل غرفة الأخبار، عملوا على عدم التبنّي المكشوف لموقف صريح من ثورات الربيع العربي، وبالمقابل سعوا إلى تصريفه عبر المقولات التحريرية المعروفة خاصة (التقارير التحليلية)، التي سبق وأوضحنا أنها مثلت 65 تقريراً تحليلياً من مجموع التقارير المخصصة لتغطية الثورات العربية والبالغ عددها 208. فالتقارير التحليلية السابقة كانت تتضمن جرعات من التحليل الذي لا يخلو من رأي، لكن في المقابلات الصحفية وخاصة دائرة الرأي يلاحظ أنه تم فتح المجال على مصراعيه لتعزيز موقف سياسي وأيديولوجي من هذه الأحداث عبر الاستعانة بالضيوف.

واليوم وبعد نحو ست سنوات من اندلاع الربيع العربي، وبالرغم من تعدد القنوات الفضائية الإخبارية، فإنها وبحكم السياق الحاسم في رسم سياسة جديدة تجاه هذا الأحداث، وجدت هذه القنوات نفسها مع ثورات الربيع العربي في حالة انقسام واضحة بين الانتصار للنظام الرسمي العربي، أي الدولة العربية، وبين الانتماء للدائرة الاجتماعية. وهذا الانتماء قد يأخذ أشكالاً مختلفة بل ومتباينة، فبعض المؤسسات الإعلامية اختارت الاصطفاف إلى جانب طرف وتبني موقف واضح وصريح مع الثورة أو النظام في هذا البلد أو ذاك. (254) وهنا لا

²⁵⁴ - انظر تغطيات كل من قناة العربية وقناة المنار لثورات الربيع العربي للوقوف على الفارق:

1/ انظر موقف قناة العربية من الثورة المصرية وسياق وأبعاد تغطياتها لثورات الربيع العربي من خلال : مجلة بانوراما الإخبارية ليوم 8 / 16 / 2011/ على الرابط التالي:

• <https://www.youtube.com/watch?v=N-1AMzSpLuY>

• انظر تغطية قناة العربية لأحداث ليوم 30 يونيو 2013 على الرابط التالي:

• <https://www.youtube.com/watch?v=fCw2hfSwnh>

2/ انظر موقف قناة المنار من الثورة السورية ومن بشار الأسد والنفحة الطائفية للقناة على الرابط التالي:

• أنظر نشرة قناة المنار ليوم: 2015/12/10 على موقع اليوتيوب على الرابط التالي

: https://www.youtube.com/watch?v=NMmokhZ1C_0

يجب انتقاد السياسة التحريرية للمؤسسات التي اختارت الانحياز وتعديل بوصلتها التحريرية. لأنه في ضوء الاستقطاب الذي ميز ولا يزال يميز الدينامية السياسية للمجتمعات العربية في هذه المرحلة الانتقالية، فإن منطق الأشياء يقتضي إما مناصرة الحكومات العربية في وجه مطالب شعوبها، أو الانضمام إلى القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير. وبالعودة مرة أخرى للأرقام المستخلصة من تحليل مقولتي التقارير الإخبارية والمقابلات الصحفية، يُلاحظ أن السياسة التحريرية لقناة الجزيرة اختارت الانتماء لدائرة المجتمع في وجه الدولة. فقد تعاملت مع المرحلة بنوع من الذكاء المطلوب، حيث لجأت من خلال التقارير الإخبارية إلى التجرد وحفظ مسافة موضوعية من الحدث تتفاوت حسب طبيعة الصراع السياسي الذي عرفته هذه الدول، لكن حينما كان الأمر يتعلق بتصريف المواقف أو الإعلان عن انتماء مصري فإن الأمور كلها كانت تتم عبر اختيار عينة خاصة من الضيوف الذين يتم انتقاؤهم بعناية فائقة.

ثالثاً/ القالب التحريري الثالث: التغطيات المباشرة:

تمثل التغطيات المباشرة والمفتوحة (live News Coverage) المقولة الثالثة من المقولات التحريرية المعتمدة في عمل القنوات الإخبارية السياسية، وهي تحيل على "مجموع العمليات الإعلامية التي يقوم بها المراسل الصحفي أو منتج الأخبار لنقل الحدث الواحد أو مجموعة من الأحداث بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات والتفاصيل المتعلقة بهذا الحدث والفاعلين فيه والنتائج المترتبة عنه بصورة مباشرة ومتواصلة".⁽²⁵⁵⁾ فهي تمثل القالب التحريري المعتمد للتعاطي الآني والمباشر مع الأحداث الكبرى والقائم على ملاحقة الخبر أو الأخبار الكبرى أولاً والخوض في ملابساتها وتفاصيلها وذلك بصورة مستمرة

-
- أنظر خطاب نصر الله عن الحزب في سوريا اليوم 5-6-2015 على الرابط التالي
: https://www.youtube.com/watch?v=b1n_4BVw58Q
 - وانظر إصرار حزب الله على المشاركة في المعارك مع القوات السورية والإيرانية في مقابلة تلفزيونية مع قناة المنار خلال برنامج حديث الساعة ليوم 25-9-2015 على الرابط التالي :
 - <https://www.youtube.com/watch?v=xoo0fsc6lMM>
 - وأنظر ردود فعل الأحزاب السياسية اللبنانية ضد المشاركة في الحرب على الرابط التالي.
<https://www.youtube.com/watch?v=VZRNeF7tvx8>
- ²⁵⁵ - للمزيد بشأن مفهوم ودلالات التغطيات المباشرة في الإعلام التلفزيوني تمت الاستفادة من المراجع التالية:
- كرم شلبي، "معجم المصطلحات الإعلامية" القاهرة، مطابع الشروق، 1989، ص: 393.
 - لويس كارولين ديانا "التغطية الإخبارية للتلفزيون" ترجمة محمود شكري العدوي، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1993، ص: 93.
 - فاروق أبو زيد، "فن الخبر الصحفي" جدة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1984، ص: 255.

ومتواصلة إلى حين يقتنع فريق التغطية بأنه تم استيفاء الحدث الطارئ من حيث شروط الإخبار والتحليل والتفسير.

ويمكن القول بأن الفارق بين التقارير الإخبارية خاصة الخارجية والتغطيات الإخبارية، هو أن التقرير يمثل تغطية مغلقة في الزمان والمكان؛ في حين أن التغطيات المفتوحة تبقى مباشرة وخاضعة لقناعات الهيئة التحريرية للقناة وسياساتها التحريرية. وميزة التغطيات المباشرة أنها تمنح القناة مزيداً من المصداقية سيما أن التعاطي الفوري مع الحدث السياسي، ومتابعة تفاصيل مستجداته بالتحليل والتفسير، وعرض وجهات النظر الخاصة بهذا الخبر مصحوبة بالملابس التي واكبته، تمنح الجمهور السياسي المشاهد فرصة استيعاب الحدث في كليته. وتذهب بعض الدراسات إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من التغطيات من حيث المحتوى الإخباري وهي:

- التغطية المحايدة: Objective News Reporting
- التغطية التفسيرية: Interpretative News Reporting
- التغطية المتحيزة: Advocacy News Reporting

وبالرغم من الأهمية المنهجية الواضحة لهذا التمييز بين الأنواع الثلاثة⁽²⁵⁶⁾ من التغطيات، فإن الإصرار على الفصل القطعي بينها مسألة تبدو غاية في الصعوبة، سيما أن مسألة الحياد في التغطيات الإخبارية مباشرة كانت أم غير مباشرة، مسألة لا يمكن قبولها إلا من زاوية المقارنة مع تغطيات أخرى منحازة بصورة علنية ومكشوفة. من هذا المنظور نتساءل ماهي نوعية التغطيات الإخبارية المباشرة المعتمدة في نشرات الحصاد التي تم اعتمادها في التحليل؟ وما هي الأدوار الوظيفية لهذه التغطيات المباشرة في السياق العام لتناول حدث الثورات الربيع العربي؟

إن التغطيات المباشرة لثورات الربيع العربي كما هي مقدمة في نشرات الحصاد تقوم على أولوية التعاطي الآني والمتواصل مع تطور مهم واستثنائي لحدث إخباري جديد وعاجل، يأخذ صفة الخبر العاجل الذي يؤثر بصورة كلية على باقي مساقات الأحداث الناتجة

²⁵⁶ - إبراهيم عبد الله المسلمي، "الخبر الإعلامي في الألفية الثالثة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012 الطبعة الأولى ص- ص: 205-206.

عنه. وبالتالي فإن من أكثر خاصيات التغطيات المباشرة أهمية هي وقوع حدث عاجل واستثنائي يطال الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحدث معين. ولأن الخبر العاجل حدث دينامي لا يعترف بالحدود الجغرافية، وله تأثيرات لا تقتصر على البلد الواحد، فإن وقوعه والتعامل المهني معه يقتضي حالة استنفار داخل غرفة الأخبار، وملاحقة هذا "الحدث الإخباري العاجل / Breaking News" من زواياه المختلفة عبر عرض صور مباشرة إن توافرت، أو عبر ضيوف يتم استضافتهم على الهواء مباشرة، أو عبر الهاتف للتحليل أو إبداء الرأي، أو من خلال إعداد تقارير ميدانية أو حتى تقارير داخل غرفة الأخبار. ولعل هذه الخاصيات الملازمة للتغطيات المباشرة تجعلها أقرب إلى الموضوعية. بل يمكن القول بأن هذا القالب الثالث /التغطيات الإخبارية المباشرة هو الأقرب لروح الإعلام الإخباري السياسي.

لقد بلغ عدد النشرات الإخبارية التي أخذت شكل تغطيات إخبارية مباشرة ومفتوحة، اثنتي عشرة نشرة إخبارية (12) هي كالاتي:

أولاً: نشرة الحصاد يوم 14 من يناير: وكانت مخصصة بالكامل لحدث واحد هو حدث هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

ثانياً: نشرة الحصاد ليوم 25 من يناير: وخلالها تم الانتقال من الملف الفلسطيني وفتح تغطية على وجه السرعة عن الملف المصري تحت عنوان جديد هو: "عشرات الآلاف من الأشخاص يخرجون في مظاهرات متواصلة في القاهرة ومحافظات مصرية".

ثالثاً: نشرة الحصاد ليوم 28 من يناير: وكانت مخصصة لما عرف بـ "جمعة الغضب"، والتي اختزلت جملة من الأحداث المرتبطة بالمظاهرات الشعبية وسط القاهرة وصور الفوضى والحرائق ونزول الجيش المصري للشارع.

رابعاً: نشرة الحصاد ليوم 31 من يناير: وتم تخصيصها لتغطية تطورات اليوم السابع من الثورة والبيان الأول للجيش المصري الذي أقر فيه بشرعية مطالب المتظاهرين، والبيان الأول للرئاسة المصرية.

خامسا: نشرة الحصاد ليوم 1 من فبراير: وجاءت التغطية لملاحقة الوضع العام في مصر بعد خطاب الرئيس مبارك عقب لقائه مع الموفد الأمريكي، والذي وجه فيه رسالة للداخل والخارج مفادها "إما أنا أو الفوضى" وارتفاع عدد المتظاهرين إلى 8 ملايين مصري موزعين في الميادين العامة بالقاهرة ومدن مصرية أخرى.

سادسا: نشرة الحصاد ليوم 5 من فبراير: وضمنها تم متابعة ثورة الشباب في اليوم الثاني عشر، تحت عنوان عريض للتغطية هو "استمرار المظاهرات في مدن مصرية عدة والجمهير ترفض مغادرة ميدان التحرير إلى حين التغيير".

سابعا: نشرة الحصاد ليوم 6 من فبراير: وتضمنت تغطية مفتوحة لليوم الثالث عشر من خلال عنوان واحد رئيسي هو "2 مليون متظاهر في ميدان التحرير استكمالاً لأسبوع الصمود"

ثامنا: نشرة الحصاد ليوم 8 من فبراير: وجاءت تحت عنوان: "مظاهرات مليونية أمام مقر الحكومة والمتظاهرون يحاصرون مجلسي الشعب والشورى ومظاهر انتقاد للموقف الأمريكي من الثورة".

تاسعا: نشرة الحصاد ليوم 20 من فبراير: وقد أخذت شكل نشرة نموذجية، وتضمنت تغطية مفتوحة لعدد من الملفات الكبرى في أكثر من بلد:

* ليبيا، مئات القتلى في مواجهات مستمرة بليبيا واتهامات لقوات مرتزقة بارتكاب مجازر.

* البحرين: مظاهرات في انتظار الحوار، والجيش يقتل الشعب.

* اليمن: ضغط الشارع لا يتراجع.

* تونس: الشعب يريد إسقاط الحكومة.

* المغرب: وبدأت المظاهرات.

عاشرا: نشرة الحصاد ليوم 22 من فبراير، وقد أخذت شكل تغطية متواصلة لتطورات الملف الليبي عبر العنوان التالي: "اللواء الركن عبد الفتاح لعبيدي وزير الداخلية الليبي

و عضو مجلس الثورة في تسجيل حصالت الجزيرة على نسخة منه يعلن استقالته من جميع المناصب الرسمية ويدعو إلى الانضمام لثورة 17 فبراير".

إحدى عشرة: نشرة الحصاد ليوم 21 غشت وجاءت هي الأخرى عبارة عن تغطية مفتوحة للملف الليبي: عبر عنوانين:

- الثوار يخوضون اهم المعارك في طرابلس والقذافي يرفض الاستسلام

- حبس أنفاس في انتظار حسم وشيك في بنغازي

اثنتا عشرة: نشرة الحصاد ليوم 20 أكتوبر وجاءت مقتصرة على ملف واحد هو "مقتل معمر القذافي والمجلس الانتقالي يستعد للإعلان عن تحرير ليبيا ومظاهرات ابتهاج تعم مختلف البلاد "

فالنشرات الاثنتا عشرة أعلاه والتي أخذت شكل تغطيات حية، جاء أغلبها في شكل نشرات مفتوحة من دون عناوين رئيسية لملاحقة الحدث الواحد أو أكثر. وأحيانا أخرى يتم استحداث عنوان واحد أو عنوانين لإبراز قوة الحدث. لكن ما يستوقف في التوزيع العام لهذه التغطيات المباشرة هو أن الحدث المصري حظي بسبع نشرات والحدث الليبي بثلاث نشرات فيما حظي الحدث التونسي بنشرة واحدة، ونشرة واحدة لتناول مجموعة من الأحداث التي شهدتها كل من ليبيا واليمن والبحرين والمغرب. وسيتم الاقتصار على تحليل التغطيات المفتوحة الخاصة بالحدث التونسي والليبي والمصري، للبحث في أنواع التغطيات الإخبارية المباشرة وتفسير أبعادها واتجاهاتها في بناء أو تحديد الأولويات السياسية عند الجمهور السياسي العربي.

1: التغطية المباشرة للثورة التونسية:

لقد جاءت التغطية المباشرة للثورة التونسية في النشرات المعتمدة في التحليل مقتصرة على نشرة واحدة، وكان ذلك يوم 14 من يناير الذي تزامن مع حدث فرار بن علي، وخلالها تم اعتماد ثلاثة عناوين رئيسية هي:

- "على وقع مظاهرات ومطالب بتنحيته: زين العابدين بن علي يغادر تونس"

- "الوزير الأول محمد الغنوشي يعلن توليه صلاحيات الرئاسة إلى حين إجراء الانتخابات "

- "إعلان حالة الطوارئ في كافة أرجاء تونس وسط انفلات أمني في عدد من المدن"(257).

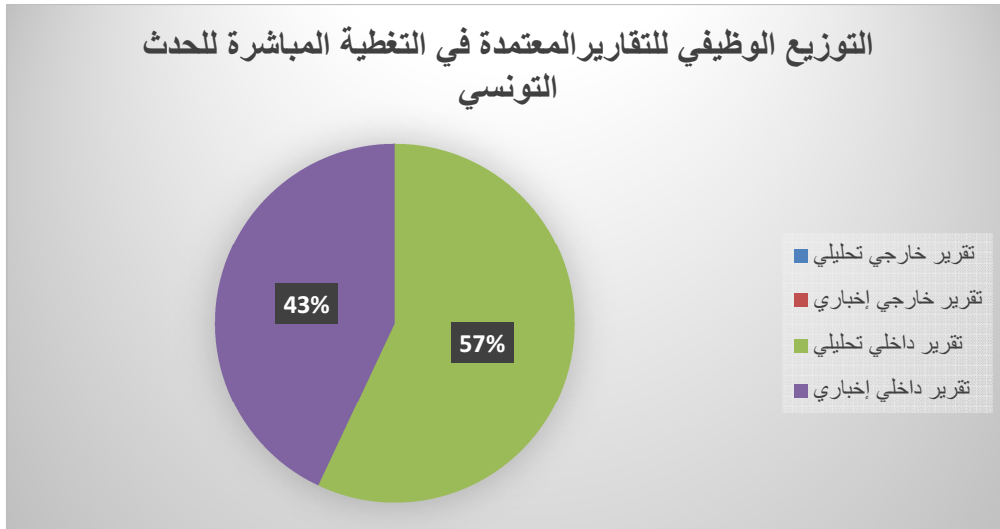
إن أبرز ما يميز هذه العناوين الثلاثة هو هيمنة الطابع الإخباري. ولهذا السبب جاءت التغطية في صورة متابعة إخبارية متواصلة للتطورات المرتبطة بحدثي الهروب وتولي صلاحيات الرئاسة من قبل الوزير الأول، ثم حالة الانفلات الأمني في البلاد والإعلان عن حالة الطوارئ. ولترجمة هذا الخيار التحريري، تمت الاستعانة بسبعة تقارير داخلية كانت كلها من إنجاز صحفيين داخل غرفة الأخبار. وقد توزعت هذه التقارير على الشكل الآتي:

- تقريران عن هروب بن علي.
- تقرير عن ردود فعل البيت الأبيض.
- تقرير عن دكتاتورية بن علي ومحاربه للإسلاميين.
- تقرير عن الصدمات أمام مقر وزارة الداخلية.
- تقرير عن مستقبل تونس بعد بن علي.
- تقرير بشأن النفوذ الواسع لزوجته بن علي من خلال وثائق ويكيليكس.

جدول رقم (8) التقارير المعتمدة في التغطية المباشرة للثورة التونسية

عدد التقارير		7	
نوع التقارير	داخلي	خارجي	0
توزيع التقارير حسب الوظيفة	إخباري	تحليلي	إخباري
	3	4	0
	0	0	0

²⁵⁷ - انظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 14-يناير 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/watch?v=bjCEzOOBPfM&t=3s>



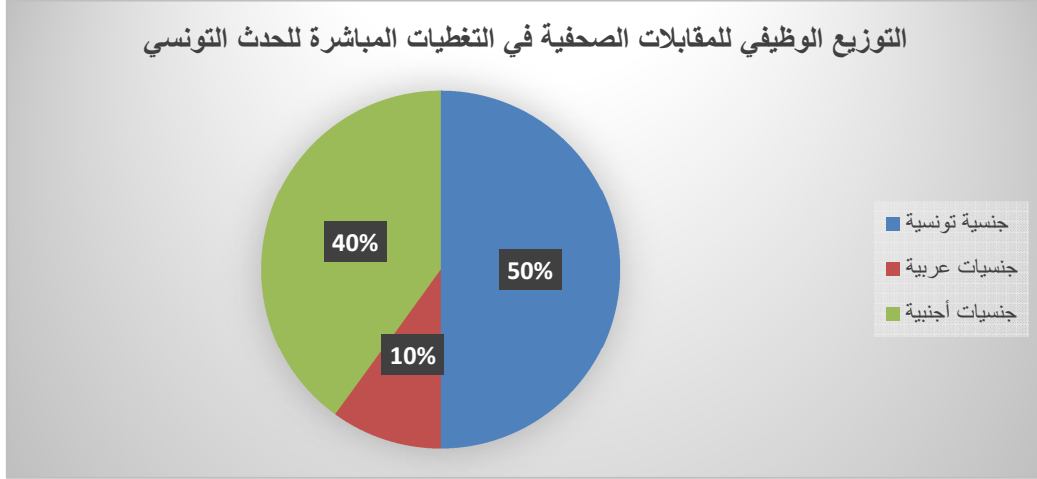
التوزيع أعلاه يوضح أن التقارير السبعة المخصصة للحدث التونسي، ورغم كونها داخلية، فقد كانت موجهة لتحقيق درجات متقدمة من الإخبار بتفاصيل حدث هروب الرئيس بن علي وتبعات هذا الهروب والأزمة التي ترتبت عن الهروب. والمتمثلة في الجدل بشأن حالة الفراغ السياسي الذي عرفته تونس والصراع بين أنصار العهد القديم والمطالبين بالتغيير. لكن بالمقابل نلاحظ نزوعاً نحو التحليل والتفسير في تقريرين آخرين. فالتقرير الخاص بعرض تفاصيل حياة الرئيس بن علي وتاريخه الأمني حينما كان رئيساً للمخابرات التونسية، ثم وزيراً للداخلية وانهياره على الرئيس السابق بورقيبة، ودوره في مطاردة الإسلاميين، ثم التقرير الآخر المخصص لأسرة الرئيس الهارب ودور زوجته ليلى الطرابلسي في بناء إمبراطورية اقتصادية من أموال الشعب،⁽²⁵⁸⁾ يخرجان معاً عن قاعدة الإخبار للبحث في قضايا خارجية الغاية منها توضيح كون فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي "محصلة سياسة حكم فردي ونظام شمولي قام على قوة وهيمنة القبضة الأمنية والفساد المالي لأفراد الأسرة الحاكمة".

أما بالنسبة للمقابلات الصحفية في التغطية المباشرة للحدث التونسي، فإنها لا تخرج هي الأخرى عن الإطار العام الذي تم رصده على مستوى التقارير.

شكل رقم (9) توزيع المقابلات الصحفية في التغطيات المباشرة للحدث التونسي .

²⁵⁸ - انظر تقرير الصحفي ناصر آيت الطاهر عن مافيا الفساد في تونس ودور أسرة الطرابلسي في تحالف السلطة والمال. وانظر أيضاً تقرير الصحفي فتحي إسماعيل عن بروفيل الرئيس زين العابدين بن علي ودوره في محاربة الإسلاميين على رابط النشر: <https://www.youtube.com/watch?v=bjCEzOOBPfM&t=3s>

10	العدد الإجمالي للضيوف
5	الجنسية التونسية
1	جنسيات عربية
4	جنسيات أجنبية



وقد بلغ عدد ضيوف التغطية خمسة (5) ضيوف أغلبهم يحملون الجنسية التونسية. وكانوا موزعين وظيفيا بين محلل سياسي وناشط حقوقي وضيف رسمي هو مازري حداد سفير تونس في اليونسكو الذي أعلن استقالته من جميع المناصب السياسية على الهواء مباشرة. إلى جانب ضيف عربي واحد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان. في حين بلغ عدد الضيوف الأجانب ثلاثة ضيوف، وجاءوا موزعين بين "مارك تورنر" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، والمتحدث باسم الخارجية البريطانية "ياري ماريستون"، و"كلاوديو كاردوني" مدير الأبحاث بمنظمة العفو الدولية. وتماشيا مع التحليل السابق المرتبط بالدور الوظيفي للمقابلات الصحفية عموما في النشرات والتغطيات المباشرة، فإن استدعاء الضيوف التونسيين يقوم على ضرورة معرفة ما يجري على الأرض، ورؤية هؤلاء الضيوف للداخل التونسي ومستقبله بعد بن علي، في حين جاء الدور الوظيفي للضيوف الثلاثة الأجانب لاستكشاف رؤية العواصم الدولية الأكثر تأثرا على السياسة التونسية، ففي الوقت الذي اعتبر فيه مسؤول الخارجية الأمريكية ما جرى في تونس "لحظة تاريخية للانتقال السياسي. وأن أمريكا كانت تدعم بن علي، لكن بن علي رجل لا يستمع لنصائح

الأصدقاء "اختارت الخارجية البريطانية على لسان المتحدث باسمها "التريث في أخذ موقف صريح مما يقع في تونس إلى حين وضوح الرؤية أكثر؛ والاعتراف بأن تونس مقبلة على مرحلة جديدة من الحكم". كما أن الأخبار العاجلة التي كانت تتوالى على الشاشة طوال التغطية بشأن موقف الخارجية القطرية "التي عبرت عن احترامها لإرادة الشعب التونسي" والرئاسة الفرنسية التي رفض رئيسها ساركوزي استقبال بن علي على الأراضي الفرنسية و"اعترافه بالانتقال الدستوري في تونس" كلها تزيد من قوة البعد الإخباري للتغطية، لكن يبدو أن استدعاء كلاوديو كاردوني عضو إدارة منظمة العفو الدولية للتعليق على حدث فرار الرئيس، واستدعاء الصحفية الفرنسية "كاثرين غراسي" مؤلفة كتاب "حاكمة قرطاج" يخرج بالتغطية المباشرة من إطارها الإخباري إلى إطار تفسيري واضح. فدعوة عضو إدارة منظمة العفو الدولية للمطالبة بمحاسبة الرئيس الهارب عن الانتهاكات التي تمت خلال سنوات حكمه والمطالبة بتحقيق دولي لانتهاكات حقوق الإنسان في تونس وملاحقة المسؤولين. وكشف الصحفية الفرنسية عن جوانب سرية من حياة الفساد المالي لزوجة الرئيس بن علي عبر الاستعانة بوثائق ويكيليكس يوضح رغبة إدارة القناة في تصريف موقف من الحدث التونسي بصورة عامة على لسان ضيوف أجانب.

إن الأرقام والمعطيات المقدمة أعلاه تكشف أن أبعاد تغطية الحدث التونسي المباشرة في قناة الجزيرة الإخبارية جاءت كاشفة لحدث سياسي غير متوقع بالنسبة للتونسيين وغير التونسيين. ومن هنا جاءت الحاجة لتغطية إخبارية بغرض الاستجابة لفضول الشارع العربي والتونسي لمعرفة ما يقع في هذه اللحظة المفصلية التي جاءت بعد عقود طويلة من هيمنة الفرد الواحد على دواليب السلطة. ولأن هذا الحدث التاريخي خلف حالة من الفراغ السياسي الناجم عن عدم جاهزية أي قيادي تونسي لتدبير المرحلة خاصة بعد تركيز الضيوف التونسيين على عدم قانونية تولي الوزير الأول محمد الغنوشي رئاسة الدولة. وهذا ما حتم أن تبدأ التغطية المباشرة لحدث هروب الرئيس زين العابدين بن علي وتبعاته ثم الانتقال من التغطية الإخبارية إلى التغطية التفسيرية. فعلى مستوى الشق الميداني المرتبط بحدث هروب الرئيس ليلا والمظاهرات والمواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين، كان يتم عرض الحقائق الموثقة من قبل المتظاهرين أنفسهم، وذلك في شكل قصص إخبارية

موضوعية دون البحث في أبعاد هذه الأحداث، لكن حينما يتم تناول سيرة الرئيس ومواقفه السياسية والأمنية والفساد المالي لزوجته والخلفية المؤطرة لهذين الحدثين تمت الاستعانة بتقريرين ومقابلتين لتقيم مزيداً من الجرعات التحليلية التي لا تخلو من أحكام سياسية وقيمية تجاه النظام ورموزه.

2 /التغطية المباشرة للثورة الليبية:

لقد جاءت التغطية الحية والمباشرة للحدث الليبي في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، من خلال ثلاث نشرات هي:

* نشرة الحصاد ليوم 22 من فبراير وعنوانها الرئيس: "اللواء الركن عبد الفتاح لعبيدي وزير الداخلية الليبي وعضو مجلس الثورة في تسجيل حصلت الجزيرة على نسخة منه يعلن استقالته من جميع المناصب الرسمية ويدعو إلى الانضمام لثورة 17 من فبراير" (259)

* النشرة الثانية وكانت يوم 21 من غشت، وخلالها تم تناول التطورات الميدانية والعسكرية في الجبهات الليبية من خلال العناوين التاليين:

-الثوار يخوضون اهم المعارك في طرابلس.. والقذافي يرفض الاستسلام.

- حبس أنفاس في انتظار حسم وشيك في بنغازي. (260)

* والنشرة الثالثة والتي كانت يوم 20 أكتوبر من خلال عنوان واحد هو " مقتل معمر القذافي، والمجلس الانتقالي يستعد للإعلان عن تحرير ليبيا ومظاهرات ابتهاج تعم مختلف البلاد" (261)

²⁵⁹ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 17-فبراير 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=xMJ2Y1u0OQ0&t=5362s>

²⁶⁰ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 21-غشت 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

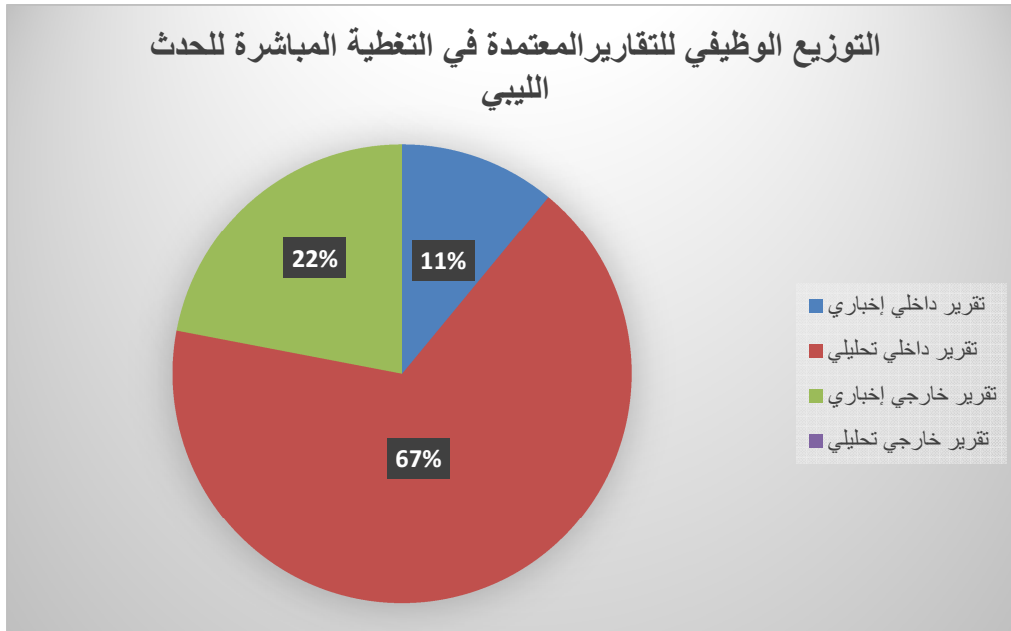
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=syskii0IZ3o

²⁶¹ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 20-أكتوبر 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

<https://www.youtube.com/watch?v=oN2EPIeDcnE>

شكل رقم (10) التوزيع العام للتقارير المتعلقة بتغطية الحدث الليبي .

9				عدد التقارير
داخلي		خارجي		نوع التقارير
7		2		
إخباري	تحليلي	إخباري	تحليلي	توزيع التقارير حسب الوظيفة
1	6	2	0	
11%	67%	22%	0%	النسبة المئوية



وقد جاءت النشرات الثلاث متضمنة لتسعة تقارير سبعة منها تقارير داخلية في حين تم إعداد تقريرين من قبل مراسلي القناة في بنغازي وطرابلس. والملاحظ أن التغطيات الثلاثة جاءت محكمة بعلاقة تكامل عضوي. فالأحداث التي تحققت في النشرة الأولى تؤدي طوعا للأحداث التي تحققت على مستوى النشرة الثانية في حين أن النشرة الثالثة تمثل مُحصلة لجميع الأحداث والتطورات الميدانية. فحدث انضمام "اللواء عبد الفتاح يونس" للمعارضة شكل بداية حقيقية لانهايار المنظومة الأمنية والعسكرية الليبية، وبداية العد العكسي لسقوط نظام معمر القذافي. وهذا الأمر يتضح بصورة جلية من خلال جملة الوقائع التي تم التركيز عليها في النشرات الثلاثة.

ففي النشرة الأول تم التركيز وبناء الأولويات التحريرية الخاصة بالثورة الليبية من خلال تقديم هذه الثورة باعتبارها "أكثر الثورات العربية دموية، جراء هيمنة نظام فردي عسكري لا يؤمن سوى بلغة الدم". وهذا ما تم إبرازه في النشرة من خلال ثلاثة تقارير داخلية تحليلية من مجموع تسعة تقارير تم تخصيصها للتغطية المباشرة للملف الليبي، شملت تقريراً عن كتائب القذافي ودورها الأمني في قمع المتظاهرين، والدور التاريخي الذي قامت به هذه الكتائب (حركة اللجان الثورية) في حماية ثورة القذافي منذ الإطاحة بنظام الملك إدريس السنوسي في ال عام 1969. في حين تم تخصيص التقرير الثاني والثالث للنبش في العلاقات الملتبسة بين القذافي والغرب على خلفية "حادثة لوكيربي"، وكيف أن النظام الليبي رغم أن لديه أكبر حقول النفط في أفريقيا، فإن ذلك لم ينعكس على التنمية الشاملة في بلد يقطنه ثمانية ملايين مواطن ليبي فقط.

وفي السياق ذاته، جاءت النشرة الثانية متضمنة لتقريرين كاشفين عن قوة "عسكرة الثورة الليبية". ففي التقرير الأول والذي تم إعداده داخل غرفة الأخبار وتم تخصيصه لحدث "ثوار ليبيا على مشارف طرابلس بعد سيطرة الثوار على مدينة الزاوية"، في حين جاء التقرير الثاني من إعداد المراسل من مدينة طرابلس بُعيد سقوطها بعد ستة أشهر من الثورة ". أما بالنسبة للنشرة الثالثة والأخيرة ففي التقرير الداخلي التحليلي المخصص لمصرع القذافي، ركز الصحفي الذي أعد التقرير "فوزي بشرى" على فكرة نهاية الحكم الفردي في ليبيا والعالم العربي، مستهلاً إياه بعبارة "هكذا تكون مصارع الطغاة العرب تقول شعوبهم ويقولون إنهم أينما وجدوا سيتجرعون كأس الموت"، وكيف أن "ليبيا كانت القذافي والقذافي كان ليبيا" لينتهي بعبارة "لا أمن لزعيم اليوم إلا من أمن شعبه"⁽²⁶²⁾ فعبر فقرات قوية لا تخلو من لغة استعارية مغلفة بشحنات عاطفية عمل الصحفي على استحضار التاريخ الدموي للرجل الذي امتد حكمه لأكثر من اثنتين وأربعين (42) سنة، وكيف أن نهايته جاءت مشابهة لتاريخه الدموي. ويبدو أن قوة الصياغة التحريرية للتقرير والصور القوية للحظة اعتقال القذافي من قبل الثوار وتصفيته بصورة مأساوية، جعلته يحظى بنسبة

²⁶² - أنظر تقرير الصحفي بغرفة أخبار قناة الجزيرة فوزي بشرى على نشرة الحصاد الإخباري ليوم-20 أكتوبر على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=oN2EPIeDcnE>

مشاهدة قوية على موقع اليوتيوب ⁽²⁶³⁾. وفيما تم تخصيص تقريرين آخرين عن ردود فعل الشعب الليبي بعد سقوط النظام، جاء التقرير الرابع ليسدل الستار على المشهد الأخير في التغطية المباشرة للثورة الليبية من خلال تقرير داخلي تحليلي أعدته الصحيفة "فاطمة التريكي" عن قضية توالي سقوط الرؤساء العرب. وقد استهلته بعبارة "بين هارب وسجين ومقتول انتهى ثلاثة حكام عرب وآخرون ينتظرون، جمعهم هوس السلطة حتى ظنوا أن لن يقدر عليهم أحد، لكنهم سقطوا"، ⁽²⁶⁴⁾ وكأن مصرع القذافي على الرغم من قوته السياسية والدرامية لدى المشاهد والجمهور السياسي العربي، فإنه من منظور منتج الخطاب، لا يمثل إلا صورة مصغرة لمشهد عربي عام يمكن اختزاله في توالي سقوط عروش الزعامات العربية. وإذا كانت التقارير المعتمدة في النشرات الثلاث قد قدمت صورة عن "مشهد عسكري درامي ليبي"، فإن المقابلات الصحفية لم تخرج هذه القاعدة.

شكل رقم (11) توزيع المقابلات الصحفية في التغطيات المباشرة للحدث الليبي

العدد الإجمالي للضيوف	33
جنسية ليبية	29
جنسيات عربية	2
جنسيات أجنبية	2

²⁶³ - أنظر نسبة مشاهدة هذا التقرير على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

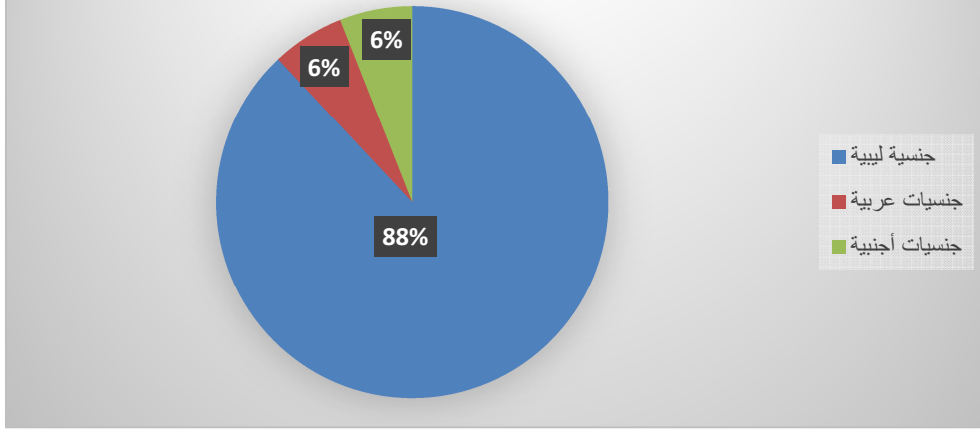
<https://www.youtube.com/watch?v=OKeTRmdG5jE>

²⁶⁴ - انظر تقرير الصحيفة فاطمة التركي على نشرة الحصاد الإخباري ليوم 20-أكتوبر 2011 على الموقع الشخصي للباحث على

موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=oN2EPIeDcnE>

التوزيع الوظيفي للمقابلات الصحفية في التغطيات المباشرة للحدث الليبي



من خلال الشكل الهندسي أعلاه يتبين أن الضيوف المعتمدين في النشرات الثلاث بلغ عددهم ثلاثة وثلاثين ضيفا (33). منهم خمسة أجنب فقط، في حين تم منح الأولوية للضيوف الليبيين ما بين نشطاء ميدانيين في جبهات القتال في البيضاء وبنغازي والزاوية وسرت إلى قادة سياسيين للثورة. وصولا إلى ضيوف من النظام كانوا حاضرين في شخص إبراهيم موسى الناطق باسم الحكومة الليبية. وقد تم توجيه التغطية في النشرات الثلاثة لتقديم الوجه الجديد لليبيا الذي انبثق من رحم "ليبيا معمر القذافي" والذي يمثلته مصطفى عبد الجليل وزير العدل المستقيل وممثل ليبيا في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلغم والمعارض الليبي المعروف عبد السلام جبريل. وإذا كان منتج الخطاب قد عمل من خلال المقابلات الصحفية على حصر الثورة الليبية في إطار "ليبي داخلي" وذلك من خلال تأكيد قادة المعارضة إلى أن الثورة الليبية تمكنت بعد ثمانية أشهر من المواجهات العسكرية الدامية من "وضع نهاية عهد الطاغية، وأن نهاية القذافي تمثل في جوهرها نهاية لكل ظالم ودرس لكل طغاة العالم العربي" والدعوة في الوقت ذاته إلى مرحلة انتقالية تقوم على دستور مدني انتقالي لجميع الليبيين لبناء مستقبل بعيد عن ضغائن ومشاعر الانتقام" كما جاء على لسان أحمد بن حلي، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، فإن حضور الضيوف الأجانب والذين توزعوا بين خبراء في منظمة العفو الدولي ومسؤولين في حكومات غربية، نجد بينهم الصوت الأمريكي ممثلا في المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "بيجي كروالي" الذي

أكد بدوره "أن ليبيا الدولة الغنية وبعدها عاشت لأكثر من أربعة عقود من التشرذم في شكل مجموعة من القبائل والميليشيات تحتاج اليوم لمساعدات قوية. وأن ليبيا الجديدة تحتاج اليوم إلى قيادة موحدة وديمقراطية يمكن للليبيين أن يصطفوا وراءها." في حين جاء صوت الخبرة في شؤون الشرق الأوسط "أن خيود تشيلي" لتدافع عن "الدور الحاسم للغرب والناتو في قتل القذافي"، وبالمقابل لهذا فإن أوروبا ومعها حلف الناتو يعتبران "دول جنوب المتوسط حديقتهما الخلفية، وأن المجتمع الدولي يريد لهذه الدول أن تكون أكثر ديمقراطية للتحكم في الهجرة وإيجاد محيط سلمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وباستحضار العناصر والمعطيات التحليلية السابقة، يمكن القول بأن التغطية المباشرة للهبة الليبية في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل تميزت بكونها "تغطية تفسيرية **Interpretative News reporting**" في المقام الأول، مع حضور واضح لمحددات التغطيات الإخبارية المحايدة. وهذا ما يمكن رصده من خلال التعاطي الانتقائي مع المقولات التحريرية خاصة على مستوى التقارير الداخلية التحليلية والضيوف، حيث لاحظنا حالات كثيرة من الجمع بين الحقائق الموضوعية الأساسية (انضمام عبد الفتاح لبيبي للثوار+ المواجهات العسكرية القوية في جبهات القتال+ مقتل القذافي في سرت) واستدعاء معلومات خارجية لتفسير هذا الحدث وشرحه ومنحه أبعادا غير تلك التي كانت لحظة تحققه. وعبر استعراض بسيط لما جاء في النشرات الثلاث، نجد إفراطا واضحا في التفاصيل وتقديم الأجواء العامة المرتبطة بالأحداث المهمة في النشرات الثلاث. وكلها أحداث تمضي في اتجاه بناء قناعة جديدة عند الجمهور السياسي مضمونها الأساس هو "بداية تحلل المنظومة العسكرية الليبية مع انضمام عبد الفتاح يونس للمعارضة وتآكلها مع سقوط طرابلس وسقوطها الكلي مع مقتل القذافي" وتحليل وتفسير الأسباب والدوافع والنتائج، والآثار المترتبة عن الحدثين مع ما يقتضيه الربط بين الواقع والأحداث المشابهة، وعقد المقارنات اللازمة.

3/ التغطية المباشرة للثورة المصرية

حظيت الهبة الثورية المصرية بنصيب وافر من التغطيات المباشرة في قناة الجزيرة خلال سنة الهبة الثورية، إذ نالت سبعة نشرات من مجموع النشرات الاثنتي عشرة المخصصة للتغطيات المباشرة؛ وهذه النشرات تغطي الهبة الثورية المصرية منذ اندلاعها مساء يوم 25 من يناير حتى يوم 8 من فبراير أي قبل ثلاثة أيام من تنحية الرئيس حسني مبارك. وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون التغطيات السبع المعتمدة في التحليل كاشفة لأهم التطورات السياسية والميدانية في مصر في تلك الأيام الحاسمة. وقد جاءت التغطيات المباشرة السبع المخصصة للهبة المصرية في النشرات الإخبارية موزعة على الشكل الآتي:

• أولاً: نشرة الحصاد الإخباري ليوم 25 من يناير:

جاءت في شكل سبق صحفي للجزيرة بشأن وثائق سرية وسجلات للتفاوض والتنسيق الأمني بين الحكومة الفلسطينية وإسرائيل لاستهداف المقاومة. لكن وبدون سابق إنذار تم قطع نشرة الحصاد المخصصة للملف الفلسطيني والانتقال لمظاهرة شارك فيها عشرات الآلاف من المصريين في القاهرة ومدن مصرية مختلفة وتم فتح التغطية مباشرة، (265) وهذا الاختيار التحريري يمكن قراءته ضمن السياسة التحريرية العامة للقناة على اعتبار أن المظاهرات في مصر أضحت في أكثر أهمية من الخلاف الفلسطيني الفلسطيني، أو القضية الفلسطينية عموماً.

• ثانياً: نشرة الحصاد الإخباري ليوم 28 من يناير

وهذه النشرة مهمة وحاسمة في رسم معالم التغطية المباشرة للثورة المصرية في قناة الجزيرة، إن على مستوى نوعية التغطية المقدمة أو على مستوى مجموع التغطية المعتمدة لباقي الثورات العربية. حيث لوحظ أن هناك ملاحقة الأحداث الداخلية الكبرى والفاعلين فيها سواء تعلق الأمر بالحرائق وسط العاصمة القاهرة أو اتساع رقعة المواجهات بين

²⁶⁵ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 25-يناير 2011 كاملة على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Zuozv72Hg9

المتظاهرين وقوات الأمن والتي وصلت مدن الإسكندرية والسويس⁽²⁶⁶⁾ إلى جانب القرار الحكومي القاضي بالإعلان عن حظر التجوال في هذه المدن. وما رافق ذلك من نهب لمحتويات مقر الحزب الديمقراطي الحاكم .

• ثالثاً/ نشرة الحصاد الإخباري ليوم 31 من يناير :

وهي التغطية التي تم إفرادها لأحداث اليوم السابع من الثورة المصرية، خاصة البيان الأول للجيش المصري الذي أقر فيه "بشرعية مطالب المتظاهرين وأكد فيه أنه لن يلجأ للقوة ضد الثورة والثوار"⁽²⁶⁷⁾ وأحداث هذا اليوم كشفت أن الثورة المصرية دخلت مرحلة تدخلها جميع الثورات من خلال تراجع النظام وتقدم الثوار، وأن الجموع هي من يقرر وأن ميدان التحرير أضحي ملكاً لشباب مصر أما الرئيس فكان منفصلاً عن الشعب. كما تضمنت النشرة متابعة لدعوة الجموع بميدان التحرير إلى "مسيرة مليونية تنطلق من ميدان التحرير لاقتحام القصر الجمهوري" والتحليلات التي قدمت حينها في حق الثورة المصرية من قبل عزمي بشارة من أن "الثورة المصرية ثورة بكل معنى الكلمة والدليل هو وجود 8 ملايين مصري في الشارع" حسب وسائل إعلام ألمانية.

• رابعاً: نشرة الحصاد الإخباري ليوم 1 من فبراير

وجاءت هي الأخرى في شكل تغطية مفتوحة ومتواصلة بانتظار خطاب الرئيس مبارك عقب لقائه بالمبعوث الأمريكي⁽²⁶⁸⁾. وإقرار دول الغرب بأن أيام مبارك أضحت معدودة. ومضامين الخطاب الجديد للرئيس الذي لم يتضمن استجابة لمطالب الثورة بقدر ما اكتفى بدعوة جميع القوى السياسية المصرية لتشكيل "حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة ومختلفة" محاولاً إقناع الجميع سواء الداخل والخارج بقبول فكرة "إما مبارك وإما الفوضى"

²⁶⁶ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 28-يناير 2011 كاملة على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=xRpKwjct53M>

²⁶⁷ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 31 يناير 2011 على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=SN3o6grtJ6M

²⁶⁸ - أنظر نشر الحصاد ليوم 1 فبراير 2011 على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=QIFGPTEVOV

خامسا: نشرة الحصاد الإخباري ليوم 5 من فبراير

وجاءت هي الأخرى في شكل متابعة إخبارية لثورة الشباب واستمرار المظاهرات والاعتصامات وقرار الجماهير بالرفض الكلي لمغادرة ميدان التحرير إلى حين التغيير.⁽²⁶⁹⁾ مع التركيز على الجزئية المتصلة بالمساعي الدولية (خاصة الأمريكية والإسرائيلية) لتغيير مسار الثورة والتأثير على إرادة الشعب، وتحذيرات الضيف الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل من مغبة "التفاف النظام على مطالب ثورة الشباب".

• سادسا نشرة الحصاد الإخباري ليوم 6 من فبراير:

وهي التغطية التي تناولت مظاهرة مليونية أخذت شكل اعتصام مفتوح ومتواصل لمليونيين متظاهر يؤدون صلاة الغائب في ميدان التحرير وذلك استكمالا لأسبوع التصعيد والصمود. واتهامات الحكومة لقناة الجزيرة باستهداف النظام ودعم الثورة⁽²⁷⁰⁾.

• سابعا : نشرة الحصاد الإخباري ليوم 8 من فبراير: وكانت مخصصة بالكامل لأحداث

اليوم الخامس عشر من الثورة أي ثلاثة أيام قبل تنحي الرئيس مبارك واتساع دائرة الاحتجاجات أفقيا وعموديا. وقد أخذت هذه التغطية المباشرة شكل متابعة إخبارية لمظاهرات مليونية أمام مقر الحكومة ومحاصرة مجلسي الشعب والشورى. ومتابعة الموقف الأمريكي المتذبذب من الثورة⁽²⁷¹⁾

²⁶⁹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 5-فبراير 2011 على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=YiXelA3r1g

²⁷⁰ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 6 فبراير 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

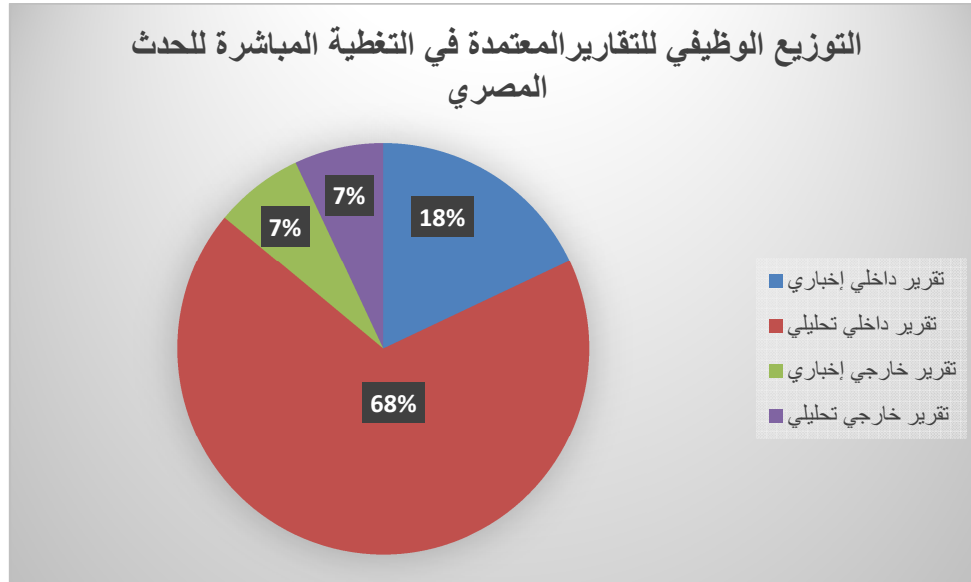
<https://www.youtube.com/watch?v=UH5fvrgDELk>

²⁷¹ - أنظر النشرة كاملة على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=dd5lIn8Wt6w

• شكل رقم (12) توزيع التقارير المعتمدة في التغطية المباشرة للحدث المصري.

عدد التقارير				نوع التقارير	
داخلي		خارجي			
24		4			
إخباري	تحليلي	إخباري	تحليلي	توزيع التقارير حسب الوظيفة	
5	19	2	2	النسبة المئوية	
18%	68%	7%	7%		



إن أول ما يستوقف في التغطيات السبع المباشرة للهبة الثورية المصرية، هو أن عدد التقارير الإخبارية المعتمدة في النشرات السبع بلغ 28 تقريراً منها أربعة (4) تقارير خارجية، وأربعة وعشرون تقريراً داخلياً (24). في حين بلغ عدد المقابلات الصحفية اثنتين وسبعين مقابلة صحفية (72)، وهذا التوزيع لا يخلو من أهمية كبيرة إذا علمنا أن الدور الوظيفي للمقابلات ضمن الإطار العام للسياسة التحريرية لقناة الجزيرة يقوم على فتح المجال أمام رأي الضيوف بما يتناسب وهذه السياسة التحريرية. وإذا علمنا أن التغطيات

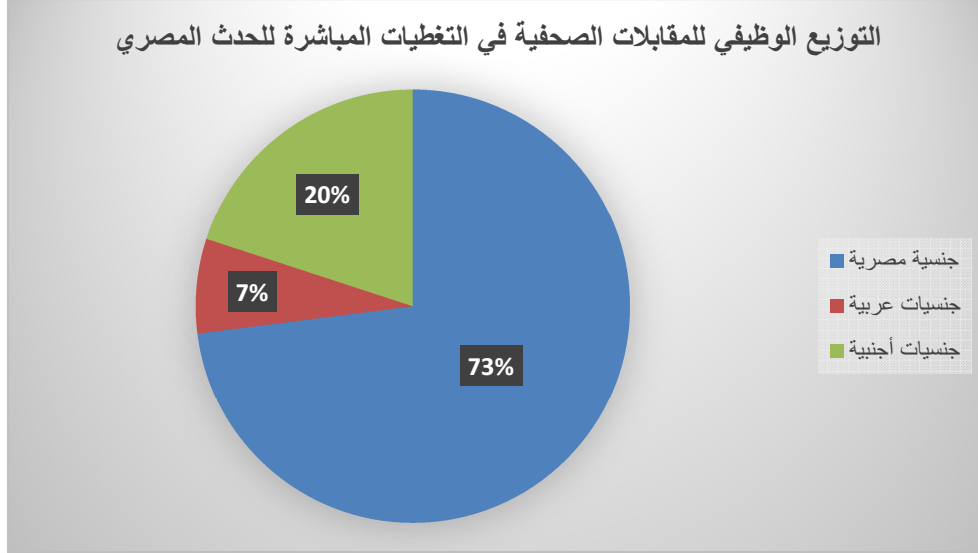
المباشرة غالبا ما تكون تغطيات مفتوحة تعتمد بالأساس على الصور المباشرة وتدخلات الضيوف، فإن إعداد تقارير إبان بث التغطية المباشرة، يمثل درجات متقدمة من التعاطي السريع مع الأحداث. لكنه أيضا قد يكون فرصة للتدخل في هذه التغطيات المباشرة، وهذا الأمر قد يأخذ مسارا مختلفا حينما نجد الإحصائيات المتعلقة بالبعد الوظيفي للتقارير التي تم إنجازها داخل غرفة الأخبار والتي بلغ عددها 19 تقريراً تحليلياً مقابل 5 تقارير إخبارية. وبالتالي فإن جرعة التحليل الزائدة في التقارير تكشف عن درجات معينة من الأحداث وتفسيرها وفق منطق لا يخلو من انحياز.

أما المقابلات الصحفية، وتأسيساً على المقترحات التحليلية السابقة المرتبطة بالأدوار الوظيفية للمقولات التحريرية الأربع، يلاحظ أن هناك تركيزاً على المقابلات الصحفية في مقابل التقارير الإخبارية (28 تقريراً مقابل 78 مقابلة صحفية). هذا بالإضافة إلى أن التوزيع العام لهذه التقارير، تميز هو الآخر بغلبة التقارير التحليلية التي بلغ عددها 21 تقريراً، من مجموع الثمانية والعشرين. ما يعني فتح المجال بصورة أكبر أمام مزيد من النزعة الذاتية وإقحام القناعات الفكرية والسياسية للصحفي لحظة إعداد التقارير.

أما بالنسبة للتوزيع العام للمقولة التحريرية الثانية، وضمن الإطار العام الذي ميز تناول قناة الجزيرة الإخبارية لثورات الربيع العربي، ومدى تأثير الهبة المصرية على باقي الهبات العربية الأخرى؛ وكما سبق توضيح ذلك في التعاطي مع التقارير الإخبارية، نجد أن المقابلات الصحفية لم تخرج هي الأخرى عن ذات السياق.

شكل رقم (13) توزيع المقابلات الصحفية في التغطية المباشرة للحدث المصري

العدد الإجمالي للضيوف	78
جنسية مصرية	57
جنسيات عربية	5
جنسيات أجنبية	16



فالمقابلات الصحفية، التي بلغ عددها (78) ثمان وسبعين مقابلة جاء توزيعها مقسما إلى (57) مقابلة صحفية مع ضيوف مصريين و(16) مقابلة مع ضيوف أجانب وخمس (5) مقابلات مع ضيوف عرب. وهذا التوزيع الرقمي يوضح بصورة جلية غلبة الصوت الداخلي المصري في التعاطي مع الحدث باعتباره حدثا مصرية داخليا. وأن الفاعلين الحقيقيين فيه هم مواطنون مصريون ينتمون لكافة الطيف السياسي سواء تعلق الأمر بالضيوف المنتمون للحكومة أو للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم أو النشاطاء الميدانيين في الساحات والميادين أو حتى أعضاء المعارضة السابقة. أما المقابلات الصحفية مع الضيوف الأجانب، فقد توزعت بين ضيوف رسميين من الخارجية الأمريكية أو البريطانية أو الإسرائيلية في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المقابلات الصحفية مع الضيوف العرب مقابلات خمس.

وبالنظر لخصوصية الحدث المصري في التغطيات المباشرة في قناة الجزيرة مقارنة مع تغطيات الحدثين التونسي والليبي، ولأن منتج الخطاب اختار تناول الحدث المصري من خلال التركيز على قضية التدافع السياسي الداخلي بين النظام المصري والجماهير الشعبية ودور الجيش في توجيه دفعة الصراع نحو نقطة الحسم، ومدى تفاعل العواصم الخارجية مع هذا الحدث. فقد ارتأينا إبراز الأولويات التحريرية من خلال تحليل المواقف والأصوات المتصارعة في هذه التغطيات المباشرة.

1/ صوت الجماهير الشعبية:

هو الصوت المهيمن في جميع النشرات السبع المخصصة للشأن المصري. فمنذ نشرة يوم الـ 25 من يناير، وهو اليوم الذي دعت فيه المعارضة لجعل تاريخ 25 من يناير "يوم الغضب" برز هذا الصوت للتعبير عن موقف جديد هو "أن لا وصي على الجماهير الشعبية المصرية بعد اليوم"، وأن "هدف ثورة 25 يناير يتحدد في قضية واحدة هي أن "خلع مبارك هو الحل". وبالتالي فإن نزع وصاية النظام السياسي الحاكم عن الشعب والتأكيد على أولوية إسقاط الرئيس حسني مبارك يمثلان معا موقفا سياسيا ومطلبا ثوريا من قبل الجماهير الشعبية المصرية. صحيح أن هذا الموقف يستلهم المكتسبات التي حققتها الهبة الثورية التونسية من قبل، لكن يبدو أن الهبة المصرية مضت أبعد من هذا من خلال التأكيد على "حل البرلمان وحل الجمعيات والمؤسسات الحكومية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين". والواضح أن محاولة رفع سقف المطالب بهذه الصورة الاستعجالية، والدعوة لتشكيل حكومة طوارئ لفترة انتقالية وحل المؤسسات الحكومية التابعة للنظام الحاكم، تقوم على فكرة أن سقوط الرئيس لن تتم بصورة فعلية إلا بعد إسقاط جميع المؤسسات التي تمنحه الشرعية العملية والدستورية. بما في ذلك قانون الطواري المعتمد في مصر منذ 1973. كما أن مجموع الظواهر المجتمعية الجديدة المرتبطة بـ(المسيرات المليونية) و(احتلال الجماهير لميدان التحرير) وزخم الشعارات المطالبة بإسقاط النظام، كأشكال جديدة للاحتجاج السياسي والعصيان المدني كلها أضحت أفعالا سياسية ميزت الهبة المصرية منذ أحداث اليوم الوطني للشرطة حتى لحظة تنحي مبارك. فإلى جانب كون هذه الظواهر والأحداث تكرر دور الحشود في التحقيق الفعلي للثورات؛ فإنها تكشف أيضا عن كون الحراك الشعبي المصري كان تلقائيا ومتحررا من كل وصاية سياسية تجاه جهات حزبية. وأن الثورة المصرية بصورة عامة "فاجأت حتى المتظاهرين أنفسهم. وأنها لم تكن مؤطرة من قبل أحزاب أو جماعات بقدر ما كانت مظاهرات عفوية ذات طبيعة اجتماعية وسياسية"، وبالتالي فتركيز منتج الخطاب على الطابع الشعبي والنفوي للهبة المصرية، يتضمن من بين ما يتضمن أن مصر بصدد طي مرحلة سياسية شارفت على النهاية، والدخول في مرحلة سياسية جديدة. وأن هذه المرحلة تقتضي نخبة سياسية جديدة وفق دفتر

تحمّلات مختلفة ومتباينة مع سابقتها. وأن ليس هناك من قوة سياسية قادرة على الهيمنة على مسار الثورة أو توجيهه حسب تطلّعاتها السياسية أو الحزبية، حتى أن جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثّل رقما مهما في المعادلة السياسية المصرية، كان لها موقف صريح مما يقع. حيث قال القيادي الإخواني محمد مرسي، والذي سيصبح أول رئيس منتخب بعد الثورة عقب لقائه نائب الرئيس عمر سليمان " نحن جزء من الثورة الشعبية، لكن لا نقودها ولا نسيطر عليها"⁽²⁷²⁾. فهذا التصريح يوضح أن القوى السياسية المصرية بكل تلاوينها لا تمتلك صلاحيات ترتيب البيت المصري في هذه المرحلة الدقيقة. وأن الجموع الشعبية كفعل جماعي هي المعنية بفعل التغيير.

3/ صوت النظام السياسي:

يُمثّل النظام السياسي الحاكم ممثلا في نظام حسني مبارك الصوت الثاني في النشرات المخصصة للتغطية المباشرة للهبة المصرية. ونجد أول ظهور لهذا الصوت في نشرة يوم 25 يناير على لسان "محمد عبد السلام عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم" والذي أكد من خلاله وعبر خطاب مُعوّم " أن الأمر مقلق، لكن ليس كما تصوره قناة الجزيرة " ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمل الضيف في سياق كلامه على التذكير بأن "لا مقارنة بين الحدث التونسي وما يقع في مصر". أما الحضور الثاني لصوت النظام السياسي الرسمي في مصر فقد وجاء على لسان "مصطفى الفقي" في ذات نشرة الحصاد ليوم 25 يناير⁽²⁷³⁾ بصفته رئيسا للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى. وقد جاء موقفه كاشفا للطبيعة المفاجئة للثورة المصرية مبرزا أن مقاربته لما يجري تتحدد في أن "هناك صراعا محموما في مصر، لكن هناك ضبابية في المشهد العام، وأن الرئيس حسني مبارك مختلف". لكن المفارقة تكمن في أن الفقي كان يتحدث في سياق كلامه عن النظام السابق وكأن نظام مبارك سقط يوم 25 من يناير وليس يوم 11 من فبراير. ويبدو أن بيان الرئاسة المصرية الذي تلاه رئيس جهاز المخابرات المصرية عمر سليمان، والذي دعا من خلاله

²⁷² - أنظر نشرة الحصاد ليوم-8 فبراير على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب بعلى الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=UH5fvrqDELk

²⁷³ - أنظر المزيد على نشرة الحصاد الإخباري ليوم 25 يناير 2011 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Zuozy72Hg9E

لحوار مباشر مع كافة الفرقاء السياسيين لاعتماد خطة إصلاح جديدة،⁽²⁷⁴⁾ يمثل في السياق العام لنشرات التغطية خروجاً واضحاً من حالة التردد المسجلة في الموقفين السابقين، إلى محاولة استنساخ الحزب الحاكم نفسه من خلال الدعوة للحوار والاحتفاظ بذات السياسة المعتمدة سلفاً ونفس الأشخاص السابقين. لكن وفي سياق حدثي متنام يتجه نحو حالة من السقوط الحر جاء الخطاب الثاني للرئيس حسني مبارك في نشرة يوم 1 من فبراير ليدفع بالأحداث إلى مداها القصي. حيث جاءت الكلمة المنتظرة محملة بنبرة تصعيدية ضد خيارات وموقف الجماهير الشعبية. وضمنها اقترح الرئيس حسني مبارك عقب لقائه مسؤولاً أمريكياً رزنامة سياسية جديدة بأوليات وتكليفات مختلفة. لكنه ختمها بمجموعة من العبارات التي يمكن أن تختزل في مقولة "إما أنا أو الفوضى"⁽²⁷⁵⁾

وبالمحصلة فإن دينامية الحدث المرتبطة بحضور موقف النظام السياسي الحاكم في مصر في نشرات التغطيات المفتوحة، يسير بشكل تصاعدي نحو سقوط الرئيس. ما يجعل من الهبة الثورية المصرية مستوفية لشروط الثورات التي تتحدد من خلال الصراع المتواصل بين قوتين يكون فيه مسار قوة النظام السياسي متوجهاً نحو التراجع والمضي نحو السقوط، في الوقت الذي تتزايد فيه مكاسب الجماهير وتتحقق مطالبهم بصورة مضطربة ومتواصلة. ويبدو أن هذه المكاسب أخذت تحققها النهائي مع تنحي الرئيس مبارك يوم 11 من فبراير.

3/ صوت الجيش المصري:

يمثل الجيش الصوت/ الموقف الثالث في معادلة الهبة المصرية ودوره كان حاسماً في توجيه مسارات الهبة باتجاه معين، فمنذ التغطية المباشرة التي تضمنتها نشرة يوم 31 من يناير، تبين موقف الجيش المصري من الصراع الدائر بين الجماهير الشعبية والنظام. ورغم أن التوجه العام كان يسير في اتجاه أن يقوم الجيش بدعم نظام مبارك في وجه المطالب الشعبية، فإن البيان الأول للجيش جاء حاسماً وضمنه تم الإقرار بشرعية مطالب

²⁷⁴ - أنظر كلمة عمر سليمان كاملة وردود الفعل إزاء مضمونها في نشرة الحصاد الإخباري ليوم 31-يناير على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=SN3o6grtJ6M

²⁷⁵ - أنظر الخطاب الثاني للرئيس حسني مبارك ونبرة التحدي التي اعتمدها في مواجهة مطالب المعتصمين في ميدان التحرير والقراءات التفسيرية للخطاب في نشرة الحصاد الإخباري ليوم 1 فبراير على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=QIFGPTEVOV

الجماهير وعدم المساس بممتلكات البلاد. وأن "الجيش حسم أمره بالتزام الحياد الإيجابي، ولن يلجأ للقوة ضد الشعب".⁽²⁷⁶⁾ والملاحظ أن هذا الموقف غير المتوقع للجيش المصري، والذي جاء بعد أربعة أيام فقط من انطلاق شرارة الثورة المصرية كان له ما بعده. ويمكن القول بأن جميع نتائج الهبة الثورية المصرية تمخضت عن هذا الموقف الحاسم للقوات المسلحة من الثورة. حتى أن الصحفي والمفكر المصري محمد حسنين هيكل، أكد في سياق تحليله لموقف الجيش المصري من الثورة خلال استضافته في التغطية المباشرة ليوم 8 من فبراير، أكد على الدور الحاسم للجيش في الثورة المصرية؛ داعياً في السياق ذاته إلى "الانتقال من شرعية إلى شرعية أخرى تحت حماية الجيش"⁽²⁷⁷⁾ وهو الأمر الذي تم تنفيذه في يوم 13 من فبراير حيث اعتمد المجلس العسكري المصري مجموعة من القرارات التي شملت "تولي قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية إدارة شؤون البلاد لمدة ستة أشهر" و"تعطيل الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى"⁽²⁷⁸⁾ ومع ذلك ظل شباب الثورة يصرون على المطالبة باستكمال مطالب الثورة. حتى أن مجلس أمناء الثورة اعتبر خطوات الجيش غير كافية وطالب بالمزيد من خلال التأكيد على ضرورة احترام قاعدة "الجيش في الثكنات وللشعب السياسة"

من خلال هذا التناول التحليلي، يتبين أن المعادلة العامة التي ميزت الهبة المصرية كما هي مقدمة في التغطيات المباشرة لقناة الجزيرة الإخبارية، كانت معادلة داخلية في المقام الأول. وأن بنيتها الصراعية تتحدد من خلال ثلاثة مواقف كبرى مكونة من النظام السياسي الحاكم والجماهير الشعبية والجيش. لكن ذلك لا يعني أن الهبة المصرية كانت معزولة عن السياق الخارجي العام، فمجموع عناصر ومقولات الصراع بين الدولة والمجتمع في مصر كانت تتم في تماس مباشر مع قوى إقليمية وأخرى دولية. ورغم أن عددا مهما من العواصم العربية والدولية تفاعلت مع تطور الأحداث في مصر إن إيجاباً أو سلباً، فمن الواضح أن

²⁷⁶ - أنظر البيان الأول للجيش المصري في نشرة الحصاد يوم 31 يناير 2011 على موقع قناة الباحث على اليوتيوب على الرابط

التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=SN3o6grtJ6

²⁷⁷ - أنظر المزيد في المقابلة الصحفية الذي تضمنتها تغطية نشرة يوم-8 فبراير 2011 مع الصحفي المفكر المصري محمد حسنين هيكل، والذي فصل فيه دور الجيش في الثورة المصرية.

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=dd5lIn8Wt6w

²⁷⁸ - أنظر في ذلك نشرة -13 فبراير 2011 والتي تضمنت القرارات العامة والحاسمة للقوات المسلحة المصرية:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=adi9fSnhi0

ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية، حظيت بنصيب وافر من الاهتمام والإبراز من قبل منتج الخطاب.

إن ردود الفعل الإسرائيلية الأولية في التغطية المباشرة للهبة المصرية، جاءت متزامنة مع الأحداث الكبرى التي وقعت يوم "جمعة الغضب"، الذي عرف حالة من الفوضى الناجمة عن تعدد صور ومظاهر العصيان المدني في مدن القاهرة والإسكندرية والسويس. إلى جانب قرار الحكومة المصرية بحظر التجوال في هذه المدن، بعدما أصبح الوضع خارج السيطرة. ولذلك جاء الموقف الإسرائيلي مرتبكا وغير مستوعب للتسارع الكبير للأحداث وخلالها أوضح "بول بروميتال" رئيس قسم الشرق الأوسط بجامعة بن غوريون أن "إسرائيل قلقة من الوضع في مصر بصورة كبيرة. إن العدالة الاجتماعية في مصر ليست بالأمر المهم بالنسبة لإسرائيل، لكن مصدر القلق والمخاوف، نابع من قضية تغيير النظام. لأن أي تغيير سينجم عنه تغيير في السياسة العامة المصرية تجاه إسرائيل خاصة ملف العلاقات الخارجية والملف الأمني"⁽²⁷⁹⁾ فهذا الموقف الأكاديمي غير الرسمي يكشف عن مخاوف جديدة وحقيقية وسط الطبقة الأكاديمية الإسرائيلية من الهبة المصرية. وأن أي انتصار متوقع للإسلام السياسي أو قوى سياسية أخرى سيكون له بالغ الأثر على اتفاقية كامب ديفيد التي حافظت على ديمومتها لأكثر من ثلاثة عقود. ويبدو أن هذه المخاوف تحققت فعليا عبر تفجير أنبوب الغاز الذي يمد إسرائيل بالغاز المصري في صحراء سيناء. أما الرسالة المستخلصة من وراء التفجير فهي وقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل والذي يمثل أربعين في المئة من احتياجاتها من الطاقة.⁽²⁸⁰⁾ كما أن فعل التفجير في هذا التوقيت بالذات أريد من خلاله فتح ملف التطبيع الاقتصادي والسياسي مع إسرائيل، وبالتالي رفض القرار الحكومي الرسمي القاضي بتصدير الغاز المصري لإسرائيل بسعر متدن لا يساوي ثلث السعر المعتمد في الأسواق العالمية. لكن بعد حادثة التفجير هذه بثلاثة أيام فقط، أمكن الوقوف على موقف رسمي إسرائيلي مما يقع في العالم العربي. وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيغدور لبرلمان" وذلك من خلال توجيهه رسالة

²⁷⁹ - أنظر مزيد من التفاصيل عن الموقف الإسرائيلي غير الرسمي من الثورة المصرية في نشرة 28-يناير 2011 على القناة الخاصة بالباحث على الرابط التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=xRpKwjcT53M

²⁸⁰ - أنظر تفاصيل قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل في نشرة 5 فبراير 2011 على القناة الخاصة بالباحث على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=YiXelA3r1gU

صريحة للدول الغربية وحلفاء إسرائيل، حينما قال "إن ما يقع في العالم العربي يؤكد للغرب أن إسرائيل هي الشريك الوحيد الذي يمكن الثقة به في المنطقة".⁽²⁸¹⁾ فهذا التصريح وإن كان ينم عن موقف سياسي إسرائيلي تقليدي تجاه مصر والعرب عموماً، فإنه بالمقابل يرسل رسالة لدول العالم العربي بأن ما يقع في هذه الرقعة الجغرافية أمر لا يعني دولة إسرائيل التي تمثل "واحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة" وحدها. وبالتالي فالهبة العربية واقع عربي خالص، أما تداعياته الإقليمية، فيصعب التحكم في نتائجها وتأثير ذلك على سير اللعبة السياسية في المنطقة.

أما بالنسبة للموقف الأمريكي، ففي الوقت الذي سجل تفاعلاً بارداً من قبل الرئاسة الأمريكية المعروفة بسياسة التغيير التي طبعت سياسة الرئيس أوباما منذ توليه سدة الحكم جاء على لسان الناطق باسم البيت الأبيض مارك غيبس بأن "أوباما يراقب الوضع عن كثب وأن الشعب المصري هو من سيقدر مستقبل مصر، في حين أن على الحكومة مراجعة مواقفها بشأن مظالم الشعب".⁽²⁸²⁾ فهذا الموقف المتأرجح للبيت الأبيض يبين درجات متقدمة من الحيرة لإدارة الرئيس أوباما في التعاطي مع حدث استثنائي في العالم العربي. وكأن الدراسات المستقبلية الغربية لم تضع في الحسبان إمكانية أن يتكشف الصراع بين الدولة الوطنية العربية والمجتمع في أشكال جديدة من الصراع وطرح البدائل العملية بعيداً عن التنظيرات المعزولة عن الدينامية العامة للمجتمعات العربية. وربما هذا ما أوضحه بصورة كاشفة كبير مستشاري مركز دراسات الأطلسي "هارلي أولمند" الذي أوضح أن موقف البيت الأبيض، الذي يمثل في جوهره الموقف الرسمي الأمريكي حيال الهبة المصرية وثورات الربيع العربي عموماً، جاء "موقفاً غامضاً وغير واضح".⁽²⁸³⁾ وأن إدارة الرئيس باراك أوباما في حيرة من أمرها، لأنها تفاجأت بالتطور المتسارع للأحداث في هذا الحيز الجغرافي العربي الذي عاش منذ العقد الرابع من القرن الماضي في درجات من الرتبة السياسية. والموقف ذاته نجده أيضاً في نفس التغطية المباشرة، حيث أبرز منتج

²⁸¹ - أنظر نشرة يوم 9 فبراير من العام 2011 على القناة الخاصة للباحث على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Rt0wvuuU4D8

²⁸² - أنظر نشرة 28 يناير 2011 على القناة الخاصة للباحث على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=xRpKwjcT53>

²⁸³ - أنظر المزيد في نشرة يوم 5 فبراير 2011 على القناة الخاصة للباحث على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=YiXelA3r1gU

الخطاب جوانب مهمة من الجدل الذي دار حول تعيين "فرانك ويسنر" مبعوثا أمريكيا خاصا إلى مصر من عدمه. وازداد الأمر غموضا حينما صرح فرانك ويسنر نفسه بأن "على مبارك أن يبقى في الحكم إلى حين بدء الفترة الانتقالية للمحافظة على الأمن" (284) لكن في اليوم التالي تم تسجيل أول ظهور لوزيرة الخارجية الأمريكية حينها هيلاري كلينتون التي دعت إلى ضرورة تحقيق درجات معينة من "الانتقال السياسي الذي يعني اعتماد فترة انتقالية تحت إمرة الرئيس مبارك لأن التنحي في هذا الوقت سيقصص من نجاح الانتقال" (285). وهذا الموقف الرسمي لرئيسة الدبلوماسية الأمريكية والذي وجدناه سابقا مع "فرانك ويسنر" يتضمن معادلة سياسية أمريكية قديمة في المنطقة حيث "إن الاعتراف الدولي بمظالم الشعوب العربية لا يعني بالضرورة العمل على تغييرها"، وبالتالي فهذا التضارب بين موقفي البيت الأبيض والخارجية الأمريكية، ينم مرة أخرى عن عدم وجود إدراك حقيقي من قبل الساسة الأمريكيين لشروط الفعل السياسي العربي في هذه المرحلة الجديدة للعالم. وبالتالي كان من اللازم أن ننتظر يومين إضافيين حتى نقف على الموقف الرسمي الأمريكي من الهبة المصرية وثورات الربيع العربي حيث جاء الإيجاز اليومي لوزارة الخارجية الأمريكية متضمنا تصريحاً واضحاً حيال القضية وخلالها قال الناطق باسم البيت الأبيض روبرت غيبس أنه "لا بد من انتقال ديمقراطي في مصر، ونحن لسنا من يقرر الوقت ومتى يجب الانتقال"، (286) ويبدو أن هذا التملل نحو مزيد من الوضوح حيال هذه الأحداث المتسارعة دفع وزارة الدفاع الأمريكية لتكون طرفاً في هذه المعادلة، وجاء موقف وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيبس" ليزيل الكثير من الغش عن الموقف الرسمي الأمريكي من ثورات الربيع العربي، حيث قال في مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي آلان جوبيه: "إن ما تشهده تونس ومصر عبارة عن سخط شعبي ضد وضع غير مقبول.. ونحن على علم بتظلمات هذه الشعوب منذ فترة طويلة. وقد تحدثنا مع حكومات المنطقة عن هذا التظلمات وضرورة إصلاحها، لذلك على الدول العربية ضرورة التحرك

²⁸⁴ - أنظر نشرة 5 فبراير 2011 على القناة الخاصة بالباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=YiXelA3r1g

²⁸⁵ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 8 فبراير 2011 على القناة الخاصة بالباحث في موقع اليوتيوب على رابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=UH5fvrgDElk

²⁸⁶ - أنظر في ذلك نشرة الحصاد الإخباري ليوم 8 فبراير 2011 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=UH5fvrgDElk

الإيجابي لمعالجة الشكاوى الاقتصادية والسياسية لشعوبها⁽²⁸⁷⁾. ورغم أن هذا التصريح يسجل تقدماً في فهم الإدارة الأمريكية لهذه الأحداث المفاجئة، فإن وزارة الدفاع اختارت اللعب في الدائرة الوسطى دونما حاجة لأخذ موقف حاسم كما حدث لاحقاً في موقف حلف الناتو من نظام القذافي. فالتغييرات الثلاثة التي طالت الموقف الأمريكي في أربعة أيام فقط، توضح حالة " من التخبط الذي ميز تعاطي الإدارة الأمريكية مع ثورات الربيع العربي، وهو التخبط الذي برزت ملامحه من خلال التضارب في الآراء بين خجل واضح في البيت الأبيض وتذبذب غير مفهوم في موقف وزارة الخارجية وشجاعة مدروسة لوزارة الدفاع". ولعل هذا التضارب هو ما يوضح أن الدبلوماسية الأمريكية لم تقرأ حدث الثورات العربية في صورته الحقيقية. ورغم أنها انصاعت في الختام لما يجري على الأرض، فإنها ظلت تنتظر بمزيد من الريبة لهذه التحولات في الداخل العربي وتأثيراتها الإقليمية.

من هذا المنظور التحليلي، يتضح أن التغطية المباشرة للهبة المصرية كما هي مقدمة في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل تمثل النمط الثالث من التغطيات، والمعروفة "بالتغطية المتحيزة أو الملونة/ Advocacy News Reporting"، دون أن يعني ذلك انتفاء محددات التغطية الإخبارية والتغطية التفسيرية. وهذا التناول يمكن توضيحه من خلال فهم وتفسير تركيز منتج الخطاب على جوانب بعينها من الحدث دون أخرى، فحينما تعلق الأمر بفعل الهبة الثورية المصرية ركز منتج الخطاب على تقديم الأحداث باعتبارها محصلة صراع مفتوح بين ثلاث قوى سياسية هي الشعب والنظام السياسي الحاكم والجيش. وضمن هذا التناول ظلت التغطية تتأرجح بين التناول الإخباري والتفسيري. لكن حينما انتقل الأمر إلى الفاعلين أو المتفاعلين مع الهبة المصرية، تم الانتقال إلى التغطية المتحيزة التي تتجاوز حدود الخبر وسلطة التحليل، وذلك بهدف تلوين الخبر ومنحه أبعاداً جديدة. وفي هذه المرحلة يلاحظ تنامي درجات المزج بين الوقائع الخارجية والمواقف السياسية؛ وهذا ما يمكن اختزاله من قبل منتج الخطاب في التغطيات المباشرة لمسألة التردد الأمريكي من الهبة المصرية والخوف الإسرائيلي غير الرسمي منها؛ وبالتالي فإن التركيز في التغطية

²⁸⁷ - أنظر في ذلك نشرة الحصاد الإخباري ليوم 8-فبراير 2011 على القناة الخاصة على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=UH5fvrgDElk

المباشرة لقناة الجزيرة على مسألة "التردد الأمريكي والخوف الإسرائيلي في تغطية الهبة المصرية، يقوم على إبراز جانب واحد من هذه الهبة، في مقابل إلغاء جوانب أخرى أو ربما حذفها. كل ذلك بهدف بناء موقف أو صياغة رؤية سياسية لدى الجمهور السياسي، تقوم على أن القوى الغربية لا تريد أن تتقبل هذا الواقع العربي الجديد حتى وإن أصبح هذا الواقع الجديد حقيقة شاخصة أمام أنظار العالم. ومع ذلك يبقى هذا الانحياز انحيازاً مبرراً لأنه يتعلق بحدث فيه درجات كبرى من التقارب بين الأجندة الإعلامية المؤطرة لقناة الجزيرة وبين أجندة الجمهور السياسي العربي.

والمحصل من تناول الأولويات التحريرية في هذا الباب هو أن استراتيجية بناء الأولويات في الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة للهبات الثورية العربية من خلال القوالب التحريرية الثلاثة المعروفة، من تقارير ومقابلات صحفية وتغطيات حية ومباشرة، تقوم على اعتماد هذه الاستراتيجية على جملة من العناصر التي تتحكم في مخرجاتها النهائية والمرتبطة بالبلد وطبيعة النظام السياسي السائد وعلاقته بالخارج، ومدى قدرة قوى التغيير على رفع سقف التغييرات. فتورات الربيع العربي أو الهبة الثورية العربية، تمثل الحدث المركزي في الخطاب وهي أيضاً الحدث المركزي في الشارع العربي، والفاعل الرئيس في هذه الثورات هم الشباب أي الجمهور السياسي العربي الذي احتل الساحات العامة للمطالبة بالتغيير السياسي، وتمكن من إسقاط مؤسسة الرئاسة في ثلاث دول عربية. وهنا يمكن القول بأن الأولويات التحريرية لقناة الجزيرة في تغطياتها لثورات الربيع العربي هي ذاتها أولويات الجمهور السياسي العربي في هذه المرحلة الحاسمة. لكن حينما يتعلق الأمر بتفاصيل هذه الهبة، نجد أن الأولويات التحريرية لمؤسسة الجزيرة عملت على تقديم هذا الحدث في حيز زمني لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وكأن الزمن الفعلي والحقيقي للهبة الثورية العربية هو ثلاثة أشهر فقط. وأن هذا الفعل الثوري يتغير من بلد إلى آخر، كما أن السياسة التحريرية للقناة تباينت من بلد لآخر. وهذا ما تم كشفه من خلال مسألة القوالب التحريرية ودورها في تحديد العلاقة بين المؤسسة والحدث الخارجي. ومع ذلك يُلاحظ أن عملية اللجوء إلى المقابلات الصحفية لتصريف مواقف سياسية مسألة فيها درجات متقدمة من فهم واستيعاب العلاقة بين منتج الخطاب وبين الواقع الخارجي ومدى قدرة المؤسسة الإعلامية

على التحرك في حدود تلفزيونية ترسم حدودها بدقة متناهية. وهذا ما تم تبيانها من خلال التغطيات المباشرة التي تمثل أكثر القوالب التحريرية التصاقا بالعمل التلفزيوني، والتي شهدت هي الأخرى حالة من التنازع والتوزع بين صحافة الخبر والتحليل والرأي، مع أولوية بارزة لصحافة الرأي. وهذا التخريج النهائي يمكن إرجاعه إلى أن فترة الربيع العربي وبحكم أنها فترة انتقالية في السياق العام للمجتمعات، كانت تقتضي أيضا شكلا صحفيا يعبر عن هذه الفترة الانتقالية، وهذا الشكل لا يمكن أن يكون إلا صحافة الرأي التي لا تقف عند نقل الحدث فقط، بل تحلله وتضيف إليه للوصول إلى أكبر قاعدة من الجمهور العريض الباحث عن الحقيقة، وتدعم هذا التحليل بما يستحقه من الآراء المتعددة والمتباينة الموجودة في بورصة الآراء والأفكار.

2 / التأطير: Framing

تمثل نظرية الأطر الخبرية أو نظرية التأطير الإخباري " News Frame Theory" آخر النظريات الما بعد حداثة المعتمدة في دراسات الرسائل الإعلامية التي تبحث في أشكال وأهداف العلاقات القائمة بين وسائل الإعلام والاتصال والسياق الاجتماعي والسياسي المؤطر لهذه العلاقة، والأدوار التي تقوم بها هذه الوسائل في صناعة توجهات الرأي العام حُيال القضايا السياسية. وفي الوقت الذي يذهب عدد كبير من الباحثين إلى أن نظرية "التأطير الإعلامي هي نظرية تدرس ظروف تأثير الرسالة الإعلامية على الجمهور من خلال دور الأطر الإخبارية في صياغة أطر الجمهور السياسي"، (288) فإن الدراسة تذهب عكس هذه الاتجاه الضيق وغير الدقيق في التناول، حيث القراءة الواسعة والعامة للنظرية تقتضي التعامل مع النظريات الثلاث، أي تحديد الأولويات والتأطير الإخباري وصياغة الأجندات، باعتبارها نماذج تفسيرية وعملية لماهية ووظيفة الرسالة الإعلامية ضمن المنظور النسقي العام الذي يؤطر العلاقة التواصلية القائمة على التفاعل الشرطي بين العناصر الأربعة البانية لهذه الرسالة وهي: منتج الرسالة والرسالة والجمهور والسياق .

²⁸⁸ -Entman, (Robert), "framing: Towards Clarification of a fractured Paradigm "in Journal of Communication .December 1993. P:51

وتتحدد القيمة العلمية لنظرية التأطير-حسب الدراسة- في كونها تمثل الإطار التفسيري الثاني في النظريات التأثيرية الساعية لفهم وتفسير مجموع العلائق بين الأطر الخبرية المهيمنة في التغطية الإخبارية وعلاقتها بالأطر السياسية والأيدولوجية المهيمنة في المجتمع. ومدى تأثير هذه الأيدولوجيا المهيمنة على المخرجات النهائية لمنتوج الوسيلة الإعلامية، وكذا الاستراتيجية الإعلامية العامة لهذه الأطر الخبرية في تمرير الأيدولوجيا عبر وسائل الإعلام. أما البعد الإجرائي للنموذج التفسيري المستنبط من النظرية، فيتحدد في كونها تقدم خطوات منهجية جديدة تتجاوز كليا أدوات التحليل الكمي والكيفي للرسالة الإعلامية وتقدم مفاتيح جديدة لفهم وتفسير طرق وآليات حدوث التأثيرات الوجدانية والمعرفية والسياسية لوسائل الإعلام السياسي على الجمهور السياسي.⁽²⁸⁹⁾ وهذه العملية يمكن تبين عدد من عناصرها العامة من خلال تفكيك عملية إنتاج الخطاب وتفسير الآلية التي يعتمد إليها منتج النشرات أو الصحفيون عموما بعزل الأحداث عن سياقها التاريخي والاجتماعي، وتقديمها ضمن إطار أو مجموعة الأطر السابقة الإعداد والتجهيز. وهنا يتم اللجوء الاستخدامات الجديدة للغة والصور لمنح الأحداث موضع التغطية دلالات محددة. باعتبار أن النصوص الخبرية يقوم بإنتاجها أفراد لديهم مواقف فردية وجماعية محددة، لا بد لها أن تنعكس بصورة واعية أو غير واعية في البنية الأساسية للخطاب.

ويبدو أن هناك مجموعة من النماذج المقترحة في نظرية الأطر الإعلامية، وكل نموذج يركز على مستوى واحد من العناصر المؤطرة للرسالة، سواء تعلق الأمر بالمرسل أو الرسالة أو الجمهور أو السياق.⁽²⁹⁰⁾ لكن النموذج الذي اقترحه روبرت إينتمان يتميز بنوع من الشمولية والكفاية التفسيرية من خلال استحضار المكونات الأربعة المؤطرة للرسالة الإعلامية، وهو ما زاد من أهميته في الدراسة دون أن يعني ذلك إقصاء باقي النماذج الأخرى والتي يمكن الاستفادة منها في بعض محطات التحليل اللاحقة.

²⁸⁹ -Pippa (Norris),"the restless searchlight: Network News Framing of the Post-Cold War ".In Political communication .Vol.12 No.4.1995.Pp:357-360.

²⁹⁰ -Entman . (Robert)," framing: Towards Clarification of a fractured Paradigm " in Journal of Communication .December 1993. P: 51

يحدد "روبيرت إينتمان" الإطار الإعلامي عموماً باعتباره "بناءً محدداً للتوقعات التي تعتمد عليها وسائل الإعلام لجعل جمهور الرسالة الإعلامية أكثر وعياً وإدراكاً بطبيعة المواقف الاجتماعية ضمن سياق زمني محدد". في حين أن مظهراته الخارجية المستخلصة من تغطيات وسائل الإعلام للأحداث السياسية تقوم على "تحديد جوانب معينة من الواقع الخارجي، والذي يتعلق بحدث معين أو قضية ما، وجعلها أكثر بروزاً في المادة الإعلامية، ومع عامل الزمن ودرجات تكرار هذه الرسالة الإعلامية، تتحول هذه الأطر لتصبح هي ذات الأطر المعتمدة لدى الجمهور السياسي".⁽²⁹¹⁾ أما بالنسبة لتأثير الرسالة الإعلامية ضمن الدائرة العامة للإعلام السياسي، فيذهب إينتمان إلى أن هذا الفعل يقوم على مفهوم "التمثيل الذهني representation mental والذي يكون محصلة تفاعل بين الخطاب والجمهور، أما التحقق الفعلي لسيرورة التأثير، فيتم عبر تأطير الرسالة مع ما يقتضي ذلك من حذف أو إغفال بصورة قصدية أو غير قصدية من قبل منتج الرسالة". أي أن عملية التأطير تؤثر وتتأثر بجميع العناصر الأربعة المؤطرة للرسالة الإعلامية، أي منتج الرسالة الإعلامية/القائم بالاتصال والرسالة الإعلامية وجمهور الرسالة وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي المؤطر لعملية التواصلية. ويقسم إينتمان الأطر الخيرية إلى نوعين من الأطر هما:

* إطار المعالجة الإعلامية: وهي التي يمكن رصدها والوقوف على مظهراتها

المادية في الرسالة الإعلامية.

* الأطر التي يتبناها الجمهور السياسي ويكونها عن القضية السياسية.⁽²⁹²⁾

انطلاقاً من هذا التقسيم يتبين أن "عملية بناء الأطر الإعلامية تمثل عملية واعية يقوم بها منتج الرسالة الإعلامية أو القائم بالاتصال بهدف إعادة تشكيل وتنظيم وتأطير الرسالة الإعلامية ضمن خانة أو زاوية الإدراكات الاجتماعية والسياسية والنفسية الناس/الجمهور السياسي عموماً، والمؤثرات الإقناعية الخاصة بهم". وهذه المسألة تتوضح أكثر حينما نعي أنه في كل سياق اجتماعي وسياسي معين نكون بصدد أطر إعلامية مختلفة ومتباينة، وذلك

²⁹¹ -Entman . (Robert), 1993 .Ibid. P: 55.

²⁹² -Entman . (Robert), "framing US Coverage of International News, contrast in narrative of KAL and Iran air incidents "in journal of communication, issue N41, autumn 1991, P:7 .

تبعاً لتعدد وسائل الإعلام السياسي. وغالباً ما تكون العلاقة بين هذه الأطر علاقة تنافسية على الظفر بأكبر قاعدة من الجمهور السياسي، خاصة في المراحل التاريخية التي يطبعها درجات معينة من التحول والانتقال. وبذلك نخلص إلى أن النموذج النظري التفسيري المستخلص من نظرية روبيرت إينتمان يقوم على مستويين اثنين هما:

المستوى الأول: إن وسائل الإعلام "خاصة التلفزيون" تقوم بدور حاسم في التحولات التي تشهدها المجتمعات خاصة في المراحل السياسية الانتقالية؛ وأن الأحداث السياسية التي يتم عرضها في هذه الوسائل لا تنطوي على معنى معين في حد ذاتها، وإنما تكسب دلالتها المعرفية والسياسية من خلال وضعها في إطار محدد هو الإطار الإعلامي.

المستوى الثاني: إن أحداث ومضامين الرسالة الإعلامية المرتبطة بالحدث السياسي، لا يمكن استيعابها وإدراك أبعادها إلا إذا وضعت في سياق معين. وأن الأطر الإعلامية تقوم بمهمة تأطير الخطاب (الوحدات اللغوية من ألفاظ وتعابير وصور) ضمن السياق المجتمعي السائد الذي يحيل على الإطار المجتمعي⁽²⁹³⁾ ويقوم النموذج التفسيري لنظرية التأطير عند روبيرت إينتمان على أربع وظائف أساسية للرسالة الخبرية في علاقتها بالجمهور السياسي:

1/ تحديد المشكلة أو القضية / Define Problem: أي أن الأطر الخبرية لوسائل الإعلام هي من يقوم بعرض القضايا باعتبارها قضايا ذات أولوية قصوى والتعريف بها مع التركيز على أسبابها.

2/ تشخيص أسباب المشكلة / Diagnosis Problem: وهذا الأمر يتبين من خلال قوة الرؤية أو المنظور التي تقترحه الأطر الخبرية في عمليات تشخيص الأسباب الحقيقية للقضية أو القضايا المطروحة أو الحدث والفاعلين فيه.

²⁹³ -Entman. (Robert), 1993.Ibid. P: 58.

3/ وضع أحكام أخلاقية/Moral Judgment وتقوم الأطر بعرض التقييمات السياسية والأخلاقية للقضية، وهذه الأحكام تقوم بدور حاسم في عملية الإقناع المعرفي والنفسي للجمهور السياسي بالأطروحة المراد تبليغها، وتحجيم الأطروحات الأخرى.

4/ اقتراح سبل العلاج: (Suggest Remedies) تقترح الأطر الإعلامية معالجة للقضية مع تقديم حلول لها⁽²⁹⁴⁾

وتكمن قوة النموذج التفسيري المستنبط من نظرية إينتمان في تقديمه لمنظور نسقي، يتم من خلاله توضيح حالة التفاعل بين الأطر الخبرية للرسالة الإعلامية وأطر الجمهور السياسي. كما أنه يقدم خطوات منهجية محددة لفهم وتفسير العلاقة بين الأطر الخبرية للوسيلة وبين الجمهور السياسي من خلال تحديد القضية السياسية المعروضة وتأثيراتها المحلية والدولية والفاعلين الأساسيين في هذه القضية. فما يميز أطروحة إينتمان هو أن العلاقة بين وسائل الإعلام السياسي والجمهور السياسي تكون في البداية أحادية، أي أن وسائل الإعلام وعبر التركيز على أطر خبرية بعينها تقوم ببناء أطر الجمهور السياسي، وتحاول توجيه الجمهور السياسي، ومع الوقت تصبح الأطر الخبرية لوسائل الإعلام هي ذاتها أطرا خاصة بالجمهور السياسي. لكن هذا لا يعني أن الجمهور السياسي ليست لديه أطر أولية، بل المحصلة أن هناك درجات متقدمة من الأطر المقترحة من قبل وسائل الإعلام تقابلها أطر أخرى للجمهور السياسي. وبالتالي فحالة الاندماج بين أطر الوسيلة الإعلامية وأطر الجمهور تكون محصلة مجموعة من العناصر المرتبطة بأطر الجمهور السياسي وتطلعاته المعرفية والسياسية وعلاقة ذلك بالخيارات السياسية والإيديولوجية للقائمين على الوسيلة الإعلامية، وكذا الهوية الإعلامية للمؤسسة وطريقة تعامل المؤسسة الإعلامية مع الحدث السياسي، إن كان التعاطي إيجابيا أم سلبيا. ثم درجات تدخل السياسة التحريرية للمؤسسة، والكيفية التي يتم عبرها بناء القصص الإخبارية ومضمراتها المستخلصة من خلال البحث في الحمولة اللغوية والإيديولوجية للرسالة، وكيفية بناء العناوين وعينة الصور المهمة في الرسالة.

²⁹⁴ -Entman. (Robert), "Projecting of power: framing News, Public Opinion and US foreign policy "university of Chicago, 2004, P: 5.

1/ الإطار الإخباري في تغطيات الجزيرة لأحداث الربيع العربي

كما سبقت الإشارة لذلك فإن الثورات هي الحدث المهيمن في نشرات وتغطيات الجزيرة لأحداث الربيع العربي. ولكن السؤال الذي يحتاج للإجابة هو: هل تعاطت الجزيرة مع الحدث باعتباره ثورة عربية واحدة أم ثورات عربية؟ ومن هم الفاعلون الحقيقيون في هذه الثورات؟ وما هي الشروط العامة لنجاح أو فشل الثورات؟ وما هي القيمة الأخلاقية التي واكبت عمليات عرض الجزيرة لهذه الثورة أو الثورات؟

إن عملية استقراء المتن الأرشيفي للنشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل وتفاعلها مع الأحداث السياسية والعسكرية التي تحققت على مستوى الدول العربية في العام 2011، توضح أن منتج الخبر وضعنا أمام "ثورة عربية واحدة، لكنها أخذت شكل تمظهرات إقليمية". وهذا الفعل الإخباري شكل الإطار العام لمجموع الأحداث. وقد أمكننا رصد ذلك في نشرة الحصاد الإخباري ليوم 16 من فبراير حيث نجد إطار إخباري واحد، فقد جاء في مقدمة الحصاد موقف جديد ياطر هذا الحدث الكبير الذي تم توصيفه داخل النشرة بـ "خارطة الاحتجاجات في العالم العربي وإيران"، حيث جاء فيها "نبدأ نشرة الحصاد بالاحتجاجات الشعبية التي تشهدها عدد من دول الشرق الأوسط، حيث انضمت ليبيا إلى الدول التي تشهد احتجاجات شعبية. فقد شهدت مدينة بنغازي موجة احتجاجات غير مسبقة. وبعد تونس ومصر، تعرف الجزائر بدورها احتجاجات، والأمور متجهة نحو التصعيد بعدما قامت التنسيقية الديمقراطية من أجل التغيير بالدعوة لمسيرة جماهيرية في الجزائر العاصمة لدفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإحداث تغيير سياسي واسع، وإلى السودان حيث قامت الشرطة بتفريق مظاهرة في العاصمة الخرطوم، والرئيس البشير يحذر المعارضة من الخروج للشارع ومحاولة إسقاط النظام إسوة بما وقع في تونس ومصر، ويجدد رفضه تشكيل حكومة انتقالية، ثم إلى العراق، حيث المحتجون في محافظة واسط يطالبون بتنحي نوري المالكي وجاء الرد أمنيا حيث سقط عدد من القتلى برصاص الشرطة. أما في اليمن فتفيد المصادر بسقوط قتلى في عدة مدن جنوب البلاد واشتباكات في صنعاء بين أنصار الرئيس والثوار. أما في البحرين فاعتذار وزارة الداخلية على سقوط قتلى لم يحد من طموحات المعارضة

بالتغيير، وجمعية الوفاق المعارضة مصرّة على المطالبة بالتغيير من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية. وشهدت إيران موجة من الاحتجاجات، أدانا فيها زعيما المعارضة حسين موسوي ومهدي كروبي قمع المظاهرات ونفيا أية علاقة للمظاهرات بجهات أجنبية، وسط دعوات برلماني لمحاكمتها أو وإعدامهما... فجميع الدول العربية وإيران على صفح ساخن فهل ينتقل سيناريو تونس ومصر إلى هذه الدول؟⁽²⁹⁵⁾ فمن خلال هذه المقدمة الطويلة وغير الاعتيادية في نشرات الحصاد، وعبر السؤال الاستنكاري في آخر المقدمة يختزل منتج نشرات الحصاد في قناة الجزيرة جملة من المعطيات الخبرية التي تقدم العناصر الجامعة للإطار الإخباري المركزي الجامع لتغطيات قناة الجزيرة لأحداث الربيع العربي.

ومن خلال النموذج التفسيري المستنبط من أطروحة روبرت إنتمان، يمكن القول بأن الحدث الإطار في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل أخذ شكل رحلة بحث عن "ربيع سياسي واجتماعي عربي وإيراني قام بترجمته شباب عربي يمارس الفعل السياسي، ولما ضاق ذرعا بالسياسات الحكومية وفشل في إيجاد أجوبة لدى الأحزاب القائمة، لم يجد إلا العالم الافتراضي والمظاهرات في الساحات العامة لتحقيق هذا الربيع السياسي".⁽²⁹⁶⁾ كما أن الخريطة المعجمية التركيبية المقدمة في جميع النشرات تقود إلى سلسلة مترابطة تجمع عناصرها بين الثورة ومترادفات المتعددة التي أخذت شكل الفعل الاحتجاجي والمظاهرات المطالبة بالتغيير عبر النزول إلى الشارع وكسر هيمنة الدولة على المجتمع.

²⁹⁵ - أنظر خارطة الاحتجاجات التي عمت دول العالم العربي وإيران من المحيط إلى الخليج، في نشرة يوم 16 فبراير على موقع قناة الباحث على اليوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

²⁹⁶ - أنظر نص التصريح في نفس النشرة السابقة: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

الشكل رقم (14) : الإطار الإخباري في تغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي.

القضية والأهداف	الفاعلون وآليات التشخيص	القيمة الأخلاقية	الحلول
- الحدث: البحث عن ربيع سياسي عربي وإيراني -الهدف: إعادة صياغة الأنظمة السياسية العربية - رفض الاستبداد ووصاية الدولة على المجتمع -جيل جديد من الطبقة الوسطى قادر على إحداث التغيير -الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية	-الفاعل: الشباب العربي -السبب: فشل السياسات الحكومية العربية وعجز الأحزاب عن التغيير -الوسائل: -العالم الافتراضي ودوره الحاسم في التحشيد الجماهيري - انضمام النخب السياسية العربية لمطلب الجماهير الشعوب *الميادين والساحات العمومية فضاء عام وعمومي لتحقيق الربيع السياسي والمجال المفتوح لتقديم البديل الديمقراطي * المظاهرات الشعبية في العالم العربي ووجهت بالقمع من قبل قوات الأمن لكنها نقلت الخوف إلى مراكز السلطة. * المظاهرات المليونية مفهوم جديد في القاموس السياسي العربي / الضغط الشعبي *جميع المظاهرات وإن قمعت فإنها نجحت في نقل الخوف إلى مراكز السلطة وهذا التحول مهم في دينامية التغيير -جميع الثورات العربية بدأت سلمية منها من بقي كذلك ومنها ما تحول إلى حرب سياسية وطائفية	جميع الدول العربية وإيران على صفيح ساخن -الشعوب هي من يقرر لا الحكام -النخب السياسية تابعة. -الجيش العربية قابلت المطالب الشعبية بالقمع والقتل	-التغيير السياسي -الانتقال من النمط الشمولي إلى النمط الديمقراطي. - دور الجيش كان حاسما في حسم الثورات وتوجيه بعضها نحو مسارات مختلفة - حيادية الجيش التونسي ساهم في هروب بنعلي - حيادية الجيش في مصر حسم تحية مبارك -انضمام قيادات الجيش كان عنصرا مساهما وليس حاسما في سقوط نظام القذافي -التفاف الجيش حول حزب البعث كان عنصرا حاسما في استمرارية النظام في سوريا

ونستخلص من الجدول أعلاه أن الإطار الإخباري المبني من قبل منتج نشرات الأخبار في قناة الجزيرة، يوطر تناول مجموع أحداث الربيع العربي باعتبارها فعلا ثوريا واحدا لا يعترف بالحدود الجغرافية بين الدول العربية. وكأننا بصدد "عدوى الثورات

الشعبية الديمقراطية الطامحة لاستعادة كرامة الفرد حسب ما تطالب به المنظومة العالمية لحقوق الإنسان والقضايا المتصلة بسوء توزيع الدخل على الفئات الشعبية الاجتماعية المتضررة".⁽²⁹⁷⁾ وهذا المنظور الخاص في مقاربة الربيع العربي كحدث إيطاري مركزي، نجده حاضرا بصور متعددة ومختلفة في جميع النشرات المعتمدة في التحليل. ففي نشرة الحصاد ليوم 20 من فبراير، التي أوضحنا سابقا أنها تمثل نشرة نموذجية. لأنها أخذت شكل تغطية مفتوحة تناولت جميع ثورات الربيع العربي في منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط والخليج العربي وامتداداتها الإقليمية. ونجد في مقدمة النشرة أيضا:

" سنخصص هذا الحصاد للمظاهرات الكبرى والدامية التي تشهدها ليبيا وعواصم

عربية:

- ليبيا احتجاجات تحت وابل من الرصاص
- بريطانيا مساندة ليبيا وإدانة القذافي
- البحرين: مظاهرات في انتظار الحوار والجيش يقتل الشعب
- اليمن ضغط الشارع لا يتراجع
- تونس الشعب يريد إسقاط الحكومة الانتقالية
- المغرب.. وبدأت المظاهرات".⁽²⁹⁸⁾

فعبر هذه العناوين الكبرى والمقدمات المعتمدة في النشرات الخاصة بالتغطيات المباشرة، تتم الإجابة عن السؤال الاستنكاري الذي طرح في نشرة الحصاد ليوم 16 من فبراير والمتعلق بماهية ثورات الربيع العربي ولماذا "دول العالم العربي وإيران على صفح ساخن؟ وهل ينتقل سيناريو تونس ومصر إلى باقي الدول العربية؟

إن العناصر المعتمدة من قبل منتج الخطاب تتأطر وتؤطر جميعها لخطاب وحيد، يجعل الفعل الثوري العربي فعلا واحدا، بل إنه ذو امتدادات إقليمية ممثلة في مظاهرات شبابية في عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إيران ودوليا ممثلا في احتجاجات في

²⁹⁷ - نفس النشرة: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

²⁹⁸ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 20-فبراير على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=vmW6hLK7cMc

روسيا. وبالتالي فإن تفكيك البنيات اللغوية والمعجمية والتركيبية للخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة بشأن هذه الثورات، يقود إلى القول بأن جميع التغطيات المفتوحة والمغلقة في قناة الجزيرة الإخبارية كانت مؤطرة داخل سياق عام يعكس واقع العلاقة الضدية والصراعية بين الأنظمة السياسية العربية وبين الشعب ممثلاً في الثوار المعتصمين في الساحات والميادين العامة، الذين كانوا يقدمون أنفسهم كناطق رسمي باسم الشعوب العربية الطامحة لإسقاط النظم السياسية الحاكمة وإحداث التغيير السياسي المطلوب. وبذلك فإن هذا الإطار الإخباري العام الذي تم رسم حدوده في نشرة 16 من فبراير و20 من فبراير، يوضح أن ما وقع في ليبيا لا يختلف عما وقع في اليمن أو العراق أو البحرين أو الأردن أو المغرب. وهذا ما يفسر سعي منتج الخطاب إلى التركيز على تأطير الأحداث والمواقف وفق منطق ترابطي يسعى لإقناع الجمهور السياسي بأن ما وقع من أحداث يحيل إلى مرحلة جديدة من العلاقة الصراعية بين الأنظمة السياسية الحاكمة وبين الشعوب العربية. وأن ما وقع من أحداث تمت موضعيته وتأطيره ضمن "خارطة احتجاجات مفتوحة أخذت شكل ثورات عربية طالت الأقاليم العربية الثلاثة وامتدت لتشمل إيران، بل إن رياح هذه الثورات وصلت حتى روسيا." (299) وعبر هذا التناول تصبح الثورة المصرية عبارة عن امتداد للثورة التونسية. وظاهرة حرق الجسد التي ارتبطت رمزيا بالشباب التونسي محمد البوعزيزي، لم تعد فعلاً خاصاً بالثورة التونسية، بل امتدت لمصر من خلال عرض محاولات انتحار حرقاً، قام بها محام مصري أمام مجلس الشعب. (300) فالمنطق المتحكم في تأطير جميع الأحداث المرتبطة بثورات الربيع العربي، كما صدره منتج الخطاب في الجزيرة، يقوم على أنموذج واحد هو أنه بالرغم من التباينات المسجلة بين البلدان العربية، فإن ما حققته الثورة التونسية بعد هروب بن علي، ونجاح الثورة المصرية في إسقاط الرئيس مبارك تحت ثقل الحشود الشعبية، يجب أن يتحقق في باقي العربية. وأن هذه الثورات التي وحدت الشعوب يجب أن تحقق ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة الرسمية العربية.

²⁹⁹ - انظر تفاصيل الحديث عن الربيع الروسي في نشرة الحصاد الإخباري ليوم 10 دجنبر 2011، على قناة الباحث في موقع

اليوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qQ5JltI2qZ8

³⁰⁰ - انظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 18 يناير على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=wfiF-pFoBh

ويبدو أن سرعة تواصل الأحداث من جهة، وطبيعة التفاعل القائم بين قناة الجزيرة الإخبارية والشارع العربي عملا على توجيه ثورات الربيع العربي لتتحو هذا المنحى القائم على منطق تحليلي يوجه تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي في اتجاه تكريس مقولة "الحتمية الميكانيكية" التي تستمد مرجعياتها من مقولات "نظرية الدومينو"⁽³⁰¹⁾. فالحدث التونسي الذي شكل الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي وبالرغم من إيجابيات الواضحة على باقي الثورات، لا يمكن تعميمه على ما وقع في المغرب أو في البحرين أو الأردن. والحماسة التي أبدتها التغطيات المباشرة للحدث المصري، لا يمكن اتخاذها كنموذج قابل للتعميم. صحيح أن جميع الثورات العربية وحدها شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وأن "الاقتصادي كان سببا جوهريا في اندلاع هذه الانفجارات الثورية". وبالرغم ما كان يُشاع عن الشعوب العربية بأنها لا تنثور، إلا أنها حينما ثارت كان الفعل الثوري أكبر من أن يحجم في إطار واحد. ويمكن التدليل على هذا التناول عبر مجموعة الأدوات التحليلية. فرغم أن ثورات الربيع العربي عربية المنشأ فأنها متباينة النتائج والأهداف فهناك دول تأثرت بصورة مباشرة من هذه الثورات (تونس مصر ليبيا وسوريا واليمن)، ودول أخرى تأثرت بصورة غير مباشرة بهذه الثورات (المغرب الأردن) ودول ثالثة ظلت بمنأى عن الثورات (جميع دول الخليج باستثناء البحرين). بل حتى على مستوى سيناريوهات هذه الأحداث، نجد أن لكل بلد عربي خصوصيته السياسية والاجتماعية التي أملت بأن تأخذ الأمور منحى خاصا ومختلفا عن باقي التجارب الثورية العربية الأخرى. وبالتالي فالثورات العربية وبالرغم من تفاعلها الإيجابي، واستفادة الثورات اللاحقة من نظيراتها السابقة، فإن الخصوصيات المحلية والإقليمية هي التي كانت توجه الأحداث وفق منطقها الخاص الذي لا يمكن تعميمه على باقي التجارب. ومثال ذلك نجد الحراك السياسي في المغرب وإن أخذ في البداية شكل مظاهرة تضامنية مع ثوار مصر أمام البرلمان، فإنه سرعان ما تحول إلى المطالبة برحيل الديكتاتور

³⁰¹ - كثيرة هذ الدراسة العربية التي سعت إلى استدعاء نظرية "الدومينو" لتفسير جوانب من الثورات العربية؛ ورغم ذلك نجد صعوبة بالغة في تقبل النتائج المتحصل عليها ، لأن ثورات الربيع العربي، و بالرغم من تشابه الأسباب والوسائل، فإن هناك تباينا واضحا على مستوى النتائج المسجلة قُطريا أو حتى إقليميا. للمقارنة أكثر يمكن العودة للدراسات التالية:

- صلاح سالم " نظرية الدومينو في الوعي السياسي العربي " مجلة شؤون عربية، العدد 166، 2016، ص: 140-151.
- محمود الزواوي: "الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 42، العدد 3، 2014، ص: 81-1010.
- إبراهيم عرفات "نظرية المؤامرة: مراجعة لنظرية الشك في التحليل السياسي" مجلة النهضة، المجلد السادس، العدد الثالث، 2005، ص: 1-28.

المصري وجميع الديكتاتوريات في العالم العربي.⁽³⁰²⁾ وعبر دينامية خاصة عدل هذا الحراك من سقف مطالبه ليكتفي برفع شعار "الشعب يريد إسقاط الفساد" وانتهى به الأمر يوم التاسع من مارس من خلال دعوة الملك إلى تعديل دستوري لاحتواء المطالب الشعبية.

إن الإطار الإخباري في تغطيات الجزيرة للثورات العربية، القائم على الربط بين الأحداث السياسية في العالم العربي في هذه المرحلة، يظهر بوضوح اعتماد "التغطيات المنحازة" كقالب تحريري لإبراز حقيقة سياسية والدفاع عنها باستماته. وهذا ما لاحظناه بشدة في تغطيات الجزيرة للثورة المصرية، ومحاولة تعميم السيناريو المصري على باقي التجارب الثورية. وكذلك كان الحال في تغطية الثورة الليبية من حيث التركيز على الجوانب العسكرية والقتالية في هذه الثورة والطريقة التي قتل بها القذافي، بطريقة تستهدف تعميم الصورة لتشمل مآل كافة الديكتاتوريات العسكرية العربية. ومهما يكن من أمر، فإن تبني مقولات نظرية الدومينو وتطبيقها على الحراك الثوري العربي أمر لن يقدم النتائج المرجوة. ويمكن التدليل على هذه الجزئية من خلال تناول الامتدادات الإقليمية والدولية لثورات الربيع العربي. كما هي مبينة في نشرات الحصاد، التي تم تأطيرها لإقناع الجمهور السياسي بأن الثورات العربية ثورات ناجحة وأن النموذج الثوري العربي طال حتى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وامتد ليصل العاصمة الروسية موسكو.

ففي نشرة الحصاد ليوم 16 من فبراير، تمت تغطية مظاهرة شعبية وسط العاصمة طهران، وتم الاحتفاء بهذا "الحدث الثوري" في النشرة من خلال عنوان رئيسي: "احتجاجات في العاصمة الإيرانية طهران تضامنا مع الثورة التونسية والمصرية وزعيم المعارضة مهدي كروبي يقول إنه مستعد لدفع أي ثمن في سبيل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية".⁽³⁰³⁾ فهذه التغطية التي تم تقديمها في الأول على أنها شكل من أشكال التضامن بين الشباب الإيراني والثورة التونسية والمصرية، سرعان ما تم ربطها بتصريحات قادة المعارضة الإيرانية، ودعوتهم الصريحة الحكومة للاستماع لمطالب الشعب

³⁰² - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 20-فبراير على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=vmW6hLK7cMc

³⁰³ - أنظر نشرة الحصاد الإخباري ليوم 16-فبراير على قناة الباحث في موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

الإيراني. لكن الأمور أخذت منحى آخر حينما قامت السلطات الإيرانية بتنظيم مظاهرة ضد مسيرة للمعارضة، ومطالبة رجال الدين في مدينة قم، بإعدام الزعيمين كرومي وحسيني. ليتم بعدها إغلاق الملف الإيراني من خلال التذكير بتصريحات الرئيس أحمدي نجاد الذي اعتبر "الربيع العربي خدعة جديدة والغرب لا يريد مصلحة العرب وإيران" ليتم بعد ذلك دعم هذا الرئيس أحمدي نجاد بموقف مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامني الذي أكد في تصريحات تم تضمينها في النشرة بأن "لا خوف على الثورة الإيرانية الإسلامية". بهذه الصيغة تم عرض الامتدادات الإقليمية للثورات العربية في إيران، وبذلك فإن تأطير الحدث الإيراني ضمن تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي، يقوم على التعاطي مع هذه الحدث باعتباره جزءا من مشروع أكبر هو "مشروع التغيير السياسي العربي القائم على تصدير وتعميم النموذج الثوري التونسي والمصري". لكن مكنم الخلاف هو أن هذا المشروع يتعارض كليا مع الإطار العام لمشروع الثورة الإسلامية الإيرانية، وهذا ما يفسر مواقف القادة الإيرانيين من الربيع العربي باعتباره مشروعاً غربياً لا يمكنه أن يزاحم الثورة الإيرانية في الداخل. (304)

وفي اتساق مع ذات الرؤية القائمة على الربط بين ثورات الربيع العربي والحراك الإيراني، تضمنت النشرة تذكيراً بمجموعة من العناصر الخبرية المتصلة بقمع "قوات الباسيج" الإيرانية للحركة الخضراء أو ما يوصف "بربيع طهران" في العام 2009، وكذا المناورات العسكرية في بحر عمان، والتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أمام السفن العربية والدولية المحملة بالنفط الموجه للأسواق العالمية. كما تمت العودة في ذات النشرة للتذكير بالامتدادات الثورية للربيع العربي في إيران من خلال تناول ملف المفاوضات بشأن ملف إيران النووي حيث تم تأطير الأحداث هذه المرة، وفق سردية جديدة ضمنها نجد أن إيران "استبشرت خيراً بالربيع العربي لأنه يضعها خارج العيون الغربية ويمنحها فرصة لالتقاط الأنفاس والانتعاش من برنامجها النووي. كما يمنحها فرصة فرض الإقامة الجبرية

³⁰⁴ - أنظر الصراع بين المشروع العربي الجديد كما هو مقدم في ثورات الربيع العربي وبين الثورة الإيرانية في تقرير فاطمة صمادي، "إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية" مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

على قادة المعارضة".⁽³⁰⁵⁾ وكان منظور إيران في هذه المرحلة السياسية الدقيقة يقوم على "اعتراف الغرب بإيران كقوة نووية مقابل اعتراف عربي بإيران كقوة إقليمية من دون قنبلة نووية ووقف التخصيب على الأراضي الإيرانية". لكن يبدو أن مسارات الأحداث أخذت منحى مغايراً، لا سيما بعد فشل إيران في الحصول على موقع قدم في البحرين، وبالتالي لم يبق لها سوى الملف السوري لتأكيد موقف حاسم من الربيع العربي وتأكيد تفوقها الإقليمي⁽³⁰⁶⁾

أما بالنسبة للربيع الروسي، فما يستوقف أكثر هو أن منتج الخطاب عمل على الربط بين الربيع العربي وامتداداته الدولية عبر عنوان رئيس في نشرة يوم 10 دجنبر جاء فيه: "احتجاجات في مدن روسية عدة تطالب برحيل الرئيس بوتين وترفض نتائج الانتخابات البرلمانية". فصياغة العنوان الرابع في النشرة تذكر بذات الصياغات التي كانت تعتمد في تناول الاحتجاجات العربية ومطالب الشارع العربي. وكأن ما وقع في روسيا هو "احتجاج روسي على طريقة الثورات العربية". هذا في الوقت الذي تضمن تقرير مراسل قناة الجزيرة في موسكو، جانباً من المظاهرة التي شارك فيها نحو ثلاثين ألف متظاهر، ليتم بعدها الانتقال إلى البحث في إمكانات نجاح الثورة في روسيا. وذلك من خلال عرض الوضع الروسي الداخلي ضمن الشروط الأربعة العامة لإنجاح أو إفشال أية ثورة سواء في الشرق أوفي الغرب وهي:

1/ استياء شعبي عام يوحد الجماهير الغاضبة ويدفعها للخروج إلى الشارع بصورة جماعية في وقت واحد.

2/ قوة شبابية تملك مشروعا للتغيير، وتتوفر على عناصر قيادية قادرة على تجاوز الثقافة السياسية السائدة. أي جيلاً جديداً من الطبقة الوسطى المدنية الطامحة لإعادة صياغة الأنظمة السياسية، والانتقال السلمي من نمط الحكم الشمولي إلى نمط الحكم ديمقراطي .

³⁰⁵ - اللافت للنظر أن الربط بين ثورات الربيع العربي وامتداداته في إيران ظل حاضراً في نشرات الحصاد حتى نهاية سنة 2011 أي سنة الهبة الثورية. أنظر نشرة الحصاد الإخباري لليوم الأول من شهر دجنبر من عام 2011 على قناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=6UGzte9czXU

³⁰⁶ - أنظر المزيد في عملية الربط بين ما يقع في إيران وسوريا في ذات النشرة السابقة على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=6UGzte9czXU

3/ أموال تأتي من الداخل أو الخارج لمقاومة أجهزة النظام القائم. ومنح الجماهير الشعبية شروط مواصلة الفعل الاحتجاجي كشكل من أشكال المقاومة ضد أشكال الاستبداد والمطالبة ببناء الدولة المدينة الديمقراطية.

4/ الدعم السياسي والعسكري الخارجي الذي غالبا ما يحسم معركة التغيير.

وبهذا يتبين أن تأطير الحدث الروسي في هذه النشرة، والحديث عن توافر جرعات كافية من الاستياء الاجتماعي للشعب وحضور قوة شبابية قادرة على الصمود إلى حين تحقيق التغيير. ثم التمويل الأجنبي كلها عناصر كانت حاضرة في التقرير. وبالتالي فالمعطيات الخبرية كلها تسير في اتجاه تأكيد أن هذه العناصر متوافرة في روسيا، يعني أن البلاد بانتظار ثورة. (307)

تأسيسا على هذا التناول التحليلي يتضح أن الأطر الخبرية في تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي تقوم على وحدة المنظور والتعاطي مع هذه لأحداث باعتبارها حدثا واحدا يخضع من الناحية التصورية لنظرية الدومينو ومن الناحية العملية لسلطة النموذج المصري في تمظهره السياسي والنموذج الليبي في تمظهره العسكري. ففي الوقت الذي نسجل فيه أن جميع النشرات الحصاد تم بناؤها وفق سياق يقوم على "إطار الصراع بين الأنظمة السياسية والشعوب العربية"، فإن مكن التباين بين التجارب الثورية العربية يتحدد في مقولة "التجارب الثورية لا تستنسخ ولكننا نستلهم" وبالتالي ورغم أن السياق العربي الراهن ساهم إلى حد بعيد في إبراز مجموع الخصائص الموحدة لهذه الثورات باعتبارها فعلا عربيا واحدا، فإن ذلك لا ينفي وجود خصوصيات إقليمية ساهمت في بلورة أطر فرعية.

2/ الأطر الإخبارية الفرعية / الإقليمية

إن عملية التأطير الإخباري المقدمة من قبل منتج الخطاب الذي يقوم بمهمة عرض القضية المركزية في التناول، ومجموع التفسيرات التي تقدم لها، والسياق الذي يتم تأطيرها ضمنه، إلى جانب الفاعلين في هذه القضايا والتفسيرات الأخلاقية التي تقدم بشأنها، إلى

³⁰⁷ - أنظر تفاصيل "الربيع الروسي على الطريقة العربية" والقانون الموجه للفعل الثوري العالمي في نشرة الحصاد الإخباري ليوم 10 جنبر على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qQ5Jlt2qZ8

جانب الحلول التي تم اقتراحها لتسوية هذه القضية، يترتب عنها - أي عملية التأطير الإخباري - بصورة تلقائية وجود أطر فرعية قد لا تجد فرصة للبروز في ظل وجود إطار إخباري مركزي مهيم. فالقول بأن إطار الصراع بين الأنظمة السياسية العربية والجماهير الشعبية، وهو الإطار المهيمن في ثورات الربيع العربي يتضمن أطرا فرعية من شأنها أن تكشف جوانب ذات أهمية أكبر ضمن هذا الإطار. وقد تكون هذه الأطر الفرعية ذات أهمية أكثر لتبيان أو تعميق أبعاد ودلالات الإطار الإخباري المهيمن. وبالتالي فإن تحليل هذه الأطر الفرعية أو الإقليمية من شأنه الكشف عن عناصر التماثل والتمايز بين التغطيات الفرعية في علاقتها بالتغطية العامة لقناة الجزيرة وكيفية تأثير هذه الأطر الفرعية على صياغات أطر الجمهور السياسي العربي بشأن هذه الأحداث الفرعية أولا والإطار العام ثانيا وأخيراً.

والجدير بالذكر أن الدفع بهذا التناول الفرعي لثورات الربيع يعتمد تقسيما إقليميا يستمد مرجعيته من التوزيع الجغرافي للأقاليم العربية الثلاثة: أي المغرب العربي والشرق الأوسط (المشرق العربي) والخليج العربي. وهذه الأقاليم الثلاثة تمتلك من المحددات الطبيعية والبشرية والثقافية ما يجعلها وحدة ثقافية وسياسية منسجمة ومتجانسة، على أن ما يهمننا في هذه التقسيم هو البحث عن نقاط التماثل والتباين بين التجارب الإقليمية ورصد الإطار الإخباري المهيمن في كل إقليم وعلاقته بالإطار الإخباري المركزي. وقد تم اختيار كلا من الهبة الثورية الليبية ممثلة لثورات المنطقة المغاربية، والهبة الثورية الأردنية ممثلة لثورات المشرق العربي، والهبة الثورية البحرينية ممثلة لمنطقة الخليج العربي كنماذج لهذا التحليل. وقد اعتمدت هذه التجارب الثلاثة بهدف تنويع عمليات التحليل ومخرجاته النهائية، بما يساعد على تقديم مقارنة نسقية وتجنب تكرار النتائج.

أولا : ثورات الربيع العربي مغاربيا - ليبيا نموذجا

إن الثورات العربية كما هي مقدمة في نشرات الحصاد الإخباري، من خلال النموذج الليبي تقوم على إطار إخباري واحد مهمين، وهو "أن الثورة الليبية هي الأكثر تسليحا في

الثورات العربية وأنها قضية الرجل الواحد"؛ (308) فالأحداث والمواقف المرتبطة بالثورة الليبية كانت حاضرة في جميع نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل منذ يوم 17 من فبراير، الذي يؤرخ لبداية الثورة حتى النشرة الأخيرة ليوم 10 من دجنبر، والتي تناولت القضايا المرتبطة بالمصالحة بين الليبيين، بعد مقتل القذافي، والإجابة عن سؤال: الانتقال من الشرعية الثورية إلى دولة المؤسسات وقانون العدالة الانتقالية.

الشكل رقم (15): تأطير حدث ثورات الربيع العربي مغاربيا :

القضية والأهداف	الفاعلون وآليات التشخيص	القيم الأخلاقية للقضية	الحلول
- إسقاط نظام القذافي - قضية ليبيا قضية الرجل الواحد وهو معمر القذافي واسقاط القذافي هو الهدف	- الثورة الليبية بدأت بحراك في العالم الافتراضي - شباب ثورة 17 فبراير - اختبار قوة بين النظام والشباب الليبي المدفوع بنتائج الثورة التونسية والمصرية - ضباط الجيش يتخلون عن القذافي - المجلس الوطني الليبي يعلن مقتل القذافي في سرت. المجلس الانتقالي يستعد للإعلان عن تحرير ليبيا بعد القذافي - الناتو يتولى العمليات العسكرية في ليبيا	- حكم "اللجان الشعبية" كان كذبة سمجة لا تنطلي على أحد - مجزرة بنغازي: أكثر من 300 قتيل في اليوم الرابع من الثورة - مظاهرات شرقا وغربا ومطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين. - فوضى الشرق الليبي - اتساع رقعة الاحتجاجات - الثورة الليبية أكثر الثورات العربية دموية قبل الثورة السورية. -	- الحل العسكري - قوات حلف الناتو ترجح كفة الثوار بعد اعتماد منطقة الحظر الجوي. - الحسم العسكري للثورة الليبية تم في 14 منذ اندلاع الثورة *النظام الليبي سقط لكن القذافي ما زال حرا طليقا

³⁰⁸ - نظر تأطير الحدث الليبي في النشرات التالي في القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الروابط التالي:

- أنظر نشرة 20 فبراير: الطابع الدموي للثورة الليبية، قوات الأمن والمرترقة ترتكب مجازر ضد المحتجين:
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=f7PvuWvmPV
- أنظر نشرة 22 فبراير المتعلقة بتفكيك المنظومة العسكرية الليبية، والغرب يتخلّى عن القذافي على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الروابط التالي:
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=xMJ2Y1u0OQ0
- أنظر نشرة 24 مارس: قوات النيتو تتولى العمليات العسكرية في ليبيا: \:
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=WqqKAhbcCoc
- أنظر نشرة 20 أكتوبر: مقتل القذافي في سرت والمجلس الانتقالي يعلن تحرير ليبيا

وكما هو مبين في الجدول أعلاه، فالقضية الإطار في الثورة الليبية منذ بدايتها هي إسقاط شخص العقيد معمر القذافي، وأن الحل سيكون عسكرياً، سواء على أيدي ليبية أو على أياد أجنبية. ومن الواضح أن هذا الإطار الفرعي لم يخرج عن الإطار العام لثورات الربيع العربي القائم على الصراع بين النظم السياسية الحاكمة وبين الجماهير والمطالبة بإسقاط النظم السياسية الفاسدة. لكن ما يميز الثورة الليبية هو التحول السريع من التحشيد الافتراضي والمظاهرات الشعبية إلى المواجهات العسكرية المفتوحة، والتي تحولت بدورها إلى حرب شوارع في المدن الليبية.⁽³⁰⁹⁾ فعكس أغلب الثورات العربية، وباستثناء الثورة السورية، يلاحظ أن الحدث الليبي المقدم في نشرات الأخبار يكشف صورة قاتمة عن دولة فاشلة في بلد يعيش حالة من الفوضى العارمة، خاصة في الشرق الليبي. وفيما تحولت البلاد إلى ساحة قتال ومواجهات عسكرية بين الثوار وكتائب القذافي، فإن أعنف المواجهات العسكرية شهدتها مدن اجدابيا والبيضاء وطبرق وبنغازي. وبالتالي فإن هذا الطابع العسكري للثورة الليبية وحضور ثيمة أو موضوعة الحرب سواء في جبهات القتال أو داخل المدن، جعل من هذه الثورة الأكثر تسليحاً في ثورات الربيع العربي. وهذا الأمر يمكن رصده في جميع النشرات التي تضمنت الملف الليبي منذ بداية الحراك الإلكتروني يوم 15 من فبراير، والبدء الفعلي للهبة الثورية يوم 17 من فبراير إلى غاية يوم مقتل القذافي في 20 من أكتوبر. لكنه بموازاة هذا الطابع العسكري، يلاحظ إن هناك تنامياً مضطرباً للمظاهرات الشعبية سواء في بنغازي أو حتى في طرابلس العاصمة للمطالبة برحيل نظام القذافي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. ويبدو أن معدل المظاهرات كان يزداد منسوبه مع كل خطاب للعقيد القذافي، ما يؤكد بالفعل بأن الثورة الليبية ومنذ اليوم 22 من فبراير، ومع تفكك المنظومة العسكرية والأمنية بعد استقالة اللواء عبد الفتاح لبيدي من كل مناصبه الرسمية وانضمامه للثورة، دخلت مرحلة الزخم الثوري الذي يتميز بتراجع أجهزة الدولة الساهرة على استمرار وديمومة النظام السياسي الحاكم، وتقدم مكاسب الجماهير الشعبية المطالبة بالتغيير. والملاحظ أن الهبة الثورية الليبية كان يمكنها أن تحسم قبل يوم 20 من أكتوبر لولا الخلافات

³⁰⁹ - أنظر ضراوة الحرب في معركة طرابلس وسيطرة الثوار على المنطقة الخضراء بعد ستة أشهر من المواجهات. وأنظر أيضاً تفاصيل المواجهات في بنغازي في نشرة 21 غشت على القناة الخاصة للباحث على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=syskii0IZ3o

السياسية بين القوى الدولية على موقف موحد من الثورة الليبية.⁽³¹⁰⁾ ومنذ اللحظة التي اتفق فيه قادة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على مجموعة من الشروط المرتبطة بتأمين غطاء دولي للعمليات العسكرية للثوار، وفرض منطقة حظر جوي واستهداف طيران الحلف لمواقع الكنائس، بدأ العد العكسي لنظام القذافي، وبالرغم من الحضور العسكري للقوات الدولية ودورها العسكري الحاسم في إنهاء الهبة الثورية الليبية، ظل الإشكال المطروح في نشرات الحصاد "أن نظام القذافي سقط لكن القذافي ما زال حرا طليقا". وتم التركيز بعدها على التاريخ الاستبدادي لمعمر القذافي وهيمنته طوال 42 سنة على دواليب الحكم الليبي وظلت ثيمة الحكم الفردي متسمة، منذ خروج القذافي من باب العزيزية حتى لحظة اعتقاله وقتله من قبل الثوار يوم 20 أكتوبر. ويبدو أن الأبعاد الواقعية والرمزية لصور الاعتقال والقتل وطريقة عرض جثة القذافي أريد لها أن تكون عبرة لباقي القادة السياسيين العرب.⁽³¹¹⁾

إن الإطار الفرعي القائم على ثيمة/ موضوعة السلاح والمواجهات المسلحة، هيمن على حضور الثورة الليبية في جميع نشرات الحصاد الإخباري المعتمدة في التحليل. وقد حرص منتج نشرات الحصاد على إبراز هذه الجانب من خلال التركيز على مقولات تحريرية بعينها:

- تم اعتماد (63) تقريراً موزعاً على (21) تقريراً داخلياً و (15) تقريراً خارجياً.

- بلغ عدد الضيوف (76) ضيفاً،

- حظيت دائرة الإخبار بنسبة (12) ضيفاً ودائرة التحليل بنسبة (8) ضيوف

- نالت دائرة الرأي (56) ضيفاً.

³¹⁰ - انظر نشرة 24-مارس للوقوف على اتفاق الدول الغربية الخاص بتولي قوات حلف الناتو العمليات العسكرية في ليبيا على القناة الخاصة بالباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=WqqKAHbvCoc

³¹¹ - يذكر أن الصور الحصرية لاعتقال القذافي في مدينة سرت تمت بهواتف الثوار وأن التعليق المصاحب لتلك الصور كان يستهدف أن تحل هذه الصور مع صورة الزعيم السياسي المستبد. انظر نشرة 20 أكتوبر على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=oN2EPIeDcnE

وانظر تقرير الصحفي فوزي بشرة والذي استهله بعبارة " هكذا تتشابه مصارع الطغاة العرب القذافي كان ليبيا وليبيا كانت القذافي لا أمن اليوم لأحد إلا من شعبه".

هذه الإحصائيات توضح أن الإطار الخبري الليبي المهيمن، كان يقدم وفق زاوية خاصة استندت على تخصيص التقارير الخارجية الـ 15 لرصد الجوانب الميدانية، سواء تعلق الأمر بالمواجهات العسكرية في جبهات القتال أو المظاهرات الشعبية. في حين تم توجيه التقارير الـ 12 الداخلية لدعم أطروحة الثوار باعتبارهم أصحاب حق في وجه زعيم ديكتاتوري، أراد أن يغيب جميع الليبيين من أجل أن يبقى هو الزعيم الأوحده. وبالمقابل فإن التوزيع العام لضيوف النشرات، يؤكد بالفعل بأن التأطير العام للهبة الليبية في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، كانت موجهة لتأكيد مقولة الصراع بين أطروحتين، أطروحة الثوار وأطروحة القذافي، وأن الحضور الكاسح للضيوف المنتمين لدائرة الرأي يكشف الأهداف الحقيقية لاتجاهات التغطية. وإذا علمنا أن الضيوف الذين يمثلون صوت الحكومة لم يتجاوز عددهم الخمسة من مجموع 56 ضيفا يتضح أن الإطار الإخباري المهيمن يقوم على تغليب صوت الجماهير في مقابل صوت الديكتاتور.

ثانيا: ثورات الربيع العربي شرق أوسطيا - الأردن نموذجا.

إن حضور الهبة الثورية العربية بمنطقة الشرق الأوسط ممثلة في النموذج الأردني أخذت شكلها الإقليمي الخاص ضمن دائرة جدل سياسي أردني داخلي بين أطراف عدة شملت ائتلاف شباب حركة 24 من فبراير إلى جانب المؤسسة الملكية ممثلة في الملك عبد الله بن الحسين والأمير الحسن بن طلال إلى جانب المعارضة أحزاب المعارضة ثم العشائر".

الجدول رقم (16) : تأطير الربيع العربي شرق أوسطيا :

القضية والأهداف	الفاعلون والتشخيص	القيم الأخلاقية المعروضة	الحلول
- ثورة نظيفة تطالب بالإصلاح السياسي - صياغة نظام سياسي عصري - بناء هوية سياسية للأردنيين خارج دائرة الجدل بين فلسطين والحجاز - شعار المحتجين كان هو الشعب يريد إصلاح النظام	- الشباب الأردني المطالب بالتغيير - الملك عبد الله بن الحسين - الأمير الحسن بن طلال	- هناك من يسعى لتحويل الثورة النقية والشريفة المطالبة بالإصلاحات السياسية إلى انقلاب ضد الملكية. - المطالبة بمحاسبة المخابرات لأنها أم المشاكل - إشادة بالجيش والأمن.	- الإقرار بضرورة الإصلاح السياسي - تقديم أجوبة لأسئلة حياتية - الدولة اختارت التضحية بأحد أجهزتها - القصر حسم الأمر وتبنى مطالب شباب حركة 24 مار - آذار

ومن خلال أجراة النموذج التفسيري المستنبط من نظرية روبيرت إينتمان، وكما هو واضح في الجدول أعلاه، يمكن القول بأن الإطار الإخباري للهبّة الثورية الشرق أوسطية ممثلة في الأردن، قامت على ثيمة واحدة وهي ثيمة الجدل السياسي حول الهوية السياسية للمواطن الأردني في علاقته بالمؤسسة الملكية والتنازع بين الأصول النجدية والمقدسية للأسرة المالكة في علاقتها بالتركيبة السكانية والعشائرية للشعب الأردني. فالهبّة الثورية الأردنية كما هي مقدمة في نشرات الحصاد لم تتضمن مطالب بإسقاط النظام الملكي ولا المطالبة برحيله. ولكن التركيز كان على “صياغة نظام سياسي عصري يهدف إلى بناء هوية سياسية جديدة للأردنيين، تتجاوز الجدل الذي هيمن على البلاد منذ النكبة الفلسطينية، وتباين الأصول الوطنية والسياسية للأردنيين، وأن المؤسسة الملكية هي المعنية بحسم هذا الجدل السياسي، والإقرار بضرورة الإصلاح”. والملاحظ أن الحلول التي اعتمدت من قبل المؤسسة الملكية الأردنية، تجاوزت هذا السقف من خلال تبنيها الصريح لمطالب حركة شباب 24 مارس. والتضحية برئيس جهاز المخابرات الأردنية أحمد الركاد.

إن إشكالية الهوية السياسية والثقافية الأردنية التي أثّرت مع ثورات الربيع العربي، ليست حكراً على بلد واحد من الشرق الأوسط، فالأسئلة ذاتها أثّرت بصورة متباينة في بلدان عدة من هذه المنطقة مع الهبة المصرية، وخاصة الهبة السورية. فبعد ست سنوات عن خروج الجماهير السورية إلى الشارع، لمطالبة نظام بشار الأسد بالإصلاح السياسي، لا تزال الأسئلة تطرح حتى اليوم عن هوية الشعب السوري بين الولاء لحزب البعث الاشتراكي والطائفة العلوية أو الأغلبية السنية ومصير الأقليات الإيزيدية وحتى المسيحية (312). والجدل نفسه طرح ولا يزال مطروحا في العراق، حيث الجدل مستمر عن الهوية العراقية، بين دولة موحدة للجميع وسط مطالب الأكراد بالانفصال الكلي وسعي الأغلبية الشيعية للهيمنة على المواقع النفطية، وإقصاء السنة من المعادلة بدعوى أنهم يمثلون امتدادا لحزب البعث العراقي. (313)

فالهبة الثورية التي تم توصيفها في بيان القصر الأردني بأنها "ثورة نظيفة تطالب بالإصلاح السياسي" شكلت جوابا لسؤال جوهري قديم للأحزاب الأردنية المعارضة حول بناء نظام سياسي عصري، يتجاوز سؤال المرجعيات الهوية، ويعمل على إدماج الأحزاب الإسلامية داخل المشهد السياسي الأردني ومشاركتهم الفعلية في الحكومات المقبلة. (314) ومع ذلك يلاحظ أن هذا التوجه الهادئ للهبة الأردنية، كان يخرج عن هذا الإطار، وهذا ما تم رصده في "تصريحات عشائرية طالت شخص الملك بالنقد واعتبرت أن الحكومة الأردنية لا تمثل الشعب". فما اعتبر عند بعض العشائر فجوة بين الملك والشعب وبين الشعب والنواب، وعبر عنه المعارض ليث شبيلات مؤكدا أن "المشكلة الأردنية تكمن في الجالس على العرش، والحل هو قبول العرش بإقامة ملكية دستورية... إننا نطالب بملك دستوري

³¹² - انظر الخلافات السياسية والهوياتية بين أعضاء تنسيقيات الثورة السورية، ودور عائلة الأسد في ديمومة حكم العلويين في سوريا. على نشرة الحصاد الإخبار ليوم 23 شتنبر:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=kQTVW77f5p8

³¹³ - انظر نشرة 17 فبراير للوقوف على تباين الطيف السياسي من سياسة نوري المالكي، ودور الولاءات المذهبية والهوياتية في توجيه الاحتجاجات في العراق على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=y_lyjav2AdQ

³¹⁴ - اللافت للنظر أن هناك ملامح كثير للتشابه بين الهبتين الأردنية والمغربية إن على مستوى عفوية الحراك وانتقاله إلى المطالبة بمحاربة الفساد وإصلاح النظام بدل المطالبة بتغييره، في حين أن المخرجات النهائية للهبتين تمثلت في التباين بشأن الموقف من إدماج الإسلاميين في الحكم، فالمغرب نجح في ذلك في حين ظلت الأردن تراوح مكانها بشأن هذه المعضلة.

"(315) تحول عند ائتلاف شباب حركة 24 من مارس إلى "مظاهرة شبابية وسط العاصمة عمان، تحت شعار "الشعب يريد إصلاح النظام"، وتضمنت جملة من المطالب المرتبطة بالإشادة بالجيش والأمن وتوسيع هامش الحرية ومكافحة الفساد، وتغيير أوضاع الناس، كما شملت موقفا حازما من المخابرات الأردنية واعتبارها أم المشاكل في الأردن. وكأن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن أزمة الهوية التي يعاني منها الشعب الأردني.(316)

لكن بعد التصدي لمظاهرات شباب ائتلاف 24 من آذار/مارس من قبل قوات الأمن والبلطجية، تدخل الملك عبد الله لحسم الأمور، وأدان بيان رسمي للقصر قمع المتظاهرين ووصفه بـ "العمل المخزي". واعترف بمطالب شباب الائتلاف، مؤكدا أن "هناك من يسعى لتحويل الثورة النقية والشريفة المطالبة بالإصلاحات السياسية إلى انقلاب ضد الملكية". بهذا المعنى نجد صعوبة بالغة في القول بأن ما وقع في تونس ومصر رفع من سقف المطالب في الأردن. فالخصوصية الإقليمية لهذه للهبث الثورية العربية تؤثر في سيرها وحتى في نتائجها. ولذلك يلاحظ أن الإطار الخبري الفرعي المرتبط بالجدل السياسي حول الهوية الأردنية، والذي كان موضوعا قائما في الأردن منذ ستينيات القرن الماضي، وجد مع ثورات الربيع العربي مجالا للعودة إلى سطح الأحداث والاهتمامات. وبالتالي فالجدل السياسي في الأردن الذي عاد مع ثورات الربيع العربي، امتد من يوم 8 من فبراير وانتهى يوم 28 من فبراير؛ وكأن الهبة الثورية الأردنية لم تعمر سوى عشرين يوما، وبالتالي فإن خصوصية الهبة الأردنية لا تكمن في درجات تأثير وصول موجات رياح الربيع العربي لها البلد المحشور سياسيا بين العراق وسوريا وإسرائيل. بل في المقاربة الأمنية التي اعتمدت للتعاطي مع هذه الهبة. ومن الواضح أن المؤسسة الملكية الأردنية، اختارت التضحية بأحد أجهزة الدولة لامتناس غضب شباب ائتلاف 24 من فبراير، دون الإجابة عن الأسئلة الحياتية التي رفعها الشباب والمتمثلة في صياغة نظام سياسي جديد يتجاوز الأزمة الهوياتية بين مكونات المجتمع الأردني.

³¹⁵ - أنظر تصريحات المعارض الأردني ليث شبيلات على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي لنشرة يوم 18 فبراير:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=5gsg6RMlAvU

³¹⁶ - أنظر موقف المؤسسة الأردنية من الجدل بشأن الهوية في البلاد في نشرة - الحصاد ليوم 28-مارس 2011 على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=H79WzAcjCww

ولإبراز هذا الإطار الإخباري الفرعي، اعتمد منتج النشرات أربع تقارير إخبارية فقط كانت كلها خارجية وذات طابع إخباري صرف، في حين تم اعتماد ثلاثة ضيوف ينتمون لدائرة الإخبار والتحليل. وهذا الاختيار لا يمكن اعتباره اختياراً بريئاً، فالالاتجاه العام لتناول الهبة الثورية الأردنية باعتبارها مسألة جدل حول الهوية السياسية للأردن، وأن ثورات الربيع العربي لم تقدم أي شيء جديد للأردن، عدا أنها أعادت جدلاً قديماً إلى واجهة الأحداث. وبالتالي تم تدوير تصريحات المعارض لـ «ثي شبيلات» الذي اعتبر المظاهرات مطلباً شعبياً لإصلاح المؤسسة الملكية وانتقالها من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، وتعويضها ضمن جدل سياسي قديم جديد.

ثالثاً: ثورات الربيع العربي خليجياً البحرين نموذجاً

على عكس نظيرتيها الليبية والأردنية جاءت الهبة الثورية الخليجية من خلال النموذج البحريني كاشفة عن إطار خبري فرعي خـر للصراع بين النظم السياسية العربية ومطالب الجماهير الشعبية؛ فالإطار الإخباري المهيمن في نشرات الحصاد المخصصة للحدث البحريني، والذي عمل منتج النشرات على إبرازه يتحدد في موضوع واحد هو أن الأمر يتعلق بحراك ثوري عفوي أريد له أن يتحول إلى فتنة سياسية تسترشد من النفس الطائفي، وأن الربيع العربي في منطقة الخليج العربي تم تحريكه وتوجيهه لخدمة أجندة إقليمية تتمثل في سعي إيران لاستعادة نفوذها في منطقة الخليج العربي عبر بوابة المنامة.

الجدول رقم (16) تأطير الربيع العربي خليجياً:

القضية والأهداف	الفاعلون وآليات التشخيص	القيم الأخلاقية المعروضة	الحلول
- شباب بحريني يحتل ميدان دوار اللؤلؤة بالعاصمة المنامة. - شعارات نسائية تضمنت "الشعب يريد إسقاط النظام" -الطائفية الدينية والسياسية تطل من داخل المظاهرات	-المؤسسة الملكية: الملك + وولي العهد. -جمعية الوفاق الشيعية. -شباب دوار اللؤلؤة	-معلومات استخباراتية بشأن سيناريو انقلاب من قبل إيران ضد المملكة -ما يقع شأن بحريني خليجي وإيران ملزمة باحترام إرادة الدول الخليجية. -لا للوصاية الشيعية على البحرين ومحاربة الفتنة السياسية	- درع الجزيرة -البحرين طلبت الاستعانة بدرع الخليج لتأمين مؤسساتها الاستراتيجية (النظام الملكي)

يتضح أن جميع العناصر الخبرية كانت تسير في اتجاه تأكيد أن الربيع العربي خليجياً -من خلال النموذج البحريني-، أخذ شكل هبة شبابية تغذت على الاستقطاب الطائفي المدعوم خارجياً، بهدف إسقاط النظام الملكي البحريني، وأن الحل تم عبر حسم عسكري إقليمي ممثلاً في "قوات درع الخليج" الذي يتشكل من قوة عسكرية خاصة بالدفاع المشترك لدول الخليج الست. فالثورة العربية خليجياً من خلال النموذج البحريني، ابتدأت حسب تغطيات الجزيرة يوم 15 من فبراير وانتهت يوم 15 من مارس، أي أن العمر الواقعي للربيع العربي في البحرين دام شهر واحداً فقط، توالى خلاله الأحداث بصورة سريعة، وتداخلت فيها مجموعة من العناصر المحلية بما هو إقليمي وحتى دولي. وقد كان أول ظهور للثورة البحرينية في نشرة يوم 15 فبراير، من خلال العنوان الثالث والذي جاء على الشكل التالي: "ملك البحرين يدعو إلى التحقيق في الأحداث التي رافقت الاحتجاجات التي شهدتها المملكة منذ يوم أمس" مع صوت نساء بحرينيات يرفعن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" (317)

³¹⁷ - أنظر تفاصيل أكثر عن دعوة ملك البحرين للتحقيق في مقتل متظاهرين ومطالب بإسقاط النظام الملكي في الأردن في نشرة يوم 15 فبراير على القناة الباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=f7PvuWvmPVI

وبالتالي فتخصيص الملف البحريني بعنوان رئيسي في نشرة، مع إبراز شعار " الشعب يريد إسقاط النظام" يتضمن إجابة عن مدى مهنية قناة الجزيرة في التعاطي مع الحدث البحريني باعتباره حدثا خليجيا يستحق تغطية محايدة تتوافر فيها درجات عالية من الموضوعية. وبالتالي فدعوة ملك البحرين للتحقيق لا ترتبط بمسألة احتلال مجموعة من الشباب البحريني لدوار اللؤلؤة في العاصمة المنامة، التي أضحت مشهرا معتادا في الشوارع العربية، ولكن بجزئية المطالبة بإسقاط النظام الملكي البحريني والأيادي التي تقف وراءه.

وإجابة عن هذا السؤال، عمل منتج الخطاب على إبراز الموقف الرسمي للمؤسسة الملكية والبرلمان، عبر شهادات رسمية بأن "ما وقع يمثل حراكا شبابيا سيرا على ما وقع ويقع في دول العالم العربي، وأن هناك منظمات سياسية ركبت موجة الاحتجاجات لترفع مطالب كبرى طالبت المطالبة بتغيير النظام".⁽³¹⁸⁾ وبالتالي فإن الحل المطروح هو فتح حوار مع شباب دوار اللؤلؤة، ما دام الأمر غير مرتبط بالمطالبة بتغيير النظام وإنما بإصلاحه. ويبدو أن هذا المطلب كان مطلبا قارا وثابتا في جميع الهبات الثورية التي ميزت الممالك العربية خاصة المملكة المغربية والمملكة الأردنية. لكن يبدو أن هذا الاختيار ليس بالاختيار المطروح عند المعارضة البحرينية ممثلة في "كتلة الوفاق الشيعية" التي أعلنت تعليق مشاركتها في الانتخابات التشريعية ضدا على هذا القرار، وعملت على مزيد من التصعيد الاحتجاجي. ففي نشرة 17 فبراير وتعليقا على سقوط ثلاثة قتلى خلال عمليات احتجاجية جديدة أعلن علي سلمان رئيس "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" أن الجمعية تتضامن مع الشعب البحريني وحقه في التظاهر، وأن الشباب البحريني مستعد للبقاء في الشارع إلى حين تحقيق مطالبه..... وأن كتلة الوفاق النيابية المعارضة التي انسحبت من البرلمان، لا تسعى لتطبيق ولاية الفقيه في البحرين، ولكنها تريد السيادة للشعب، وأن تكون له صلاحيات انتخاب برلمان شرعي على أساس توافق دستوري".⁽³¹⁹⁾ إن المستخلص من هذا التصريح هو أن هناك شعبا بحرينيا يتظاهر وسط العاصمة، وأن هناك جمعية تدعم مطالب هذا الشعب. وهذه الجمعية التي تقدم نفسها كوصي على الشعب البحريني، تقول بأن

³¹⁸ - أنظر ردة الفعل في خطاب ولي العهد البحريني في ذات النشرة على ذات الرابط:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=f7PvuWvmPVI

³¹⁹ - أنظر الاستقطاب الشيعي لجمعية الوفاق البحرينية في نشرة يوم 17-فبراير على القناة الخاصة بالباحث على

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=v_lyjav2AdQ

الشباب البحريني لن يغادر دوار اللؤلؤة إلا بعد تحقيق جميع المطالب، وأن جمعية الوفاق علقت عملها في البرلمان إلى حين تحقيق جميع المطالب المقدمة. وعلى هذ الشاكلة تكتمل محددات النفس الطائفي للهبة البحرينية. ففي نشرة 18 فبراير شهدت العاصمة المنامة مسيرتين (320) الأولى مساندة للنظام قامت برفع الرموز الوطنية البحرينية ومعه شعار " لا للوصاية الشيعية"، والأخرى مناوئة للنظام تطالب بإقالة الحكومة عبر الضغط بورقة المتظاهرين في دوار اللؤلؤة الذين رفعوا وثيقة مطلبية تضمنت ستة مطالب رئيسة هي:

- 1/ المطالبة بملكية دستورية
- 2/ المطالبة بحكومة منتخبة
- 3/ المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
- 4 / سحب الجيش من الشارع لأنه هو المسؤول عن قتل المتظاهرين
- 5/ الحد من هيمنة الأسرة الحاكمة في البحرين
- 6/ المطالبة بتدخل دولي لحماية الشعب البحريني لأن الجيش خسر مكانته لدى الشعب البحريني. (321)

فهذه المطالب التصعيدية التي شكلت نقطة تماس جديدة بين أطروحات جمعية الوفاق الشيعية والشباب المتظاهر في دوار اللؤلؤة، تختزل النفس الطائفي للهبة البحرينية. وهذا ما يفسر رفض المعارضة للرواية الرسمية لما حدث. وتعلن وقوفها إلى جانب المتظاهرين ومقاطعتها للمؤسسات الدستورية، وعدم عودتها للعمل السياسي إلى حين الاستجابة لمطالبهم. إن مطالب المتظاهرين في دوار اللؤلؤة عسيرة التحقق، فالمطالبة بملكية دستورية لم تثر في أي من الهبات التي شهدتها الممالك العربية سواء في المغرب أو الأردن. لكن المطلب المتعلق بحماية دولية للشعب يسير في اتجاه تنفيذ أجندة خارجية في البحرين. وهنا تحديدا تبرز مرحلة التمازج الكلي بين مطالب المتظاهرين ومطالب جمعية الوفاق الشيعية؛ فرغم أنها ظلت تدافع عن أطروحة إنصاف الأغلبية الشيعية في البحرين التي بلغ تعدادها

³²⁰ - انظر التقسيم الطائفي في البحرين كما هو معبر عنه من خلال مسيرتين متباينتين من حيث المطالب الاجتماعية والأهداف السياسية في نشرة الحصاد ليوم -18 فبراير على القناة الخاصة بالباحث على موقف اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=5gsg6RMlAvU

³²¹ - أنظر المطالب ذات النفس الطائفي للشباب البحريني من معتصمي دوار اللؤلؤة على نشرة الحصاد ليوم 18 فبراير على ذات الرابط السابق:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=5gsg6RMlAvU

ستين في المئة من مجموع السكان، فإن المستفيد الأكبر من تنفيذ هذه الأجندة هو الجمهورية الإيرانية التي لم تخف طوال تاريخها السياسي أطماعا توسعية في البحرين والإمارات وسلطنة عمان،⁽³²²⁾ وردا على هذه الأجندة الشيعية في الهبة البحرينية يتبين أن إعلان الملك البحريني عن حالة الطوارئ لمدة ثلاثة اشهر في البلاد وتكليف الجيش بحفظ النظام والتحضير لمواجهة أية محاولة انقلاب ضد السلطة بدعم من إيران".⁽³²³⁾ ومن الواضح أن الحل العسكري للهبة الثورية اليمنية والتي أخذت لبوسا طائفيا يأخذ دلالاته الكبرى في إطار الصراع الطائفي في المنطقة العربية والإسلامية بين المذهب السني والشيعي، وتباين الأجندات السياسية بين إيران من جهة ودول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. وإذا كان الحل العسكري قد أوقف الهبة البحرينية، فإن الهبة اليمنية والتي تمثل هي الأخرى وجها للأجندات الطائفية، سارت عكس ما آلت إليه الهبة البحرينية.

3/ بناء الأجندة: (Agenda Setting)

إن الخطاب الإعلامي لأي مؤسسة إعلامية، وهو يحيل على محتوى الرسالة الإعلامية المقدمة عبر الوسيلة الإعلامية ضمن سياق اجتماعي وسياسي مخصوص لا يأخذ دلالاته الكاملة إلا حينما يُقدّم كمنتوج موجه للجمهور السياسي العام الساعي لإدراك وفهم السياق السياسي والاجتماعي والثقافي القائم في هذا المجتمع. وهذا التناول يفترض ضمنا، أن وسائل الإعلام باعتبارها وسيطا بين الجمهور السياسي والحدث السياسي ملزمة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية بمد هذا الجمهور بالمعلومات الحقيقية والتفاصيل الموضوعية حول القضايا والأحداث الراهنة. وذلك وفق آلية التوازن والتفاعل الإيجابي مع الواقع. وهذه المعادلة بين الوسيلة والجمهور يمكنها أن تختزل مجموع العلاقات الممكنة بين الأجندة الإخبارية للمؤسسة الإعلامية في علاقتها بأجندة الجمهور السياسي.

³²² - أنظر المحددات الثلاثة للسياسة الخارجية الإيرانية في البحرين وفي منطقة الخليج بالكامل في دراسة ناصر الفضالة "الدور الإيراني في أزمة البحرين"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية" مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 91-102.

³²³ - أنظر المزيد بشأن لموقف الرسمي للقصر البحريني بشأن مطالب المعتصمين وإعلانه لحالة الطوارئ في نشرة الحصاد ليوم 18 فبراير على ذات الرابط السابق:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=5gsg6RMIavU

وتعود الجذور النظرية والمعرفية لنظرية "وضع الأجندة" لعالم الاجتماع الأمريكي "والتر ليبمان Walter Lipmann" الذي ذهب في دراسته الشهيرة المعنونة بـ "الرأي العام" إلى أن "وسائل الإعلام وهي تقوم بمهمة تقديم للقضايا الاجتماعية والسياسية التي تهم الجمهور، تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما:

- العمل على بناء صورة ذهنية للواقع الخارجي عند الجمهور.
- تكوين أو صياغة الرأي العام. (324)

وقد عمل ماكسويل ماكومبس (Maxwell McCombs) في العام 1968 على تعميق فكرة والتر ليبمان واختبار مقولاتها القديمة في حقل الإعلام والسياسة، وذلك من خلال التأكيد على أن وسائل الإعلام بما تتوفر عليه من مقومات معرفية وتكنولوجية، يمكنها أن تنجح بصورة حاسمة في تحويل اهتمامات الناس، وتركيز انتباه الجمهور الإعلامي والسياسي على موضوعات بعينها والاهتمام بأحداث أو قضايا خاصة، وإغفال موضوعات وأحداث أخرى. ومن هنا تتضح فكرة كون وسائل الإعلام لا تقوم بوظيفة إخبار وإعلام الجمهور بما يجري فقط، بل إنها تكون مسؤولة عن مدى تراتبية تلك الأخبار وأهميتها بالنسبة للجمهور. وبذلك تكون نظرية الأجندة بالصورة التي قدمها ماكسويل، قد كشفت بصورة جلية عن وجود علاقة عضوية بين المواضيع والقضايا المعروضة في وسائل الإعلام، وأهمية تلك المواضيع والقضايا بالنسبة للجمهور أو الرأي العام. (325)

وتمثل عملية بناء الأجندة الإخبارية (Agenda setting) الإطار التفسيري الثالث المعتمد في الدراسة، وضمنه سيتم البحث في الصياغة العامة لمخرجات الأخبار والأجندة المعرفية والسياسية المعتمدة في نشر تلك الأخبار وتداولها. ودور هذه المخرجات في بناء علاقات جديدة بين الأولويات والقضايا التي تقدمها وتركز عليها وسائل الإعلام، والقضايا والمواضيع والأولويات التي تشكل محور تفكير هذا الجمهور. لكن وبخلاف المقاربات التحليلية التي يذهب أصحابها إلى وجود درجات متقدمة من التطابق بين الأجندة الإعلامية

³²⁴ -McCombs. (Maxwell), "The Agenda-Setting Role of the Mass Media in the Shaping of Public Opinion", University of Texas at Austin, P.P. 5- 6 , available at:

<http://www.virtualrhetoric.com/onlineclass/moodledata/11/McCombsAgenda.pdf>

³²⁵ -Ibid, P: 12

المقدمة في وسائل الإعلام وبين أجندة الجمهور السياسي، فإن الدراسة تنحو منحى خاصا من خلال التأكيد على وجود درجات من الاستقلالية والتفاعل بين الأجندتين، خاصة أن هذه العلاقة عادة ما تكون محكومة بمنطق رباعي مكون من منتج الخطاب والخطاب ومتلقي الخطاب والسياق العام لإنتاج الخطاب. وأن هذه العلاقة تأخذ دلالات خاصة حينما يتعلق الأمر بالمجتمعات الشبكية القائمة على مبدأ الصراع بين التواصل الديمقراطي والضبط السياسي. وبالتالي فعلى النقيض من بعض الدراسات السابقة التي تؤكد أن الأجندة الجماهيرية تكون تابعة لأجندة المؤسسة الإعلامية. وأن أي تغيير يطال الأجندة الإعلامية، يقتضي تلقائيا تغييراً في أجندة الجمهور. ولهذه الاعتبارات مجتمعة فإن تركيز الدراسة سينصب على كيفية تشكل الأجندة الإخبارية المقدمة في تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي ومدى تفاعلها مع أجندة الجمهور السياسي العربي في هذه اللحظة الفارقة من التاريخ السياسي العربي

1/ أجندة الجمهور العربي:

كما سبقت الإشارة في سياق الفصل التمهيدي من الدراسة، فإن التناول العام لمفهوم الجمهور في الدراسة يحيل على "عينة عامة وشاملة للجمهور التي قد تحيل على الشارع العربي في عُموميّته وتعدّديّته، ويمكن للمفهوم أن يتسع ليأخذ تسمية الرأي العام"، في حين أن هناك تقسيما وظيفيا للجمهور بين جمهور عام وجمهور سياسي. وهذا التقسيم يقوم على قاعدة التعاطي مع الفعل السياسي، فالميزة الملازمة للجمهور السياسي في علاقته بالجمهور العام تتمثل في كونه جمهورا مسيئاً ومعنيا بمتابعة الخبر السياسي وملاحقته في وسائل الإعلام، لكن يبقى التأكيد على أن هذه العينة من الجمهور لا تحيل بالضرورة على بنيات أو بُنى مجتمعية متجانسة وموحدة، ومع ذلك يبقى أن إلحاق صفة السياسي بالجمهور تعني هنا أن هذا الجمهور يمتلك "خاصية متابعة الخبر السياسي وإدراك مراميه". ومعلوم أن هذه العينة من الجمهور مطلوبة لدى صناع الخبر؛ فهي تمثل عينة مستهدفة من قبل جميع القائمين على المؤسسات الإعلامية بالنظر إلى خاصية التنافس بين المؤسسات الإعلامية. فكل مؤسسة تسعى لإرضاء هذا الجمهور السياسي ومده بالأخبار التي تقدم صورة حقيقية

للواقع، كما تقدم معرفة جديدة بشأن القضايا الإقليمية والعالمية، بما يساعد هذا الجمهور السياسي على معرفة الواقع الخارجي.

وفي السياق العربي، يلاحظ أنه منذ تأسيس الدولة الوطنية في خمسينيات القرن الماضي، كان مفهوم "الجمهور السياسي" مفهوما غائبا أو مغيباً في التاريخ السياسي العربي، فعلى مستوى إنتاج السلطة، ورغم أن هذا الجمهور يمثل "قوة مجتمعية وسياسية"، فقد تم الحجب عليه من قبل الدولة العربية. وتم التعامل معه باعتباره قوة مستبعدة، ما جعل منه "موضوعا للديمقراطية لا ذاتا فاعلة في صياغة الفعل الديمقراطي" وهذا ما يفسر كون سؤال الديمقراطية في العالم العربي، ظل مرتبطا لأكثر من ستة عقود كاملة بالدول والحكومة والأحزاب في حين أن الجمهور المعني الأول بهذا الفعل ظل غائبا أو مغيبا. (326) وطوال العقود الستة الماضية سعت الدولة الوطنية العربية إلى التعامل مع الجماهير السياسية العربية باعتبارها "حشودا لا تملك سلطة القرار ولا يمكنها أن تؤثر في هذه السلطة". ومن هنا جاءت مسألة استبعاد الجماهير من العملية السياسية وليس مجرد تغييبها فقط.

إن هذا المنظور القاصر الذي ميز تعاطي الحكومات العربية مع الجمهور السياسي باعتباره "حشودا بشرية تنقاد لوصاية النظم السياسية الحاكمة" ساهم إلى حد كبير في توظيف هذا الجمهور لأغراض تخدم مصالح القوى الحاكمة، دون أن يكون لهذه الحشود أي دور إلا لحظة العمليات الانتخابية أو لحظة الحروب". (327) ومن المفارقات المسجلة هنا هو أن هذا الجمهور السياسي ورغم امتلاكه وعيا سياسيا يختلف باختلاف السياق السياسي القائم، فإن إصرار الدولة الوطنية على "استبعاد للجماهير من المساهمة في الفعل السياسي العربي شكل في واقع الأمر مصادرة للفعل الديمقراطي طوال هذه الفترة في أغلب دول العالم العربي" (328). وبالمقابل، ظلت الدولة الوطنية تراهن على النخبة السياسية المكونة من رجال العلم والمعرفة، باعتبارها "قوة معرفية وثقافية للقيام بمهمة توجيه الجمهور السياسي العام والتحكم فيه، من خلال التعاطي معه كحشود جماهيرية تابعة ومستتلة يمكن دفعها

³²⁶ - خليل، أحمد خليل، "سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2005، الطبعة الأولى، "أنظر الفصل الثالث من الكتاب: ص 307 وما بعدها.

³²⁷ - خليل، أحمد خليل، المرجع السابق، ص: 64.

³²⁸ - خليل، أحمد خليل، المرجع السابق ص: 314.

بسهولة، لتبني خيارات تترجم الخيارات السياسية العامة للدولة. وهو ما أدى إلى تحقيق عملية الاستبعاد والإقصاء للجمهور السياسي العربي من المساهمة في الفعل السياسي لأكثر من خمسة عقود كاملة".

وفيما ترجع بعض الدراسات سبب استبعاد الجمهور السياسي العربي إلى هيمنة رجال الدين ورجال السياسة أي النخبة الدينية والنخبة السياسية على الحقل السياسي العربي،⁽³²⁹⁾ فإن ثورات الربيع العربي شكلت البديل الموضوعي لتحرر الجمهور السياسي العربي من إقصاء الدولة ووصاية النخبة الدينية والسياسية. فهذا الحراك الثوري العفوي الذي اعتمد آلية الاحتجاج السلمي، ونجح في إسقاط مؤسسات سياسية ومدنية في أكثر من بلد عربي، لم يكن نتيجة عمل نخبوي، لكنه كان مطلباً شعبياً عبر عنه جمهور سياسي عربي تحول في لحظة تاريخية حاسمة إلى قوة سياسية قادرة على إنجاز فعل التغيير. وبالتالي فإن ما تحقق من نتائج على مستوى ثورات الربيع العربي - رغم أنها لا زالت في بدايتها - أثبت بالتجربة العملية أن الجمهور السياسي العربي قادر على فعل التغيير، وأن التغيير من الداخل ممكن بدون الحاجة إلى الخارج، كما كان عليه الأمر في الثورة التونسية والثورة المصرية، كما أن التغيير من الخارج لا يمكنه أن يتحقق كلياً بدون جمهور سياسي يريد فعل التغيير ويستطيع آليات تنفيذه.

وفيما يبدو أن الإطار العام لهذه الثورات مثل ولا زال يمثل الأجندة السياسية الجديدة للجمهور السياسي العربي، فإنه لا يجب أن يتم اختزال "الأجندة السياسية للجمهور السياسي العربي" في لحظة اندلاع حدث ثورات الربيع العربي، فهذه الثورات شكلت في واقع الأمر تنويعاً لمخاض اجتماعي وسياسي انطلق منذ تسعينات القرن الماضي وأخذ شكل "أجندة سياقية مرتبطة بأسئلة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، ليجد تشكله النهائي في ثورات الربيع العربي. ولأن الجمهور السياسي العربي جمهور متعدد ومتباين من حيث التوجهات والخيارات، فإن التوجهات العامة لهذا الجمهور السياسي تداخلت وتوحدت تحت شعار سياسي واحد "الشعب يريد إسقاط النظام". وبذلك أضحت المعادلة السياسية العامة والشاملة لثورات الربيع العربي تتحدد في أن عودة الشعوب العربية/الجمهور السياسي

³²⁹ - خليل أحمد خليل ، المرجع السابق: ص ص: 324-325.

العربي ومواجهتها للنظم السياسية العربية الحاكمة، وأن إسقاط أي النظام أو تغييره بنظام آخر يقوم على مطلبين مركزيين هما:

أولا/مطلب الديمقراطية:

لقد شكل الربيع العربي -ولا زال يشكل- برأي الدراسات الأكاديمية الأجنبية الموضوعية التي تبحث في حقيقة التحولات في العالم العربي "حراكا جماعيا وفرصة للتغيير والانتقال من منظومة الاستبداد إلى منظومة تنشُد الديمقراطية".⁽³³⁰⁾ ويمثل برأي عدد من الأكاديميين العرب "ثورات سياسية ضد سلطة تضع نفسها فوق الدولة والحكومة. ومحاولة لإعادة الاعتبار للمعنى الحقيقي للدولة كآلية لتحقيق المواطنة الحقيقية".⁽³³¹⁾ أما من منظور الجمهور السياسي العربي، فإن الأمر يتعلق بتجارب "ثورية سياسية عفوية نجحت في كشف هشاشة الدولة العربية، وتعرية الأزمات المركبة التي طالت النظام الرسمي العربي منذ ستينات القرن الماضي مع تأسيس الدولة الوطنية والمتمثلة في هيمنة الحكم العسكري، وظهور بؤادر توريث السلطة في الدول المدنية". ومن ثم سعت ثورات الربيع العربي إلى "تحرير الشعوب في مقابل سقوط الأنظمة، واعتماد ديمقراطية المجتمع والشارع كبديل لديمقراطية الدولة، وأن القانون وسيلة إجرائية لتحقيق شروط الديمقراطية، وكلما كان هذا القانون الذي تعبر عنه الدساتير بعيدا عن هيمنة الدولة، كلما كان أكثر قربا من روح الديمقراطية". وبالتالي فإن الأحداث السياسية والاجتماعية التي تعرفها الدول العربية منذ 2011، تمثل في واقع الأمر بداية لمخاض سياسي ورحلة تاريخية لتحقيق الشروط الموضوعية العامة لمطلب الديمقراطية. ومادامت هذه الرحلة ممتدة في الزمان والمكان، فإن النتائج النهائية لن تكون آنية، وما الصراع المحموم بين الثورة والثورة المضادة في أغلب الدول العربية إلا صورة لهذا المطلب الديمقراطي الذي شكل ماهية وهوية ثورات الربيع العربي.

³³⁰ - " إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية" كتاب جماعي ، المركز العربي للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2012. (أنظر الفصل التاسع من الكتاب والمعنون بـ" حول مشروع عربي بديل"، ص ص: 355-389.

³³¹ - توفيق شومان، " الربيع العربي جدل التقليد والتغيير" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "ثورات قلقة مقاربة سوسيو استراتيجية للحراك العربي " مركز الحضارة لتنمية التفكير الإسلامي، بيروت، 2011، الطبعة الأولى، ص ص: 183 - 334

ثانيا: مطلب محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية :

رغم إن الثورات العربية برأي الكثيرين خرجت ضد الاستبداد السياسي للبحث عن ربيع الديمقراطية، فإن مطلب محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية شكلا معا المحفز الأول والحقيقي لثورات الربيع العربي في جميع الدول العربية التي وصلتها رياح الثورة، ولهذا نجد أن هذا المطلب شكل أحد هدي الثورات العربية، والمتمثل في "ضرب التحالف الموجود بين السلطة السياسية والمال غير النظيف". فمقتل محمد البوعزيزي في تونس وخالد سعيد في مصر، شكلا معا صوت المجتمع الذي يقوم على أساس التمييز بين "الكنز الممنوح والثروة المستخلصة بالعمل" ويطالب باقتسام ثروات البلاد على أساس العدالة الاجتماعية، وهذا ما يفسر كون مطالب الشعوب في الساحات كانت موزعة بين شعاري "الشعب يريد إسقاط النظام" وأحيانا أخرى "الشعب يريد إسقاط الفساد". وأن تحقق هذا المطلب من منظور الجمهور السياسي العربي يعني "إسقاط تحالف الفساد والاستبداد".

2/ أجندة قناة الجزيرة الإخبارية:

جرت العادة أن يتم تداول مفهوم الأجندة في حقلي علم السياسية وعلم الإعلام، باعتبارها "خارطة الطريق المعتمدة لتحقيق غايات أو سياسات معينة، أو جدول الأعمال المرسوم للوصول لتلك الغايات". وبصرف النظر عن التناول القدحي للمفهوم والذي يربطها دوما بتنفيذ سيناريوهات أو مؤامرات خارجية، فالمؤكد هو أن لكل بلد أجندته الخاصة، كما أن لكل مؤسسة إعلامية أجندتها الإعلامية الخاصة، ولكل فرد أجندته الخاصة أيضا. ففي حقل الإعلام عموما والإعلام السياسي على وجه التحديد، يمكن التمييز داخل الأجندة الإخبارية لأي مؤسسة إعلامية بين مستويين متميزين في الظاهر، لكنهما يتكاملان في النهاية وهما: الأجندة المعرفية والأجندة السياسية؛ فالأجندة المعرفية تكون مرتبطة في الغالب بمجموعة من العناصر والمقومات التي تحدد الهوية الإعلامية للمؤسسة، أو المتصلة بالبناء المعرفي للمؤسسة في علاقتها بالجمهور السياسي، وميزتها أنها أجندة ثابتة، لأنها تشكل الميثاق التحريري العام الذي يربط المؤسسة الإعلامية والجمهور

السياسي. أما الأجنحة السياسية، فهي أجنحة سياقية تتغير تبعاً للسياق السياسي وعلاقة الأجنحة المعرفية في تفاعلها مع التحولات الطارئة في المجتمع.

أولاً/ الأجنحة المعرفية لقناة الجزيرة:

منذ تأسيسها في العام 1996 قدمت الجزيرة نفسها للجمهور السياسي العربي من حيث "الرؤية والمهمة" باعتبارها نموذجاً للإعلام البديل، وأن الإطار العام الموجه لهذه المؤسسة يتحدد في كونها "خدمة إعلامية عربية الانتماء عالمية التوجه، شعارها الرأي والرأي الآخر. وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم بالمبادئ المهنية في إطار مؤسسي. وإذ تسعى الجزيرة لنشر الوعي العام بالقضايا التي تهم الجمهور، فإنها تطمح إلى أن تكون جسراً بين الشعوب والثقافات بما يعزز حق الإنسان في المعرفة وقيم التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان".⁽³³²⁾ ففي هذا النص نجد مجموعة من المفاهيم البانية للهوية الإعلامية لقناة الجزيرة والمتمثلة في كونها أولاً "قناة عربية الانتماء عالمية التوجه". وهذا التوجه يعني أن هناك وعياً لدى القائمين على القناة بتأسيس الانتماء للعالم العربي كفضاء جغرافي وسياسي وقيمي، وأن هذا الانتماء يقوم على جدلية عدم التمرکز حول الذات الحضارية أولاً، وعدم الانبهار بالآخر ثانياً. كما أن هذا الانتماء يأخذ صورته النهائية من خلال تبني شعار "الرأي والرأي الآخر" كاختيار مهني يجعل من هذه المؤسسة منبراً تعددياً لا يكتفي بعرض وجهة نظر واحدة، بل يسعى لضمان حق الرد للطرف الآخر. ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى أن مسألة البحث الحقيقية والوصول إليها مسألة عسيرة التحقق، والأمر يزداد صعوبة حينما يتعلق الأمر بـ "الحقيقة السياسية" التي هي دوماً عرضة لتنازع المواقع والمواقف، أما بالنسبة للالتزامات التي تتعهد القناة باحترامها والدفاع عنها، فتتحدد في مجموع القضايا المرتبطة بـ "الكونية والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان". وهذه القيم تختزل المنظومات المعرفية والسياسية الموجهة للتجارب السياسية والحقوقية للمجتمعات الغربية والعربية طوال القرن العشرين، ومن هنا فإن تبني وتطبيق هذه المقولات، يعني أن القناة نجحت في تحقيق معادلة الجمع بين المحلية والكونية.

³³² - أنظر المزيد بشأن ميثاق الشرف المهني لشبكة الجزيرة على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/portal/pages/>

ويحتل الجمهور مكانة خاصة ضمن الأجندة المعرفية لقناة الجزيرة، فهو المستهدف الأول والأخير بكل ما يقدم على الشاشة، وليس الحكومات ولا الأنظمة السياسية. وأن الغاية التي من أجلها أنشئت الجزيرة هي "نشر الوعي العام بالقضايا التي تهم هذا الجمهور". ويبدو أن هذا الاختيار الإعلامي هو ما يميز قناة الجزيرة عن باقي القنوات الحكومية الموجهة من قبل الدولة، فالجمهور العربي أو الجمهور السياسي العربي هو الجمهور المستهدف لقناة الجزيرة وليس الأنظمة السياسية. وبهذا المعنى يتضح أن الهوية الإعلامية للجزيرة كما هي معروضة في الأدبيات الخاصة بالقناة، تقوم على أنها أول مؤسسة إعلامية عربية تعمل منذ تسعينات القرن الماضي على بناء "نموذج خاص للعلاقة بين الوسيلة الإعلامية وبين الجمهور السياسي العربي أو الشعوب العربية والدولة الراعية والممولة للمشروع". فبالرغم أن القناة تبث برامجها من العاصمة القطرية الدوحة، وأن تمويلها السنوي يأتي من وزارة الخارجية القطرية، فإنها غير خاضعة بصورة كلية للسلطة القطرية، حيث نجد أن هناك مسافة موضوعية بين الهوية الإعلامية للقناة والدولة القطرية، وهذا الأمر يتبين أكثر عندما تتم المقارنة بين قناة الجزيرة وتجارب إعلامية في العالم العربي كقناة العربية أو قناة الحرة أو قناة العالم.⁽³³³⁾

إن هذه القيم المعرفية والسياسية التي تميز الهوية الإعلامية لقناة الجزيرة تجعلها مندرجة ضمن ما يُطلق عليه "تيار الديمقراطية الإعلامية" أو "التيار الإصلاحي في الإعلام".⁽³³⁴⁾ وهذا التيار الذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في متم القرن التاسع عشر وبداية العشرين، من خلال التركيز على جنس الصحافة الاستقصائية القائم على التحري وكشف الجوانب المسكوت عنها في الأخبار، ثم أخذ شكله النهائي مع ظهور التلفزيون الفضائي والبث المباشر للأحداث السياسية في تسعينات القرن الماضي، إلى جانب انتشار شبكة الأنترنت التي وسعت من حجم "ديمقراطية المشاهدة". وبذلك أصبح بإمكان المشاهد الذي لا يجد تناغما بين أجندته الشخصية أو الجماعية وتغطيات إحدى القنوات الإعلامية، أصبح بإمكانه أن لا يكتفي فقط بتغيير فعل المشاهدة، بل أضحي بإمكانه

³³³ - وضاح خنفر، "صدقية القنوات الإخبارية في ظل المنافسة على جذب المشاهدين" ضمن كتاب جماعي: "الإعلام العربي في عصر المعلومات"، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 395.
³³⁴ - هانتر، مارك لي: "تيار الإصلاحية... أن تجعل العالم أفضل" مجلة الصحافة، العدد الثاني، السنة الأولى، 2016، مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، ص: 2.

أن يخرج بنفسه لموقع الحدث ويصبح مراسلا من عين المكان. ويبدو أن الطفرة التي سجلتها وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المعروفة خاصة الفيسبوك وتويتر والانستغرام وموقع المواد الفلمية اليوتيوب، زادت من قيمة وأهمية هذا التيار الذي يبدو أنه استفاد من الميزات الجديدة التي تميز الرسالة الإعلامية داخل المجتمع الشبكي، والتي لا تنحصر فيها مهمة المؤسسات الإعلامية وصناع الأخبار في جزئية إخبار الجمهور بما وقع، بل ثمة مهمة أخرى تتمثل في جعل العالم أفضل مما هو عليه، وذلك عبر الانتقال من نقل الحقائق إلى الدفاع عما هو عادل في العالم. وهذا يعني الانتقال من مجرد نقل الحقائق إلى إصلاح ما هو خاطئ والدفاع عن كل ما هو عادل ديمقراطي، (335) وبذلك فإن الأجندة المعرفية لقناة الجزيرة التي تم بناؤها منذ انطلاقة القناة في العام 1996، تقوم على الترويج للقيم الديمقراطية في العالم العربي، واحترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية. وبناء علاقة ديمقراطية مع الجمهور السياسي من خلال التأكيد على "الحق في الوصول إلى المعلومة وتمكين هذه الجمهور من الاطلاع على الحقيقة التي تمنحه القوة وتسلمه بالوعي المعرفي". (336)

والملاحظ أن هذا التخريجات العامة التي تبحث في فهم وتفسير التوجه العام للأجندة المعرفية لقناة الجزيرة على ضوء "تيار الديمقراطية الإعلامية"، ينسجم إلى حد كبير مع دور الإطار النظري العام للنظرية النقدية لوسائل الإعلام، حيث يذهب يورغن هابرماس إلى أن "الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام تقتضي توافر أربعة شروط أساسية هي:

1/ عرض جميع وجهات النظر والمواقف السياسية داخل المجتمع بما يساعد على توفير حيز حوار عام، واستيعاب مختلف الرؤى والتصورات، وتطويرها وتفاعلها بما يعزز قدرة المجتمع على اتخاذ مواقف واعية بالشروط العامة للمجتمع وتوجيه المنظومة السياسية نحو اعتماد الخيارات الأكثر صوابا. ونجاح الوسيلة الإعلامية في تحقيق هذه الوظيفة مرهون باعتماد مسافة موضوعية مع السلطة الحاكمة/ النظام السياسي المهيمن من جهة، وتمثيل المجتمع في تعدديته وتناقضاته من جهة أخرى.

335 - مارك لي هانتير، "تيار الإصلاحية... أن تجعل العالم أفضل" المرجع السابق ص: 4.

336 - مارك لي هانتير، "تيار الإصلاحية... أن تجعل العالم أفضل" المرجع السابق ص: 5.

2/ تقديم المعلومة الصحيحة والجادة والعميقة وغير الخاضعة أو التابعة للخيارات السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يساعد الجمهور على اتخاذ القرارات الصحيحة، وذلك بهدف جعل الجمهور أكثر وعياً وتقبلاً للمعلومة بروح نقدية. ومعلوم أن المتلقي في النظرية النقدية لوسائل الإعلام ليس بالمتلقي السلبي، فهو يحيل على عينة خاصة من الجمهور هي "الجمهور السياسي" المالك لدرجات متقدمة من الوعي السياسي. القادر على اقتسام المعلومة الصحيحة بين أفراد المجتمع كمؤشر حقيقي على وحدة المجتمع والقيم المشتركة للفاعلين فيه ضد جميع أشكال الهيمنة السياسية.

3/المساهمة في تحقيق وحماية المجتمع، وذلك عبر إبراز الوظيفة النقدية لوسائل الإعلام، التي تتحدد في الدفاع وحماية مصالح المجتمع في علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة ، ومدى إخبار الجمهور السياسي بنواقص وانحرافات هذه السلطة.

4/ أن تكون منصة مركزية أو أرضية لبلورة الفضاء العام داخل مجتمع. وهذه المعادلة لن تتحقق إلا عبر مجموعة من الشروط المرتبطة بالموضوعية والحياد والانفتاح والمصادقية. (337)

قد تكون هذه الشروط الأربعة برأي الكثيرين، مجرد خيارات نظرية يصعب تحقيقها من قبل أي مؤسسة إعلامية، لكن مع ذلك نجدها متضمنة في الأدبيات التي قدمتها قناة الجزيرة عن نفسها واعتمدتها منذ العام 1996، وقد سعت العديد من الدراسات إلى إبراز ذلك، عبر البحث والتنقيب في أثر الجزيرة في الدراسات الإعلامية والسياسية والبحث الأكاديمي، (338) وتوضيح الأدوار التي قامت بها الجزيرة والتي يمكن اختزالها في المستويات الخمس التالية .

³³⁷ -Habermas, Jürgen, "Structural Transformation of the Public Sphere" Cambridge, MA: Mit Press, 1989, PP. 171-179

³³⁸ - يمكن الاستفاضة أكثر في أثر قناة الجزيرة في الكتاب الجماعي "الجزيرة في عشرين عاماً... أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية" تحرير عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

1/ قدمت الجزيرة منذ انطلاقتها الأولى نموذجًا إعلاميًا يقوم على تيسير الوصول إلى المعلومة، وفتح الأبواب أمام شرائح المجتمعات العربية للتعبير الحرّ ومناقشة القضايا التي تهم الجمهور السياسي دون تمييز.

2/ تمكنت الجزيرة من خلق بيئة صحافية جديدة مختلفة جذريًا عن النمط الذي كان سائدًا في السابق. كما ساهمت في إنشاء بيئة تعددية يتقاطع في فضاءها باستمرار مختلف التوجهات السياسية. وهذا الأمر ما ساهم في تحولها لتصبح منبرا لنشر قيم الديمقراطية وسوقا لترويج الأفكار الحرة، وقاعدة لتبني ثقافة الاختلاف القائمة على الرأي والرأي الآخر.

3/ نجحت تجربة الجزيرة -وعبر هويتها الإعلامية التي قامت على احتضان جميع الخطابات السياسية في العالم العربي- في خلق دينامية جديدة لتشكيل وعي سياسي فرديا وجماعيا مغايرا، ومتسلحا بالمعلومة وبالقدرة المتزايدة على تحدي السلطة وسياساتها ورواياتها.

4/ النموذج الإعلامي الذي أسسته قناة الجزيرة، وجد صداه في العديد من وسائل الإعلام الفضائي العربي، سواء تعلق الأمر بنشراتها الإخبارية أو في برامجها الحوارية.

5 / شكلت الجزيرة رافدا أساسيا في تطوير الخطاب السياسي العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك باعتراف الخصوم قبل الأصدقاء، لأنها أضحت صانعة خطاب تعددي حقيقي، بهدف تحقيق قيم الديمقراطية.⁽³³⁹⁾

ثانيا: الأجندة السياسية لقناة الجزيرة

بخلاف الأجندة المعرفية، تتميز الأجندة السياسية للجزيرة بكونها أجندة سياقية تتغير تبعا للسياق السياسي الاجتماعي، ومدى تفاعلها مع التحولات السياسية الطارئة في المجتمع. فهي تستمد مرجعياتها من المقولات العامة للأجندة المعرفية، لكنها تتميز عنها بتفاعلها الآني مع الأحداث السياسية. وضمن هذه الأجندة السياسية تأخذ الأخبار السياسية أبعادها العامة من حيث هي "تصوير للواقع الخارجي مقترنا بالميولات الثقافية ومحددات

³³⁹ - عز الدين عبد المولى، "العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم / بيروت، 2015، الطبعة الأولى: 156.

الموقف السياسي الذي يرغب الجمهور في متابعته".⁽³⁴⁰⁾ وهذا التناول النظري لمفهوم الأخبار ضمن الأجندة السياسية، يوضح أن الأصل في الأخبار السياسية ليس هو عكس وجهة نظر منتج الأخبار، بل في تقديم الموقف الذي يرغب فيه الجمهور السياسي. وبذلك تأخذ عملية الربط بين الأجندة السياسية للمؤسسة الإعلامية وانتظارات الجمهور السياسي صياغتها العامة، في كون وسائل الإعلام تقدم المعلومة التي ترى بأنها ستشكل محور اهتمام الجمهور. وأن ما تقدمه هذه الوسائل وتركز عليه يمثل استجابة للانتظارات والتوقعات التي يريدها الجمهور السياسي. وبذلك فإن قوة المؤسسة الإعلامية هنا، تتحدد بمدى نجاحها في الاستجابة والتفاعل مع الاحتياجات المعرفية والسياسية للجمهور السياسي ونقلها على الشاشة ولربما التماهي معها. وهذا الأمر يتوضح أكثر، حينما تكتمل درجات الوعي والافتناع بأن الأصل في عملية الإخبار عموماً خلقت للجمهور. لكن وبالنظر إلى أن الجمهور غير متجانس، فإن المؤسسة الإعلامية كلما استطاعت أن تستجيب لأكبر قاعدة من الميولات غير المتجانسة للجمهور، كلما حظيت بالقبول، وتمكنت من خلق ما يسمى "الاتجاه السائد في الأخبار the mean stream" القائم على التناغم بين الأجندة السياسية للوسيلة الإعلامية، وأجندة الجمهور السياسي.

إن الغاية من التمييز بين الأجندة المعرفية والأجندة السياسية هنا، تقوم على توضيح فكرة جديدة مضمونها، أن لكل مؤسسة إعلامية وجهين، وجه معرفي ابستيمي ووجه سياسي أيديولوجي، وأن المادة الخبرية في كل مؤسسة إعلامية يمكن تحليلها من الناحية المعرفية ومن الناحية السياسية. وفي الوقت الذي سُجِّل فيه اهتمام واضح من قبل الباحثين الأكاديميين على دراسة الأجندات المعرفية لقناة الجزيرة على مدى العقدين الماضيين، فإن ما استجد على الساحة السياسية ممثلاً في وقوع حدث سياسي كبير من حجم ثورات الربيع، وما ترتب عنها من تغييرات على المستوى السياسي والاجتماعي والإعلامي، ومدى تفاعل قناة الجزيرة كوسيلة من وسائل الإعلام السياسي في العالم العربي، فإن هذه التحولات

³⁴⁰ -Watson, James, "The News: Gates, Agendas and Values", Media communication: an introduction to theory and process, 2003, P: 128.

تقتضي منا البحث في الأجندة السياسية المتغيرة لقناة الجزيرة، ومدى تفاعلها مع الأجندة السياسية للجمهور السياسي العربي في هذه المرحلة الحاسمة من السياق السياسي العربي.

إن الأجندة السياسية لقناة الجزيرة الإخبارية عموماً، لا يمكنها أن تخرج عن الإطار العام المؤطر لخطاب الإعلام الفضائي العربي منذ ظهوره في تسعينيات القرن الماضي." فالإعلام الفضائي العربي إعلام سياسي في المقام الأول، ولا يمكن فهم مجموعة الأدوار والوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام الفضائي العربي إلا ضمن السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه وسائل الإعلام الذي أنتجت فيه". (341) وإذا كانت الأجندة السياسية للإعلام السياسي الفضائي العربي محكومة بسياق مركب تتداخل فيه عدد من العناصر التاريخية والسياسية والاجتماعية، فمن الطبيعي أن يكون سياق ثورات الربيع العربي مخالفاً عما سبقه. سيما أن هذا الحدث شكل بداية لحظة تحول تاريخي طال جميع الدول العربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لكن وبالرغم من مركزية السياق في رسم التوجهات العامة للإعلام السياسي العربي، فإن هذا الإعلام الفضائي السياسي لم يتخلص بعد من "سلطة الدولة العربية". وبالتالي فالدولة العربية لا زالت هي اللاعب الرئيس في تشكيل السياسات الإعلامية وليس قوى السوق. وسواء تعلق الأمر بمرحلة ثورات الربيع العربي أو قبلها، نجد أن أغلب قنوات الإعلام السياسي في الفضاء الإعلام العربي (الجزيرة والعربية والحرّة والمنار)، لا زالت تربطها "علاقات متغيرة" بإحدى الحكومات العربية أو الأجنبية. أما تلك التابعة للقطاع الخاص، فلم يعد بإمكانها الصمود وانتهى بها الأمر إلى التراجع من سوق المنافسة السياسية. لكن الفارق بين التجارب الإعلامية الأربعة وغيرها، يكمن في طبيعة ووظيفة العلاقة بين كل مؤسسة على حدة و"الدولة الراعية". ويمكن التأكيد هنا بأن السياق العام الخاص بثورات الربيع العربي جاء كاشفاً للأجندة السياسية لجميع القنوات الفضائية العربية، ضمن الجدلية القائمة بين المجتمع والدولة أو الجمهور السياسي والحكومات العربية.

³⁴¹ - مأمون فندي، "حروب كلامية، الإعلام والسياسة في الوطن العربي، ترجمة تانيا ناجية، الدار الساقية الطبعة الأولى 2008، ص: 87.

لقد انطلقت الثورات العربية من القاع الاجتماعي للمجتمعات العربية، ولم تكن نتيجة إسقاط فوقي من قبل النخبة السياسية العربية، التي عاشت منذ تسعينات القرن في البحث عن فرصة لتحقيق التحولات الاجتماعية المطلوبة دون أن تكتب لها النجاح. وفيما يرجع الكثير من الباحثين هذا الفشل إلى "عنف الدولة الاستبدادية" وتمكنها من قطع الطريق أمام كل محاولات التغيير، فإن عجز النخب السياسية العربية في الوصول إلى قراءة موضوعية لسنن التحول في المجتمعات أجل فعل التغيير، لكن مع اندلاع ثورات الربيع العربي، التحقت النخب السياسية العربية بالثورة بعدما أيقنت بأن الأمور بدأت تأخذ مسارها الحقيقي لصالح خيارات الشعوب في وجه الأنظمة السياسية الحاكمة. وبذلك يمكن القول إن الفعل السياسي العربي قبل الثورات العربية كان فعلا معطلا، لأن الجمهور السياسي حينها كان معطلا هو الآخر. وبالتالي شكلت الثورات لحظة الانعتاق والخروج إلى دائرة الفعل في أصوله الجماعية، لا الفردية على اعتبار أن تجربة الحكم الفردي في صورته الاستبدادية تحيل على الماضي.

إن ثورات الربيع العربي التي اندلعت في العام 2011 جاءت في صورة انفجار شعبي وشكلت منذ بدايتها الأولى الأفق السياسي الجديد للمجتمعات العربية في هذه المرحلة ونهاية الأيديولوجيات العربية بمعناها الحزبي. وإذا كان مفهوم الأيديولوجيا قد عرف طوال القرن الواحد والعشرين حالة انفلات من "المركزية الأكاديمية" التي كانت معهودة في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية. فإنه اليوم أضحى مرتبطا بمنظور جديد يقوم على أولوية التفكير في "العلاقة بين اللغة والسلطة أو العلاقة بين الحس المشترك والتمثيل الخطابى، ما يجعل هذه الأيدولوجيا تحيل على ذلك النسق من المعتقدات الذي يتم بواسطته إدراك الواقع الخارجى وتفسير بعض جوانبه"⁽³⁴²⁾ وبهذا فإن الربيع العربي ضمن السياق السياسي العربي الحديث يمثل "نهاية الأيديولوجيات الحزبية العربية في بعدها الضيق، وبحثا عن صوت الشارع العربي في تعدديته وعموميته. والشارع في هذه الحالة قد يكون إسلاميا أو قوميا وقد يكون ليبراليا أو يساريا اشتراكيا، وقد يكون بلا انتماء سياسي. لكن الأساس هو أن

³⁴² - طوني بينيت وآخرون، "مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص/ 137-138.

ثورات الربيع العربي كنسق سياسي جديد شكلت معطى موضوعيا جديدا في إعادة صياغة السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية في هذه المرحلة وما بعدها. لكن السؤال الذي يُطرح الآن هو كيف تعاطت قناة الجزيرة الإخبارية مع الربيع العربي؟ وكيف يمكن فهم وتفسير مجموع العلاقات الجديدة بين الأجندة السياسية لقناة الجزيرة وأجندة الجمهور السياسي العربي في سياق التعاطي مع ثورات الربيع العربي باعتبارها نسقا سياسيا جديدا؟

وللإجابة عن هذا التساؤل اختارت الدراسة مستويين تحليليين لتحليل هذه العلاقة من خلال التركيز على:

- السياق العام لتغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي من خلال تحليل العناوين الثلاثين لنشرات الحصاد المعتمدة في التحليل. وفي هذا المستوى سيتم تناول الأجندة السياسية لقناة الجزيرة من خلال البحث في زاوية وسياق المعالجة المعتمدة من القناة للوقوف على السياسة التحريرية المؤطرة لعلاقة الوسيلة بالحدث.
- اتجاهات وأبعاد تغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي من خلال تحليل الفواصل التحريرية المعتمدة في النشرات. وذلك من خلال تناول أبعاد المعالجة، ورصد العلاقات الجديدة بين المؤسسة والسياق السياسي السائد ودور هذه العلاقة في رسم التوجهات العامة للسياسة التحريرية في العلاقة بين المؤسسة الإعلامية والجمهور السياسي .

1/ عناوين نشرات الحصاد و سياق المعالجة

عادة ما يتم تعريف العناوين/ Headlines في الإعلام التلفزيوني الفضائي، باعتبارها "بطاقة تعريف مختصرة ومركزة للخبر المقدم من حيث ماهيته ووظيفته إن على مستوى المادة الخبرية نفسها، أو على مستوى علاقة المادة الخبرية بالجمهور". ومن هنا يمكن القول بأن مجموع الأدوار التي تضطلع بها العناوين في الإعلام التلفزيوني يقوم على توافر الأبعاد الثلاثية التالية:

- تعرّف العناوين بالمادة الخبرية ومحتواها.

- تساهم العناوين في تحديد نوعية الخبر وجنسه الصحفي.

- تحدد العناوين المخرجات العامة للأجندة السياسية للمؤسسة الإعلامية.

ويبدو أن قناة الجزيرة الإخبارية لا تخرج عن هذه القواعد العامة. فعناوين نشرات الحصاد تمثل العتبة التحريرية الأولى التي يتم عبرها الدخول في تفاصيل الخبر ومحتوى الرسالة الإعلامية المراد تبليغها⁽³⁴³⁾. لكن حينما يتعلق الأمر بسياق أو زاوية المعالجة، فالملاحظ أننا قد نواجه في عنوان واحد بسياقين وأحيانا ثلاث سياقات مختلفة. وهذا الأمر راجع لكون هندسة العناوين في نشرات الحصاد غالبا ما تكون مركبة، وتجمع بين أكثر من حدث أو أكثر من زاوية، ولذلك فإن مجموع العناوين المعتمدة في المتن التحليلي بلغت 74 عنوانا، بمعدل ثلاثة عناوين رئيسية لكل نشرة من النشرات الثلاثين. لكن هذه القاعدة (ثلاثة عناوين رئيسية لكل نشرة حصاد) تغيب حينما يتعلق الأمر بالتغطيات المباشرة التي تتناول حدثا واحدا بعينه. ولهذا جاءت العناوين موزعة على الشكل التالي:

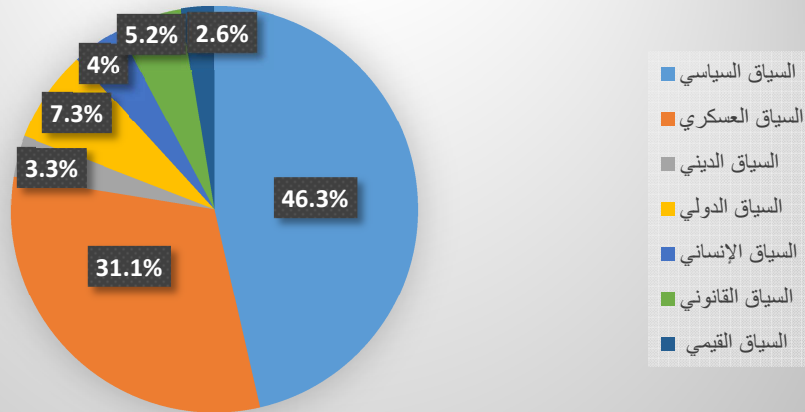
- 22 نشرة جاءت متضمنة لثلاثة عناوين بما يعني وجود 66 عنوانا
- 8 نشرات جاءت عبارة عن تغطيات مفتوحة وأخذت عنوانا واحدا.

شكل رقم: (17) السياق العام المهيمن في عناوين نشرات الحصاد

السياق المهيمن	التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
السياق السياسي	70	46.3	32.41
السياق العسكري	47	31.1	14.617
السياق الديني	5	3.3	0.165
السياق الدولي	11	7.3	0.803
السياق الإنساني	6	4	0.24
السياق القانوني	8	5.2	0.416
السياق القيمي	4	2.6	0.104
<u>المجموع</u>	<u>151</u>	<u>100</u>	

³⁴³ - أنظر عناوين جميع النشرات المعتمدة في التحليل في الملحق الثاني الخاص بالعنوان ص:

السياق العام المهيمن في عناوين نشرات الحصاد



إن أول ما يستوقف في الجدول أعلاه والشكل المرافق، هو أن سياق المعالجة الذي اعتمدته قناة الجزيرة في تناول الهبات الثورية العربية، كان تناولا سياسيا في المقام الأول. وبما نسبته 46,3%، أي ما يمثل نصف النسبة العامة المسجلة في جميع العناوين تقريبا. وهذا يعني أن الأجندة السياسية لقناة الجزيرة تتعاطى مع ثورات الربيع باعتبارها قضية سياسية عربية، تختزل تجربة الشعوب العربية في مطالبتها بالحرية والديمقراطية في وجه الأنظمة السياسية. في حين أن السياق العسكري الذي يمثل النسبة الثانية بمعدل 31,1%، فإنه يحيل على ردة الفعل التي قامت بها إما جيوش الدول العربية وأجهزتها الأمنية، أو القوات الدولية كما هو الحال في الهبة الليبية. وبذلك نجد أن السياق العام لتغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي، الذي تختزل علاقة الوسيلة الإعلامية بالحدث، قام على هيمنة سياق واحد مهمين هو السياق السياسي المرتبط بمطالب الثورة في مقابل سياق عسكري مضاد هو سياق التدخل العسكري والأمني في الدول العربية. من أجل عدم تحقيق مطالب الثورات. وبالتالي فإن الغاية التي كان ينشدها منتج الخطاب من هذا التناول الصراع القائم على جدلية ضدية بين مطالب الشعوب العربية و"السلطة المادية القاهرة" للدولة العربية، هو إيصال خطاب مباشر للجمهور السياسي العربي مضمونه أن السياق العام لثورات الربيع العربي، يمثل قضية خلافية بين منظومة الشعوب العربية ومنظومة الدولة العربية، التي ترى في الحل العسكري والأمني الخيار الوحيد لوقف المد الثوري لهذه الشعوب وعدم تحقيق فعل التغيير السياسي والاجتماعي. ولأن الربيع العربي قضية خلافية بين منظومتين هما

منظومة المجتمعات العربية/ الجمهور السياسي العربي من جهة ومنظومة الدولة العربية من جهة أخرى، فمن الطبيعي أن يكون الخلاف ممتداً، ولا يمكن القول بأنه محسوم أو سيحسم ضمن سياق زمني قصير. ولتفسير هذه التخرجات نجد مثلاً في العناوين التالية:

- بعد حل الحزب الحاكم في تونس الحكومة تقرر سن عفو عام وتعترف بالأحزاب والجمعيات والمظاهرات ضدها مستمرة (344)
- المجلس العسكري الحاكم في مصر يعطل الدستور ويحل مجلس الشعب والشورى... وشباب الثورة يصرون على تحقيق جميع مطالبهم (345) ولي عهد البحرين يقول إن الشرطة ستحفظ الأمن بعد انسحاب الجيش من وسط العاصمة والمعارضة تطالب بإسقاط الحكومة (346)
- ثوار ليبيا يسيطرون على مدن الشرق الليبي ومعارك كر وفر في الطريق إلى سرت عشية انعقاد مؤتمر دولي بشأن مصير القذافي (347)
- 15 قتيلاً على الأقل برصاص الأمن في مدن سورية خلال مظاهرات تدعو لوحدة المعارضة (348)
- قتلى وجرحى في قصف للقوات الموالية للرئيس في تعز، والإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون يومين (349).

فهذه العناوين الست التي تم اختيارها اعتباطياً من نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، تخضع كلها لبناء هندسي واحد يقوم على التوزيع بين الخيارات السلمية للشعوب وردود الفعل أو البدائل العسكرية للأنظمة الحاكمة. وكأن السياق المبني هنا يريد القول بأنه خلال الثورات العربية سواء في المنطقة المغاربية أو الخليجية أو الشرق أوسطية، كنا إزاء

³⁴⁴ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 2011/ 01/20 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=1MAJKcHLpZg

³⁴⁵ - أنظر نشرة الحصاد ليوم 2011 /02 /13 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=adi9fSnhi0I

³⁴⁶ - أنظر نشرة الحصاد ليوم/ 2011/ 02/19 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qVILm3dZPuc

³⁴⁷ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/03/28 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=H79WzAcjCww

³⁴⁸ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/09/23 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=kQTVW77f5p8

³⁴⁹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/01 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=6UGzte9czXU

مواجهة غير متوازنة بين قوى سلمية تعتمد الوسائل الديمقراطية للمطالبة بالتغيير السياسي، وقوى أخرى قاهرة لا تعرف إلا لغة القتل والسلاح. وفي هذه المقارنة دعوة صريحة من منتج الخطاب، ومن ورائه المؤسسة الإعلامية لتبني موقف من قبل الجمهور السياسي، فإما أن يكون بجانب الشعوب أو بجانب الحكومات. لكن بالعودة إلى السياقات الدلالية المستعملة في هذه العناوين نجد تشابها واضحا على مستوى صياغة العناوين، خاصة حينما يتعلق الأمر بالخيارات المعتمدة من قبل الشعوب في وجه " عنف الدولة العربية"

فمجموع العبارات المعتمدة في العناوين الست أعلاه، توضح أن صياغات من قبيل:

- "... والمظاهرات ضدها مستمرة"

- "... وشباب الثورة يصرون على تحقيق جميع مطالبهم"

- "... والمعارضة تطالب بإسقاط الحكومة"

- "... عشية انعقاد مؤتمر دولي بشأن مصري القذافي"

- "... خلال مظاهرات تدعو لوحدة المعارضة"

- "... والإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون يومين"

فهذه الصياغات توضح أن مطالب الشعوب التي تمثل الشق الثاني من العنوان، وكذا الوجه السياسي لثورات الربيع العربي، ثابتة لا تتغير، في حين أن ردة فعل الأنظمة الحاكمة غير ثابتة ولا مستقرة. لكنها مع ذلك لا تخرج عن إطار السياسة الأمنية للدولة ممثلة في رجال الشرطة أو استعمال السلاح من قبل قوات الجيش لقتل المدنيين.

إن التخريج الحسابي والتحليلي يجعل من السياق السياسي في تناول قناة الجزيرة الإخبارية لثورات الربيع العربي هو السياق المهمين، متبوعا بالسياق العسكري. في حين أن كلا من السياق الديني والدولي والإنساني والقانوني والقيمي، تبقى سياقات ثانوية ليس لها من تأثير واضح على المخرجات العامة للأجندة السياسية لقناة الجزيرة في تناولها للحدث وتداعياته الآنية والمستقبلية. وهذا ما توضحه النسبة العامة للسياقات الثانوية التي لم تتجاوز

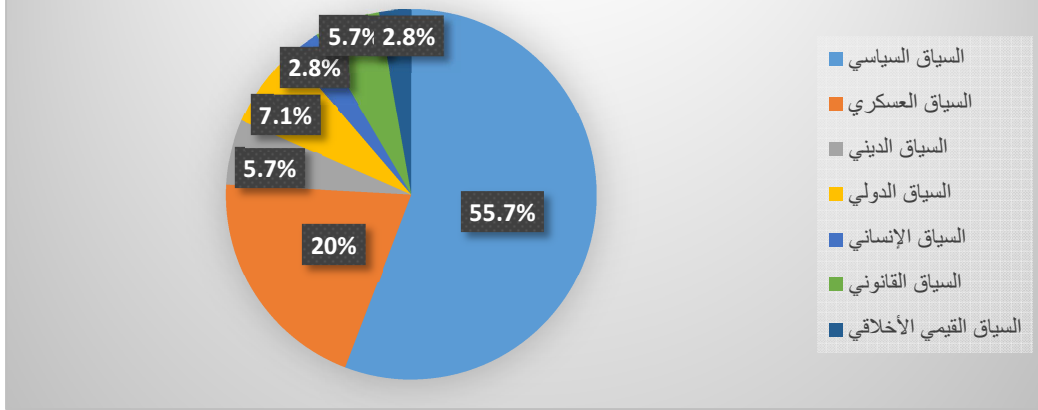
22 % من النسبة الإحصائية العامة للسياقات المهيمنة كما هو مبين في الشكل الإحصائي والهندسي السابق.

كان هذا على مستوى تناول السياق العام لتغطيات قناة الجزيرة كما مستخلص من عناوين نشرات الحصاد، لكن بالانتقال إلى سياقات إقليمية أخص، نجد أن هناك تبايناً واضحاً بين السياقات الإقليمية المهيمنة. فعلى مستوى التوزيع العام للعنوان في نشرات الحصاد تم التوصل إلى أن مجموع العناوين البالغ عددها 151 عنواناً جاءت موزعة بنسبة 70 عنواناً للمنطقة الشرق أوسطية و 52 عنواناً للمنطقة المغاربية و 29 عنواناً للمنطقة الخليجية. ففي المنطقة الشرق أوسطية، نجد أن مصر حظيت بالنصيب الأوفر من العناوين تليها كل من سوريا والأردن. ولأن مصر شكلت حدثاً حاسماً في تناول الجزيرة لثورات الربيع العربي وإطاراً تحريرياً لفهم أبعاد الأجندة السياسية لقناة الجزيرة في تعاطيها مع الحدث فإن التركيز سيكون على تحليل سبعة (7) عناوين خاصة بالحدث المصري وخمسة عناوين خاصة بالحدث السوري.

شكل رقم (18) السياق المهيمن في نشرات الحصاد بمنطقة المشرق العربي.

<u>السياق</u>	<u>التردد</u>	<u>النسبة المئوية</u>	<u>النسبة التراكمية</u>
السياق السياسي	39	55.7	21.723
السياق العسكري	14	20	2.8
السياق الديني	4	5.7	0.228
السياق الدولي	5	7.1	0.355
السياق الإنساني	2	2.8	0.056
السياق القانوني	4	5.7	0.228
السياق القيمي الأخلاقي	2	2.8	0.056
<u>المجموع</u>	<u>70</u>	<u>100</u>	

السياق المهيمن على عناوين نشرات الحصاد الخاصة بمنطقة المشرق العربي



وكما هو مبين في الرسم البياني فإن السياق المهيمن في تغطيات الجزيرة لهبات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط جاء سياسيا بامتياز بنسبة فاقت 55%. ويمكن إرجاع هذا الأمر للحضور الكاسح للهيئة الثورية المصرية، فمجموع العناوين الخاصة بالحدث المصري جاءت كاشفة لسياق سياسي مهيمن، على عكس العناوين الخاصة بالحدث السوري. وهذا ما توضحه العناوين التالية:

- عشرات الآلاف من الأشخاص يخرجون في مظاهرات متواصلة في القاهرة ومحافظات مصرية أخرى (350)
- اتساع رقعة الاحتجاجات في مصر، وشفيق يجتمع مع أعضاء حكومته بعيدا عن مبنى الحكومة المحاصر (351)
- الفساد في مصر ملف مفتوح على سلسلة تجاوزات، وتحركات قضائية تطالب باسترجاع الثروات. (352)
- الإعلام الرسمي في مصر، أصوات تتحرر بعد عقود من التعتيم ودعوات لإقصاء رموز الماضي. (353)

³⁵⁰ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/25 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Zuozy72Hg9E

³⁵¹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/09 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Rt0wvuuU4D8

³⁵² - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/09 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Rt0wvuuU4D8

- المجلس العسكري الحاكم في مصر يعطل الدستور ويحل مجلس الشعب والشورى وشباب الثورة يصرون على تحقيق جميع مطالبهم.⁽³⁵⁴⁾
 - المجلس العسكري يطالب بالانتهاء من تعديل الدستور خلال عشرة أيام وائتلاف الثورة يطالب بجدول زمني لتنفيذ مطالبه.⁽³⁵⁵⁾
 - الساحة المصرية تشهد ميلاد مزيد من التكتلات السياسية المشكلة للثورة في مصر، واحتجاجات مطلبية مستمرة في البلاد.⁽³⁵⁶⁾
 - ملايين المصريين يتظاهرون احتفالاً بسقوط مبارك، ويطالبون بملاحقة رموز نظامه وإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين.⁽³⁵⁷⁾
- فالعناوين الثمانية التي تمثل نموذجاً مصغراً للعناوين في نشرات الحصاد التي تختزل الحدث المصري، ومنذ العنوان الأول، يبدو جلياً أن الحضور العام لهذه العناوين يقوم على هيمنة واضحة للسياق السياسي. ففي العناوين الأول والثاني نواجه بمظاهرات غير متوقعة يشارك فيها عشرات الآلاف، وهي لم تقتصر على القاهرة العاصمة بل طالت باقي المحافظات المصرية، وامتدت رقعة هذه المظاهرات لتطال مقر الحكومة التي اضطرت للبحث عن مكان لعقد اجتماعها، أما العناوين الثالث والرابع فقد تضمننا دعوة الجماهير إلى محاسبة من ارتكبوا جميع أشكال الفساد في البلاد، سواء تعلق الأمر بالفساد المالي، من خلال الدعوة لمحاسبة رموز الفساد السياسي والمالي، كشرط أولي لتصفية تركة مرحلة ما قبل الثورات. أو تعلق الأمر بالفساد الإعلامي عبر تحرير القطاع من الوصاية السياسية للدولة وإقصاء رموز الماضي. وفي ذات الدينامية التصاعدية، نجد العناوين الخامس والسادس، قد تضمننا دور العسكري في خدمة الأجندة السياسية الجديدة، حيث الجيش ممثلاً في المجلس العسكري الانتقالي هومن دعا لحل مجلس الشعب ومجلس الشورى كشكل من

³⁵³ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/09 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=Rt0wvuuU4D8

³⁵⁴ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/13 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=adi9fSnhi0I

³⁵⁵ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/15 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=f7PvuWvmPVI

³⁵⁶ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/16 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

³⁵⁷ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/18 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=5gsg6RMiavU

أشكال "التصفية السياسية لمرحلة ما قبل الثورة"، ومن بعدها مطالبة المجلس للجنة صياغة الدستور المصري الجديد بتعديل هذا الدستور في حيز زمني قريب. في حين أن المحصلة السياسية كما جاءت في العنوانين السابع والثامن فقد تضمنت التتويج النهائي لهذا الفعل السياسي الثوري، ممثلاً في سقوط نظام مبارك وظهور تشكيلات سياسية جديدة، في مؤشر على خروج مصر من دائرة الاستبداد السياسي إلى دائرة الانفتاح، وما واكب ذلك من استمرار المظاهرات المنادية بالاستجابة الكلية والشاملة لمطالب الثورة.

وعلى عكس السياق السياسي المهمين في تغطيات الجزيرة للهبة المصرية، يلاحظ أن الحدث السوري الذي لم يظهر على مستوى نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، إلا في يوم 21/08/2011، ونالت الهبة السورية خمس عناوين هي كالتالي:

- سوريا الأسد بين وعود الإصلاح وتبرير العمليات الأمنية. (358)
- 15 قتيلاً على الأقل برصاص الأمن في مدن سورية عدة، خلال مظاهرات تدعو لوحدة المعارضة. (359)
- الأمم المتحدة تعلن مقتل أكثر من 400 سوري منذ مارس، وقائمة جديدة للمشمولين بالعقوبات الأوروبية. (360)
- واحد وعشرون قتيلاً في سوريا عشية دعوة للإضراب العام (361)
- خلافات تعصف بالمجلس الوطني السوري بسبب مسودة مع هيئة التنسيق على وثيقة انتقالية. (362)

وإذا كان العنوان الأول قد جاء في شكل عنوان إشكالي يطرح حالة التضاد بين وعود الإصلاح التي قدمها الرئيس السوري بشار الأسد، والعمليات الأمنية التي استهدفت المدنيين،

³⁵⁸ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/08/21 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=syiskii0IZ3o

³⁵⁹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/09/23 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=kQTVW77f5p8

³⁶⁰ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/01 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=6UGzte9czXU

³⁶¹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/10 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qQ5JltI2qZ8

³⁶² - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/31 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=ukRo52m50ao

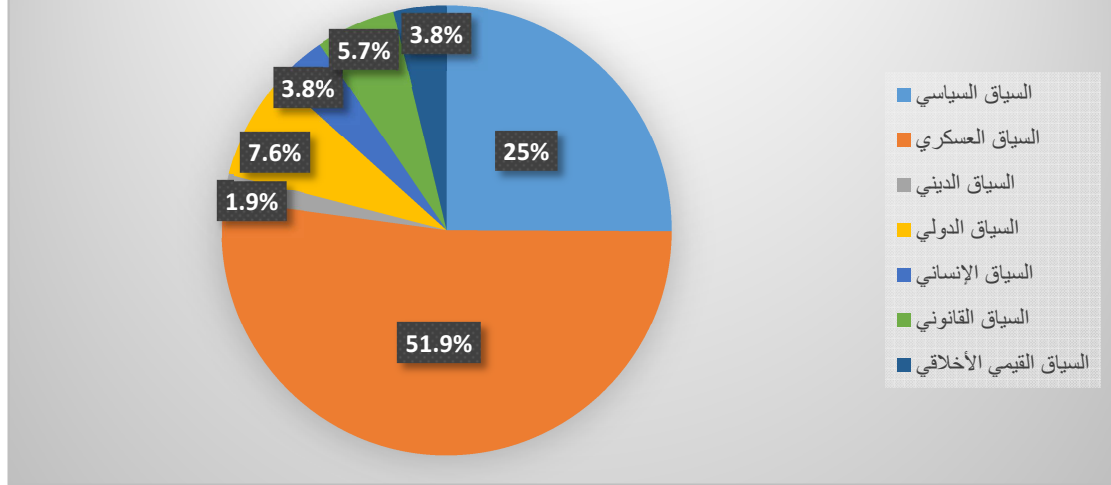
فإن العنوان الثاني جاء ليكشف عن غلبة الخيار العسكري في مواجهة المظاهرات السلمية. وما يوضح هذا الأمر أكثر الإدانة الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت عن سقوط 400 قتيل في مواجهات بين المتظاهرين السوريين وقوات الرئيس بشار الأسد. ويبدو أن هذا التأكيد، جاء ليوضح أن الهبة السورية محكومة بسياق عسكري واضح المعالم في ظل ارتفاع متواصل لضحايا التدخل الأمني والعسكري للقوات السورية، وفشل المعارضة في حل خلافاتها السياسية في هذه المرحلة الحاسمة.

في مقابل هذا السياق السياسي المهيمن في المنطقة الشرق أوسطية، نجد أن تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية في المنطقة المغاربية ممثلة في الثورة الليبية والتونسية تحديداً، تتميز بهيمنة السياق العسكري متبوعاً بالسياق السياسي.

شكل رقم (19) السياق المهيمن في عناوين نشرات الحصاد في المنطقة المغاربية:

<u>السياق</u>	<u>التردد</u>	<u>النسبة المئوية</u>	<u>النسبة التراكمية</u>
السياق السياسي	13	25	3.25
السياق العسكري	27	51.9	14.013
السياق الديني	1	1.9	0.019
السياق الدولي	4	7.6	0.304
السياق الإنساني	2	3.8	0.076
السياق القانوني	3	5.7	0.171
السياق القيمي الأخلاقي	2	3.8	0.076
<u>المجموع</u>	<u>52</u>	<u>100</u>	

السياق المهيمن على نشرات الحصاد الخاصة بالمنطقة المغربية



إن هيمنة السياق العسكري في الهبة الثورية المغربية يعود بالأساس لمجموعة من المعطيات التفسيرية. فقد سبق أن أوضحنا في تناول التغطيات المباشرة للثورات العربية، أن الهبة الليبية تمثل الهبة الأكثر دموية في سياق ثورات الربيع العربي. كما أن السياق المستخلص من العناوين يسير في ذات الاتجاه. وهذا ما توضحه الأرقام في الشكل أعلاه، حيث أن مجموع العناوين المخصصة للمنطقة المغربية، والتي شملت 17 عنواناً جاءت موزعة بين ليبيا بمعدل 11 عنواناً، وضمن هذا العناوين جاءت نسبة التردد المتعلقة بالسياق العسكري 27 مرة. أما العناوين الخاصة بتونس فلم تتجاوز 6 عناوين في حين بلغت نسبة التكرار 13 مرة. وبالتالي فهيمنة السياق العسكري في الحدث الليبي تبدو واضحة في جميع العناوين الـ 11 المعتمدة؛ ولضرورات مرتبطة بتلافي تكرار الملاحظات التحليلية السابقة، سيتم الاقتصار على تحليل ورصد تطور السياق العسكري في مقارنة الهبة الليبية من خلال العناوين السبعة التالية:

أولاً: عشية مظاهرات مناهضة للنظام في ليبيا، مواجهات بين محتجين والأمن الليبي في بنغازي. (363)

³⁶³ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/16 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي : https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

ثانيا : سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات عدة مناطق في ليبيا والمتظاهرون يطالبون بإسقاط النظام. (364)

ثالثا: عشرات القتلى والجرحى مع اتساع نطاق المواجهات العنيفة في ليبيا (365)

رابعا: مئات القتلى والجرحى في مواجهات مستمرة في ليبيا واتهامات لقوات الأمن ومرترقة بارتكاب مجازر ضد المحتجين (366)

خامسا: ثوار ليبيا يسيطرون على مدن الشرق ومعارك كر وفر في الطريق إلى سرت عشية انعقاد مؤتمر دولي بشأن مصير القذافي (367)

سادسا: قوات الناتو تتفق على تولي العمليات العسكرية في ليبيا، والثوار يمهلون كتائب القذافي لتسليم أنفسهم في اجدابيا. (368)

سابعا: مقتل القذافي في سرت.. والمجلس الانتقالي يستعد للإعلان عن تحرير ليبيا (369)

والمستخلص من العناوين أعلاه، هو أن منتج الخطاب سعى إلى رسم سياق واحد للأحداث بهدف إرسال رسالة معينة للجمهور السياسي، مضمونها أن الهبة الليبية ومنذ اليوم الأول لانطلاقتها، حتى اليوم الأخير، أي يوم سقوط القذافي كانت تسير في اتجاه تصاعدي للأحداث الدامية المرتبطة بسلوك وموقف الدولة الليبية. ففي العنوانين الأول والثاني نلاحظ حالات الانتقال من فعل التظاهر الذي قوبل باستهداف المدنيين وسقوط ضحايا، لنواجه بحالة من التصعيد في عملية استهداف المتظاهرين، وهذا ما عبرت عنه عبارة "سقوط قتلى وجرحى"، وصيغة التعميم والتكثير هنا تفيد المبالغة في فعل القتل، في حين أن العناوين

³⁶⁴ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/17 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=v_lyjav2AdQ

³⁶⁵ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/19 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qVILm3dZPuc

³⁶⁶ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/20 على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=vmW6hLK7cMc

³⁶⁷ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/03/28 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=H79WzAcjCww

³⁶⁸ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/03/24 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=WqqKAHbvCoc

³⁶⁹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/10/20 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=oN2EPIeDcnE

الأربعة التالية تسير في ذات المنحى التصاعدي، حيث يتم الانتقال من الحديث عن عشرات القتلى إلى مئات القتلى. ويبدو أن العناصر والوحدات المعجمية المستخدمة في العناوين يوضح ذلك، من قبيل (كر وفر/ حبس أنفاس/ قوات الأمن/ المرتزقة) في حين أن العناوين السادس والسابع، يؤكدان على النهاية العسكرية للهبة الليبية، من خلال تولى قوات حلف الناتو للعمليات العسكرية في ليبيا التي قادت بدورها إلى سقوط نظام القذافي. ومع هذا السقوط بدأ السياق السياسي يعود إلى الواجهة من خلال "إعلان المجلس الانتقالي الليبي بنهاية معمر القذافي وبداية الإعلان عن تحرير ليبيا".

أما العناوين المرتبطة بالهبة التونسية التي بلغ عددها ستة، فإن السياق المهيمن فيها جاء سياقاً سياسياً، بنسبة تردد بلغت 13 مرة أي بمعدل سياقين في كل عنوان. وهي كالتالي:

أولاً : " اشتباكات في حيين بالعاصمة التونسية ودعوات للإضراب وواشنطن ولندن قلقتان من الاستخدام المفرط للقوة"⁽³⁷⁰⁾

ثانياً : "على وقع مظاهرات مطالبة بتنحيته زين العابدين يغادر تونس" ⁽³⁷¹⁾

.....
ثالثاً : "الوزير الأول محمد الغنوشي يعلن توليه صلاحيات الرئاسة إلى حين إجراء الانتخابات"⁽³⁷²⁾

رابعاً : "إعلان حالة الطوارئ في كافة أرجاء تونس وسط انفلات أمني في عدد من المدن"⁽³⁷³⁾

خامساً : "على وقع احتجاجات وانسحابات من الحكومة الغنوشي والمبزع ينسحبان من الحزب الوطني الدستوري الحاكم سابقاً"،⁽³⁷⁴⁾

.....

³⁷⁰ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/05 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=2AYRmkbPmys

³⁷¹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/14 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=bjCEzOOBPfM

³⁷² - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011-1-14 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=bjCEzOOBPfM

³⁷³ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/14 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=bjCEzOOBPfM

سادسا: "بعد حل الحزب الحاكم في تونس الحكومة تقر عفوا عاما وتعترف بالأحزاب والجمعيات والمظاهرات ضدها مستمرة"،⁽³⁷⁵⁾

فالعناوين الست أعلاه تختزل مجموع الأحداث المرتبطة بالهبة التونسية كما هي مقدمة في نشرات الحصاد. وقد جاءت البداية كاشفة عن سياق أمني وعسكري أخذ شكل مواجهة بين المتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام التونسي والتدخل العسكري لقوات الأمن. لكن المتغير السياسي في العنوان والمتمثل في موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من مظاهر عنف السلطات التونسية، ساهم في تراجع السياق العسكري وفتح المجال أمام سياق سياسي مهيمن. وهذا الأمر يتضح أكثر مع فرار الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي خلف فراره حالة من التدافع السياسي بين أنصار الثورة والثورة المضادة. كما أن العودة القوية لرموز الحزب الحاكم في تونس سابقا، وسعيهم للبحث عن شرعية جديدة في مرحلة الهبة الثورية التونسية، زاد من تنامي عناصر السياق السياسي، لينتهي هذا السياق السياسي بحل الحزب الحاكم، ودعوة الحكومة إلى العفو العام، والاعتراف بالأحزاب.

وبذلك يتضح أن هيمنة السياق العسكري على الهبة في المنطقة المغاربية راجع بالأساس، إلى الطابع الدموي الذي ميز الهبة الليبية منذ بدايتها حتى النهاية، في حين أن الهبة التونسية، وعلى الرغم من حضور الجانب العسكري ممثلا في القوى الأمنية في عهد الرئيس المخلوع بن علي وإعلان حالة الطواري لتطويق الانفلات الأمني بالبلاد، فإنها عموما جاءت مطبوعة بسياق سياسي واضح المعالم.

.....

³⁷⁴ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/18 على القناة الخاصة بالباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

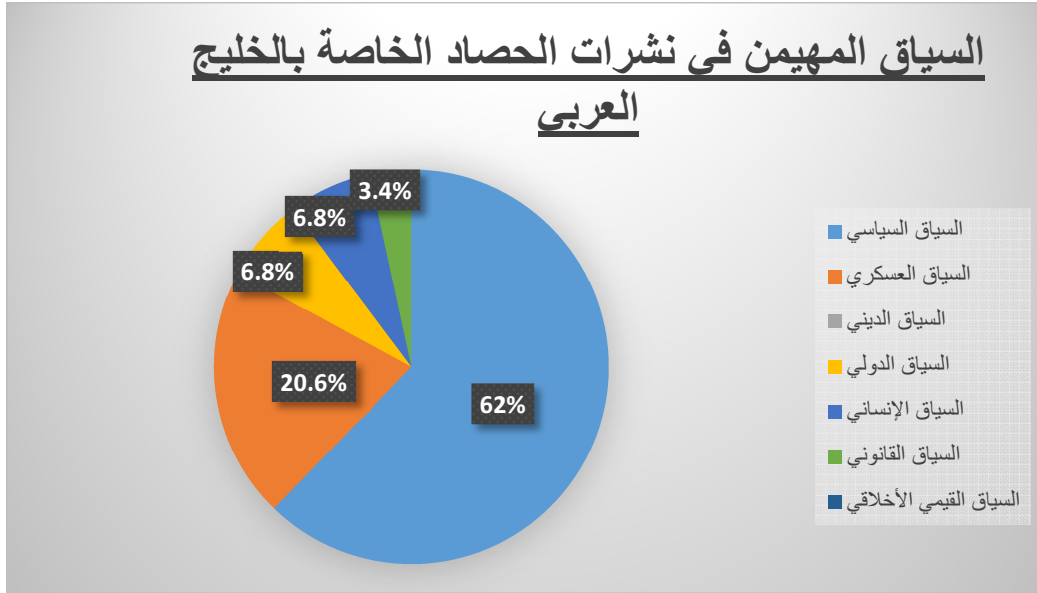
https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=wfiF-pFoBhk

³⁷⁵ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/01/20 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=1MAJKcHLpZg

الشكل رقم (20) السياق المهيمن في ثورات الربيع العربي في الخليج العربي

السياق	التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
السياق السياسي	18	62	11.16
السياق العسكري	6	20.6	1.236
السياق الديني	0	0	0
السياق الدولي	2	6.8	0.136
السياق الإنساني	2	6.82	0.1364
السياق القانوني	1	3.4	0.034
السياق القيمي الأخلاقي	0	0	0
المجموع	29	100	



أما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، فقد حظيت ضمن النشرات الثلاثين بـ 13 عنوان موزعة بين بلدين خليجيين هما: اليمن بـ 11 عنوانا والبحرين بـ عنوانين فقط. هذا في الوقت الذي توزع فيه السياق العامة للتغطية بين السياق العسكري بنسبة 62 % وبمعدل تردد بلغ: 18

ترددًا، في حين أن السياق السياسي حصل على نسبة 20 % بمعدل تردد بلغ 6 ترددات. وهذا التوزيع كما هو مبين في الشكل أعلاه يمكن إرجاعه لكون مجموع العناوين الخاصة باليمن جاءت موزعة بين السياق السياسي والعسكري، مع امتياز واضح للسياق العسكري. وتوحيا لمزيد من الاختصار، يمكن الاختصار على العناوين التالية:

أولاً: مظاهرات في عدة مدن يمنية تطالب بسقوط النظام وتكتل اللقاء المشترك يقبل مبادرة الرئيس صالح والعودة للحوار. (376)

ثانياً: قتيلاں وجرحى خلال مظاهرات مطالبة بتغيير النظام، وتجدد الصدامات في صنعاء بين أنصار الرئيس اليمني ومناوئيه. (377)

ثالثاً: مسلحون يطلقون النار على المتظاهرين أمام جامعة صنعاء، والآلاف يعتصمون في تعز للمطالبة بإسقاط النظام. (378)

رابعاً: قتلى وجرحى في قصف للقوات الموالية للرئيس في تعز، والإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون يومين. (379)

خامساً: حكومة الوفاق في اليمن تؤدي اليمين الدستورية، ومظاهرات تدعو لاستكمال أهداف الثورة. (380)

إن القراءة التحليلية للعناوين الخمس، توضح بأن هناك حالة من التنازع بين السياق السياسي والعسكري، وهذا الأمر يمكن رصده من خلال الهندسة العامة للعناوين. ففي الوقت الذي جاء فيه العنوان الأول متضمناً حمولة سياسية واضحة ممثلة في المظاهرات التي عمت المدن اليمنية، في مقابل دعوة الرئيس صالح للحوار، نجد أن العنوانين الثاني والثالث جاءا

³⁷⁶ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/13 على القناة الخاصة بالباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=adi9fSnhi0I

³⁷⁷ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011 /02/16 على القناة الخاصة بالباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=r7ijPFzi1us

³⁷⁸ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/ 19 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qVILm3dZPuc

³⁷⁹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/01 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=6UGzte9czXU

³⁸⁰ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/12/10 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qQ5Jlt12qZ8

لترجمة الخيار العسكري للهبة اليمنية ، ممثل في صور القتل والجرح التي طالت المتظاهرين ، واستهداف كل من يطالب بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح. فيما جاء العنوان الرابع كاشفا مرة أخرى لحالة التوزع بين السياقين العسكري والسياسي. فيما يلاحظ أن العنوان الأخير والذي شكل آخر عنوان في نهاية سنة الهبة الثورية اليمنية، جاء ليوضح التوجه السياسي لتعاطي قناة الجزيرة مع هذه الهبة الثورية وفق سياق سياسي خالص. وبالمقابل، فإن السياق العام للهبة الثورية البحرينية والذي تمثل في عنوانين رئيسيين جاء وفق سياق سياسي خالص. فالعنوان الأول تضمن "دعوة ملك البحرين للتحقيق في الأحداث التي رافقت الاحتجاجات التي شهدتها المملكة منذ يوم أمس"، (381) في حين جاء العنوان الثاني منسجما مع ذات السياق السياسي "ولي عهد البحرين يقول إن الشرطة ستحفظ الأمن بعد انسحاب الجيش من وسط العاصمة، والمعارضة تطالب بإسقاط الحكومة". (382)

2 / الفواصل التحريرية واتجاهات التغطية.

تمثل "الفواصل التحريرية" واحدة من أهم التقنيات التحريرية المعتدة في الإعلام التلفزيوني، وهي عبارة عن "جملة تحريرية مكثفة لغويا تتكون عموما من أربع كلمات، ولا يتجاوز عمرها الزمني خمس ثوان، وعادة ما تكون مصاحبة لموسيقى تتماشى والسياق العام للفاصل التحريري في علاقته بالحدث السياسي والسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية." وإضافة إلى كون هذه الفواصل التحريرية تبرز لحظة الانتقال بين ملفين متميزين، فإنها تمثل خارطة طريق لفهم الاتجاهات العامة للتغطيات الإخبارية وتناول الملفات السياسية، سواء بالنسبة لمنتج النشرة والمؤسسة الإعلامية، أو بالنسبة للجمهور السياسي. وبذلك فإن الوظيفة التحريرية لهذه الفواصل تتحدد في المستويات التالية:

1. تعبر قلبا وقالبا عن السياسية التحريرية للمؤسسة الإعلامية في تعاطيها مع ملف سياسي من منظور الوسيلة الإعلامية.

³⁸¹ - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/15 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=f7PvuWvmPVI

³⁸² - أنظر نشرة الحصاد ليوم: 2011/02/19 على القناة الخاصة للباحث على اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=qVILm3dZPuc

2. تحدد حدود التفاعل بين المؤسسة والجمهور السياسي، وترسم التوجهات العامة للتغطية الإخبارية للمؤسسة الإعلامية في تناولها للملفات السياسية المهمة.
3. تعمل على إقناع المشاهد/الجمهور السياسي بمحتوى التغطية وسياقها العام وتوجهاتها النهائية.

وفي قناة الجزيرة الإخبارية، يلاحظ أن الفواصل التحريرية لا تكون دائمة الحضور في نشرات الحصاد إلا حينما يتعلق الأمر بحدث مهم أو بتطورات كبرى لحدث سابق، وحضورها يأتي دوماً مقروناً بأهمية الحدث موضوع التغطية. ولهذا نجد في مجموع النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل، جاءت الفواصل التحريرية حاضرة في خمسة عشر نشرة. وقد أمكننا إحصاء 28 فاصلاً تحريرياً (383) منها ما جاء متكرراً. إلا أن السياق الدلالي لمجموع الفواصل الـ 28، لم يخرج عن السياق الرباعي القائم على:

1/ مناصرة الشعوب العربية ودعم خيارات الثورات.

2/ نقض سياسة الحاكم العربي.

3/ تحشيد الرأي العام المحلي والدولي.

4/ حشد مواقف المنظمات الدولية.

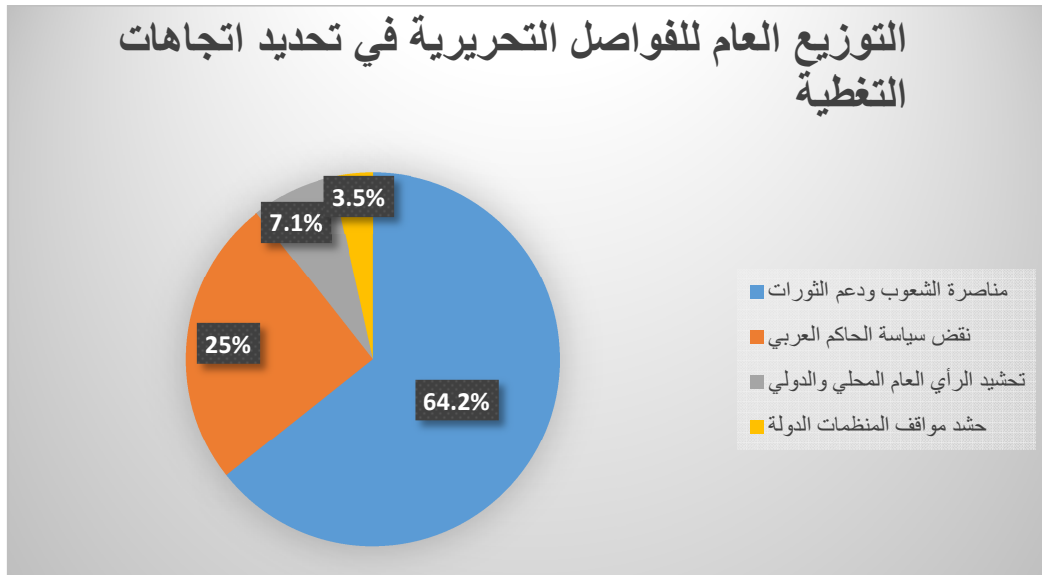
وبالنظر إلى أن الدول العربية الخمس التي تأثرت بصورة واضحة ومباشرة بثورات الربيع العربي، هي التي حظيت بهذه الفواصل وهي تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن، سنركز في هذا المستوى التحليلي على الحضور العام للفواصل التحريرية الـ 28 على مستوى النشرات الخمسة عشر، على أن نخصص التحليل أكثر من خلال تناول الفواصل في تغطيات الملف التونسي والمصري واللبيبي، ودور هذه الفواصل في تحديد أبعاد واتجاهات التغطية المعتمدة في كل ملف على حدة. مع العلم أن السياق العام للفواصل التحريرية الخاصة بالهبة السورية واليمنية، أخذ ذات المنحى، وهو المنحى المناصر للشعوب والداعم

³⁸³ - أنظر ملحق رقم 3 الخاص بمجموع الفواصل التحريرية الموجودة في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل

للثورات. بما يعني أنهما قد لا يقدمان أي قيمة مضافة على مستوى التحليل، ولذلك ثم إسقاطهما.

شكل رقم (21) التوزيع العام للفواصل التحريرية في تحديد اتجاهات التغطية

اتجاهات/ أبعاد التغطية	التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
مناصرة الشعوب ودعم الثورات	18	64.2	11.556
نقض سياسة الحاكم العربي	7	25	1.75
تحشيد الرأي العام المحلي والدولي	2	7.1	0.142
حشد مواقف المنظمات الدولية	1	3.5	0.035
المجموع	28	100%	



أن العناصر التحليلية المستخلصة من المعطيات الرقمية والبيانية أعلاه، تكشف أن الاتجاه العام لتغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي في الدول الخمس قام أولاً على "أساس مناصرة الشعوب العربية ودعم خيارات الثورة". وهذا السياق المهمين نجده في جميع الفواصل الخاصة بالدول الخمس، حتى أنه في الحالة اليمنية والسورية تغيب باقي السياقات الثلاثة، ليبقى هذا السياق مهيمنا دون غيره. وقد بلغت النسبة المئوية لهذا التوجه 64,2 %،

وهي توضح أن السياسة التحريرية لقناة الجزيرة كانت تنظر للأحداث من منظور الجمهور السياسي لا من منظور الدولة العربية أو القوى الأجنبية الخارجية. وفي هذا التوجه انسجام واضح مع روح الإعلام السياسي الذي يرى بأن الأصل في الأخبار أن تكون للجمهور، وأن جميع المؤسسات الإعلامية يجب أن تقدم خدماتها الإعلامية من وجهة نظر ورغبة الجمهور، لا من وجهة نظر الدول أو القوى الداخلية والخارجية. وبالتالي فكل مؤسسة لا تستجيب لهذا المطلب ستخسر رهان السباق في سوق الإعلام السياسي، وهذا الأمر-أي الانحياز للجمهور- يمكن رصده بصورة تفصيلية في الفواصل التحريرية الخاصة بالبلدان الخمسة. ففي الهبة التونسية، نجد في نشرة الحصاد ليوم 14 من يناير الفاصل التحريري التالي "الشعب يصنع التغيير"، وفي نشرة يوم 18 من يناير "تونس سيناريو الحرية". وفي الهبة المصرية نجد في نشرة يوم 5 من فبراير "مصر.. الشعب يريد". وفي يوم 13 من فبراير "الشعب ينتصر". وفي الهبة السورية نجد في نشرة 23 من شتنبر فاصل "سوريا ثورة الحرية". وفي الهبة الليبية نجد في نشرة يوم 20 من فبراير الفاصل التالي "ليبيا احتجاجات تحت وابل من الرصاص". وفي نشرة يوم 15 من مارس "ليبيا.. مسار الثورة". أما بخصوص الهبة اليمنية، ففي نشرة يوم 28 مارس "اليمن الثورة في ساحات التغيير" وفي يوم 23 سبتمبر "اليمن دروب التغيير".

إن الاتجاهات العامة للتغطية العامة والمباشرة، وكذا السياسة التحريرية لقناة الجزيرة والقائمة على هيمنة السياق المتصل بمناصرة الشعوب ودعم الثورات، ونسبة تردد هذا السياق التي بلغت 18 مرة، توضح أن هناك روابط كثيرة بين الفواصل التحريرية المعتمدة في النشرات وشعارات ومطالب الجمهور. فالنسبة العامة الكبرى من هذه الفواصل جاء في شكل متابعة متواصلة للحدث السياسي، وتقديمه للجمهور السياسي من خلال الأجندة السياسية للمؤسسة الإعلامية وقراءتها للحدث. وهي ذات الأطروحة الموجودة لدى الجمهور السياسي، أما بالنسبة للاتجاه الخاص بـ "نقض سياسة الحاكم العربي" والذي لم يتجاوز 25 %، فقد كان حاضرا في أغلب الفواصل التحريرية المعتمدة في الدول الخمس، وأن بنسب أقل بالنصف تقريبا. ويبدو أن الدور الوظيفي لهذا الاتجاه يسير في إطار تكاملي مع البعد المهيمن المتصل بـ "مناصرة الشعوب ودعم الثورات". فحينما يغيب الاتجاه الأول أو البعد

المهيمن يحضر الاتجاه الرديف. أما بالنسبة للسياق الثالث المتصل بحشد الرأي العام الدولي، والسياق الرابع المرتبط بحشد مواقف المنظمات الدولية، فإن النسبة المئوية المسجلة تباعا، والتي لم تتجاوز نسبة 7% و 3.5% توضح أننا بصدد سياقات ذات تأثير محدود على مستوى التفسير العام والإجمالي للسياق العام لتغطيات الجزيرة للهبات الثورية العربية والعلاقة بين الأجندة السياسية لقناة الجزيرة وأجندة الجمهور السياسي العربي في الأقاليم الثلاثة.

أما بالنسبة للتوجهات العامة لتغطية الجزيرة للهبّة الثورية التونسية من خلال الفواصل التحريرية، فإن مجموع الفواصل الخاصة بهذه الهبة بلغ 6 فواصل تحريرية. أربعة منها جاءت خاصة بسياق مناصرة الشعوب ودعم الثورات، وفاصل واحد خاص بسياق نقض سياسة الحاكم العربي، وفاصل واحد خاص بحشد الرأي العام الدولي. وعبر كل تغيير في الفواصل التحريرية عن حالة انتقال قوية في طبيعة الحدث ووظائفه العامة:

- ففي نشرة يوم 14 من يناير تم اعتماد الفاصل التالي "الشعب يصنع التغيير"

- وفي نشرة يوم 18 من يناير تم اعتماد فاصل "تونس هواجس اليوم التالي"، وتم تكرار الفاصل ذاته في نشرة 20 من يناير

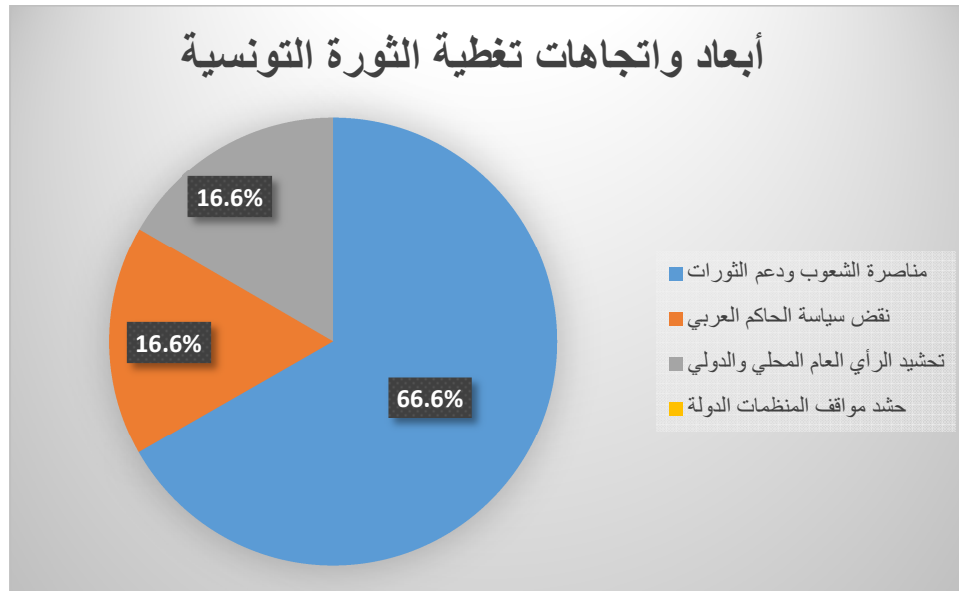
- وفي نشرة 18 من فبراير تم اعتماد فاصل جديد هو: "تونس.. سيناريو الحرية: .

- أما في نشرة يوم 20 من فبراير فتم اعتماد فاصل "إرث بن علي يؤجج صراع الشارع والسياسة"

-أما في نشرة يوم من تم اعتماد فاصل "المعارضة تطلب بتحرير البلاد ومحاسبة الفسادين"

شكل رقم (22) أبعاد واتجاهات تغطية الثورة التونسية:

اتجاهات/ أبعاد التغطية	نسبة التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
مناصرة الشعوب ودعم الثورات	4	66.6	2.664
نقض سياسة الحاكم العربي	1	16.6	0.166
تحشيد الرأي العام الدولي	1	16.6	0.166
تحشيد مواقف المنظمات الدولية	0		
المجموع	6		



إن الدينامية العامة لهذه الفواصل التي كانت تتردد في النشرات، بناء على تطورات الأحداث، ورؤية القائمين على إنتاج الخطاب لهذه الأحداث واحتياجات الجمهور السياسي، توضح أن اعتماد الفاصل الأول: "الشعب يصنع التغيير" في 14 من يناير، أي بعد هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وذلك على وقع الاحتجاجات الشعبية، ودخول البلاد حالة من الانفلات الأمني، وإعلان حالة الطوارئ من قبل محمد الغنوشي الذي تولى صلاحيات الرئاسة. والدلالة السياسية لهذا الفاصل هو أن الشعب التونسي حقق التغيير السياسي المنشود بأن أسقط الرئيس. أما الفاصل الثاني "تونس. هواجس اليوم التالي" والذي

اعتمد في نشرة 18 من يناير، ونشرة 20 من يناير، فإنه يختزل حالة الفراغ السياسي الذي عاشته تونس بعد تولي الميزع منصب رئيس الدولة بالوكالة ومحمد الغنوشي رئاسة الحكومة إلى حين إجراء الانتخابات، وما ترتب عن هذا القرار من صراع بين مطالب الثورة والثورة المضادة. أما فاصل "تونس سيناريو الحرية" فقد اعتمد للتدليل على مجموعة من الأحداث والمواقف المرتبطة بانسحاب كل من الميزع والغنوشي من الحزب الحاكم سابقا، ودعوة المعارضة التونسية لرموز الفساد السياسي بمغادرة المشهد السياسي، وموقف الجيش القائم على الحياد الإيجابي، وعدم التدخل في الحياة السياسية. أما الفاصل الخاص بـ "إرث بن علي يوجب صراع الشارع والسياسة"، والذي تم رصده في نشرة يوم 20 فبراير، أي بعد نحو شهر كامل من بداية التغيير السياسي في تونس، فإنه يوضح أن نجاح الشعب في إسقاط الرئيس، لا يعني بالضرورة حصول التغيير. وأن البلاد دخلت حالة من الصراع السياسي الناجم عن التوقع بين أنصار التغيير وأنصار النظام القديم، وفشل الطبقة السياسية في تدبير المرحلة الانتقالية، وغياب قيادة سياسية تحظى بالإجماع.

ورغم التفسيرات المقدمة بشأن مآلات الثورة التونسية، فإن الحالة التونسية في العام 2017 ما تزال تعيش حالة الصراع بين مكاسب الثورة والمقاومة السياسية لرموز الثورة المضادة. فالمؤكد أن الشعب التونسي صنع التغيير وأسقط رئيس الدولة. لكن من الواضح أن هناك فرقا شاسعا بين إسقاط رئيس الدولة وإسقاط النظام السياسي الحاكم، فالحاضر التونسي اليوم يدار من قبل شخصيات سياسية تنتمي سياسيا لعصر قديم، يعود لأكثر من خمسة عقود. والساسة يريدون الالتفاف على هذا مكاسب التغيير. فالذي يحكم تونس اليوم هو الباجي قائد السبسي وهو من أبناء النظام القديم الذين عاشوا وعاشوا الفترة البورقيلية، وتولى مناصب قيادية في عهد بن علي. وكان منتج النشرة ومن ورائه مؤسسة الجزيرة يؤكدان على أن "إرث بن علي لا زال يوجب الصراع بين الشارع والسياسة، أي بين مطالب المجتمع، ومطالب السلطة الحاكمة قبل الثورة وبعدها.

أما الفواصل التحريرية في تغطيات الملف المصري، فقد بلغ عددها ثمانية (8) فواصل. سبعة منها جاءت خاصة بسياق مناصرة الشعوب ودعم الثورات، وسياق وحيد لنقض سياسة الحاكم العربي. وهي كالتالي:

أولا/ نشرة 28 يناير فاصل: "مصر: جمعة الغضب":

ثانيا/ نشرة 31 من يناير فاصل: "مصر اليوم السابع من الثورة"

ثالثا/ نشرة 1 من فبراير فاصل: "مصر بانتظار خطب التنحي"

رابعا/ نشرة 1 من فبراير فاصل: "مصر جمعة الرحيل المقبل"

خامسا/ نشرة 5 من فبراير فاصل: "مصر الشعب يريد"

سادسا/ نشرة 5 من فبراير فاصل: "ثورة الشباب اليوم الثاني عشر":

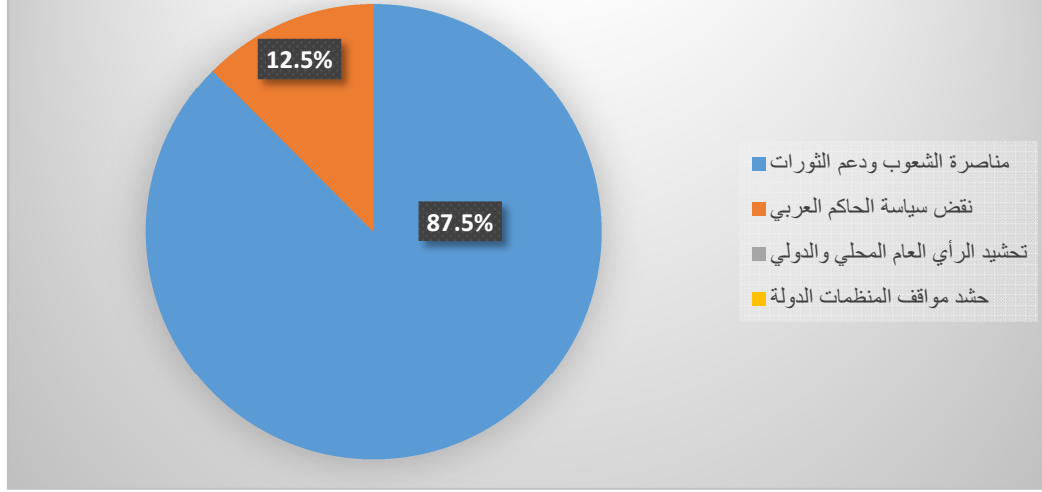
سابعا/: نشرة 8 من فبراير فاصل " مصر ثورة شعب الصراع المحموم"

ثامنا / نشرة 13 من فبراير فاصل "مصر الشعب ينتصر":

شكل رقم : (23) أبعاد واتجاهات تغطية الثورة المصرية:

اتجاهات/ أبعاد التغطية	التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
مناصرة الشعوب و دعم الثورات	7	87.5	6.125
نقض سياسة الحاكم العربي	1	12.5	0.125
تحشيد الرأي العام المحلي والدولي	0	0	0
حشد مواقف المنظمات الدولية	0	0	0
<u>المجموع</u>	8	100 %	

أبعاد واتجاهات تغطية الثورة المصرية



ومن الواضح أن الدينامية العامة للفواصل التحريرية الخاصة بالهبة الثورية المصرية، تكاد تكون شبيهة بنظيرتها التونسية من حيث البناء العام، لكن مع خلاف واضح على مستوى التتويج النهائي للأحداث. فالصراع بين منظومة السلطة الحاكمة ومنظومة المجتمع مقولة حاضرة وبقوة. وهذا ما تعكسه الأبعاد العامة لتغطية الثورة المصرية. ويمكننا توزيع الفواصل التحريرية المرتبطة بالهبة المصرية إلى ثلاث مستويات:

* المستوى الأول ويمثله الفاصلان التحريريان الأول والثاني، وقد جاء هذان الفاصلان لترجمة صورة عامة من مظاهر الغضب الشعبي المصري، وخروج المتظاهرين إلى الشارع رغم حضر التجوال. وتكمن أهمية هذا المستوى الأول في إبرازه لتخلص وتغلب الجماهير الشعبية على هاجس الخوف، إلى جانب حضور الزخم الديني في توجيه المظاهرات، من خلال التركيز على "أيام الجمع باعتبارها أيام غضب شعبي للاحتجاج ورفع شعار خلع مبارك هو الحل". في حين نجد أن فاصل "مصر اليوم السابع من الثورة" فإنه يشير إلى بداية العد العكسي لسقوط مبارك. ففي هذا اليوم بالذات دخلت مصر مرحلة النضج الثوري التي تدخلها جميع الثورات الواعدة، والتي تقوم على تقدم أطروحة الثورة وتآكل أطروحة النظام.

* المستوى الثاني، وهو الذي بدأ يوم 1 من فبراير مع فاصل "بانتظار خطاب الرئيس". وهذا اليوم كانا مفصليا، لأنه أبان معطيات جديدة: أولها أن الرئيس كان مفصولا عن

الشارع، وأن خطابه كان دون التوقعات، واكتفى بطرح خيار "إما أنا أو الفوضى"، وثانيها أن الموقف الأمريكي تغير بصورة واضحة، وانحاز لخيار "مطالبة النظام بالاستجابة لمطالب التغيير السياسي". وثالثها أن القوى السياسية المصرية لا تملك القرار السياسي لتفعيل التغيير، لأنها لا تتوفر على طبقة وسطى تحمل مشروعا للتغيير الكامل. لكن يبدو أن استبدال فاصل "بانتظار خطاب الرئيس " بفاصل آخر هو "مصر جمعة الرحيل المقبل"، يوضح لحظة تحول في سياسة القناة للتعاطي مع الحدث المصري، عبر الضغط على الرئيس بالرحيل بصورة سلمية، ومن هنا بدأ التركيز على المظاهرات المليونية باعتبارها "شكلا نضاليا ديمقراطيا سلميا" في ميدان التحرير ورفض شباب الثورة مغادرة ميدان التحرير إلى حين تحقق شروط التغيير كاملة. وهنا يتم استحضار رمزية ميدان التحرير وحضوره في الخيال السياسي المصري، الذي ارتبط بأول مظاهرة مليونية عام 1972 لمطالبة الرئيس محمد أنور السادات باستعادة سيناء من إسرائيل، ومليونية شهر يناير 2011 للمطالبة بتحرير البلاد من الحاكم المستبد.

* المستوى الثالث، والذي برز مع فاصل "مصر الشعب ينتصر" في نشرة يوم 13 من فبراير. أي يومين بعد تنحي مبارك وقرار المجلس العسكري بتعطيل الدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى. ومع ذلك نجد إصرار شاب الثورة على رفض مغادرة ميدان التحرير، والإصرار على تحقيق جميع مطالب الثورة.

● أما بالنسبة للفواصل التحريرية الخاصة بتغطية الحدث الليبي البالغ عدها ثمانية

(8)-فواصل تحريرية فقد جاءت كالآتي:

أولا/ نشرة 20 فبراير: " ليبيا.. احتجاجات تحت وابل من الرصاص "

ثانيا/ نشرة 15 مارس: "ليبيا.. مسار الثورة"

ثالثا / نشرة 21 فبراير: " ليبيا.. انهيار جدار الصمت "

رابعا/ نشرة 21 فبراير: "استقالة عبد الفتاح العبيدي"

خامسا/ نشرة 24 مارس: " ليبيا.. الثورة ومسارات المواجهة"

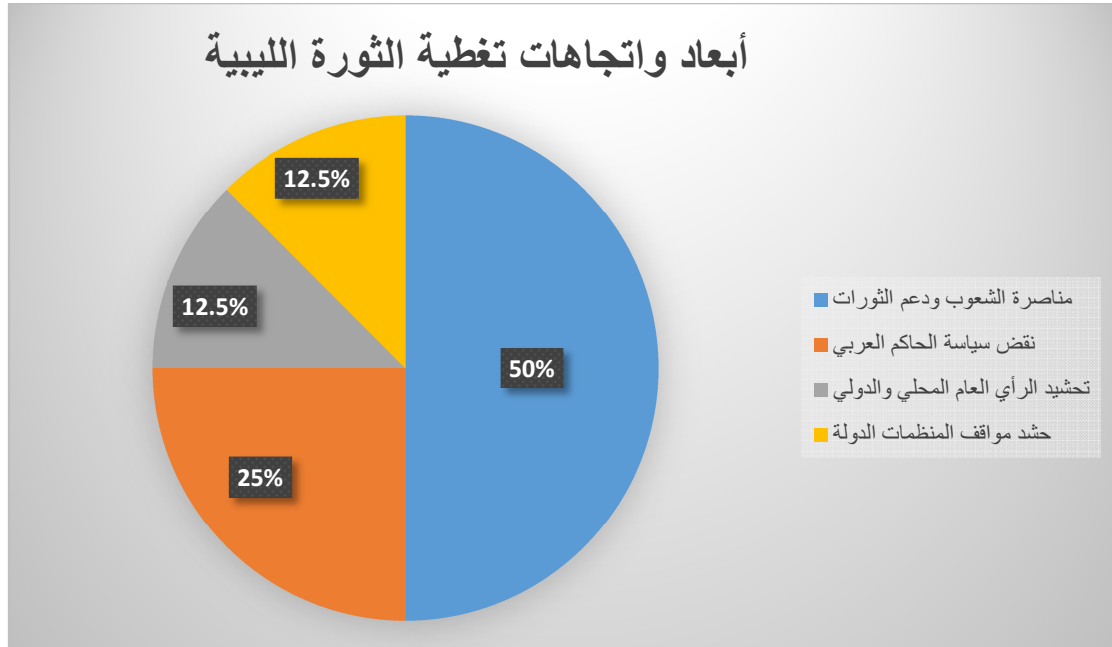
سادسا/ نشرة 28 مارس " ليبيا.. النيتو تتولى العمليات العسكري "

سابعا/ نشرة 28 مارس: "اليوم الرابع عشر من الثورة "

ثامنا / نشرة 20 أكتوبر: " ليبيا بعد القذافي "

شكل رقم (24) أبعاد واتجاهات تغطية الثورة الليبية

اتجاهات/ أبعاد التغطية	التردد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
مناصرة الشعوب ودعم الثورات	4	50	2
نقض سياسة الحاكم العربي	2	25	0.5
تحشيد الرأي العام المحلي والدولي	1	12.5	0.125
حشد مواقف المنظمات الدولية	1	12.5	0.125
المجموع	8	%100	



إن أول الملاحظات المتصلة بالفواصل التحريرية الثمانية الخاصة بتغطية الثورة الليبية، هو أنها جاءت متضمنة لجميع اتجاهات التغطية من خلال الجمع بين الأبعاد الأربعة التي ابتدأت يوم 17 من فبراير لتنتهي يوم 20 من أكتوبر، أي يوم مقتل القذافي. ويمكن توزيع هذه الفواصل التحريرية إلى ثلاث مستويات هي:

- المستوى الأول: وهو الذي ابتدأ على مستوى النشرات مع فاصل "ليبيا.. احتجاجات تحت وابل من الرصاص" ، والذي جاء في اليوم الرابع من اندلاع الثورة الليبية، الذي تميز بمقتل 200 مدني ليبي في يوم واحد، أي أكثر من عدد قتلى الهبة الثورية التونسية. ويبدو أن جزئية (.... تحت وابل من الرصاص)، المتضمنة في صياغة الفاصل التحريري تهدف إلى إبراز البعد الدموي للثورة الليبية واتهام قوات الأمن والمرتزة بارتكاب جرائم. هذا في القوات الذي جاء فيه الفاصل الثاني "ليبيا.. مسار الثورة" في نشرة يوم 15 من مارس، ليختزل الوضع الملتبس الذي تعيشه ليبيا سياسيا وعسكريا في ظل حكم القذافي الذي امتد لأكثر من 42 سنة، والبحث عن اعتراف دولي عبر فرض منطقة حظر جوي على طائرات نظام القذافي

- المستوى الثاني، وجاء مقترنا بفاصل "ليبيا... انهيار جدار الصمت " في نشرة يوم 21 من فبراير. وضمنه يتم الكشف عن تحول جذري في تغطية الملف الليبي، وبداية انهيار المنظومة العسكرية الليبية بعد إعلان اللواء الركن عبد الفتاح العبيدي وزير الداخلية وعضو مجلس قيادة الثورة استقالته من جميع المناصب في نظام القذافي. أما الشق الثاني المكمل لهذا الانهيار فتتمثل في "ليبيا. الثورة ومسارات المواجهة" والذي تميز بتولي قوات الناتو الإشراف على العمليات العسكرية في ليبيا، وضرب المقاتلات فرنسية لقواعد عسكرية جوية تابعة للقذافي، وهو ما شكل مؤشرا على اقتراب لحظة الحسم بليبيا.

المستوى الثالث: وتم اختزاله في الفاصل التحريري "ليبيا بعد القذافي" الذي قدم للتعبير عن لحظة الحسم العسكري، وخلص ليبيا السياسي والعسكري بعد مقتل القذافي في مدينة سرت. والملفت للنظر هو أن أبعاد تغطية الهبة الليبية كانت تركز على شخص القذافي، وأن ثورة الربيع العربي بليبيا كانت قضية الرجل الواحد " و نهاية الرجل تعني نهاية

النظام وبداية عهد جديد. لكن مع ذلك نلاحظ أن الصياغة المعتمدة في الفاصل "ليبيا بعد القذافي" تتضمن درجات معينة من الخوف على مستقبل ليبيا بعد غياب القذافي الذي تمكن طوال أربعة عقود من بناء تركة سياسية وعسكرية يصعب تخطيها خلال حيز زمني يسير.

الفصل الثاني:

خطاب الجزيرة وصناعة الرأي العام العربي

تأسيسا على ما تم التوصل إليه في القسم النظري من الرسالة المتصل بطبيعة ووظيفة العلاقات الجديدة بين وسائل الإعلام السياسي والرأي العام داخل السياق العام العربي الراهن، وبالنظر إلى التوجه العام للرسالة القائم على البحث في الدور التغييري لوسائل الإعلام ضمن آلية الصراع بين الدائرة المجتمعية والدائرة السياسية حسب مقولات ماركيز، أو التقابل والتضاد بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية على حد تناول مانويل كاستلز. وكذا التحول الطوعي أو القسري للمجتمعات العربية من مجتمعات الإعلام والمعرفة إلى المجتمعات الشبكية، ودور هذه الوسائل مدعومة بوسائل التواصل الاجتماعي في صناعة رأي عام نوعي حيال القضايا السياسية الطارئة، سيتم التركيز في هذا المبحث على الاستراتيجيات/الآليات التي اعتمدتها قناة الجزيرة لصناعة رأي عام عربي موحد ومنسجم تجاه ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال رصد العلاقات الجديدة بين الأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة وأجندة الجمهور العربي في هذه المرحلة.

المبحث الأول: خطاب الجزيرة ومحددات صناعة الرأي العام ؟

تذهب بعض الدراسات الكلاسيكية إلى أن عملية صناعة الرأي العام عبر وسائل الإعلام تتحقق وفق ثلاث مستويات هي كالاتي:

- المستوى الأول: وضمنه يكون الإنسان الفرد قاصرا لا يزال في طور التعلم والتلقي، ولم يصل بعد درجة النضج السياسي. وهنا تكون آراء وقرارات هذا الفرد/الإنسان ومواقفه نابعة مما يتلقاه من وسائل الإعلام، ومن تفاعله مع المجتمع ومجموع المعلومات والقيم والأفكار التي تؤسس ذخيرته الفردية.

- المستوى الثاني: وخلالها يتحدد موقف الإنسان الفرد من وسائل الإعلام من خلال التعامل معها باعتبارها وسائل لتبرير سلوكياته وآرائه ومواقفه. من هنا تبدأ عملية التماهي بين

سلوكيات الفرد ومجموعة المواقف والسلوكيات التي يتلقاها من وسائل وذلك من أجل الاحتماء بالجماعة والذوبان فيها.

- المستوى الثالث: وضمنه كيف مجموع الأفراد/الجمهور العام اتجاهاته ومواقفه وقناعاته بناء على ما يتلقاه من وسائل الاتصال والإعلام، كخيار إرادي لتحقيق أهدافه وتطلعاته الاجتماعية والسياسية. (384)

ومن الواضح أن هذا التناول للعلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام، يجد الكثير من دلالاته من خلال الحديث عن الرأي العام في عموميته، والتي قد تعني هنا الحشود أو الجماهير التي يتم تعبئتها وتوجيهها حسب بصورة عفوية. وهنا يتم اعتماد مفهوم الهيمنة/ Hegemony أو مفهوم التحكم/ Domination لتقييم هذه العلاقة، التي تقوم خلالها وسائل الإعلام بوظيفة تصريف مواقف الطبقات الاجتماعية المسيطرة على وسائل الإعلام للسيطرة على الحشود. (385) وبالتالي فالحديث عن صناعة الرأي العام وفق هذه العلاقة، توضح أننا نتحدث عن عينة واحدة من الرأي العام، والتي تم تسميتها في القسم الأول من الدراسة بالجمهور العام كقابل للجمهور السياسي. ورغم أن هذه العينة من الرأي العام تمثل مكونا من مكوناته، ويتم استحضارها حينما يتعلق الأمر برصد التأثير المباشر لوسائل الإعلام على الرأي العام، في حين أن التناول السياسي لمفهوم ودلالة الرأي العام يجب أن يعبر وبصورة إلزامية عن "حالة وعي جماعي عاقل بشأن قضية ليست عادية". وهذا التمييز الضروري في الرأي العام بين الجمهور العام والجمهور السياسي، يأخذ أبعادا خاصة حينما يتم البحث في التطورات التي طالت دور وسائل الإعلام في المجتمعات الشبكية، وعلاقة هذه الوسائل بالرأي العام. فهذه الوسائل صارت اليوم تحيل على "مجموع الوسائل التي تقوم بتزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة بشأن واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بما يساعد على صناعة رأي عام قادر على

³⁸⁴ - حامد عبد الماجد: صناعة الرأي العام والحرب النفسية" مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات الاستراتيجية، دبي عدد 366 تموز 1997، ص: 34.

³⁸⁵ - (Chomsky). Noam, "Media Control: The spectacular achievement of Propaganda", A Seven Stories Press, 1st Edition, New York, 1991, P: 26

التعبير عن هذا الواقع تعبيراً موضوعياً وعن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها"،⁽³⁸⁶⁾ في حين أن الرأي العام في المجتمعات الشبكية يحيل على "جمهور سياسي واع بشروطه المجتمعية بصورة موضوعية، وقادر على خلق بدائل سياسية إما عبر العالم الافتراضي أو عبر العالم الواقعي من خلال النزول إلى الشارع لفرض بدائل سياسية عبر الاحتجاج السلمي". وبالتالي يصبح مفهوم صناعة الرأي العام ضمن الإطار الذي اعتمدته الدراسة، والقائم على العلاقة التفاعلية بين وسائل الإعلام والرأي العام في مجتمعات القرن الواحد والعشرين، يحيل على درجات متقدمة من الدينامية والتفاعل بين "سلطة الوسيلة الإعلامية" و"سلطة الجمهور السياسي" الحر والواعي والقادر على الفعل. فبعدما كان الحديث عن صناعة الرأي العام يتم "وفق أجندة الدولة التي يتم فرضها على الجمهور العام الذي يتقبلها تلقائياً"، فإن انتقال المجتمعات وتحولها الطوعي أو المفروض إلى مجتمعات شبكية، استتبعه انتقال آخر من منطق الضبط الاجتماعي والسيطرة السياسية، إلى منطق التواصل الديمقراطي، وهذه العلاقة الجديدة تمثل مرحلة متقدمة في التصدي للهيمنة السياسية للدولة، وبناء مشروع سياسي بديل يقوم على ديمقراطية إنتاج المعلومة واستهلاكها في سياق زمني خاص قد يأخذ تسمية مرحلة الانتقال السياسي.

ويبدو أن الدفع بفكرة كون قناة الجزيرة الإخبارية مسؤولة عن نسبة مهمة من إدراك الجمهور السياسي العربي للتحويلات التي شهدتها العالم العربي، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي مسألة خلافية عرفت الكثير من الجدل جراء تباين المواقف والتحليل. لكن ما لا يمكنه نفيه أو تجاهله، هو أن قناة الجزيرة وبناء على هويتها الإعلامية وسياستها التحريرية قامت منذ انطلاقتها الأولى على رسم علاقة جديدة بين الدائرة الاجتماعية/ الرأي العام من جهة والدولة من جهة أخرى. وأنه منذ بداية الألفية الجديدة، وعبر "سلطة التشبيك" وتغلغل وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات العربية، وتحول "هذه الوسائل من آليات للترفيه إلى آليات أخرى للرفع من معدلات الوعي الاجتماعي، والمقاومة السياسية لدى الأفراد والجماعات، خاصة مع ثورات الربيع العربي. فإن الجزيرة أضحت صانعة رأي عام. ومن هذا المنظور سيتم العمل في هذا الفصل على اختبار الاستراتيجيات التي اعتمدتها قناة

³⁸⁶ - أحمد بدر، "الرأي العام طبيعته تكوينه" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1987، الطبعة الثانية، ص: 27 .

الجزيرة الإخبارية لصناعة الرأي العام خلال هذه المرحلة السياسية الحاسمة من تاريخ الشعوب العربية، وكيف يمكن رصد درجات التفاعل بين الأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة الإخبارية، والأجندة السياسية للجمهور العربي، سواء أكان جمهوراً عاماً أم جمهوراً سياسياً؟ . ولكن لابد قبل ذلك من توضيح ما هو المقصود بمفهوم "استراتيجية صناعة الرأي العام"؟

المبحث الثاني: خطاب الجزيرة واستراتيجيات صناعة الرأي العام العربي خلال الثورات العربية.

يعود التشكل الدلالي الأول لمفهوم الاستراتيجية إلى "مجموع الاجتهادات النظرية والعملية المقدمة في حقل العلوم العسكرية والأمنية". لكن يبدو أن هجرة هذا المفهوم واستعمالاته في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية، ارتبط بمستويات التدليل "على المهارة في عمليات التخطيط والإدارة والتنفيذ" وضمن هذا المستوى، تصبح الاستراتيجية عبارة عن "خطة عمل كاملة تعتمد مجموعة من الوسائل والموارد إلى جانب مختلف أشكال الموارد (القوة والثروة) لتحقيق الأهداف الكبرى المرسومة سلفاً".⁽³⁸⁷⁾ وفي الحقل الإعلامي، تم استخدام هذا المفهوم لرصد المحطات العملية التي بواسطتها تحقق وسائل الإعلام أهدافها، والمرتبطة بتحديد الأهداف والتحكم في الوسائل، وحسب المتغيرات، واقتراح البدائل، وذلك من خلال تحديد مجموعة من العوامل المرتبطة بتحديد الجمهور المستهدف، وهدف الرسالة الإعلامية والعلاقة بين المرسل والجمهور. لكن ولأن الأمر يتعلق بعلاقة جديدة بين مؤسسة إعلامية وجمهور سياسي عربي في سياق شبكي، فإن الأمر يقوم على البحث في أشكال العلاقات بين استراتيجية القناة، واستراتيجية الجمهور العربي. وتقود القراءات المتعددة لمجموع الأحداث الحبرية، والمواقف المتضمنة في النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل، إلى أن الآليات العامة لخطاب قناة الجزيرة والذي يهدف إلى صناعة رأي عام عربي تجاه حدث الثورات العربية، قام على أربع استراتيجيات كبرى تعمل وفق ديناميكية متصاعدة ومتراصة وهي كالتالي:

³⁸⁷ - عبد الوهاب الكيالي، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، 1990، ص: 169.

أولا/استراتيجية التماهي مع الجمهور السياسي وتبني مطالب الشارع

تتميز هذا الاستراتيجية الأولى بكونها استراتيجية معرفية محكومة بعلاقة من نوع خاص بين قناة الجزيرة الإخبارية، وبين الجمهور السياسي العربي باعتباره جمهورا واعيا وحاملا لتطلعات سياسية جديدة مفارقة للخيارات المجتمعية القائمة. وأكثر ما يستوقف في هذه العلاقة هو أنها تقوم على استراتيجية التماهي والتناغم بين الأجندة المعرفية والسياسية لمؤسسة الجزيرة وبين الجمهور السياسي العربي، وكأن الأمر يتعلق بحالة من التوافق الضمني بين أجندة القناة وأجندة الجمهور السياسي العربي حول مشروع مجتمعي وسياسي جديد. فقناة الجزيرة الإخبارية باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام السياسي، هي من يتماهى مع الجمهور وليس العكس. والقناة وهي تقوم بنقل الحدث السياسي، فإنها تستجيب لما يريده الشارع العربي، ويسعى لنقله ونشره وسط أكبر قاعدة جماهيرية سواء في العالم العربي أو العالم الغربي.

وبالنظر إلى ماهية الإعلام السياسي بالصورة التي تم تقديمها في الدراسة، والذي يؤكد على الدور التغييري لوسائل الإعلام، فإن قناة الجزيرة وهي تقوم بنقل الحدث السياسي العربي من الشارع، لا بد أن تستجيب في نقلها للحدث لما يريده الجمهور السياسي سواء ذاك الموجود في الساحات والميادين، أو ذاك الذي أثر متابعة الأحداث على شاشة الجزيرة. ما يجعل منها نموذجا للإعلام البديل الذي شكل ولا يزال موجة جديدة من وسائل الإعلام التقليدية (خاصة التلفزيون)، والحديثه ممثلة في المدونين ومنصات التواصل الاجتماعي، والتي وجدت نفسها في معمرة حراك سياسي عالمي وأضحت جزاء مشاركا في هذا الحراك. (388) كما أن ما يجعل من الجزيرة صورة عربية لهذا الإعلام البديل في الفضاء الإعلامي العربي، يعود لكونها تعتمد آليات الضغط الاجتماعي والسياسي التي تحدثه هذه الوسائل في إيصال الرسالة الإعلامية لأكبر شرائح مجتمعية موزعة عبر العالم. وفي ذات الوقت فهي تعمل على إبراز البدائل السياسية الجديدة المقترنة بثورات الربيع العربي، ما يجعل من

³⁸⁸ -Coyer, Kate, Dowmunt Tony and Fountain Alan: "The Alternative Media Handbook", Routledge, USA, first published, 2007, Pp: 11-12.

الخطاب العام لقناة الجزيرة خطاباً متناغماً مع أكبر قاعدة جماهيرية عربية في هذه المرحلة السياسية الدقيقة.

وكما سبق التوضيح في الفصل الثاني من القسم الأول من الدراسة، فإن التقسيم الثلاثي المقدم لأداء الجزيرة في علاقتها بالرأي العام عموماً، والدفع بأن مرحلة ثورات الربيع العربي تمثل مرحلة إعلام المواطنة وتبني مطالب الشارع العربي. وهي مرحلة تحول حقيقي لا زالت مستمرة ومتواصلة، وتقوم على تعاطي القناة مع ثورات الربيع العربي باعتبارها معطى جديداً في التشكل النهائي للهوية الإعلامية والسياسة التحريرية للقناة، والتي لا تقوم على النقل الحي والمباشر للثورات العربية فحسب، بل تُبنى على الانتماء لخيارات الشعوب العربية في وجه الديكتاتوريات العربية والحكم المتسلط.

وفي الوقت الذي يصر فيه خصوم الجزيرة ومعارضوها من الأفراد والحكومات، على التركيز على مفهوم إعلام المواطنة للتدليل على عدم موضوعية القناة، وتبنيها مواقف قبلية حاسمة من ثورات الربيع العربي، نجد أن إدارة القناة وهي تقرر بمسألة/"تهمة الانتماء لمطالب الشارع"، فإنها عادة ما تلجأ إلى مخرج مهني موضوعي يعتمد تفعيل مبدأ "الرأي والرأي الآخر"، الأمر الذي يخدم خيارات الثورة ويزيد من تأزيم وضع الأنظمة الحاكمة وإحراجها أمام مطالب الشعوب. و بهذا المعنى يمكن القول بأن أول آلية تتحكم في عملية صناعة قناة الجزيرة الإخبارية لرأي عام عربي حيال ثورات الربيع العربي يعود لمسألة التناغم بين الأجندين، أجندة قناة الجزيرة، باعتبارها نموذجاً من وسائل الإعلام السياسي القائم على الدور التغييري لوسائل الإعلام في الألفية الجديدة، وبين جمهور سياسي عربي رفض الخضوع والاستبداد السياسي، وقرر الخروج للشارع لتحقيق فعل التغيير.

ولمزيد من التوضيح يُلاحظ أنه خلال التغطية الإخبارية الحية والمباشرة التي اعتمدتها القناة والتي شملت اثنتي عشرة (12) نشرة من مجموع النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل، كان هناك إصرار معلن من قبل القناة والقائمين عليها على ترجمة مفهوم التغطية الإخبارية في حقل الدراسات الإعلامية القائم على "العرض المباشر والآني لواقع خارجي وعرض مجرياته دونما وساطة". وبالتالي تكون القناة قد حققت جملة من الأهداف:

* قدمت صورة لأهم حدث سياسي عربي، من خلال اعتماد أهم وظائف الرسالة الإعلامية المتمثلة في الوظيفة الإخبارية.

* عملت على عرض وجهات النظر المرتبطة بالحدث السياسي الطارئ.

* جعلت الجمهور السياسي العربي قادرا على اكتشاف قدراته الذاتية، وإمكانية تغيير نفسه بنفسه.

وفي مقابل هذا التوجه التحريري القائم على التناغم بين الجمهور السياسي والوسيلة الإعلامية، كما هو معبر عنه من خلال التغطيات المباشرة، نجد أن تعاطي الإعلام الرسمي العربي مع حدث ثورات الربيع العربي جاء مختلفا. ففي معمة الصراع بين الإعلام الرسمي الرفض لخلفيات وجود الربيع العربي. وبعدها انكشف الغطاء أمام الجمهور السياسي اضطرت الأنظمة العربية عبر إعلامها الرسمي إلى الاعتراف به، لكن مع التقليل من شأنه إما من خلال القول بأن المظاهرات لم تكن مليونية، وأن عدد المتظاهرين لم يتجاوز العشرات، أو اللجوء إلى نظرية المؤامرة من خلال الاعتراف بهذه الثورات، ثم الانتقال لتفسيرها من خلال ربطها بالمصالح الأجنبية. أو من خلال الابتزاز العاطفي للشعوب وتذكيرها بإنجازات وتضحيات الزعماء. وبهذا يتبين أن سر نجاح استراتيجية قناة الجزيرة في صناعة رأي عام عربي يعود بالأساس إلى نوعية العلاقة الخاصة والاستثنائية بين الجمهور والوسيلة. وهي علاقة تقوم على التفاعل والتناغم، فالوسيلة الإعلامية في نقلها لهذه الأحداث السياسية الكبرى كانت تعرف جيدا طبيعة جمهورها المستهدف وفئاته المختلفة. وكانت تركز محتوى الرسالة لخدمة هذا الجمهور السياسي لأنها تعي التوجهات العام لأجندة الجمهور السياسي العربي، وكذلك الأمر بالنسبة للجمهور السياسي الذي كان يعرف أن مسيرة الجزيرة وأداءها المهني قام منذ تسعينات القرن الماضي على أساس الانتماء للدائرة المجتمعية، وتبنى خيارات الجمهور، على حساب الدولة.

2/ استراتيجيات التثوير والتحريض:

على عكس الاستراتيجيات السابقة، تقوم استراتيجيات التثوير والتحريض على التعاطي مع الجمهور العام وفق آليات خاصة ومختلفة. وتتلخص هذه الاستراتيجيات في مجموع الميكانيزمات النفسية التي تجد دلالتها في ثنائية التأثير والإقناع. هذه الاستراتيجيات القائمة على مجموع الميكانيزمات النفسية الخاصة بالجمهور تعتمد على عدد من العوامل الحوافز السيكلوجية. ويتم اللجوء إليها بغاية استهداف عينة خاصة من الجمهور. وخلالها يتم العمل على استثارة الجوانب الانفعالية والتأثيرية، وتوظيفها بشكل يقود هذا الجمهور العام إلى تقبل الأجندة المعرفية والسياسية للمؤسسة. ومعلوم أن مفهوم "الثورة" شكل أحد المفاتيح الأساسية لفهم تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي؛ ورغم أن هذا المفهوم لم يحظ بالأهمية المطلوبة مع بداية حدث الثورات، إلا أنه تحول مع مجريات الأحداث إلى مفهوم يختزل التجربة الثورية العربية بالكامل. وذلك بفضل التناول الذي اعتمدته قناة الجزيرة الإخبارية وقنوات عربية أخرى في إبراز هذا الحدث. والملاحظ أن قناة الجزيرة الإخبارية تعاطت منذ اليوم الأول للربيع التونسي مع الأحداث التي وقعت من مظاهرات شعبية في المدن والقرى التونسية وفرار الرئيس زين العابدين بن علي، على أنها "ثورة شعبية ضد الديكتاتور العربي" وليست مجرد "انتفاضة". وكذلك الأمر بالنسبة للربيع المصري، فمنذ الخامس والعشرين من يناير تعاطت نشرات الحصاد مع المظاهرات الشعبية في العاصمة المصرية القاهرة وباقي المدن والمحافظات الأخرى باعتبارها أحداثاً ثورية تم التأريخ لها منذ اليوم الأول، إلى حين سقوط نظام حسني مبارك في اليوم الثامن عشر من الثورة. لكن في مقابل هذا الاختيار التحريري، نجد بعض القنوات الفضائية العربية ذهبت إلى خيارات تحريرية مغايرة. ففي تجربة قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله اللبناني، كان هناك الكثير من التردد بين مفهوم الثورة والانتفاضة في النشرات الأولى للقناة، لينتهي الأمر باعتماد إدارة تحرير القناة لمفهوم "الانتفاضة" وتقديم تفسيرات خاصة لهذا الاختيار التحريري (389). وكذلك الأمر بالنسبة لقناة العربية، فرغم أنه تم التعامل مع أحداث الربيع العربي طوال

³⁸⁹ - أنظر دفعات إدارة قناة المنار حول اعتماد مفهوم الانتفاضة، وتبني المفهوم في جميع نشرات لتوصيف أحداث الربيع العربي في مقابلة صحفية مع مدير القناة حينذاك عبد الله القصير على الرابط التالي : <http://www.elshaab.org/news/40773>

سنة الهبة الثورية باعتبارها أحداث ثورية، فإن القناة تراجعت عن مجموع تغطياتها السابقة، ورأت في انتخاب الرئيس المصري محمد مرسي انتكاسة وثورة ارتدادية.⁽³⁹⁰⁾ وبذلك يتضح أن الصراع على مستوى الخيارات الكبرى والنهائية بين الأجندات الإخبارية للقنوات العربية حيال الربيع العربي، لعب دورا في زيادة "الجرعة الثورية في تغطيات الجزيرة منذ اليوم الأول"، حيث عملت الجزيرة على تبني "استراتيجية التثوير القائمة على تعميم مقولات الثورة في عملية تستهدف "الجمهور العام". وبالنظر إلى أن الرهان الصعب الذي يواجه أية مؤسسة إعلامية يكمن في مدى انتزاعها لإجماع أكبر قاعدة من الجمهور سواء أكان جمهورا عاما أو سياسيا، فإن حالة التناغم الموجودة بين أجندة الجمهور السياسي العربي وأجندة المؤسسة، لم تعف إدارة المؤسسة نفسها من العمل على تطوير ذات الأجندة بما يساعد على التأثير على الجمهور العام العربي، والاستجابة لتطلعاته وتوجهاته نحو المستقبل. ويبدو أن هذا الاختيار راجع لأهمية الوسيلة ونجاعة الرسالة الإعلامية والسياسية التي تقدمها، والتي تأخذ دلالتها العامة ضمن سوق المنافسة على الجمهور. خاصة الجمهور العام الذي يمثل القاعدة الكبرى، ويحتاج آلية خاصة قد تكون "التحريض أحيانا واستثارة العواطف أحيانا أخرى".

وبالعودة إلى تغطيات الجزيرة لحدث الثورات العربية، يلاحظ أن التركيز كان منصبا على المظاهرات المليونية، في تغطية الملف المصري، وعلى المواجهات المسلحة بين الجماهير الشعبية في ليبيا وكتائب القذافي التي كانت ترتكب مجازر، فالجمهور المستهدف في هذه الصور هو الجمهور العربي العام. أما الغاية من عرض هذه الأحداث بالصورة التي قدمت بها، فتكمن في إبراز هذه الأحداث والبحث عن استجابات جماعية لمثيرات حسية مرتبطة بمواقف إنسانية تجمع بين الجمهور العام وبين هذه المواقف والأحداث. وهذا الأمر يأخذ دلالة أكثر إذا علمنا أن "ثورات الربيع العربي، شكلت أزمة

وأنظر نشرة قناة المنار ليوم: 10/12/2015 على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=NMmohZ1C_0

³⁹⁰ - أنظر المجلة الإخبارية بانوراما في قناة العربية ليوم: 16/ 8 /2011/

على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=N-1AMzSpLuY>

وأنظر أيضا للمقارنة: تغطية قناة العربية لأحداث ليوم 30 يونيو 2013 على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=fCw2hfSwnh>

بالنسبة للجمهور العام العربي، الذي كان يعيش حالة الصراع بين الأجندات الإخبارية القائمة على الدعايات الكاذبة والأخبار المزيفة وهذا الخطاب الجديد. ولأن مخاطبة الجمهور العام لا تقوم بالضرورة الكاملة على تقديم خطاب تحليلي عقلاني، فإن التعبئة النفسية للجمهور العام تجاه القضية الكبرى للشارع العربي والمتمثلة في "إسقاط الديكتاتور العربي" كانت هي المطالب الأولي تستتبعه مطالب أخرى.

3/ استراتيجية تبئير القضية المركزية وكشف الحقائق و الإثارة الخلاقة:

في ذات السياق النفسي العام المرسوم في الاستراتيجية السابقة، والقائم على العلاقة بين الوسيلة والجمهور العام، يلاحظ أن جميع نشرات الحصاد الإخباري الثلاثون المعتمدة في التحليل تمحورت حول قضية سياسية واحدة هي "ثورات الربيع العربي". وبذلك أضحت قضية التغيير السياسي من خلال الثورات العربية هي قضية العرب الأولى، وليست قضية فلسطين. وهذا الأمر يمكن تفسيره من خلال المتن الأرشيفي المعتمد. ففي نشرة يوم 25 يناير، كانت الجزيرة بصدد تقديم سبق صحفي خاص عن تسريبات لوثائق التفاوض السري بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشأن تصفية المقاومة الفلسطينية في غزة، لكن بعد أحداث المظاهرات في القاهرة وباقي المحافظات المصرية، تم الانتقال كلياً لملف الانتفاضات الشعبية في مصر. (391) فهذا التناول الذي يمثل أحد الخصائص المرتبطة بوسائل الإعلام السياسي، القائم على إبراز قضية أو حدث على حساب قضية أخرى أوقدت آخر. وذلك من خلال العرض والمتابعة المستمرة لأهم تطورات الحدث، وإضفاء صفات الأهمية عليه بما يضمن جذب اهتمام الجمهور المتلقي، سواء تعلق الأمر بالجمهور العام أو الجمهور السياسي. (392) فقضية فلسطين التي كانت دوماً حاضرة في نشرات قناة الجزيرة، إما في شكل حدث سياسي مرتبط بتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو في شكل خبر مرتبط بالخلاف بين الفصائل الفلسطينية، وتأثيره على مسلسل التسوية لم تعد خبراً يحظى بالأولوية ويقدم للجمهور العام في فترة الثورات العربية. والملف الفلسطيني الذي كان يمثل

³⁹¹ - انظر المزيد من التفاصيل في نشرة يوم 25 من يناير على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=ZuoZv72Hg9E&t=25s>

³⁹² - محمد أحمد فياض، "الإعلام الفضائي الدولي والعربي: النشأة التطويرية وصناعة الأخبار، دار الخليج، عمان، الطبعة الأولى،

2005، ص:14

قضية حاضرة بقوة في السياسة التحريرية للقناة، فقد مكانته مع الربيع العربي، وأضحت الثورات هي قضية العرب الأولى وليست قضية فلسطين. وبالتالي فإن عملية تبني قضية الثورات وجعلها في صدارة الاهتمام الأولى لدى الجمهور العام، تقوم على هدف واحد هو "أن حدث الثورات شكل معطى مغاير في تاريخ السياسة العربية منذ تأسيس الدولة الوطنية، وبالتالي وجب اعتماده وإبرازه للجمهور العام العربي. وبالمقابل رفض سياسة حرف انتباه هذا الجمهور عن قضيته الأولى الجديدة". ولأن الأمر يتعلق بالجمهور العام وأن وحدث الثورات يحتل موقعا متقدما في الأجندة الإخبارية للقناة، فقد تم اللجوء من قبل صانعي الخبر في القناة إلى جميع الأدوات المعتمدة لتغيير اتجاهات هذا الجمهور وصرف انتباهه من قضايا نحو قضايا أخرى مما يشكل تغييرا في أولويات هذا الجمهور العام.⁽³⁹³⁾

إن النشرات الثلاثون المعتمدة في التحليل قامت على عرض الحدث العربي الواحد المتمثل في الثورات العربية من مواقع جغرافية مختلفة وعبر زوايا متعددة، وذلك في مسعى لمخاطبة مختلف المشاعر والانفعالات الموجودة لدى الجمهور العام وتوجيهه. ولهذا جاءت محاولات تركيز الاهتمام على أن ما وقع في تونس منذ اليوم الأول للربيع التونسي يمثل "ثورة شعبية ضد الطاغية". وأنه منذ اللحظة الأولى لفرار الرئيس زين العابدين بن علي، تم فتح ملفات الفساد الخاصة بالرئيس المخلوع وحرمة ليلي الطرابلسي،⁽³⁹⁴⁾ ويمكن إبراز ذلك في مستويين أساسيين هما:

- الأول مرتبط بكشف الحقائق المتصلة بالفساد السياسي عبر فتح قصور الرئيس المخلوع أمام الصحافة المحلية والعربية والأجنبية، وإبراز الجوانب المتصلة بالثراء الفاحش لشخص الرئيس على حساب عامة الشعب.

- أما المستوى الثاني والمرتب بالفساد المالي لزوجته الرئيس ودورها في تحويل البلاد بكاملها لخدمة الحاكم العربي وأسرته وحاشيته. ولعل استدعاء الصحفية الفرنسية مؤلفة كتاب

³⁹³ - مكي ثروة، " الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية": دار عالم الكتب، القاهرة 1 سنة 2005 1ص: 121

³⁹⁴ - أنظر نشرة يوم 18/1/2011 التي تم تخصيص جزء كبير منها لفساد عائلة الرئيس التونسي

المخلوع: <https://www.youtube.com/watch?v=wfiF-pFoBhk&t=1s>

"حاكمة قرطاج" لشرح دور زوجة الرئيس في التحالف القائم بين الثراء والثورة مثال واضح لهذا التناول القائم على كشف الحقائق التي لا تخلو من "إثارة خلقة"،⁽³⁹⁵⁾

وفي الحالة المصرية، نجد ذات التناول - وإن بصورة مختلفة جزئيا- يركز على التاريخ السياسي للرئيس حسني مبارك، وتعارضه مع خيارات الشعب المصري. كل ذلك من خلال التركيز على ملفات وقضايا شائكة من قبيل صفقة بيع الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل بأسعار تفضيلية مقارنة مع الأسعار المعتمدة في السوق الدولية، وذلك تنفيذا لاتفاقية "كامب ديفيد" الموقعة عام 1981. هذا إلى جانب الملفات المرتبطة بتوريث الحكم في مصر، وهيمنة حزب الرئيس على دواليب الحكم في البلد بصورة ممتدة. فجميع العناصر الإخبارية القائمة على استحضار الأبعاد النفسية للعملية الإعلامية، من خلال التحقق الفعلي لدرجات معينة من التفاعل الصريح بين الوسيلة وبين الجمهور العام، نجد أن الجزيرة كانت تقدم المشهد العام للربيع العربي في شكل مجموعة من الأحداث المترابطة التي تقوم على الانتقال من دائرة التوقع إلى دائرة الفعل الحقيقي، أي أن الثورة التونسية ليست سوى بداية لنظيرتها المصرية، وأن هروب بن علي ترتب عنه توقع لثورة مصرية، وتنحي مبارك أعطى أكثر من مؤشر على عدم قدرة نظام القذافي على الصمود. ويبدو أن تناول أحداث الربيع العربي بهذه الشاكلة، يؤكد بالفعل أن الوسيلة الإعلامية ممثلة هنا في الجزيرة، كانت تبنى رسالتها الإعلامية وفق هدف محدد ومرسوم، وأن الأجندة المعرفية والسياسية للقناة كانت تتحرك تبعا لتباين الجمهور العربي بين جمهور سياسي واع، يحمل أجندة سياسية متناغمة مع أجندة المؤسسة وبين جمهور عربي عام بحاجة إلى استراتيجية معدلة تجمع بين الآليات المعرفية والنفسية.

إن هذه التناول الذي يجمع بين تبئير قضية الربيع العربي وربطها بكشف الحقائق السياسية الخاصة بشخص الحاكم العربي المستبد ومحيطه الخاص، أمر لا يخلو من إثارة. وفي الوقت الذي يتم فيه الحديث عن وجود حالة من الإجماع بأن الإثارة جزء أساسي من عمل أي مؤسسة إعلامية، وبخاصة التلفزيون الفضائي. وفيما يلاحظ لجوء بعض مؤسسات

³⁹⁵ - انظر نشرة يوم 20-1-2011 على القناة الخاصة بالباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي : <https://www.youtube.com/watch?v=1MAJKcHLpZg&t=280s>

الإعلام الفضائي، إلى الإثارة لجذب انتباه الجمهور السياسي والعام من خلال صور ومشاهد وخطابات لغوية تتقصد مشاعر الجمهور وتحاكي غرائزه، ما يجعلها عرضة لتهم التضليل وغياب المصداقية، فإن شكل الإثارة كما هي معروضة في تغطيات الجزيرة، تقدم نموذجاً آخر "للإثارة الخلاقة" من خلال التركيز على بعض الملفات السوداء في حياة "الحاكم العربي المستبد". فعلاقة مبارك بإسرائيل، وعلاقة بن علي بالفساد السياسي والمالي، وعلاقة معمر القذافي بالخبل السياسي؛ كلها ملفات تم عرضها عن قصد، وبصورة تكررت أكثر من مرة، وبذلك بهدف خلق إثارة خلاقة لدى الجمهور العام، وجعله يقف على مظاهر وأشكال الفساد الذي ميز النظم السياسية الحاكمة في العالم العربي". ويبدو أن إثارة هذه العينة من الملفات، وكشف جوانب يفترض أنها سرية في حياة الحاكم العربي المستبد، تمثل ضمن الاستراتيجية العامة لقناة الجزيرة الإخبارية، كاستراتيجية أو آلية نفسية لإقناع الجمهور العام الذي ظل لعقود طويلة أسير دعاية إعلامية حكومية، وجعله يقف على المعادل الموضوعي لهذه الدعاية. بما يساعد على انخراطه في ثقافة سياسية جديدة. والانتقال لمصاف الجمهور السياسي العربي .

4/ المحاجة والتقابل بين خيار الدولة وخيارات المجتمع:

تمثل هذه الاستراتيجية الرابعة استراتيجية معرفية في المقام الأول؛ فهي تختزل الإطار العام الموحد والموجه للسياسة التحريرية للقناة في تغطياتها لثورات الربيع العربي. وهذا ما توضحه جميع نشرات الحصاد الثلاثون التي تم بناؤها وفق ثنائية ثابتة من حيث المعنى متغيرة من المبنى. وهذه الثنائية التي تختزل في شكل صراع مفتوح بين سلطة الدولة وسلطات غير الدولة/ non stat factors، وكانت غالباً ما تأخذ حضوراً مختلفاً ومتعدد في النشرات الإخبارية تبعا للمواقف والأحداث. فأحيانا تأخذ شكل الصراع بين قوة الشارع كمقابل لسلطة الدولة، أو الجماهير الشعبية كمقابل لشخص الرئيس الفرد. والشباب المتظاهر كمقابل للشرطة وأجهزة الأمن. وأحيانا أخرى تحضر سلطا خارجية في شكل دول أجنبية أو منظمات سياسية أو حقوقية دولية للقيام بهذا الدور، عبر عملية تبادل أدوار.

ويبدو أن هذا التناول المهيمن في النشرات يستمد حضوره ومرجعياته من ماهية ووظيفة الإعلام السياسي ضمن السياق الجديد للمجتمعات العربية في الألفية الجديدة، والقائم على البحث في الدور التغييري لوسائل الإعلام وعلاقتها بباقي السلط مادية كانت أم رمزية، ولهذا جاءت جميع نشرات الحصاد كاشفة لهذا التقابل بين وجهتي نظر مختلفتين من حيث المنطلقات والأهداف. وهذا ما يمكن إبرازه من خلال التركيز على خمسة عناوين رئيسية من النشرات المعتمدة في التحليل.

1/ على وقع احتجاجات وانسحابات من الحكومة الغنوشي والمبزع ينسحبان من الحزب الوطني الدستوري الحاكم سابقا. (نشرة يوم 2011/01/18)

2/ اتساع رقعة الاحتجاجات في مصر، وشفيق يجتمع مع أعضاء حكومته بعيدا عن مبنى الحكومة المحاصر. (نشرة: 2011/02/10)

3/ تواصل الاحتجاجات لليوم الخامس في صنعاء وتغز، ومنظمة العفو الدولية تندد بأسلوب تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين. (نشرة: 2011/02/15)

4/ الأمير الحسن بن طلال يصف عمليات قمع المتظاهرين بالخزي، ويطالب الأردنيين بالكف عن الجدل بشأن الهوية في البلاد. (نشرة 2011/03/28)

5/ الأمم المتحدة تعلن مقتل أكثر من 400 سوريا منذ مارس، وقائمة جديدة للمشمولين بالعقوبات الأوروبية. (نشرة 2011/12/1)

إن السمة العامة التي تميز هذه العناوين الخمس، وباقي عناوين النشرات الثلاثين المعتمدة في التحليل، هي أننا بصدد قضية واحدة هي قضية التغيير السياسي في بلدان الربيع العربي، وأن تغطية هذه القضية يتم عبر التقابل والتعارض بين خيارات الدولة وخيارات الشعوب، أو بين ما تطالب به الجماهير الشعبية في الساحات والميادين وبين ما تريده الدولة وتسعى للمحافظة عليه. ووفق هذا البناء العام تعتمد قناة الجزيرة لهيكل الصياغة الاستراتيجية العامة لخطابها خلال الربيع العربي والقائم على التعارض بين مطالب المحكوم ورغبات الحاكم. ففي العنوان الأول نجد أن الفعل الاحتجاجي المرتبط بخيار الشعب التونسي، تقابله ردة فعل مرتبط بانسحاب رئيس الحكومة ورئيس الدولة بالإنابة من الحزب

الوطني الحاكم في تونس سابقا. ونفس الرؤية نجدها في العنوان الثاني حيث الحكومة المصرية المؤقتة بزعامة أحمد شفيق، تقوم بردود فعل كمقابل موضوعي لفعل اتساع رقعة الاحتجاجات في العاصمة القاهرة وباقي المحافظات المصرية، وتضطر لعقد اجتماع وزاري في مكان بعيد عن سلطة المعتصمين. أما في العنوان الثالث، فنجد متغيرا جديدا تمثل في منظمة العفو الدولية كسلطة فوق الدولة اليمنية، التي انضمت لتؤازر فعل الاحتجاج الجماهيري كفعل سياسي سلمي، وتدين التعاطي الأمني مع أفراد الشعب. أما في العنوان الثالث فنواجه بسلطة من داخل جهاز الدولة وتتمثل في الأمير الحسن بن طلال عم الملك عبد الله بن الحسين، الذي استنكر سياسة القمع التي تعرض لها الشعب الأردني من قبل قوات الأمن، لكنه في نفس الوقت طالب أبناء الشعب الأردني بالكف عن مطالب الجدل حول الهوية، أما في العنوان الخامس، فيغيب الشارع السياسي والجمهور العربي ليتم تعويضه بسلطة أكبر هي سلطة الأمم المتحدة التي تنصب نفسها كمُدافع عن الشعب السوري، وتقر بقائمة المدانين المتهمين بقتل المدنيين في سوريا. أما إذا نظرنا للعناوين الخمس في عموميتها، فنجد أن هناك سلطة ثابتة هي سلطة الشعوب العربية التي تتنامى بصورة تكاد تكون متشابهة في تجارب الدول العربية الخمس التي تأثرت بصورة مباشرة بالربيع العربي، في مقابل سلطة الدولة التي تتآكل وتترجع. وفي حالات معينة نكون بصدد قوى سياسية دولية تدعم وتساند سلطة العشوب للحد من تغول الدولة وأجهزتها الأمنية والأيدولوجية.

ويبدو أن هذا التخريج له ما يبرره إن على مستوى الحدث أو على مستوى الوسيلة أو العلاقة بينهما:

*فعلى مستوى الحدث، تمثل ثورات الربيع العربي من منظور قناة الجزيرة الإخبارية حدثا سياسيا قويا. والمقصود بالحدث السياسي القوي، "هو الحدث الذي يمثل حالة من التماثل الفارق بين مرحلتين متميزتين إن على مستوى طبيعة ونتائج الفعل السياسي والفاعلين فيه، أو على مستوى تداعيات هذه الحدث والفعل على مستقبل البلد والمنطقة". وبهذا المعنى فالربيع العربي، وباعتباره حدثا ديناميكيا ممتد زمنيا وعناصره العامة لا زالت تتفاعل مع الواقع الموضوعي، يقتضي من وسائل الإعلام السياسي تناولا خاصا، لكن هذا التناول لا

يمكنه أن يخرج عن الثنائية التي سبق رسمها وهي: ثنائية الدولة والمجتمع أو الدائرة الاجتماعية في مقابل الدائرة السياسية أو التواصل الديمقراطي كمقابل للهيمنة السياسية. وهذا الأمر يأخذ أبعاده الحقيقية، حينما يتم تناول حدث ثورات الربيع العربي من منظور المقارنة والتقابل بين وسائل الإعلام الحكومية وبين وسائل الإعلام السياسية. ففي الوقت الذي تسعى وسائل الإعلام الحكومية لخدمة أجندة سياسية مغلقة هي "أيديولوجية الدولة أو النظام السياسي الحاكم"، فإنها تندرج ضمن خانة الإعلام الأيديولوجي، بالصورة التي تم توضيحها في الفصل الأول من الدراسة، والذي يعرف الإعلام الأيديولوجي باعتباره "ذاك الإطار العام الذي يرهن المؤسسة الإعلامية ويجعله منظومة فكرية وسياسية واقتصادية مغلقة تأخذ شكل جهاز دوغمائي مغلق وتدافع عن هذه منظومة سياسية معينة بكل الوسائل والطرق". ويتم ذلك عبر الترويج لفكرة مغلقة، مستعملة كل الأدوات والأساليب الممكنة وغير الممكنة لفرض سلطة سياسية معينة ولو تم الأمر عبر الإشاعات والأخبار الكاذبة التي تصاغ بشكل يقدمها على أنها أخبار صادقة ومن مصدر موثوق تحت غطاء "أفادت مصادر مطلعة" و"أفادت تقارير صادرة عن مكتب الرئيس مبارك"، أو "قالت الحكومة اليمنية"، في حين أن وسائل الإعلام السياسي تقوم بالدور البديل لهذا الإعلام الحكومي مادامت تنتمي لدائرة المجتمع. فهي تستقي مادتها الإخبارية من مكان صناعة الحدث، أي الشارع، ومن صانعيه أي الشعوب وتقدمه لجمهور سياسي يتقاسم ذات الاستراتيجيات الموجودة في الشارع. ما يجعل صناعة الرأي أمرا قائما لأن شروط التفاعل والتناغم متوفرة.

*أما على مستوى الوسيلة، فإن الجزيرة وهي تقوم بنقل أحداث الربيع العربي، تضع نفسها كمقابل موضوعي للإعلام غير الديمقراطي، وبالتالي فإن سياقات التغطية واتجاهاتها تمضي بالكامل في اتجاه مناصرة الشعوب أمام تسلط الدول. وهنا بترز أهم خاصية تميز وسائل الإعلام السياسي باعتبارها جزءا من عملية التغيير السياسي، فبعدما كانت في التجارب الحكومية جزءا من الأجهزة الأيديولوجية للدولة، فإن ذات الوسائل تشارك اليوم في تكوين القيم السياسية الجديدة الناجمة عن التقابل بين سلطتين. وتساعد على تكوين ثقافة سياسية بديلة وتدفع الجمهور للاهتمام بهذه الأحداث والمساهمة في صنع القرار.

إن هذا التناول الذي سبق التأسيس له في القسم النظري من الدراسة، ووجد بعضاً من تفسيراته الموضوعية في هذا القسم التحليلي، يقود إلى أن استراتيجية الجزيرة في صناعة رأي عام عربي من خلال التعارض بين خيارات الشعوب وخيارات الدولة العربية، هي ذات الاستراتيجية التي تم اعتمادها للتمييز بين الإعلام الديمقراطي والإعلام غير الديمقراطي في التجا رب الغربية، وذلك بالصورة التي اعتمدتها كل من هيربرت ماركيز ويرغن هابرماس ونوام تشومسكي ومانويل كاستلز. ومعلوم أن جميع الفضائيات العربية العاملة في الفضاء الإعلامي العربي تعاملت مع أحداث الربيع، لأنها كانت أحداثاً قوية لا يمكن تجاهلها، وأن كل قناة كانت تسعى من زاويتها الخاصة للتركيز على ملفات بعينها في مقابل إقصاء ملفات أخرى. وسواء تعلق الأمر بقناة العربية أو قناة الحرة أو قناة المنار. فكل وسيلة من هذه الوسائل كانت تبني خطابها الإعلامي للجمهور العربي في مسعى لإقناعه بأطروحة خاصة عن الربيع العربي، أو خلق اتجاه سياسي معين تجاه هذه الأحداث. لكن يبدو أن التغطيات المقدمة في نشرات قناة الجزيرة، تؤكد بالفعل بأن الأجندة المعرفية والسياسية للقناة قامت على أساس كسر هيمنة خطاب الدولة، وفسح المجال أمام صوت الشعوب، وما قد يستتبع هذا الأمر من كسر لخطاب الهيمنة وتزييف الوعي الجماهيري، وبناء علاقة جديدة بين الوسيلة بالجمهور لا تقوم بالضرورة على صناعة رأي عام سلبي ومستلب جراء عملية هندسة ذهنية بالصورة التي نظر لها هيربرت ماركيز. كما أن ذات الاستراتيجية تقدم المعادل الموضوعي لما اعتبره يورغن هابرماس "جناية وسائل الإعلام في تحويل الفضاء العمومي إلى حلبة للصراع الضيق والتلاعب السياسي والأيدولوجي والسيطرة على عقول الجماهير". ورغم أن الجزيرة اختارت أن تنتمي لصوت الشعوب، واحتضنت طوعاً ثورات الربيع العربي، لكنها لم تقص الصوت الآخر، وإن كان حضوره محجماً. وفيما يعتمد نوام تشومسكي الربط بين ملكية وسائل الإعلام ودورها في المجتمعات المعاصرة، للتمييز بين المجتمعات الديمقراطية من تلك التي توصف بأنها غير ديمقراطية، فإن العلاقة تأخذ أبعاداً أوسع مما قدمه تشومسكي، حينما يتم التركيز على الممارسة الإعلامية ووظيفة هذه الممارسة في خلق دينامية اجتماعية جديدة. ودور هذه الدينامية في بناء معادلة جديدة وملزمة للمجتمعات الشبكية، وهي المتمثلة في التقابل والتضاد بين الديمقراطية التواصلية

والمهنية السياسية بالصورة التي قدمها العالم مانويل كاستلز. وهذه المعادلة هي صلب الاستراتيجية الرابعة.

بهذا التناول العام لبنية الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة والاستراتيجيات المعتمدة لصناعة رأي عام عربي حيال ثورات الربيع العربي، نخلص إلى أن الاستراتيجيات الأربعة المستخلصة من مجموع القراءة التركيبية للأحداث والمواقف المقدمة في نشرات الحصاد ودورها في صياغة علاقة خاصة بين الوسيلة والجمهور، قامت على بناء تعاقدات سياسية مع الجمهور العربي سواء أكان جمهورا سياسيا أم جمهورا عاما. وأن الإطار العام الباني لهذه الاستراتيجيات الأربعة كان يأتي تبعا لنوعية الجمهور المستهدف. ولهذا جاءت الاستراتيجيات الأربعة موزعة بين إطار معرفي شملت الاستراتيجية الأولى والرابعة وإطار نفسي شمل الاستراتيجية الثانية والثالثة. في حين أن الأبعاد العامة لهذه الاستراتيجيات الأربعة تمثل في التأسيس لثقافة سياسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة السياسية القائمة ومجموع الأدوار التي يقوم بها الجمهور المستهدف.

خلاصات القسم الثاني :

انطلاقاً مما جاء في الفصول الأربعة لهذا القسم التحليلي، والتي تمحورت حول تفسير فرضية عامة مضمونها أن الخبر السياسي في وسائل الإعلام التلفزيوني السياسي، يقوم على وجود آليات واعية وغير واعية تتحكم في الخبر، كما تتحكم في صياغة المخرجات العامة للخطاب الإعلامي لكل مؤسسة إعلامية في تعاطيها مع الأحداث، إلى جانب قدرة هذه الصياغة الخبرية في صناعة رأي عام حيال هذه الأحداث، يمكن القول بأن الاستراتيجية العامة لتحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة من خلال تغطيات ثورات الربيع العربي جاءت محكومة بثلاث ضوابط التفسيرية:

أولاً / على مستوى الانتقاء التحريري

إن المساعي التحليلية لتفكيك العلاقات بين قناة الجزيرة كمؤسسة إعلامية وبين حدث سياسي من حجم ثورات الربيع العربي، يوضح أن الأولويات التحريرية كما هي معروضة في المادة الخبرية في نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل، قامت على إبراز حدث "الهبة الثورية العربية" باعتباره الحدث الإطار في نشرات الحصاد. وفي نفس الوقت، هو الحدث الأول في على مستوى سلم اهتمامات الجمهور العربي سواء ذاك الذي يتظاهر في الميادين والساحات، أو حتى ذاك الذي أثر أن يتابع الأحداث عبر شاشات وسائل الإعلام السياسي. وهذا الأمر يجد تفسيره في كون منتج الخطاب، وهو يسعى لبناء أولويات الجمهور السياسي العربي، وجد أن هذه الأولويات متوافرة لدى هذا الجمهور. الأمر الذي يوضح وجود درجات متقدمة من التناغم بين أولويات الجمهور العربي وبين الأولويات التحريرية لقناة الجزيرة.

ولدعم هذه المخرجات العامة جاءت الخيارات التحريرية لقناة الجزيرة لتؤكد أن سنة 2011 هي سنة الهبة الثورية. وأن هذه الهبة أكلمت دورتها في بعض الدول قبل انقضاء نفس السنة، في حين لا زالت مشرعة على مزيد من الاحتمالات بالنسبة لدول أخرى- خاصة سوريا واليمن-. وبالمقابل فإن مرحلة ما بعد العام 2011 تمثل- من منظور خطاب الجزيرة- مرحلة الثورة المضادة، التي يبدو أنها بعد ست سنوات، لا زالت تعيش على مزيد من مقولات ومشاهد الصراع السياسي والعسكري وحتى الطائفي. هذا إلى جانب تنازع

الأجندات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية. الأمر الذي يجعل مرحلة الحسم الثوري مرحلة مؤجلة حتى إشعار آخر. لكن وبالنظر إلى التجارب الثورية في التاريخ السياسي المعاصر، يبدو أنه كلما اشتدت مظاهر الصراع وتعددت، بين مطالب الثورة وإكراهات الثورة المضادة، كلما كانت مرحلة الحسم الثوري حاسمة في بناء مشروع مجتمعي جديد

أما على مستوى بناء الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، فالملاحظ أن منتج الخطاب ومن ورائه المؤسسة، اعتمد مجموعة من المقولات التحريرية خاصة التقارير الإخبارية والمقابلات الصحفية والتغطيات المباشرة لبلورة استراتيجية مقنعة للرسالة الإعلامية؛ ففي الوقت الذي كشف فيه مجريات التحليل الإحصائي انتصارا واضحا للوظيفة الإخبارية، كما هي معتمدة في التقارير الإخبارية الخاصة بالتغطيات، فإن المقابلات الصحفية كرس كون قضية الربيع العربي قضية عربية من حيث المنطلقات والأهداف، من خلال التأكيد على أن الفاعلين فيها هم الشباب العربي، وبالتالي فإن محلي هذه الثورات يجب أن يكونوا ضيوفا، مع ميزة إحصائية واضحة، تمثلت في غلبة الضيوف الذين ينتمون لدائرة الرأي في مقابل دائرة التحليل أو الإخبار، ما يعني سعي المؤسسة لتصريف المواقف السياسية عن طريق المقابلات الصحفية واختيار عينة خاصة من الضيوف في مقابل إقصاء ضيوف آخرين. أما بخصوص التغطيات المباشرة، القائمة على التناول الحي والمباشر للفعل الثوري، فإن وجود اثني عشر نشرة من مجموع الثلاثين المعتمدة في التحليل، جاءت متضمنة لجميع أشكال التغطيات، حيث كشفت الإحصائيات والأرقام أن تغطية الهبة التونسية كانت تغطية إخبارية محايدة (Neutral News Reporting)، لأنها كانت أول هبة ثورية عربية، وجاءت بغرض الاستجابة لفضول الشارع العربي والتونسي والعربي، لمعرفة ما يقع في هذه اللحظة المفصلية التي جاءت بعد عقود طويلة من هيمنة الفرد الواحد على دواليب السلطة. في حين أن التغطية المباشرة للهبة الليبية تميزت بكونها "تغطية تفسيرية Interpretative News reporting" في المقام الأول. مع حضور لافت لمحددات التغطيات الإخبارية المحايدة. أما الهبة المصرية وبالصورة المستخلصة من نشرات الحصاد فإنها تختزل النمط الثالث من التغطيات والمعروفة "بالتغطية المتحيزة أو الملونة/ Advocacy News Reporting"، دون أن يعني ذلك انتفاء محددات التغطية

الإخبارية والتغطية التفسيرية. ويمكن إرجاع هذا التباين في التغطيات المباشرة- التي تمثل روح الصحافة التلفزيونية- إلى كون الاستراتيجية العامة لبناء الأولويات في الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة للهبات الثورية من خلال التغطيات الحية والمباشرة، تتقاطع حول مجموعة من النقاط المرتبطة بطبيعة ووظيفة هذا الفعل الثوري، لكن تفاصيله تختلف من بلد لآخر. وأن هناك حالة من التوزع بين أشكال التغطيات المباشرة تؤكد أن العالم العربي يعيش حالة انتقال سياسي، أن هذا الانتقال تتباين مستوياته ونتائجه من بلد لآخر.

ثانياً: على مستوى صناعة الخبر، والذي شكل إجابة عن السؤال الإطار المرتبط بماهية الاستراتيجية الخطابية في تحديد المقاصد الواعية وغير الواعية للخطاب الإعلامي. يلاحظ أن صناعة الخبر بما هي عملية أيديولوجية تهدف إلى دعم أو نقض قراءة معنية للواقع الخارجي، الأمر الذي يفسر كون كل خبر يمثل حالة من الانحياز بصيغة أو بأخرى، وبصورة قصدية أو عن غير قصد، فإن مجريات التحليل قادتنا إلى أن أحداث ومجريات الربيع العربي في وسائل الإعلام العربية كانت مثار تنازع بين مقاربتين متباينتين من حيث المبنى والمعنى:

1/ مقارنة مهيمنة تنظر لأحداث الربيع العربي من حيث هي مؤامرة للنيل من "هبة الدولة الوطنية" وزرع بذور الشقاق في المنطقة العربية.

2/ مقارنة وليدة تنظر للأحداث باعتبارها محطة فارقة لإسقاط الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي ومحو الفوارق الاجتماعية، والتقليل من تغول الدولة في وجه المجتمع بما يساعد على بناء تعاقدات سياسية جديدة بين الدولة والمجتمع.

ويبدو أن الجزيرة اختارت- وربما منذ العام 1996- الانخراط في اعتماد المقاربة الثانية، ولهذا جاءت صناعة الخبر في تغطيات قناة الجزيرة لأحداث الربيع العربي كاشفة عن "اتجاه إخباري جديد/New mean stream" يقوم على درجات التفاعل مع الخيارات التحريرية للمؤسسة الإعلامية ومطالب الجمهور العربي. وقد قادتنا المجريات التحليلية المستفادة من نموذج روبيرت ائتمان في تناوله لمفهوم الإطار الإخباري إلى أننا أمام "ثورة عربية واحدة، لكنها أخذت شكل مظهرات إقليمية"، وإن تفكيك البنيات اللغوية والمعجمية

والتركيبة للخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة بشأن هذه الثورات، يقود إلى القول بأن جميع التغطيات المفتوحة والمغلقة في قناة الجزيرة الإخبارية، كانت مؤطرة داخل سياق عام يعكس واقع العلاقة الضدية والصراعية بين الأنظمة السياسية العربية وبين الشعوب بهدف إسقاط النظم السياسية الفاسدة وإحداث التغيير السياسي المطلوب. وهذا ما أوضحته آلية التأطير الإخباري في جميع النشرات، حيث جاء حدث الثورات في صورة مشروع سياسي عربي جديد نابع من احتياجات المجتمع في علاقته غير المتوازنة مع الدولة العربية، منذ بداية الدولة الوطنية في خمسينيات القرن الماضي.

ولأن التجارب الثورية لا تستنسخ ولكن تستلهم، فقد خلصت بنا مجريات التحليل إلى أن الهبة الثورية العربية لها مظهرات إقليمية، وخلالها جاءت الهبة الثورية الليبية هي الأكثر تسليحا في الثورات العربية وأنها قضية الرجل الواحد. في حين أن الهبة الثورية العربية في منطقة الشرق الأوسط من خلال النموذج الأردني، فقد أبانت عن جدل سياسي حول الهوية السياسية للمواطن الأردني في علاقته بالمؤسسة الملكية، والتنازع بين الأصول النجدية والمقدسية للأسرة المالكة في علاقتها بالتركيبة السكانية والعشائرية للشعب الأردني، وبالمقابل جاءت الهبة الثورية العربية خليجيا ممثلة في النموذج البحريني، لتضعنا أمام حراك عفوي أريد له أن يتحول إلى فتنة سياسية تسترشد من النفس الطائفي. وأن الربيع العربي في منطقة الخليج العربي تم تحريكه وتوجيهه لخدمة أجندة إقليمية، تتمثل في سعي إيران لاستعادة نفوذها في منطقة الخليج العربي عبر بوابة المنامة، وأن الحل العسكري المقترح عبر درع الخليج شكل الحل المناسب.

3/ على مستوى السياق المعرفي والسياسي لصناعة الخبر.

ولأن هذا المستوى يمثل إجابة عن السؤال الإطاري المرتبط بالتشكل النهائي للأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة في علاقتها بباقي الأجندات المتصارعة على مستوى الخطاب، فقد تبين من خلال مجريات التحليل أن ثورات الربيع العربي هي الأجندة السياسية للجمهور السياسي العربي، وأن ثورات الربيع العربي تمثل فعلا سياسيا عربيا أخذ شكل حصيلة المواجهة بين المجتمع العربي والدولة منذ تسعينيات القرن الماضي. وساهم في فتح مرحلة سياسية جديدة قوامها الصراع المفتوح بين مقولات التغيير السياسي، وإكراهات

الثورة المضادة، في حين أن الأجندة المعرفية والسياسية أبانت عن حالة من التناغم مع أجندة الجمهور العربي، فقناة الجزيرة التي اختارت منذ انطلاقتها في العام 1996 أن تقف إلى جانب الشعوب العربية في وجه الاستبداد السياسي، وجدت نفسها ومع تفجر ثورات الربيع العربي، في تماس مباشر مع الجمهور السياسي العربي الذي رفض الخضوع للاستبداد، وقرر الخروج للشارع لتحقيق فعل التغيير، وتحولت- أي الجزيرة- ضمن علاقات شبكية إلى نموذجا لوسائل الإعلام السياسي القائم على الدور التغييري للرسالة الإعلامية.

إن درجات التناغم المسجلة بين الأجندة السياسية للجمهور السياسي العربي والأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة، توضح أن ثورات الربيع العربي كقضية سياسية لم تحتل مكانتها في الأجندة الإعلامية، إلا بعد أن أخذت مكانتها في الأجندة الجماهيرية، وبذلك فإن تغطيات الجزيرة قامت بمهمة تدعيم عناصر ومحددات أجندة موجودة فعليا لدى الجماهير العربية، وأن هذه التغطيات أكدت أن ثورات الربيع العربي أضحت جزءا من المخيال السياسي العربي. فهي تؤثر في تفكير الجمهور العربي سواء أكان جمهورا عاما أو جمهورا سياسيا في تلك القضايا فقط. وإذا كان الرهان المركزي لأي تغطية إخبارية يقوم على مجموعة من العناصر الأساسية المرتبطة بالوصول والنجاح في التأثير على أكبر قاعدة من الجمهور بما يساعد على بناء نسق فكري وقيمي للمتلقي عموما وصناعة رأي عام، فإنه ومن خلال القسم الثالث من الدراسة سيتم البحث عن هذه الإجابات من منظور خارجي عبر آلية الاستمارة والتطبيق على النخبة العربية.

أما على مستوى دور الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة في صناعة الرأي العام العربي خلال الربيع العربي، والآليات التي تم اعتمادها لتحقيق هذه الصناعة، وبالنظر إلى الإطار الجديد المتحكم في عميلة صناعة الرأي العام، وذلك ضمن الإطار العام للمجتمعات الشبكية، القائم على العلاقة الجدلية بين الديمقراطية التواصلية والضبط الاجتماعي، فمن البديهي أن يكون فعل صناعة الرأي العام فعلا مغايرا لا يقوم بالضرورة على آليات " القولية والتحكم" بقدر ما يقوم على التفاعل بين الوسيلة والجمهور. وبالنظر لطبيعة الجمهور العربي في هذه المرحلة، سواء تعلق الأمر بالجمهور العام أو الجمهور السياسي. ومادامت المعلومة في

المجتمع الشبكي متوفرة من مصادر متعددة، والمنافسة بين وسائل الإعلام السياسي على أشدها لجذب مزيد من الجمهور، يمكن القول بأن عملية صناعة الرأي العام العربي ضمن الإطار العام لأداء الجزيرة تحقق اعتمادا على مستويين اثنين هما:

1/ اعتماد مقولات التغيير السياسي كخيار أساسي، يميز الأداء العام لجميع وسائل الإعلام السياسي العربي بما فيها الجزيرة والعربية والحرّة والمنار. فجميع هذه الوسائل كانت تجد نفسها في قلب جملة من الأحداث المتسارعة والمتفاعلة والمصيرية. وكانت ملزمة بالتعاطي مع هذا الحدث.

2/ تناغم الأجندة السياسية للجمهور العربي، سواء أكان جمهورا عاما أم جمهورا سياسيا، مع الأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة. ويبدو أن هذا المستوى الثاني حاسم في التمييز بين وسائل الإعلام السياسي بالنسبة للجمهور العام والجمهور السياسي وحتى المتابعين من الخارج.

3/ اعتماد منظور ثنائي للرأي العام العربي يقوم على ضرورة التمييز بين الجمهور السياسي والجمهور العام.

إن المخرجات العامة لصناعة الخبر في تغطيات الجزيرة، قامت على أولوية التعاطي مع حدث ثورات الربيع العربي باعتبارها أهم حدث سياسي عربي، ولهذا لوحظ أن هناك احتفاء واضحا للوسيلة (قناة الجزيرة) بالحدث (ثورات الربيع العربي)، لأنها يمثل "مختبرا لبناء مستقبل خارج المنظومة الاستبدادية للدولة الوطنية العربية". ومادام الأمر يتعلق بحدث مركزي بتمظهرات إقليمية، فقد كانت المراوحة بين وظائف التغطيات الإخبارية عملا ضروريا. فتغطية الثورة التونسية كانت تغطية إخبارية في المقام الأول. وتغطية الثورة الليبية كانت تغطية تفسيرية وتغطية الثورة المصرية كانت تغطية متحيزة. في حين كان الهدف العام من هذه المراوحة في التغطيات الثلاثة قائم على إضفاء شرعية في مقابل نزع شرعية أخرى. أي أن هذه التغطيات كانت تهدف لدعم وشرعة خيارات الثورات باعتبارها "خيارا مجتمعيا جديدا في مقابل نزع الشرعية عن "منظومة الدولة الاستبدادية العربية". وهنا تحديدا تكون الجزيرة في تغطياتها للربيع العربي قد سعت لتكون أداة للتحرر لا وسيلة للسيطرة.

إن ذات المنطق الموجه لصناعة الخبر في تغطيات الجزيرة يقود طوعا، إلى القول بأن صناعة الرأي العام، وبالرغم من أنها عملية مركبة يتداخل في الجانب النفسي مع المعرفي مع الثقافي والسياسي. وأنها محصلة الفعل التأثيري للرسالة في علاقتها بالجمهور (جمهورا عاما أو جمهورا سياسيا)، فإن الأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة كانت تعمل من خلال صناعة الخبر إلى التعاطي مع الجمهور العربي باعتباره جمهورا غير متجانس. ولهذا عملت على بناء تعاقدات سياسية مع الجمهور العربي مع استحضار فوارق ضرورية بين أهم مكونات هذا الجمهور. فحينما كان الأمر يتعلق بجمهور سياسي مالك لدرجات متقدمة من الوعي والمعرفي والسياسي، يتم اللجوء إلى آليات معرفية وهي المرتبطة باستراتيجية التماهي مع الجمهور السياسي وتبني مطالب الشارع، أو استراتيجية المحاججة بين خيارات الدولة وخيارات المجتمع. وفي هذا المستوى يكون الهدف من عملية التعاقد بين الوسيلة والجمهور السياسي هو جعل هذا الأخير (الجمهور السياسي العربي) قادرا على اكتشاف قدراته الذاتية، وإمكانية تغيير نفسه بنفسه. وحينما يتعلق الأمر بالجمهور العام كان يتم اللجوء للآليات النفسية، وهو ما تم إبرازه من خلال استراتيجية التثوير والتحريض واستراتيجية تبئير القضية المركزية وكشف الحقائق. وحينها يكون الهدف هو عرض وجهات النظر أمام الجمهور العام، بما يساعد على إخراجه من دائرة الجمهور العام إلى دائرة الجمهور السياسي.

-

القسم الثالث

القسم التفسيري للدراسة

تقديم:

في هذا القسم الثالث الذي يمثل الجانب التفسيري من الدراسة، سيتم الاعتماد على تقنية الاستمارة للبحث في الاتجاهات العامة للرأي العام العربي حيال القضايا الثلاثة الكبرى في الدراسة، والمتمثلة في الثورات العربية وتغطيات الجزيرة لهذه الثورات، ودور الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر لهذه الثورات. وتأثير ذلك على سياقات الانتقال الديمقراطي في دول العالم العربي. ومن ثم مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها مع ما تم التوصل إليه في القسم الثاني الخاص بتحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، والاستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل القناة لصناعة رأي عام عربي موحد تجاه قضايا الربيع العربي. كل ذلك وفق منظور المنهج النسقي المعتمد في الدراسة الذي يعتمد على جدلية الداخل والخارج في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية.

وكما سبقت الإشارة لذلك في سياق القسم الأول، فإن الدراسة تتبنى المنظور السياسي لمفهوم الرأي العام القائم على التفاعل الإيجابي بين سلطة الوسيلة الإعلامية وسلطة الجمهور. وهذا المنظور التفاعلي يقوم بدوره على فهم واستيعاب الرأي العام العربي باعتباره "موقفا جماعيا واعيا لمجموعة من الأفراد الذين يعبرون عن هذا الموقف بصورة حرة وواعية عن تأييد أو معارضة قضية سياسية معينة" (396).

وعلى هذا الأساس، فإن اعتماد المنظور السياسي للرأي العام في هذا القسم من الدراسة، يتخطى وجهة نظر أو موقف الجمهور العام، الذي يمثل درجة دنيا من درجات الجمهور مقارنة بالجمهور السياسي الذي يلعب دورا محوريا في تشكيل وصناعة الرأي العام. ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى كون الجمهور السياسي يمتلك "الشروط العامة للتناول العلمي للرأي العام من حيث المعرفة والإدراك والشعور بالحق في المساءلة" (397). وبهذا المعنى فإن الرأي العام العربي يأخذ أبعاده الموضوعية في هذا القسم، عندما يحيل على "وجهات النظر أو الوعي المعرفي والسياسي السائد وسط أعضاء الجمهور السياسي العربي الذين يمتلكون درجات متقدمة من الوعي الجمعي إزاء موقف أو قضية من القضايا

³⁹⁶ - سعد الدين خضر، "الرأي العام وقوى التحريك" مطبعة الجمهورية، الموصل، 1968، الطبعة الأولى، ص: 16

³⁹⁷ - المرجع السابق ص: 22.

السياسية".⁽³⁹⁸⁾. وهذا التناول يجعل الرأي العام قوة سياسية فاعلة ، قد تكون غير مرئية أو مدونة في النصوص الدستورية للدول، إلا أنها سلطة قائمة الذات، تتمظهر عبر مواقف وقرارات مجموع الأفراد المكونين للجمهور السياسي.

³⁹⁸ - المرجع السابق ص: 25.

الفصل الأول :

الإجراءات التحليلية للاستمارة:

إن التناول السياسي للرأي العام بالصورة المقدمة في الدراسة، يجعل استطلاع الرأي كآلية للقياس والتحليل والتفسير، ليس مجرد وسيلة تقنية للبحث في أولويات وميولات وقناعات النخب السياسية تجاه الإشكاليات التي تتناولها الدراسة فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك ليصبح أداة ناجعة لتحليل وفهم القضايا السياسية الكبرى ووزن النخبة السياسية فيها، وتصورات هذه النخبة بشأن للسياسات الداخلية والخارجية للدول العربية في بداية الألفية الجديدة. وبهذا المعنى يصبح استطلاع الرأي العام- حسب الدراسة- أداة ديمقراطية لتقييم أداء السياسات والأفراد الفاعلين فيها أي النخبة السياسية نفسها. والأهم أنها تقدم خلاصات عامة يمكن الاعتماد عليها لتقييم مرحلة معينة من حياة مجتمع معين واستشراف المستقبل (399).

وهذا التناول بدوره يجعل قياس اتجاهات الرأي العام حول القضايا الكبرى للدراسة، ليس مجرد عمليات رقمية تعتمد على تقنيات علم الإحصاء ولكن باعتباره نقطة تقاطع منهجي لمجموعة من الحقول المعرفية خاصة علمي الاجتماع والسياسة لتفسير هذه التخرجات الإحصائية ووضعها في سياقها الحقيقي. (400).. وإذا كان القسم الثاني من الدراسة المتعلق بتحليل الخطاب، قد تم التركيز فيه على نشرات الأخبار التي تمت خلال العام 2011 أي سنة الهبة الثورية، فإنه سيتم التركيز خلال هذا القسم الميداني الثاني من الدراسة، على حيز زمني مغلق يمتد ما بين 2011- 2016. أي ست سنوات من عمر مرحلة الثورة المضادة. وهذا الحيز الزمني المغلق، يمثل مرحلة كافية لرصد التوجهات العامة للرأي العام العربي، حول القضايا الإشكالية الثلاثة التي تسعى الدراسة للإجابة عنها.

399- دوريس جرابر ودينيس ماكويل وبيبا نوريس وآخرون، "سياسة الأخبار، أخبار السياسية"، ترجمة زين الدين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص:212.

400- عاطف عدلي العبد "الرأي العام وطرق قياسه"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006، الطبعة الأولى، ص73-75.

البحث الأول: مجتمع البحث وعينة الدراسة:

لقد اختار الباحث منذ البداية استخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية لجمع المادة العلمية للدراسة الميدانية،⁽⁴⁰¹⁾. ويتميز هذا النمط من العينات البحثية، بكونه عينة مركبة تجمع بين خصائص العينة العشوائية التي تقوم على توافر احتمالات متساوية لكل مفردة من مفردات المجتمع في الظهور في العينة، وبين العينة الطبقية التي تقوم على تقسيم المجتمع إلى طبقات. وبالنظر إلى أن مجتمع الدراسة مكون من النخب السياسية في الدول العربية، فقد تم اختيار عينات عشوائية ضمن طبقة النخبة السياسية بما يساعد على توافر الخصائص العامة للعينة التي تضمن تمثيل النخبة السياسية في جميع مفردات العينة المعتمدة في الدراسة. وقد جاءت العينة الإجمالية مكونة من 400 عينة موزعة على اثنتي عشرة (12) دولة عربية، هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا عن منطقة المغرب العربي، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين واليمن عن منطقة الخليج العربي، ومصر وسوريا والأردن عن منطقة المشرق العربي. وقد تم تحديد عدد الاستثمارات المخصصة لكل بلد من البلدان الاثني عشر وفق عملية حسابية تأخذ بعين الاعتبار العدد الإجمالي لسكان كل بلد حسب إحصاءات عام 2016. ووزعت العينات طبقاً للجدول التالي.

⁴⁰¹ - ماجد عثمان "قياس الرأي العام" من النظرية إلى التطبيق، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص: 50-52.

جدول رقم (26) توزيع عينات الاستثمار على الدول المعتمدة في التحليل:

م	الدولة	عدد السكان	النسبة المئوية لسكان الدولة على مجموع سكان دول العينات	عدد الاستثمارات المعتمدة	النسبة العامة
1	مصر	88	%31	124	%31
2	تونس	11	%4	16	%4
3	ليبيا	7	%2.5	10	%2.5
4	سوريا	24	%9	36	%9
5	اليمن	27	%9.5	38	%9.5
6	المغرب	34	%12	48	%12
7	الأردن	7	%2.5	10	%2.5
8	قطر	3	%1	4	%1
9	البحرين	2	%1	4	%1
10	الجزائر	38	%13.5	54	%13.5
11	السعودية	31	%11	44	%11
12	الإمارات	9	%3	12	%3
	المجموع	281 مليون	%100	400	%100

وقد كان التركيز في المراحل الأولى لإعداد الاستثمار على الدول الخمس التي تأثرت بصورة مباشرة بأحداث الربيع العربي. لكن تبين أن الاقتصار على هذه الدول دون غيرها قد يشكل ضربا من التعسف والتحجيم للنتائج المتحصل عليها. ولأن الدراسة تسعى لصمود نتائج الدراسة وإطالة أمد صلاحيتها في وجه المتغيرات السياسية المتسارعة في المنطقة، فقد تمت إضافة المغرب والأردن، لخصوصية وأهمية تجربتهما السياسية في التعاطي مع الربيع العربي، في حين أضيفت قطر لأنها البلد الخليجي الذي يحتضن قناة الجزيرة موضوع الدراسة؛ وتمت إضافة كل من البحرين والسعودية والإمارات طلبا لمزيد من التحليل والمقارنة. ورغم أن السعودية والإمارات ظلتا بعيدتين عن رياح الربيع العربي، إلا أن هذا لا ينفي تأثير وتأثير الرأي العام للنخبة السياسية في هذه الدول بما جرى ويجري في المنطقة العربية. وقد تم توزيع هذه الدول الاثني عشر إلى ثلاث مستويات جغرافية وإقليمية هي منطقة الخليج العربي والمغرب العربي والمشرق العربي. وهذا التوزيع الإقليمي للرأي العام العربي إلى رأي عام مشرقي (الشرق الأوسط) ورأي عام مغاربي ورأي عام خليجي، معتمد

ومعمول به في دراسات الرأي العام التي لا تكتفي بالنتائج العامة للرأي العام في صورته الشمولية، بل توسع من حجم التحليل والتفسير والمقارنة بين العام والخاص وبين الخاص والخاص.

وقد قام الباحث بتصميم استمارة مكونة من 21 سؤالاً موزعين إلى ست محاور موضوعية مترابطة ومتسلسلة من العام إلى الخاص، وذلك بهدف معرفة آراء واتجاهات المبحوثين من النخبة السياسية العربية حول القضايا الإشكالية التي تطرحها الدراسة. (402). وقد جاء التصميم النهائي للاستمارة موزعاً على المحاور التفسيرية الثلاثة التالية:

- ❖ المحور الأول: البيانات الديمغرافية للمستجوبين (الإحصاءات الوصفية للعينة)
- ❖ المحور الثاني: اتجاهات الرأي العام العربي حول الربيع العربي
- ❖ المحور الثالث: اتجاهات الرأي العام العربي حول وسائل الإعلام السياسي والربيع العربي
- ❖ المحور الرابع: اتجاهات الرأي العام العربي حول مهنية الجزيرة.
- ❖ المحور الخامس: اتجاهات الرأي العام العربي حول تغطيات الجزيرة وصناعة الرأي العام
- ❖ المحور السادس: اتجاهات الرأي العام حول الجزيرة والربيع العربي ومآلات الانتقال الديمقراطي.

وبغية التوصل لنتائج تفصيلية قادرة على تقديم أكبر قوة تفسيرية لإشكالية الدراسة، وتأسيساً على هذه المنطلقات المنهجية العامة جاءت القسم الثالث من الدراسة محكوماً من الناحية الإجرائية بالمراوحة بين مستويين تفسيريين هما:

أولاً/ اتجاهات الرأي العام العربي في شموليته: والذي يمكن قياسه من خلال مدى قدرة العينة المختارة على تمثيل المجتمعات العربية في تعدديتها وتنوعها خلال مرحلة الربيع العربي.

ثانياً / اتجاهات الرأي العام الإقليمي: والذي يمكن قياسه هو الآخر من منطلق إقليمي موزع بين الرأي العام المغربي العام الخليجي والرأي العام الشرق أوسطي. والهدف من هذا التوزيع هو التوصل إلى نتائج معينة ومقارنتها بين الأقاليم الثلاثة المشكلة للخريطة الجغرافية والسياسية للعالم العربي.

402 - أنظر استمارة الدراسة في الملحق رقم

وبعد تقييم الاستمارة من قبل لجنة علمية مكونة من خمسة (5) أساتذة جامعيين يعملون في تخصصات وحقول بحثية تتقاطع مع الإشكاليات العامة للدراسة (403). اعتمد الباحث طريقة "كرة الثلج/snow-balling" لجمع البيانات من قبل المبحوثين. شملت العينة الأولية عددا من المبحوثين من المحيط المهني والأكاديمي للباحث الذين تمت مراسلتهم بالبريد الإلكتروني E-Mail، وقاموا بتزويد الباحث بعناوين مجموعات أخرى من المبحوثين من محيطهم العلمي والعمل. وبذلك جاءت عينة الدراسة ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلا صحيحا كون مفرداتها مكونة في الغالب من أساتذة جامعات وصحفيين وسياسيين ومهندسين وأطباء، وهم أكثر المستجوبين معرفة وقدرة على رصد وتحليل الإعلام السياسي ممثلا في قناة الجزيرة، ودورها في صناعة الرأي العام العربي خلال الثورات الربيع العربي. لكن وبالنظر إلى صعوبة الوصول لمستجوبين في بعض الدول خاصة مصر وسوريا والسعودية، ورفض أغلب من تم الاتصال بهم الإدلاء برأيهم عبر استطلاع الرأي الإلكتروني، تم اللجوء لعملية استطلاع الرأي عبر التواصل المباشر مع المستجوبين. ورغم أن هذا النهج يبقى مقبولا من الناحية العلمية، ويساعد على تغطية النقائص التي قد تطال العينة، فقد كنا نجد صعوبة بين الفينة والأخرى في أخذ الآراء بصورة موضوعية من المستجوبين. أما بالنسبة للحدود الزمانية التي اعتمدتها الدراسة لتوزيع الاستمارة فقد امتدت سنة كاملة ما بين (مارس 2015 وأبريل 2016)، في حين تم تخصيص الأشهر الستة الأخيرة من العام 2016 لجمع الاستمارات المتبقية من مصر وسوريا والسعودية. وبعد استعادة جميع الاستمارات الأربعمئة (400)، جرى معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية أليا باستخدام برنامج الجزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية / Statistical Package for social science (SPSS) ، وتبين أن (389) استمارة فقط صالحة للبحث العلمي.

403- تم تحكيم الاستمارة من قبل الأساتذة التالية اسماؤهم:

-د/يحيى اليحيياوي: جامعة محمد الخامس بالرباط

-د/معتصم بابكر: جامعة الخرطوم السودان

- د/ محمد الأصفر: جامعة الفاتح ليبيا

- د/ أشرف جلال: جامعة قطر

المبحث الثاني : تفسير البيانات الديمغرافية للمستجوبين:

يمثل هذا المحور المبحث الأول من الاستمارة المرتبط بالإجراءات التحليلية للعيينة وتوزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية العامة. وقد جاء في الاستمارة مكوناً من ستة عناصر خاصة بالبيانات الخاصة للمبحوثين ممثلة في البلد، والجنس، والعمر والمستوى التعليمي، والمجال الوظيفي، وسنوات الخبرة. والهدف الذي وضعت من أجله هذه الوحدات التحليلية هو اختبار مدى الكفاية التفسيرية للعيينة، ومدى تمثيلها للنخبة السياسية في الدول الاثني عشر المعتمدة في الاستمارة. وقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية الموجودة في استمارة الاستقصاء لمعرفة توزيع بيانات البحث حسب هذه المتغيرات الستة.

1/ توزيع مفردات العينة حسب البلد:

إن تمثيلية الرأي العام العربي في عينة الدراسة تقتضي بالضرورة أن يكون ممثلاً ومعبّراً عن أكبر نسبة ممكنة من النخبة السياسية في الدول العربية، ولهذا نعتبر حضورَ وتمثيليةَ 12 دولة عربية في الاستبيان من مجموع 22 دولة العالم العربي، اختياراً منهجياً مقبولا يمكن الاطمئنان للنتائج المستخلصة منه من الناحية الكمية والكيفية، مادامت النسبة المعتمدة تمثل أكثر من النصف. كما أن توزيع العينات على الدول الاثني عشر، جاء منسجماً مع حجم السكان في كل بلد، كما هو موضَّح في الجدول أسفله،

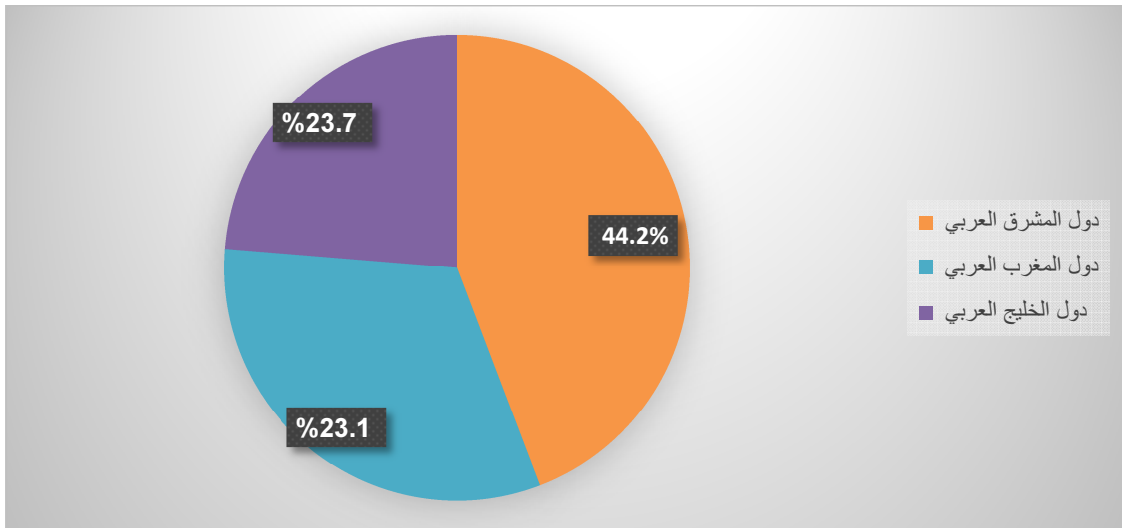
الجدول رقم (27) توزيع عدد مفردات العينة حسب الدول.

الدولة	التكرار	النسبة
الجزائر	52	13.4
البحرين	4	1.0
مصر	119	30.6
الإمارات العربية المتحدة	12	3.1
الأردن	10	2.6
ليبيا	12	3.1
المغرب	46	11.8
قطر	4	1.0
المملكة العربية السعودية	35	9.0
سوريا	42	10.8
تونس	16	4.1
اليمن	37	9.5
المجموع	389	100

فعلى المستوى القطري، وكما هو مبين في الجدول أعلاه، نجد أن جمهورية مصر العربية حصلت على أكبر نسبة من العينات بمعدل تكرار بلغ 119 عينة مفردة، بنسبة مئوية بلغت 30 في المئة من العينة العامة للدراسة. ويمكن إرجاع هذا التفوق العددي لمصر على مستوى عينة الدراسة، إلى تعداد سكان مصر والذي يبلغ 90 مليون نسمة، إلى جانب الاعتبار السياسي الذي جعل من الثورة المصرية ثورة مكتملة العناصر والأركان، وتميز هذه الثورة مقارنة بتجارب ثورية عربية أخرى. وهذا ما تمت ملاحظته على مستوى تحليل الخطاب في القسم الثاني من الدراسة. حيث سُجِّلَ تركيز واضح من قبل منتج الخطاب على الثورة المصرية باعتبارها "ثورة قيادية لها تداعيات مباشرة على باقي التجارب الثورية العربية". كما أن دول الربيع العربي الخمس، أي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا جاءت ممثلة بقوة وحصلت على 67% من مجموع النسبة المئوية للعينات المعتمدة وبمعدل تكرار بلغ 226 عينة مفردة من مجموع المفردات البالغ عددها 389 مفردة. وهذه النسبة المهيمنة توضح مرة أخرى أن النتائج العامة للدراسة تعتمد بنسبة كبيرة على هذه النسب الخاصة بالدول الخمس. دون أن يؤدي ذلك إقصاء باقي الدول العربية الأخرى.

ومعلوم أن هناك مقاربات حاولت أن تختزل ثورات الربيع العربي، في الدول الخمسة التي تأثرت بصورة مباشرة بالأحداث الثورية، إن على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري، لكن تلك المقاربات بقيت قاصرة ولم يكن باستطاعتها أن تقدم نتائج يمكن الاطمئنان لها، مادامت الأحداث الثورية غير قابلة للاختزال في أشكال وقوالب خاصة. فلكل بلد خصوصيته التي لا يمكن تعميمها على بلد آخر، فدول الخليج مثلا، ورغم أنها تتبنى نظاما ربيعيا إن على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فإنها لم تسلم من رياح التغيير خاصة مع التجربة البحرينية. وإذا كان التغيير الحقيقي هو ذاك الذي يطال البنيات الذهنية للرأي العام، فالمؤكد أن اتجاهات الرأي العام الخليجي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي ليس هي ذاتها بعد الربيع العربي. أما على المستوى الإقليمي، وكما هو واضح من توزيع الدول الاثني عشر، فإن مفردات عينة الدراسة تستجيب لتقسيم أقاليمي، يأخذ بعين الاعتبار حضور الأقاليم العربية الثلاثة في الدراسة، أي المشرق العربي (الأوسط) والمغرب العربي والخليج العربي.

الشكل رقم (28) توزيع مفردات العينة حسب الأقاليم الثلاثة:



ويبين الشكل الهندسي أعلاه أن التوزيع الحسابي العام لمفردات العينة كشف عن تقسيم ثلاثي للدول الاثني عشر إلى ثلاثة أقاليم نال فيها إقليم المشرق العربي نسبة 44.2%، متبوعاً بمنطقة المغرب العربي بنسبة 32.1%، ثم أخيرا الخليج العربي بنسبة 23.7%. ويبدو أن لهذا التقسيم الإحصائي دلالاته السياسية التي تمكن رصدها على المستويين الواقعي

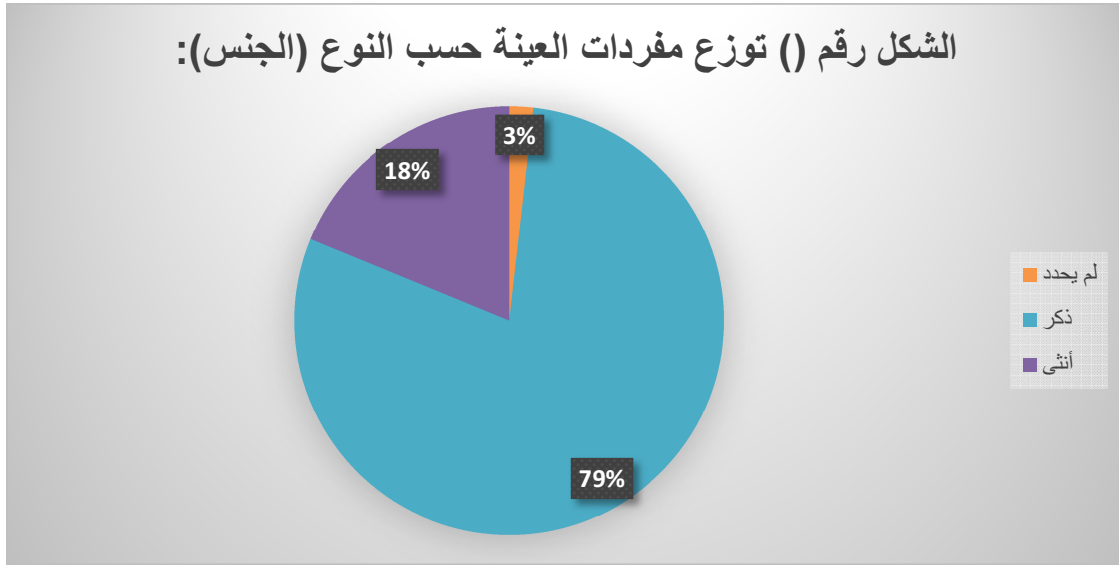
والتحليلي؛ فالتوزيع العام لأحداث الربيع العربي بالصورة التي وقع فيها خلال سنة الهبة الثورية يفسر كون الانطلاقة الأولى للثورات العربية كانت من تونس، حيث كان للهبة التونسية تأثيرا واضحا على باقي الثورات العربية. لكن ما وقع في مصر من أحداث، والأحداث الأخرى التي تشهدها سوريا حتى يومنا هذا، يؤكد بالفعل أن هناك امتيازاً عددياً وسياسياً لمنطقة المشرق العربي. كما أن هذا الأمر يجد تفسيراته في كون منطقة "المشرق الأوسط" ولا اعتبارات دينية وسياسية ظلت دوماً مهيمنة على خريطة الأحداث السياسية الكبرى في العالم العربي تبدو واضحة على مستقبل هذه الرقعة الجغرافية من العالم. كما أن هذا التقسيم ينسجم أيضاً مع ما توصل إليه الباحث في القسم التحليلي من الدراسة، حيث لوحظ تركيزاً واضحاً من قبل قناة الجزيرة الإخبارية على أحداث الربيع العربي التي وقعت إقليم المشرق العربي. ويكفي أن نذكر بأن التغطيات المباشرة التي تمثل روح العمل الصحفي في وسائل الإعلام السياسي التلفزيوني، نالت منها الثورة المصرية نسبة ثمان نشرات من مجموع اثني عشرة نشرة. ولهذا الرقم دلالة الاستثنائية على مستوى الحدث المصري، والأحداث التي وقعت في المشرق العربي.

أما حصة منطقة الخليج العربي التي بلغت 23% فإنها تكشف أن هذه المنطقة لم تسلم من رياح التغيير، بالرغم من الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تميزها. فالأحداث الكبرى التي شهدتها مملكة البحرين، وكذا اليمن التي تمثل في جوهرها دولة خليجية، بالرغم من المناكفات السياسية لبعض دول مجلس التعاون التي تسعى لوضعها خارج الإطار الخليجي لاعتبارات سياسية وطائفية واقتصادية، إلا أن كل ما وقع من تطورات سياسية وعسكرية في اليمن منذ بدء ثورات الربيع العربي، يمكن أن نجد رجع صدها في باقي العواصم الخليجية. وما المبادرة الخليجية التي فرضتها دول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية، لتلافي مزيد من التصعيد العسكري في اليمن طوال عام 2011، والتدخل الخليجي في اليمن عبر عاصفة الحزم وما تلاها، إلا مؤشرا على أن اليمن جزء من الخليج، أو على الأقل حديقته الخلفية التي ستظل دوماً مصدراً لاستتباب الأمن أو زيادة منسوب التوتر والقلق فيه.

2- توزيع مفردات العينة حسب النوع :

أما على مستوى متغير النوع/ الجنس، فقد جاءت نتائج توزيع العينة كاشفة لتوزيع غير متوازن بين مفرداتها حيث كانت الغلبة المطلقة للعنصر الذكوري.

الشكل رقم (29) توزيع مفردات العينة حسب النوع (الجنس):



ويُتَبَيَّنُ من المعطيات المستخلصة من الشكل الهندسي أعلاه، هيمنة واضحة للعينات المفرد الخاصة بالذكور، والتي بلغت 309 عينة بنسبة 79.4 % في مقابل 37 عينة مفردة للإناث بنسبة مئوية ناهزت 18.8%، وامتناع 7 مستجوبين عن الإدلاء بهويتهم النوعية. ويمكن إرجاع حالة انعدام التوازن على مستوى العينة العامة للدراسة إلى الهيمنة الذكورية، التي تمثل جزءاً من اللاشعور التاريخي للمجتمعات العربية، القائم منذ القدم على النظر للرجل باعتباره المركز والمرأة باعتبارها الهامش أو الملحق، وهو ما يشكل عنفا رمزيا ضد الأنثى، حسب منظور عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو⁽⁴⁰⁴⁾. .. فالهيمنة الذكورية التي كشفت عنها عينات الدراسة، تؤكد مرة أخرى بأننا لا زلنا بصدد معطى ناتج عن تراكمات تاريخية واجتماعية وسياسية. وأن ذات الهيمنة الذكورية لا زالت تمثل جزءاً من البنية السياسية التقليدية العربية التي ظلت محافظة على شرط استمراريتها منذ خمسة عقود خلت.

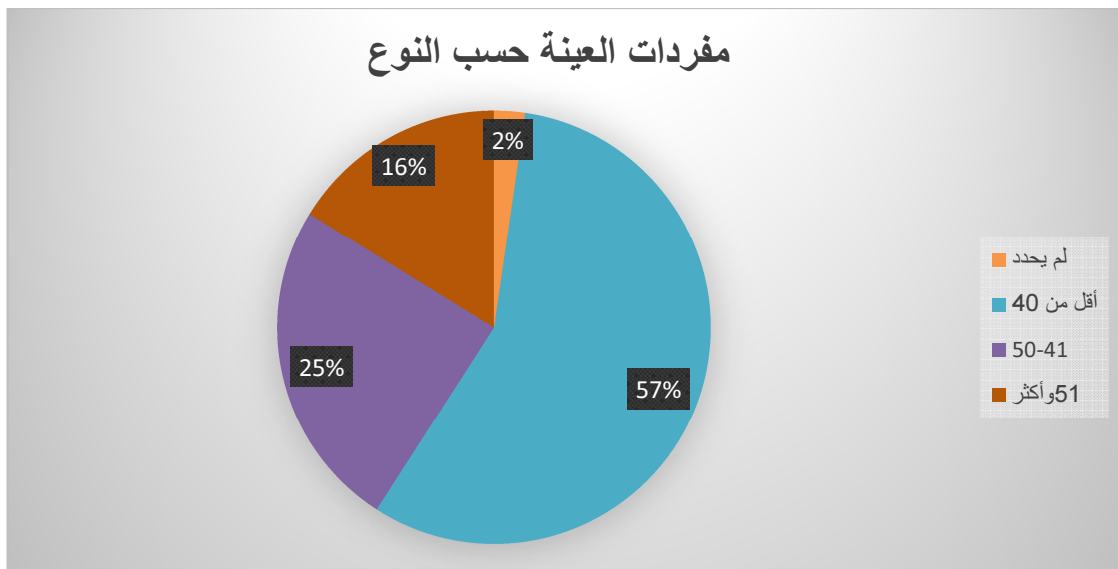
⁴⁰⁴ - بيير بورديو " الهيمنة الذكورية"، ترجمة سليمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009 ص:

ورغم محاولات الباحث توجيه الاستثمارات للعنصر النسوي بصورة مقصودة، فإن درجات الاستجابة كانت قليلة جدا مقارنة مع نسبة الذكور، في حين أن أغلب استجابات العنصر النسوي جاءت من مصر وتونس، وهذا معطى إضافي آخر يؤكد أن الثورات أو الفعل الثوري العربي، كان شاملا وطال جميع البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

3- توزيع مفردات العينة حسب العمر:

يبقى متغير العمر أو سن المستجوبين عنصراً أساسياً في مستويات القوة التحليلية للاستمارة لما لهذا المتغير من تأثير على المخرجات العامة للقسم التفسيري للدراسة. وخلال ذلك يُلاحظ أن التوزيع العام لعينات الدراسة على مستوى العمر، جاء كاشفاً عن هيمنة الفئة العمرية لأقل من 40 سنة. وكما هو مبين في الجدول أسفله

الجدول رقم (30) توزيع مفردات العينة حسب العمر:



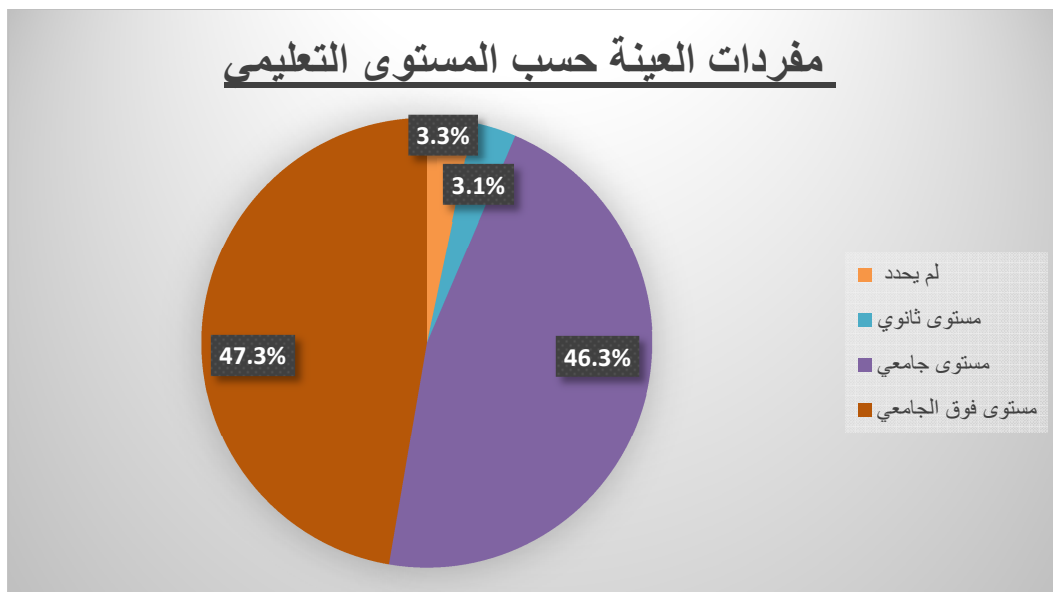
ويوضح الرسم البياني، أن نسبة الفئة العمرية للمستجوبين الذين تقل أعمارهم عن (40) أربعين سنة، شكلت 221 عينة من مجموع عينات الدراسة، بنسبة بلغت 56.8%، ما يعني أن أكثر من نصف العينة المعتمدة في الدراسة الميدانية، تنتمي لفئة الشباب. متبوعين بالفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 24.7%. وهذا التوزيع الإحصائي يوضح أن متوسط النسبة العامة الغالبة على عينة الدراسة، موزعة عمرياً بين ثلاثين سنة وخمسين سنة، وهو

التناول الذي يتمشى مع السياق العام لثورات الربيع العربي، القائمة على أنها ثورات الشباب العربي الطامح لتغيير المعادلات السياسية التي صنعها الجيل السابق أي جيل الشيوخ.

4- توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

عادة ما يتم التعامل مع متغير المستوى التعليمي باعتباره معطى حاسما في المخرجات العامة لنتائج الاستبيانات. والمستوى التعليمي العام للعينة المعتمدة في الدراسة له أكثر من دلالة، لأنه هو الأساس الذي تُبنى عليه درجات مصداقية النتائج المتحصل عليها، ومدى نجاعتها التفسيرية. وكما هو مبين في الشكل الهندسي أسفله، فإن أهم ما يميز العينة المعتمدة في الدراسة هو التفوق الواضح للأفراد الحاملين للشهادات فوق الجامعية 184 عينة مفردة بنسبة بلغت 47.3% متبوعين بعينة الأفراد الحاملين لشهادات جامعية بمعدل تكرار بلغ 180 عينة مفردة وبنسبة بلغت 46.3%. وهذا يعني أن 93.3% من عينات الدراسة يحمل أصحابها شهادة جامعية فما فوق. وهو الأمر الذي يؤكد أن العينة العامة المعتمدة عينة واقعية تنسجم مع الإطار العام لموضوع للدراسة. لأن من شروط الكفاية التفسيرية لعينة النخبة السياسية كعينة للدراسة الميدانية هو امتلاكها لدرجات علمية قادرة على تمكينها من تحليل وتفسير الأحداث والوقائع الخارجية بصورة علمية أو على الأقل موضوعية.

الشكل رقم (31) توزيع مفردات العينة حسب المستوى الدراسي:

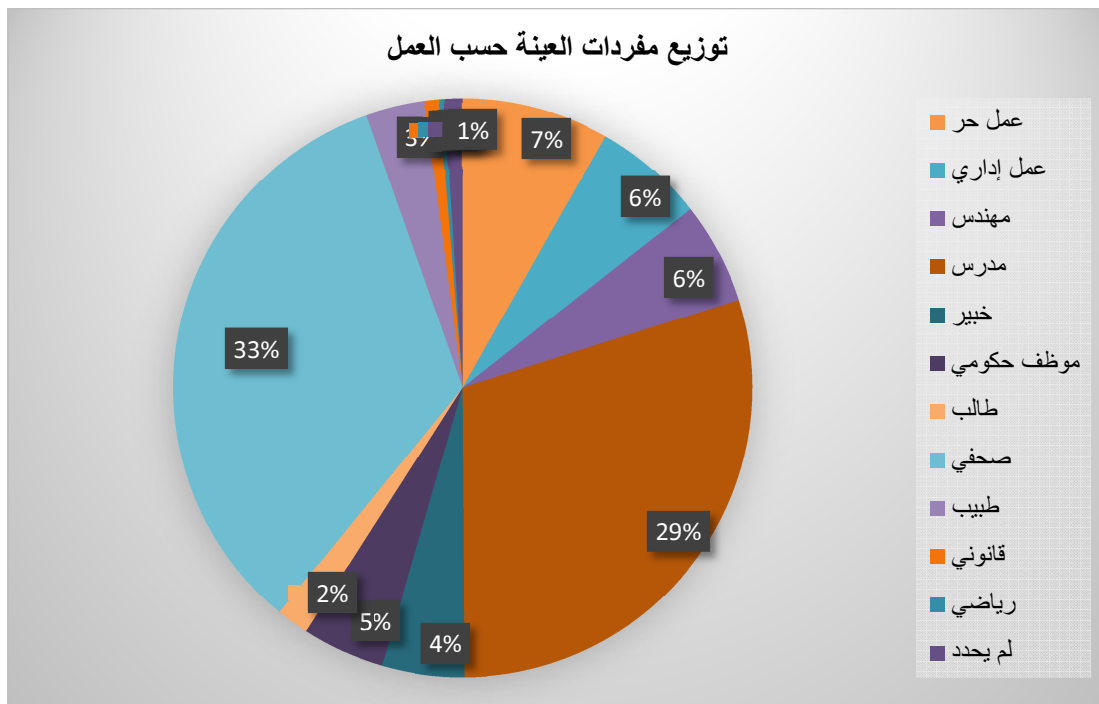


أما بالنسبة للدول التي حظيت بعينات فردية ذات نسب مئوية مهمة على المستوى التعليمي، فكانت هي مصر والجزائر وتونس وسوريا والمغرب. وبالتالي فمن المؤكد أن لهذه التخرجات الإحصائية تأثيرات مباشرة على اتجاهات الرأي العام العربي والإقليمي تجاه الإشكاليات التي تطرحها الدراسة.

5- توزيع مفردات العينة حسب المجال الوظيفي:

يلاحظ أن التوجه الغالب على المجال الوظيفي لأفراد العينة، جاء موزعا بين المجال الإعلامي الذي يشمل الصحفيين المهنيين والأساتذة الجامعيين العاملين في المجال الأكاديمي الإعلامي، إلى جانب مجال التدريس بشقيه الإعدادي والثانوي.

الشكل رقم (32) توزع مفردات العينة حسب المجال الوظيفي:



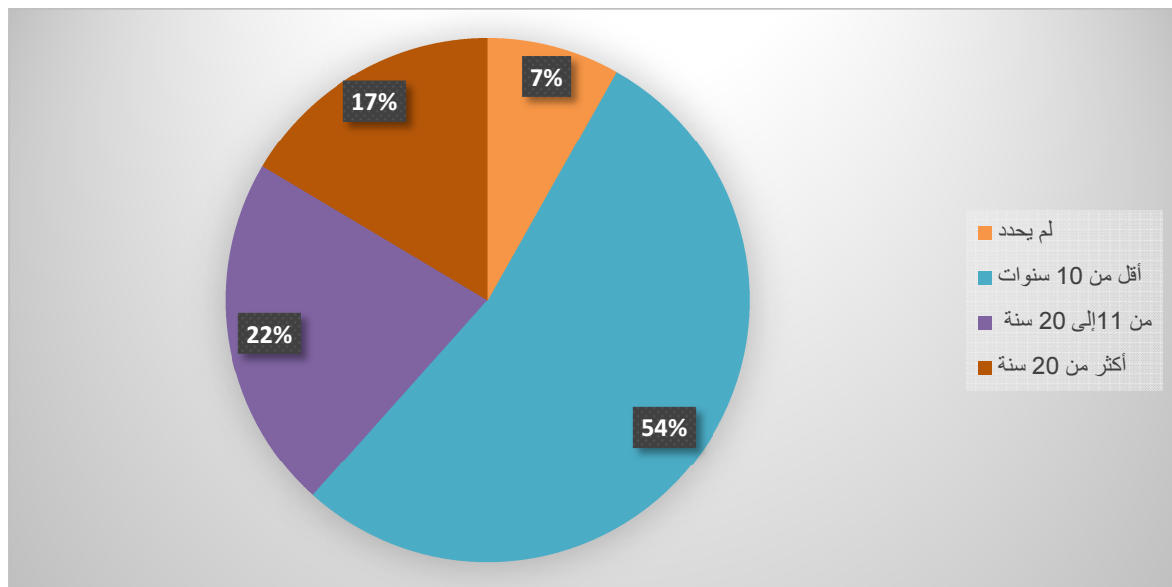
وكما هو واضح في الرسم البياني أعلاه، فإن أهم خاصية تميز عينة الدراسة على مستوى مجال العمل، هو أنها تضمنت جميع الوظائف والتخصصات الموزعة بين العمل الحكومي والخاص والحقول الأكاديمية بفروعها الأدبية والعلمية وحتى التقنية. لكن المستخلص من التناول الإحصائي لهذا المتغير، هو أن عدد الصحفيين بلغ 131 عينة مفردة بنسبة بلغت 33.7%، متبوعا بعينة المدرسين (أستاذ التعليم الإعدادي والثانوي) بمعدل

116 عينة مفردة بنسبة 29.8%. وبالتالي فالنسبتين معا تُمثلان أكثر من نصف العينة المعتمدة (+50%)، مما يعني أن الاتجاه العام لمفردات العينة على مستوى المجال الوظيفي يجمع بشكل أساسي بين التوجه الإعلامي والتدريس الأكاديمي للمستجوبين.

6- توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة:

أما المتغير الخاص بسنوات الخبرة والمرتبط بدوره بالمتغيرين السابقين، أي المستوى الدراسي والمجال الوظيفي، فقد جاء كما هو مبين في الرسم البياني التالي

الشكل رقم (33) توزع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة:



إن التوجه العام لعينة الدراسة على مستوى سنوات الخبرة، يفيد بأن الاتجاه الغالب هو "أقل من عشر سنوات" كمعدل للخبرة، بتكرار بلغ 208 عينة مفردة، وبنسبة وصلت 53.5%، ما يعني أن أكثر من نصف عينة الدراسة المكونة من 389 عينة مفردة لديها أقل من عشر سنوات خبرة في مجال تخصصها، متبوعا بعينة الأفراد الذين لديهم خبرة في مجال تخصصهم بين 11 سنة و20 سنة بمعدل تكرار بلغ 85 عينة مفردة وبنسبة مئوية وصلت 22%. ويبدو أن هذه المعدلات على المستوى الكمي (283 من مجموع 389) وعلى المستوى الكيفي 77.5% معدلات مقبولة إحصائيا وتحليليا، ما دام متوسط الخبرة في العينة

العامة هو ما فوق 15 سنة خبرة في المجالين الإعلامي ومجال التدريس للمرحلتين الإعدادية والثانوية. وهذه النسبة تبدو كافية للتدليل على امتلاك أفراد العينة درجات متقدمة من الوعي المعرفي والسياسي.

إن مجموع النتائج المستخلصة من تحليل هذه العناصر الست المرتبطة بالبيانات الديمغرافية الخاصة بالمستجوبين، توضح أن عينة الدراسة تتوفر على مجموعة من المخرجات الإيجابية أهمها أنها عينة ذات تمثيلية جيدة يمكنها أن تقدم منظورا شاملا للاتجاهات العامة لمجموع وجهات النظر المعرفية والسياسية السائدة في المجتمعات العربية خلال مرحلة ثورات الربيع العربي؛ فهي عينة ذكورية متوسط أعمار مفرداتها دون الأربعين سنة، يشغلون إما في قطاع الإعلام أو التدريس بقسميه الابتدائي والثانوي. وأغلبهم يحمل شهادة عليا في مجال تخصصه. وأكثر من نصف عددهم راكم تجربة مهنية امتدت لعشرة سنوات على الأقل. ما يجعل من هذه العينة ممتلئة للقدر التمثيلية للطبقة الوسطى في الحقل السياسي العربي.

وبخلاف التناول المتداول لمفهوم الطبقة الوسطى، التي يحيل على أن "الطبقة الوسطى تأتي اقتصادياً واجتماعياً بين الطبقة العاملة والطبقة الغنية"، فإن الدراسة تذهب أبعد من ذلك من خلال اعتماد منظور شمولي للطبقة العربية الوسطى، يتجاوز مسألة اختزالها في بعد اقتصادي أو اجتماعي. ولأن دلالة مفهوم الطبقة الوسطى تختلف تبعاً لتباين الثقافات والسياقات التاريخية، فإن سياق ثورات الربيع العربي يقتضي تقديم منظور خاص للطبقة العربية الوسطى المكونة من طبقة المتعلمين المالكين لدرجات متقدمة من الوعي المعرفي والسياسي، والتي تمثل جزءاً رئيسياً من المشروع المجتمعي الجديد الذي تبلورت محدداته منذ العام 2011. فأفراد هذه الطبقة الوسطى العربية يمثلون جزءاً من مشروع الثورات العربية، عاشوا لحظة عنفوانه خلال سنة الهبة الثورية، كما عايشوا بعض انكساراته مع مظاهر الثورة المضادة، وبالتالي يمكن الاعتماد على إجاباتهم وآرائهم لتقييم المرحلة ورسم مسارات المستقبل. وهو ما سيتضح في سياق المراحل التحليلية المقبلة.

الفصل الثاني:

اتجاهات الرأي العام العربي حول الثورات العربية والجزيرة وقضايا الانتقال الديمقراطي

في بداية هذا الفصل الثاني المخصص لتفسير نتائج الدراسة الميدانية، لا بد من التأكيد على أن اعتماد مفهوم "اتجاهات الرأي العام"، يستند من الناحية النظرية الصرفة على مفهوم آخر هو "الاتجاه السائد/The mean stream"، الذي يحيل على مجموع النتائج الكمية والكيفية التي تتضمنها المخرجات الإحصائية للدراسة الميدانية، ولذلك فإن البحث في اتجاهات الرأي العام العربي كما هو مقدم في الدراسة هو بحث في "حالة الوعي الفردي والجماعي التي تسبق الرأي حيث يكون الرأي هو محصلة هذه الاتجاهات، في حين أن توجهات الرأي العام تصبح هي المحصلة الفعلية للموقف السياسي للرأي العام". وقد عملت الدراسة على الوقوف على الاتجاهات العامة للرأي العام العربي للقضايا الإشكالية في الدراسة اعتماداً على مقياس التقدير الثلاثي المعروف عادة في الدراسات الإحصائية بمقياس ليكرت/Likert scale الذي يقيس حدة انحراف الاتجاهات والمواقف إلى ثلاث مستويات نعم / لا / إلى حد ما/.

المبحث الأول : اتجاهات الرأي العام العربي الثورات العربية:

ويتكون هذا المبحث الذي يمثل المستوى الثاني من الاستمارة من أربعة أسئلة تختزل مجموع الإشكالات المرتبطة بماهية ومسيرة ووظيفة وأهداف الربيع العربي كمرحلة سياسية ممتدة في السياق العربي الحديث، والأسئلة الأربعة هي:

* ماذا يمثل الربيع العربي بالنسبة للمستجوبين (ماهية الربيع العربي) ؟

* هل يعبر الربيع العربي عن تطلعات الشعوب العربية؟ (أسباب الربيع العربي وتطلعات الشعوب العربية)

* هل افتقد الربيع العربي لنخبة سياسية قادرة على توجيه مساراته الكبرى؟ (الربيع العربي والنخبة السياسية العربية)

* هل تعتقد بأن الربيع العربي صناعة محلية أو أجنبية؟ (هوية الربيع العربي)

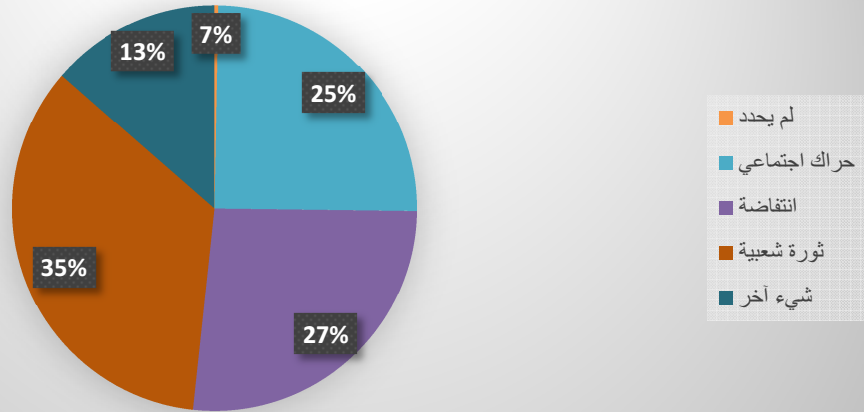
أولا : ماهية الربيع العربي :

إن الإجابة عن ماهية الربيع العربي اقتضت من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من بين أربع إجابات مغلقة، موزعة بين كونه حراكا اجتماعيا أو انتفاضة شعبية أو ثورة أو شيء آخر يتوجب ذكره. وقد كشفت نتائج المسح الميداني أن التوجه العام لأفراد العينة، كان مع الدفع بأن الربيع العربي جاء في شكل ثورة متكاملة العناصر والأركان، بنسبة بلغت 34.7%، بمعدل تكرار بلغ 135 عينة مفردة من مجموع عينات الاستمارة البالغ عددها 389. في حين بلغت نسبة القائلين بأن الربيع انتفاضة شعبية 26.5 % بمعدل تكرار وصل 103 عينة مفردة. أما الذين ذهبوا إلى أن الربيع العربي مجرد حراك اجتماعي، فقد بلغت نسبتهم 24.9% بمعدل تكرار 97 عينة مفردة.

الجدول رقم (34) لما يمثله الربيع العربي على مستوى العينة ككل

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
لم يحدد	1	0.3%
حراك اجتماعي	97	24.9%
انتفاضة	103	26.5%
ثورة شعبية	135	34.7%
شيء آخر	53	13.6%
المجموع	389	100%

ماهية الربيع العربي على مستوى العينة ككل



وبالنظر إلى المعطيات المستخلصة من الجدول أعلاه والشكل المصاحب له، يتضح أن النسب العامة للمخرجات المتعلقة بماهية الربيع العربي، ذهبت في اتجاه بترجيح كفة القائلين بأنه ثورة بنسبة 35 % متبوعا بالقائلين بأنه انتفاضة شعبية بنسبة 27% يليه في المرتبة الثالثة القائلين بأنه حراك اجتماعي بنسبة 25%. وبالتالي **فالاتجاه العام للرأي العام العربي يؤكد على ثورية الربيع العربي**، وأنه فعل ثوري يعبر عن دينامية اجتماعية وسياسية جديدة في العالم العربي. لكن في مقابل هذا الامتياز النسبي للتوجه العام القائل بأن الربيع العربي يمثل ثورة، يلاحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين الاتجاه القائل بأنه انتفاضة والاتجاه الآخر القائل بأنه حراك اجتماعي. وفيما يكشف هذا التقارب عن وجود حالة التباس لدى الرأي العام العربي بشأن التمييز بين الحراك والانتفاضة، فإن الأساس هو أن التمثل العام لعامة الجمهور السياسي العربي يؤكد أن الربيع العربي يمثل ثورة أو ثورات عربية، ولا يمكنه أن يختزل في حراك اجتماعي. لأن الحراك الاجتماعي (Social mobility)، مرتبط بعملية الانتقال الفردي والجماعي من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى بوضع اعتباري أفضل؛ ما يجعل من الحراك الاجتماعي خاصية ملازمة لكل المجتمعات البشرية، وأن كان هذا الأمر يتضح أكثر في المجتمعات المفتوحة ذات النزوع الديمقراطي القائم على التفاعل بين الطبقات بما يساعد كل طبقة على تأطير أفرادها وتحقيق شرط التدافع السياسي. أما التفسير السياسي للحراك فيقوم على أنه "يمثل الدرجة الدنيا من الفعل السياسي لأنه يأخذ دوما شكل "الانفجار العاطفي الذي يقوم به الحشد غير المنظم ولأنه يأبى الدخول في أي

إطار تنظيمي، فإنه لا يفضي إلى نتائج إذا لم يتم تأطيره في بناء سياسي مؤسسي"، (405). كما أن التوجه العام لنتائج المسح أكدت أن الربيع العربي ليس انتفاضة شعبية. فالانتفاضة كما أوضحنا في الفصل الأول من الدراسة تقتضي توافر ثلاثة عناصر أساسية مرتبطة بأزمة الدولة والمجتمع وتوافر "طبقة طليعية" تقوم بدفع الجماهير نحو الفعل، ثم أخيراً الدفاع عن السلطة باعتبارها ملكاً مكتسباً للقوى الشعبية. ورغم أن هذه المقولات الثلاثة متوافرة في حدث الربيع العربي، فإن السياق العام للتحويلات السياسية التي ميزت دول العالم العربي منذ بداية هذا الحدث جعلت منه "فعلاً انتفاضياً بامتدادات ثورية". وهذا التناول يقودنا إلى ما سبق أن أوضحه إميليوسوسو حينما اعتبر أن "كل انتفاضة هي جزء من ثورة أو حالة تسبقها، وأن الأولى تفضي تلقائياً للثانية، وأن كل انتفاضة تتضمن بالضرورة اندفاعات ثورية للشعب". (406).

انطلاقاً من هذا التمايز، يمكن القول بأن الاتجاه العام السائد للجمهور السياسي العربي تُجاه ماهية الربيع العربي يجد تفسيره في المخرجات الثلاثة التالية:

أولاً/ إن الاتجاه السائد والغالب وسط الجمهور السياسي العربي بعد ست سنوات من اندلاع شرارة الربيع العربي، لا زال متمسكاً بكون الربيع العربي ثورة عربية لا تعترف بالسياقات الزمانية ولا المكانية التي رسمتها الحدود الجغرافية للدولة الوطنية. كما أنها تتجاوز مقولات الانتفاضة بفتح هذا الفعل على أفق ثوري مشرّع على كل الاحتمالات.

2/ إن ثورة الربيع العربي شكلت في جوهرها مطلباً سياسياً للجمهور العربي سواء كان جمهوراً عاماً أن جمهوراً سياسياً، ولم تكن ترفاً اجتماعياً أو سياسياً. وهذا ما تؤكد الأرقام المقدمة في الجدول أعلاه. فـ138 عينة مفردة من مجموع العينات البالغ عددها 389 قالت بأن الربيع العربي يجمع بين مقومات الثورة والانتفاضة. وهذا يعني أن القراءة السياسية للجمهور السياسي العربي كانت تنظر لهذا الفعل باعتباره مطلباً جديداً وضرورياً للتغيير السياسي بعد ستة عقود من الجمود السياسي وهيمنة الدولة.

405- طوني بينيت وآخرون، "مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص: 283.

406- إميليوسوسو، نظرية الانتفاضة" ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص: 156.

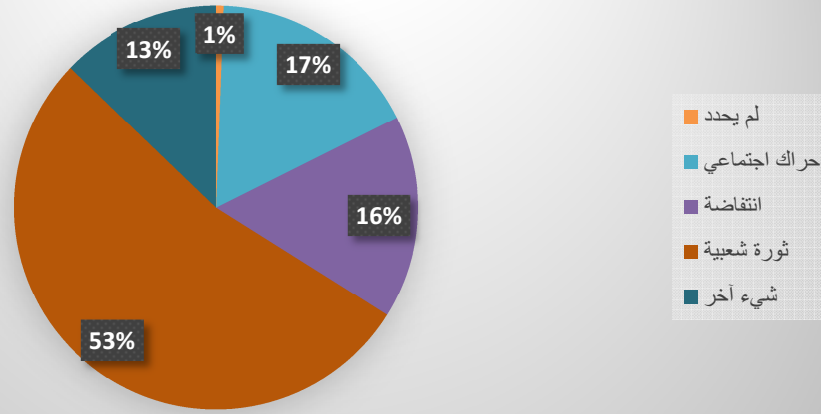
3/ إن هذا التناول يتسق إلى حد بعيد ما تم التوصل إليه في القسم التحليلي من الدراسة، حيث أفضى بنا التحليل الخطابي لنشرات الحصاد، إلى وجود علاقة تفاعلية بين أجندة الجمهور السياسي والأجندة السياسية للقناة؛ فتحليل عناوين نشرات الحصاد والفواصل التحريرية كشفت عن وجود نسبة كبيرة من التناغم بين الأجندتين. فالرؤية التحريرية التي تقدمها قناة الجزيرة الإخبارية للجمهور العام العربي هي ذاتها الموجودة لدى الجمهور السياسي العربي.

وبالانتقال إلى المستوى الإقليمي، يُلاحظ أن الاتجاه العام للرأي العام الشرق أوسطي حول ماهية الربيع العربي في المشرق العربي، لم تخرج عن الإطار العام المرسوم على مستوى الرأي العام العربي. والجدول أسفله والشكل المصاحب له، يؤكدان معاً بأن الرأي العام المشرقي هو الرأي العام الإقليمي القائد الذي رسم التوجه العام لماهية الربيع العربي من حيث هو فعل ثوري عربي ومن ورائه يأتي الرأي العام المغربي والخليجي.

الجدول رقم (35) ماهية العربي بالنسبة للرأي العام المشرقي؟

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	
6%	6	1	لم يحدد
17.1%	17.0	29	حراك اجتماعي
33.9%	16.4	28	انتفاضة شعبية
87.5%	53.2	91	ثورة
	12.9	22	شيء آخر
	100%	171	المجموع

ماهية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المشرقي

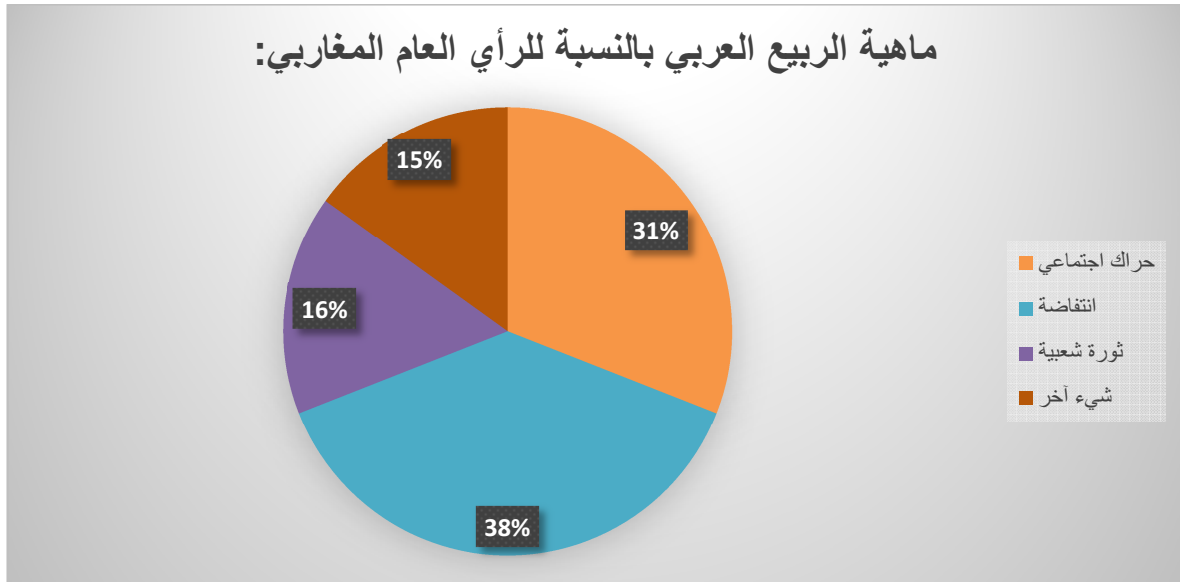


فالعرض الجدولي والشكلي لتوجهات الرأي العام المشرقي حول ماهية الربيع العربي، تسير في اتجاه تأكيد ثورية الربيع العربي بنسبة 53.2 % بمعدل تكرار 91 عينة مفردة، أي أن أكثر من نصف العينة العامة للرأي العام المشرقي أكدت أن الربيع العربي ثورة. وهذه المحصلة تجد تفسيرها العام في التفوق النسبي لعدد العينات الخاصة بجمهورية مصر العربية والتي بلغت ثلث العينات العامة أي 109 عينة خاصة من مجموع 398 عينة عامة. إلى جانب الامتياز العددي العام لإقليم المشرق العربي بنسبة 44.2 %، مقابل 32.1 % للمغرب العربي و 23.7 % للخليج العربي. ورغم أهمية هذه النتيجة التي ترجّح من ثورية هذا الفعل العربي، فإن المفارقة الكبرى تكمن في التقارب الشديد بين نسبة الذين قالوا بأن الربيع العربي حراك اجتماعي، بمعدل تكرار 29 عينة مفردة وبنسبة بلغت 17 %. والذين قالوا بأنه يمثل انتفاضة شعبية بـ 28 عينة مفردة وبنسبة بلغت 16.4 %. وهذا التقارب بين الاتجاهين والذي سبق أن تم رصده على مستوى الرأي العام العربي يجد تفسيره في كون الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من أنه رأي عام يمتلك القدرة القيادية ضمن الدائرة العامة للرأي العام العربي، فإنه يواجه صعوبة في التمييز بين عناصر الحراك ومقولات الانتفاضة، ما يجعله يفتقد مقومات الرأي العام المتجانس.

أما بالنسبة لماهية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المغربي، فأول ما يستوقف هو أن الاتجاه العام المهيمن، هو أنه يسير عكس الاتجاه الذي تم رصده على مستوى الرأي العام العربي والرأي العام المشرقي. ويقف عند كونه انتفاضة شعبية وليس ثورة.

الجدول رقم (36) ماهية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المغربي:

	العدد	النسبة	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
حراك اجتماعي	39	31.0	31.0	31.0
انتفاضة شعبية	48	38.1	38.1	69.0
ثورة	20	15.9	15.9	84.9
شيء آخر	19	15.1	15.1	100.0
المجموع	126	100	100	



ومن خلال الجدول أعلاه والشكل المصاحب له، يتبين أن تمثّلات الرأي العام المغربي لهذا الحدث تميزت بهيمنة واضحة للاتجاه القائل بأن الربيع العربي يمثل انتفاضة شعبية بنسبة بلغت 38.1%، متبوعا بالاتجاه القائل بأن هذه الحدث يمثل حراكا اجتماعيا بنسبة 31.0%. وفي الختام القائلين بأنه ثورة بنسبة بلغت 16%. ويتبين من خلال التحليل الإحصائي أن الاتجاه العام للرأي العام الإقليمي المغربي يؤكد وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين الرأي العام المغربي من جهة والرأي العام العربي من جهة ثانية. فما اعتبر من منظور الرأي العام العربي ثورة أخذ شكل انتفاضة شعبية في منطقة المغرب العربي. وهذا الأمر يمكن إرجاعه لكون تمثّلات الرأي العام المغربي للربيع العربي تتميز بمنظور

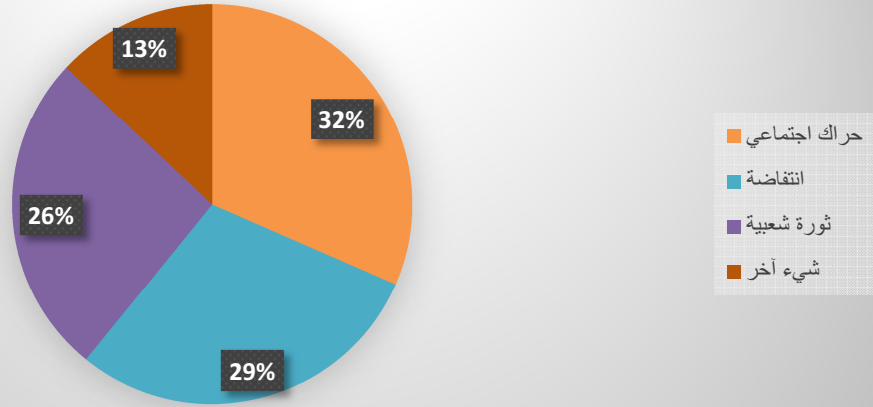
خاص. فعلى مستوى الأحداث السياسية لفعل الربيع العربي يمكن الجزم بأنه الحدث التونسي كان هو الحدث الأبرز سياسياً، والحدث الليبي هو الحدث الأبرز عسكرياً في المنطقة المغاربية. في حين أن باقي الدول المغاربية التي حضرت في العينة أي المغرب والجزائر لم تشهد أحداثاً من شأنها أن تمنح الرأي العام في هذه الدول إمكانية بناء اتجاه خاص لتقييم الأحداث بصورة موضوعية. وعلى الرغم من أن الربيع العربي شهد انطلاقته الأولى من إحدى دول المغرب العربي، فإن هناك تمايزاً واضحاً بين الرأي العام المشرقي والمغربي في استيعاب ماهية الربيع العربي، بل نستطيع القول بأن الرأي العام المشرقي متقدم على نظيره المغربي في تمثله لماهية هذه الحدث وتأثيره على مستقبل دول العالم العربي.

أما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، فالملاحظ أن هناك تقارباً كبيراً في النسب بين المستويات الثلاثة. وما يستوقف أكثر هو أن نسبة 31.5 % من الرأي العام الخليجي يحدد ماهية الربيع العربي في كونه حراكاً اجتماعياً وأن نسبة 29.3% من العينة الخليجية تعتبره انتفاضة شعبية، في حين نسبة 26.1% ترى على أنه ثورة.

الجدول رقم (37) ماهية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام الخليجي

العبرة	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
حراك اجتماعي	29	31.5	31.5
انتفاضة	27	29.3	60.9
ثورة شعبية	24	26.1	87.0
شيء آخر	12	13.0	100.0
المجموع	92	100.0	

الشكل () ما هية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام الخليجي:



وتوضح بيانات الجدول أعلاه والشكل الهندسي المرافق له، أن الرأي العام الخليجي يسير عكس الاتجاه العام للرأي العام العربي والاتجاه الإقليمي للرأي العام الشرق أوسطي والمغاربي، حتى نواجه بمعطيات جديدة تقود إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق برأي عام معزول عن السياق العام العربي. ويمكن تفسير هذه الخصوصية التي تميز منظور الرأي العام الخليجي للربيع العربي إلى مجموعة من العناصر المرتبطة بمستويات الوعي لدى النخبة السياسية في هذه المنطقة الجغرافية وسيادة نمط الاقتصاد الريعي في الدول الخليجية الست القائم سياسيا على تبني الدولة لسياسة "شراء السلم الاجتماعي مقابل رفاه اقتصادي لجميع أفراد المجتمع الخليجي".⁽⁴⁰⁷⁾ فإذا كانت عائدات النفط قد عملت على نقل دول الخليج الست من مجتمعات هامشية إلى مجتمعات في قلب الصراع العربي الدولي، فإن الدولة الخليجية تمكنت بواسطة وفرة المال السهل المستخلص من العائدات النفطية من امتصاص كل البوادر الممكنة للتغيير السياسي في المنطقة. وهذا ما يمكن رصده لحظة اندلاع ثورات الربيع العربي، فدول الخليج الست ظلت بعيدة عن موجة الاحتجاجات الشعبية التي حركتها المطالب الاجتماعية أو السياسية للربيع العربي. وباستثناء مملكة البحرين والجزء الشرقي من السعودية التي عرفت احتجاجات شعبية ذات مطالب سياسية، فإن باقي دول الخليج لم تصلها رياح الربيع العربي. وهذا التناول ينسجم مع ما توصل إليه الباحث في القسم التحليلي من الدراسة حيث قادتنا معطيات التحليل إلى أن تغطية الأحداث الخليجية في قناة الجزيرة لم

⁴⁰⁷ - حسن محمد الزين "الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير"، دار القلم بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص- ص:12-13.

تكن بذات الزخم الذي ميز الإقليم المشرقي أو المغاربي. فباستثناء الأحداث شهدتها مملكة البحرين -ومعها المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية- تم التركيز في تلك التغطيات على غلبة النفس الطائفي الشيعي الموجه من الجارة إيران، وسعيها للهيمنة السياسية على جيرانها عبر إذكاء النعرات والمطالب المتصلة برد الاعتبار والتمكين السياسي للطائفة الشيعية خاصة في مملكة البحرين. ولهذا تم اعتماد الحسم العسكري من داخل دول الخليج نفسها عبر "درع الجزيرة".

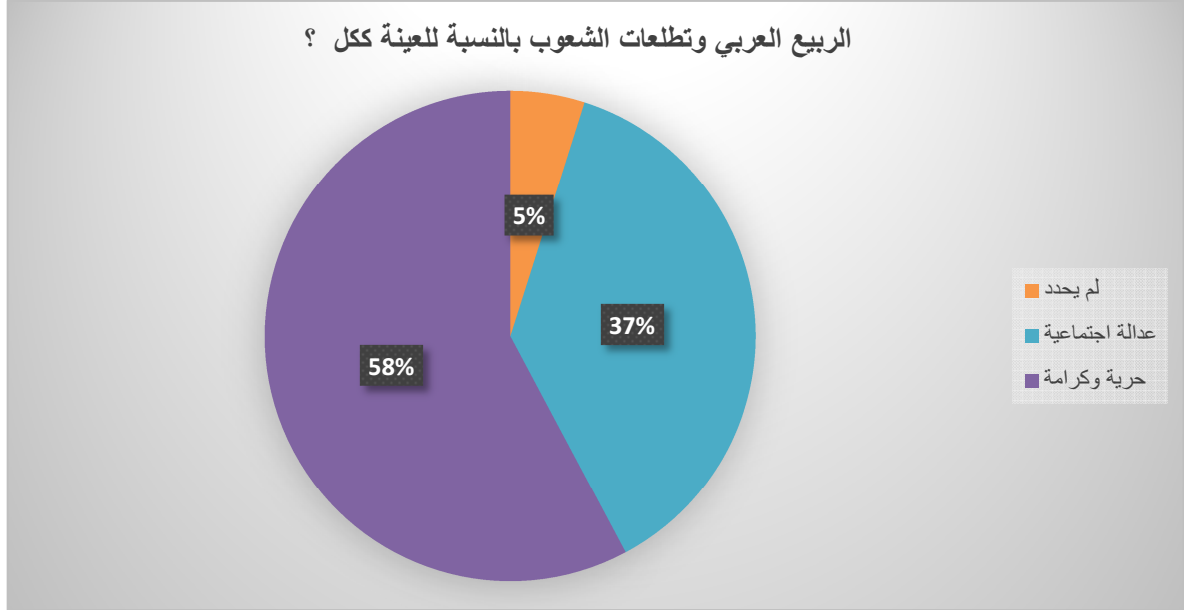
والمستخلص من تفسير اتجاهات الرأي العام العربي حول ماهية الربيع العربي، هو أن هناك اتفاقاً على المستوى العام للرأي العام العربي، بأن ماهية الحدث تتحدد في كونه ثورة شعبية مكتملة العناصر والأركان. وهذا ما أكدته المتوسط الإحصائي العام للعينات المعتمدة في التحليل. لكن بالانتقال إلى التظاهرات الإقليمية للرأي العام العربي من رأي عام شرق أوسطي ومغاربي وخليجي، نجد تبايناً واضحاً على مستوى المخرجات العامة لكل إقليم. ففي الوقت الذي جاء فيه الرأي العام الشرق أوسطي منسجماً إلى حد بعيد مع تأكيد المخرجات العامة لتوجهات الرأي العام العربي، فإن الرأي العام المغاربي انزاح قليلاً عن هذا الاتجاه، في حين شكلت المخرجات العامة للرأي العام الخليجي خروجاً واضحاً وصريحاً عن الإطار الكلي للرأي العام العربي. ويمكن إرجاع هذه التباينات الإقليمية إلى طبيعة الثقافة السياسية والاقتصادية السائدة في كل إقليم على حدة، وارتباط هذه الثقافة بالفعل السياسي وسؤال التغيير. وهذا ما سنعمل على توضيحه في سياق المستويات التفسيرية اللاحقة.

ثانياً : أسباب الربيع العربي و تطلعات الشعوب العربية.

إجابة عن السؤال المرتبط بالأهداف الكبرى لثورات الربيع العربي، والذي تم تحديده على مستوى الاستمارة في سؤال "هل شكل الربيع العربي تعبيراً عن تطلعات الشعوب العربية" تمت دعوة المستجوبين للاختيار بين كونه مطلباً خاصاً بالعدالة الاجتماعية أو مطلباً خاصاً بالحرية والكرامة. وقد كانت الغاية من طرح هذا السؤال بهذه الصيغة تقوم على كشف طبيعة ووظيفة العلاقة بين ثورات الربيع العربي والشعوب العربية.

الجدول رقم (38) أسباب الربيع العربي على مستوى العينة ككل ؟

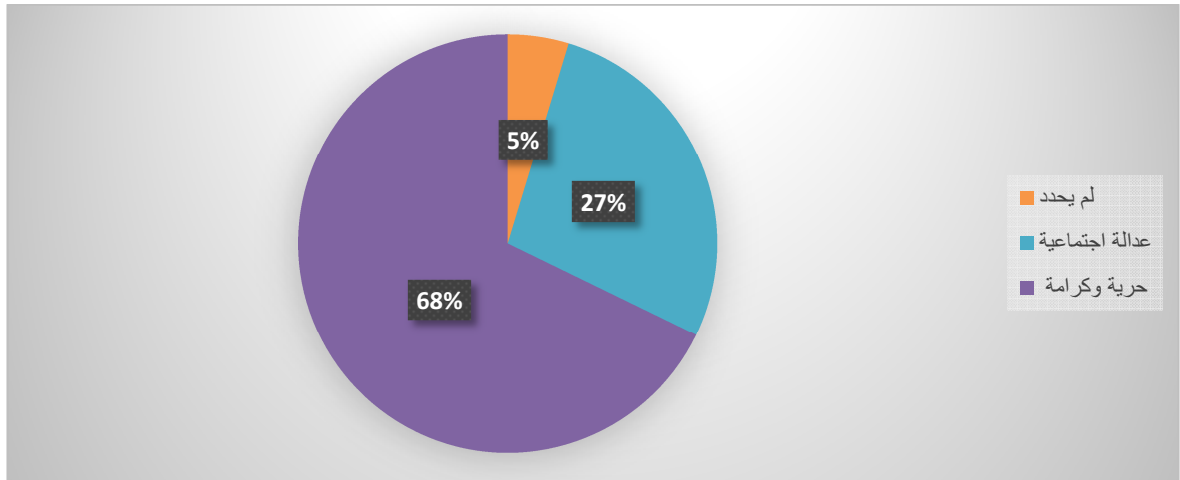
النسبة المئوية	التكرار	العبارة
4.9	19	لم يحدد
37.3	145	عدالة اجتماعية
57.8	225	حرية وكرامة
100	389	المجموع



والمعطيات المستخلصة من الجدول أعلاه والشكل المرافق له، تؤكد أن 57.8% من العينة العامة للدراسة كشفت عن وجود اتجاه عام مهيم على مجموع اتجاهات الرأي العام العربي يختزل أسباب هذا الحدث في مطلب الحرية والكرامة، في حين أن نسبة 37.3% من مجموع العينة العامة للدراسة اعتبرت أن الربيع العربي يمثل مطلباً مرتبطاً بالعدالة الاجتماعية. وهذا التناول الإحصائي يوضح أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي تتمثل قضية الربيع العربي باعتبارها قضية سياسية في المقام الأول لا مطلباً اجتماعياً. وهذا التخريج الإحصائي والدلالي لا يتعارض مع كون الشرارة الأولى للربيع العربي انطلقت عبر مظاهر اجتماعية اقتصادية بعد حادثة حرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي لنفسه. لكن الإيقاع السريع للأحداث والتحول غير المتوقع للشارع التونسي ومن بعده العربي، ورفعه شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" أكد أن هذا التحول السريع لأهداف الربيع العربي من مطالب اجتماعية يومية إلى أخرى سياسية تهدف بالدرجة الأولى إسقاط الأنظمة الاستبدادية العربية كخيار سياسي.

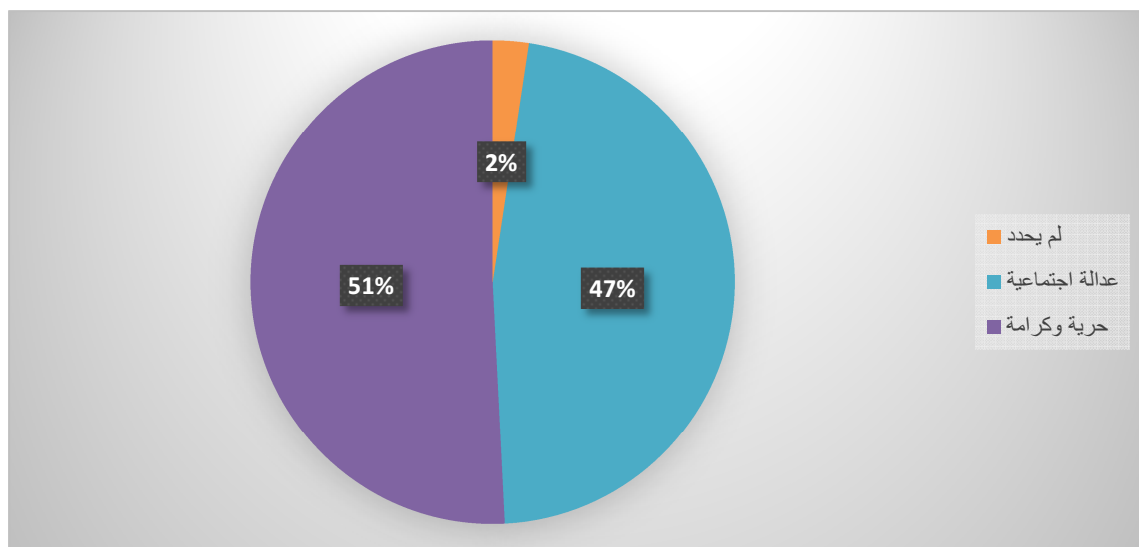
والآن وبعد ست سنوات عن انطلاقة الربيع العربي، لا يزال الاتجاه العام للرأي العام العربي يعتبر التغيير السياسي أولوية ثابتة ضمن الأولويات الكبرى بالنسبة للاتجاه الغالب على الرأي العام العربي. وهو ما يرجعنا لقضية "الاستبداد السياسي" بالصورة التي تناولها رواد الإصلاح السياسي العربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين؛ خاصة عبد الرحمن الكواكبي الذي اعتبر في دراسته المعروفة "طبائع الاستبداد ومصارع العباد"، أن المعضلة الكبرى التي تحول دون تحقيق نهضة عربية حينذاك، تعود إلى طبيعة النظم السياسية الحاكم وهيمنة الحكم الفردي. وأن الحاكم المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم". واليوم والعرب في بداية القرن الواحد والعشرين، يبدو أن ذات العائق السياسي ظل محافظا على شرط استمراريته، وأن ثورات الربيع العربي جاءت لتحقيق هذا الهدف السياسي المؤجل منذ أكثر من قرن كامل. مع فارق جوهري هو أن الاستبداد الذي تحدث عنه الكواكبي، كان "استبدادا شرقيا" مرتبطا بهيمنة الإمبراطورية العثمانية على دواليب الحكم السياسي في أكثر من بلد عربي، في حين أن الاستبداد السياسي في عهد الدولة الوطنية في العالم العربي والذي جاء الربيع العربي للإطاحة به، أخذ شكل الاستبداد المركب القائم على "تحالف بين السلطة والثروة". وبالتالي فإن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي، وتأكيدا على أن أولوية الأهداف السياسية الكبرى لأحداث الربيع العربي تتمثل في الاستبداد السياسي، وهو ما تم التعبير عنه بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" لإسقاط ما تبقى من معادلة "الاستبداد السياسي أو الفوضى العارمة"، التي كانت تعتمد الدولة الوطنية لاستمرارية وجودها وتبرير سياسة هيمنتها على المجتمعات العربية. أما بالنسبة لأسباب الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المشرقي، فالملاحظ أن التوجهات العامة لهذا الرأي العام المشرقي، لم تخرج عن الإطار العام المسجل على مستوى الرأي العام العربي. فمن مجموع مفردات العينة الكلية الخاصة بهذا الرأي العام الإقليمي البالغ عددها 171 جاءت نسبة الذين قالوا بأن الربيع العربي يمثل مطلبا مرتبطا بالحرية والكرامة بلغت 67.8% بمعدل تكرار 116 عينة مفردة. أما الذين قالوا بأنه مطلب مرتبط بالعدالة الاجتماعية، فقد بلغت نسبتهم 27.5% بمعدل تكرار 47 عينة مفردة.

شكل (39) أسباب الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المشرقي:



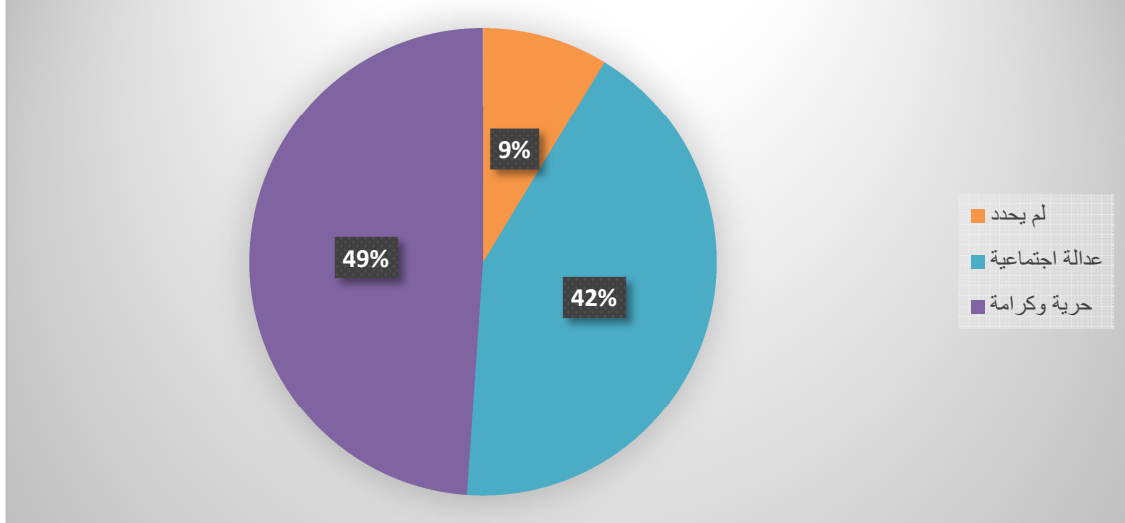
وكما هو موضح في الشكل الهندسي أعلاه، فإن الفارق بين النسبتين يبدو جليا؛ ونسبة التفوق الواضحة للتمثل السياسي لثورات الربيع العربي لدى اتجاهات الرأي العام المشرقي تؤكد ضغط الواقع السياسي في هذه المنطقة المشتعلة تاريخيا. كما توضح أيضا أن هناك وانتظارات سياسية للأفراد المنتمين لهذا الإقليم ورغبتهم في التغيير السياسي والخروج على سياسة الحاكم العربي. وكذلك الأمر بالنسبة للرأي العام المغربي، فما تمت ملاحظته على مستوى الرأي العام العربي، وكرسته التوجهات العامة للرأي العام المشرقي، وجدناه أيضا قائما لدى الرأي العام المغربي.

الشكل رقم (40) أسباب الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المغربي



فالمعطيات الإحصائية كما هي مقدمة في الشكل الهندسي أعلاه، تؤكد أن 64 عينة مفردة من مجموع العينات المفردة الخاصة بالمنطقة المغاربية البالغ عددها 126 عينة مفردة، أكدت على أولوية المطلب السياسي للثورات العربية بنسبة بلغت (51 %)، في حين أن 59 عينة مفردة قالت بأنه مطلب مرتبط بالعدالة الاجتماعية بنسبة (47%). ورغم أن السؤال الموجه للمبحوثين تضمن أربعة خيارات ممكنة، فإن أغلبية الأجوبة تراوحت بين ترجيح كفة المطلب السياسي للربيع العربي أو المطلب الاجتماعي. وهذا ما يؤكد وجود خصوصية تميز الرأي العام المغاربي ترتبط بنوع من التآرجح على مستوى تمثل أهداف الربيع العربي بين الخيارات السياسية المرتبطة بمحاربة الاستبداد والخيارات الاجتماعية المرتبطة بالفساد ومحاربة الفوارق الاجتماعية. وذات المنظور نجده في تفسير الاتجاهات العامة للرأي العام الخليجي في تمثله للأسباب العامة التي قادت لثورات الربيع العربي.

الشكل رقم (41) أسباب الربيع العربي بالنسبة للرأي العام الخليجي



وكما هو مبين من الشكل الهندسي، إن من مجموع 92 عينة خاصة بهذا الإقليم نجد أن 45 عينة قال أصحابها بأولوية المطلب السياسي للربيع العربي، في حين أن 39 عينة مفردة قالت بكون ثورات الربيع العربي يحيل على مطلب خاص بالعدالة الاجتماعية. وبالتالي ورغم أن الاتجاه العام للرأي العام الخليجي يسير في الاتجاه العام للرأي العام

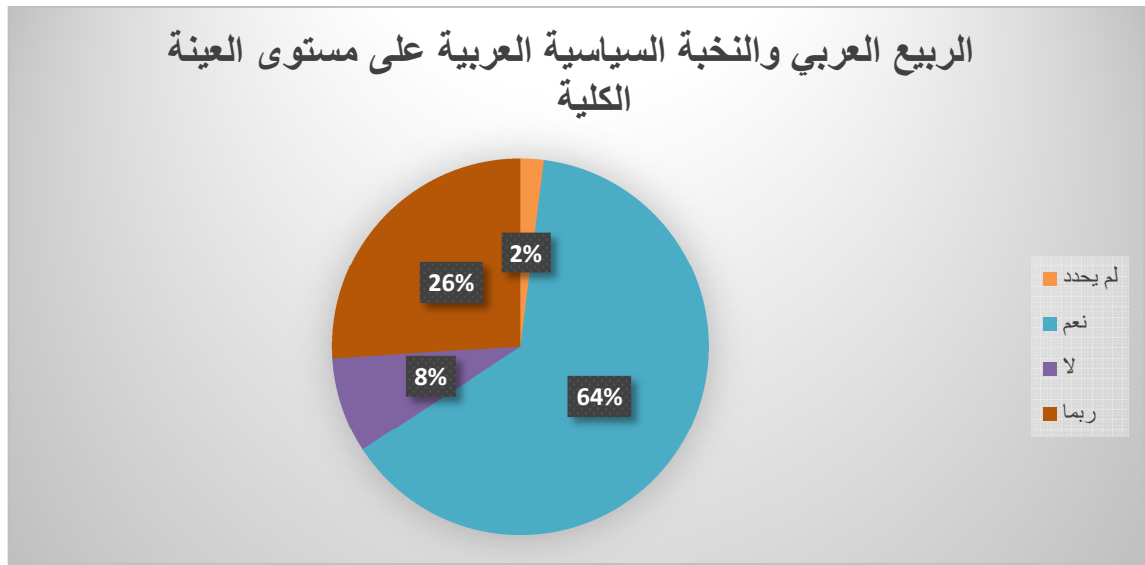
العربي عموماً، فإنه مثله مثل الرأي العام المغربي يعرف حالة من التقارب بين النسب بين التمثّل السياسي للربيع العربي (49%) والتمثّل الاجتماعي والاقتصادي (42%).

3/الثورات العربية ودور النخب السياسية

إن السؤال الذي طُرح على المستجوبين في هذا المحور أخذ شكل سؤال استنكاري: "هل تعتقد بأن الربيع العربي افتقد لنخبة سياسية قادرة على توجيه مساراته الكبرى؟ وصيغة السؤال نفسها تتضمن فكرة أن الربيع العربي بعد ست سنوات عن انطلاقته، يعيش انتكاسة أو حالة من التراجع عن الخيارات العامة التي تم رفعها في الميادين والساحات العمومية. وكما هو مبين في الجدول أسفله والشكل المصاحب له، فإن نسبة 64 % من الرأي العام العربي أكدت أن ثورات الربيع العربي افتقدت لنخبة سياسية لتوجيه مسارات الربيع العربي في حين أن القائلين بعكس ذلك لم تتجاوز نسبتهم 8%

جدول رقم (42) الربيع العربي والنخبة السياسية العربية بالنسبة للعينه الكلية:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
لم يحدد	8	2
نعم	248	63.8
لا	32	8.2
إلى حد ما	101	26.0
المجموع	389	100

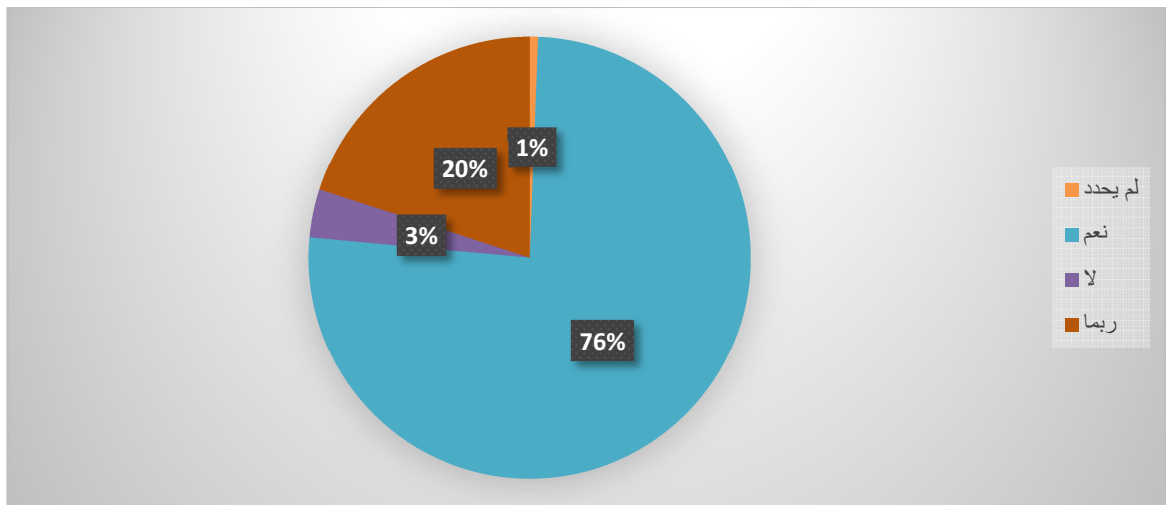


وهذه النتيجة الصريحة التي تختزل وضعاً خاصاً تحاكم فيه النخبة السياسية العربية نفسها بنفسها، توضح أن النخبة السياسية العربية لم تساهم لا في انطلاق الثورات العربية ولا في توجيه المسارات العامة لهذه الثورات، فالثورات العربية شأنها شأن جميع التجارب الثورية في تاريخ الإنسانية غالباً ما تندلع اعتماداً على مقولة الانفجار العفوي للجمهور العام العربي، لكنها ولكي تحقق أهدافها التي انطلقت من أجلها أول الأمر، تحتاج لنخبة سياسية قادرة على مواكبه هذا الانفجار العفوي وتوجيه مساراته حتى لحظة الحسم الثوري. وبالتالي فالقول بغياب أي دور للنخبة السياسية في الثورات العربية يفترض ضمناً أن مسيرة هذه الثورات عرفت انتكاسات خلال السنوات الست الأولى من الثورة المضادة. وهذه النتيجة تنسجم إلى مع ما ذهب إليه الباحث في سياق تناوله للتمييز بين الجمهور العام والجمهور

السياسي في السياق السياسي العربي. فقبل الربيع العربي كانت النخبة السياسية العربية أو الجمهور السياسي غائبا أو مغيبا في معادلات التغيير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، لكنه مع الربيع العربي بدأت هذه النخبة تستعيد دورها السياسي وإن بدينامية بطيئة. واعتمادا على المعطيات الإحصائية يمكن القول بأن غياب النخبة السياسية العربية عن الفعل في الثورات العربية، ناجم عن كونها لم تستوعب بعد دورها الجديد بعد عقود طويلة من الغياب. وأنه بعدما استعادت دورها مع الثورات العربية لا زالت بحاجة لحيز زمني طويل نسبيا لفهم الميكانيزمات الجديدة التي توجه المجتمعات العربية، واستيعاب الأدوار الجديدة التي يمكن أن تقوم بها.

وبالانتقال إلى المستوى الإقليمي، يلاحظ أن الاتجاهات العامة للرأي العام المشرقي لم تخرج عن الإطار العام الذي رسمه الرأي العام العربي في كليته، بل على العكس من ذلك زاد في تكريس ذات الاتجاه العام. فنسبة 76% من العينات المفردة مضت في اتجاه تأكيد أن الربيع العربي تميز بغياب دور فعلي لنخبة سياسية قادرة على تنويع مساراته العامة وأن 3% ذهبوا عكس هذا التوجه. والفرق بين النسبتين يكشف إلى أي مدى كان فعل الغياب أقوى وأبرز.

شكل رقم (43) الربيع العربي ودور النخبة على مستوى الرأي العام المشرقي



لكن ما يستوقف أكثر في الشكل الهندسي الخاص بتمثُّلات النخب السياسية العربية لدور النخبة السياسية في ثورات الربيع العربي هو أن نسبة 20% أي حوالي ثلث النسبة العامة للمبحوثين في إقليم المشرق العربي، عبروا عن احتمالية أو إمكانية غياب فعلي للنخبة السياسية العربية في أهم مراحل هذا المشروع. وهذه النسبة المهمة تجيب عن درجات التردد الحاصل في التعبير عن موقف هذه النخبة مما وقع ويؤكد بالفعل أن النخبة السياسية خلال ست سنوات من الثورة المضادة لم تكن لديها رؤية عما يقع من أحداث حاسمة في العالم العربي وأنها لم تستوعب بعد درجة تعقد الوضع الجديد ودورها فيه بعيدا عن التمترس السياسي المغلق. أما بالنسبة للرأي العام المغربي، فالملاحظ أن النسب تتكرر بصورة مقاربة إلى حد التطابق، فمن مجموع 126 عينة مفردة نجد 67 عينة مفردة بنسبة 54% أكدت فعل الغياب، وأن 15 عينة فردية بنسبة مئوية 12% أكدت فعل الحضور. أما الفئة التي بقيت في مرحلة وسطى بين بين، فقد بلغ عددها 39 عينة بنسبة 31%، في حين امتنعت 4 عينات عن تحديد مستوى الحضور هذا الدور من عدمه. والأمر نفسه ينطبق بصورة أوضح على الرأي العام الخليجي فنسبة القائلين بغياب النخبة السياسية العربية في مسارات ثورات الربيع العربي بلغت 58% أم نسبة القائلين عكس ذلك فلم يتجاوز 12%. في حين أن نسبة المترددين فقد وصلت 30%.

إن هذه النسب التي تتميز بهيمنة فعل التردد لدى النخبة السياسية العربية، وعدم المشاركة في فعل سياسي حاسم في التاريخ السياسي العربي الحديث، يوضح إلى أي مدى كانت النخب السياسية العربية منذ انطلاق الربيع العربي خارج معادلات التغيير السياسي الذي أفرزته هذه الثورات العربية ذات المنزع العفوي. فنسبة التردد التي هيمنت على التوجهات العامة للرأي العام والأقاليم الثلاثة تكشف عن مسؤولية النخب السياسية العربية في ما آلت إليه النتائج الآنية لثورات الربيع العربي. ففي المراحل الحاسمة من تاريخ الشعوب، يفترض في النخب السياسية في أن تكون متطلّعة لقيم الحرية والديمقراطية وعارفة بالاحتياجات الكبرى للشعوب. لكن يبدو أن التوجهات العامة للرأي العام العربي كشفت أن النخب السياسية العربية لا تمتلك هذا الرصيد لأنها كانت غائبة جراء تحكم الأنظمة السياسية العربية الحاكمة في أداء هذه النخب، مما جعلها خارج معادلات التغيير السياسي، وفي الوقت

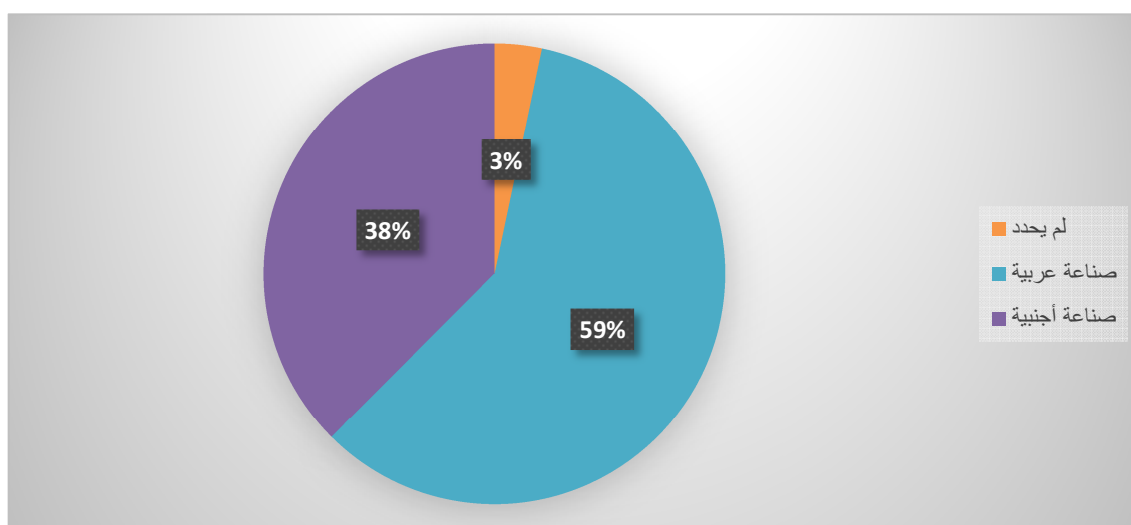
الذي تم تسجيل عودة هذا النخب السياسية إلى خارطة الفعل السياسي بعد سنة الهبة الثورية فإنها بذلك تحتاج لحيز زمني مفتوح حتى تستعيد ديناميكيتها السياسية والحركية.

4/ هوية الربيع العربي عربي :

منذ بداية الربيع العربي حتى اليوم، ظل النقاش مفتوحا حول هوية هذا الحدث السياسي التاريخي ومدى اتصاله من عدمه مع احتياجات ومطالب الشعوب العربي. ولأن عددا كبيرا من القراءات ذات النزعة الشكية ظلت ترى فيه مشروعا غربيا دخيلا. تم طرح السؤال التالي على المستجوبين، "هل تتفق مع الرأي القائل بأن الربيع العربي شكل من حيث منطلقاته الأولى ونتائجه الآنية صناعة عربية أم صناعة أجنبية؟" وقد جاءت النتائج العامة بالنسبة لعينة الدراسة كاشفة توجه عام يقر بأن الربيع العربي صناعة عربية لا صناعة أجنبية.

جدول رقم (44): هوية الربيع العربي على مستوى العينة الكلية

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
لم يحدد	13	3.3
صناعة عربية	230	59.1
صناعة أجنبية	146	37.5
المجموع	389	100.0



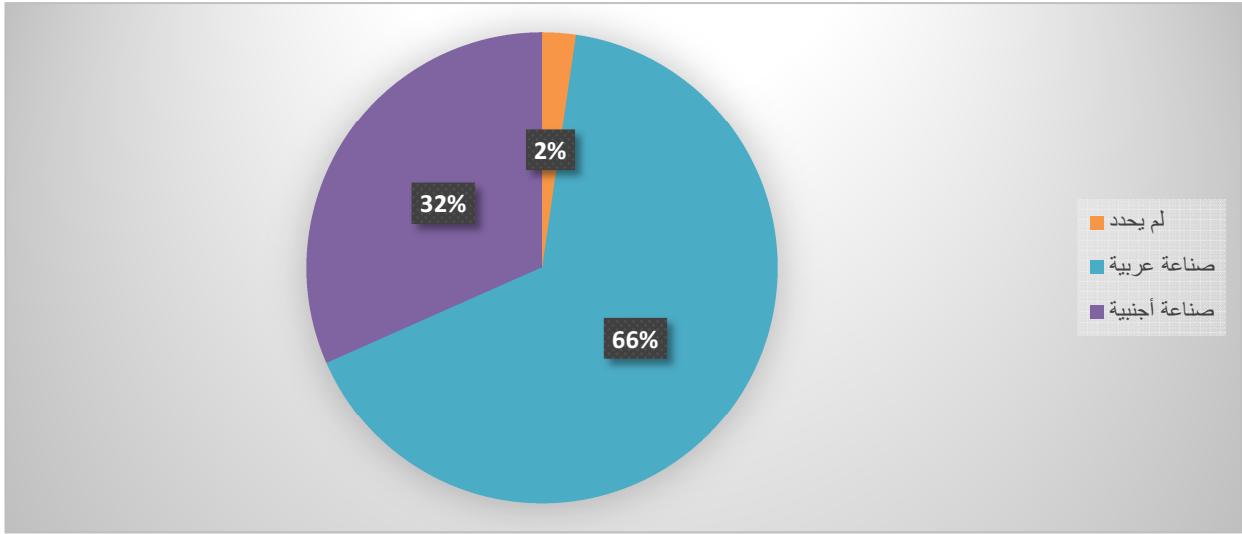
ويتبين من الجدول أعلاه أن نسبة 59% من العينة الإجمالية للدراسة، بمعدل تكرار بلغ 230 مفردة من مجموع عينات الدراسة البالغ عددها 390 عينة، أكدت أن الربيع العربي صناعة عربية من حيث المنطلقات والأهداف والنتائج، في حين أن 38% من هذه العينة قال أصحابها بأنها صناعة أجنبية؛ والفارق بين الكبير والواضح بين النسبتين يمكنه أن يمثل مساهمة جديدة لمحاولة فض الاشتباك حول الجدل الذي صاحب الربيع العربي منذ بدايته، ويحسم بصورة معينة في الهوية الأولى والأخيرة لهذا الحدث السياسي المهم في السياق السياسي العربي. كما أن هذه النتيجة من شأنها أن تسقط نظرية المؤامرة التي طالما تم اعتمادها من قبل جهات مناهضة للربيع العربي لتفسير الحدث وتداعياته الآنية والمستقبلية. ويعتبر دعاة هذه النظرية أن ما يقع في العالم العربي منذ 2011، يمثل آخر لبنة في سيناريو سياسي جديد من صنع القوى الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لخلق "نظام شرق أوسطي جديد" لتغيير الزعامات السياسية العربية التي أضحت تقليدية ومتجاوزة⁽⁴⁰⁸⁾. .. حيث كان البدء بمصر وتونس واليمن لأنها دول فقيرة، على أن يتم توسيع دائرة إسقاط الزعامات في مرحلة لاحقة في الدول الغنية في منطقة الخليج. لكن يبدو أن هذه المزاعم لا تصمد كثيرا أمام المعطيات الواقعية التي كشفت أن الربيع العربي يمثل "مشروعا مفتوحا لحركات المجتمع والحريات المنبثقة من شبكة الأنترنت لخلق فعل سياسي واقعي بديل"⁽⁴⁰⁹⁾، وأن ما يوحد الشباب العربي المنخرط في الاحتجاج منذ انطلاقة الربيع العربي هو رفضه للنظم السياسية الاستبدادية العربية ورفضه للسياسات الأجنبية في المنطقة. وأن دخول الدول العربية في مواجهات عسكرية داخلية (ليبيا وسوريا واليمن) أو نزاعات طائفية (البحرين/السعودية) تضرب نظرية المؤامرة في الصميم، وتفند أطروحاتها. والملاحظ أن الرأي العام المشرقي يكرس ذات النتائج المستخلصة على مستوى الرأي العام العربي في كليته بخصوص الهوية السياسية للثورات العربية، بل ويتجاوزها على المستوى الإحصائي.

⁴⁰⁸ - حازم الببلاوي "الدولة الربيعية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص-ص:

285-284.

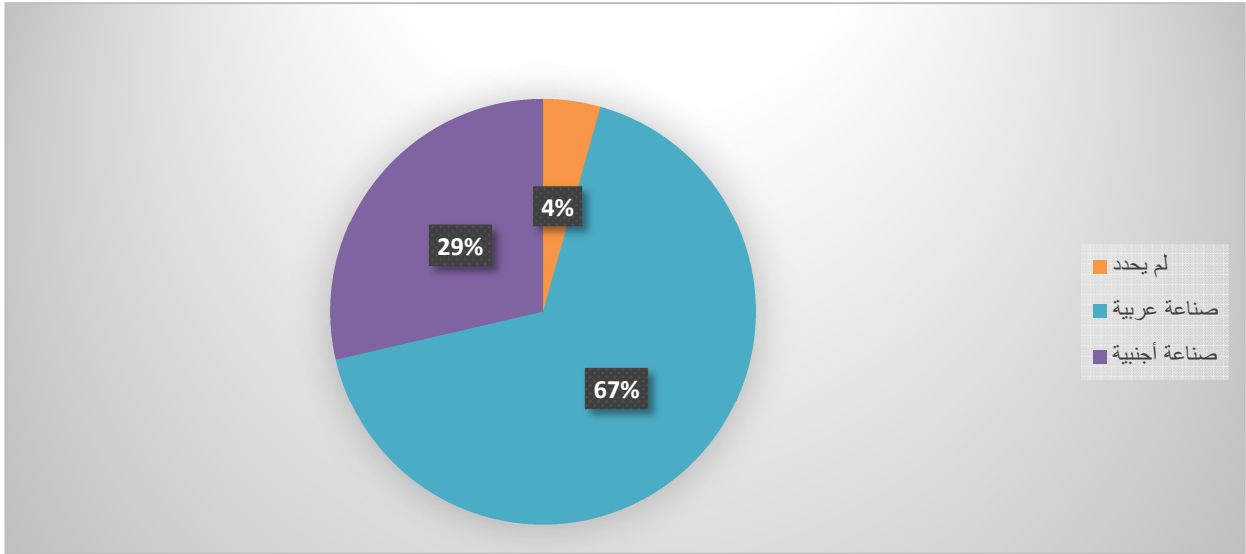
⁴⁰⁹ - جواهر الجوموس، "الاقتراضي والثورة، مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى 2016، ص-ص: 37-39.

شكل رقم (45) هوية الربيع العربي على بالنسبة للرأي العام المشرقي



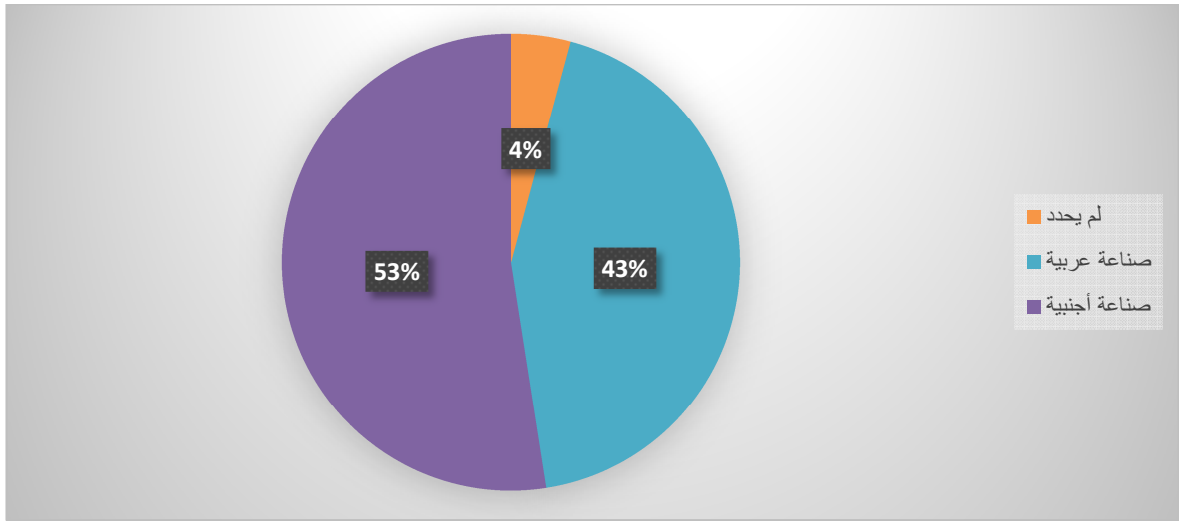
فالمعطيات المستنبطة من الشكل الهندسي، تبين أن الاتجاه العام للرأي الإقليمي المشرقي يقول بأن الربيع العربي صناعة عربية بنسبة 66% بمعدل تكرار 113 عينة مفردة. في مقابل اتجاه آخر يقل عنه بنصف النسبة، ويقول أصحابه بأن هذا الربيع العربي صناعة أجنبية بنسبة 32% بمعدل تكرار بلغ 54 عينة مفردة. وهذه التخرجات يمكن إرجاعها إلى الخلفيات الإحصائية المرتبطة بالنسبة المئوية للدول المكونة للرأي العام المشرقي، والتفوق الإحصائي لهذا الإقليم على الإقليمين الآخرين. مما يؤثر تلقائياً على النتائج المسجلة على مستوى الرأي العام برمته. وبالانتقال إلى المخرجات الخاصة بالرأي العام الخليجي، نسجل أن إجابات المستجوبين لم تخرج عن القاعدة العامة التي ميزت باقي التمثلات العربية لهوية الربيع العربي بين الداخل والخارج. لكن مع فارق مركزي يكمن في الارتفاع الواضح لنسبة القائلين بأن الثورات العربية صناعة عربية. فمن مجموع العينات البالغ عددها 92 عينة مفردة نجد أن نسبة من تبنا خيار كون الربيع العربي من حيث منطلقاته الأولى وخياراته الآنية صناعة عربية بلغت 67% بمعدل تكرار 61 عينة. في مقابل نسبة 26% قالوا بأنها صناعة أجنبية بمعدل تكرار 26 عينة. ويبين الشكل الهندسي أسفله، أن الاتجاه العام الغالب في هذا الإقليم على مستوى هوية الربيع العربي كونه منتوجاً داخلياً لا علاقة له بالمشاريع المستوردة،

الشكل (47) ماهية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام الخليجي



أن النسبة المئوية المسجلة على مستوى منطقة الخليج العربي هي النسبة العالية التي تؤكد على محلية الثورات العربية، وتمثل أعلى نسبة مسجلة مقارنة مع المشرق العربي بـ 66% والمغرب العربي بـ 53%. مما يوضح أن الرأي العام الخليجي في هذه الجزئية تحديداً، يؤكد على ريادته على مستوى تمثل هوية الربيع العربي ووظيفته الجديدة في التغيير السياسي. والأهم من ذلك أن هذا التخريج الحسابي الخاص بمنطقة الخليج العربي يؤكد مرة أخرى على أن الثورات السياسية لا يمكنها ان تستنسخ ولا تستورد، ولكنها تمثل في جوهرها مشروعاً داخلياً يؤسس وجوده من خلال المطالب الاجتماعية والسياسية للجمهور العام العربي في صراعه ضد هيمنة الدولة. أما بالنسبة للرأي العام المغربي. فالاتجاه السائد في الدول الأربع المعتمدة في الاستمارة، يؤكد أن الربيع العربي منتج داخلي أكثر منه مؤامرة خارجية، أو مشروع مستورد.

شكل رقم (46) هوية الربيع العربي بالنسبة للرأي العام المغربي:



ويتبين من الشكل الهندسي أن 53 % من عينات الرأي العام المغربي أكدت على أننا بصدد صناعة عربية، أي مشروع عربي داخلي، في مقابل 43% يصرون على أنه صناعة أجنبية. لكن ما يستوقف أكثر، هو تقارب النسبتين مقارنة مع ما تم تسجيله على مستوى الرأي العام المشرقي، فقاعدة القائلين بأن هذا المشروع يمثل صناعة أجنبية اتسعت، أكثر وكأن الأهداف التي تحققت على مستوى دول المشرق العربي أقل بكثير من نظيرتها التي تحققت على مستوى المغرب العربي. مما يولد انطباعا عاما بأن الرأي العام المغربي هو المعني أكثر بنظرية المؤامرة واعتمادها في تمثله للتطورات السياسية الجديدة. مقارنة مع نظيره المشرقي أو حتى الخليجي.

انطلاقا من التحليل الجدولي والشكلي لاتجاهات الرأي العام العربي حيال الربيع العربي من حيث ماهيته وأهدافه والفاعلين فيه وهويته، يمكن القول بأن التفسير السياسي لهذه العناصر أفضى بنا إلى الاستنتاجات التالية:

-على مستوى ماهية الربيع العربي، تفيد المخرجات العامة أن الاتجاه العام للرأي العام العربي أن الربيع العربي ثورة مكتملة العناصر والأركان بنسبة مئوية بلغت 43% على مستوى العينة العامة. وهذا ما سبق التوصل إليه على مستوى التحليل الخطابي لقناة الجزيرة، الذي أكد على أن "الربيع العربي ثورة عربية ذات امتدادات إقليمية" ومدى تناغم

السياسة التحريرية لقناة الجزيرة والأجندة السياسية للجمهور السياسي العربي. لكن في الوقت الذي أفضت فيه النتائج بالنسبة للرأي العام المشرقي إلى أن هذا الربيع العربي يمثل ثورة بنسبة 53% من مجموع العينة الإقليمية، نجد الاتجاه العام للرأي العام المغربي يمضي عكس ذلك من خلال التأكيد على أن الربيع العربي انتفاضة شعبية بنسبة 38% من مجموع العينة المحلية. وفي نفس مسار التباين، لكن بدرجة أكثر انحرافا نجد الرأي العام الخليجي يؤكد على أن الربيع العربي حراك اجتماعي بنسبة مئوية بلغت 32%. ويمكن إرجاع هذا التباين بين الأقاليم الثلاثة إلى المتغير المرتبط المستوى الدراسي لعينة الدراسة وسنوات الخبرة. هذا إلى جانب اختلاف الثقافة السياسية في الأقاليم الثلاثة.

-أما على مستوى أسباب الربيع العربي وعلاقته بتطلعات الشعوب العربية، يلاحظ أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي أكدت على أن الأسباب كانت سياسية في المقام الأول، وأنها تتحدد في مطلب الحرية والكرامة بنسبة عامة بلغت 57%. وأن الرأي العام المشرقي والمغربي والخليجي جميعا لم يخرجوا عن هذه القاعدة، وبذلك جاءت الاتجاهات العامة في الأقاليم الثلاثة لتؤكد أن الربيع العربي ثورة سياسية ضد النظم الاستبدادية العربية، دون أن ينفي كونها تتضمن أهدافا اجتماعية مرتبطة بتحسين الوضع المعيشي اليومي للمواطن العربي.

-وعلى مستوى دور النخب السياسية في هذه الثورات السياسية، تم تسجيل حالة من الإجماع وسط الرأي العام العربي بأن النخب السياسية العربية كانت غائبة لحظة اندلاع هذا المشروع، وأنها لم تقم بدورها في مواكبة التطورات السياسية التي شهدتها دول العالم العربي بنسبة كبيرة وصلت 63.8%. ونفس النتائج تم تسجيلها على مستوى الأقاليم الثلاثة، المشرق العربي بنسبة 76% المغرب العربي 54% والخليج العربي بنسبة 58%.

-أما بالنسبة لهوية الربيع العربي، يستنتج من المعطيات الإحصائية السابقة أن هناك توافقا كبيرا بين النتائج إن على مستوى الاتجاهات العامة للرأي العام العربي أو الرأي الإقليمي. فالمخرجات الإحصائية العامة للرأي العام العربي أكدت بأن حدث الربيع العربي يمثل صناعة عربية بنسبة 59% من مجموع العينة الكلية، وفي نفس المنحى ذهب الرأي العام

المشرقي بنسبة 66% وكذا الرأي العام المغربي بنسبة 53 % لكن مع تفوق حسابي واضح للراي العام الخليجي بنسبة بلغت 67%.

المبحث الثاني: اتجاهات الرأي العام العربي حول تغطيات وسائل الإعلام السياسي للثورات العربية؟

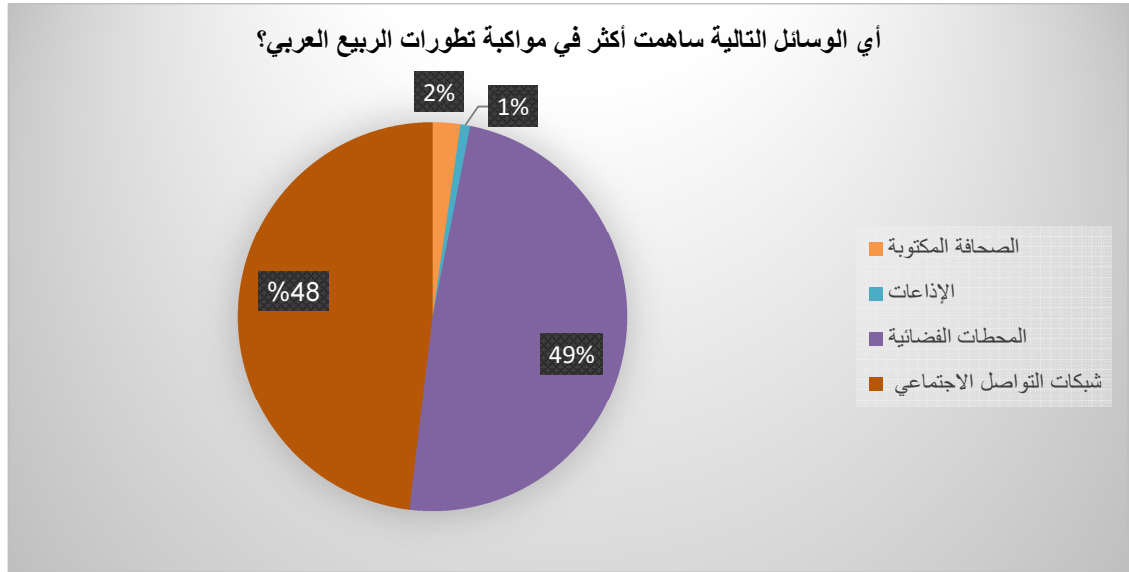
يتكون المستوى الثاني من الاستمارة المتعلق برصد العلاقة بين وسائل الإعلام السياسي وثورات الربيع العربي، من خمسة أسئلة محورية تضمنتها استمارة البحث، وتتناول استقراء اتجاهات الرأي العام العربي بشأن مجموعة من القضايا الإشكالية المرتبطة بظاهرة الربيع العربي وحضورها على مستوى وسائل الإعلام السياسي خاصة قناة الجزيرة الإخبارية كمثلة لوسائل الإعلام السياسي العربي.

1/ وسائل الإعلام السياسي ومواكبة الثورات العربية:

وتأسيسا على ما تم اعتماده في القسم التحليلي من الدراسة، وأكدته المستوى الثاني من القسم التفسيري المرتبط بالربيع العربي باعتباره ثورة سياسية عربية قام بها الشباب العربي الطامح لإسقاط "الديكتاتورية السياسية العربية"، فإن السؤال الأول الذي طرح على المستجوبين في هذا المحور هو: "ماهي الوسائل التي ساهمت أكثر في انطلاقة ومواكبة تطورات الربيع العربي؟". ورغم أن هذا السؤال ظل مطروحا على مدى السنوات الست الماضية، وأضحى جزءا من السرديات العامة المرتبطة بالربيع العربي، فإن النتائج المتحصل عليها من استمارة الدراسة، جاءت لتؤكد على الدور الحاسم لوسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية في انطلاقة وتطورات الثورات العربية:

جدول رقم(48) مساهمة وسائل الاعلام السياسي في انطلاق وتطور الربيع العربي

العينة الكلية		المشرق العربي		المغرب العربي		الخليج العربي	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
9	2.3%	3	1.8%	6%	4.8%		
3	0.8%	1	.6	2	1.6		
190	48.8%	72	42.1	60	47.6	58	63.0%
187	48.1%	95	55.6%	58	46.0%	34	37.0%
389	100%	171	100%	126	100%	92	100%



ويُبيّن الجدول أعلاه أن العينة العامة للدراسة كشفت عن تفوق إحصائي واضح لوسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق انطلاقة وتطور أحداث ثورات الربيع العربي بنسبة بلغت 48.8%، متبوعة بالقنوات الفضائية التلفزيونية بنسبة 48.1%. في حين أفادت المعطيات الإحصائية الأخرى أن دور الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية في حدث الثورات يكاد يكون ضعيفا ولا يقاس عليه. بل أنه منعدم كليا حينما يتعلق الأمر بالرأي العام الخليجي. لكن أهم ما يسترعي الانتباه في هذه النتائج هو تقارب النسب المسجلة بالنسبة لدور وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية الإخبارية وهيمنتها معا على مجموع الأدوار المتعلقة بانطلاقة ومسيرة الربيع العربي. فالنسبة المئوية العامة للوسيلتين معا بلغت 96.9%. وهذه النتيجة الكاسحة جاءت لتأكيد هذا دور وفاعلية هذه الوسائل في سؤال التغيير السياسي في العالم العربي. كما أن هذه الاستنتاجات الإحصائية تتسق مع ما سبق تأكيده في القسم الأول من الدراسة، خاصة مع التعريف الإجرائي الذي تم الدفع به لتعريف الإعلام السياسي. والذي قلنا بأنه يحيل على "مجموع القنوات الإخبارية المتخصصة في الخبر السياسي التي استفادت من الطفرة التكنولوجية المتنامية في المجتمع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي، وأضحت تقوم بدور استراتيجي في التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطن، إلى درجة أصبحت معه "قوة ناعمة" تساهم في صناعة رأي عام قادر على

تغيير وجهة الأحداث والانتصار لهذا المشروع أو ذاك". وهنا يجب الحسم في مسألة الأسبقية والتأسيس بين وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، فالامتياز النسبي لوسائل التواصل الاجتماعي -حسب الإحصائيات العامة للدراسة- لا يعني بالضرورة أنها هي المسؤول الأول والأخير عن التغيير السياسي في العالم العربي، وأن القنوات الفضائية مجرد داعم لهذه الوسائل. بل على العكس من ذلك، إن الأصل في الإعلام السياسي يقوم على أولوية القنوات الفضائية التي كان لها قصب السبق منذ تسعينيات القرن الماضي في تشكيل الأرضية المناسبة للتغيير السياسي ضمن الإطار العام لمجتمع الإعلام والمعرفة. في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل محصلة جديدة لتطبيقات الإعلام الجديد بأشكاله الرقمية والتفاعلية والاجتماعية ضمن الشروط العامة لعمليات التشبيك في المجتمعات الشبكية. وبالتالي فالحضور الجلي لوسائل الإعلام الاجتماعي خاصة الفيس بوك وتويتر وقيامهما بالأدوار السياسية الجديدة، جاء متأخرا مع ثورات الربيع العربي، حيث كان لها بالغ الأثر في توحيد التشكيلات الاجتماعية عربيا لمواجهة الاستبداد السياسي. وهذا الأمر يتسق أيضا مع الأرضية العامة التي توحد هذه الوسائل على المستوى العالمي والقائمة على "مناصرة الفكر الحر وحقوق الإنسان بهدف تشكيل عقل كوني يؤمن بتغيير العالم"⁽⁴¹⁰⁾.

ويبدو أن الاتجاهات العامة للرأي العام المشرقي تركز ذات المنظور المرصود لدى الرأي العام العربي؛ فقد أبانت الإحصائيات أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في انطلاقة الربيع العربي ومواكبة تطوراتها كان بنسبة 55.6%، في حين أن نسبة القنوات الفضائية جاء بنسبة 42.1%. أما على مستوى الرأي العام المغاربي، فالملاحظ أن نسبة مساهمة القنوات الفضائية في انطلاقة وتطوير الثورات العربية انتقلت للصدارة بنسبة 63% متخطية بالنصف تقريبا بنسبة وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 37%. ونفس النتيجة نجدها لدى الرأي العام الخليجي الذي يؤسس خصوصيته الإقليمية من خلال الإغلاء من دور ومساهمة القنوات الفضائية في ثورات الربيع العربي بنسبة 47% في مقابل وسائل التواصل الاجتماعي التي بلغت نسبة مساهمتها 46%. وبالتالي فإن تقارب النسب المستخلصة من

⁴¹⁰ -Castells, (Manuel), and Cardozo. (Gustavo), "The Network Society from Knowledge to Policy", Washington, DC, Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005, P: 6

الإحصائيات الخاصة بمساهمة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي على المستوى الأقاليم الثلاثة، تؤكد أن عملية التأسيس والأسبقية ستبقى مفتوحة على مزيد من الأخذ والرد، وإن كانت المعطيات التاريخية تؤكد أسبقية القنوات الفضائية. فالأصل في الإعلام السياسي هو القنوات الفضائية وليس وسائل التواصل الاجتماعي، لأن الأولى أسبق زمنياً وذات هوية مؤسسية، في حين أن الثانية تمثل اجتهادات فردية لتطوير مؤسسة التلفزيون الفضائي دون أن تتمكن من تعويضه أو إلغائه. وهذا ما يمكن تأكيده من خلال تجارب علمية مرتبطة بالتلفزيون الفضائي التفاعلي الذي أضحي يستوعب جميع وسائل التواصل الاجتماعي؛ هذا بالإضافة إلى أن الحضور الأول لوسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي خاصة فيس بوك وتويتر قبل ثورات الربيع العربي، كانت تستخدم لأغراض ترفيهية. لكنه مع الربيع العربي تحولت إلى أدوات للتحفيز السياسي للجمهور قصد المساهمة في بناء مرحلة سياسة حاسمة لبناء مستقبل سياسي واجتماعي وإعلامي في أكثر من بلد عربي. وهذا الأمر لوحده كاف ليؤكد أن الأصل في وسائل الإعلام السياسي هي القنوات الفضائية وأن وسائل التواصل الاجتماعي أدوات اكتسبت وظيفتها السياسية في سياق تحولات الربيع العربي في العالم العربي

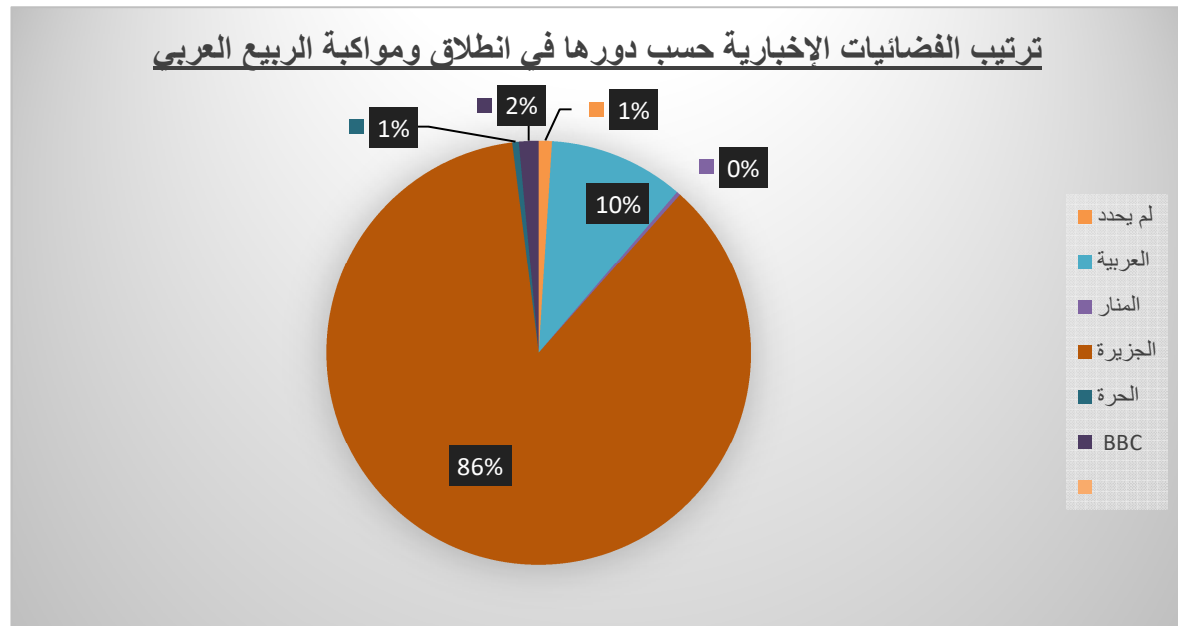
2/ دور القنوات الإخبارية في اندلاع ومواكبة الثورات العربية:

وفي ذات المنحى القائم على أولوية دور القنوات الفضائية في انطلاقة ومواكبة تطورات الثورات العربية، طُلب من المستجوبين في السؤال الثاني اختيار قناة تلفزيونية واحدة من بين مجموعة من القنوات الفضائية العاملة في الفضاء الإعلامي العربي حسب أهمية الدور الذي قامت به هذه القنوات في حدث الثورات. وهذه القنوات هي قناة الجزيرة وقناة العربية وقناة الحرة وقناة المنار، وهي ذات القنوات التي تم تناولها في القسم الأول من الدراسة باعتبارها أهم المشاريع الإعلامية العربية التي تحظى بمعدل كبير على مستوى المشاهدة المتابعة⁽⁴¹¹⁾. وقد تمت إضافة القناة البريطانية (BBC) لتوسيع دائرة البحث والمقارنة.

⁴¹¹ - حياة الحويك "الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين، جيوبوليتيك وخطاب الفضائيات الإخبارية العربية" منتدى المعارف، بيروت، 2013، انظر الصل السابع والثامن من الدراسة.

الجدول رقم (49) ترتيب الفضائيات الإخبارية حسب دورها في انطلاق ومواكبة الربيع العربي.

القناة	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	4	1.0	2	1.2%	2	2.2%		
قناة العربية	40	10.3%	19	11.1%	7	7.6%	14	11.1%
قناة المنار	1	.3	1	.6				
الجزيرة قناة	336	86.4%	146	85.4%	82	89.1%	108	85.7%
قناة الحرة	2	.5	2	1.2%				
قناة البي بي سي	6	1.5	1	.6%	1	1.1%	4	3.2%
المجموع	389	100	171	100.0%	92	100%	126	100%



وتشير البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه، إلى أن اتجاهات الرأي العام العربي خيال القنوات التي كان لها دورا بارزا في انطلاق ومواكبة الربيع العربي كانت حاسمة بنسبة مئوية كبيرة. فقد جاءت قناة الجزيرة الإخبارية في مقدمة الصدارة بنسبة 86.4% بمعدل تكرار 336 عينة مفردة من مجموع العينات المعتمدة 389 عينة، بعيدة جدا عن قناة العربية التي احتلت المرتبة الثانية بـ 10.3 % بمعدل 40 عينة مفردة. في حين أن باقي النسب الخاصة بالقنوات الأخرى، لم تتجاوز حاجز 4% من مجموع النسبة العامة للعينة

المعتمدة في الدراسة. وهذه النتيجة تؤكد بالفعل بأن الجزيرة متقدمة على جميع القنوات العاملة في الفضاء الإعلامي العربي على مستوى الدور الذي قامت به في ثورات الربيع العربي. وأن هذه النسبة ستكون له نتائج أخرى على مستوى تأثير الجزيرة على الرأي العام. كما أن هذه النسبة تؤكد مرة على أهمية قناة الجزيرة كموضوع للدراسة وتمايزها عن باقي قنوات الإعلام السياسي، ودورها الحاسم في مسألة التغيير السياسي في العالم العربي. أما على المستوى الإقليمي فالملاحظ أن اتجاهات الرأي العام في الأقاليم الثلاثة كرسست ذات المنظور القائم على تفوق دور الجزيرة وتأثيرها على مجريات الربيع العربي؛ فالنسبة العامة لاتجاه العام للرأي العام المشرقي بلغت 85.4% بمعدل 146 عينة من مجموع العينات الخاصة بالإقليم والبالغ عددها 171 عينة. في حين أن الرأي العام المغاربي قدم ذات المنظور الإحصائي بنسبة 85.7% وبمعدل 108 عينة من مجموع العينات الخاصة بالبالغ عددها 108 عينات. والأمر نفسه ينسحب على الرأي العام الخليجي بنسبة 89.1% وبمعدل 82 عينة من مجموع العينات الخاصة بالبالغ عددها 82 عينة. وبهذه التخرجات الإحصائية يتضح أن هناك إجماعاً على مستوى الرأي العام العربي والإقليمي بالدور المركزي لقناة الجزيرة في الرأي في انطلاقة ثورات الربيع العربي ومواكبة تطوراتها. وهذا التناول ينسجم إلى حد بعيد مع تم التنصيب عليه في القسم النظري للدراسة، خاصة التقسيم المقترح لمراحل تطور أداء قناة الجزيرة وتعاطيها مع الأحداث السياسية الكبرى، حيث أوضحنا أن المرحلة الثالثة التي تم توصيفها بمرحلة "مرحلة احتضان الثورات وتبني خيار إعلام المواطنة" والتي تحيل على مرحلة جيدة للممارسة الصحفية تقوم على دور المواطن الفرد في صناعة الأخبار والتأثير السياسي لهذه الأخبار.⁽⁴¹²⁾ تمثل لحظة التحول الحقيقي في المسار الإعلامي لقناة الجزيرة. فمنذ العام 2011، بدأت عملية التبلور النهائي للأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة من خلال تعاطي القناة مع ثورات الربيع العربي باعتبارها قضية الشعوب العربية؛ وأنه مع هذه الثورات العربية وجدت الجزيرة نفسها بين خيار دعم الأنظمة السياسية العربية أو دعم الشعوب. واختارت بذلك أن تكون إلى جانب الشعوب في

⁴¹² - أنظر مفهوم ودلالة صحافة المواطن وتطوره التاريخي في دراسة البروفسور المتخصص في هذا المجال ستيفوارت إيلان: / Stuart Allan and Einar thorson, "citizen journalism global perspectives", Peter Lang publishing, New York, 2009, P: 17.

صراعها ضد الأنظمة السياسية الاستبدادية. وهو ما جر عليها غضب أغلب الأنظمة الرسمية العربية التي كانت تصفها بـ"قناة للتحريض"، ودليلهم في ذلك هو أن "القناة لم تكثف عبر تغطياتها اليومية الكثيرة والمتعددة بالنقل الحي للاعتصام في الساحات أو البث المباشر للمواجهات بين المعتصمين والأمن، بل إنها أضحت طرفاً في المعادلة عبر انتماءها لخيارات الشعوب عبر ممارسة إعلامية تُعلي من قيمة ومكانة المواطن في وجه جميع الإكراهات الخارجية أياً كان مصدرها. وهذه النتائج تتسق مع ما سبق التوصل إليه على مستوى التحليل الخطابى للمقولات التحريرية الثالثة (التقارير الإخبارية والمقابلات الصحفية والتغطيات المباشرة) المتضمنة في نشرات الحصاد الثلاثون التي أبانت أن الأجندة السياسية لقناة الجزيرة تتناغم مع الأجندة السياسية للجمهور السياسي التي تمثل بدورها الأجندة العامة المحركة والمؤطرة لثورات الربيع العربي.

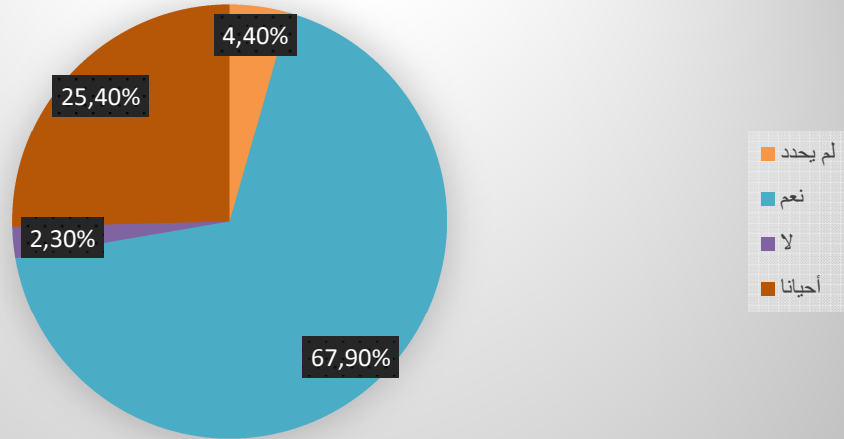
3/ متابعة النخب السياسية العربية لتغطيات الجزيرة للثورات العربية:

في ذات المسار التحليلي المرتبط بريادة قناة الجزيرة الإخبارية ونيلها موقع صدارة بين وسائل الإعلام السياسي، التي كان لها الدور الحاسم في اندلاع ومواكبة ثورات الربيع العربي، ولأن الدراسة التفسيرية تسعى للوقوف على الوضع الاعتباري للقناة بصورة ملموسة، تم دعوة المستجوبين لقياس درجات تفاعلهم مع تغطيات الجزيرة عبر سؤال "هل تابعت تغطيات قناة الجزيرة الفضائية لمجريات أحداث الربيع العربي؟"

الجدول رقم (50): متابعة النخب السياسية العربية لتغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	17	4.4%	10	5.8%	7	7.6%		
نعم	264	67.9%	115	67.3%	72	78.3%	77	61.1%
لا	9	2.3%	5	2.9%	1	1.1%	3	2.4%
أحيانا	99	25.4%	41	24.0%	12	13.0%	46	36.5%
المجموع	389	100%	171	100%	92	100%	126	100%

متابعة النخبة السياسية العربية لتغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية



وقد أفضت النتائج الإحصائية أن درجات متابعة الجمهور السياسي العربي لتغطيات الجزيرة، تتأرجح بين المتابعة المستمرة والمتواصلة وبين المتابعة المتقطعة؛ فنسبة التوجهات العامة المستخلصة من الجدول، تفيد بأن الذين أكدوا متابعتهم لتغطية قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي بصورة مستمرة متواصلة طوال سنة الهبة الثورية بلغت 67.9%، في حين أن الذين قالوا بأنهم تابعوا التغطية بصورة متقطعة فقد بلغت نسبتهم 25%. وهذه النتيجة الفارقة على مستوى العينة الكلية نجدها موجودة وبذات النسب تقريبا على مستوى الرأي العام المشرقي، حيث أكدت الأرقام أن درجات المتابعة المتواصلة والمستمرة بلغت 67% في مقابل متابعة متقطعة بنسبة 24%. أما بالنسبة للاتجاهات العامة للرأي العام المغاربي، فإن نسبة المتابعة المتواصلة والمستمرة بلغت 61% في حين أن نسبة المتابعة المتقطعة فقد بلغت 36%. ومرة أخرى يؤسس الرأي العام الخليجي خصوصيته الإقليمية من خلال التأكيد على أن نسبة المتابعة المتواصلة والمستمرة لمفردات الرأي العام الخليجي بلغت 78% في حين بلغت نسبة المتابعة المتقطعة 13%. وبالتالي نخلص إلى أن جميع النسب المتعلقة بمفردات الرأي العام العربي والإقليمي أكدت أن المتوسط العام لمستوى المتابعة المستمرة والمتواصلة كان يتجاوز بكثير نسبة 65%، ما يجعل منها نتيجة جيدة. في حين أن جميع النسب الخاصة بالمتابعة المتقطعة كانت فوق درجة 25% ما يجعلها نسبة متوسطة.

إن هذه التخريجات الإحصائية المتعلقة بدور الجزيرة ضمن وسائل الإعلام السياسي وتمايزها عن منافسيها تؤكد استطلاعاً منفصلاً للرأي قامت بهما مؤسستي "إبسوس" و "سيغما"، بعد ثلاث سنوات من مرحلة الثورة المضادة، حيث كشفت النتائج أن قناة الجزيرة حافظت على المرتبة الأولى عربياً من حيث عدد المشاهدين للقنوات الإخبارية العربية عام 2014، حيث بلغ معدل عدد مشاهديها حوالي 23 مليون مشاهد يومياً منذ بداية العام، وأن القناة سجلت أعلى نسبة بين المشاهدين العرب بمعدل يفوق أقرب أربع قنوات منافسة مجتمعة، هي قناة العربية السعودية، وقناة "بي بي سي العربية"، وقناة فرنسا 24، "وقناة سكاي نيوز العربية"، حيث بلغت نسبة المشاهدة 53.9%. ووفق الدراستين، تستحوذ قناة الجزيرة الإخبارية على حوالي 42.17% من حصة سوق الأخبار التي تُشاهد على مختلف القنوات بما فيها القنوات الترفيهية. وجاءت تسعة من برامجها الإخبارية من بين أفضل عشرة برامج إخبارية شوهدت في كل شهر من العام 2014، من بينها برنامجا "ما وراء الخبر" و "الاتجاه المعاكس"⁽⁴¹³⁾.

4/نسب مشاهدة تغطيات الجزيرة:

أما بخصوص المعدل اليومي لساعات المشاهدة ومعدل متابعة تغطيات قناة الجزيرة لثورات الربيع العربي من قبل الجمهور السياسي العربي، فقد طُلب من المستجوبين الاختيار بين ثلاثة خيارات هي "ساعة واحدة يومياً، وبين ساعة وساعتين يومياً، وبين أكثر من ساعتين في اليوم الواحد".

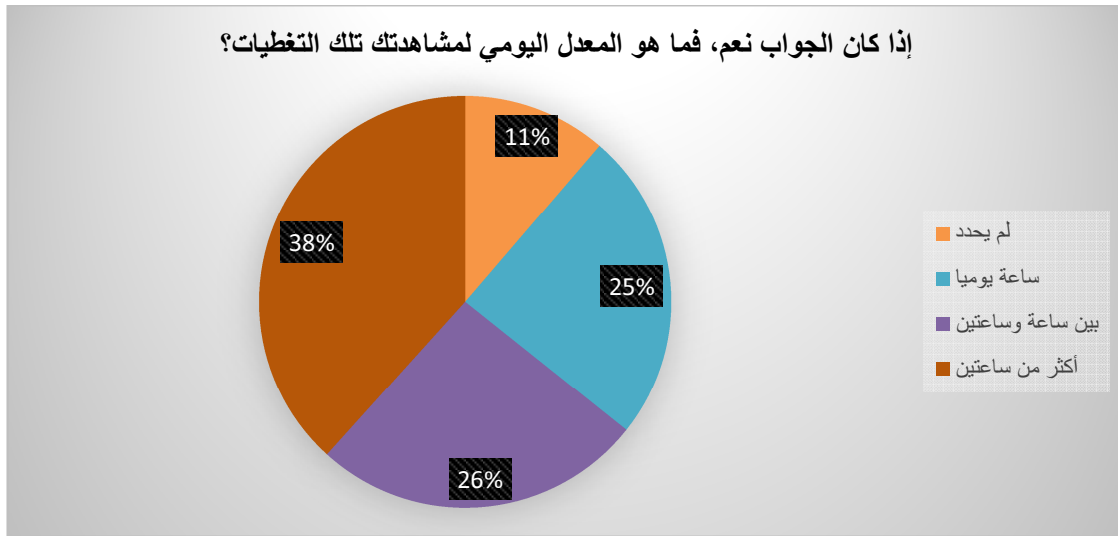
الجدول رقم (51) المعدل اليومي لنسب مشاهدة تغطيات الجزيرة:

		العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	44	11.3	13	7.6	6	6.5	25	19.8	
ساعة يومياً	95	24.4	37	21.6	24	26.1	34	27.0	
بين ساعة وساعتين	101	26.0	29	17.0	29	31.5	43	34.1	
أكثر من ساعتين	149	38.3	92	53.8	33	35.9	24	19.0	

⁴¹³ - أنظر نتائج الدراسة التي قامت بها كل من شركة "إبسوس" و"سيغما" حول المنافسة بين القنوات الفضائية على نسب المشاهدة بالعالم العربي للعام 2014 على الرابط التالي:

https://www.google.com/?gws_rd=ssl#q=%D8%A7%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B3+2014

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
11.3	44	7.6	13	6.5	6	19.8	25	لم يحدد
24.4	95	21.6	37	26.1	24	27.0	34	ساعة يوميا
26.0	101	17.0	29	31.5	29	34.1	43	بين ساعة وساعتين
38.3	149	53.8	92	35.9	33	19.0	24	أكثر من ساعتين
100	389	100	171	100	92	100	126	المجموع



وقد جاءت النتائج الإحصائية للمعدل اليومي لساعات مشاهدات التغطيات كاشفة لأربع مستويات هي: جيد جدا وجيد ومتوسط وضعيف مع امتياز بالنسبة لساعات المشاهدة التي تجاوز معدل الساعتين، فعلى مستوى الرأي العام العربي، جاء الاتجاه الخاص بنسبة المشاهدة التي تتجاوز الساعتين مهيمنة بنسبة 38.3% متبوعا بنسبة المشاهدة الموزعة بين الساعة الواحدة والساعتين يوميا بـ 26% ثم أخيرا نسبة المشاهدة اليومية التي لا تتجاوز الساعة الواحدة يوميا بـ 24.4%. وبنفس النسبة المهيمنة نجد أن معدل المشاهدة المهيمن في منطقة المشرق العربي هي أكثر من ساعتين وبـ 53.8% متبوعا بمعدل مشاهدة بنسبة ساعة واحدة يوميا بـ 21% وأخيرا معدل المشاهدة بين الساعة الواحدة والساعتين بنسبة 17.8%. وبنفس النسب المسجلة في المشرق العربي، يُلاحظ أن الرأي العام المغربي عبّر عن توجه يقوم على هيمنة نسبة المشاهدة التي تمتد لأكثر من ساعتين بـ 34.1%، متبوعا بنسبة المشاهدة الخاصة بساعة واحدة في اليوم بـ 27% وأخيرا نسبة المشاهدة الموزعة بين ساعة

وساعتين بـ 17.8%، وفي نفس المسارات السابقة مع تباينات جزئية نجد الاتجاه العام للرأي العام الخليجي ليؤكد على أولية نسبة المشاهدة التي تتجاوز ساعتين يوميا بـ 35.8%، يأتي بعده نسبة ساعة واحدة يوميا بـ 21.6% وأخيرا النسبة الموزعة بين الساعة الواحدة والساعتين بـ 17%.

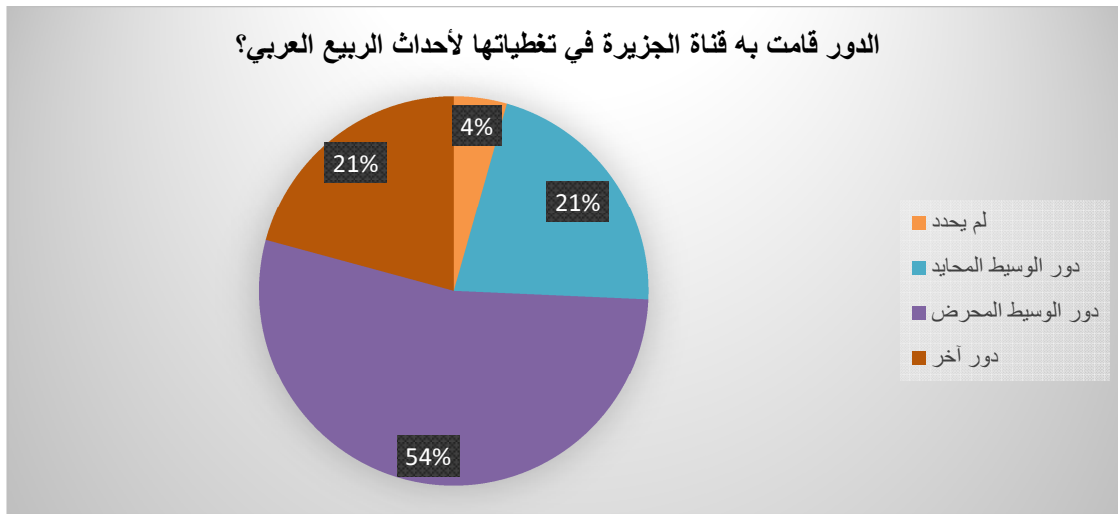
ومعلوم أن القاعدة العامة لنسب المشاهدة يتم قياسها وفق تراتبية تنازلية من أكثر من ساعتين، إلى بين الساعتين والساعة، إلى ما دون الساعة الواحدة. وهذه التراتبية تم احترامها على مستوى العينة العامة للدراسة حيث أوضحت النتائج الإحصائية أن نسبة المشاهدة المهيمنة هي أكثر من ساعتين متبوعة بنسبة مشاهدة بين الساعتين والساعة والواحدة ثم ما دون الساعة الواحدة. لكن هذا المنطق التعاقبي لم يتم احترامه على مستوى الرأي العام في الأقاليم الثلاثة؛ وبذلك نخلص إلى أن متوسط النسبة العامة المهيمنة لتغطيات الجزيرة التي تمتد لأكثر من ساعتين هي 57% وهي نتيجة جيدة، في حين أن نسبة المشاهدة التي يمتد بين الساعتين والساعة الواحدة هي 42.8%، وهي نتيجة نعتبرها أقل من متوسطة. أما متوسط نسبة المشاهدة لساعة واحدة يوميا فهو 33% وهي نتيجة نعتبرها أقل من متوسطة.

5/ دور الجزيرة في تغطيات الثورات العربية:

ولمزيد من التحليل والتفسير بشأن العلاقة بين وسائل الإعلام السياسي ممثلة في قناة الجزيرة وأحداث الربيع العربي؛ وفي مسعى لاختبار درجات وعي الجمهور السياسي بما يقدم على الشاشة كان السؤال التالي مرتبط بدرجات الانخراط في دعم الجزيرة لأطروحة الربيع العربي ومدى تعارض ذلك مع الخيارات الإعلامية والسياسية العامة للقناة. وقد طرح السؤال التالي على المستجوبين "ما هو الدور الذي قامت به الجزيرة في تغطيتها لأحداث الربيع من خلال تجربة الجزيرة. وقد تمت دعوتهم للاختيار بين "دور الوسيط المحايد ودور الوسيط المحرض؟" حيث جاءت الأجوبة عموما جاءت متقاربة بين ثلاثة أجوبة دور الوسيط المحايد ودور الوسيط المحرض ودور آخر لم يتم ذكره.

الجدول رقم(52)الدور الذي قامت به قناة الجزيرة في تغطياتها لأحداث الربيع العربي:

العبارة	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	17	4.4	5	2.9	4	4.3	8	6.3
دور الوسيط المحايد	83	21.3	45	26.3	23	25.0	15	11.9
دور الوسيط لمحرض	208	53.5	82	48.0	48	52.2	78	61.9
دور آخر	81	20.8	39	22.8	17	18.5	25	19.8
المجموع	389	100.0	171	100.0	92	100	126	100.0



فعلى مستوى العينة الإجمالية، يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للرأي العالم العربي يؤكد على "الدور التحريضي لقناة الجزيرة في تعاملها مع أحداث الربيع العربي" بنسبة 53.5%. في حين أن الاتجاه القائل بالدور المحايد للقناة فقد وقف عند حدود نسبة 21.3%. أما الذين قالوا بدور آخر دون أن يذكروه، فقد بلغت نسبتهم 20.8%. وكما هو واضح من خلال النسب، فالاتجاه العام الغالب في الرأي العام العربي يقول بالدور التحريضي للجزيرة بأكثر من النصف (53.5%)، وهذا يؤكد مرة أخرى أن لا حياد في الإعلام عموماً، وأنه حينما يتعلق الأمر بالإعلام السياسي يصبح الحياد مسألة مستحيلة؛ وذلك بالنظر لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة وعلاقتها بالعناصر الأربعة المشكلة لرسالة الإعلامية. فموضوع الإعلام السياسي كما سبق وأوضحنا في سياق القسم الأول من الدراسة يقوم على تناول القضايا السياسية الكبرى التي تتميز بوضع إشكالي داخل مجتمعات معينة في مراحل سياسية دقيقة، من خلال التركيز على الدور التغييري

للمرسالة الإعلامية وعلاقة سلطة الإعلام بباقي السلط الأخرى خاصة سلطة الدولة، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه المهيمن للرأي العام العربي حينما يؤكد على الدور التحريضي لقناة الجزيرة خلال الربيع العربي، فإنه بذلك يؤكد عليه من منطلق الصراع بين أطروحة الدولة في مقابل أطروحة المجتمع، وفق المعادلة التي قدمها مانويل كاستلز في تناوله للمجتمعات الشبكية، والقائمة على "الديمقراطية التواصلية كمقابل لهيمنة الدولة". ومن الواضح أن الرأي العام المشرقي يسير في ذات الاتجاه وإن بنسب متفاوتة جزئياً، فالاتجاه القائل بالدور التحريضي لقناة الجزيرة بلغت نسبتهم 48%، في حين بلغت نسبة الاتجاه الذي يؤكد على الدور المحايد 26.3%. أما الاتجاه المتأرجح بين التحريض والحياد فقد بلغت نسبته 22.8%. وعلى العكس من هذا التوجه يلاحظ أن الرأي العام المغربي قدم منظورا لهذه القضية من خلال الحسم الإحصائي في قضية الأدوار الخاصة بقناة الجزيرة، فالقائلون بدور الوسيط المحرض بلغ 61.9%، وهذا النسبة تبدو عالية جدا مقارنة مع اتجاهات الرأي العام المشرقي أو الخليجي، وهذا الأمر يعود لتمثّلات خاصة للرأي العام المغربي تقوم على استيعاب الأدوار التي تقوم بها قناة الجزيرة في سياق أحداث الربيع العربي القائم على مقولات الصراع بين مشرعين مجتمعيين أحدهما استنفذ جميع مقومات الاستمرارية والآخر الذي لا يزال يبحث عن انطلاقة حقيقية. وبعيدا كل البعد عن هذا الاتجاه نجد أن النسبة العامة للاتجاه القائل بدور الوسيط المحايد بقيت في حدود 11.9% في حين أن الذين قالوا بدور آخر فقد بلغت نسبتهم 19.8%. وكذلك الأمر بالنسبة للاتجاه العام المهيمن في الرأي العام الخليجي، فنسبة القائلين بدور الوسيط المحرض بلغت 52.5%؛ أما الذين قالوا بدور الوسيط المحايد فبلغت نسبتهم 25%. أما الاتجاه المتردد الذي لا يملك موقفا حاسما من هذه القضية فقد بلغ 18.5%. وعبر هذا التناول الإحصائي، يمكن القول بأن الوعي بالدور الحقيقي لوسائل الإعلام السياسي يقتضي أولا معرفة السياق السياسي العام ثم معرفة الأجندة المعرفية والسياسية للوسيلة الإعلامية. وكما سبق وأوضحنا، في تحليلنا للأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة، فإن الإطار المعرفي العام للقناة يقوم منذ انطلاقتها في العام 1996 على مناصرة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالصورة التي رسمتها المواثيق الدولية. في حين أن الأجندة السياسية للقناة التي تتميز بطابعها السياقي، فهي تؤكد في مرحلة الربيع العربي على

تبنيها لخيارات الشعوب أمام تسلط الأنظمة السياسية الحاكمة. وهنا وجب التذكير مرة أخرى بأن جميع وسائل الإعلام السياسي في مرحلة الربيع العربي وما بعدها وجدت نفسها ملزمة بأخذ موقف واضح من الصراع السياسي والعسكري وحتى الطائفي الذي عرفته ولا زالت تعرفه العديد الدولة العربية.

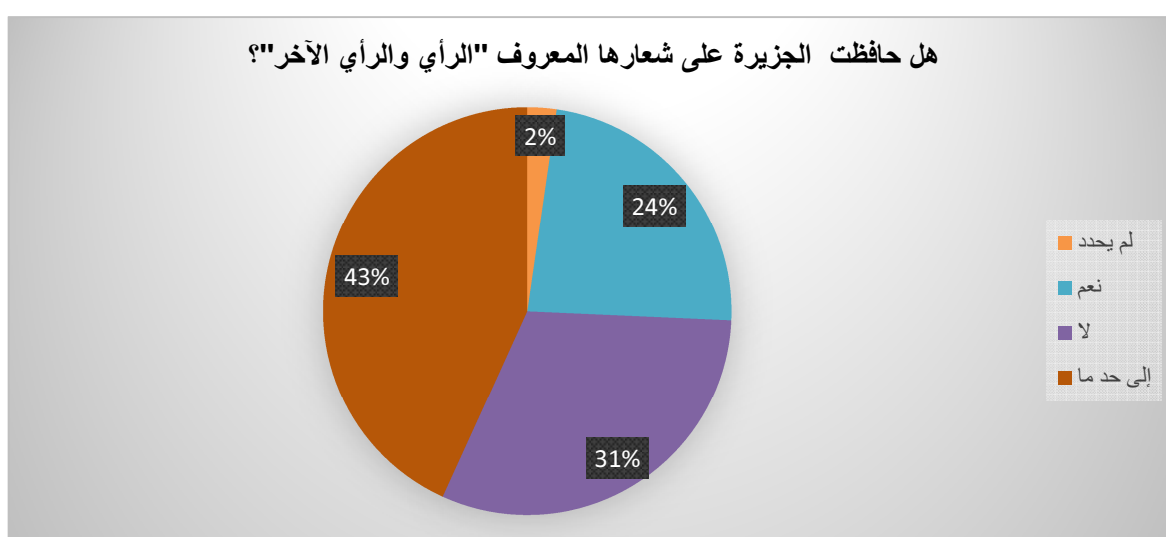
المبحث الثالث: اتجاهات الرأي العام العربي حيال مهنية الجزيرة في تغطيات الثورات العربية.

1/ الجزيرة وشعار الرأي والرأي الآخر:

إن إقرار الاتجاهات العامة للرأي العام العربي بأن الأطروحة المركزية لقناة الجزيرة في تعاطيها مع أحداث الربيع العربي، تجد دلالتها العامة في غلبة وتفوق دور الوسيط المحرض. تدعو للتساؤل حول علاقة انسجام هذه التخريجات مع الإطار العام الذي يوجه السياسة التحريرية لقناة الجزيرة والقائم على مقولة الرأي والرأي الآخر. ولهذا تم طرح سؤال على المستجوبين حول "مدى محافظة الجزيرة في تغطياتها لأحداث الربيع العربي على شعارها المعروف الرأي والرأي الآخر"؟. ومعلوم أن شعار "الرأي والرأي الآخر" يمثل مقولة تحريرية ثابتة في السياسة التحريرية لقناة الجزيرة الإخبارية منذ انطلاقتها؛ وتتلخص أبعاده الإجرائية في ضرورة الاستماع لأكثر من طرف واحد في القضية أو الحدث الإخباري المعروف. وإذا كان احترام هذه الشعار قد شكل برأي الكثيرين أجد الجوانب التي تمنح الجزيرة مزيدا من المصداقية في تفاعلها مع جمهور المشاهدين سواء تعلق الأمر بالجمهور العام أو الجمهور السياسي، فإن مرحلة الربيع العربي شكلت التحدي الحقيقي والأكبر أمام قناة الجزيرة وجميع وسائل الإعلام السياسي بشأن التعاطي مع حدث مصيري يهم الشعوب العربية صراعها الجديد مع الأنظمة السياسية والاستماع في نفس اللحظة للطرفين معا.

الجدول رقم (53) الجزيرة وشعار "الرأي والرأي الآخر"

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
لم يحدد	2.3	9	1.2	2	2.2	2	4.0	5
نعم	23.4	91	32.2	55	25.0	23	10.3	13
لا	31.1	121	26.9	46	26.1	24	40.5	51
إلى حد ما	43.2	168	39.8	68	46.7	43	45.2	57
المجموع	100	389	100	171	100	92	100	126



وكما هو مبين في الجدول أعلاه، فقد جاءت الأجوبة كاشفة لاتجاهات عامة تقوم على تبني موقف متردد. فالاتجاه العام المرصود على مستوى العينة الكلية للدراسة أكد على أن القائلين بموقف وسط أي (إلى حد ما) بلغ 43.2%، في حين أن الذين قالوا أن الجزيرة لم تحافظ على شعارها الإعلامي الرأي والرأي الآخر بلغت نسبتهم 31.1%، أما الذين قالوا بأن القناة حافظت على شعارها فبلغت نسبتهم 23.4. وهذه التخرجات الإحصائية قامت على اختيار وسطي، يحتمل أكثر من موقف واحد، ويصعب فيه أخذ موقف حاسم. ونفس الاتجاه نجده في الرأي العام المشرقي، فالاتجاه الغالب القائل بموقف وسط بلغت نسبته 39.8% والقائلين بأن القناة حافظت على شعارها بلغت 32.2% والقائلين بعدم محافظة القناة على شعارها بلغت نسبتهم 26.9%. أما على مستوى الرأي العام المغربي فالقائلين بموقف متوسط (إلى حد ما) بلغت نسبتهم 45.2% في حين أن القائلين بالانحياز وعدم المحافظة على

الشعار فبلغت نسبتهم 40.5%، أما القائلين بعدم الانحياز والمحافظة على الشعار فقد بلغت 10.3%. أما على مستوى الرأي العام الخليجي فالقائلين بموقف موسط (إلى حدما) بلغت نسبتهم 46.7%. أما القائلين بعدم المحافظة على الشعار فقد بلغت نسبتهم 26.1% متبوعين في النهاية بالقائلين بأن القناة لم تكن منحازة وحافظت عل شعارها الرأي والرأي الآخر بنسبة 25%. ويمكن إرجاع هذا التردد أو الموقف الوسطي المهيمن على اتجاهات الرأي العالم العربي والإقليمي بشأن درجات المحافظة على شعار القناة خلال ثورات الربيع العربي، لكون الإعلام السياسي لا يعتمد مقولة الحياد بصورة قطعية، وأنه حينما يتعلق الأمر بالصراع بين مقولات التواصل الديمقراطي والهيمنة السياسية للدولة، فإن الخوض في هذه القضايا السياسية يقتضي بالضرورة أخذ موقف معين.

وخلال التحليل الخطابي لنشرات الحصاد تم التوصل إلى أنه تم توظيف المقولات التحريرية في تغطيات قناة الجزيرة لمناصرة ثورات الربيع العربي، وخلال ذلك قامت الجزيرة بدور الوسيط المحرض في تغطياتها للأحداث. لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها تخلت عن شعار الرأي والرأي الآخر. فقد تبين بالأرقام أن عدد الضيوف الذين تم استدعاؤهم للتعليق على تطورات الوضع السياسي أو الميداني سواء في مصر أو تونس أو اليمن ينتمي أغلبهم للمعارضة السياسية العربية، فصوت الحكومة أو الأصوات التابعة للأنظمة السياسية كانت حاضرة، إلا أن حضورها جاء محجماً بصورة واضحة أو يتم تقديمها بما يرجح كفة صوت المعارضة (414).

2/ التوازن في تغطيات الجزيرة للثورات العربية:

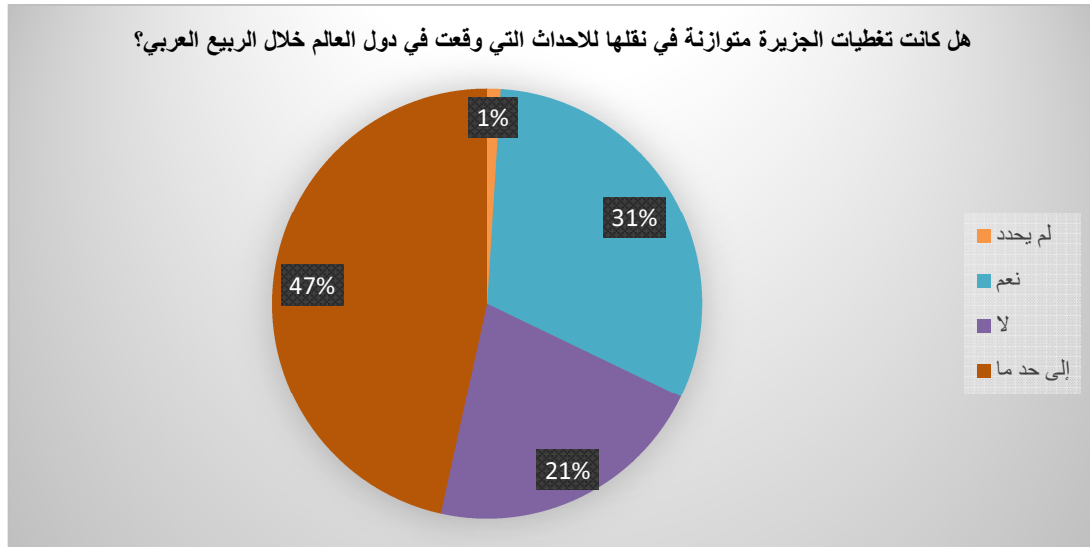
يقوم التوازن في التغطيات الإخبارية ضمن الإطار العام للإعلام السياسي على أولوية اتخاذ مسافة موضوعية من الحدث المراد تغطيته وذلك من خلال التنصيص الضروري والدائم على عرض الأحداث بأقصى درجات ممكنة من التجرد. ومعلوم أن الربيع العربي كان قضية خلافية بين منظومة مجتمعية جديدة تسعى لفرض نموذج مجتمعي وسياسي

⁴¹⁴ - منجي المبروك، "الربيع العربي كيف نقرأ تأثير الجزية على مجرياته" ضمن كتاب جماعي بعنوان "الجزيرة في عشرين عاما أثرها في الإعلام والسياسة والاكاديميا" مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016، ص: 125.

جديدة، في وجه منظومة متآكلة تسعى عبر مجموعة الأجهزة الأيديولوجية والرقابية والأمنية إلى ديمومة وثبات النموذج السابق.

الجدول رقم (54) التوازن في تغطيات قناة الجزيرة لأحداث الربيع العربي

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
4	1.0%	2	1.2	2	2.2			لم يحدد
121	31.1%	73	42.7	23	25.0	25	19.8	نعم
83	21.3%	21	12.3	23	25.0	39	31.0	لا
181	46.5%	75	43.9	44	47.8	62	49.2	إلى حد ما
389	100	171	100	92	100	126	100	المجموع



وبين الجدول أعلاه أن التوجه العام المهيمن على العينة الكلية للدراسة يسير في اتجاه تغليب كفة القائلين بموقف وسط (إلى حد ما) بنسبة 46.5 % بمعدل 181 عينة مفردة من مجموع عينات الدراسة. وهذه النسبة القريبة من المتوسط تؤكد وجود وعي لدى النخبة السياسية العربية، بأن هناك صعوبة لدى قناة الجزيرة وجميع وسائل الإعلام السياسي في التغطيات الإخبارية بتحقيق معدلات جيدة على مستوى مسألة التوازن، وأنها تواجه صعوبة على مستوى الانتماء لموقف تجاه موقف آخر. في حين أن القائلين بأن الجزيرة نجحت خلق هذا التوازن بلغت نسبتهم 31.1% بمعدل 121 عينة مفردة. بمعنى أن أكثر من ربع العينة

العامّة للدراسة تقول بتوازن تغطيات الجزيرة في تعاطيها مع حدث الربيع العربي، أما القائلين بصورة قطعية بغياب التوازن في تغطيات الجزيرة، فقد بلغت نسبتهم 21.3% بمعدل 83 عينة مفردة. ومن هذه الأرقام يتبين أن عملية التوازن في الإعلام السياسي مسألة غاية في الصعوبة، بالنظر لطبيعة الموضوع/ الظاهرة القائم دوماً على مقولات الصراع الاجتماعي والسياسي. وعليه، فحينما يتعلق الأمر بقضية سياسية مهمة وحاسمة في المسار السياسي العربي من حجم الربيع العربي، فإن منطق الأشياء يقول أنه إما أن تكون مع الربيع العربي ومع مطالب الشعوب أو تكون مع إملاءات الدول. وقد سبق أن أوضحنا في سياق القسم النظري من الدراسة أن الربيع العربي هو محصلة صراع مفتوح على المستقبل بين مشروع اجتماعي وسياسي قيد التشكل والتكوين وبين مشروع اجتماعي وسياسي يعيش حالة مستمرة من التآكل. وهنا يأتي الموقف الواسطي ليعبر عن ذات الموقف حالة مجتمعية لم تستقر بعد على حال.

ويبدو أن الرأي العام المشرقي يسير في ذات الاتجاه الذي رسمه الرأي العام العربي مع تباينات ذات دلالة إحصائية؛ فنسبة القائلين بموقف وسط (إلى حد ما) بلغت 43.9% بمعدل 75 عينة مفردة من العينات الإقليمية، متبوعاً باتجاه القائلين بنجاح عملية التوازن بنسبة 42.7% يليه القائلين بلا بنسبة 12.3. والجديد هنا هو التقارب على مستوى النسب بين القائلين بموقف وسط والقائلين بنجاح الجزيرة في تحقيق درجات متقدمة من التوازن. وكذلك الأمر بالنسبة للرأي العام المغربي الذي ترى غالبية الاتجاهات فيه أن تغطيات قناة الجزيرة لأحداث الربيع العربي كانت متوازنة إلى حد ما (درجة وسطى) بلغت 49.2%، في حين أن القائلين بعدم توازن التغطية فقد بلغ 31% أما القائلين بأن التغطيات كانت متوازنة فقد بلغت نسبتهم 19.8%. وفي نفس الإطار المرسوم على المستوى العام وعلى مستوى الرأي العام المشرقي والمغربي، نجد أن الاتجاه العام للرأي العام الخليجي يؤكد على موقف وسط بين التوازن وعدم التوازن بنسبة 47.8%، في حين أن النسبة المتعلقة بالقائلين بالمحافظة على التوازن والقائلين بعدم المحافظة على التوازن فقد جاءت متساوية بـ 25% بمعدل 23 عينة مفردة لكلا الاتجاهين.

والمستخلص من اتجاهات الرأي العام العربي في قضية توازن تغطيات الجزيرة هو أن هناك اتجاه غالب إن على المستوى العام أو على المستوى الإقليمي يؤكد على أن تغطيات الجزيرة لأحداث الربيع العربي كانت تتأرجح في درجة وسطى بين التوازن وعدم التوازن بنسبة مئوية وسطى هي 46.35%، وهذه النسبة المستخلصة من النتائج الأربعة توضح أن الاتجاه الغالب على مستوى الرأي العام العربي العام منه والإقليمي يؤكد أن موقف النخبة السياسية العربية بعد ست سنوات عن اندلاع الربيع العربي لا زالت تتبني موقفا وسطا من مسألة توازن تغطيات الجزيرة حول هذا الحدث. في حين أن متوسط النسبة العامة للقائلين بتوازن التغطيات فقد بلغت 29.65%. ومع ذلك يبقى أن التفسير الوحيد لهذه النتائج هو أن عملية التوازن عملية عسيرة التحقق حينما يتعلق الأمر بقضية سياسية مصيرية.

3/ تغطيات الجزيرة وحركات الإسلام السياسي

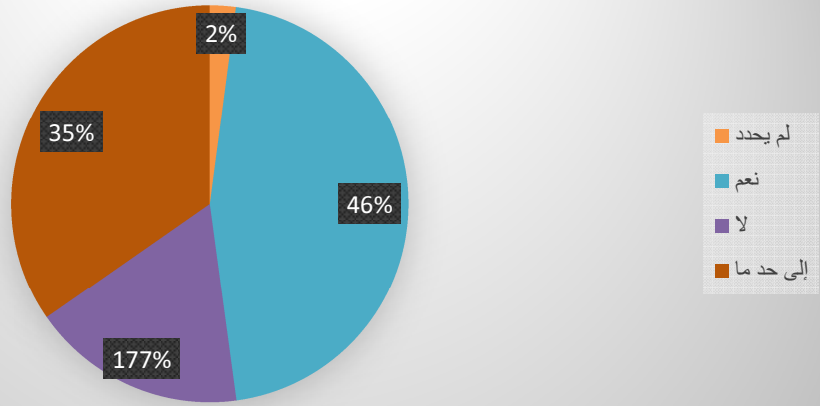
إن قياس اتجاهات الرأي العام العربي حول حضور حركات الإسلام السياسي في تغطيات الجزيرة يمثل تحديا حقيقيا لقياس درجات توازن وموضوعية التغطيات التي قدمتها الجزيرة لثورات الربيع العربي، وهذا التناول يأخذ أبعاده الخاصة حينما نستحضر ذاك الكم الهائل من التهم والانتقادات التي وجهت لقناة الجزيرة باعتبارها "صوت التحالف الجديد بين القوميين وتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي" (415).

الجدول رقم (55) تغطيات الجزيرة وحركات الإسلام السياسي

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	8	2.1	4	2.3	3	3.3	1	.8
نعم	178	45.8	82	48.0	42	45.7	54	42.9
لا	68	17.5	34	19.9	10	10.9	24	19.0
إلى حد ما	135	34.7	51	29.8	37	40.2	47	37.3
المجموع	389	100	171	100	92	100	126	100

⁴¹⁵ - مامون فندي، "حروب كلامية الإعلام والسياسة في العالم العربي"، ترجمة تانيا ناجية، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 7-9.

هل ترى ان تغطيات الجزيرة لأحداث الربيع العربي ساهمت في ترجيح كفة حركات الإسلام السياسي؟



وتبين النتائج المستخلصة من الجدول أعلاه والشكل المصاحب له، أن الاتجاه الغالب على عينة الدراسة يقوم على تأكيد فرضية أن قناة الجزيرة عملت على دعم تيارات الإسلام السياسي في تغطياتها لثورات الربيع العربي، وأنها ساهمت في ترجيح كفة هذا التيار ضمن عملية التدافع السياسي الذي ميز الثورات العربية بنسبة مئوية بلغت 45.8% بمعدل 135 عينة مفردة من مجموع عينات الدراسة، متنوعة بنسبة القائلين بأن دعم الجزيرة لتيارات الإسلام السياسي كان متأرجحا (إلى حد ما) بنسبة 34.7%، في حين أن الذين قالوا بأن قناة الجزيرة لم تدعم تيارات الإسلام السياسي فبلغت نسبتهم 17.5%. وبالتالي فالاتجاه العام للرأي العام العربي يقر بمسألة تبني قناة الجزيرة الإخبارية لخطاب الإسلام السياسي أو الدفاع عنه على الأقل. أما بالنسبة للرأي العام الإقليمي، فيبدو أن الرأي العام المشرقي يسير في ذات الاتجاه الذي رسمه الرأي العام العربي بنسبة 48.5% من المستجوبين الذين يقولون بأن الجزيرة كانت تدعم تيارات الإسلام السياسي، في مقابل نسبة 29.8% من المبحوثين قالوا بأن تغطية الجزيرة لكفة الإسلام السياسي كانت متأرجحة بين الرفض والقبول، في حين أن نسبة 19.9% أكدت على تغطيات الجزيرة لم تدعم الإعلام السياسي. ونفس الاتجاه الإقليمي نجده أيضا لدى الرأي العام المغربي الذي أكد المبحوثين فيه أن نسبة 45.7% أقرّوا أن تغطيات الجزيرة كانت موجهة لترجيح كفة تيارات الإسلام السياسي، في مقابل نسبة 37.7% قالوا بأن التغطيات كانت منحازة بصورة وسطى (إلى حد ما) لدعم الإسلام السياسي، أما الفريق الثالث الذي أكد على عدم دعم الجزيرة لترجيح تيارات الإسلام

السياسي خلال الربيع العربي فقد بلغت 19%. وبنفس التناول تقريبا نجد أن النسبة الغالبة من الرأي العام الخليجي أكدت على أن قناة الجزيرة عملت عبر تغطياتها لثورات الربيع العربي على ترجيح كفة تيارات الإسلام السياسي بنسبة 42.9 % مقابل نسبة 37.3% من الرأي العام الخليجي يقرّون بأن عملية ترجيح كفة الإسلاميين في تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي كانت بين بين.

إن مجموع الإحصائيات العامة والإقليمية السابقة، تؤكد أن منظور النخبة السياسية للعربية لتعاطي الجزيرة مع تيارات الإسلام السياسي بعد ست سنوات عن انطلاقة الربيع العربي، ما زال مدموغا بذات المواقف التي تم تعميمها وتوريثها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والمتعلقة بدور تغطيات الجزيرة لأخبار تنظيم القاعدة وبث أشرطة أسامة بن لادن، في جعل الكثيرين يرون بأن هناك تناغما الخط التحريري للقناة والخطوط العامة لهذا التيار⁽⁴¹⁶⁾، دون أن يتحقق إجماع بشأن هذا التناغم من عدمه. لكن هذه التخريجات لا يمكنها أن تعفي من طرح السؤال المتعلق بطبيعة الشارع العربي قبل الربيع العربي وبعده؟، وما هي القوى السياسية المهيمنة في هذا الشارع. والجواب سيكون هو أن تيارات الإسلام السياسي؛ وبصرف النظر على المواقف التي تدعّمها أو التي تناصبها العداء، فالمؤكد أن هذه التيارات تُمثّل مكونا أساسيا من المشهد السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، وأن الخطاب الإسلام السياسي أصبح معطى ثابتا في الخريطة السياسية العربية، بل من الدول من تبنى منظومة الإسلام السياسي في كآلية سياسية للوصول إلى الحكم قبل الثورات العربية، كما أن التجارب السياسية لبعض دول الربيع العربي التي أخذت موقعا متقدما في خريطة الاحتجاجات خلال الهبة الثورية، ساهمت في إيصال بعض القوى السياسية المنتمية للإسلام السياسي إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع مثل ما وقع في مصر و تونس⁽⁴¹⁷⁾. وبالتالي فإن تفسير عمليات ترجيح قناة الجزيرة لكفة تيارات الإسلام السياسي خلال الثورات العربية، جاء من موقع أن القوى السياسية الإسلامية شكلت مكونا وازنا من مكونات المشهد السياسي العربي في هذه المرحلة. إضافة إلى أن هذه القوى لم تكن تمثيلة في حكومات ما قبل

⁴¹⁶ - مأ مون فندي، المصدر السابق، ص: 110-112.

⁴¹⁷ - طلال عتريسي "الإسلاميون بعد الثورات النموذج المؤجل"، ضمن كتاب جماعي بعنوان ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص: 127 وما بعدها.

الربيع العربي، ما جعلها بديلا مقترحا للتيارات السياسية الأخرى التي فقدت رصيدها السياسي والحزبي خلال مشاركتها في حومات ما قبل الربيع العربي.

4/ موقف الجزيرة من عملية التدافع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين

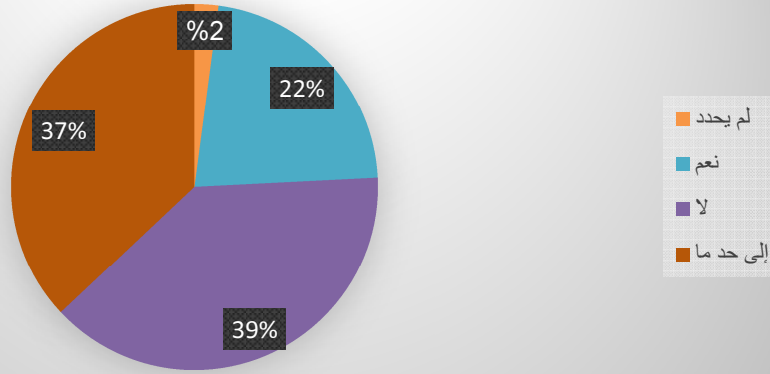
ولأن الجدل السياسي بين التيارات الإسلامية والعلمانية أخذ بعدا جديدا خلال مرحلة المضادة، فقد كان من الضروري استقراء اتجاهات الرأي العام العربي بشأن هذا الصراع ومآلاته. ويبين الجدول أسفله والشكل الهندسي المرافق له أن نسبة 38.8% من العينة العامة للدراسة قالت بأن الجزيرة لم تأخذ مسافة موضوعية من عملية التدافع بين الإسلاميين والعلمانيين، بمعنى أنها كانت منحازة لتيار سياسي ضد تيار آخر. وقريب من هذه النسبة نجد أن 37% من المستجوبين قالوا بموقف وسط (بين بين) في حين أن القائلين بأن تغطيات الجزيرة أخذت مسافة من هذا الصراع فلم تجاوز نسبتهم 22.1%. وعليه فإن الاتجاه الغالب في الرأي العام العربي بشأن تغطيات قناة الجزيرة للثورات هو أنها كانت منحازة لتيار سياسي ضد تيار آخر بنسبة تفوق الثلث. والحالة هاته، فإن الجزيرة كانت منحازة لتيار الإسلام السياسي ضد التيار العلماني.

الجدول رقم (56) تغطيات الجزيرة وعملية التدافع السياسي بين الإسلاميين

والعلمانيين

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
8	2.1	2	1.2	4	4.3	2	1.6	لم يحدد
86	22.1	54	31.6	19	20.7	13	10.3	نعم
151	38.8	59	34.5	29	31.5	63	50.0	لا
144	37.0	56	32.7	40	43.5	48	38.1	الى حد ما
389	100	171	100	92	100	126	100	المجموع

هل أخذت الجزيرة مسافة موضوعية واحدة من عملية التدافع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين خلال أحداث الربيع العربي وما بعدها؟



أما بالنسبة لاتجاهات الرأي العام المشرقي، يُلاحظ أن النسب المقدمة تكاد تكون متقاربة بصورة واضحة. فالقائلون بأن تغطيات الجزيرة لم تأخذ مسافة موضوعية من التنافس السياسي بين العلمانيين والإسلاميين بلغت نسبتهم 34.5% والقائلون بأنها كانت في مرتبة وسطى (إلى حد ما) 32.7%، والقائلون بأنها كانت متوازنة فقد بلغت نسبتهم 31.6%. أما بالنسبة للرأي العام المغربي، فيبدو أن الفرق بين النسب عاد ليقوى من جديد؛ فغالبية المستجوبين في هذه المنطقة أكدوا أن الجزيرة لم تأخذ مسافة موضوعية من التدافع السياسي في مرحلة الثورات العربية بنسبة بلغت 50% من العينة الإقليمية، مقابل نسبة 38.1% قالوا بأن الجزيرة اتخذت موقفا وسطا (إلى حد ما)، أما القائلون بأن الجزيرة كانت غير منحازة بنسبة 10.3%. ويبدو أن الاتجاه العام الغالب في الرأي العام الخليجي يسير عكس ما سبق رصده على مستوى الرأي العام المشرقي والمغربي. فالقائلون بأن تغطيات الجزيرة اتخذت موقفا وسطا (إلى حد ما) من الصراع بين العلمانيين والإسلاميين بلغت نسبتهم 43.5%. والقائلون بأنها لم تأخذ مسافة واحدة من الصراع بلغت نسبتهم 31.5% أما الذين أكدوا انها أخذت مسافة من الصراع فقد بلغت نسبتهم 20.7%. وبالتالي فإن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي تجاه تغطيات الجزيرة للثورات العربية تسير في اتجاه عدم أخذ المسافة الضرورية في عملية التدافع بين الإسلاميين والعلمانيين وأنها كانت منحازة بصورة أو بأخرى للتيار المهيمن حينها على المشهد السياسي العربي والذي لم يكن

بنظرها سوى التيار الإسلامي. وأن هذه النتيجة تنسجم إلى حد بعيد مع ما تم التوصل إليه في السؤال السابق والذي أبان فيه التحليل الإحصائي أن تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية للثورات العربية ساهمت في ترجيح كفة الإسلام تيارات الإسلام السياسي أمام التيارات الأخرى بما فيه التيار العلماني. لكن مع ذلك يبقى أن هذا الترجيح له ما يبرره موضوعيا من منظور القائمين على السياسة التحريرية للقناة، فجميع التيارات السياسية بما فيها التيار الليبرالي والتيار الاشتراكي التقدمي والتيار القومي العربي، كلها وجدت نفسها مع ثورات الربيع العربي وقد استنفذت قوتها السياسية في التأطير والإقناع والعمل على تحريك قوى الشارع العربي، مما جعلها تتخلف عن موقع الصدارة في المشهد السياسي العربي .

المبحث الرابع: اتجاهات الرأي العام حول دور الجزيرة في صناعة رأي العام عربي مناصر للثورات العربية.

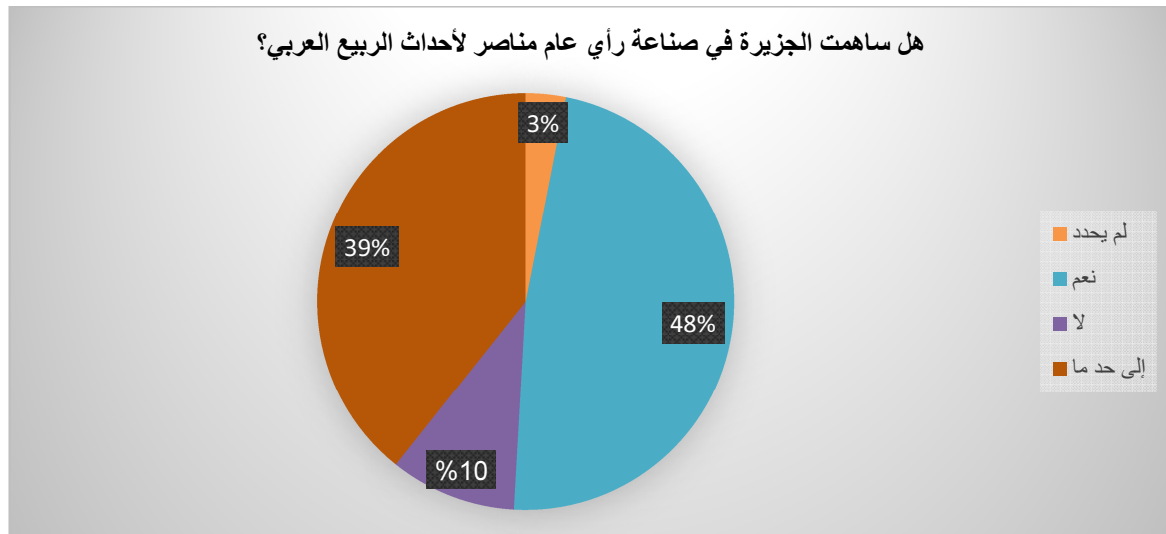
كما سبقت الإشارة في سياق القسم النظري من الدراسة، فإن مفهوم صناعة الرأي العام يقوم على منظور جدلي تفاعلي بين سلطة الوسيلة وسلطة الجمهور السياسي. وهذا المفهوم يأخذ دلالاته ضمن علاقة شرطية تربط بين زيادة منسوب الحرية والديمقراطية في المجتمعات الديمقراطية أو تلك السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي كشرط لازم لفرز رأي يمتلك قوة سياسية يستمدّها من وسائل الإعلام السياسي التي تقوم بدورها بتأمين الفضاء العمومي الحاضن للنقاش السياسي الحقيقي. وبذلك فصناعة الرأي العام هنا تتجاوز مفهوم تشكيل الرأي العام الذي يمثل الدرجة الدنيا في صناعة الرأي العام داخل المجتمعات الشبكية التي لم تعد تكثر بمقولات السيطرة والهيمنة في ظل انتشار المعلومة وكسر مقولة الاحتكار. ومن هنا تصبح عملية صناعة الرأي العام في الدراسة محصلة لقوة الفعل التأثيري للرسالة الإعلامية وعلاقتها بالجمهور العام والسياسي ومدى تقارب أجندة الوسيلة الإعلامية من أجندة الجمهور السياسي العام. وإذا كنا قد عملنا على الإجابة عن هذا السؤال في القسم التحليلي، من خلال تناول الأجندة المعرفية والسياسية لقناة الجزيرة وعلاقتها بأجندة الجمهور السياسي العربي، فإن تفسير هذه النتائج على ضوء الاستمارة يؤكد ما سبق التوصل إليه سابقا.

1. قناة الجزيرة وصناعة الرأي العام العربي:

شكل هذا السؤال الجانب الأول من المستوى الخامس في الاستمارة، وضمن تمت مساءلة المستجوبين، "هل ساهمت الجزيرة في صناعة رأي عام مناصر لأحداث الربيع العربي؟"، حيث جاءت الأجوبة كاشفة عن اتساق تام مع الأجوبة السابقة.

الجدول رقم (57) تغطيات الجزيرة وصناعة رأي عام عربي مناصر للثورات العربية

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	12	3.1%	8	4.7%	4	4.3		
نعم	186	47.8%	87	50.9%	50	54.3	49	38.9%
لا	38	9.8%	15	8.8%	8	8.7	15	11.9%
الى حد ما	153	39.3%	61	35.7%	30	32.6	62	49.2%
المجموع	389	100	171	100%	92	100.0	126	100%



وتوضح الإحصاءات في الجدول أعلاه والشكل الهندسي المصاحب له، أن الاتجاهات العامة للرأي العام تؤكد أن الجزيرة نجحت في صناعة رأي عام مناصر للثورات العربية بنسبة كبيرة بلغت 47.8% بمعدل 186 عينة من مجموع العينات الكلية التي بلغ عددها 389 عينة. وبالتالي فهذه النسبة التي قاربت نصف العينة العامة تؤكد نجاح عملية التحقق الفعلي لصناعة رأي عام عربي تجاه الثورات العربية، كما أنها تبرز جانبا من

التفاعل الإيجابي بين قوة الوسيلة وقوة الجمهور السياسي العربي. وتكمن أهمية هذه الإحصائيات في مقارنتها بنسبة القائلين بفشل الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر للثورات العربية والبتي لم تتجاوز 9.8%. فهذه النسبة الضعيفة على مستوى القائلين بعدم الصناعة توضح بأن قناة الجزيرة الإخبارية خلال تغطيتها للثورات العربية نجحت في مهمتها كوسيلة إعلام سياسي من خلق فضاء عمومي للتفاعل بين الجمهور السياسي حول مجموع القضايا المتصلة بثورات الربيع العربي، وبأن تقييم النخبة السياسية لهذا الدور كان إيجابيا.

أما على مستوى الرأي العام المشرقي، فنسبة الذين قالوا بأن الجزيرة نجحت في صناعة رأي عام مناصر للثورات العربية فقد بلغت 50.9%، أما الذين قالوا بأنها كانت في مرحلة وسطى بين النجاح والفشل فقد بلغت 35.7% في حين أن الذين نفوا عملية الصناعة والتأثير فقد بلغت 8.8%. وفي نفس الاتجاه الذي تم التوصل إليه إحصائيا على مستوى الرأي العام المشرقي، نجد أن الرأي العام الخليجي حافظ على ذات النتائج وأن بنسب متفاوتة؛ فالذين قالوا بالتحقق الفعلي لصناعة رأي عام عربي مناصر للثورات العربية بلغت نسبتهم 54.3 % متبوعين بنسبة المستجوبين المتأرجحين بين (إلى حد ما) بنسبة 32.6 %، أما الذين قالوا بعدم نجاح الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر للثورات العربية، فلم تتجاوز نسبتهم 8.7%. لكن وفي اتجاه مغاير لما تم التوصل إليه على مستوى الرأي العام المشرقي والخليجي، نجد التوجه العام الغالب على الرأي العام المغربي بشأن صناعة رأي عام مناصر للثورات يمضي في اتجاه مغاير، حيث أن نسبة 49.2% من المبحوثين في هذا الإقليم تبنا موقفا مترددا من فعل الصناعة. وأن 38.9% من المستجوبين أكدوا نجاح عملية الصناعة، في الوقت الذي قال فيه 11.9% من المبحوثين بعدم تحقق فعل الصناعة. وبالتالي يتضح أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي، تؤكد نجاح الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر للثورات العربية، وأن ما سبق تأكيده بخصوص اتجاهات الرأي العام العربي بخصوص ماهية وهوية الثورات العربية، تم تأكيده هنا من خلال دور الجزيرة في التحقق الفعلي لهذه التوجهات العامة. وإذا استحضرننا النتائج السابقة المتصلة بالاتجاهات العامة للرأي العام العرب تجاه دور قناة الجزيرة في التحقق الفعلي للربيع العربي وتمايزها على

جميع القنوات الفضائية، يمكن حينها القول بأن نجاح الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر للثورات هو تحصيل حاصل للدور الذي قامت به الجزيرة في الثورات العربية. وأنها كانت مسؤولة عن تحريك الجماهير الشعبية والتيارات السياسية لمناصرة هذا المشروع السياسي الجديد.

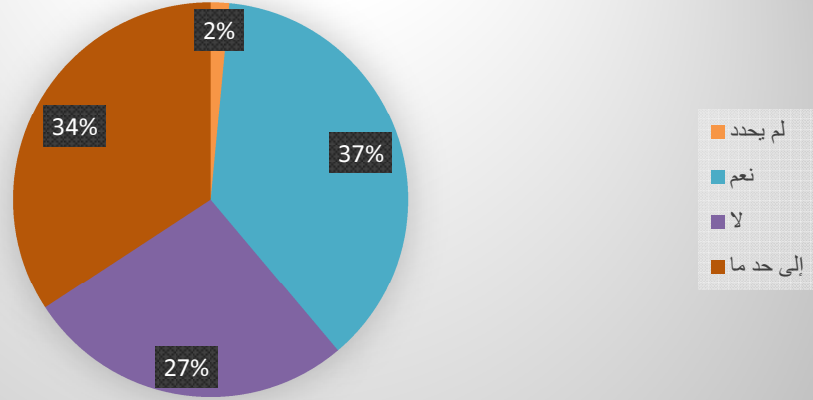
2/ قناة الجزيرة والأجندة السياسية القطرية:

إن تأكيد الاتجاهات العامة للرأي العام العربي على الدور الإيجابي لقناة الجزيرة في مناصرة الثورات العربية (47.8%)، تلزمننا من الناحية المعرفية والأخلاقية بضرورة استحضار دور الدولة القطرية، ومدى تقاطع تغطيات الجزيرة للثورات مع التوجهات العامة للدولة الممولة والحاضنة لمشروع قناة الجزيرة، حيث وجه السؤال التالي للمبحوثين "هل تعتقد بأن تغطيات قناة الجزيرة للربيع العربي كانت تتقاطع مع الأجندة السياسية لدولة قطر". وقد جاءت النتائج متباينة بين الأقاليم الثلاثة.

الجدول رقم (58) تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية للثورات العربية والأجندة السياسية القطرية

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	6	1.5	2	1.2	2	2.2	2	1.6
نعم	144	37.0	43	25.1	31	33.7	70	55.6
لا	104	26.7	61	35.7	27	29.3	16	12.7
الى حد ما	132	33.9	65	38.0	32	34.8	35	27.8
المجموع	389	100	171	100	92	100	126	100

هل تعتقد أن تغطيات الجزيرة للربيع العربي كانت تتقاطع مع الأجندة السياسية لدولة قطر؟



ويبين الجدول أعلاه أن التوجهات العامة للرأي العام العربي في كليته اعتبرت أن هناك تقاطعا ما بين تغطيات الجزيرة للثورات العربية والسياسة الخارجية لدولة قطر، بنسبة بلغت 37% متبوعة بالقائلين باحتمالية وجود هذا التقاطع (إلى حد ما) بنسبة 33.9%. أما القائلون بعدم وجود أي تقاطع فقد بلغ 26.7%، فحالات التقارب بين نسبة القائلين بالتقاطع الفعلي والقائلين باحتمالية التقاطع توضح بأن متوسط الاتجاه العام للرأي العربي يرى بأن هناك علاقات قائمة بين الجزيرة وبين الخارجية القطرية. أما بالنسبة للرأي العام المشرقي فالنتيجة تبدو مغايرة للاتجاه العام، على اعتبار هيمنة الاتجاه القائل باحتمالية التدخل بنسبة بلغت 38% في حين أن الذين قالوا بعدم تدخل الدولة القطرية في تغطية الثورات العربية فقد بلغت 35% في مقابل نسبة 25.1% قال أصحابها بأن الدولة القطرية لم تتدخل في التغطيات. أما بالنسبة للرأي العام المغربي نجد أن النسب مختلفة كلياً، فالمستجوبون الذين أكدوا فعل التدخل بلغت نسبتهم 55.6% أما القائلين باحتمالية التدخل فقد بلغت نسبتهم 27.8% في حين أن القائلين بعدم تدخل قطر: 12.7%. وفي ذات المسار المسجل على مستوى الرأي العام المغربي، نجد الرأي العام الخليجي يقدم ذات الاتجاهات، حيث نسبة المستجوبين الخليجين الذين أكدوا أن هناك احتمالية بتدخل قطر في تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية هي الاتجاه المهيمن بنسبة 34.8% متبوعة بنسبة القائلين بالتدخل الفعلي لدولة قطرب 33.7% في حين أن القائلين بعدم تدخل قطر فقد بلغت 29.3%

ويبدو أن هذه العلاقة تجد دلالاتها الكبرى في مفهوم "Aljazeera Effect" / تأثير الجزيرة" الذي استخدمه الباحث فيليب سيب لفهم وتفسير لدور الذي قامت به الجزيرة في إعادة تشكيل الخطاب السياسي في المنطقة العربية، إلى جانب إرساء معالم علاقة جديدة بين وسائل الإعلام والجمهور ضد مظاهر الاحتكار والهيمنة.⁽⁴¹⁸⁾ ورغم أن العلاقة بين القناة والدولة القطرية تبدو مسالة واردة، بالنظر إلى الدور المهم والمتزايد للقناة من قبل صنّاع السياسة الخارجية القطرية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ذات الدور الذي أخذ تشكله النهائي مع الثورات العربية التي تميزت بحالة من الاستقطاب السياسي القائم على الصراع بين مشروعين مجتمعين. ومعلوم أن مجموع القضايا المرتبطة بتدخل الدولة القطرية في السياسة التحرير لقناة الجزيرة ظلت قضية إشكالية تُثار طوال المراحل الثلاثة التي مرت بها قناة الجزيرة؛ لكن في كل مرة كان يتم التأكيد من قبل إدارة القناة على "وجود مسافة موضوعية بين الجزيرة وبين دولة قطر التي تقدم التمويل السنوي للقناة. لكن مع مرحلة الثورات العربي وتبني إعلام المواطنة تغير الوضع كلياً وأصبحنا أمام معادلات سياسية حاسمة؛ فالثورات العربية خيار شعبي جارف لا يقبل المواقف الوسطية. وهو مشروع عربي يطال الجميع، دولا ومجتمعات ومؤسسات إعلامية. فكما أن هناك دولا رفضت الربيع العربي واعتبرته مؤامرة أجنبية لفرض نموذج سياسي أمريكي إسرائيلي، كذلك الأمر بالنسبة لقنوات فضائية رفضت هذا المشروع أو على الأقل اتخذت موقفا متشككا منه. لكن بالنسبة للعلاقة بين قناة الجزيرة والدولة القطرية نجد أن هناك تناغما في الرؤى. وعلى الرغم من أننا لم غيابه الصوت القطري خلال تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، وكأن ما يقع في العالم العربي شأن تحريري يخص قناة الجزيرة لوحدها، فإن القراءة المضمرة للثورات العربية تكشف أن هذه الثورات شكلت بالنسبة للدولة القطرية "مرحلة خاصة لتحول جيوسياسي في العالم العربي يقوم على إعادة النظر في طبيعة وحجم القوى السياسية الموجودة في العالم العربي خاصة المملكة العربية السعودية ومصر، وفق معطيات مغايرة. وأنه خلال هذه المرحلة كانت الجزيرة تقوم بدورها باعتبارها "قوة مرئية ناعمة" لتحقيق

⁴¹⁸ - فيليب سيب: تأثير الجزيرة، كيف يعيد الإعلام العالمي تشكيل السياسة الدولية"، ترجمة عز الدين عبد المولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية ناشرون، الطبعة الأولى، 2011، ص: 170

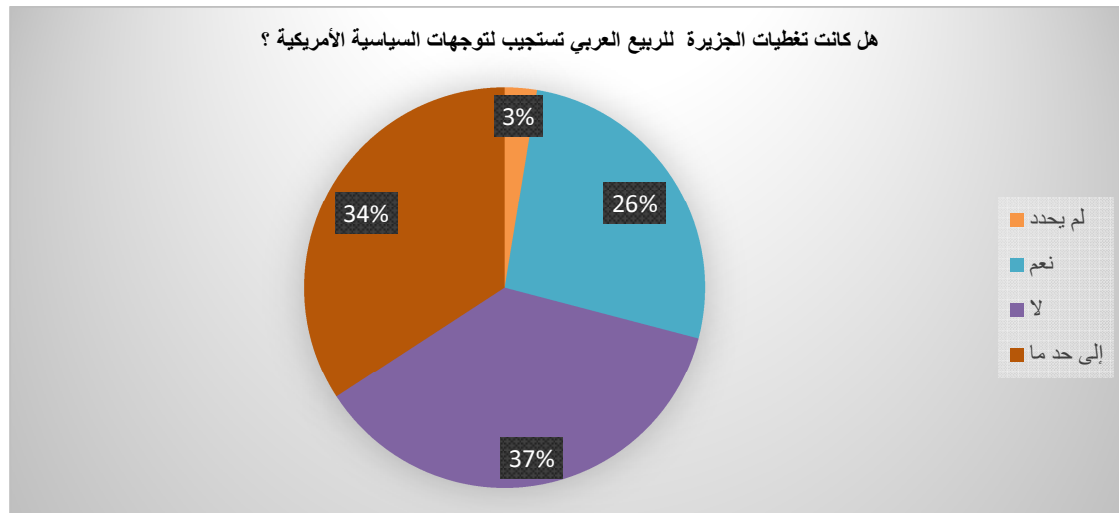
هذا التغير السياسي الذي ستكون قطر من أكبر المستفيدين فيه على حساب الدول التي كانت بالأمس تسعى لفرض الوصاية السياسية والإعلامية (419) ..

3/ تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية وتوجهات السياسة الأمريكية .

في ذات المسار إلى رُسم منهجيا في رصد التقاطعات الممكنة بين الدولة القطرية وقناة الجزيرة في تعاطيها مع الربيع العربي، تم طرح السؤال الذي يمثل النقيض الموضوعي للسؤال السابق حول "مدى استجابة تغطيات الجزيرة لتوجهات السياسة الأمريكية؟". حيث جاءت النتائج المتحصل عليها في العلاقة بين تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية والأجندة السياسية لدولة قطر منسجمة مع المخرجات الخاصة بالسؤال المتعلق بمدى استجابة تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية لتوجهات السياسة الأمريكية

الجدول رقم (59) تغطيات قناة الجزيرة والسياسة الأمريكية

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	10	2.6	1	.6	4	4.3	5	4.0
نعم	103	26.5	43	25.1	21	22.8	39	31.0
لا	143	36.8	81	47.4	40	43.5	22	17.5
إلى حد ما	133	34.2	46	26.9	27	29.3	60	47.6
المجموع	389	100	171	100	92	100	126	100



⁴¹⁹ - عزيز داوي، "القوة الناعمة لوسائل الإعلام الهجين.. تلاقى وسائل الإعلام وتأثير الجزيرة" ضمن كتاب جماعي بعنوان "الجزيرة في عشرين عاما أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا" مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016، ص:377.

فعلى مستوى الرأي العالم العربي نلاحظ أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي تسير باتجاه الإقرار بعدم التدخل بنسبة 36.8% من المستجوبين بمعدل 143 عينة مفردة من مجموع عينات الدراسة. وقريبا من هذه النسبة نجد أن القائلين بإمكانية التدخل قد بلغت 34.2% بمعدل 133 عينة من مجموع عينات الدراسة في حين أن نسبة القائلين بتأكيد فعل التدخل الأمريكي في التغطية، فلم تتجاوز 26.5% بمعدل 103 عينة مفردة. وعبر هذه التخرّيج الحسابي يتبين أن نسبة الذين أكدوا فعل التدخل ضعيفة و ليس لها أية قيمة إحصائية، في حين أن الذين قالوا بإمكانية التدخل فنسبتهم قريبة من القائلين بعدم التدخل وهذا الأمر ينسجم ما تم رصده على مستوى المتن التحليلي، فخلال الأيام الأولى لاندلاع الثورة التونسية والمصرية، لاحظنا حالة من الاضطراب والتنازع التي ميزت السياسة الأمريكية حيث كنا نواجه بتصريحات متناقضة بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية.⁽⁴²⁰⁾ وهو ما يؤكد أن الثورات العربية كمشروع عربي ونتاج داخلي فاجأ الجميع حتى مراكز صناعة القرار الأمريكي خاصة البيت الأبيض ووزارة الخارجية التي طالما أكدت قبل الثورات بأنها مطلعة ومتحكمة في مآلات الفعل السياسي في دول العالم العربي.

وبالانتقال إلى المستوى الإقليمي، يلاحظ أن الاتجاه العام للرأي العام المشرقي الرأي العام الخليجي يؤكدان نتائج الرأي العام العربي بنسب تكاد تكون متشابهة، فعلى مستوى الرأي العام المشرقي وصلت نسبة القائلين بعدم التدخل 47.4% أما القائلون بإمكانية التدخل فبلغت نسبتهم إلى 26.9% في حين أن نسبة الذين أكدوا أن هناك تدخلا أمريكيا فقد وصلت 25.1%، أما بالنسبة للرأي العام الخليجي، فالذين أكدوا فعل التدخل بلغت نسبتهم 43.5% والذين قالوا بإمكانية التدخل بلغت نسبتهم 2.8%. أما الاستثناء الذي ميز نتائج الرأي العام المغربي فتمثل في أن نسبة 47.6% من العينة المغربية أكدت على موقف متردد (بين بين) حيال عملية التدخل من عدمه. وأن نسبة الذين أكدوا فعل التدخل وصلت 31% فيما يلاحظ أن نسبة الذين أقروا بعدم التدخل فلم تتجاوز 17.5%. ومن خلال التحليل الإحصائي يمكن القول بأن الاتجاه الغالب في اتجاهات الرأي العام العربي بشأن تدخل

⁴²⁰ - انظر تناقضات مراكز القرار الأمريكية حيال الثورة المصرية في نشرة يوم 28 يناير على القناة الخاصة للباحث على موقع اليوتيوب على الرابط التالي :

https://www.youtube.com/edit?o=U&video_id=H79WzAcjCww

السياسة الخارجية الأمريكية في تغطيات الجزيرة للثورات العربية يميل نحو الإقرار بعدم التدخل بنسبة مئوية تصل حدود 37 % لكنها تبقى نسبة غير بعيدة جدا من النسبة العامة التي تؤكد إمكانية التدخل التي بلغت 34 %.

المبحث الخامس: اتجاهات الرأي العام العربي حول تغطيات الجزيرة للثورات العربية ومآلات الانتقال الديمقراطي :

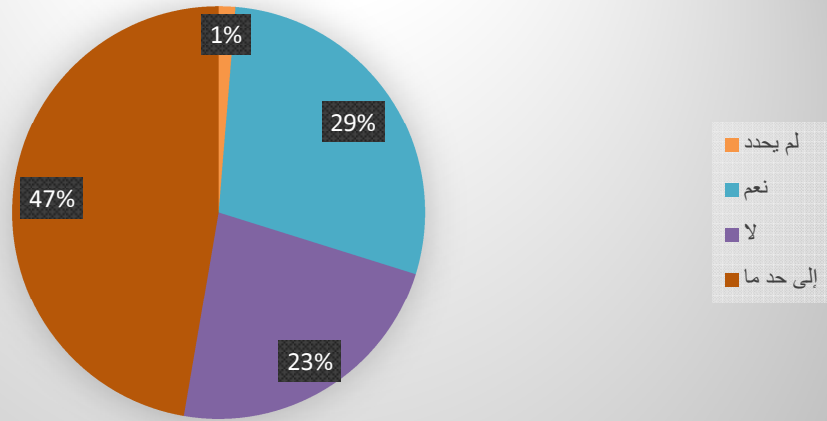
1/ تغطية الجزيرة لأحداث الربيع العربي ومؤشرات تغيير الثقافة السياسية

سبق التنصيص في تناولنا لمفهوم الإعلام السياسي أنه يقوم على الدور التغييري للرسالة الإعلامية في علاقتها بالجمهور العام والسياسي، ضمن مقولات الصراع داخل المجتمع. ومن ثمة فإن الدور الحقيقي للإعلام لا يمكنه أن يكتمل إلا بعد تحقق الدفعة السياسية اللازمة للمجتمعات خاصة في المراحل الانتقالية، مع العلم أن التغيير الأساس والمطلوب والمنشود هو ذاك التغيير الذي لا يقف فقط على مستوى سطح المجتمع بل يطال البنيات الاجتماعية العميقة والثقافة السياسية الجديدة القادرة على الفعل في هذه البنيات الاجتماعية بصورة ممتدة زمنيا بما يساعد على إحلال ثقافة سياسية جديدة محل ثقافة قديمة. ولهذا تم استفسار المستجوبين حول مدى تمكن تغطيات الجزيرة للثورات العربية في تغيير الثقافة السياسية السائدة.

الجدول رقم (69) تغطية الجزيرة للثقافة السياسية العربية:

	العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يحدد	5	1.3%	2	1.2%	3	3.3%		
نعم	111	28.5%	66	38.6%	24	26.1%	21	16.7%
لا	89	22.9%	28	16.4%	24	26.1%	37	29.4%
إلى حد ما	184	47.3%	75	43.9%	41	44.6%	68	54.0%
المجموع	389	100%	171	100%	92	100%	126	100%

هل نجحت الجزيرة عبر تغطيتها لأحداث الربيع العربي في تغيير الثقافة السياسية السائدة في العالم العربي؟



وكما هو مبين في الجدول أعلاه والشكل الهندسي المصاحب له، فإن التوجهات العامة للرأي العام العربي حول مدى تمكن الجزيرة من تغيير ملامح الثقافة السياسية العربي في هذه المرحلة، نجد أن نسبة 47.3% من العينة العامة المعتمدة في الدراسة، قالت بالخيار الوسط، أي أن الجزيرة عبر تغطياتها للثورات العربية، نجحت إلى حد معين في تغيير هذه الثقافة السياسية دون أن تتمكن من إحداث التغيير المطلوب، في مقابل 29% قالوا بنجاح الجزيرة في تحقيق هذا الفعل التغيير الضروري على مستوى هذه الثقافة. أما الذين قالوا بعدم تمكن الجزيرة من تغيير الثقافة السياسية في العالم العربي فلم تتجاوز 22%. ويُستفاد من هذا التخرّيج الإحصائي أن قرابة 184 عينة مفردة، أي أقل بقليل من نصف العينة العامة المعتمدة في البالغ عددها 389 عينة، أكدوا باحتمالية وقوع تغيير في الثقافة السياسية العربية. وهذا النتيجة رغم أنها غير حاسمة (بين بين)، تبقى مهمة لأن نظريات التغيير في حقل الاجتماع والسياسة تعتبر احتمالية تحقق التغيير السياسي مؤشرا دالا على حركية المجتمعات وبداية التغيير على مستوى الذهنات السياسية، التي تمثل الأساس الواجب اعتماده في كل عمليات ومراحل التغيير

وذا نتائجه العامة يمكن رصدها في الاتجاهات العامة للرأي العام المشرقي، الذي أكد غالبية المستجوبين فيه أن التحقق الفعلي للتغيير تم لكن بصورة غير متكاملة (إلى حد ما) بنسبة 43.9%. وغير بعيد من هذه النسبة، نجد أن الذين قالوا بأن عملية التغيير تحققت بصورة فعلية على مستوى الواقع الملموس بلغت نسبتهم 38.6%. أما الذين نفوا أن تكون

هناك أية إمكانية للتغيير فلم تتجاوز نسبتهم 16.4%. والأمر نفسه يمكن رصده لدى الرأي العام المغربي الذي اعتبر غالبية المستجوبون منهم أن نجاح تغطيات الجزيرة في تغيير الثقافة السياسية السائدة فقد عرفت تغييرا نسبيا (إلى حد ما) بمعدل نسبي بلغ: 54%. أما القائلون بالتغيير بصورة جازمة فقد بلغت نسبتهم 29.4% في مقبل أقلية عددية قالت بأن التغيير على مستوى الثقافة السياسية السائدة وذلك بنسبة 16.7%. أما على مستوى للرأي العام الخليج، فما يستوقف كثيرا هو أنه في الوقت الذي اعتبرت فيه أغلبية عينات هذا الإقليم بأن هناك تغييرا بدرجة غير مكتملة (إلى حد ما) وبنسبة بلغت 44.6% فإننا نجد أن النسبة الخاصة بالذين اعتبوا فعل التغيير تحقق والذين اعتبروا فعل التغيير لم يتحقق فجاءت نسبتهم متساوية بـ 26.1%.

ويستخلص من التحليل الإحصائي المتعلق بتوصيف الحالة التي تعيشها دول العالم العربي في مرحلة الثورة المضادة، هو أن النتائج العامة تسير في اتجاه تأكيد وجود مؤشرات إحصائية دالة على التغيير السياسي في العالم العربي خلال الثورات العربية، دون أن يعني ذلك أن عمليات التغيير انتهت. وأن قناة الجزيرة مسؤولة بصورة أو بأخرى عن جانب من هذا التغيير. وهذه المحصلة الإيجابية تبدو طبيعية بالنظر إلى أن جميع الثورات الإنسانية لم تحقق الأهداف السياسية التي جاءت من في حيز زمني ضيق، بل احتاجت سنوات وربما عقود لتحقيق ذلك. ورغم أن كل ثورة تمثل حالة خاصة لا يجب القياس عليها أو تعميم نتائجها، فإن الثورة الفرنسية التي انطلقت في العام 1789 لم تحقق نتائجها المتمثلة في إسقاط نظام الحكم الملكي إلا بعد عقد كامل من الصراع مع قوى الثورة المضادة، كما احتاجت عقودا أخرى لنشر القيم العامة لهذه الثورة في أوروبا والعالم. وبالتالي ففي حالة العالم العربي، إن الأساس يكمن في إقرار الجمهور السياسي العربي بأن مسيرة التغيير قد انطلقت مع ثورات الربيع العربي، وأن الثقافة السياسية العربية لم تعد كما كانت قبل الربيع العربي. وهذا المعطى الإيجابي يشكل اللبنة الأولى لبناء أفق سياسي مغاير.

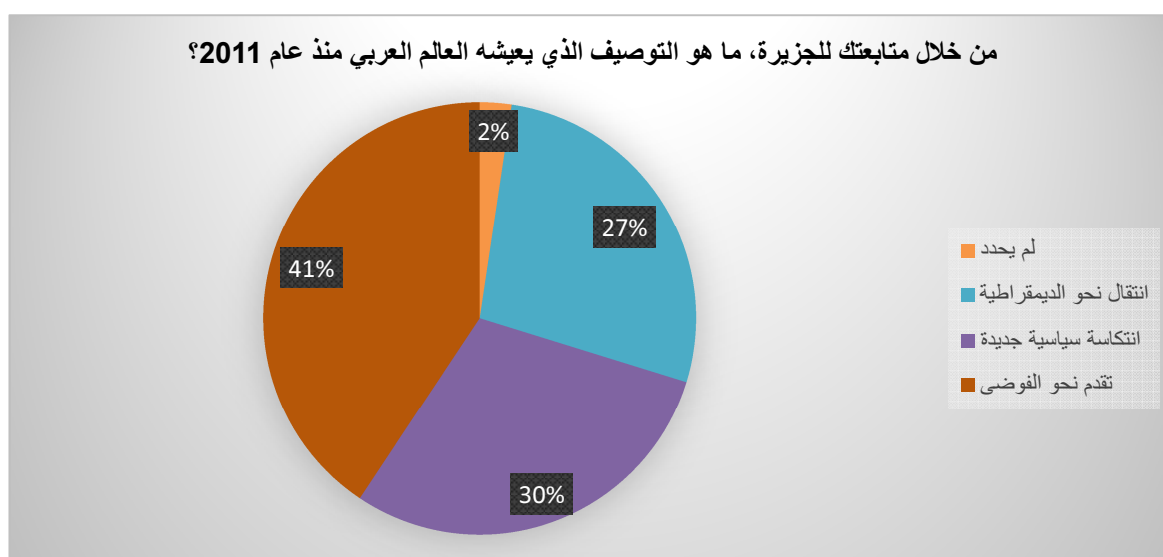
2/ تغطية الجزيرة والتوصيف الذي يعيشه العالم العربي منذ سنة 2011

إن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي بخصوص التغيير الجزئي وغير الشامل الذي ميز الثقافة السياسية العربية في مرحلة الثورات العربية، تقتضي البحث في مستويات تساعد

على فهم واستيعاب الوضع الجديد الذي تعيشه العالم العربي. ولهذا تم طرح هذا السؤال التشخيصي على النخبة السياسية العربية "من خلال متابعتك لتغطيات الجزيرة ما هو التوصيف الذي يعيشه العالم العربي منذ العام 2011؟" حيث جاءت النتائج كاشفة عن تقارب في وجهات النظر.

الجدول رقم (70) تغطيات الجزيرة وتوصيف العالم العربي

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
9	2.3%	1	0.6%	4	4.3%	4	3.2%
104	26.7%	62	36.3%	25	27.2%	17	13.5%
112	28.8%	45	26.3%	27	29.3%	40	31.7%
154	39.6%	56	32.7%	36	39.1%	62	49.2%
389	100%	171	100%	92	100%	126	100%



ويبدو أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي بشأن توصيف الوضع الجديد الذي يعيشه العالم العربي منذ 2011، جاءت في ذات المسار التفسيري الذي تم رسمه في مجموع الأجوبة السابقة. خاصة تلك المتعلقة بدور الجزيرة في تغيير ملامح الثقافة السياسية السائدة في العالم العربي وغياب النخبة السياسية العربية القادرة على استثمار وتنشيط مكتسبات الثورات العربية. فالاتجاه العام السائد على مستوى الرأي العام العربي أكد أن التوصيف المهيمن لما يعيشه العالم العربي في هذه المرحلة هو "تقدم نحو الفوضى" بنسبة 39.6%

وبمعدل 154 عينة مفردة، متبوعا بتوصيف "انتكاسة سياسية جديدة" بنسبة 28.8% وبمعدل 112 عينة مفردة. وأخيرا توصيف "انتقال نحو الديمقراطية" بنسبة 26.7% بمعدل 104 عينات مفردة. وبالتالي فإن الصورة العامة المهيمنة على العالم العربي خلال السنوات الست الأولى من الربيع العربي برأي النخبة السياسية العربية تختزل في صورة الفوضى كصورة مهيمنة وبنسبة تفوق الثلث بكثير، في حين أن هناك صورة خلفية ثانية وراء الصورة المهيمنة تتحدد في التنازع بين صورة الانتكاسة السياسية الجديدة وصورة الانتقال الديمقراطي.

إن هذه التخريجات الإحصائية العامة القائمة على توصيف مرحلة الثورات العربية بأنها "تقدم نحو الفوضى" تستمد مرجعياتها من الاتجاهات المهيمنة على مستوى الرأي العام المغربي والخليجي. فالاتجاه المهيمن في الرأي العام المغربي يقوم على ترجيح كفة توصيف المرحلة بـ "التقدم نحو الفوضى" بنسبة مئوية بلغت 49%، بما يعني أن قرابة نصف العينة الخاصة بالرأي المغربي أكدت على صورة الفوضى. أما القائلين بأن الأمر يتعلق بانتكاسة سياسية جديدة فقد بلغت نسبتهم 31.7% في حين أن الذين قدموا منظورا إيجابيا لتوصيف الوضع الجديد واعتبروه انتقالا نحو الديمقراطية فلم تتجاوز نسبتهم 13.5%. وفي اتجاه تابع لاتجاهات الرأي العام المغربي، نجد أن اتجاه القائلين بأن الأمر يتعلق بتوصيف التقدم نحو الفوضى على مستوى الرأي العام الخليجي وصلت نسبته إلى 39.1% وأن الذين اعتبروا أن توصيف المرحلة يختزل في انتكاسة سياسية جديدة، فقد بلغت نسبتهم 29.3%، في حين أن الذين قالوا بأنه يمثل شكلا من أشكال الانتقال نحو الديمقراطية فقد بلغت نسبتهم 27.2%. وعلى عكس هذه الصورة المرسومة على مستوى الرأي العام المغربي والخليجي، يلاحظ أن الرأي العام المشرقي تبنى اتجاهات مغايرة من خلال التأكيد أن التوصيف الذي يليق بمرحلة الثورات العربية يمثل انتقالا نحو الديمقراطية بنسبة 63.3% متفوقا بالنصف على الاتجاه الذي يقول بأن الأمر يتعلق بتقدم نحو الفوضى إلي بلغت نسبته 32.7% فيما بلغت نسبة الذين أصرّوا على توصيف المرحلة بالانتكاسة السياسية 26.3%. ورغم الغلبة الإحصائية للرأي العام المغربي والخليجي التي عملت على ترجيح حالات الفوضى لتوصيف المرحلة السياسية التي تجتازها دول العالم العربي، فإن

الدور القيادي للرأي المشرقي يؤكد أن مآلات مرحلة الثورات المضادة لا بد أن تقود إلى الانتقال الديمقراطي. وأن مجموع الصراعات السياسية والعسكرية والأمنية المسؤولة التي تعبر عن حالة الفوضى تمثل مرحلة أولية ظرفية لن تعمر طويلا، لتحل محلها مرحلة جديدة تقوم على صراع آخر بين صور الانتكاسة ومقولات الانتقال الديمقراطي.

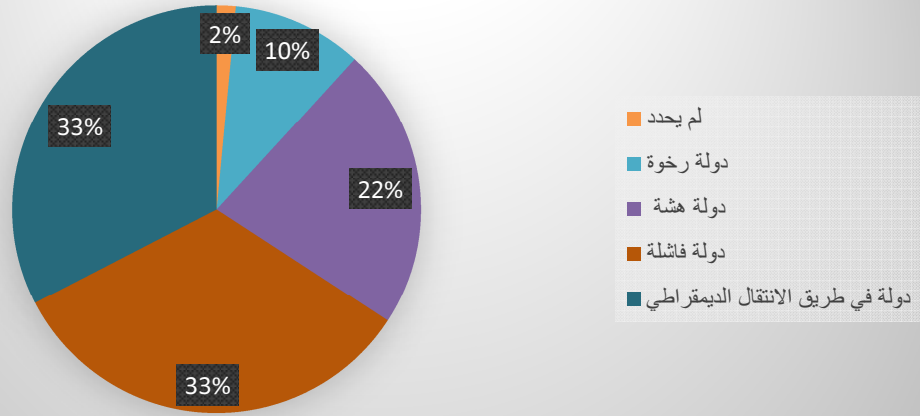
4/ شكل الدولة العربية من خلال تغطية الجزيرة لأحداث الربيع العربي

إن شكل الدولة العربية في مرحلة الثورات العربية يستمد أبعاده خلال من الوضع السياسي العام القائم منذ اندلاع الثورات العربية. وإذا كانت الاتجاهات العامة للرأي العام العربي بشأن قضايا الانتقال الديمقراطي قد أكدت على دور الجزيرة في التغيير الجزئي وغير المكتمل للثقافة السياسية السائدة بنسبة 47.3، وتوصيف مرحلة الثورات العربية بأنها أخذت شكل "انتقال نحو الفوضى"، فإن السؤال الذي طُرح على المستجوبين بغاية مزيد من الاستقراء كان حول "شكل الدولة العربية المقدم من خلال تغطية الجزيرة لأحداث الربيع العربي" دور هذه الدولة في رسم الإطار العام لمآلات الانتقال الديمقراطي العربي في هذه المرحلة.

الجدول رقم (71) شكل الدولة العربية من خلال تغطية الجزيرة للثورات العربية

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
6	1.5%			3	3.3	3	2.4%	لم يحدد
40	10.3%	21	12.3%	11	12.0%	8	6.3%	دولة رخوة
87	22.4%	31	18.1%	28	30.4%	28	22.2%	دولة هشة
129	33.2%	46	26.9%	25	27.2%	58	46.0%	دولة فاشلة
127	32.6%	73	42.7%	25	27.2%	29	23.0%	دولة في طريق الديمقراطية

ما هو شكل الدولة العربية المقدم من خلال تغطية الجزيرة لأحداث الربيع العربي؟



وقد جاءت الأجوبة المستخلصة من الجدول أعلاه والشكل الهندسي المصاحب له لتؤكد أن النسبة المرتفعة لاتجاهات الرأي العام العربي، قالت بهيمنة شكل الدولة الفاشلة بنسبة 33.2% وبمعدل 129 عينة مفردة من مجموع عينات الدراسة، متبوعة بنسبة متوسطة اعتبرت أن شكل الدولة الموجود من خلال التغطيات هو دولة في طريق الانتقال الديمقراطي بنسبة 32.6% وبمعدل 127 عينة مفردة من العينة العامة للدراسة تليها نسبة منخفضة أكد أصحابها على أن شكل الدولة المستخلص من التغطيات هو دولة هشّة بنسبة 22.4% بمعدل 87 عينة مفردة وفي الأخير نسبة ضعيفة قال أصحابها بأن شكل الدولة القائم هو دولة رخوة بنسبة 10.3% وبمعدل 40 عينة.

إن هذه النتائج العامة التي توضح أن هناك تقارباً كبيراً على مستوى معدلات النسب العامة بين القائلين بالدولة الفاشلة (33.2%) والدولة التي هي في طريق الانتقال الديمقراطي (32.6%) ويليهما بنسبة بعيدة نوعاً ما القائلون بالدولة الهشة، تجعلنا نعتبر أن الشكل العام للدولة العربية المقدم من خلال تغطية الجزيرة للثورات العربية كان يقوم على التنازع والتأرجح بين شكل الدولة الفاشلة والدولة التي انطلقت في بناء مسارها الخاص على مستوى الانتقال الديمقراطي. ومعلوم أن كلا من مفهوم الدولة الفاشلة والدولة الهشة والدولة الرخوة، مفاهيم مستحدثة في حقل العلوم السياسية؛ ظهرت منذ منتصف الثمانيات وبداية التسعينات من خلال الأعمال التي قامت بها مراكز التفكير الأمريكية في سياق تناولها لمظاهر وتصنيفات الموجة الرابعة للديمقراطية في العالم. ومع ذلك فقد ظلت تلك المفاهيم

تواجه وضعاً ملتبساً جراء هيمنة المنظور الإيديولوجي القائم على التمايز بين دول غربية ناجحة ودول عالم ثالثة فاشلة. وضمن هذا المنظور نجد أن مفهوم الدولة الفاشلة Failure State يحيل على "الدولة التي فشلت في القيام بوظائفها السياسية ولم تستطع أن تفي باحتياجات لمواطنيها على المدى البعيد، ليتم إضعاف الحكم فيها وسلب إرادتها السياسية" (421). وأغلب الذين تبناوا هذا التعريف استشهدوا بكل من دولة الصومال وأفغانستان للتدليل على المفهوم. ومع ذلك فقد شهد هذا المفهوم درجات مغايرة متقدمة من السجال، سيما بعد المنظور الذي قدمه نوام تشومسكي والذي اعتبر فيه أن النظام الأمريكي يمتلك بعض سمات الدولة الفاشلة " لأنها لا تمتلك القدرة على حماية رعاياها من العنف أو لأنها تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان أم ودولياً. ولذلك فهي تعاني عجزاً ديمقراطياً بالرغم من أنها تمتلك مؤسسات ديمقراطية. (422). والمستفاد من منظور تشومسكي هو أن الدفع بهذه المفاهيم لتوصيف وضعيات الدول تقتضي مزيداً من الحذر المنهجي والرؤية الشمولية في التناول. وقريباً من مفهوم الدولة الفاشلة نجد مفهوم الدولة الهشة/Fragile State، الذي يحيل على "كل دولة تعاني ضعفاً واضحاً على مستوى مؤسساتها الدستورية، إلى جانب تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية، وعدم قدرتها على مواجهة الصراعات العنيفة داخل حدودها الجغرافية، ما ساهم في إمكانية تدخل القوى الخارجية". (423). ومن خلال التعريفين معاً، تتضح معالم صعوبة التمييز ووضع فوارق حاسمة بين خاصيات ومقومات الدولة الفاشلة والدولة الهشة. لكن هذا التداخل لا يعفي من ضرورة اعتماد آلية خاصة للتمييز بين الدولة الفاشلة كمعطى موضوعي مرحلي مرتبط بسياق زمني محدد يخضع لجملة شروط سياسية واجتماعية خاصة، وبين الدولة الهشة التي تعاني وضعاً بنيوياً يقوم على معادلة

⁴²¹ -Brookst. Rosa Ehrenreich "Failed States, or the State as Failure?" The University of Chicago Law Review, Volume N72, 2005. See the full paper at: <http://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1108>

⁴²² - نوام تشومسكي: الدولة الفاشلة.. إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص8.

⁴²³ -Hannan. Usman, and other "Dimensions of State Fragility: A Review of the Social Science Literature, Centre for International Governance Innovation, 2007, P: 8. See the full working Paper in: www.cigionline.org

الضعف والعجز. (424). وبالتالي فالقول بالدولة الفاشلة كمقابل للدولة الناجحة أو الدولة السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية بعد الثورات العربية يقتضي استحضار مجموع المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية التي تمر بها هذه الدول في علاقتها بمؤسساتها الداخلية أو علاقتها بالخارج. وعلى هذا الأساس فإن القول بالتنازع بين شكل الدولة الفاشلة والدولة السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بعد الثورات العربية، لا يعفينا من التأكيد بأن هناك تداخلا واضحا على مستوى تمثيلات النخب السياسية العربي لمفهوم الدولة الفاشلة ومفهوم الدولة الهشة. فالإجماع المسجل على مستوى هيمنة شكل الدولة الفاشلة في العالم العربي اليوم يتضمن إقرارا بأن حالة الفشل مسألة ظرفية مرتبطة بسياق سياسية داخلي خاص. في حين أن شكل الدولة الهشة خيار مستبعد بالنسبة للجمهور السياسي العربي في هذه اللحظة.

ويبدو أن هذا التنازع بين شكل الدولة الفاشلة والدولة التي هي في طريق الانتقال الديمقراطي على مستوى الرأي العام العربي يجد صدها واضحا في الاتجاهات الخاصة بالرأي العام المشرقي والمغربي، في حين اختار الرأي العام الخليجي منحى مختلفا ومغايرا. فالرأي العام المشرقي أكد على أن شكل الدولة المهمين خلال الثورات العربية هو دولة في طريق الانتقال الديمقراطي بنسبة 42.7%، يليه مباشرة الاتجاه القائل بالدولة الفاشلة 26.9%. ونفس الموقف القائم على التنازع نجده لدى الاتجاه العام الغالب على الرأي العام المغربي. فقد أكد غالبية المبحوثين بالمنطقة المغربية أن النسبة المرتفعة على مستوى القائلين شكل الدولة في مرحلة الثورات العربية، هو الدولة الفاشلة بنسبة 46% متبوعا بشكل الدولة السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي بنسبة 23%. وعلى عكس الاتجاهين السابقين نجد الاتجاه السائد على مستوى الرأي العام الخليجي يقول بهيمنة شكل الدولة الهشة بنسبة 30.4% متبوعا بشكل الدولة السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي ومعها شكل الدولة الفاشلة في مرتبة واحدة وبنسبة مئوية واحدة 27.2%. وبذلك فالاتجاه العام المهمين على مستوى الرأي العام العربي بخصوص شكل الدولة العربية في بعد ست سنوات من انطلاقة

424- أنظر التقرير الذي أعده مركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لكلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون بقطر في العام 2016 بعنوان "السياسة الهشة.. الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير"، أنظر التقرير كاملا على موقع الجامعة: qatar.sfs.georgetown.edu

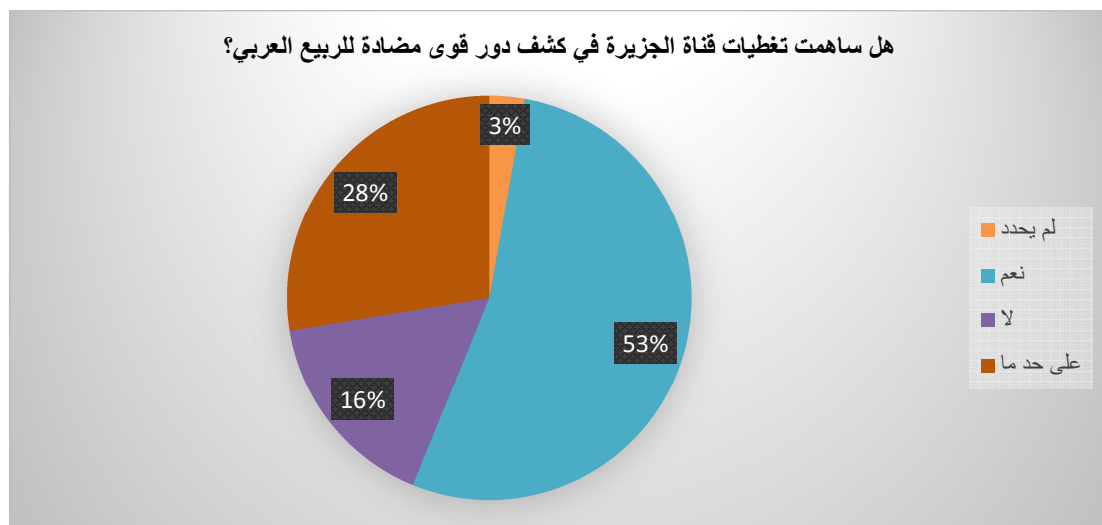
الربيع العربي هو التنازع والتوزيع بين الدولة الفاشلة كمعطي ظرفي والدولة التي هي في طريق الانتقال الديمقراطي كخيار مرغوب فيه.

4/ تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية وكشف دور قوى مضادة للربيع العربي

هناك مجموعة من الخصائص العامة التي طبعت جميع الثورات الإنسانية، تقوم على أن كل حركة ثورية في العالم يجب أن تواجه ثورة مضادة حتى تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها؛ وقد يحدث أن تكون قوى الثورة المضادة أكثر فاعلية من الثورة نفسها. ومن هنا وجب معرفتها وكشفها حتى يتم استشراف مرحلة الحسم الثوري. ولهذا السبب تم طرح السؤال على المستجوبين حول مدى مساهمة تغطيات الجزيرة في كشف القوى المضادة للثورات". حيث جاءت النتائج كاشفة لموقف صريح وواضح.

الجدول رقم (72) تغطيات الجزيرة ودور قوى مضادة للثورات العربية

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
11	2.8	3	1.8	4	4.3	4	3.2	لم يحدد
207	53.2	110	64.3	50	54.3	47	37.3	نعم
63	16.2	21	12.3	14	15.2	28	22.2	لا
107	27.5	36	21.1	24	26.1	47	37.3	الى حد ما
389	100	171	100	92	100	126	100	المجموع



فأغلب النتائج والأرقام أكدت على نجاح الجزيرة في كشف القوى المعادية للثورة التي كانت وراء عدم تحقيق نتائج إيجابية خلال الست سنوات الماضية من عمر الثورات العربية. والجدول أعلاه والشكل المصاحب له، يوضحان معا أن الاتجاه العام المهمين على الرأي العام العربي يؤكد على الدور الإيجابي لتغطيات قناة الجزيرة في الدفاع عن الثورات العربية كمشروع مجتمعي جديد وكشف القوى المضادة له. فالاتجاه العام للرأي العام العربي يقول بأن النسبة المرتفعة من هذا الرأي أكدت عن أن تغطيات الجزيرة تمكنت من كشف دور القوى المضادة للثورة بنسبة بلغت 53.2% بمجموع 207 عينة مفردة من العينة العامة للدراسة، متقدمة بالنصف تقريبا عن النسبة المتوسطة التي يقول أصحابها بأن الجزيرة نجحت إلى حد معين في القيام بهذا الدور الكاشف بنسبة 27.2%، ويليه نسبة ضعيفة القائلون بعدم قيام الجزيرة بهذا الدور بنسبة بلغت 16.2 بمعدل 36 عينة مفردة. وهذه النتيجة الإيجابية من منظور العينة العامة للدراسة توضح مرة أخرى كيف أن الجزيرة كانت جزءا من مشروع الثورات العربية. فقد كانت هي لسانه والذراع الإعلامي المدافع عنه. وهذا ما ينسجم إلى حد بعيد ما تم التوصل إليه في القسم التحليلي، فالأساليب المعتمدة في تغطيات الجزيرة والقائمة على كشف الحقائق المتعلقة بحياة الرؤساء العرب الذين أطيح بهم، ومناقشة البرامج السياسية للأحزاب الانتهازية التي أرادت الركوب على مكاسب الثورة من أجل انتزاع مناصب سياسية، كلها تسير في اتجاه مناصرة الخيارات العامة للثورات. كما أن هذا الدور الإيجابي الذي قامت به الجزيرة، كما هو معبر عنه من قبل الاتجاه العام للرأي العام العربي، يجد مسوغاته الموضوعية في الرأي العام المشرقي، حيث النسبة العامة المهيمنة في الرأي العام المشرقي أكدت أن الجزيرة قامت بهذا الدور بنسبة 64.3% متبوعة بالاتجاه القائل بأنها قامت بالدور بنسبة متوسطة بنسبة 21.1% يليها في الختام القائلين بأن الجزيرة لم تقم بالدور المطلوب بنسبة 12.3%. والتفسير نفسه ينطبق على اتجاهات الرأي العام المغاربي، حيث اشترك الاتجاه القائل بالنجاح الكلي والواضح لدور الجزيرة في القيام بكشف قوى المضادة للثورة والقائلين بالنجاح النسبي، في درجة مئوية واحدة هي 37.3%. والأمراً نفسه ينطبق على اتجاهات الرأي العام العربي في منطقة الخليج العربي. فقد أكدت نسبة 54.3% من الرأي العام الخليجي، أي أكثر من النصف بكشف الجزيرة لدور القوى المضادة

لثورة، متقدمة بالنصف عن القائلين بأنها لم تنجح في ذلك. وبالتالي يتضح أن الاتجاه المهيمن في الرأي العام العربي المتابع لقناة الجزيرة يؤكد نجاحها في القيام بالدور المطلوب منها، سواء تعلق الأمر بدعم الثورات العربية أو كشف القوى المضادة لهذه الثورات.

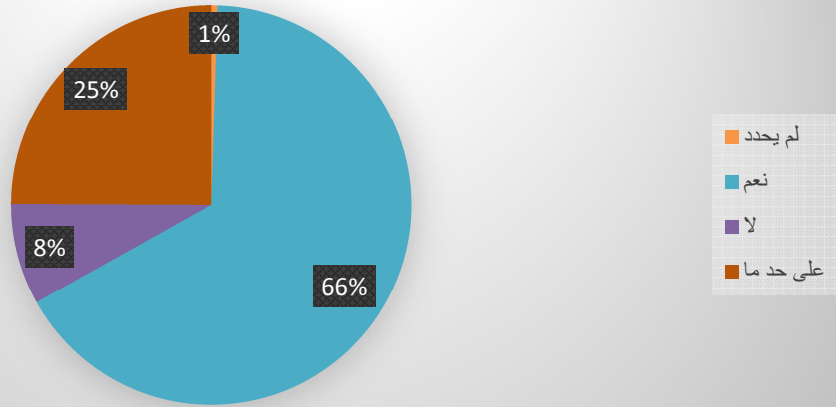
6/ دور تغطيات الجزيرة في كشف تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال الثورات العربية

وهناك قاعدة أخرى تنضاف لتلك التي ذكرت في المستوى السابق، وهي المتعلقة بدور الجيش في الثورات الإنسانية. وهذا الدور غالبا ما يكون حاسما في توجيه مساراتها بين الخيار السلمي أو العسكري. وهو الذي تكون له كلمة الحسم في تسريع مسار ثورة معنية وتغليب كفة الثورة أو الثورة المضادة. لكن هناك أيضا مطلب أساسي عام أيضا في علم الثورات الإنسانية هو أن "الجيش في الثكنات والسياسة للمدنيين"، فكلما تدخل الجيش في الحياة السياسية، كلما أفسدها وأسهم في إخراجها من الإطار الديمقراطي المدني المرسوم لها. ولهذا طُرح السؤال التالي على المستجوبين "هل تمكنت تغطيات الجزيرة من كشف تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال الثورات العربية؟ ومن الواضح أن الصيغة التي طُرح بها السؤال تفترض وجود أجوبة متعلقة بتدخل الجيش من عدمه في الثورات العربية، وهل كان مع الثورات أم ضدها وهل نجحت الجزيرة في كشف هذا الدور.

الجدول رقم (73) تغطيات الجزيرة وتدخل الجيش في الحياة السياسية

العينة الكلية		المشرق العربي		الخليج العربي		المغرب العربي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
2	0.5%			2	2.2%			لم يحدد
258	66.3%	121	70.8%	58	63.0%	79	62.7%	نعم
32	8.2%	16	9.4%	8	8.7%	8	6.3%	لا
97	24.9%	34	19.9%	24	26.1%	39	31.0%	إلى حد ما
389	100%	171	100%	92	100%	126	100%	المجموع

هل تمكنت تغطيات الجزيرة من كشف تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال الربيع العربي؟



ويُبين الجدول أعلاه والشكل المصاحب له أن الاتجاه العام للرأي العام العربي، يؤكد بأن الجزيرة نجحت في القيام بكشف دور الجيش في الحياة السياسية بنسبة عالية بلغت 66.3% بمعدل 258 عينة مفردة من مجموع العينات المعتمدة في الدراسة، متبوعة بنسبة متوسطة هي 24.9% قال أصحابها بأن الجزيرة نجحت إلى حد ما في كشف هذا الدور. في حين أن القائلين بعدم نجاح الجزيرة في كشف هذا الدور فقد بلغت نسبتهم 6.3% بمعدل 8 عينات فقط. وهذه الأرقام توضح أن النسبة الأخيرة التي قال أصحابها بعدم نجاح الجزيرة في كشف دور الجيش في الحياة السياسية خلال الثورات العربية، يعني بصورة تلقائية أن هذه النسبة القليلة من العينة العامة للدراسة هي التي ترى بأن الجيش لم يكن له تأثير على الحياة السياسية العربية في مرحلة الثورات وبالمقابل فإن 93.7% ترى بأن الجيش أن له دور حاسم في هذه الثورات. وبالتالي فمؤسسة الجيش مسؤولة عن نسبة كبيرة من الإكراهات التي واجهتها الثورات العربية سواء تعلق الأمر بتغيير الثقافة السياسية أو فرز النخب السياسية الجديدة لمواكبة المشروع الجديد أو شكل الدولة في هذه المرحلة. وبالتالي فإن هذه المؤسسة مسؤولة بذات النسبة المئوية السابقة عن دعم الثورة المضادة إن لم تكن هي نفسها الثورة المضادة. ومن المفارقات الكبرى أن المؤسسة العسكرية العربية حاضرة بصورة واضحة وجليّة في جميع مرافق الحياة السياسية العربية طوال عقود هيمنة الدولة الوطنية. حيث انتقل قادة الجيش بين المؤسسة

العسكرية والمؤسسة المدينة يتم بصورة تلقائية دونما أدنى حرج سياسي. ومن المفارقات الكبرى أيضا أن الرؤساء العرب الذين أطاحت بهم الثورات العربية جاؤوا للسياسة على من المؤسسة العسكرية، فالعقيد معمر القذافي والطيار حسني مبارك العقيد علي عبد الله صالح ورئيس الجهاز الأمني الاستخباراتي زين العابدين بنعلي. كلهم نماذج واضحة لفهم تغلغل المؤسسة العسكرية والأمنية في الحياة السياسية العربية.

ويبدو أن الاتجاهات العامة للرأي العام الإقليمي العربي تركز المنظور العام للرأي العام العربي، حيث أن نسب 70.8% من الرأي العام المشرقي و62.7% من الرأي العام المغربي و63% من الرأي العام الخليجي. وهذه النتائج توضح بصورة كاشفة إلى أي مدى كانت هناك درجات كبرى من الإجماع حول دور الجزيرة في كشف الدور السلبي للجيش العربية في إعاقه مسيرة هذه الثورات العربية. وأنها هذه الجيوش هي الوجه الحقيقي للثورة المضادة. وهذا ما يجد تجسيده الحقيقي في الانقلاب العسكري للمشير عبد الفتاح السيسي على أول حكومة عربية يتم انتخابها خلال الثورات العربية وتشهد لها المنظمات الحقوقية العربية والدولية بالنزاهة والديمقراطية.

خلاصات القسم الثالث

لقد كانت الغاية من هذا القسم الثالث المتعلق باتجاهات الرأي العام العربي حول القضايا الكبرى للدراسة هي تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها على مستوى التحليل الخطابي بما يساعد على تقديم مقارنة نسقية لظاهرة الربيع العربي في علاقتها بوسائل الإعلام السياسية ودور هذه الوسائل في صناعة رأي عام مناصر لهذه الثورات. وانطلاقاً من المحطات الخمس الخاصة بتحليل وتفسير اتجاهات العامة والإقليمية للنخب السياسية العربية تجاه الإشكاليات التي تناولتها الدراسة يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

أولاً: على مستوى ثورات الربيع العربي، تبين المعطيات الإحصائية إن هناك موقفاً إيجابياً جداً للنخب السياسية العربية من الربيع العربي إن على مستوى ماهية هذا الربيع العربي أو أسبابه أو وظيفته أو دور النخب فيما آلت إليه الأوضاع العامة بعد السنوات الست الأولى من الثورة المضادة. فعلى مستوى ماهية الربيع العربي سُجّلت حالة من الإجماع الواضح بين مكونات الرأي العام العربي والإقليمي بأن الربيع العربي شكل ثورة عربية كاملة العناصر والأركان بنسب مئوية بلغت 35%. وهي ذات النتيجة التي تم التوصل إليها على مستوى تحليل الخطاب، حيث كشفت الدراسة أن المنظور الخطابي لقناة الجزيرة ينظر إليها باعتبارها "ثورة عربية كاملة الأركان والعناصر". كما أن الاتجاهات الإقليمية هي الأخرى لم تخرج عن هذا الإطار وجاءت النسب العامة في الأقاليم الثلاثة متقاربة. أما على مستوى أسباب الربيع العربي، فقد سجلت أيضاً حالة من الإجماع حول أولوية المطالب السياسية المؤطرة للثورات العربية، وأن جميع الأحداث الثورية المتحققة كانت تعبر عن الحاجة الماسة في الدول العربية للتغيير السياسي وإسقاط مقولات الاستبداد السياسي بنسبة بلغت 58%. وأن هذا الإجماع الذي عبرت عنه اتجاهات الرأي العام العربي في الأقاليم الثلاثة يؤكد أن احتياجات الشارع العربي بعد ست سنوات من اندلاع الثورات العربية لا زالت مطالب سياسية في المقام الأول. وحول هوية الثورات العربية في ظل المواقف التشكيكية التي لازمتها من بدء الهبة الثورية، نلاحظ أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي أكدت على "ثورات الربيع العربي صناعة عربية من حيث المنطلقات والأهداف بنسبة بلغت 59%". وهو ذات الموقف الذي تم تسجيله على مستوى الرأي العام الإقليمي في مستوياته الإقليمية الثلاثة. لكن بالمقابل هناك حالة أجماع أخرى بشأن الدور السلبي للنخب

السياسية العربي في مواكبة ثورات الربيع العربي من بدايته الأولى ومواكبة مساره العامة. وهنا يتضح أن تقييم اتجاهات الرأي العام العربي كانت واضحة من خلال تأكيد على الدور السلبي للنخب السياسية العربية في هذه المرحلة التاريخية بنسبة بلغت 64%. وهذه الخاصية يمكن اعتبارها من أهم أسباب الانكسارات التي طالت الثورات العربية في سنواتها الست الأولى.

ثانياً: / على مستوى دور وسائل الإعلام السياسي في الثورات العربية جاءت الاتجاهات العامة والإقليمية للرأي العام العربي ايجابية جداً، فبخصوص وسائل الإعلام السياسي التي كان لها الدور الأبرز في انطلاقة ومواكبة الثورات العربية، أكدت الإحصائيات أن قصب السبق كان لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 48.8% تليها القنوات الفضائية الإخبارية بـ 48.1%، وهذا التقارب في النسب بين الوسيطتين يوضح طبيعة الدور المركب والحاسم لهاتين الوسيطتين في الثورات العربية. وبالتالي فالاتجاهات العامة للرأي العام تقول بأن دور هاتين الوسيطتين بلغت نسبته 96.9%. وهو الأمر الذي ينسجم من التأطير النظري الذي تم تقديمه واعتماده في الدراسة لمفهوم الإعلام السياسي، الذي يمنح الأولوية للقنوات الفضائية باعتبارها مؤسسة قائمة الذات حققت حضورها منذ تسعينات القرن الماضي في حين أن وسائل الإعلام الاجتماعي تمثل روافد جديدة لدعم التلفزيون. وردا على السؤال المتعلق بأهم القنوات الفضائية التي لعبت دوراً حاسماً في اندلاع ومواكبة الثورات العربية، نجد حالة من الإجماع لدى عينات الدراسة حول الجزيرة باعتبارها صاحبة الدور الحاسم في ثورات الربيع بنسبة بلغت 86.4% متقدمة على قناة العربية التي تليها مباشرة بنسبة 10 في المئة. والملاحظ أن النسبة العالية بقناة الجزيرة مقارنة مع قناة العربية، إلى جانب النسب الإقليمية المسجلة والتي تفوق هي الأخرى حاجز 80% تؤكد أن قناة الجزيرة الإخبارية، هي المعبر الأول عن وسائل الإعلام السياسي في العالم العربي من خلال تعاطيها مع حدث الثورات العربية. وعن درجات تفاعل النخب السياسية العربية ومدى متابعتها لتغطيات الجزيرة للثورات العربية جاءت نسبة 67.7% من الرأي العام العربي ايجابية في حق الجزيرة. وقد أكد أصحاب هذه النسب أن متابعتهم لتغطية الجزيرة لتغطيات الثورات العربية كانت مستمرة ومتواصلة في مقابل 2.9% أي 9 أشخاص من المستجوبين أكدوا عدم متابعتهم لتغطيات

الجزيرة للثورات العربية. ومن الواضح أن هذا التقييم الإيجابي من قبل الرأي العام العربي في صورة الشمولية الإقليمية لدور الجزيرة في الثورات العربية، ودرجات تفاعل الجمهور السياسي مع تغطياتها يجب أن ينعكس على معدلات نسب المشاهدة، وهذا ما أكدته الإحصائيات. فقد أكدت نسبة 38% من الرأي العام العربي أنها شاهدت تغطيات الجزيرة للثورات العربية بمعدل ساعتين يوميا على الأقل، بما يعني حسابيا أن 149 فردا من أفراد العينة العامة البالغ عددها 389 فردا شاهدوا الجزيرة بمعدل ستين (60) ساعة في الشهر أو 720 ساعة في سنة 2011 سنة الهبة الثورية. أما عن طبيعة ووظيفة دور الجزيرة في الثورات، فإن ذات المنظور الإيجابي يؤكد أن الدور الذي قامت به الجزيرة في الثورات العربية تحدد في الدور التحريضي بنسبة 53.5% مقابل نسبة 21.3% قال أصحابها بالدور المحايد. وبالتالي ففي الوقت الذي نسجل فيه أن أكثر من نصف العينة العامة للدراسة أكد على الدور التحريضي لقناة الجزيرة فإن هذا التوجه ينسجم مع الوظيفة العامة للإعلام السياسية باعتباره إعلاما يرفض الحياد حينما يتعلق الأمر بالصراع بين مقولات بين دائرة المجتمع ودائرة الدولة.

ثالثا: في ذات المسار السجالي الذي ميز مواقف واتجاهات الجمهور العام من أداء الجزيرة منذ ظهورها في المشهد الإعلامي، جاءت اتجاهات الرأي العام العربي والإقليمي حول مهنية الجزيرة متأرجحة بين الإيجابي والسلبي. ورغم أن سؤال المهنية في الحقل الإعلامي يبقى نسبيا، فإن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي والإقليمي حول مدى احترام قناة الجزيرة لشعارها الرأي والرأي الآخر خلال تغطيات الثورات العربية **جاءت كاشفة عن موقف وسطي (إلى حد ما)** بنسبة 43.2%، لكن هذا الموقف الوسطي يجد تبريراته الموضوعية ضمن حقل الإعلام السياسي؛ فكلما اشتدت مؤشرات الصراع بين الدولة والمجتمع، كلما تراجعت معدلات الحياد، ليتم تغليب كفة ضد أخرى حسب الاختيارات العامة للمؤسسة الإعلامية. ولأن السياسة التحريرية للجزيرة كانت وما زالت تقوم على مناصرة الشعوب في وجه الديكتاتوريات. وهذا ما تم الوقوف عليه من خلال مقولة المقابلات الصحفية في تغطيات الجزيرة، حيث كان صوت الحكومات العربية ومناصريها إما غائبا لأسباب موضوعية أو مغيبا لاعتبارات مرتبطة برؤية المؤسسة الإعلامية لطبيعة وأهداف

الصراع. فإن المنظور نفسه نلاحظه في مسألة التوازن في التعاطي مع حدث الثورات؛ فنسبة 47% من الاتجاهات العامة للرأي العام العربي ترى بأن القناة كانت متوازنة في تعاطيها مع الأحداث (إلى حد ما). وهذه الترخيص الإحصائي يوضح مرة أخرى أن غالبية عينات الدراسة تعي جيدا بالوظيفة السياسية للإعلام السياسي ودوره في الصراع السياسي وصعوبة نقل الحدث الواحد بأقصى درجات التجرد. وعن مدى مساهمة تغطيات قناة الجزيرة في ترجيح كفة تيار الإسلام السياسي، يلاحظ أن الاتجاه العام الغالب على الرأي العام العربي أكد بصورة كاشفة مساهمة الجزيرة في ترجيح كفة تيارات الإسلام السياسي بنسبة 46% وهي ذات النتيجة التي تم تسجيلها على مستوى الرأي العام في الأقاليم الثلاثة بنسبة متقاربة جدا. ورغم أن البعض يرى في عملية الترجيح هذه، دعم مباشر وصريح لهذه التيارات في وجه التيار العلماني، وهو الأمر الذي تم رصده على مستوى اتجاهات الرأي العام العربي والإقليمي حيث كشفت الإحصائيات أن 39% من اتجاهات الرأي العام العربي رأت بأن تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية، لم تأخذ مسافة موضوعية من التدافع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين. والتفسير الذي قدمته نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل هو أن التيارات الإسلامية لم تكن جزءا من اللعبة السياسية لما قبل الثورات، ومن ثمة وجب منحهم فرصة تقديم برامجهم السياسية والدخول بصورة عملية في المعترك السياسي. وبذلك يتضح أن التراجع النسبي المسجل على مستوى مهنية تغطيات الجزيرة في مرحلة الثورات العربية يعود بالأساس إلى تراجع منسوب الاعتماد على شعار الرأي والرأي الآخر. وتقلص معدلات التوازن بما ساعد على عدم أخذ مسافة موضوعية من التدافع بين الإسلاميين والعلمانيين والعمل عبر التغطيات على ترجيح كفة التيار الإسلامي.

رابعاً: أما بالنسبة لدور قناة الجزيرة الإخبارية في صناعة رأي عام عربي موحد تجاه الثورات العربية، فقد جاءت النتائج لتكشف عن تقييم إيجابي حيال فعل الصناعة وملحقاته. فنسبة 48% من العينة العامة للدراسة قالت بنجاح الجزيرة في صناعة رأي عام مقابل 10 % قالوا بالعكس. وهذا الترخيص الحسابي يدعم ما سبق أن تناوله بخصوص الاستراتيجيات الأربعة التي اعتمدتها قناة الجزيرة لصناعة لرأي عام مناصر للثورات. كما أن ذات التناول يوضح أن التفاعل بين الوسيلة والجمهور العام والجمهور السياسي تتحدد

معالمه عندما تقوم الوسيلة باختيار إطار للمعالجة وتقوم بحث الجمهور على التفكير بصورة معينة حول هذه الحقيقة السياسية. لكن في حالة الجزيرة يبدو أن التفاعل يسير في اتجاه التناغم بين أجندة المؤسسة الإعلامية وأجندة الجمهور السياسي. لكن مع ذلك نقول إن نجاح الجزيرة في صناعة رأي عام عربي إيجابي تجاه قضايا الربيع العربي لا يعفي من التساؤل حول مدى حضور دولة قطر أو حضور قوى أجنبية خارجية في التحقق الفعلي لهذه الصناعة. وقد جاءت اتجاهات الرأي العام العربي كاشفة عن حقيقة كون الدولة العربية لا زالت حاضرة وتمارس تأثيرها وقوتها الناعمة بصورة خفية. فنسبة 37% من عينة الدراسة أكدت وجود تقاطع بين الأجندة السياسية للدولة القطرية وأجندة قناة الجزيرة في تغطياتها للثورات العربية، وقريبا من هذه النسبة قال 34% من عينة الدراسة بإمكانية وجود هذا التقاطع (إلى حد ما)، وهو ما يعني أن 71% من العينة العامة للدراسة ترى بأن هناك حضورا معينا للدولة القطرية في تغطيات الجزيرة للثورات العربية. وهذا الأمر يجد مسوغاته الموضوعية في طبيعة السياسة الخارجية القطرية قبل الربيع وبعده، والتي كانت تقوم على مناصره الشعوب على حساب الدول؛ وهو الاختيار الذي جعل عدد من الدول العربية تنظر لدولة قطر وللجزيرة دوما بعين الريبة. وغالبا ما يتم اتهامهما بتطبيق الأجندة الأمريكية في المنطقة العربية. وبالمقابل فإن نسبة 36% من اتجاهات الرأي العام العربي، يقول أصحابها بأن تغطيات الجزيرة لم تكن مستجيبة للإملاءات الأمريكية. وهذا الأمر يبدو منطقيا لأنه لا يمكن القول بوجود أكثر من أجندة واحدة في تغطية إخبارية معينة

خامسا: أما بالنسبة لاتجاهات الرأي العام العربي حول تغطيات الجزيرة لثورات الربيع العربي ومآلات الانتقال الديمقراطي، فقد جاءت النتائج الإجمالية لهذا المحور الخامس من الاستمارة كاشفة عن اتجاهات متأرجحة بين الإيجابي والإيجابي جدا. وهذا ما تؤكد الأرقام والإحصائيات بشأن مدى نجاح الجزيرة في تغيير مؤشرات الثقافة السياسية السائدة. حيث اعتبر نحو 48% من عينة الدراسة أن الجزيرة تمكنت إلى حد ما من تغيير الثقافة السياسية السائدة، بمعنى أن الاتجاه العام للرأي العام العربي أقر بأن الثقافة السياسية السائدة أما أنها تغيرت أو هي في طريقها للتغيير. وهذا النتيجة تبدو مهمة بالنظر إلى أنه لا يمكن لأي ثورة أن تحقق أهدافها بدون تحقيق مواز لثورة أعمق تتم على مستوى الثقافة السياسية. ومع ذلك

فالإقرار بوجود تغيير جزئي يتضمن إقراراً آخر بأن ورش التغيير السياسي قد تم فتحه، وأن نسبة الثقة في هذا المشروع هي بين الإيجابية والإيجابية جداً. ورغم هذه الجرعة الإيجابية، على مستوى وجود مؤشرات دالة على التغيير في الثقافة السياسية الذي يمثل حجر الزاوية في عمليات التغيير السياسي، فإن اتجاهات الرأي العام العربي حول توصيف السياق السياسي الذي تعيشه الدول العربية تم اختزاله في حالة "التقدم نحو الفوضى بنسبة 40%، متبوعاً بحالة انتكاسة سياسية بنسبة 29%، فيما قال 27% بأن الوضع العام في الدولة العربية يحيل على الانتقال الديمقراطي. والملاحظ أن السياق العام لاتجاهات الرأي العام العربي التي تصر على صورة الفوضى في مراحل الثورة المضادة أمر يمكن استيعابه على اعتبار أن ست سنوات من عمر الثورة المضادة لا تعني الشيء الكثير، وبالتالي فحالة الفوضى السياسية والعسكرية والأمنية التي تعرفها الدول العربية ستأخذ مسافة زمنية إلى حين بزوغ لحظة الحسم الثوري التي ستفصل في الصراع بين عناصر ومقومات الثورة والثورة المضادة. لكن ما كشفت عنه النسب الإحصائية الجزئية هو أنه من وراء صور ومشاهد الفوضى، هناك صراع آخر يقوم على التنافس بين الانتكاسة السياسية ومشروع الانتقال الديمقراطي. أما عن شكل الدولة المهيمن في العالم العربي بعد ست سنوات من الثورة المضادة فقد جاءت اتجاهات الرأي العام العربي لتؤكد على شكل الدولة الفاشلة بنسبة 33.2% يليه شكل الدول السائرة في طريق الانتقال لديمقراطي بنسبة 32.6%. وبذلك فإن الفارق بين النسبتين يوضح أن دول العالم العربي تعيش اليوم مخاضاً سياسياً يقوم على الصراع بين سيناريو الفشل وسيناريو الانتقال الديمقراطي، فإما فشل سيناريو الثورات وما يستتبعه من عودة جديدة للحكم الاستبدادي، أو انتصار المشروع المجتمعي الجديد للثورات العربية. وعن دور الجزيرة في كشف القوى المضادة للثورة التي تسعى لديمومة الحكم الاستبدادي في العالم العربي عبرت نسبة 53.2% من المجموع العام لعينة الدراسة أن قناة الجزيرة قامت بدورها في كشف القوى المضادة للثورة، وهذه العينة التي تفوق نصف عينة الدراسة تبدو حاسمة إذا ما قورنت بنسبة القائلين بفشل الجزيرة في كشف القوى المضادة للثورة والتي لم تتجاوز 16.2. ورغم أن قوى الثورة المضادة كثيرة ومتعددة، فقد تم التركيز على المؤسسة العسكرية في العالم العربي باعتبارها الوجه الأبرز لهذه الثورة المضادة إلى

جانب الأحزاب السياسية واللوبيات الاقتصادية. وقد جاءت الإحصائيات لتوضح أن 66.3% من العينة العامة للدراسة أكدت أن الجزيرة تمكنت من كشف الدور السلبي الجيش في تعطيل مسارات الثورة. وهذه النسبة الكبرى التي تم تسجيلها على مستوى نتائج الاستمارة توضح مرة أخرى أن المؤسسة العسكرية العربية مسؤولة عن نسبة كبيرة من تعطيل المسار العام للثورات العربية.

خلاصات الدراسة واختبار الفرضيات

في نهاية الدراسة نعود من حيث كانت البداية ونتساءل، هل تمت الإجابة عن الإشكالية المركزية المؤطرة للأقسام الثلاثة لهذه الدراسة وفصولها؟ وماهي نتائج اختبار الفرضيات الأربع التي تم تقديمها في الفصل التمهيدي؟ وهل يمكن أن نطمئن لمجموع نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها؟ لكن قبل ذلك يجدر بنا الإجابة أولاً عن السؤال الإشكالي الكبير التي عملت الدراسة على الدفع به واعتباره القيمة المضافة للعمل، وهو المتعلق بالمساهمة في التأسيس لعلم/ مبحث الإعلام السياسي؟

لقد اعتمدنا منذ البداية الأولى لرسم الحدود المعرفية لهذه الدراسة على تحقيق رهان أولي يقوم على المساهمة في مأسسة علم الإعلام السياسي كحقل علمي جديد، وذلك من خلال التأسيس لفهم وتحليل وتفسير قضايا وظواهر مرتبطة بهذا الحقل الجديد وفق منظور يقوم على رصد العلاقة والحدود بين مجموع القضايا والظواهر الإعلامية المرتبطة بالسياسة أو الفعل السياسي.

وبالنظر إلى طبيعة ووظيفة المعرفة الإنسانية التي تقوم على "تقديم أجوبة مقترحة لقضية أو قضايا جديدة"، فقد عملت الدراسة عبر أقسامها الثلاثة على تقديم أجوبة للعناصر الثلاثة المحددة لحقل الإعلام السياسي عبر رسم الحدود العامة لموضوع هذا الحقل المعرفي وصياغة إطار نظري ومنهجي يساعد في تقديم الأجوبة المناسبة للأسئلة التي يمكن أن يطرحها هذا الحقل الجديد وتحديد السياق العام لأهدافه وغاياته.

فعلى مستوى موضوع الإعلام السياسي، خلصت الدراسة إلى أن هذا الحقل المعرفي، يمثل مجالا بحثيا بكاراً في الدراسات الإنسانية، يمنح الدارس فرصة التنقيب والتفكير في مجموع العلاقات المتداخلة بين حقلي الإعلام والسياسة في المراحل الخاصة والاستثنائية من حياة الشعوب والمجتمعات التي تأخذ تسمية "مراحل الانتقال السياسي". وذلك من خلال التأكيد الدائم على الدور التغييري للرسالة الإعلامية ضمن علاقات الصراع بين دائرة الدولة ودائرة المجتمع حسب منظور هيربرت ماركيوز. وأن استمرار هذه العلاقة الصراعية وديمومتها من شأنه أن يفتح أمام الإعلام السياسي آفاقاً بحثية جديدة لاختبار

أدواته المعرفية والمنهجية. وهذا الاختيار يبقى اختياراً منهجياً لا مناص منه لكل دارس يسعى للبحث في حقل الإعلام السياسي وتميزه وتمايزه عن الإعلام الإيديولوجي والإعلام الترفيهي.

وبالنظر إلى الطبيعة المركبة لظاهرة الإعلام السياسي وتماسها مع مجموعة من الحقول المعرفية الأخرى، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإطار النظري الأكثر انسجاماً من أسئلة هذه الظاهرة، يجد مقولاته العامة في النظريات السياسية عموماً ونظريات التحديث السياسي على وجه التحديد. خاصة الاجتهادات النظرية التي ظهرت خلال تسعينيات القرن الماضي والمرتبطة بقضايا الانتقال السياسي والديمقراطي. إلى جانب الاجتهادات النظرية الأخرى المتصلة بالبحث في مرحلة الانتقال من مجتمعات الإعلام والمعرفة إلى المجتمعات الشبكية والتي تبلورت مع أعمال المنظر الإسباني مانويل كاستلز ونسقه المعرفي القائم على معادلة "الصراع بين الديمقراطية التواصلية والهيمنة السياسية" التي تميز الصراع في المجتمعات الإنسانية في السياق الحدث والمعاصر.

أما عن أهداف حقل الإعلام السياسي، فقد توصلت الدراسة إلى أن تفكيك العلاقة بين الإعلامي والسياسي ودور وسائل الإعلام السياسي في السياقات المجتمعية والسياسية الخاصة تقوم على ضرورة تفكيك الواقع السياسي وكشف تناقضاته وإبراز القوى السياسية المتصارعة داخله، بما يساعد الجمهور العام والسياسي على معرفة هذا الواقع في صورته الحقيقية القائمة على الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية ودور المؤسسات الإعلامية في صناعة رأي عام يساند الخيارات العامة للمجتمع في تعدديته وتنوعه.

وإجابة عن الإشكالية المركزية للدراسة، التي تم التأكيد على أنها إشكالية تأسيسية تحاول فهم وتفسير العلاقات الظاهرة والمضمرة بين الثورات العربية كحدث تاريخي واستثنائي في السياق السياسي العربي، وبين وسائل الإعلام السياسي ممثلة في قناة الجزيرة ودورها في صناعة رأي عام مناصر لسؤال التغيير والانتقال السياسي في العالم العربي، كشفت نتائج الدراسة أن مجموع الأحداث التي تختزل في عمليات الخروج والتظاهر والاعتصام في الشارع والبقاء في الميادين العامة كشكل من أشكال الضغط السياسي أبانت

عن تصدع قوي في بنية الدولة العربية بسبب وجود فجوة سياسية /Political Gap جراء التباين بين خيارات الدولة ومطالب المجتمع. - حسب المنطلقات النظرية والتفسيرية لصامويل هنتغتون- وأن هذا التصدع الذي تكشف ملامحه مع تسعينات القرن الماضي، أبان هو الآخر عن حالة من التآكل السياسي/Political decay التي طالت البنيات العامة المؤسسة للنظام السياسي العربي الرسمي، الناجم عن غياب "الإجماع السياسي" وتراجع شرعية الدولة في مقابل اتساع الهامش أمام افراد المجتمع للاستفادة من نتائج العولمة، والرفع من مستوى المطالب السياسية الداعية للإصلاح السياسي. فمند تسعينات القرن الماضي عرفت الدول العربية مثلها مثل باقي دول العالم، دينامية جديدة ومتواصلة ارتبطت بظاهرة العولمة التي طالت نتائجها المستويات السياسية والإعلامية والاقتصادية لهذه الدول. ويبدو أن هذه التحولات ساهمت في تراجع قوة وهيبة الدولة جراء تنامي الحركات الاجتماعية التي تطالب بتحقيق درجات متقدمة من الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ولأن أشكال ومظاهر هذا الحراك أخذت بعدا مطردا، فإن وسائل الإعلام السياسي العربي وجدت نفسها في معمرة الاسئلة المرتبطة بالصراع بين خيارات الدولة ومطالب المجتمع، وما ترتب عن هذا الصراع من أسئلة متصلة بالإصلاح السياسي والديمقراطي وحقوق الإنسان. وطوال عقد التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ظلت وسائل الإعلام خاصة القنوات الفضائية العربية مرتبطة بجملة الأسئلة المتصلة بالإصلاح السياسي والديمقراطي ومدى استعداد الدولة العربية لتبني خيارات سياسية حقيقية للإصلاح السياسي تنسجم مع اسئلة الموجة الرابعة من الديمقراطية. لكن يبدو أن هذه التحولات الجزئية وجدت صيغتها النهائية في مرحلة الثورات العربية التي جاءت كمحصلة نهائية لتراكم الأزمات السياسية داخل النظم السياسية العربية، باعتبارها نظاما سياسية ضعيفة/Debile political system - حسب توصيف هنتغتون- غير قادرة على ايجاد بدائل سياسية خارج دائرة الاستبداد.

وانطلاقا من المكاسب المعرفية التي حققتها نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، التي يؤكد على أن لكل نظام اجتماعي جديد يوازيه من حيث القوة والدرجة، وسائل الإعلام التي تعبر عنه وتسند. وكلما نجحت هذه الوسائل في تحقيق احتياجات الجمهور في تعدده

وتنوعه، ازدادت أهمية واعتماد المجتمع على هذه الوسائل، وبالتالي فإن الثورات العربية حسب الخلاصات النهائية للدراسة، شكلت ثورة سياسية واكبتها ثورة إعلامية تمثلت في بروز وسائل الإعلام السياسي التي تركز عملها على الدور التغييري للرسالة الإعلامية وانتقال هذه الوسائل من العمل لحساب الدولة (إعلام السلطة) إلى العمل لدعم القوى الاجتماعية والسياسية المطالبة والداعمة للتغيير.

وقد أفضت بنا نتائج الدراسة إلى أن الدور الجديد لوسائل الإعلام السياسي في المجتمعات العربية، بعد الثورات العربية والقائم على التشبيك يمثل المدخل الجديدة لفهم الإعلام والرسالة الإعلامية في الألفية الجديدة . فبعدما كانت وسائل الإعلام في المجتمعات العربية، هي المسؤولة عن تأخر أو تأجيل فعل التغيير السياسي في مرحلة الدولة الوطنية، **فإن التحول الذي طال أدوار ووظائف وسائل الإعلام السياسي في مرحلة الثورات العربية أكدت أن هذه الوسائل تمثل المعادل الموضوعي للثورات العربية.** وأنها أضحت جزءا من التغيير إن لم تكن أكبر المساهمين فيه والمدافعين عن مكتسباته. وما يعضد هذا الطرح هو أنه مع الثورات العربية فقدت الدولة العربية مبدأ "الكلية الاستبدادية" الذي يعني حسب هيربرت ماركيز "امتلاك الأدوات المادية والمعنية للتحكم في المجتمع والقضاء على أي محاولة لتغيير الوضع القائم". وذلك جراء عمليات التشبيك ودور الشبكات الإعلامية في التغيير السياسي وتغلغلها في جميع مناحي ودواليب مؤسسات الدولة والمجتمع. وبذلك أصبحنا مع الثورات العربية بصدد تحالف جديد أكثر ايجابية بين القوى الاجتماعية والسياسية المطالبة بالتغيير وبين القنوات القنوات الفضائية مدعومة بوسائل التواصل الاجتماعي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن قناة الجزيرة الإخبارية في مرحلة الثورات العربية التي تمثل المرحلة الثالثة من تاريخ القناة، التي تم توصيفها بمرحلة "احتضان الثورات وتبني مقولات الشارع"، وجدت نفسها في قلب الصراع بين دائرة الدولة ودائرة المجتمع. وأنه بناء على أجندتها لمعرفية والسياسية جاءت تغطيات قناة الجزيرة للثورات العربية من موقع دعم التغيير واحتضان مطالب القوى الاجتماعية الناشئة التي تتكون من مجموع الفاعلين الذين

يجمعهم سؤال التغيير ورفض أي سلطة خارجية، التقوا في فضاء عمومي مفتوح، ما جعل القناة تتحول بنظرهم إلى فضاء عمومي للتواصل الديمقراطي الذي لا يكتثر بهيمنة الدولة واحتكارها لوسائل الإعلام.

لكن الملاحظ أن تعاطي قناة الجزيرة مع أحداث الربيع العربي باعتبارها قضية تغيير سياسي، لم تتم من زاوية واحدة أو عبر مقارنة تحريرية أحادية. فالخلاصات العامة للتحليل الخطابي أوضحت أن تغطيات الجزيرة لهذه الأحداث الثورية كانت تراعي خصوصية كل بلد على حدة من خلال تناول الحدث السياسي وملابساته الخاصة وعلاقته بطبيعة النظام الحاكم. ولهذا السبب كشفت الدراسة عن وجود حالات من التباين الواضح على مستوى الأدوار التي قامت بها الجزيرة في تغطيتها لهذه الثورات: فقد اكتفت بدور الناقل للحدث خلال تغطية الثورة التونسية، لأنها شكلت نقطة البداية في الموجة الثورية العربية، وخلالها كان الجمهور العربي بحاجة لمعرفة ما يقع. ومع الثورة البحرينية اكتفت بدور الشاهد، الذي عمل على رصد الأحداث وكشف خباياها السياسية والطائفية ونقلها للمشاهد، لكنها مع الثورة المصرية تقصت دور المنخرط المحرض على الحدث والسبب في ذلك راجع كون الأجندة المعرفية والسياسية للجزيرة، كانت تتعاطي مع الثورة المصرية باعتبارها نموذجاً ثورياً قابلاً للتصدير.

أما بالنسبة للفرضية الأولى المرتبطة بثورات الربيع العربي من حيث هي ظاهرة عربية المنطلقات والنتائج؛ وحدث تاريخي مفصلي لبناء مستقبل مغاير للمجتمعات العربية، فقد أوضحت الدراسة على مستوى تحليل الخطاب أن الحدث الإطار في جميع نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل كان هو الربيع العربي. وأن هذا الربيع العربي يمثل في جوهره **"ثورة عربية بامتدادات إقليمية"**. فالخيط الناظم لجميع الثورات هو المطالبة بإسقاط الأنظمة السياسية ومن يتحالف معها من الفاسدين. في حين أن السياق الخاص لكل ثورة كان يتأسس على نوعية العلاقة الخاصة بين الدولة والمجتمع. **وفي هذا الأمر تأكيد على أن الثورات تستلهم ولا تستنسخ.** فالثورة الليبية كانت ثورة "شعبية شبابية لإسقاط شخص العقيد معمر القذافي الذي حول ليبيا منذ أكثر من أربعين سنة لدولة فاشلة، وأن حالة الفوضى

السياسية والعسكرية العارمة التي تعيشها البلاد خاصة المنطقة الشرقية، تقتضي حلاً عسكرياً، سواء على أيدي ليبية أو على أياد أجنبية". والثورة الأردنية تحولت مع انطلاقها الأولى، إلى جدل سياسي حول الهوية السياسية للمواطن الأردني في علاقته بالمؤسسة الملكية والتنازع بين الأصول النجدية والمقدسية للأسرة المالكة في علاقتها بالتركيبة العشائرية للشعب الأردني". والثورة البحرينية "حراك ثوري عفوي أريد له أن يتحول إلى فتنة سياسية تسترشد من النفس الطائفي، وأن الربيع العربي في منطقة الخليج العربي تم تحريكه وتوجيهه لخدمة أجندة إقليمية تتمثل في سعي إيران لاستعادة نفوذها في الخليج عبر بوابة المنامة"

وقد توصلت الدراسة إلى أن منتج خطاب قناة الجزيرة عمل على إبراز وتأطير وصياغة السياق المعرفي والسياسي لقضية الثورات العربية، عبر مجموعة من المقولات التحريرية خاصة التقارير الإخبارية والمقابلات الصحفية والتغطية الحية والمباشرة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التقارير الإخبارية البالغ عددها 208 تقريراً، جاء حضورها موزعاً بين وظيفة الإخبار بمعدل 143 تقريراً، ووظيفة التحليل بمعدل 65 تقريراً. في حين أن المقابلات الصحفية التي بلغ عددها 292 ضيفاً منهم 256 ضيفاً عربياً والبقية أجنبية، تميزت بغلبة دائرة الرأي بنسبة 50 % على دائرة الإخبار 23% ودائرة التحليل بـ 27% مع ميزة خاصة لهذه المقابلات تقوم على غلبة صوت المعارضة العربية في وجه صوت الحكومات. وقد أفضت بنا مجريات التحليل إلى أن المقابلات الصحفية في تغطيات الجزيرة كان يتم التعامل معها باعتبارها آلية تحريرية تقوم على إنتاج معرفة بدلية للواقع السياسي القائم، وبناء واقع مرغوب فيه. وما يتضمنه ذلك من تصريح للمواقف السياسية لقناة الجزيرة دونما مسؤولية منها، مادام الموقف يأتي على لسان ضيف. في حين أن التغطيات المباشرة تميزت بهيمنة واضحة للثورة المصرية بمجموع سبع نشرات من مجموع اثني عشرة نشرة خصصت للتغطيات المباشرة للثورات الثورية في العالم العربي خلال السنة الهبة الثورية. وهذا الاختيار التحريري من منظور الدراسة، يؤكد رغبة منتج خطاب الجزيرة ومن ورائه مؤسسة الجزيرة في التعاطي مع الثورة المصرية بصورة مكثفة

وملاحقة تفاصيلها منذ بدء التظاهر يوم 25 يناير حتى يوم إعلان تنحي الرئيس مبارك، وجعلها تجربة ثورية قابلة للتعميم على باقي التجارب الثورية العربية.

والملاحظ أن مجموع النتائج المتحصل عليها على مستوى تحليل الخطاب أكدتها نتائج استطلاع الرأي، وأن تحقق ذلك بصورة متفاوتة بين المستويات التفسيرية للاستمارة. فقد أكدت الاتجاهات العامة للرأي العام العربي عبر عينة تمثيلية مكونة من النخبة السياسية العربية على أن ماهية الثورات العربية يمثل "ثورة كاملة العناصر والأركان"، بنسبة مئوية بلغت 35% وبمعدل بلغ 135 عينة من مجموع العينات العامة للدراسة والبالغ عددها 389 عينة. ورغم تسجيل نوع من التباين بين الرأي العام المشرقي الذي يقول بثورية الربيع العربي والرأي العام المغربي الذي يحصرها في الانتفاضة والرأي العام الخليجي الذي يعتبرها مجرد حراك اجتماعي، فإن حالة الإجماع المسجلة على مستوى أسباب هذه الثورات، تؤكد بأنها شكلت مطلبا سياسيا لتحقيق معادلة الحرية والكرامة في المجتمعات العربية بنسبة 57% بمعدل 225 عينة مفردة. وأنها كانت صناعة ومنتوجا عربيا داخليا بنسبة 59% بمعدل 230 عينة، في حين تم تسجيل حالة من الإجماع بين مكونات الرأي العام العربي سواء تعلق الأمر بالرأي العام المشرقي أوالمغربي أوالخليجي، بأن هذه الثورات عانت بنسبة 64% وبمعدل 248 عينة مفردة من مجموع العينات البالغ عددها 389 عينة، من غياب واضح لنخبة سياسية طليعية قادرة على توجيه المسارات العامة للثورات العربية.

وعبر هذه التناول التحريري والتفسيري خلصت الدراسات إلى أن ما وقع في العالم العربي منذ 2011، يمكن إدراجه ضمن التغيرات الثورية بالقياس لثورات القرن العشرين. وإذا كانت عملية تقييم التجارب الثورية الانسانية من الناحية الاستراتيجية، يقتضي قراءتها وفق مجموعة من العوامل المؤثرة في سيرورة هذه الثورات والمرتبطة بتوفر العوامل المفجرة والعوامل المحفزة والعوامل الكابحة، فالملاحظ أن الثورات العربية استفادت على العوامل المفجرة من قبيل الفقر والفساد والاستبداد وفشل الدولة الوطنية في امتلاك شرعية سياسية، كما استفادت أيضا على عوامل محفزة من قبل وسائل الإعلام السياسي بما فيها من قنوات فضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، لكنها بالمقابل عانت من غياب النخبة السياسية

الطليعية القادرة على دفع الجماهير الشعبية إلى مزيد من العمل وإرغام الدولة الوطنية العربية على تقديم مزيد من التنازلات. هذا طبعاً إلى جانب أيضاً معاناتها من تسلط المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية. لكن يبقى أن نجاح مشروع الثورات العربية القائم على تحقيق رهان "الشعب يريد إسقاط النظام" في أسقاط شخص الرئيس في ثلاث دول عربية دون أن يسقط مؤسسة الرئاسة، خطوة أولى في رحلة الألف ميل. ولربما الأهم في عملية السقوط هاته هو السقوط الرمزي لسلطة الحاكم الفرد. وأن الأساس من عملية السقوط هو التأكيد على أن هذا الحراك الثوري خلخل الثوابت السياسية الموروثة في النظم السياسية منذ خمسة عقود كاملة وجعلها أكثر قابلية للاختراق من ذي قبل.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بدور قناة الجزيرة الإخبارية في الثورات العربي، فقد انتهت بنا مجريات التحليل إلى أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي تسير في اتجاه تأكيد الدور الموحد والمركب لكل من وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية في الثورات العربية بنسبة بلغت 97%. وأنه بالرغم من التباينات المسجلة على مستوى الرأي العام في الأقاليم الثلاثة على مستوى أهمية وسيلة مقابل وسيلة أخرى، فإن الاتجاه العام يسير في تأكيد الدور الواحد والمركب للوسيلتين معا في إذكاء شرارة الثورات العربية ومواكبة تطوراتها وتوحيد مساراتها بهدف التحول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي وبناء مجتمع سياسي جديد، يقوم على أولوية الحكم للشعب كبديل عن الارتهان لنظام الحكم الفردي الذي لا يمكنه إلا أن يكون مستبداً. وعن دور القنوات الفضائية العربية في مجموع هذه العمليات، كشفت النتائج الإحصائية للدراسة أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي أكدت على الدور الحاسم لقناة الجزيرة الفضائية في عمليات التغيير السياسي بنسبة بلغت 86.4% متفوقة بنسبة تقف 70% القناة التي تليها في المرتبة وهي قناة العربية التي لم تتجاوز حاجز 10.3%. مع ملاحظة أساسية تمثلت في أن النسب الخاصة بالرأي العام العربي في الأقاليم الثلاثة كانت تفوق 80%. وبالانتقال إلى متابعة النخبة السياسية العربية لتغطيات الجزيرة للثورات العربية، فقد تم التوصل إلى أن 68% من مجموع العينة العامة للدراسة أكدت متابعتها للتغطيات بمعدل زمني يقوق الساعتين يومياً.

وقد توصلت الدراسة أن هذا التفوق الإحصائي لقناة الجزيرة في علاقتها بباقي وسائل الإعلام السياسي، يجد مسوغاته العامة في مجموع القراءات النظرية التي يذهب أصحابها إلى أن وسائل الإعلام السياسي تقوم بمهمة تدعيم السياسية أكثر من تغييرها، وأن التغطيات الإخبارية للقضايا السياسية لا تؤثر في تفكير الناس حول تلك القضايا فقط، بقدر ما أنها تنشط الصور السابقة الخاصة بذات القضايا السياسية. وهذا ما يجد تفسيره في علاقة قناة الجزيرة بالجمهور العربي طوال المراحل الثلاثة التي مرت بها منذ العام 1996، لتجد نفسها في مرحلة الثورات العربي وقد تقاطعت بصورة كلية وواضحة مع الأجندة السياسية للجمهور العربي وخروجه للشارع والمطالبة بالتغيير السياسي. وهذا ما جعل الجزيرة برأي الاتجاه السائد وسط الرأي العام العربي يحيل على ذلك الشكل الجديد من المؤسسات الإعلامية التي تساند القضايا الكبرى للمجتمعات العربية، والتي تتحدد إطارا عاما لرسالتها الإعلامية يقوم على الانتصار للدائرة الاجتماعية في صراعها مع الدولة والدفاع حق الإنسان في المعرفة واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بمدى نجاح قناة الجزيرة الإخبارية العربية وتمكنها من صناعة رأي عام عربي موحد ومتجانس خيال قضايا وشعارات الربيع العربي المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فقد انتهت بنا محطات التحليل الخطابى لنشرات الحصاد إلى أن قناة الجزيرة اعتمدت أربع استراتيجيات لصناعة رأي عام عربي متجانس ومتناغم خيال الثورات الربيع العربي وهي استراتيجية التماهي مع الجمهور السياسي وتبني مطالب الشارع. واستراتيجية التثوير والتحريض واستراتيجية تبئير القضية المركزية وكشف الحقائق والإثارة الخلاقة ثم أخيرا استراتيجية المحاجبة والتقابل بين خيار الدولة والمجتمع. على أن أهم ما يميز هذه الاستراتيجيات الأربع، هو كونها جاءت مستجيبة للطبيعة المركبة للرأي العام العربي سواء تعلق الأمر بالجمهور العام أو الجمهور السياسي.

والملاحظ أن هذه النتائج المتحصل عليها على مستوى تحليل الخطاب، هي ذاتها التي كشفت عنها المعطيات الإحصائية المرتبطة باتجاهات الرأي العام حول مدى تمكن الجزيرة من صناعة رأي عام عربي. فقد اكدت نسبة 48% من عينة الدراسة أن تغطيات

الجزيرة نجحت في صناعة رأي عام عربي مناصر للثورات في مقابل 8.9% قالوا بفشل القناة في صناعة رأي عام مناصر للثورات. وهذا التوجه الإيجابي نجده أيضا في النماذج اتجاهات للرأي العام العربي في الأقاليم الثلاثة، حيث النسبة العامة تقارب الخمسين في المئة. على أن دلالة الرأي العام هنا تشمل الجمهور سواء كان جمهورا سياسيا واعيا بشروطه المجتمعية بصورة موضوعية وقادر على خلق بدائل سياسية إما عبر العالم الافتراضي أو عبر العالم الواقعي، أو جمهورا عاما تدفعه احتياجاته المجتمعية للنزول إلى الشارع للاحتجاج والتظاهر.

وسواء تعلق الأمر بالجمهور السياسي أو الجمهور العام، فإن تمكن الجزيرة من صناعة رأي عام واع بشروطه واحتياجاته المجتمعية يعني أننا بصدد عينة خاصة من الرأي العام لا تشرعن عمل السلطة السياسية الحاكمة، ولا تتماهى معه كما كان عليه الأمر في السابق، ولكن الحديث يكون عن رأي عام يسعى لفرض بديل سياسي لما هو موجود لدى السلطة الحاكمة. وبهذا التناول خلصت الدراسة إلى أن الجزيرة في علاقتها مع الرأي العام من خلال التناول الخطابي الداخلي أو عبر التناول الخارجي المتمثل في اتجاهات الرأي العام العربي فإن المحصلة كانت واحدة وهي أن " المعادلة التي حققتها الجزيرة في الفضاء الإعلامي العربي تتمثل في كونها تحولت مع الثورات العربية إلى رافعة سياسية ضمن مشروع ديمقراطي عربي؛ وأن وظيفتها المستقبلية ضمن الإطار العام لمشروع الثورات العربية يتحدد في القيام بدورين أساسيين هما :

*دور سياسي يتمثل في مراقبة الدولة العربية القائمة من خلال تفعيل عناصر ومقولات النقد العمومي.

*ودور استراتيجي يتمثل في صناعة رأي على قدر كبير من التوافق في مسألة مناصرة التغيير

وفي هذا الأمر تأكيد للمنظور الجديد لوسائل الإعلام باعتبارها فضاء عموميا لصناعة رأي عام يعبر عن القاعدة العريضة من المجتمع الحر والديمقراطي حسب المنظور الذي اعتمده يورغن هابرماس.

أما بخصوص الفرضية الرابعة والمتصلة بمدى مساهمة قناة الجزيرة في إحداث تغيير سياسي في دول الربيع العربي واستشراف مستويات الانتقال الديمقراطي في دول العالم العربي، فقد خلصت الدراسة إلى أن الاتجاهات العامة للرأي العام العربي حول مدى مدى نجاح الجزيرة في تغيير الثقافة السياسية القديمة، ا موقفا وسطيا (إلى حد ما) بنسبة 47.3%. أي أن عملية تغيير الثقافة السياسية السائدة لم تكن كلية وشاملة. لكن هذه النتيجة بحسب الدراسة تبقى معقولة بالقياس إلى السياق الزمني لتحقيق فعل التغيير والذي لم يتجاوز ست سنوات. في حين أن الاتجاه العام للرأي العام العربي بتوصيف المرحلة التي يجتازها العالم العربي اليوم بأنها "اتجاه نحو الفوضى" بنسبة مئوية بلغت 40 % يبقى هو الآخر توصيفا قريبا من الواقع القائم، وذلك بالنظر إلى الحالة التي تعيشها دول العالم العربي والتي سبق تسميتها بالثورة المضادة. وغير بعيد من هذه النسبة العامة نجد نسبة 29% من عينات الدراسة يقول أصحابها بأن ما يعيشه العالم العربي اليوم يمكن توصيفه بانتكاسة سياسية، في حين أن نسبة 27% من العينة يقولون بأن الأمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية. ولأن النسبة المهيمنة في عينة الدراسة تحيل على حالة الفوضى، فإن وجود نسب قريبة تحيل على الانتكاسة السياسية التي تمثل في جوهرها وضعا اقل حدة من الفوضى، فإن نسبة القائلين بأن السياق السياسي المهيمن اليوم في العالم العربي هو سياق الانتقال الديمقراطي، يعتبر مؤشرا قويا على أن الثورات العربية حققت جزءا مهما من أهدافها خلال الهبة الثورية. وأن مرحلة الثورة المضادة التي تحيل على حالة من المخاض السياسي والصراع المفتوح بين مشروع الثورة والثورة المضادة سيقى مفتوحا على احتمالية الانتكاسة السياسية أو الانتقال الديمقراطي.. ولعل هذا الوضع العام القائم على الصراع وعدم الاستقرار خلال مرحلة الثورة المضادة هو الذي دفع نسبة 33.2% من عينات الدراسة للقول بأن شكل الدولة المهيمن في هذه المرحلة هو "شكل الدولة الفاشلة" متبوعا بنسبة القائلين بأن الشكل المهيمن هو شكل الدولة السائرة في طريق الانتقال الديمقراطي بنسبة 32.6%. والمؤكد أن تقارب النسب يوضح ان حالة الفشل الحالية لا يمكنها أن تستمر إلى ما لا نهاية، وأن الأوضاع السياسية العامة بالرغم من تعقدها ستمضي في اتجاه الانتقال الديمقراطي.

الآن وبعد ست سنوات من عمر ثورات الربيع العربي، تبدو الرؤية غير واضحة كثيرا في ظل تأجيج الصراعات السياسية وتنازع الخطابات الإيديولوجية وتنامي الاستقطابات الطائفية. فالشعوب لا تعرف إلى أين تتجه الأحداث، والكوابح التي تعمل على كبح الدينامية العامة للثورات العربية تكاد تكون معروفة للجميع. وأغلبها مرتبط بغياب نخبة سياسية طليعية قادرة على الدفع بعجلة التغيير إلى الأمام. أو وجود قوى مضادة تعمل على كبح اندفاعات الثورات العربية تجد أبعادها العامة في المؤسسة العسكرية، حيث خلصت الدراسة إلى أن نسبة 66% من اتجاهات الراي العام مسؤولة بدرجة كبرى عن تعطيل مسار الثورات العربية. وهو الأمر الذي أكدته النتائج الإحصائية العامة للرأي العام في المنطقة الشرقية بنسبة 70.8% والمنطقة المغاربية بنسبة 62.7% ومنطقة الخليج العربي بنسبة 63%.

وعموما يبقى المنظور النهائي للدراسة هو أنه خلال السنوات الست الماضية، كانت هناك العديد من المؤشرات التي أكدت أن دول العالم العربي سواء تلك التي تأثرت بصورة مباشرة برياح الربيع العربي أو تلك التي اختارت طوعا تبني إصلاحات سياسية إضافية أو حتى تلك التي ظلت بعيدة عن رياح التغيير السياسية لاعتبارات متعددة، جميع هذه الدول أيقنت أن دولة ما بعد الربيع العربي تختلف عما كانت عليه قبل ذلك. وأن ما وقع خلال السنوات الست الماضية يمثل بداية لمسيرة التغيير السياسي التي يجب أن تكون طويلة، حتى تحقق النتائج المطلوبة. فهي قد تتوقف وقد تستمر لكنها تحتاج مزيد من الوقت واستعجال قطف الثمار لا بد أن تجلب معها مرحلة الشعور بالخيبة.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم واحد: استمارة الدراسة:

الطالب: عبد السلام رزاق

جامعة محمد الخامس – الرباط

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

شعبة القانون العام والعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2013-2014

عنوان الرسالة:

الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال الربيع العربي
قناة الجزيرة الإخبارية نموذجا (2011-2015)

الاستمارة

أخي المستجوب أختي المستجوبة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور وسائل الإعلام السياسي العربي ممثلة بقناة الجزيرة الإخبارية في صناعة الرأي العام العربي خلال السنوات الست الأولى من عمر ثورات الربيع العربي (2011-2016).

الرجاء الإجابة عن أسئلة الاستمارة بوضع علامة (X) على السؤال أو العبارة المناسبة. مع العلم أن جميع أسئلة الاستمارة توظف لأغراض علمية صرفة، والمعلومات التي تدلون بها ستبقى سرية...

وتقبلوا فائق التقدير .

أسئلة الاستمارة/ الاستبيان

1 / : البيانات الشخصية

- البلد :
- الجنس: ذكر: () أنثى: () .
- السن: () سنة.
- المستوى التعليمي: ثانوي: () جامعي: () فوق جامعي: () .
- المجال الوظيفي:
- سنوات الخبرة في المجال:

2/ المستوى الأول: الربيع العربي

1 - ماذا يمثل الربيع العربي بالنسبة لك ؟ :

- حراك اجتماعي: ()
 - انتفاضة شعبية: ()
 - ثورة: ()
 - شيء آخر أذكره: ()
- 2- هل تعتقد بأن الربيع العربي شكل تعبيراً عن تطلعات الشعوب المتمثلة في؟:
(اختر الجواب من 1 إلى 2 حسب الأهمية.)

* العدالة الاجتماعية: ()

* الحرية والكرامة : ()

3 - الربيع العربي حراك شعبي افتقد لنخبة سياسية قادرة على توجيه مساراته الكبرى؟.

نعم: () لا: () إلى حد ما : ()

4- هل تتفق مع الرأي القائل بأن الربيع العربي شكل من حيث منطلقاته الأولى ونتائجه الآنية؟:

- صناعة عربية : ()

- صناعة أجنبية : ()

3 /المستوى الثانى :وسائل الإعلام السياسى وأحداث الربيع العربى

5 - أي الوسائل التالية ساهمت أكثر في مواكبة تطورات الربيع العربي؟

(يُرجى ترتيبها من 1 إلى 4 حسب الدور والأهمية)

()	الصحافة المكتوبة
()	الإذاعات
()	المحطات التلفزيونية الفضائية
()	شبكات التواصل الاجتماعي

6- رتب الفضائيات الإخبارية التالية، حسب الدور الذي قامت به في اندلاع الربيع العربي ومواكبة أحداثه:

()	قناة العربية
()	قناة المنار
()	قناة الجزيرة
()	قناة الحرة
()	قناة بي بي سي

7 - هل تابعت تغطيات قناة الجزيرة الفضائية لمجريات أحداث الربيع العربي ؟

أحيانا: ()

لا: ()

نعم: ()

8 - إذا كان الجواب نعم، فما هو المعدل اليومي لمشاهداتك لتلك التغطيات؟:

ساعة يوميا	()
من ساعة إلى ساعتين يوميا	()
أكثر من ساعتين يوميا	()

9 - ما هو الدور الذي قامت به قناة الجزيرة الإخبارية في تغطيتها لأحداث الربيع العربي؟

(اختر جوابا من الأجوبة الثلاثة)

دور الوسيط المحايد	()
دور الوسيط المحرض	()
دور آخر أذكره :	()

المستوى الثالث: مهنية الجزيرة

10- هل حافظت الجزيرة في تغطياتها لأحداث الربيع العربي على شعارها المعروف "الرأي والرأي الآخر" ؟

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

11 - هل كانت تغطيات الجزيرة متوازنة في نقلها للأحداث التي وقعت في دول العالم العربي خلال الربيع العربي؟ :

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

12- هل ترى بأن تغطيات الجزيرة لأحداث الربيع العربي ساهمت في ترجيح كفة حركات الإسلام السياسي؟

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

13 - هل أخذت الجزيرة مسافة موضوعية واحدة من عملية التدافع السياسي بين الإسلاميين و العلمانيين خلال أحداث الربيع العربي وما بعدها؟

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

المستوى الرابع: الجزيرة وصناعة الرأي العام العربي:

14 - هل ساهمت قناة الجزيرة في صناعة رأي عام عربي مناصر لأحداث الربيع العربي؟.

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

15 - هل تعتقد بأن تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية للربيع العربي كانت متناغمة مع الأجندة السياسية لدولة قطر؟.

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

16 - هل كانت تغطيات قناة الجزيرة تستجيب لتوجهات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

المستوى الخامس: الجزيرة والربيع العربي ومآلات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

٣:

17 - هل نجحت الجزيرة عبر تغطيتها للربيع العربي في تغيير ملامح الثقافة السياسية السائدة في العالم العربي؟

نعم: () لا: () إلى حد ما: ()

18 - هل تمكنت الجزيرة عبر تغطياتها للربيع العربي من فرز نخبة سياسية قادرة على التثبيت السياسي لمكتسبات الربيع العربي؟

نعم () لا () إلى حد ما ()

19 - من خلال متابعتك لتغطيات الجزيرة، ما هو التوصيف الذي يعيشه العالم العربي منذ سنة ٢٠١١ ؟

()	انتقال نحو الديمقراطية:
()	انتكاسة سياسية جديدة:
()	تقدم نحو الفوضى:

20 - ما هو شكل الدولة العربية المقدم من خلال تغطية الجزيرة لأحداث الربيع العربي؟:
(أختار جوابا واحدا من الاجوبة التالية)

()	دولة رخوة
()	دولة هشّة
()	دولة فاشلة
()	دولة في طريق الانتقال الديمقراطي

21 - هل ساهمت تغطيات قناة الجزيرة الإخبارية في كشف دور قوى مضادة للربيع العربي؟

نعم () لا () إلى حد ما ()

22 - هل تمكنت تغطيات الجزيرة من كشف تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال الربيع العربي؟

نعم () لا () إلى حد ما ()

شكرا على استجابتكم

الملحق رقم 2: عناوين نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل

النشرة الأولى: 01/01/2011

- 1/ تشييع ضحايا تفجير كنيسة الإسكندرية والرئيس يتوعد الفاعلين وإداناة دولية ومحلية.
- 2/ إحالة تعديلات دستورية مقترحة بشأن تمديد ولاية الرئيس اليمني للبرلمان بعد شهرين وأحزاب المعارضة تحتج.
- 3/ قوى معارضة تطالب بتشكيل حكومة انتقالية وفصيل مبارك المهدي يقرر العودة لحزب الأمة.

النشرة الثانية: 05/01/2011

- 1/ اشتباكات في حيين بالعاصمة التونسية، ودعوات للإضراب عام، وواشنطن ولندن فقلقتان للاستخدام المفرط للقوة.
- 2/ عون يعتبر المبادرة السعودية السورية قد انتهت دون نتيجة ويحمل فريق التحرير المسؤولية.
- 3/ بعد دعوة الفاتيكان لحماية مسيحي الشرق الأوسط مصر تستدعي سفيرها لديه للتشاور.

النشرة الثالثة: 14/01/2011

- 1/ على وقع مظاهرات مطالبة بتنحيته ، زين العابدين بن علي يغادر تونس
- 2/ الوزير الأول محمد الغنوشي يعلن توليه صلاحيات الرئاسة إلى حين إجراء الانتخابات
- 3/ إعلان حالة الطوارئ في كافة أرجاء تونس وسط انفلات أمني في عدد من المدن

النشرة الرابعة: 18/01/2011

- 1/ على وقع احتجاجات وانسحابات من الحكومة الغنوشي والمبزع ينسحبان من الحزب الوطني الدستوري الحاكم سابقا.
- 2/ عشرات القتلى والجرحى في تفجير استهدف مركز لمتطوعي الشرطة في تكريت بالعراق
- 3/ لقاءات لوزيري خارجية قطر وتركيا مع القادة السياسيين اللبنانيين في بيروت لمحاولة احتواء الأزمة اللبنانية.

النشرة الخامسة: 20/01/2011

- 1/ بعد حل مركزى الحزب الحاكم ، الحكومة تقرر سن عفو عام وتعترف بالأحزاب والجمعيات والمظاهرات ضدها مستمرة.
- 2/ الحريرى يتهم فريق الثامن من آذار بتعطيل الحل، ويؤكد ترشحه لرئاسة الحكومة رغم رفض المعارضة.
- 3/ مقتل وإصابة أكثر من 200 في تفجير انتحاري مزدوج بكرىلاء، في ذكرى أربعينية الحسين.

النشرة السادسة: 25/01/2011

- 1/ الجزيرة تكشف وثائق سرية بشأن التنسيق الأمني بين إسرائيل و الحكومة الفلسطينية لاستهداف المقاومة (سبق صحفى)
- 2/ عشرات الآلاف من الشخصاى يخرجون في مظاهرات متواصلة في القاهرة ومحافظات مصرية أخرى.
- 3/

النشرة السابعة: 28/01/2011

- 1/ تغطية مفتوحة (مصر جمعة الغضب)
- 2/
- 3/

النشرة الثامنة: 31/01/2011

- 1/ تغطية مفتوحة (اليوم السابع للثورة المصرية)
- 2/
- 3/

النشرة التاسعة: 01/02/2011

- 1/ تغطية مفتوحة ومتواصلة: مصر الشعب يريد.. بانتظار خطاب الرئيس)
- 2/
- 3/

النشرة العاشرة: 05/02/2011

- 1/ تغطية مفتوحة ومتواصلة: ثورة الشباب اليوم 12
- 2/
- 3/

النشرة الإحدى عشر: 06/02/2011

- 1/ تغطية مفتوحة ومتواصلة: 2 مليون متظاهر يؤدون صلاة الغائب وقداى الاحد في ميدان التحرير وسط القاهرة
- 2/

/3

النشرة الثانية عشرة: 08/02/2011

1/ تغطية مفتوحة ومتواصلة: مصر ثورة شعب ، اتساع رقعة الاحتجاجات أفقيا وراسيا في مصر.

/2

/3

النشرة الثالثة عشرة: 10/02/2011

1/ اتساع رقعة الاحتجاجات في مصر، وشفيق يجتمع مع أعضاء حكومته بعيدا عن مبنى الحكومة المحاصر

2/ الفساد في مصر ملف مفتوح على سلسلة و تجاوزات، وتحركات قضائية تطالب باسترجاع الثروات.

3/ الإعلام الرسمي في مصر، أصوات تتحرر بعد عقود من التعتيم ودعوات لإقصاء رموز الماضي.

النشرة الرابعة عشرة: 13/02/2011

1/ المجلس العسكري الحاكم في مصر يعطل الدستور، ويحل مجلس الشعب والشورى وشباب الثورة يصرون على تحقيق جميع مطالبهم.

2/ مظاهرات في عدة مدن يمنية تطالب بسقوط النظام وتكتل اللقاء المشترك يقبل مبادرة الرئيس صالح والعودة للحوار.

/3

النشرة الخامسة عشرة: 15/02/2011

1/ المجلس العسكري يطلب الانتهاء من تعديل الدستور خلال عشرة أيام وائتلاف الثورة يطالب بجدول زمني لتنفيذ مطالبه.

2/ تواصل الاحتجاجات لليوم الخامس في صنعاء وتعز، ومنظمة العفو الدولية تندد بأسلوب تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين.

3/ ملك البحرين يدعو للتحقيق في الأحداث التي رافقت الاحتجاجات التي شهدتها المملكة منذ يوم أمس (صوت ناء الشعب يريد إسقاط النظام)

النشرة السادسة عشرة: 16/02/2011

1/ الساحة المصرية تشهد ميلاد مزيد من التكتلات السياسية المشكلة للثورة في مصر، واحتجاجات مطلبية مستمرة في البلاد.

2/ قتيلان وجرحي خلال مظاهرات مطالبة بتغيير النظام ، وتجدد الصدامات في صنعاء بين أنصار الرئيس اليمني ومناوئيه.

3/ عشية مظاهرات مناهضة للنظام في ليبيا مواجهات بين محتجين والأمن الليبي في بنغازي.

النشرة السابعة عشرة: 17/02/2011

- 1/ قتل وعدة جرحى في اشتباكات بعدن وصنعاء، ومظاهرات للحراك الجنوبي تطالب بتغيير نظام الحكم
- 2/ سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات بعدة مناطق في ليبيا والمتظاهرون يطالبون بتغيير نظام الحكم
- 3/ أعمال عنف ومظاهرات في محافظات عراقية، والمالكي يقول إنه غير متخوف من المظاهرات.

النشرة الثامنة عشرة: 18/02/2011

- 1/ عشرات القتلى والجرحى مع اتساع نطاق المواجهات العنيفة في ليبيا
- 2/ 4 قتلى وعشرات الجرحى في تعز وعدن واشتباكات في صنعاء، ومتظاهرون يطالبون بتغيير النظام .
- 3/ ملايين المصريين يتظاهرون احتفالاً بسقوط مبارك ويطالبون بملاحقة رموز نظامه وإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين.

النشرة التاسعة عشرة: 19/02/2011

- 1/ عشرات القتلى والجرحى في عدة مدن ليبية وشهود عيان يتحدثون عن مجازر ترتكبها قوات الأمن ومرترقة في بنغازي.
- 2/ مسلحون يطلقون النار على المتظاهرين أمام جامعة صنعاء، والآلاف يعتصمون في تعز للمطالبة بإسقاط النظام.
- 3/ ولي عهد البحرين يقول إن الشرطة ستحفظ الأمن بعد انسحاب الجيش من وسط العاصمة، والمعارضة تطالب بإسقاط الحكومة.

النشرة العشرون: 20/02/2011

- 1/ مئات القتلى والجرحى في مواجهات مستمرة في ليبيا واتهامات لقوات الأمن ومرترقة بارتكاب مجازر ضد المحتجين.
- 2/ قبيلة ورفلة ، إحدى القبائل الليبية تنظم للمتظاهرين والقذافي يحذر الأوروبيين من تحريض المحتجين.
- 3/

النشرة الإحدى والعشرون: 22/02/2011

1/ تغطية مستمرة ومتواصلة لتطورات الملف الليبي:
ليبيا انهيار جدار الصمت : وزير الداخلية الليبي عبد الفتاح العبيدي يعلن استقالته
من جميع المناصب الرسمية

/2

/3

النشرة الثانية والعشرون: 22/03/2011

1/ معارك طاحنة باجدايا مع دخول دبابات لكتائب القذافي إليها ، ولا توافق بشأن
حضر الثمانية في قمة النيتو
2/ كلينتون في القاهرة لدعم الديمقراطية فيها على مبادئ ثورة 25 يناير
3/ زلزال جديد يهز العاصمة اليابانية وقوات الأمن تتحكم في مفاعل رابع وتطالب
السكان بالتزام بيوتهم نظرا لارتفاع مستوى الإشعاع.

النشرة الثالثة والعشرون : 24/03/2011

1/ قوات النيتو تتفق على تولي العمليات العسكرية في ليبيا، والثوار يمهلون كتائب
القذافي لتسليم أنفسهم في اجدايا.
2/ ترقب أمني في اليمن قبيل مظاهرات الغد، والرئيس صالح يقترح إجراء انتخابات
رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة وفاق وطني.
3/ مصادر طبية تتحدث عن مقتل 35 شخصا برصاص الأمن السوي والحكوم تعلن
سلسلة إصلاحات اقتصادية وسياسية.

النشرة الرابعة والعشرون: 28/03/2011

1/ ثوار ليبيا يسيطرون على مدن الشرق ومعارك كر وفر في الطريق إلى سرت
عشية انعقاد مؤتمر دولي بشأن مصير القذافي.
2/ صهر لرئيس اليمني وعشرات الضباط في الجيش، يلتحقون بالمعتصمين في
ساحة التغيير.
3/ الأمير الحسن بن طلال يصف عمليات قمع المتظاهرين بالخزي ، ويطالب
الأردنيين بالكف عن الجدل بشأن الهوية في البلاد.

النشرة الخامسة والعشرون: 21/08/2011

1/ الثوار يخوضون أهم المعارك في طرابلس، والقذافي يرفض الاستسلام.
2/ حبس أنفاس في انتظار حسم وشيك في بنغازي
3/ سوريا الأسد بين وعود الإصلاح وتبرير العمليات الأمنية.

النشرة السادسة والعشرون: 23/09/2011

- 1/ 15 قتيلا على الأقل برصاص الأمن في مدن سورية عدة، خلال مظاهرات تدعو لوحدة المعارضة.
- 2/ الرئيس اليمني يعود فجأة إلى صنعاء، ويدعو لوقف إطلاق النار ، والتظاهرات المطالبة بتنحيته مستمرة.
- 3/ عباس يدعو أعضاء مجلس الأمن للتصويت لصالح عضوية فلسطين بالأمم المتحدة ، وأسف إسرائيلي على الخطوة.

النشرة السابعة والعشرون: 20/10/2011

- 1/ تغطية مفتوحة ومتواصلة: مقتل القذافي في سرت والمجلس الانتقالي يستعد للإعلان عن تحرير ليبيا

النشرة الثامنة والعشرون: 01/12/2011

- 1/ الأم المتحدة تعلن مقتل أكثر من 400 سوريا منذ مارس، وقائمة جديدة للمشمولين بالعقوبات الأوروبية.
- 2/ الاتحاد الأوروبي يجمد أرصدة 185 شخصية إيرانية، ويقرر توسيع العقوبات لتشمل الطاقة والأعمال
- 3/ قتلى وجرحى في قصف للقوات الموالية للرئيس في تعز، والإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون يومين.

المشرة التاسعة العشرون: 10/12/2011

- 1/ واحد وعشرون قتيلا في سوريا عشية دعوة للإضراب العام
- 2/ مع انعقاد مجلس للمصالحة، رئيس المجلس الانتقال الليبي يتحدث عن عفو مشروط على أنصار القذافي.
- 3/ حكومة الوفاق في اليمن تؤدي اليمين الدستورية ، ومظاهرات تدعو لاستكمال أهداف الثورة.
- 4/ احتجاجات في مدن روسية تطالب برحيل بوتين وترفض نتائج الانتخابات البرلمانية

النشرة الثلاثون: 31/12/2011/

- 1/ خلافات تعصف بالمجلس الوطني السوري بسبب مسودة مع هيئة التنسيق على وثيقة انتقالية.

- 2/ احتجاجات للأكراد على قتل مسلحين كرديين غداة مقتل 3 دمنيين في غارة للطيران التركي.
- 3/ إيران تدعو لاستئناف المحادثات النووية ، وتؤجل إطلاق صاروخ بعيد المدى.

ملحق رقم 3: الفواصل التحريرية

1: الفواصل التحريرية الخاصة بالتغطية الثورة التونسية

- 1/ نشرة 14-يناير : "الشعب يصنع التغيير"
- 2/ نشرة 18 يناير: "تونس هواجس اليوم التالي"
- 3 / نشرة 18 يناير "تونس سيناريو الحرية"
- 4/ نشرة 20 يناير: "تونس هواجس اليوم التالي"
- 5/ نشرة 20 فبراير "إرث بنعلي يوجب صراع الشارع والسياسة"

2/ الفواصل التحريرية الخاصة بتغطية الثورة المصرية :

- 1/ نشرة 28 يناير " مصر ..جمعة الغضب"
- 2/ نشرة 31 / يناير " مصر اليوم السابع من الثورة"
- 3/ نشرة 1 فبراير " مصر بانتظار خطاب التنحي "
- 4 / "مصر الشعب يريد"
- 5/ فاصل تحريري جديد "مصر جمعة الرحيل المقبل "
- 6/ نشرة 5 فبراير " مصر الشعب يريد"
- 7/..ثورة الشباب اليوم 12 عشر " نشرة 5 فبراير
- 8/ نشرة 8 فبراير " مصر ثورة شعب الصراع المحموم
- 9/ نشرة 13 فبراير " مصر الشعب ينتصر "

3/ الفواصل التحريرية الخاصة بالتغطية السورية:

نشرة 23 سبتمبر: " سوريا .. ثورة الحرية "

"جمعة وحدة المعارضة" 23 سبتمبر

نشرة 1 أكتوبر " ثورة الحرية "

نشرة 10 دجنبر " سوريا.. ثورة الحرية "

نشرة 31 دجنبر " سوريا... ثورة الحرية "

4/ الفواصل التحريرية الخاصة بالتغطية الليبية :

1/ نشرة عشرين فبراير " ليبيا .. احتجاجات تحت وابل من الرصاص "

2/ نشرة 15 مارس : ليبيا .. مسار الثورة

3/ *نشرة 21 فبراير " ليبيا .. انهيار جرار الصمت "

4/ نشرة 24 مارس : " ليبيا .. الثورة ومسارات المواجهة "

5/ نشرة 28 مارس . " ليبيا .. الثورة ومسارات المواجهة "

6/ نشرة 20 أكتوبر .. ليبيا بعد القذافي

5/ الفواصل التحريرية الخاصة بالتغطية اليمنية :

1/ نشرة 28 مارس : اليمن .. الثورة في ساحات التغيير

2/ نشرة 23 شتنبر : اليمن .. دروب التغيير

مصادر ومراجع الدراسة :

- أبو يعرب المزوقي،"استئناف العرب لتاريخهم الكوني...ثورة الحرية والكرامة تونس نموذجاً"، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى، 2012.
- أحمد بدر، "الاتصال الجماهيري بين الإعلام والدعاية والتنمية"، دار المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 2011.
- أحمد بدر، "الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1987 .
- أرمان وميشيل ماتلار، "تاريخ نظريات الاتصال" ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رافع، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. 2004.
- *الأسد صالح على الأسد، "انفجار الفضائيات العربية/الأبعاد الأهداف والتأثيرات الثقافية"، دار غيدا للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى 2012.
- * ألفت، جعفر، "صراع الفضائيات العربية: فاصل ونواصل"، قسم النشر والتوزيع بشركة مودي غرافيك انترناشيونال ، الجيزة، الطبعة الأولى، 2011
- أنتوني غدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى العربية 2005.
- *برنار روتزونين، "فلسفة الثورة الفرنسية"، ترجمة عيسى عصفور، منشورات دار عويدات الطبعة الأولى، 1982.
- *بهاء أبو كروم، "الممانعة وتحدي الربيع العربي" دار الساقى، الطبعة الأولى 2013.
- *تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، كلية دبي للإدارة الحربية، مايو 2011.
- *ثورات قلقله مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي، كتاب جماعي : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت ، 2012.

- *ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"، كتاب جماعي، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- *جان ستوتزل و ألان جيرار، "استطلاع الرأي العام"، ترجمة عيسى عصفور، منشورات دار عويدات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1975.
- *جلبير الأشقر، "الشعب يريد.. بحث جذري في الانتفاضة العربية"، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.
- *جلال أمين، "العولمة"، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2009 .
- *جودت هوشيار، "السلطة الخامسة: نبض الحياة في القرية العالمية"، دار موكرياني للطباعة والنشر أربيل العراق. 2014 .
- * جيمس جوردان فينليسون، "يورغن هابرماس مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة أحمد محمد الأيوبي، مراجعة ضياء وراد، مؤسسة هنداوي للتعليم والتربية، الطبعة الأولى، 2015.
- *حازم صاغية، "الانهيار المديد الخلفية الثقافية لانتفاضات الشرق الأوسط" دار الساقى، الطبعة الأولى، 2013.
- *حمزة المصطفى، "المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، الخصائص -الاتجاهات وآليات صنع الرأي العام" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2013 .
- *حياة الحويك، "جيوبوليتيك وخطاب الفضائيات العربية"، منتدى المعارف، بيروت، ، الطبعة الأولى، 2013.
- *خليل، أحمد خليل، "سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
- *خليل أحمد خليل، "العرب والقيادة.. بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد" دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1981

*خليفة الميساوي، "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم"، منشورات دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى، 2013 .

*دوريس جرابر ودينيس ماكويل وبيبا نوريس وآخرون، "سياسة الأخبار، أخبار السياسية"، ترجمة د. زين الدين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004 .

*ديفيد غريبر، "مشروع الديمقراطية التاريخ الأزمة الحركة"، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نونبر، عدد418، 2012 .

*راسم الجمال، "الاتصال والإعلام في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.

*رمزي المنياوي، "ثورات غيرت وجه العالم" الجزء 1، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011.

* التقرير السنوي للبحث الفضائي العربي، اتحاد إذاعات الدول العربية 2013/2012.

* "الجزيرة في عشرين عاما... أثرها في الإعلام والسياسة والاكاديمية" تحرير عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

*المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مؤلف جماعي، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011

*الإعلام العربي في عصر المعلومات، كتاب جماعي مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2006.

*"روح الجزيرة "، مؤلف جماعي في الذكرى العشرين لانطلاقة الجزيرة جماعي في الذكرى العاشرة لانطلاقة الجزيرة، إعداد قناة الجزيرة، الطبعة الأولى، 2006.

*أزمة الدولة في الوطن العربي، مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى 2011.

* "الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات"، كتاب جماعي، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مارس، 2012.

*الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق"، كتاب جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

*"العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي" مؤلف جماعي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

*الإعلام العربي في عصر المعلومات، (مؤلف جماعي) مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2006

* إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

*إبراهيم عبد الله المسلمي، "الخبر الإعلامي في الألفية الثالثة"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 2012 .

*إميليو لوسو، "نظرية الانتفاضة"، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت الطبعة الأولى، 1989.

* إيان كريب، "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى ها برماس"، ترجمة د. محمد حسين غلوم، مراجعة د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة عدد 244 المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب الكويت، 1999.

* إيريك هوبزباوم ، "عصر الثورة أوروبا: 1798-1848)"، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007، ص ص: 125-128

* إيريك هوبزباوم ، "عصر التطرفات، القرن العشرين الوجيز ، 1914/1991"، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.

* عبد الله الطاهر، "نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1979.

* عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان ، 1979، ص: 870 .

* عبد الحميد محمد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 3، 2004.

* عبد الكريم الحوراني، "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توفيقية بين الوظيف والصراع". دار مجدلاوي، عمان، 2007، الطبعة الأولى، 2008.

* عباس مصطفى صادق، " الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2008.

* عز الدين عبد المولى، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة ، مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم، بيروت ، الطبعة الأولى 2015 .

* عزمي بشارة، "الثرة المصرية الجزء الأول...من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016.

* عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الثانية، 2014.

* عواطف عبد الرحمن، "النظرية النقدية في بحوث الاتصال" دار الفكر العربي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 .

* غوستاف لوبون، "روح الثورات والثورة الفرنسية" نقله إلى العربية محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، مصر، الطبعة الثانية ، 1934.

- *فاروق أبو زيد، "فن الخبر الصحفي" جدة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1984 .
- * فرانسيس بال، "الميديا"، ترجمة فؤاد شاهين، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت، الطبعة الأولى ، 2008.
- * فاطمة صمادي، "إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية" مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
- * فولفرام لآخر، "تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديد"، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي الطبعة الأولى، 2014.
- فيليب سيب، "تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية" ترجمة عز الدين عبد المولى ،مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2011
- *ستيفن، دي نانسي، "علم السياسة/الأسس"، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبد الرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012.
- *سعدالدين خضر، "الرأي العام وقوى التحريك"، مطبعة الجمهورية، الموصل، الطبعة الأولى، 1983.
- شارلز باترووت "الدولة والسلطة في الفكر اليساري العربي" ترجمة محمد أحمد شومان، دار السلقي، الطبعة الأولى 1990.
- شيماء دوالفقار زغيب، "نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى، 2004.
- *كرم شلبي، "معجم المصطلحات الإعلامية" القاهرة، مطابع الشروق ، 1989.
- *كارولين ديانا ،لويس، "التغطية الإخبارية للتلفزيون" ترجمة محمود شكري العدوي، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1993.

*-مامون فندي، "حروب كلامية الإعلام والسياسة في العالم العربي"، ترجمة تانيا ناجية، دار الساقى، بيروت الطبعة الأولى 2008

* مايكل هيل، "أثر المعلومة في المجتمع دراسة لطبيعتها وقيمة استعمالها" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي الطبعة الأولى 2004.

*محمد أحمد فياض، " الإعلام الفضائي الدولي والعربي: النشأة التطويرية و صناعة الأخبار، دار الخليج، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

.....
* محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، دفاثر سياسية، مطبعة النجاح، المغرب
2006

* محمد حمدان مصالحة، "الاتصال السياسي مقرب نظري تطبيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996.

* محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996 .

* محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الخامسة، 1994 .

*محمد علي الكبسي "كيمياء الربيع التونسي والعربي "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

*محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات"، الجزائر.

.....
كمال بومنيير، "النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى إكسل هونيت"، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت، 2010، الطبعة الأولى، ص:86.

- كمال عبد اللطيف، "المعرفي والأيدولوجي والشبكي: تقاطعات ورهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، الطبعة الأولى 2012.

* مفيد الزبيدي، "قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003.

* معتصم بابكر مصطفى، "إيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام". مركز التنوير المعرفي، السودان، الخرطوم، الطبعة الأولى 2014.

* مكي ثروة، "الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية": دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 .

*مي، العبد الله، "نظريات الاتصال"، دار النهضة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

*صامويل هيتنغتون، "النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة"، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقى، الطبعة الأولى، 1993.

-طارق الأسود: "الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1991.

* طوني بينيت وآخرون، "، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، ترجمة سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

*"ظاهرة ويكيليكس جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي" مؤلف جماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

- إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية"، كتاب جماعي، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

*هاشم صالح، "الانتفاضات العربي على ضوء فلسفة التاريخ"، دار الساقى، بيروت،

*هيربرت ماركيز، "الإنسان ذو البعد الواحد"، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988.

*هيربرت ماركيز "نحو التحرر..فيما وراء الإنسان ذي البعد الواحد" ترجمة إدوار الخراط، منشورات دار الآداب بيروت، 1972.

BIBLOGRAPHY:

Bennett lance, "News: The Politics of Illusion", Longman classic in political science, eighth Edition, 2009.

-Castells, Manuel and Gustavo Cardozo, "The network society, from knowledge to policy". Washington, DC: Johns Hopkins Centre for Transatlantic Relations, 2005.

-Chomsky Noam. "Media Control: The spectacular achievement of Propaganda", A Seven Stories Press, 1st Edition, New York, 1991.

-Couldry Nick," Media Ritual, critical approach" Routledge, London.2008.

- Coyer, Kate, Dowmunt Tony and Fountain Alan: "The Alternative Media Handbook", Rutledge, USA, first published, 2007.

-Dimitrova, Anna, "challenging Globalization: Sociological Debate about Globalization", Institute European des Etudes International, France, 2002.

- Fawaz Gorges, "The new Middle east: Protest and Revolution in the Arab world", Cambridge press University, first Published, 2014.

- Hallin Daniel, "The uncensored war... The media and Vietnam
"university of California press London, 1986.
- Habermas Jürgen, "Structural Transformation of the Public Sphere"
Cambridge, MA: Mit Press, 1989.
- Melvin. (Mencher),"News Reporting and Writing" McGraw-Hill,
Singapore, 8th Edition, 2000.
- Lynch Marc, "The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of
the New Middle East", public Affairs, New York 2011.-
- Herman. (Edward S) and Chomsky. Noam," Manufacturing consent,
The Political Economy of Mass Media", Pantheon Books, New York,
2002.
- El-Ibiary, Rasha," One war, two televised worlds, comparative
analysis between Aljazeera and CNN in covering the 2003 invasion of
Iraq", Lambert academic Publishing, Saarbrücken, Germany, 2010 .
- Fairclough (Norman),"Language and Power", Longman Group, UK
Limited, first published, 1989.
- *Fairclough (Norman)," critical discourse analysis the critical study
of language", Longman group limited, first published, 1995.
- Fairclough, (Norman)"Analyzing discourse...Textual analysis for
social research", Rutledge, First published, 2003.

- Fukuyama, Francis, "Political Order and Political decay. From the industrial revolution to the Globalization of democracy", Farrar Straus Giroux,
- Korany Bahjat, El-mahdi Rabab, "Arab spring in Egypt. Revolution and beyond", the American university in Cairo Press, 2012.
- Habermas .Jorgen, -"Theory of Communicative Action Reason and rationalization of society", V1, translated by Thomas McCarthy, Boston, beacon press, 1984.
- Habermas .Jorgen: "Theory of Communicative Action, Life world and system: A critique of functionalist reason" V2, translated by Thomas McCarthy, Boston, beacon press 1984.
- Habermas, (Jürgen), "Structural Transformation of the Public Sphere", Cambridge, MA: Mit Press, 1989.
- Howard, Philip, "the Digital Origins of Dictatorship and Democracy", Oxford: Oxford University Press, 2010.
- Johnson –Cartee, (Karen)"new narrative and news framing constructing political reality "Raw man & Littlefield publishers, 2005.
- Jorisch, Avi, "The Beacon of Hatred, inside Hezbollah s Almanar Television, the Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2004.
- Lamloum, Olfa, "Aljazeera, Miroir rebelle et ambigu du monde Arabe", Edition la decouverte, Paris, 2004.

-Macquail (Denis), MacQuail's Mass Communication Theory, London New York, Longman, 6th Edition, 2005.

-McCombs. (Maxwell), Hulbert. (R. Lance), Kioussis. (Spirou), Wanta. (Wayne) "The News and the Public Opinion, Media Effects on Civic Society". Policy Press Cambridge, USA.2007 .

- Miles, Hugh , “Al-Jazeera, How Arab TV News Challenged the world”, Abacus, London, 2005.

-Mitrović, Ljubiša, "New Social Paradigm: Habermas’s Theory of Communicative action", University of Nis, Belgrade, 1999.

- Ramadan (Tariq), “The Arab Awakening: Islam and the New Middle East”, London and New York: Penguin Group 2012.

- -Rhodes, RAW and all, "The Oxford Handbook of Political institution", Oxford. Oxford University press, 2006.

- Rugh, William A, “The Arab Press :News Media and Political Process in the Arab World”, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1987.

*Severin Werner and Tankard James, “Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media", University of Texas at Austin, 5th Edition, 2001.

- Tahtman, Steve ,”Losing Arab Hearth And Minds, The coalition, Aljazeera and Muslim Public Opinion", Hurst & co Publishers, UK, 2006.

*Zayani, Mohammed, "Arab Satellite Television and Politics in the Middle east", The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, first Published 2004.

- Zayani, Mohamed, and Others,"the Aljazeera phenomenon, critical Perspective on New Arab Media ",Pluto Press, London, 2005.

-Watson James), "The News: Gates, Agendas and Values", Media communication: an introduction to theory and process, 2003.

-Zaller, (John), "A Theory of Media Politics: How the Interests of Politicians, Journalists, and Citizens shape the News", University of Chicago press, 1999.

- Wolf, (Armin),"young Audiences, Mass Media and Political Information", Berlin school of Creative Leadership, Vienna, 2010.

مجالات ومقالات:

-إبراهيم عبد العظيم حسني، "النظرية السوسيولوجية وقضايا الإعلام والاتصال". موقع الحوار المتمدن: عدد (3402)، 2011 /6/20 الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20264036>

*آمال موسى، "مقاربات علم الاجتماع الوظيفي والنقدي لوسائل الإعلام"، مجلة نزوى، العدد الخامس والسبعون، يوليو، 2013، ص ص: 101-102.

أنظر نص الدراسة على الرابط التالي: <http://www.nizwa.com>

-فوزية حيوح، "الديمقراطية التشاورية عند "يورغن هابرماس"، ديسمبر 2013. أنظر الدراسة على الموقع الخاص بمؤسسة مؤمنون بلا حدود على الرابط التالي :

<http://www.mominoun.com/articles>

-هلال جميل، "واقع الانتفاضات الشعبية الديمقراطية على الحركة السياسية الفلسطينية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 3، أنظر نص الدراسة على موقع المؤسسة:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

MAGAZINES AND ARTICLES

Castells, Manuel, "Materials for an exploratory of the network Society", British Journal of Sociology N 51, issue N1, January /March, 2000.

-Foreign Policy magazine, "Revolution in the Arab World", (special report February 24, 2011), see the report at:

<http://foreignpolicy.com/2011/02/24/revolution-in-the-arab-world/>

-Iyengar (Shanto) and. Simon,(Adam F), "News Perspectives and Evidence on Political Communication and Campaign Effects", Annul. Rev. Psychol. 2000. 51:149–169 see at: www.AnnualReviews.or

-Iyengar (Shanto),"Media Effects" Paradigms for the Analysis of Local Television News" Prepared for Annie E. Casey Foundation Planning Meeting Center for Communications and Community, September 17th-18th, 1998 .

- Entman, Robert, M, "How the Media Affects People Think... information processing", the Journal of Politics, volume 51, issue may 1989.

- Entman. (Robert, M,), "towards clarification of a fractured paradigm" journal of communication, N 43, December 1993 at:

<https://www.researchgate.net/publication/209409849>:

- Maxwell McCombs: "The Agenda-Setting Role of the Mass Media in the Shaping of Public Opinion", University of Texas at Austin. 20/4/2013 At available at: www.infoamerica.org/documentos_pdf/mccombs01

-Maxwell McCombs, Donald Lewis Shaw, and David Hugh Weaver, "Communication and Democracy: Exploring the Intellectual Frontiers in Agenda-setting Theory", (Psychology Press: 1997), P. 2. at: 25/4/2013.

Available At <http://books.google.ps/books>

-Easton, (David), "an approach to the analysis of political system", World Politics Vol .9, No 3, (April 19570) available at:

<http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp>

-Easton, (David), "The new revolution in political science", the American political science review, Vol.63, N.4.(Dec 1969) PP:1051-1061.

-Rokeach, S.J .Ball , DE FLEUR (M), "A Dependency Model of Mass-Media Effects", Washington State University, Communication research, VOL 3, N1, January 1976

- Habermas, Jorgen, Sara (Lennox), Frank (Lennox),"New German Critique", No. 3. autumn, 1974), pp. 49-55. See in <http://links.jstor.org/sici?sici=0094>

-Kellner, Douglas, "Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention". See the study in:

<http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.htm>

-Jia Ning Diong, Natalie, "Sawt Al-Arab or Sawt Al-Nasser? The Case of Mass Media under Gamal Abdel Nasser and the Convolutd Rise of Pan-Arabism", Journal of Georgetown University-Qatar Middle Eastern Studies Student Association, 2015.

- Cochrane.(Paul), “Saudi Arabia's media influence",Arab Media & Society, 02 Oct 2007, See it in Website:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=421>

-Hammond, Andrew, “Saudi Arabia's Media Empire: keeping the masses at home”, in Arab Media society, Issue 3, 2007. See in website:

<http://www.arabmediasociety.com/?article=420>

-Shapiro,(Samantha)“The War inside the Arab Newsroom" s thee full article at:

http://www.nytimes.com/2005/01/02/magazine/the-war-inside-the-arab-newsroom.html?_r=0

- Jorisch, Avi "Al-Manar Hezbollah TV, 24/7 ,Middle East Quarterly Winter,2004,volume11: November 1.in: <http://www.meforum.org/583/al-manar-hizbullah-tv>
- Douai Aziz, “The Presumed Influence of US International Broadcasting: Understanding Arab Audiences’ Responses to Al-Hurra Television” Democratic Communiqué 26, No. 2, Fall 2014.
- Lynch, Marc, “the Alhorra Project: Radio Marti of the Middle East”, in: <http://www.arabmediasociety.com/?article=268>
- Radio Sawa and Alhorra TV: Performance Update.20 June 2008. See in Website <http://www.bbg.gov/about-the-agency/research-report>
- Zogby, James, "AL Hurra Still "A Bad Idea" , see it at: <http://www.huffingtonpost.com/james-zogby/al-hurra-still-a-bad-idea>
- Lynch, Marc, “The Alhurra Project: Radio Marti of the Middle East” see it at: <http://www.arabmediasociety.com/?article=268>
- Dutton, W. H. , “The Fifth Estate Emerging through the Network of Networks , Prometheus, Vol. 27, No. 1, March 2009.
- Dutton, W.H, and R. Eynon,” Networked Individuals and Institutions: a cross-sector Comparative perspective on patterns and strategies in government and research”, Inf. Soc. 25 (3), 2009.
- Wise.(Krysta), "Islamic Revolution of 1979: The Downfall of American-Iranian Relations," *Legacy*: Vol. 11: (2011 see the full article at: <http://opensiuc.lib.siu.edu/legacy/vol11/iss1/2>
- Darnton, Robert, “the revolutionary charter of French revolution”, Conference delivered by Professor Robert Darnton on August 21, 1989, Text available at: www.iea.usp.br/english/articles

-Eisenstadt, Michael, "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011?" see the full article at: www.ndu.edu/inss

-/ Sujian, Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview," Issues & Studies, Vol.35, No.4 (July/August 1999), pp.133-148

-Weaver,(David H),"Thoughts on Agenda Setting, Framing, and Priming", Journal of Communication, issue N57, 2007 .

- Goidel, (R. K., Shields), T. G., & Peffley," Priming theory and RAS models: toward an integrated perspective of media influence". American Politics Quarterly, 25, 1997 .

-Pippa (Norris),"the restless searchlight: Network News Framing of the Post-Cold War ".In Political communication .Vol.12 No.4.1995.

- (Entman). Robert," framing: Towards Clarification of a fractured Paradigm " in Journal of Communication .December 1993.

-Entman. Robert "framing US Coverage of International News, contrast in narrative of KAL and Iran air incidents "in journal of communication, issue N41, autumn 1991.

-Entman. (Robert), "Projecting of power: framing News, Public Opinion and US foreign policy "university of Chicago, 2004 .

-Entman. (M.Robert)," How the Media affects what People think: an information processing approach ", Journal of Politics, volume N51, issue 2 (may 1998).

- McCombs, Maxwell , "The Agenda-Setting Role of the Mass Media in the Shaping of Public Opinion", University of Texas at Austin, available at: <http://www.virtualrhetoric.com/onlineclass/moodledata/11/McCombsAgenda.pdf>

مجلات ودوريات

- مجلة الصحافة، العدد 2، السنة الأولى، مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، 2016.

- مجلة النهضة، المجلد السادس، العدد الثالث، 2005

-مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 42، العدد 3، 2014.

مجلة شؤون عربية، العدد 166، 2016.

- مجلة الإذاعات العربية، العدد الأول، 2012

-مجلة الديمقراطية عدد (45) ، يناير 2012 .

مواقع إلكترونية

*قناة الباحث عبد السلام رزاق على موقع اليوتيوب :

Abdessalamrazak@gmail.com

https://www.youtube.com/channel/UCfR13fn_4ILk4JkpgPpWKnQ

*موقع قناة الجزيرة :<http://www.aljazeera.net/portal>

*موقع قناة العربية: <http://www.aljazeera.com>

*موقع قناة المنار: <http://www.almanar.com.lb/aboutus.php>

* موقع قناة الحرة: <https://www.alhurra.com>

* موقع الجزيرة نت: <http://studies.aljazeera.net/>

* صحيفة الرياض السعودية: <http://www.alriyadh.com/188023>

*موقع وقع الهتلان بوست: <http://hattpost.com/interview> :

*موقع “شركة ألياد ” المالكة للمجموعة MBC:

<http://www.alliedmedia.com/ARABTV/anatvandmiddleeastbroadcast.htm>

* موقع المنظمة الأوروبية للاتصالات المالكة للقمر الصناعي "أوتيل سات"

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-0037356>

* موقع جريدة "الشعب اللبنانية": <http://www.elshaab.org/news/40773>

* موقع مجلس الشيوخ الأمريكي: <https://www.congress.gov>

.....

* موقع جريد لوموند دبلوماتيك:

<http://publish.portland.indymedia.org/en/newswire/archive285.shtml>

موقع جريدة نيويورك تايمز:

-<http://www.nytimes.com/2012/04/08/opinion/sunday/friedman-the-other-arab-spring.html>

-<http://www.nytimes.com/2013/04/10/opinion/friedman-the-arab-quarter-century.html?mcubz=0>

-<http://www.nytimes.com/2013/12/01/opinion/sunday/friedman-the-other-arab-awakening.html>

الفهرس

4	مقدمة :
12	فصل تمهيدى: مداخل منهجية
12	1/ موضوع الدراسة :
14	2/ أهداف الدراسة وأهميتها:
16	3/ إشكالية الدراسة وفرضيات العمل
18	4/ مفاهيم الدراسة :
40	5/ نظريات الدراسة:
47	6/ منهج الدراسة:
50	7/ عينات الدراسة :
53	8/ التوزيع الزمني والمكاني للدراسة :
54	9/ محاور الدراسة :
56	القسم الأول: الإطار النظري للدراسة
57	الفصل الأول: الإعلام السياسي الرأي العام: محاولات للفهم والتأسيس
62	المبحث الأول : المقرب الاجتماعي للإعلام:
87	المبحث الثاني : المقرب السياسي للإعلام:
95	المبحث الثالث: الإعلام السياسي و الرأي العام
104	الفصل الثاني: الإعلام السياسي العربي
105	المبحث الأول : إعلام السلطة
113	المبحث الثاني : سلطة الإعلام
139	المبحث الثالث: السلطة الخامسة:
152	الفصل الثالث: ثورات الربيع العربي:
159	المبحث الأول: الربيع العربي ومقولات الانتفاضة
166	المبحث الثاني: الربيع العربي ونظريات الثورة:
180	خلاصة القسم الأول :
184	القسم الثاني: تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة
185	الفصل الأول: تحليل الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة

319	الفصل الثاني: خطاب الجزيرة وصناعة الرأي العام العربي
319.....	المبحث الأول: خطاب الجزيرة ومحددات صناعة الرأي العام.....
322.....	المبحث الثاني: خطاب الجزيرة واستراتيجيات صناعة الرأي العام العربي خلال الثورات العربية.....
337.....	خلاصات القسم الثاني :
344	القسم الثالث: القسم التفسيري للدراسة
347	الفصل الأول : الإجراءات التحليلية للاستثمار:
348.....	البحث الأول: مجتمع البحث وعينة الدراسة:
352.....	المبحث الثاني : تفسير البيانات الديمغرافية للمستجوبين:
362	الفصل الثاني: اتجاهات الرأي العام العربي حول الثورات العربية والجزيرة وقضايا الانتقال الديمقراطي
362.....	المبحث الأول : اتجاهات الرأي العام العربي الثورات العربية:
399.....	المبحث الثالث: اتجاهات الرأي العام العربي حيال مهنية الجزيرة في تغطيات الثورات العربية.....
409...	المبحث الرابع: اتجاهات الرأي العام حول دور الجزيرة في صناعة رأي العام عربي مناصر للثورات العربية.....
	المبحث الخامس: اتجاهات الرأي العام العربي حول تغطيات الجزيرة للثورات العربية ومآلات الانتقال الديمقراطي :
417.....	
431.....	خلاصات القسم الثالث
438.....	خلاصات الدراسة واختبار الفرضيات
450	ملاحق الدراسة
451.....	ملحق رقم واحد: استثمار الدراسة:
457.....	الملحق رقم 2: عناوين نشرات الحصاد المعتمدة في التحليل
464.....	ملحق رقم 3: الفواصل التحريرية
466	مصادر ومراجع الدراسة :
485	الفهرس: